

رفع

عبد الرحمن البخاري
المكتبة الفزوية

شرح حتمل الزخايجي

لابن عصفور الاشيلي

٥٩٧ - ٦٦٩ هـ

الشرح الكبير

الجزء الثاني

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

شرح جمال الزجاجة

لأبن عصفور الإشبيلي

رَفْعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

شرح حُجْمَلِ الزَّجَّاجِيِّ

لابن عصفور الإشبيلي

٥٩٧ - ٦٦٩ هـ

الشرح الكبير

للجزء الثاني

تحقيق

د. عبد الباقى

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

في شرح ابن العربي رحمه الله تعالى في بيان ان الاسم اذا كان
لام صفة ومضافا اليه ولا ينافي المضاف من حيث هو مضاف حتى يعطى الصفة
التي تدل على ان معنى ما اراد الكلام وحده احد بعد ذلك ان يفسر
ان الكلام بالمراد الى اللغة لفظا شريفا من معاني كثيرة منها المعاني التي هي
وذلك ان يكون الخطا في الكلام في القواعد ولا يجعل الناس على القواعد بل لا
وهذا ما يفتقر من خط الشئ وذلك ان يكون له ما لا يكون له من حيث علمه
فلا ينافي ذلك ان يقال ان علمه السداد كان يفتقر من حيث علمه انما يفتقر
الى الاسم في الكلام ومن الذي علم ذلك انما يفتقر من حيث علمه انما يفتقر
ذمة لم يفتقر اليه ان لم يفتقر اليه من حيث علمه انما يفتقر من حيث علمه
يستبان انما يفتقر من حيث علمه انما يفتقر من حيث علمه انما يفتقر
وما يفتقر من حيث علمه انما يفتقر من حيث علمه انما يفتقر من حيث علمه
والصفتين لولا انهما لم يفتقر من حيث علمه انما يفتقر من حيث علمه
فلا يفتقر من حيث علمه انما يفتقر من حيث علمه انما يفتقر من حيث علمه
بوم يفتقر من حيث علمه انما يفتقر من حيث علمه انما يفتقر من حيث علمه
وقال الشاعر املا الحوسم وقال يفتقر من حيث علمه انما يفتقر من حيث علمه
الاشارة وعلمه فويل اذا علمه انما يفتقر من حيث علمه انما يفتقر من حيث علمه
مفعول الاشارة بالعلم فلاما ومنه الخط وذلك ان يفتقر من حيث علمه انما يفتقر من حيث علمه
المصنف كلام الله ومفعول ذلك ذلك وانما يفتقر من حيث علمه انما يفتقر من حيث علمه
ومن الخط الذي يفتقر من حيث علمه انما يفتقر من حيث علمه انما يفتقر من حيث علمه
من الاسم وقال يفتقر من حيث علمه انما يفتقر من حيث علمه انما يفتقر من حيث علمه
لا فادور يفتقر من حيث علمه انما يفتقر من حيث علمه انما يفتقر من حيث علمه
او او الاسم بالعلم لان هذا هو الذي يفتقر من حيث علمه انما يفتقر من حيث علمه
الذي يفتقر من حيث علمه انما يفتقر من حيث علمه انما يفتقر من حيث علمه
خطم الاشارة ولا يفتقر من حيث علمه انما يفتقر من حيث علمه انما يفتقر من حيث علمه
الكلام الا على اعرف بالعلم اذا العلم عرفا انما يفتقر من حيث علمه انما يفتقر من حيث علمه

والاولى بالاسماء والامر الذي يملكه من الكلام هو ان ياتي به الاطلاق
لما يطلق على ما يصدق عليه اسم المسموع واسم المسموع هو ما هو الاطلاق لا يصدق
على الاسم ولا على الفعل ولا على الحرف ولذلك على قوايا اسماهم الاطلاق
اسم الاول ما يدل على انه هذه العلامة خاصة بالاسماء والاولى
قال اسم وفعل وحرف فاقربوا الى اسماهم الاطلاق والاولى والحرف
كلها الثالث احسن محله في الحرف والاسم والفعل ودل على المعنى والحرف
من الاول ان يقول اللفظ الذي لا يصدق عليه الاطلاق اس ان يصدق على
اولادك وانما ان لا يدل على ان اسما فان ذلك عبث فان اسما
ان يدل على معنى في نفسه او في غيره فان كان على معنى في غيره فهو حرف
وان دل على معنى في نفسه فلا يطلق له من غيره من مثله انما هو من
فان تعرف من قول اول وان لم تعرف من قول الاسم والجواب عن الثاني انه
انما الاسم من غيره وبالفعل معتقده وذلك الذي ورد في كل واحد منها
انما يعرف ما وقع عليه لفظه فيكون ذلك قول العرب رطب رطب
يرد هذه الحقيقة خبر من هذه الحقيقة ولم يرد في اولها انما هي
فان هذا الخبر من قول العرب ولا يدعي ان يقال على اسم وضع المقدر
موضع له معناه قوايا في كلامهم وقد يخبر به في كلامه فان ذلك لا
غيره في ضرورة والحرف عن الثالث انه اجبر بقوله اجبر وحل
من الحرف الذي لم يصدق عليه الحرف الذي هو الذي لا يصدق عليه
من قول اللفظ في حقه الحرف ورجع الى الذي طبع في اللفظ والحرف فانما
الاسم والفعل فقط والحرف فقط الذي لا يدل على اسما
وذلك من قول العرب في حقه الحرف الذي لا يصدق عليه الحرف
الاسم وذلك الفعل الذي لا يصدق عليه الحرف وانما يكون هو حقه الحرف
عنه الحرف من اللفظ الذي لا يصدق عليه الحرف والاسم لا يطلق
حرف اجبر من معنى الحرف في حقه الحرف في حقه الحرف
حرف ان يكون المتعدي ولا يصدق عليه الحرف ولا يصدق عليه الحرف

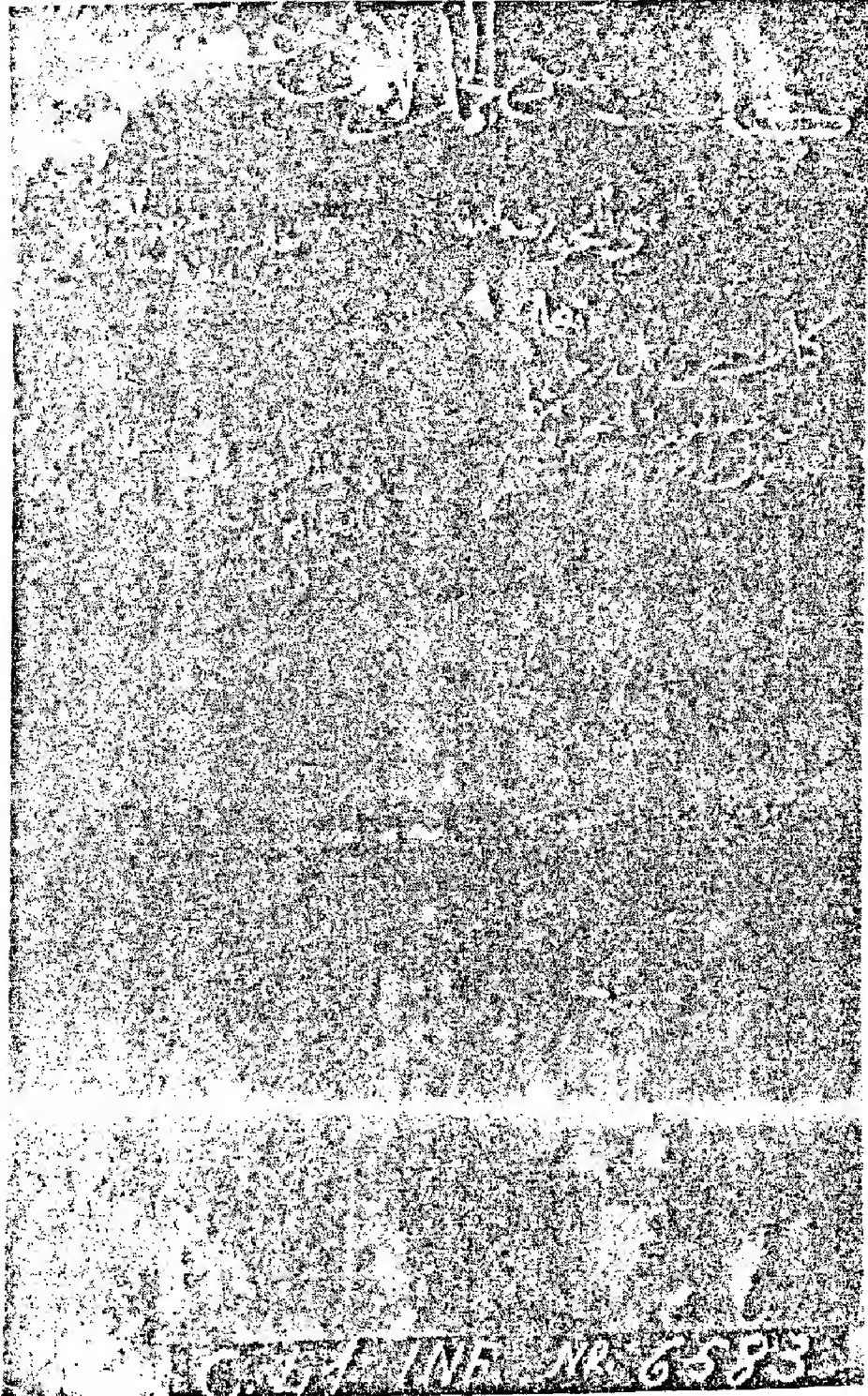
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

Handwritten text in Arabic script, possibly a title or introductory phrase.

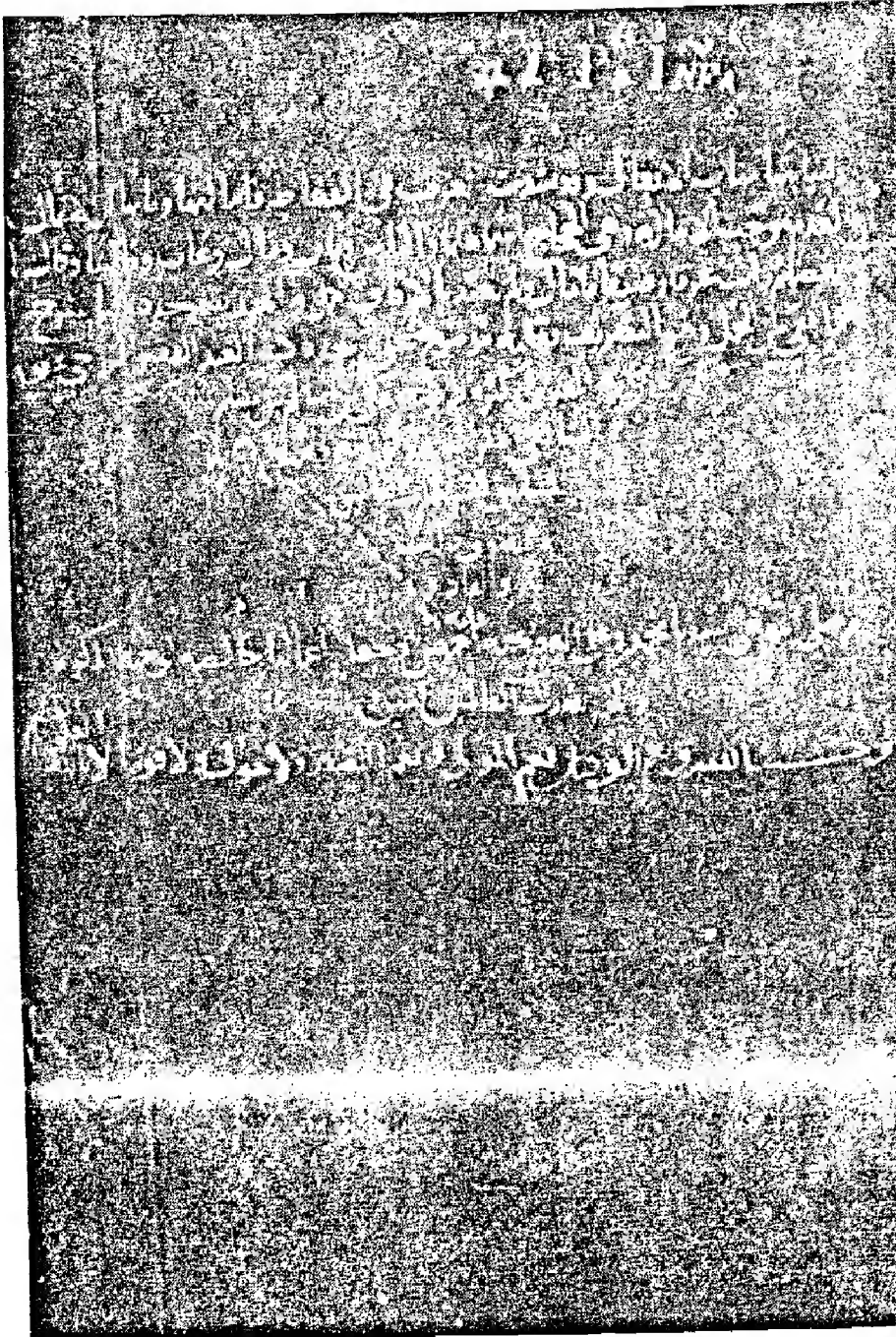
La Egypte
K... ..

no
1211

in questo volume vengono descritti alcuni aspetti e spaziosi
L'... ..
... ..
... ..
... ..
... ..



9
صفحة العنوان من نسخة امبروزيانا بايطاليا ورمزها (ر)



صورة الصفحة الأخيرة من نسخة أمروزيانا .

باب ما يجوز تقديمه من المضمرة على الظاهر وما لا يجوز

لا بدَّ في هذا الباب من معرفة الضمائر وأحكامها في التفسير/ومعرفة (١) [١٣٢] مراتب الأسماء حتى يُعلَمَ ما يجوز تقديمه من المضمرة على الظاهر وما لا يجوز. فأما الضمائر فبُيِّنَتْ في باب النعت بما أغنى عن إعادتها هاهنا، وهي تنقسم ثلاثة أقسام: ضمير متكلم وضمير مخاطب وضمير غائب. فضمير المتكلم والمخاطب لا يحتاجان إلى تفسير، لأنَّ المشاهدة تُفسِّرهما. وأما ضمير الغيبة فينقسم قسمين: قسم يحتاج إلى تفسير وقسم لا يحتاج إلى تفسير. فالذي لا يحتاج إلى تفسير الضمير الذي يفسره ما يُفهم من سياق الكلام، لأنَّه قد علم ما يعنى عنه، وذلك نحو قوله تعالى: حتى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ (٢). يعنى الشمس، وكذلك قوله تعالى: ما تَرَكَ عَلَى ظَهْرِهَا مِنْ دَابَّةٍ (٣). يعنى على ظهر الأرض، وكذلك: إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ (٤). يعنى القرآن.

وما بقى فلا بدَّ له من مفسر، وينقسم قسمين: قسم يفسره ما قبله وقسم يفسره ما بعده، فالذى يفسره ما بعده ينقسم أيضاً قسمين. قسم يفسره المفرد وقسم يفسره الجملة. فالذى تفسره الجملة ضميرُ الأمرِ والشأنِ والقصة وذلك نحو قول الله تبارك وتعالى: قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ (٥). أي الأمرُ اللهُ أَحَدٌ. وكذلك قوله تعالى: إِنَّهُ مِنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرَماً فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ (٦). أي إنَّ الأمرَ مِنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرَماً فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ. وكذلك قوله

(١) سقطت (معرفة) من ج .

(٢) سورة ص: ٣٢ .

(٣) فاطر: ٤٥ .

(٤) القدر: ١ .

(٥) التوحيد: ١ .

(٦) طه: ٧٤ .

تعالى : فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ (١) . أى فإنَّ القصة .
والذي يفسره المفرد : الضمير في (٢) نعم وبشس وفي رَبِّ وفي باب الإعمال
إذا عملت الثاني واحتاج الأول إلى مرفوع ، فاعلا كان أو مشبها به ،
على مذهب أهل البصرة .

وفي باب البدل خلاف ، هل يعود الضمير فيه على ما بعده أولا يعود
عليه ؟ فمنهم من أجاز أن يعود الضمير فيه على البدل وإن كان مؤخرًا عنه
لفظًا وتقديرًا وهو الأخفش (٣) . ومنهم من منع .

والصحيح أنه يجوز ، وقد حكى عن العرب ، ومنه أنشدوا قول الشاعر :
٤٥٣ قد أَصْبَحْتَ بِقَرِّ قَرَى كَوَانِسا

فالهاء في تلمه عائدة على البائس ، والبائس بدل منها . وكذلك أيضا قول الآخر :
٤٥٤ وقد مات خَيْرَاهُمْ فلم يُهْلِكَاهُمْ

عشيةَ بانَا رهطِ كعبِ وحاتمِ (٥)
فالضمير في خيرايم عائد على رهط : ورهط بدل منه .

والذي يفسره ما قبله ينقسم ثلاثة أقسام : قسم يفسره ما قبله لفظًا لامعنى .
وذلك نحو قولك : عندي درهمٌ ونصفُهُ ، فالهاء في اللفظ عائدة على الدرهم
المتقدم الذكر وان كان المراد درهما آخر ، لأنَّه معلوم اذا كان عنده درهم
فإنَّ نصف ذلك الدرهم المذكور عنده ، فلو عاد الضمير عليه لفظًا ومعنى
لكان عيبًا . ومنه قول النابغة :

(١) الحج : ٤٦ .

(٢) ر : الذي في .

(٣) قال ابن كيسان - فيما نقل عنه ابن مالك - هو جائز بإجماع . المعنى ٥٤٤ .

(٤) من شواهد الكتاب الحسين . قرقرى : اسم موضع مخصب بالبصرة .

كوانس جمع كانس وهو اسم فاعل من كنى الظبي أى دخل كناه وهو بيته أو مأواه
واستمله هنا للابل . وصف راعيا نام عن ابله بعد أن بركت بعد الشبع . والكساتي والرماني

يربانه من باب نعت الضمير نعت ترحم . الكتاب ٢٥٥/١ ، التوجيه ١٦٧ ، المعنى ٥٠٧ ،

٥٤٥ ، الدرر اللوامع ٤٥/١ .

(٥) للفرزدق يرقى ابني . والاشارة إلى كعب بن مائة الإيادي وحاتم الطائي . الديوان ٧٦٤ .

قالت ألا ليتمّ هذا الحمام لنا

إلى حمامتنا ونصفه فقَدَ (١٥٣)

أى ونصف حمامٍ آخرٍ مثله . وكذلك قوله :

أرى كلَّ قومٍ قاربوا قيداً فتحلهم

ونحنُ خلعنا قيدَهُ فهو سارِبٌ (٤٥٠)

[١٣٢ظ]

أى قيد فحلنا .

وقسم قد تقدّمه ما يعود عليه الضمير (معنى لالفظاً) (١) نحو قوله تعالى :
أعدلوا هو أقربٌ للتقوى (٢) . أى العدلُ أقربٌ للتقوى ، فعاد الضمير على
المصدر لدلالة الفعل المتقدم عليه . ومنه قولهم : مَنْ كَذَبَ كَانَ شَرًّا لَهُ ،
أى كان الكذب شراً له ، فأضمروه لدلالة كذب عليه . ومنه قول
الشاعر :

إذا اكتحلتُ عيني بعينك مسّها

بخيرٍ وجلّى غمسةً من فؤاديا (٥٦)

أى مسّها الاكتحالُ ، فأضمروه لدلالة اكحل عليه .

وقسم تقدّمه ما يعود الضمير عليه لفظاً ومعنى . وينقسم ثلاثة أقسام :
فسم قد تقدّمه باللفظ والمرتبة نحو : ضربَ زيدٌ غلامه ، فالضمير
عائد على زيد وهو متقدّم عليه في اللفظ والمرتبة ، لأنّ مرتبة الفاعل أن
يتقدّم على المفعول .

وقسم يتقدّمه (٣) باللفظ دون المرتبة وذلك نحو قولك : ضربَ زيداً غلامه ،
فزيد متقدّم على الغلام في اللفظ والنبتة به التأخير لأنّه مفعول .

(١) زيادة يقضيها السياق .

(٢) المائنة : ٨ .

(٣) ر : نفس .

وقسم تقدّمه بالمرتبة دون اللفظ وذلك قوله (١) : ضَرَبَ غلامَهُ زيدٌ ،
لأنّه فاعل وان كان مؤخراً في اللفظ .

فأمّا : ضَرَبَ (٢) غلامَهُ زبداً ، فلا يجوز أصلاً لثلاثا يتقدّم الضمير على ما يعود
عليه في اللفظ والمرتبة ، وليس من باب ما يفسره فيه ما بعده . فأمّا قوله :
٤٥٥ جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بنِ حَاتِمٍ

جَزَاءَ الكِيلَابِ العاويَاتِ وقد فَعَلَ (٣)

فمنهم من حملة على أنّه ضرورة ، ومنهم من جعل الضمير عائداً على الجزاء
الذي يدلّ عليه جَزَى فيكون من باب قولهم : من كذَّبَ كان شَرّاً له ،
أى كان الكذب شراً له ، وكذلك قوله :

٤٥٦ لَمَّا عَصَى أَصْحَابُهُ مُصْعَبًا

أَدَى إِلَيْهِ الكَيْلَ صَاعاً بِصَاعٍ (٤)

إنّ ثبتت هذه الرواية فهي محمولة على الضرورة (٥) ، ولا يجوز أن يعود
الضمير على العصيان لأنّ التقديم يكون إذ ذاك : لَمَّا عَصَى أَصْحَابُ العِصْيَانِ

(١) ر قولك .

(٢) ج ، ر : ضربه ، وهو تحريف . وانظر المقتضب ٢/٦٩ ، ٤/١٠٢ ، الخصائص ١/٢٩٤ .

(٣) نـب لأبي الأسود الدؤلي ، ونسبه ابن جنى للثابتة وقيل هو مولد مصنوع وتقديم الضمير

هنا أجازته الأخفش والطوال وابن جنى وابن مالك . الخصائص ١/٢٩٤ ، ابن الشجري

١/١٠٢ ، ابن يمش ١/٧٦ ، العيني ٢/٤٨٧ ، الخزاعة ١/١٣٤ ، الفرائر ١٨٦ ،

ديوان أبي الأسود ١٢٤ .

(٤) للسفاح بن بكير بن معدان اليربوعي في رثاء يحيى بن شداد بن ثعلبة وكان مع مصعب حتى

قتل معه وفاء له . ورواية شرح المفضليات :

لما جلا الخلان عن مصعب . ولا شاهد فيها . شرح المفضليات . ٦٣ ، الخزاعة ١/١٤٠ .

(٥) في حاشية ج ، ر : أنشده المازني عن أبي عبيدة وأنكر الأصمعي رواية أبي عبيدة وزعم ان

الرواية : لَمَّا عَصَى المصعب اصحابه .

مُصعباً ، وليس للعصيان أصحاب مختصون به معروفون كما للجزاء رَبٌّ
يختص به (١) ، والرواية الصحيحة عند أهل البصرة :
لما عَصَى الْمُصْعَبُ أَصْحَابَهُ أُدِّيَ إِلَيْهِ الْكَيْلَ صَاعاً بِصَاعٍ (٤٥٦)
فإذن قد يعود الضمير على متقدّم بالرتبة (٢) دون اللفظ . فلا بدّ من معرفة
مراتب الأسماء .

• • •

فلا يخلو الاسمان من أن يكونا مرفوعين أو منصوبين أو مخفوضين .
أو يكونا مختلفي الاعراب ، فإن كانا مرفوعين لم يكن بدّ من أن يكون
أحدهما متبوعاً والآخر تابعاً والمبتدأ مقدّم على الخبر والمتبوع أيضاً مقدّم على التابع .
وإن كانا مخفوضين فمرتبة كل واحد منهما حيث وقع ، ولا يقال مرتبة أحدهما
قبل الآخر إلاّ أن يكون أحدهما في موضع رفع والآخر ليس كذلك .
وإن كانا منصوبين فصاعداً فلا يخلو أن يكونا من باب ظننت أو من باب
أعطيت أو من باب أعلمت . فإن كانا من باب ظننت فالذي هو مبتدأ
في الأصل مقدّم على الذي هو خبر في الأصل .
وإن كانا / من باب أعطيت فالذي هو فاعل في المعنى مقدّم على ما هو [١٣٣] و
ليس كذلك . وإن كانا من باب أعلمت فالذي هو فاعل في المعنى مقدّم
على المفعولين الذين هما مبتدأ وخبر في الأصل ، أو ما المفعولان الثانيان فالذي
هو منهما مبتدأ في الأصل مقدّم في الرتبة على الآخر .
وإن كانا مختلفي الإعراب فالرفوع أبداً مقدّم على المنصوب والمخفوض .
والمنصوب أبداً مقدّم على المخفوض .
فعلى هذا القانون تجري المسائل وبه يعلم ما يتقدّم من المضمر على الظاهر
وما لا يجوز أن يتقدّم ، فتقول على هذا : ضربت غلامه زيداً ، لأنّ زيداً
مرفوع والغلام منصوب ، فزيد مقدّم في الرتبة ، ولذلك جاز .

(١) في حاشية ج ، ر : قال الأستاذ رحمه الله في شرح المقرب : وكذلك أيضاً قد يتأول : لما عصى
اصحابه مصعباً .

على أن يكون الضمير عائداً على المصدر المفهوم من عصى .

(٢) ر : بالرتبة .

وكذلك : رأيت في داره زيدا . جازز لأن مرتبة المنسوب قبل المخفوض .
وكذلك يجوز : في داره زيد ، لأن المجرور في موضع الخبر ورتبة المبتدأ
قبل الخبر .

وكذلك أيضا يجوز : أعطيت درهماً زيدا ، لأن زيدا فاعل في المعنى
لأنه آخذ الدرهم فرتبته أن يتقدم على الدرهم .

كذلك : ظننت في داره زيدا ، لأن في داره في موضع المفعول الذي هو
خبر في الأصل ، فزيد مقدّم عليه في الرتبة .

وكذلك كل ما جاءك من المسائل قد تقدم فيها المضمرة على الظاهر يعتبر
الجائز فيها من غير الجائز بما تقدم لك .

• • •

ومما ينبغي أن يبيّن في هذا الباب الموضع الذي يكون فيه المضمرة (متصلاً) (١)
من الموضع الذي يكون فيه منفصلاً ، لأنّ أبا القاسم لم يجعل لذلك باباً ،
فينبغي أن يلحق بهذا الباب ، فنقول والله الموفق للصواب :

الضمائر تنقسم ثلاثة أقسام : مرفوعات ومنصوبات ومخفوضات .
أما المخفوضات فهي كلّها متصلة إلاّ ما شدّ من قولهم : ما أنا كأنت ولا
أنت كأنا (٢) ، أو ما جرى تأكيداً على المخفوض نحو : مررت بك أنت .
وأما المرفوع فمتصل كلّها إلاّ أن تفصل بينه وبين العامل (٣) بإلاّ نحو :
ما ضربت زيدا إلاّ أنا ، ومنه قوله :

٤٥٧ قد علمت سلمى وجاراتها

ما قطرّ الفارس إلاّ أنا (٤)

(١) سقطت من ج ، و (متصلاً) .

(٢) حكاة الألف وانظر ٣٢٩/١ تطبيق ه .

(٣) ج : العائد ، وهو تحريف .

(٤) عمرو بن معدى كرب . قطرّ الفارس : صرعه على أحد قطريه . والقطر الجانب . الكتاب

٣٧٩/١ ، الفصل ٢٩ ، المعنى ٣٤٢ .

أو بحرف عطف وذلك نحو قولك : قام زيدٌ فأنا ، أو يكون في معنى
المنفصل بينه وبين عامله بإلاّ ، وذلك نحو قول الشاعر :

٤٥٨ وإنّما

يُدافعُ عن أحسابهم أنا أو مِثْلِي (١)

كأنّه قال : ما يُدافعُ عن أحسابهم إلاّ أنا أو مثلي ، على خلاف في هذا .

فإنّ سيّويه رحمه الله يجعل ما يرد من مثل هذا ضرورة ولم يلتفت للمعنى (٢)

والزجاجي (٣) ذهب إلى أنّه غير ضرورة ، لما ذكرناه من معنى إلاّ .

والصحيح أنّ الفصل ضرورة إذ لو كان هذا الموضع موضع فصل للضمير (٤)

لوجب أنّ لا يؤتى به متصلاً كما لا يجوز ذلك مع إلاّ ، فقول العرب : إنّما

أدفعُ عن أحسابهم ، وأمثاله / دليل على أنّه من مواضع الاتصال [١٣٣ظ]

وأنّ الانفصال فيه ضرورة .

أو يكون المرفوع مبتدأ نحو قولك : أنا زيدٌ ، أو خبراً لمبتدأ وذلك نحو

قولهم : القائمُ أنتَ ، أو اسم «ما» وذلك نحو قولهم : ما أنتَ قائماً ، أو

خبر إنّ نحو قولك : إنّ القائمَ أنتَ ، أو يكون العامل فيه صفة جارية على

غير من هي له وذلك نحو قولك : زيدٌ هندٌ ضاربُها هو ، أو مصدرأ مضافاً

إلى المفعول نحو قولك : زيدٌ عجبتُ من ضربيكَ هو ، تريد من أنّ ضربكَ هو .

وما عدا ذلك فمتصل .

والمنصوب كلّهُ متصلٌ إلاّ أن تفصل بينه وبين عامله إلاّ أو حرف عطف

(١) للفرزدق وتماه : أن النائد الحامي النمار وانما

ورواية الديوان : أنا الضامن أتراعي عليهم

النائف ١٢٨ ، الشرازيات ٦٧ ظ ، الاقتصاب ١٨ ، البيان للأخبارى ١/١٢٧ ، المفى

٣٤٢ ، الديوان ٧١٢ .

(٢) الكتاب ١/٢٧٧ ، ٢٧٩ .

(٣) الصواب الزجاج وسياي كذك .

(٤) ر : للمضر .

نحو قولك : ما ضرب زيدٌ إلا إيتاك . وضربتُ زيدا فإيتاك ، ولا يجوز أن تقول : ما ضربتُ إلاك . إلا في ضرورة كقول الشاعر :

..... أَلَا يَجَاوِرُنَا إِلَّاكَ دَيْتَارُ (٢٦٩)

وفي ما هو مفصول بينه وبين عامله بإلّا في المعنى من الخلاف مثل ما في المرفوع ، وذلك نحو قول الشاعر :

٤٥٩ كَأَنَّا يَوْمَ قُورَى إِنَّمَا نَقَلُّهُ إِنشَانَا (١)
فسيو به رحمه الله جعله ضرورة (٢) والزجاج ذهب إلى أنّه غير ضرورة ، وقد بيّنت لك الصحيح من المذهبين .

أو يكون المنصوب خبر ما نحو : ما زيدٌ إيتاك ، أو يكون العامل فيه مصدراً مضافاً إلى الناعل نحو : عَجِبْتُ من ضرب زيدٍ إيتاك ، أو يكون مفعولاً ثانياً أو ثالثاً لباب أعلمت . فهذه الأماكن لا يكون فيها إلا منفصلاً .

والمواضع التي يجوز فيها الإتصال والانفصال هو أن يكون الضمير مفعولاً ثانياً لباب أعطيت ، والاتصال فيه أحسن من الانفصال ، أو يكون مفعولاً ثانياً لباب ظننت ، أو ثالثاً (٣) لباب أعلمت ، أو خبراً لكان ، أو مصدرراً مضافاً إلى مضمّر فاعل نحو قولك : زيدٌ عَجِبْتُ من ضربيكهُ ومن ضربيت إيتاه . والانفصال في جميع هذا أحسن من الانفصال لبعيدة استحكامها في الضمائر . فمثال فصله في باب كان قول الشاعر :

لَيْتَ هَذَا اللَّيْلَ شَهْرًا

لَا تَرَى فِيهِ عَرِيبًا [٢٦٢]

لَيْسَ إِيَّايَ وَإِيَّاكَ

وَلَا نَخْشَى رَقِيبًا

(١) لدى الأصعب العدواني. قرى: موضع في بلاد بني الحارث بن كعب. يريد تشبيه القتل من أعدائهم بقومه في الحسن والسيادة . الكتاب ١/٢٧١، ٣٨٣ ، اعراب ثلاثين سورة ٢٥ ، الخصائص

١٩٤/٢ ، تهذيب الألفاظ ٢١٠ ، ابن ائشجري ١/٣٩ ، الخزائن ٢/٤٠٦ .

(٢) الكتاب ١/٣٨٢ . (٣) ر : ثانياً .

وكذلك أيضاً قول عمر بن أبي ربيعة .
لئن كان إيتاهُ لقد حالَ دوننا (١)
عن العهدِ والإنسانُ قد يتغيرُ (٢٦٣)
ومثال اتصاله قول الشاعر :

٤٦٠ قد ذهبَ القومُ الكرامُ لِنَيْسَبِي (٢)
ومن كلامهم : عليه رجلاً لَيْسَنِي (٣) ، ومنه قول الشاعر :
فإنْ لا بكنُها أو تكُنْه فإِنَّه
أخوها غَدَتْه أمُّه بِيَابِهَا (٢٦٤)
ومثال اتصاله بالمصدر قول الشاعر :

٤٦١ وقد جَعَلتَ نَفْسِي تَطِيبُ لَضَعْمَةَ
بِضَفِيهَاهَا يَتَرَعُ العَظْمَ نَابِهَا (٤)
وما عدا ذلك فمتصل ولا يجوز انفصاله إلا في ضرورة كقولها :
٤٦٢ إِلَيْكَ حَتَّى بَاتَغتُ إِيَّاكَ (٥)

• • •

-
- (١) رواه سابقاً : بعدنا .
(٢) ينسب لربيعة ، والرواية : اذ ذهب . وسقطت فون الوقاية في ليمي ضرورة . و (ليمي)
هنا للاستثناء . المعنى ١٨٥ ، الخزانة ٢/٢٤٥ ، الديوان ١٧٥ .
(٣) الكتاب ١/١٢٩ ، المتنضب ٢/٢٨٠ .
(٤) لمفسر بن لقيط الأمدى (جاهلي) هجو أخويه مرة ومدركا . وقيل غير ذلك . جعل :
أفعال الشروع مثل نفق . الضفمة : الضمة . والضمير (هما) يعود على المهجورين و (ها)
يعود على الضفمة واللام في لضمهماها (وهي رواية في البيت) متعلقة بيقرع أي يقرع
عظما نابي لضمي إياهما . وأضاف اناب إلى الضفمة على السعة .
الكتاب ١/٣٨٤ ، ايضاح الفارسي ٣٤ ، الخصص ٨/٦٢ ، ابن الشجري ١/٨٩ ،
٢/٢٠١ المفضل ١٣٠ ، اللسان : ضم ، الخزانة ٢/٤١٥ .
(٥) لحيد الأرقط وقبله : انتك عنس تنطم الأراكا .
والعنس الناقة الشديدة . والأراك شجر تنخذ منه المساويك .
والزخشي يده من الشاذ . الكتاب ١/٣٨٣ ، الاصول ٢/١٠٠ ، الخصائص ١/٣٠٧ ،
ابن الشجري ١/٤٠ ، الفصل ١٢٧ . الخزانة ٢/٤٠٦ .

وفي هذه الضمائر خلاف في أماكن فينبغي أن يبين .
فمن ذلك / أنّهم اختلفوا في الياء من تفعلين ، فمنهم من ذهب إلى [١٣٤ و] أنّها ضمير وهو مذهب سيويه رحمه الله (١) ، ومنهم من ذهب إلى أنّها علامة تأنيث وهو الأخفش (٢) .
استدلّ أبو الحسن الأخفش على فساد مذهب من ذهب إلى أنّها ضمير بأنّ فاعل الفعل المضارع إذا كان مفرداً لا يجوز إظهاره ، فإذا ثبت بذلك أنّها ليست ضميراً كما ذكر تبيين أنّها حرف ، إذ لا موضع لها من الإعراب وجعلها حرف تأنيث لأنّ التأنيث مفهوم منها .
ومما يؤكد عنده أنّها للتأنيث أنّ التأنيث قد جاء بالكسرة وهي مجانسة للتاء في نحو ضمّرت ، في خطاب المؤنث .
واستدلّ من ذهب إلى أنّها ضمير بأشياء منها أنّ الياء لم تثبت بنفسها من علامات التأنيث في موضع من المواضع غير هذا الموضع وقد ثبتت ضميراً باتفاق في نحو : ضمّرتنسي .
ومنها أنّ علامة التأنيث لم تلحق الفعل المضارع في موضع من آخره .
ومنها أنّ علامة التأنيث ثبتت في التثنية في نحو : قامتا ، والهندان تقومان ، فلو كانت الياء حرف تأنيث لثبتت في التثنية .
ومنها أنّه لم يرفع من الأفعال المضارعة بالنون إلا ما اتصل به ضمير نحو : يقومان ويقومون .
فإن قيل : فما العذر عن بروز الضمير في حال الإفراد ؟

(١) الكتاب ٥/١ .

(٢) ابن يعيش ٧/٧ ، التصريح ٩٩/١ ، المعجم ٥٧/١ .

فالجواب : إنَّ الذي أوجب بروزه في التثنية والجمع موجود هنا وهو خوف اللبس .
ألا ترى أنَّ الضمير في التثنية والجمع لو لم يبرز لالتبس بفعل المفرد وكذلك
هنا لو لم يبرز الضمير لالتبس بفعل المذكَّر ، لأنَّك تقول : تَقْبَلُ ، في
خطاب المذكَّر .

ومن ذلك أنَّهم اختلفوا في الذي هو الضمير من «إيَّاك» فمنهم من ذهب إلى
أنَّه بجملته ضمير (١) .

ومنهم من ذهب إلى أنَّ الضمير منه «إيَّا» والكاف حرف خطاب (٢) .
ومنهم من ذهب إلى أنَّ الضمير (٣) الكاف وإيَّا عمدة للكاف أذني زيادة
ليتصل به الكاف (٤) .

ومنهم من ذهب إلى أنَّ «إيَّا» اسم ظاهر والكاف ضمير مضاف إليه إيَّا وهو
صيغة خفض . وهذا المذهب الأخير ذهب إليه الخليل رحمه الله (٥) ،
واستدلَّ على صحة مذهبه بقولهم : إذا بلغ الرجلُ الستينَ فإيَّاهُ وإيَّا
الشوَّابَ .

وهذا من الشذوذ والقلَّة بحيث لا يقاس عليه ، بل لنا أن نقول : هذه المضافة
إلى الظاهر ليست بإيَّا من إيَّاك ، وإنَّ اتفقتا في اللفظ بل هي اسم مظهر لأنَّ
المضمر لا يضاف لأنَّه لا يفارقه التعريف ولا يضاف إلَّا إلى ما يتنكَّر .

ومن زعم أنَّ الكاف هو الضمير وإيَّا عمدة استدلَّ على صحة ذلك بأنَّ
الكاف هي التي ثبتت ضميراً في غير هذا الموضع ، وأيضاً فإنَّها تختلف
باختلاف أحوال المخاطب من أفراد وتثنية وجمع وتذكير وتأنيث .

وهذا فاسد ، لأنَّه لا يسوغ أن يكون الإسم عمدة .

(١) نسب القول به للكوفيين . المع ٦١/١ .

(٢) وهو مذهب البصريين . الكتاب ٣٨٠/١ ، المقضب ٢٧٩/٤ : الانصاف م ٩٨ .

(٣) سقط ما بين القوسين من ر بسبب انتقال النظر .

(٤) وهو مذهب الكوفيين وابن كيسان . الانصاف م ٩٨ ، المع ٦١/١ .

(٥) الكتاب ١٤١/١ ، الانصاف مسألة ٩٨ .

ومن ذهب إلى أنه كانه اسم مضمّر مذهب فاسد ، لأنّ الاسم المضمّر لا يتغيّر بعرضه بتغيّر أحوال المراد به من غيبة وتكلم وخطاب .

فالصحيح إذن أنّ «إيتا» اسم مضمّر والكاف والهاء والياء من إيتاك وإيتاي وإيتاه حروف لاحقة تفصل ما بين المتكلم / والمخاطب والغائب . [١٣٤ظ]

وكذلك أيضاً اختلفوا في الذي هو اسم من «أنا» . فمذهب البصريين أنّ الاسم الهمزة والنون والألف زائدة ، بدليل حذفها في الوصل إذا قلت : أنا فعلت (١) . ومذهب أهل الكوفة أنّه كانه اسم (٢) ، واستدلوا على صحة مذهبهم بإثبات الألف في قول حُسَيْد :

أنا سيفُ العَشيرةِ فاعرفونيسي

حُسَيْدًا قد تدريتُ السّناما (١٩٢)

وذلك ضرورة لا بُدَّت إليها .

وفيه لغات أفصحها : أنا ، بإثبات الألف في الوقف وحذفها في الوصل . والآخر : آن ، بإدخال الهمزة بين الألف والنون . والآخر : أن ، بغير ألف بتسكين النون . والآخر : ابدال الألف من أنا في الوقف هاء فتقول : أنه ، وحكي من كلامهم : هذا فصدي أنه (٣) .

* * *

واختلف في الاسم من «هو» ، فمذهب البصريين أنّه بجملته اسم لثباته في جميع الأحوال على صورته (٤) .

ومذهب أهل الكوفة أنّ الاسم الهاء (٥) والواو زائدة ، واستدلوا على صحة

(١) الممع ٦٠/١ .

(٢) الممع ٦٠/١ .

(٣) حكى هذا عن حاتم الطائي وكان أسيراً في حرم من العرب فطلب منه ان يفصد بغيراً فحردقتيل له : ثم فعلت هذا ؟ قال : هذا فصدي أنه . شرح السيراني ١٥٠/٥ ظ ، مقدمة ديوان حاتم : ١٨ .

(٤) الانصاف : مسألة ٩٦ ، الممع ٦٠/١ .

(٥) ووافقهم ابن كيسان والزجاج والسيوطي . الانصاف م ٩٦ ، الممع ٦٠/١ .

مذهبهم بحذفها في قول الشاعر :

٤٦٣ فيناهُ يشرى رحاهُ قال قائلُ

لِيَمَنُ جَهْلٌ رِيحُ الْمَيْلِ نَجِيبٌ (١)

واختلفوا في ياء «هي» هل هي من الاسم أم لا . والصحيح أنَّها من الاسم ولا يلتفت إلى قوله :

٤٦٤ دارٌ لِسُعدَى إذ هِ مِسنُ هَوَاكسا (٢)

لأنَّه ضرورة .

وَأَمَّا أَنْتَ وَأَنْتِ فَالاسم منهُما الهمزةُ والنونُ والتاءُ حرفٌ تدلُّ على الخطاب لثباتها اسماً في ضمير المتكلم واختلاف التاء باختلاف أحوال المخاطب .
وَأَمَّا أَنْتَ وَأَنْتِ وَأَنْتُنَّ فَالتاءُ والميمُ والألفُ والواوُ والنونُ المشددةُ زوائد ، والاسم الهمزةُ والنونُ .

وكذلك هما وهم وهنَّ الاسم منها إنَّما هو الهاءُ والواوُ المحذوفةُ من هما وهم ، والهاءُ والياءُ المحذوفةُ من هما وهنَّ (وهي هما للاسم) (٣) وإنَّما حذفنا لاستثقالهما ، والدليل على ذلك ثبات هو وهي اسمين قبل ذلك واختلاف أحوال الياء باختلاف أحوال المراد بالاسم من تثنية وجمع وتذكير وتأنيث .

(١) ورد هذا الشاعر في شعرين أحدهما للمخلب الحلالي والثاني للمجبر الطولي وكلاهما جاهليان .
والرواية : ذلول ، والتصيدتان لاميتان .

يشرى : يبيع ، من الأضداد ، الملائم : الخب : وقيل ماولى العصد من الخب . الكتاب ١/١٤ ،
الأصول ٢/٦٩٧ ، الحجة ١/١٠٠ . الخصائص ١/٦٩ ، ابن الشجري ٢/٢٠٨ ، الخزانة ٢/٣٩٦ .

(٢) قبله : حل تعرف الدار على تباركا

وهو من أبيات الكتاب الحسين . تبارك : موضع في ديار بني قحس .

قال ابن جني : الذي قال : اذ من هواك ، هو الذي يقول في الوصل : هي قامت : فيمكن الياء وهي لغة معروفة فإذا حذفها في الوصل اضطرارا واحتاج إلى الوقف ردها حينئذ فقال : هي . الكتاب ١/٩ ، الأصول ٢/٧١٦ ، الحجة ١/١٠٠ ، الخصائص ١/٨٩ ،
ابن الشجري ٢/٢٠٨ ، الانصاف ٣٤٨ ، الخزانة ١/٢٢٧ ، ٢/٣٩٩ ، شواهد الشافية ٢٩٠ .

(٣) ما بين القوسين لا معنى له وهو غير متفق مع السياق .

رَفَعُ

عبد الرحمن بن محمد القاسمي
أسكنه الله الفردوس

باب إضافة المصدر إلى ما بعده

اعلم أن المصدر ينقسم ثلاثة أقسام. مصدر مؤكد لفعله ، أو مبين نحو :
ضربت ضرباً ، وضربت ضرباً شريطةً ، ومصدر مقدر بأن والفعل ومثاله :
يُعجبني ضرب زيد عمراً ، يريد : أن ضرب زيداً عمراً . ومصدر موضع موضع
الفعل نحو : ضرباً زيداً ، أي اضرب زيداً ضرباً ، فحذف اضرب ووضع ضرباً موضعه .
قال الله تعالى : فإذا لقيتم الذين كفروا فاضربوا رقابهم (١) . أي فاضربوا الرقاب .
ومثله قول الشاعر المرار الفقعسي :

أعلاقة أم الوائيد بعمدا

أفنان رأسيك كالثغام المخلّيس (٨٤)

فأوقع علاقة موضع تعلق .

فأما المصدر المؤكد والمبين فلا يعملان أصلاً . وأما المصدر المقدر بأن
والفعل والموضوع موضع الفعل فيعملان عمل الفعل .
والذي نتكلم فيه في هذا الباب إنما هو المصدر المقدر بأن والفعل . وينقسم ثلاثة
أقسام : مصدر منون ومصدر مضاف ومصدر معرف بالألف واللام .
فأما إذا كان المصدر منوناً فإنك ترفع به الفاعل وتنصب المفعول وذلك نحو قولك :
يُعجبني ضرب زيداً عدراً ، ويجوز لك أن تحذف الفاعل / إذا كان [١٣٥ و]
في الكلام ما يدل عليه وذلك نحو قول الله تبارك وتعالى : أو إطعام في يوم
ذي مسغبة يتيماً (٢) .

التقدير : أو أن يطعم أحدكم يتيماً . وكذلك قوله :

٤٦٥ يضرب بالسيوف رؤوس قوم

أزلنا هامهن عن المقيل (٣)

(١) سورة محمد : ٤ .

(٢) البلد : ١٤ - ١٥ .

(٣) المرار بن منقذ التميمي . المقيل : الأعناق ، لأنها مقيل الرؤوس وموضع مستقرها .
هام : جمع هامة وهي الرأس ، والضمير يرجع إلى الرؤوس وهو من باب اضافة الشيء
إلى نفسه لاختلاف اللفظين .

الكتاب ١/٦٠ ، ٩٧ ، العيني ٤٩٩/٣ .

وكذلك قوله :

٤٦٦ أَخَذْتُ بِسَجَاهِمُ فَتَفَحْتُ فِيهِ

محافظة لَهْنٌ إِنْخَا الدِّمَامِ (١)

وزعم القراء أنه لا يجوز أن يلفظ بالفاعل مع المصدر المنون ، والذي حمّله على ذلك أنه لم يحفظ في كلامهم ، وذلك باطل بدليل قوله :

٤٦٧ حَرْبٌ تَرَدَّدُ بَيْنَهُمْ بِتَشَاجِرٍ

قَدْ كَفَّرَتْ أَبَاؤُهَا أَبْنَاؤُهَا (٢)

تقديره : بتشاجر أبناؤها قد كفّرت أبؤها ، أي لبست الدروع .

ويجوز لك أن تحذف المفعول وترفع الفاعل فتقول : عجبت من ضرب

زيد . فإذا كان المصدر مضافاً فلا يخلو من أن تضيفه إلى الفاعل أو إلى المفعول .

فإن أضيفته إلى الفاعل نصبت المفعول وذلك نحو قول الشاعر :

٤٦٨ وَهُنَّ وَقُوفٌ يَنْتَظِرْنَ قِضَاءَهُ

بضاحي عذاة أمره وهو ضامِرٌ (٣)

يريد قضاءه أمره (٤) .

(١) من شواهد الكتاب الخمسين ، السجل : الدلو مألوف . وهي في البيت كناية عن العطاء والحظ لأن العيش يكون بالماه . ان كتاب ٩٧/١ .

(٢) قياه : هيات قد سفهت أمية رايها . فاستجهلت حلماؤها سفهاؤها وهما الفرزدق وانشدتهما المصنف في باب الضرائر . قال ثعلب : استخنت السفهاء حتى جهات الخامل . وعند الرماني ان (سفهاؤها حلماؤها) مبتدأ وخبر وكذلك البيت الثاني (أبناؤها) مبتدأ وخبر وهو ما يخالف قول ثعلب وأبن عصفور . مجالس ثعلب ٧٢ ، التوجيه للرماني ٢٥ ، شرح الديراقي ٢٤٩/١ ، الاغانى ١٥/١٩ ، المقرب ٣٣ .

(٣) الشماخ يصف حمارا وحشيا وأنته . الضاحي من الأرض : الظاهر البارز . العذاة : الأرض الطيبة التربة الكريمة الثبت . الضامر : الرجل الساكت ، واستعاره للحمار لإسكاه عن النهيق . وفي البيت فصل بين المصدر ومحموله بالظرف . المتعصب ١٥/١ ، جمهرة اللغة ٤٩٨/٣ ، الشيرازيات ٦٤ و ، ابن السجري ١٩١/١ ، الديوان ٤٤ ، المغنى ٥٩٥ .

(٤) في حاشية ج ، ر : وقوف مصدر على حذف مضاف أي ذات وقوف ، ويجوز ان يكون جمع واقفة على حذف التاء لأن فاعل يجمع على فاعول .

وان أضفته إلى المفعول رفعت الفاعل كقوله :

٤٦٩ أفننى نيلادي وما جمعت من نَشَب

قرعُ القَوَاقيزِ أفواهُ الأباريقِ (١)

برواية من رواه برفع الأفواه، ومن رواه بالنصب فهو على إضافته إلى الفاعل. ويجوز أن تضيفه إلى المفعول وتحذف الفاعل مثل قوله تعالى: لا يسأمُ الإنسانُ من دعاءِ الخيرِ (٢). أي من أنْ يدعواَ الخيرَ. ويجوز أن تُضيفه إلى الفاعل وتحذف المفعول وقد جاء في الحديث: مَطَّلُ العَنِيِّ ظُلْمٌ (٣)، معناه: أنْ يَمطِّلَ العَنِيُّ ظُلْمٌ.

وأما المصدر المَعْرَفُ بالألف واللام فحكمه حكم المصدر المَنُونُ يرفع الفاعل وينصب المفعول فتقول: يُعجِبُنِي الضربُ زيدٌ عمراً. وزعم بعضهم أنه لا يجوز أن يعمل المصدر المَعْرَفُ بالألف واللام. وحيثه أن قال: إنَّ المصدر لا يعمل إلا بالحمل على الفعل والفعل نكرة فلما عرّف زال شبهه بالفعل. وأيضاً فإنه لم يوجد (٤).

وهذا خطأ محض لأنه يلزمه على هذا أن لا يعمل المصدر المضاف. فإن قيل: الإضافة قد تكون منفصلة، فالجواب أن يقال له: لا يخلو أن تقدّر الإضافة في هذا الباب محضة أو غير محضة، وباطل أن تكون غير محضة لأن الإضافة في هذا الباب يتعرّف بها المضاف، فثبت أنها محضة. وأما قوله إنه لم يوجد فباطل، لأن السماع ورد به في قوله:

(١) المقيّم الأسي (الغزيرة بن الأسود) اسلمي مخضرم.
القواقيز: الكؤوس الصغيرة جمع قاقوزة. وروى: القوازيير. التلاد: المال القديم من تراش وغيره. وهو يكتي بذلك عن ولده بالشراب.
اصلاح المنطق ٣٣٨، المنتصب ٢١/١، الجمل ١٣٤، المنى ٥٩١، العيني ٥٠٨/٣.
التصريح ٦٤/٢، الخزانة ٢٨٢/٢.

(٢) فصلت: ٤٩ (٢) البخاري (كتاب الحوالات، ٢٠١)، المستقصى ٣٤٥/٢.

(٤) نسب هذا القول للمبرد وفي المنتصب ١٥/١ ما يخالفه. وانظر الخزانة ٣٣٩/٣.

٤٧٠ ضعيفُ النكايةِ أعداءُه . يتخالُ الفِرَارَ يَرَانِحِي الأَجَلُ (١)

وهذا الذي ذكر من إعمال المصدر في هذا الباب إنما يجوز في المصدر الجاري وأما الاسم الذي في معنى المصدر فلا يعمل إلا حيث سُمِعَ وذلك في مثل قول الشاعر :

٤٧١ أكفراً بعد ردِّ الموتِ عَنِّي وَبَعْدَ عَطَائِكَ المِثَّةَ الرِّثَاعَا (٢)
لأنَّ العطاءَ في معنى الإعطاء . وكذلك قوله :

٤٧٢ أَظْلُومٌ إِنِّ مُصَابِتِكُمْ رَجِلاً

أهدى السلامَ نَجِيَةً ظُلْمٌ (٣)

يريد : إِنِّ إِصَابَتِكُمْ . وأهل الكوفة يجيزون ذلك ويجعلونه مقيساً (٤) .

وهذا خطأ لأنه لم يكثر / كثرة توجب التماس . [١٣٥ظ]

وأجاز أهل الكوفة إعمال ضمير المصدر في مثل : ضَرَبِي زَيْدًا حَسَنٌ
وهو عمراً قَبِيحٌ (٥) . واستدلوا على ذلك بقوله :

(١) من أبيات الكتاب الخمسين . النكاية . صدر نكيت في البدو إذا ائثرت فيه وجاء متعدياً بنفسه . يراشى : يواعد . الكتاب ٩٩/١ ، ايضاح الفارسي ١٦٠ ، العيني ٥٠٠/٣ ، التصريح ٦٣/٢ ، الخزائن ٤٣٩/٣ .

(٢) للقطامي يملح زفر بن الحارث الكلبي . والاستفهام ثلاثي . الأصول ٩٣/١ ، التوجيه ١٠٩ ، ٢٥٩ ، الخصائص ٢٢١/٢ المنخصص ٢٢٦/١٢ ، ٢١/١٦ الافتضاب ٥٥ ، ابن الشجري ١٤٢/٢ ، الخزائن ٤٤٣/٣ ، الديوان ٣٧ .

(٣) للحارث بن مخلد المخزومي ونسب للمرجي . ورواية السيرافي : أظلم ، أخبار التنوير البصريين ٥٧ ، الأصول ٩٢/١ ، مجالس شملب ٢٢٤ ، الفاخر ١٧٦ ، ابن الشجري ١٠٧/١ ، المعنى ٥٩٣ ، الخزائن ٢١٨/١ .

(٤) الأصول ٩٢/١ ، الضم ٩٥/٢ .

(٥) واجازه ابن جنى وشيخه الفارسي على ان يكون المفعول ظرفاً ووافقهم الرماني . الخصائص ١٩/٢ ، حاشية الايضاح ٢٠١ ، التصريح ٦٣/٢ .

٤٧٣ وما الحربُ إلا ما عدِمْتُمْ وذَقْتُمْ
وما هو عنها بالحديثِ المرجمِ (١)
يريد : وما الحديثُ عنها بالحديثِ المرجمِ . فعنها يتعلّق به الذي يراد به
الحديث عندهم . وهذا لاحجة فيه ، لأنّه يمكن أن يكون متعلقاً بالمرجمِ
وجاز تقديمه عليه وإن كان في معنى الموصول ضرورة ويجوز أن يكون متعلقاً
بإضمار فعل كأنّه قال : أعنى عنها ، أو يكون التقدير : وما هو عنها مرجماً
بالحديث المرجمِ وحذف مرجماً الأول لدلالة الثاني عليه .

واعلم أنّ هذا الباب خالف باب اسم الفاعل في أشياء منها أنّه لا يجوز أن
يتقدّم معموله عليه ، وسبب ذلك أنّه مقدّر بأنّ والفعل ، وأنّ من الموصلات
ولا يتقدّم على الموصول من صلته شيء .
وخالفه أيضاً في أنّه يعمل بمعنى الحال والاستقبال وبمعنى الماضي وفي أنّ
الإضافة فيه محضة بخلاف اسم الفاعل .
وإذا اتبعت المخفوض في هذا الباب فلا يخلو من أن تتبعه على اللفظ أو على
الموضع . فإنّ أتبعته على اللفظ فالخفوض ليس إلّا نحو : يُعجِبُنِي ضربُ زيدٍ
عمرًا ومحمد . وإنّ أتبعته على الموضع فإنّ كان الموضع موضع رفع أتبعته بالرفع
وإن كان موضع نصب أتبعته بالنصب .

(١) زهير بن أبي سلمى . المرجم : الذي يرمى فيه بالظن . شرح السبع ٢٦٧ ، شرح العشر
٦٠ ، الخزائنة ٤٣٥/٣ ، الديوان ١٨ .

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

باب العدد

العدد على أربعة أنواع : مفرب ومضاف ومركَّب ومعطوف .
فأمَّا المفرد فإنتك تقول في المذكَّر منه : واحدٌ ، اثنانِ ، وفي المؤنث : واحدةٌ
واثنتانِ واثنتانِ ، والعشرون والثلاثون وسائر العقود .
والمضاف من ثلاثة إلى عشرة ومائة وألف . والمركَّب من أحدَ عشر إلى
تسعةَ عشر . والمعطوف العقود المعطوفة على النيف من واحد وعشرين إلى
تسعة وتسعين . فأمَّا الواحد والاثنان والواحدة والثنان والاثنتان فلا يجوز فيهما
الإضافة أصلاً ، وإنَّما لم يميز فيها ذلك لأنَّ ذكر المعدود يغني عن ذكر
العدد . فلو ذكرته مع المعدود لكان عيباً ، ألا ترى أنَّك إذا قلت :
رجلٌ ، عَلِمَ أَنَّهُ واحدٌ ، وإذا قلت : امرأةٌ ، علمَ أَنَّهَا واحدةٌ ، وإذا قلت :
رجلانِ ، عَلِمَ أَنَّهُمَا اثنانِ ، وإذا قلت : امرأتانِ ، عَلِمَ أَنَّهُمَا اثنتانِ ،
فلذلك لم تجز إضافتهما إلى المعدود إلاَّ ضرورةً كقولهِ :

ظرفٌ عجوزٍ فيه ثنتا حنظلٍ (٤٣)

وكان ينبغي أن يقال حنظلتانِ ، إلاَّ أَنَّهُ لَمَّا اضطرَّ جمع بين العدد والمعدود
وأتى بالمعدود غير مثنى ليكون للعدد فائدة .

هذا حكم المفرد وأما المضاف من ثلاثة إلى عشرة فلا يخلو أن تريد بالعدد
المعدود أو العدد مجرداً من المعدود . فإن أردت العدد مجرداً من المعدود كان كلُّه
بالتاء كقولهِ : ستةٌ نصفُ اثني عشرٍ ، وثلاثةٌ نصفُ ستةٍ ، فهذا لم تُردِّبه إلاَّ
العدد خاصة . وسبب ذلك أنَّ العدد كله مؤنثٌ وأصل المؤنث أن يكون
بالتاء / فجاءَ هذا على أصلهِ . [١٣٦و]

فإن أردت بالعدد المعدود فلا يخلو من أن تذكِّره أو لاتذكِّره . فإن ذكرته
كان بالتاء مع المذكَّر وحذفها مع المؤنث .

واختلف في سبب ذلك فمنهم من قال : العدد كلُّهُ مؤنَّث فما كان منه بالتاء التي للتأنيث فهو بمنزلة مؤنَّث فيه علامة التأنيث ، وما كان منه بغير تاء فهو بمنزلة مؤنَّث لاعلامه فيه للتأنيث ، وهذا مذهب أبي القاسم (١).

ومنهم من قال : إنَّ العدد من ثلاثة إلى عشرة في المعنى جمع وقد وجد في الجموع ما هو مذكَّر ويجمع بتاء التأنيث وما هو مؤنَّث ويجمع بغير تاء التأنيث نحو عُقَابٍ وَأَعْقُبٍ ويقوَّان في جمع غُرَابٍ وهو مذكَّر : أَعْرَبِيَّةٌ ، وَمَنْ لَغْتَهُ تذكير اللسان يقول : ثلاثةُ ألسُنٍ ، وَمَنْ لَغْتَهُ تأنِيثُها يقول : ثلاثُ ألسِنَةٍ ، فكذلك هذا .

ومنهم مَنْ قال : إنَّما كان عدد المذكر بالتاء لأنَّه لو كان بغير تاء لأوهم أنَّه مذكَّر لأنَّه مضاف إلى مذكَّرٍ ولفظه المذكر ، والعدد هو المعدود في المعنى وهم قد جعلوا العدد مؤنَّثاً فأدخلوا فيه التاء ليرتفع الإبهام .
ومنهم من قال : إنَّ العدد كلُّهُ مؤنَّث فجعلت تاء التأنيث في المذكَّر منه لأنَّه أخف مع المؤنَّث ولم يجعلوها في المؤنَّث لئلا يضاف ثقل العلامة إلى ثقل التأنيث . وجميع هذه التعليقات حسنة جداً .

فإن لم تذكَّر المعدود في اللفظ فالنصيح أن يبقى الأمر على ما كان عليه لو ذكرت المعدود . ويجوز أن يحذف منه كله تاء التأنيث ، وحكى الكسائي عن أبي الجراح : صمنا من الشهرِ خمساً . ومعلوم أن الذي يُصام إنَّما هو الأيام والأيام مذكَّرة .
وكذلك قوله :

٤٧٤ وإلا فسيسري حيثما صارَ راكباً
تيممَ خمساً ليس في سيره تيممٌ (٢)
يريد خمسة أيام .

• • •

(١) الجمل ١٣٨ .

(٢) لم أجد هذا الشاهد ذكراً فيما رجعت إليه من المظان.

والمعدود لا يخلو من أن يكون له جمع قلّة خاصة أو جمع كثرة خاصة أو الجمعان معاً . فإن كان له أحدهما أضفته إليه بالضرورة . وإن كان له جمعان فالأحسن أن تُضَيِّنَه إلى جمع القلّة ، وذلك أن جموع القلّة إنّما هي من ثلاثة إلى عشرة فنوسب بين العدد والمعدود .
وجموع اليقلّة مما كان منها على وزن أفعُل وأفعال وأفعِلَة وفِعِلَة ويجمعها قول الشاعر :

٤٧٥ بأفْعُلٍ وبأفْعَالٍ وَأفْعِلَاتِهِ
وفِعِلَاتِهِ يُعْرَفُ الْأَدْنَى مِنَ الْعَدَدِ (١)
وجموع السلامة كلها جموع قلّة .

والمضاف إليه العدد لا يخلو من أن يكون جمعاً أو اسم جمع أو اسم جنس . فإن كان جمعاً فإنّك تعتبر واحده . فإن كان مذكراً ألحقت العدد علامة تأنيث وإن كان مؤنثاً لم تلحقتها . وأهل بغداد يعتبرون المفرد إلا أن يكون الجمع مؤنث اللفظ فإنّ المُعْتَبَر عندهم لفظ المضاف إليه العدد فيقولون : ثلاثُ حَمَامَاتٍ ، ونحن لانقول إلا : ثلاثةُ حَمَامَاتٍ ، بإدخال التاء في ثلاثة لأنّ واحده حَمَامٌ وهو مذكّر . وإن كان اسم جمع فلا يخلو أن يكون لمن / يعقل أو لما لا يعقل . فإن كان لمن يعقل فحكمه حكم المذكر [١٣٦ظ] وإن كان لما لا يعقل فحكمه المؤنث .

وإن كان اسم جنس جاز فيه التذكير والتأنيث ، والغالب عليه التأنيث قال الله تعالى : أعجازُ نخلٍ نَخَاوِيَةٍ (٢) . وقال في موضع آخر : أعجازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ (٣) . إلا ألفاظاً استعملت مذكّرة من اسم الجنس وهي : عَيْنَبٌ وَجَوْزٌ وَسِيدَرٌ .

(١) بعده : وسالم الجمع ايضاً داخل معها فهذه الخمس فاحفظها ولا تزدد

والبيتان لأبي الحسن الدباج شيخ ابن عسّور . الخزائن ٤٣٠/٣ .

(٢) الحاقّة : ٧ .

(٣) القمر : ٢٠ .

ولا يخلو أن يكون المعدود (١) صفة أو جامداً . فإن كان جامداً فالأحسنُ
فيه الإضافة نحو ثلاثةُ بقال ، ثم الفصل بمن نحو : ثلاثةُ من البغالِ ،
ثم النصب على التمييز نحو ثلاثةُ رجالاتٍ .

فإن كان صفةً فالأحسنُ فيه الإتيانُ نحو : ثلاثةُ قُرَشِيَّونَ ، ثم يليه النصب
على الحال نحو ثلاثةُ قُرَشِيَّينَ ، ثم الإضافة نحو : ثلاثةُ قُرَشِيَّينَ ، وهو
أضعفها .

وسبب ضعفه أنه يجيء مستعملاً استعمالَ الأسماء ، أعني أنه يلي العامل
ولا تستعمل الصفة استعمالَ الأسماء بقياس .

• • •

فإذا زاد على العشرة فإنك تبقى النيف على أصله من التذكير والتأنيث إلا
أنك تبدل من واحد أحداً ومن واحدة إحدى ، ويجوز واحد وواحدة لكنه
قليل جداً . وأما العشرة فإنها تكون بتاء التأنيث مع المؤنث وبحذفها مع المذكر
وتسكين الشين مع المؤنث ويجوز كسرهما فتقول : إحدى عشرة ، بتسكين
الشين ، وإحدى عشرة ، بكسرها ، وتفتح الشين مع المذكر .

وسبب ذلك (أى) (٢) أن حُذفت التاء مع المذكر وأثبتت مع المؤنث أنها
لو ثبتت مع المذكر لاجتمع في الكلمة تأنيثان .

فإن قيل : إنك إذا قلت : ثنا عشرة ، في المؤنث فإنك قد جمعت
بين تأنيثين ، فالجواب : إنَّ التاء في ثنا للإلحاق وليست للتأنيث ، والدليل
على ذلك أن علامة التأنيث لا يكون ما قبلها إلا متحركاً وهذه قبلها ساكن فدلَّ
على أنها ليست للتأنيث .

(١) ج ، ر : العدد ، وهو تحريف .

(٢) زيادة يفتضيهما السياق .

فإن قيل: إن إحدى عشرة قد جميع فيها بين علامي تأنيث، فالجواب: إن
التأنيث مخالف في اللفظ لذلك جميع بينهما .

والتيق مبنى مع العقد لتضمينه معنى الحرف، فإذا قلت: خمسة عشر
فكأنك قلت: خمسة وعشرة، فلما تضمنت معنى الحرف بُنيت، إلا أنني عشر
فإنه معرب، فإن قيل: فلا شيء لم يُبنَ؟ فالجواب: إنه اسم مشتق
والأسماء المشتقات لا توجد مبنية بعد العوامل في موضع أصلاً.
فإن لم يسند إليه شيء بُني نحو: اثنين في العدد إذا قلت: واحد اثنان، وقصدت
به مجرد العدد من غير إخبار، وهو مع ذلك عزيز الوجود.
فإن قيل: فلا شيء بُني عشر من قولك: اثني عشر؟ فالجواب: إنه وقع
موقع النون من اثنين .

وأجاز أهل الكوفة ن تضيف التيق إلى العدد فتقول هذا أحد عشر (١).
واستدلوا على ذلك بقوله: / [١٣٧و]

٤٧٦ عُلِّقَ مِنْ عَنَائِهِ وَشَقَوَاتِهِ
بِنِسْتِ ثَمَانِي عَشْرَةَ مِنْ حِجَّتِهِ (٢)

وهذا من الشذوذ بحيث لا يُقاس، وهو مشبه بيلبك ضرورة .

ويجوز أن تضيف التيق والعقد إلى اسم، وإذا أضفته جاز لك فيه وجهان
أحدهما: أن يبقى على بنائه، والآخر أن يعرب ويجعل إعرابه في آخر الاسم
المركب فتقول: هذا أحد عشر وعشرك .

- (١) أجازة الفراء في ضرورة الشعر . معاني القرآن ٣٤/٢ .
(٢) انشده الفراء عن أبي ثروان الكلبي وانشده الخاسم عن أبي الرديني الدلم بن شهاب من عكل
أيضا . والرواية عندهما: كلف . معاني القرآن ٣٤/٢ ، ٢٤٢ ، المخصص ٩٢/١٤ ،
١٠٢/١٧ : الانصاف م ٤٢ ، التوضيح ٢٠٠/٢ ، العيني ٤٨٨/٤ ، الخزانة ١٠٥/٣ .

وأجاز الفراء أن تضيف النيف إلى العقد والعقد إلى الاسم فتقول : هذا أحدُ عشرِكَ ، بشرط أن يكون العقد مضافاً إلى الاسم . وهذا باطل لأنه لم يسمع من كلامهم (١) .

ولا يجوز لإضافة اثني عشر إلى الاسم ، لأنه لا يخلو أن تحذف عشراً أو تثبته . فإن أثبتته كنت كمن جمع بين التنوين والإضافة لأنَّ عشراً إنما بُني لوقوعه موقع النون وإن حذفت التيس بإضافة اثنين فلذلك لا يجوز إضافته إلى الاسم . هذا حكم النيف إلا (٢) ثمانية عشر فإنك تقول للمؤنث : ثَمَانِي عَشْرَةَ ، بالياء الساكنة ، وإن شئت حركتها بالفتح فتقول : ثَمَانِي عَشْرَةَ . ويجوز حذف الياء وفتح النون فتقول ثَمَانِ عَشْرَةَ ، ومنه قول الشاعر :
٤٧٧ ولقد شَرِبْتُ ثَمَانِيَا وَثَمَانِيَا

وثنانَ عَشْرَةَ وَاثْنَتَيْنِ وَأَرْبَعًا (٣)
ويجوز تسكين العين في المركب إذا أردت المذكر فتقول : أَحَدَ عَشْرَةَ ، كراهة نوال الحركات ، وقد قُرئ : أَحَدَ عَشْرَ كوكباً (٤) . إلا في اثني عشر فإنه لا يجوز لأنه يؤدي إلى الجمع بين ساكنين .

• • •

ويكون التمييز في المركب مفرداً منصوباً ولا يجوز أن يكون جمعاً فأمّا قوله تعالى : اِثْنِي عَشْرَةَ اسْبَاطاً أُمَّمًا (٥) . فأسباطاً ليس بتمييز والدليل على ذلك

(١) قال الفراء : سمعتها من أبي فقمس الأدهي وأبي الهيثم العقيلي : ما فعلت خمسة عشرِكَ . المعاني ٣٤/٢ ، وقان أبو حيان : وقول ابن عصفور انه لم يسمع من كلامهم ليس بشيء . إذ قد سمعه الفراء . الارتشاف ٩٣ ظ .

(٢) ر : وأما .

(٣) نسبة ابن قتيبة للأعشى وروايته : فلاشربن ، ونسبه ابن السيد لأعشى بكر . الشعر والشعراء ٢٥٨ ، أدب الكتاب ٢٤٢ ، ٢٦٢ ، نوادر الاعرابي ٣٧٣ ، الانتصاب ٣٦٥ ، أبيات المعاني ٤٦٨ .

(٤) هي قراءة أبي جعفر كأنه فيه بذلك على ان الاسمين جملا اسما واحدا . الاتحاف ١٥٨ .

(٥) الاعراف ١٦٠ .

أنّ واحده سبط والسبط ذكر فكان ينبغي أن يقول : اثني عشر أسباطاً
فقوله : عشرة ، بناء التأنيث دليل على أنّه ليس بتمييز وإنما التمييز محذوف
فكأنّه قال : اثني عشرة فرقة (١) أسباطاً ، وأسباطاً بدل من اثني عشرة .
ولا يجوز الفصل بين التمييز والعدد إلا في ضرورة شعر كقوله :

٤٧٨ في خمس عشرة من جمادى ليلة
لا أستطيع على الفراش رتادي (٢)

وكذلك قوله :

٤٧٩ على أنني بعدما قد مضى
ثلاثون للهجر حولاً كميلاً (٣)
فهذا هو حكم المركب .

• • •

فإذا انتهت إلى العشرين استوى المذكر والمؤنث في لفظ العشرين فتقول
للمذكر والمؤنث : عشرون ، وكذلك سائر أسماء العقود كليهما . ويكون
التمييز منصوباً إلا في المائة والألف ، وسنذكر حكم تمييزها إن شاء الله تعالى .
والنّيف على العشرين حكمه حكم ما كان عليه في حال إفراده (٤) ،
ويكون تمييزه بعد عطف النّيف عليه منصوباً .

وأما المائة والألف فيكون تمييزهما مخفوضاً مفرداً (وإنما كان مفرداً
لأنّه عقد من العقود وتمييز العقود مفرد، وكان مخفوضاً) (٥) لأنّهما

(١) ج ، : قرينة وهو تحريف وانظر التوضيح ١٩٩/٢ .

(٢) لجرير ، ورواية الديوان : لى . المقتضب ٥٦/٣ ، شرح السيراني ٢٠/٣ ظ .
الديوان ١٢٢ .

(٣) ينسب للعباس بن مرداس وألحق بديوانه . الكميل : الكامل . الكتاب ٢٩٢/١ ، المقتضب
٥٥٠/٣ ، الاصول ٢٤٦/١ ، مجالس ثعلب ٤٢٤ ، المنى ٦٣٣ ، العيني ٤٨٩/٤ ، الخزانة
٥٧٣/١ ، الضرائر ٢٢٣ ، الديوان ١٣٦ .

(٤) ر : الإفراد .

(٥) مابين القوسين ورد في ر في نهاية الفقرة وكذلك هو في ج لكن مصححها ضرب عليه بالقلم
ونقله إلى هذا الموضع فأثبتته في الحاشية .

أشبهها عشرة في أنثهما عقد كما أنثها عقد ، وعشرة أيضاً تعشير الآحاد كما أن مائة تعشير العشرات وألف تعشير المئين ، لذلك كان مخفوضاً .
وحكم تثنيتهما كحكمهما في الإفراد والتمييز وخفضه فتقول : مائتا / [١٣٧ظ]
رجلٍ وألفاً ثوبٍ . ولا يجوز إثبات النون ونصب التمييز إلاّ ضرورة كقوله :

٤٨٠ إذا عاشَ الفنى مائتينِ عاماً

فقد ذهبَ المسرةُ والفتاءُ (١)

فإذا زادَ على المائة والألف نيسفٌ كان حكم النيسفِ باقياً على ما كان عليه من إسقاط علامة التأنيث منه مع المائة لأنّها مؤنثة وإدخالها فيه مع الألف لتذكيره . ويجوز أن تقول : ثلاثمائة ومئتين ، فمن قال : مائة ، راعى معناها من الجمعية ومن قال مئين لم يراع المعنى وراعى لفظها من الإفراد فاحتاج إلى الجمع ومنه قوله :

٤٨١ ثلاثٌ مئينٍ للملوكِ وفى بها

ردائي وجلت عن ملوكِ الأعاجيمِ (٢)

وأما الألف فلم يراع إلاّ اللفظ خاصة .

(١) الربيع بن ضبيح الفزاري وعمد الممرين العرب . الكتاب ١٠٦/١ ، ٢٩٣ ، أدب الكاتب ٢٩٥ الممرين ٧ ، المقتضب ١٦٩/٢ ، مجالس ثعلب ٣٣٢ ، الأصول ٢٤٤/١ ، المخصص ٣٨/٢ ، الخزانة ٣٠٦/٣ .
(٢) للفرزدق - ورواية النقائض والديوان .

فدى لسيوف من تميم وفي بها ردائي وجلت عن وجوه الأهاتسم
وعلى هذه الرواية لاشاهد فيه . جلت : كسنت . الأهاتم اراد بهم بني الأعم بن سنان المنقرى
الشمسي . وكان الشاعر قد غرم ثلاث ديات فزهن بها رداه . وكانت الدية مائة من الابل .
المقتضب ١٧٠/٢ : النقائض ٣٦٦ ، ٣٧١ ، ابن السجري ٢٤/٢ - ٦٤/٢ ، المفصل .
٢١٣ العيني ٤٨٠/٤ ، الخزانة ٣٠٢/٣ : الديوان ٨٥١ .

رَفَعُ

عبد الرحمن النخعي
أسكنه الله الفردوس

باب تعريف العدد

العدد ينقسم أربعة أقسام : مفرد ومضاف ومركَّب ومعطوف . فالمفردُ إذا أردت أن تعرفه أدخلت عليه الألف واللام فقلت : الثلاثةُ والأربعةُ والخمسةُ . والمفرد هو من واحد إلى عشرة . فيتصور في تعريفه ثلاثة أوجه ، فتقول : الثلاثةُ الرجالِ ، والثلاثةُ رجالِ وثلاثةُ الرجالِ .

فأما الوجه الأول فأهل البصرة لا يجيزون ذلك ، وأهل الكوفة يجيزونه قياساً على الحسنِ الوجهِ (١) . وهذا خطأ لأنه إنما جاز الجمع بين الألف واللام والإضافة في باب الحسنِ الوجهِ لأنَّ الإضافة فيه غير محضة . والإضافة هنا محضة فلا يجوز الجمع بينها وبين الألف واللام أصلاً .

وأما الوجه الثاني وهو : الثلاثةُ رجالِ ، بدخول الألف واللام على الأول وإضافته إلى الثاني فلا يجوز بإجماع من أهل البصرة والكوفة ، لأنه على غير طريق الإضافة ، وهو إضافة المعرفة إلى النكرة .

فأما الوجه الثالث وهو أن تدخل الألف واللام على الثاني وتعرف به الأول نحو قولك : ثلاثةُ الرجالِ ، فهو جائز بإجماع من (٢) أهل البصرة والكوفة (٣) وعليه أنشدوا قول الشاعر :

وهل يُرجِعُ التسليمَ أو يكشفُ العمى

ثلاثُ الأثافي والرسومُ البلاغيُّ (٤٤٦)

واختلف في تعريف المركَّب من أحدَ عشرَ إلى تسعةَ عشرَ ، فأهل الكوفة يدخلون الألف واللام في الأول والثاني فيقولون : عندي الأحدَ العشرَ درهماً ، وأهل البصرة لا يجيزون إلا إدخال الألف واللام في الأول خاصة فيقولون : عندي الأحدَ عشرَ درهماً (٤) .

(١) إصلاح المنطق ٣٠٢ ، مجالس ثعلب ٥٩٠ ، المتنضب ١٧٥/٢ ، المخصص ١٧/١٢٥ .

(٢) ليس في ر .

(٣) الكتاب ١٠٥/١ ، إصلاح المنطق ٣٠٢ ، المتنضب ١٧٥/٢ .

(٤) وحكاة الفارسي عن الاخفش . الشيرازيات ٦٢ و ، وانظر معاني القرآن ٣٣/٢ ، مجالس

ثعلب ٥٩٠ ، المتنضب ١٧٥/٢ ، ١٨٠ ، الانصاف م ٤٣ .

وسبب ذلك عندهم أن المركب مبني فصار كالاسم الواحد ، فلا يُعرَّف إلاّ مثل ما يعرَّف به الاسم الواحد . والاسم الواحد لا يتعرَّف إلاّ بأن تدخل الألف واللام في أوله خاصة ، ولا يعرَّف بأن تدخل الألف واللام في الوسط منه (١) ، فكذلك يكون (العدد) (٢) .

وحكى أبو زيد رحمه الله عن العرب : الأحد العشرَ الدرهم (٣) بإدخال الألف واللام على الأول / والثاني وعلى التمييز ، وذلك شاذّ جدّاً ، وهو [١٣٨ و] عندنا يتخرج على زيادة الألف واللام في التمييز ، لأنّ التمييز لا يكون أبداً إلاّ نكرة . وأجاز بعض النحويين إدخال الألف واللام في النيف والعقد والتمييز ، وهذا خطأ لما قدمناه أولاً .

والمعطوف هو من أحد وعشرين إلى تسعة وتسعين ، تعريفه عندنا أن تدخل الألف واللام على الأول والثاني فتقول : عندي الواحدُ والعشرون درهماً ، وهو جائز بإجماع من جميع النحويين .

وأجاز بعض النحويين أن تدخل الألف واللام في النيف وتترك إدخاله في العقد فأجاز أن تقول : عندي الأحدُ وعشرون درهماً . وهذا المذهب فاسد جدّاً ، لأنّه لا يتعرَّف الثاني بإدخال الألف واللام على الأول لأنّه ليس معه كالشيء الواحد ، فلا بدّ إذا أردت تعريف الثاني من أن تدخل الألف واللام عليه .

(١) انظر هنا التعليل في المقتضب ٧٦/٢ .

(٢) زيادة يقتضيهما السياق .

(٣) وأجازه الكسائي والفراء ، قال المبرد : وهذا كله خطأ فاحش . المقتضب ١٧٥/٢ ، وانظر معاني القرآن ٣٣/٢ ، اصلاح المنقو ٣٠٢ ، المخصص ١٧/١٢٦ .

رفع
عبد الرحمن اللخمي
أسكنه الله الفردوس

باب ثاني اثنين وثالث ثلاثة

هذا هو باب اسم الفاعل المشتق واستعماله من ثاني اثنين إلى تاسع تسعة عشر .
وقد حكى : عاشر عشرين (١) . وما عدا هذا فلم يسمع منه شيء . فبدأ
بالكلام من واحد إلى عشرة .

فإذا بنيت اسم الفاعل من الواحد إلى العشرة كان للمذكر بغير تاء وللمؤنث
بالتاء ، وذلك نحو قولك واحدٌ وواحدةٌ وثنانٌ وثنائيةٌ وثالثٌ وثالثةٌ
ورابعٌ ورابعةٌ وخامسٌ وخامسةٌ وخامٍ وخاميةٌ (٢) ومنه أنشدوا قول
الشاعر :

٤٨٢ مضت ثلاث سنين منذ حلّ بها .

وعام حاتٍ وهذا التابعُ الخامسُ (٣)

يعني الخامس . وسادسٌ وساتٌ وسادٍ للمذكر ، ومنه قول الشاعر :

٤٨٣ بُويزلُ عامٍ قد أذاعت بِخَمسة

وتعتدني إن لم يبقِ اللهُ ساديا (٤)

-
- (١) حكاية الكمائي : المخصص ١١١/١٧
(٢) في حاشية ج قال يمتوب : جاء فلان خامساً وخامياً وسادساً وسادياً وأنشد للحادرة :
مضى ثلاث سنين البيت
ومثله : إذا ما عد أربعة فيال فزوجك خامس وحموك سادي
أ . وأنظر اصلاح المنطق ٣٠١ ، المخصص ١١٢/١٧ .
(٣) رواه ابن السكيت : مضى ثلاث ، وهي أيضاً رواية ابن سيدة وابن جني .
وبعضهم يبدل من الضرائر . اصلاح المنطق ٣٠١ ، سر الصناعة ٦٨٣ ، المخصص
١١٢/١٧ ، المقرب ٩٨ ، شواهد الشافية ٤٤٧ .
(٤) أنشده ابن جني في سر الصناعة وروايته عنده : بُويزلُ أعوام أذاعت
وتفسيره أن رجلاً كانت له امرأة تقارعه ويقارعهما أيهما يموت قبل وكان تزوج نساء
قبلها فمتن وتزوجت هي أزواجاً قبله فماتوا فقال هذا سر الصناعة ٦٨٣/٢ ، المخصص
١١٢/١٧ ، المقرب ٩٨ ، شواهد الشافية ٤٤٧ ، الضرائر ١٥١ ، وانظر معاني القرآن
للفراء ١ / ٢٥٤ .

وسادسةٌ وساتيةٌ وساديةٌ وسابغةٌ وسابغةٌ وثامنٌ وثامنةٌ وتاسعٌ
وتاسعةٌ وعاشِرٌ وعاشيرةٌ .

فأمّا واحدٌ فلا يجوز إضافته أصلاً ، وماعداه يجوز إضافته إلى العدد الذي
أخذ منه إلاّ ثانياً فإنه لايجوز إضافته إلى واحدٍ أصلاً بإجماع . فلا يجوز
أن تقول : عندي ثاني واحد (١) ، وقد أجاز ذلك بعض النحويين قياساً ،
والصحيح أنّ هذا الباب موقوف على السماع .

فإن كان مضافاً إلى العدد الذي أخذ منه لم يجز فيه إلاّ الإضافة نحو : هذا ثاني
اثنين وثالثٌ ثلاثة وكذلك إلى عشرة ، فلا يجوز فيه العمل فتقول : ثالثٌ
ثلاثةٌ ورابعٌ أربعةٌ وخامسٌ خمسةٌ .

وزعم أبو العباس ثعلب أنّه يعمل إذا كان بمعنى الحال والاستقبال وأجازه (٢) ،
وهو خطأ . ووجه فسادهُ أنّه ليس له فعل يحمل عليه في العمل ، ألا ترى أنّه
لايجوز لك أن تقول : ثلثتُ الثلاثة ، فأما قوله : يجوز ذلك على تقدير
متمّمٍ ثلاثةٌ ومكتملٍ أربعةٌ ، فخطأٌ لأنّه إذا كان التقدير متمّمٍ ثلاثةٌ فكأنّه
قال : متمّمٍ نفسه ، لأنّه من الثلاثة فيلزمه في هذا تعدّي فعل المضمر إلى
الظاهر / نحو : زيداً ضربَ ، إذا أردتَ أنّه ضربَ نفسه ، [١٣٨ظ]
وذلك لايجوز أصلاً (٣) .

فإن أضفتهُ إلى العدد الذي ليس هو مشتقاً منه نحو ثالثٌ اثنين ، فهذا
مسموعٌ (٤) ، ورابعٌ ثلاثةٌ وخامسٌ أربعةٌ ، إلى عشرٍ تسعةٌ ، فلا يخلو أن
يكون بمعنى المضى أو بمعنى الحال والاستقبال .

فإن كان بمعنى المضى فلا يجوز فيه إلاّ الإضافة ، وإن كان بمعنى الحال
والاستقبال فيجوز فيه الوجهان : الإضافة والعمل . فمثال الإضافة : ثالثٌ

(١) الكتاب ٢ / ١٧٢ .

(٢) حكى ذلك عنه ابن كيسان . المخصص ١٧ / ١٠٩ .

(٣) انظر هذا الاحتجاج في المخصص ١٧ / ١٠٩ .

(٤) الكتاب ٢ / ١٧٢ . المقتضب ٢ / ١٨١ ، المخصص ١٧ / ١١٠ .

اثنين ورابع ثلاثة . ومثال الأعمال : ثالث اثنين ورابع ثلاثة ، بالثنوين والنصب . وهذا يعمل عمل فعله لأنه قد سُمِع استعمال الفعل من ثلاثة ، حُكِي من كلامهم : ثلثت الرجلين وربعت الثلاثة ، وكذلك تفعل إلى قولك : عَشَرْتُ التِسْعَةَ .
 وأما من أحدَ عَشَرَ إلى تسعةَ عَشَرَ فلا يَخَو اسم الفاعل من أن يكون مفرداً أو مضافاً . فإن كان مفرداً قلت : حادي عَشَرَ ، ثاني عَشَرَ ، ثالث عَشَرَ ، رابع عَشَرَ ، إلى تاسع عَشَرَ ، فاشتق اسم الفاعل من النَيْف إلى العشرة وتنبه مع العشرة ويكون بغير تاء إذا أردت المذكَر وبالتاء إذا أردت المؤنث .

فإن استعملته مضافاً فلا يَخَو أن تضيفه لعدده الذي اشتق منه أو لغيره ، فإن كان مضافاً لعدده الذي اشتق منه جاز فيه ثلاثة أوجه : أحدها أن تقول : حادي عَشَرَ أحدَ عَشَرَ (١) ، ويجوز أن تحذف عشر من الأول لدلالة الثاني عليه فتقول : حادي أحدَ عَشَرَ ، فحادي مُعَرَّب لأن الذي كان أوجب بناءه قد زال ، وأحد عشر باق على بنائه لما قدمناه .

ويجوز أن تقول : حادي عَشَرَ ، فتحذف عشر من الأول وتحذف أحداً من الثاني وتعربهما لأن الذي أوجب بناءهما قد زال .
 وحكى الكسائي إعراب الأول وبناء الثاني (٢) . وحكي من كلامهم : أليسوا ثالثَ عَشَرَ ، بإعراب ثالث وبناء عشر . ووجهه أنه جعل الثلاثة المحذوفة من قوله : ثلاثةَ عَشَرَ ، مُرَادَةً فبني عَشَرَ من أجل ذلك وحذف (٣) عَشَرَ من الأول وهو لا يريد ، فأعرب ثالثاً لذلك . وهذا من الشذوذ والقلية بحيث لا يقاس عليه .

وزعم بعضهم أنه يجوز بناء كل واحد من الاسمين لحاولة محل المحذوف من صاحبه . وهذا باطل ، لأنه يَحْتَمِل أن يكون ماورد من قولهم : ثالثَ عَشَرَ مفرداً ، فمن أين نعلم أنه قد حذف منه أحد عشر ، وأما إذا أعرب ففقيه

(١) نقل صاحب الانصاف أن الكوفيين لا يميزونه بل يميزون : حادي أحد عشر . مسألة

٤٤ وانظر الكتاب ١٧٢ / ٢ ، المنتضب ١٨٢ / ٢ .

(٢) المخصص ١٧ / ١١١ .

(٣) قبله في ج ، ر : وحذف عشراً من أجل ذلك ، وهي زيادة من الناسخ .

دليل على أنه لو كان غير محذوف لم يجز فيه الإعراب لما ذكرناه من تضمنه معنى الحرف .

وأما إذا كان مضافاً لغير العدد الذي اشتق منه فلا يجوز فيه إلاّ الإضافة نحو قولك: هذا ثاني عشرَ أحدَ عشرَ (١) . وإن شئت حذفتَ عشرَ من الأول لدلالة الثاني عليه فقلت : ثاني أحدَ عشرَ، ولا يجوز أن تحذف أحداً من الثاني لثلا يلبس بالعدد / الموافق . [١٣٩و]

وإنما لم يجز هنا العمل لأنه ليس له فعل يحمل عليه ، ألا ترى أن فعله الذي كان يكون محمولاً عليه يلزم أن يكون مركباً مثله ، وذلك غير موجود في الأفعال . وأما المعطوف على العشرين وما بعدها من أسماء العقود فعلى حكمه من واحد إلى عشرين . وأما العقود من نحو العشرين والثلاثين فمنهم من يقول : مُتَمِّمٌ عَشْرِينَ وَمُكَمِّلٌ ثَلَاثِينَ ، وهذا باطل ، لأنه يلزمه أن يُكَمِّلَ نَفْسَهُ وَيُتَمِّمَ نَفْسَهُ ، كما تقدم في الرد على ثعلب في إجازته : هذا ثالثٌ ثلاثةٌ . والصحيح أن يقول : هو كمالُ العشرين وتمامُ الثلاثين أو يأتي بأسماء العقود كما هي فيقول : العشرون والثلاثون إلى تمام العقود .

(١) ونقل المبرد جواز الإعمال فيه بالنصب ومنه الأخفش . المنتضب ٢ / ١٨٣ ، وانظر الكتاب ٢ / ١٧٣ .

باب ما يحمل من العدد على اللفظ لأعلى المعنى

ظاهر كلام أبي القاسم أن العدد بابه أن يحمل على المعنى ، إلا ما ذكر فإنه يحمل على اللفظ . وهذا المذهب فاسد بل العدد كله يحمل على اللفظ إلا ثلاثة ألفاظ شذت وسأذكرها ان شاء الله تعالى .

وأعني بقولي : إن العدد محمول على اللفظ ، أنه لا يعتبر في العدد هل المعدود واقع على مؤنث في المعنى أو على مذكر ، بل المعتبر اللفظ . فإن كانت العرب قد أخبرت عنه إخبار المؤنث كان العدد عند مؤنث وإن كان واقعاً على مذكر ، وإن كانت العرب قد أخبرت عنه إخبار المذكر كان العدد عند مذكر وإن كان واقعاً على مؤنث .

والمعتبر من الجموع مفرداتها لالفظها فتقول : عندي ثلاثة حمامات ، لأن الواحد حمام وهو مذكر ، خلافاً لأهل بغداد فإنهم يعتبرون الجمع إذا كان لفظه مؤنثاً نحو حمامات ، فتقول : عندي ثلاث حمامات . والصحيح أنه لا يعتبر إلا المفرد .

والمعتبر من أسماء الجموع لفظها ، فما كان منها لمن يعقل فحكمه حكم المذكر ، لأن الإخبار عنه إخبار المذكر ، قال الله تعالى : وكان في المدينة نيسة رهط يفسدون (١) . فعلى هذا القول ، ثلاثة قوم .

وما كان منها لما لا يعقل فحكمه حكم المؤنث لأن الإخبار عنه إخبار المؤنث فتقول : عندي ثلاث إبل وثلاث ذود ، ومنه قول الشاعر :

٤٨٤ ثلاثة أنفسٍ وثلاثُ ذودٍ

لقد جأ الزمانُ على عيالي (٢)

(١) النمل : ٤٨ .

(٢) ينسب للحطية ورواية الديوان : ونحن ثلاثة وثلاث ذود . ويريد بالثلاثة نفسه وامرأته وابنته ، والذود من الإبل ما بين الثلاث إلى العشر . وفيه شاهد على تكبير أنفس على معنى أناسي أو رجال . الكتاب ٢ / ١٧٥ ، مجالس ثعلب ٢٤٢ ، الحصائص ٢ / ٤١٤ ، المنصص ١٧ / ١١٤ ، الإنصاف ٤١١ ، الحزاة ٣ / ٣٠١ ، الديوان ٣٩٥ .

وشدّ من ذلك «أشياء» لأنّهم يقولون: ثلاثةُ أشياء، فيبتون العدد على مفرد وهو شيء، وكان القياس أن يبنى العدد عليه لأنّه اسم جمع على وزن فعلاء كالطرفاء (١).

واسم الجنس (٢) إذا كان لما يعقل فهو مؤنث والمعتبر من أسماء الجنس لفظها، وهي جائر فيها التذكير والتأنيث، والغالب عليها التذكير فنقول: له عندي ثلاثُ نخلٍ وثلاثةُ نخلٍ، قال الله تعالى: أعجازُ نخلٍ خاويةٍ (٣). وقال: أعجازُ نخلٍ مُنتعرةٍ (٤). فوصف به المذكور.

وقوله: عندي ثلاثُ من البطّ ذكورٌ. من حملة على حكم العدد كما تقدم لأنّه من أسماء الجنس يبيّن في عدده التذكير والتأنيث. فإذا قدّمت الذكور قلت: ثلاثة، لأنّ الذكور جمع ذكر والمعتبر / واحده. ولو قلت [١٣٩و] ثلاث ولم تلحظ الذكور ولحظت البطّ جاز، لكن الأولى أن تلحظ المقدم. وثلاثة الألفاظ التي شدّت: نفس وعين ودابة، فكان ينبغي أن يقول: عندي ثلاثُ أنفسٍ (٥)، وإن أردت بالأنفس ذكوراً لأنّ الواحد نفس وهو يخبر عنه إخبار المؤنث وإن كان واقعاً على مذكّر. لكن كلام العرب: عندي ثلاثةُ أنفسٍ إذا أردت ذكوراً أو إناثاً، حملاً على المعنى ومنه قوله: ثلاثةُ أنفسٍ وثلاثُ ذود

لقد جازّ الزمانُ على عيالي (٤٨٤)

فإن قيل: ولعل هذا على لغة من ذكّر النفس وذلك قليل، قال الله تعالى: أن تقولَ نفسٌ (٦) فأخبر عنها إخبار المؤنث ثم قال بعد ذلك: بلى قد جاءتك آياتي فكذّبت بها (٧). فخاطبها خطاب المذكّر. فالجواب: إنّ تذكير النفس

(١) مذهب الأخفش والكوفيين أن وزن أشياء أفعل والأصل أفلام. الانصاف م ١١٨.

(٢) ج، ر: الجمع، وهو سهو.

(٣) الحاقة: ٧.

(٤) القمر: ٢٠.

(٥) حكى يونس عن رؤبة أنه قال: ثلاث أنفس، على تأنيث النفس. الكتاب ٢ / ١٧٤.

(٦) الزمر: ٥٦.

(٧) الزمر: ٥٩.

في الآية من الحمل على المعنى ، وذلك قليل لالغة. فالذي يقول : ثلاثةُ أنفسٍ ،
إنّما يقوله على معنى شخص والشخص مذكّر .

واللفظة الثانية العين التي يراد بها الربيثة مؤنثة ، تقول : جاءت عينُ القومِ .
وتقول في العدد : عندي ثلاثةُ أعين ، فيكون حكم عدده حكم المذكر
حملا على المعنى لأنَّ الربيثة وإنَّ كانت مؤنثة فإنَّها واقعة على رجل
وهو مذكّر .

واللفظة الثالثة دابة فإنَّها مؤنثة تقول : هذه دابةٌ ، وقعت على مذكّر
أو مؤنث ، إلاَّ أنّك تقول في العدد : ثلاثةُ دوابٍ ، فتلحق التاء على معنى
أشخاص ، ويتموى ذلك أنّ دابة صفة فكانَّ الأصل : ثلاثةُ أشخاص دوابٍ ،
فحذف الموصوف وهو أشخاص وأقيمت صفته مقامه وبقي لفظ العدد على
ما كانَّ عليه قبل حذف الموصوف .

رَفَعُ

عبد الرحمن بن محمد
أبو بكر بن محمد بن يوسف

باب كم

كم كناية عن عدد وذلك أتى بها عقيب أبواب العدد . وهي تنقسم قسمين : استفهامية وخبرية .

فالاستفهامية هي التي تستدعي جواباً ، والخبرية هي التي لا تستدعي جواباً ، وكلاهما مبنية . فالاستفهامية بُنيت لتضمنها معنى حرف الاستفهام وهي الهمزة ، وأما الخبرية فبُنيت لشيئها برُبِّ ، لأنَّ رُبَّ للمباهاة والافتخار كما أنَّ كم كذلك ، وذلك نحو قولك : كم غلامٍ ملكتُ ، وإنَّما تريد : كثيراً من الغلمانِ ملكتُ .

وذهب الفراء إلى أنَّ كم مركبة من كاف التشبيه وما الاستفهامية ، فالأصل عنده فيها كَمَ ، لأنَّ حرف الجر إذا دخل على ما الاستفهامية حذف منها الألف ، وسكن ميم كم لكثرة الاستعمال كما قالوا : فيمٍ وليمٍ في فيمٍ وليمٍ (١) .

فإذا قلت : كم رجلاً عندك ؟ فالمعنى عنده : كأي شيءٍ من الرجال عندك ، وكنيت بأيٍّ عن عدد ، ورأى أنَّ هذا أولى من أن يثبت في أسماء الاستفهام ما لم يستقر فيها . وحكى هذا المذهب عنه ابن كيسان .

وهو باطل لأنها يدخل عليها حرف الجر وحرف الجر لا يدخل على مثله . وكم اسم مبهم فلا بد لها من تمييز . وتمييز الاستفهامية / مفرد [١٤٠] منصوب وتمييز الخبرية مخفوض ، ويكون مفرداً وجمعاً .

فإن قيل : ولأي شيءٍ خفض تمييز الخبرية ؟ فالجواب أن تقول : إنَّما خفض تمييز الخبرية لأنها للتكثير أبداً ، والعرب أبداً إنَّما تُكثِّر بالمائة والألف والدليل على ذلك قول امرئ القيس :

(١) معاني القرآن / ١ / ٤٦٦ .

٤٨٥ هو المنزلة الآلاف من جَوَّ ناعط
وكذلك قوله :
بنو أسدٍ حَزَنًا مِّنَ الْأَرْضِ أَوْعَرًا (١)

٤٨٦ حَيْدَةٌ خَالِيٍ وَلَقَيْطٌ وَعَلِيٌّ
وكذلك قول النابغة :
وحاتمُ الطائي وهَبُ الميِّسى (٢)

٤٨٧ الواهبُ المائة المِعْكَاءَ زِينَتَهَا
وكذلك قوله :
سَعْدَانُ تُوضِحَ فِي أَوْبَارِهَا اللَّيْبَدِ (٣)

٤٨٨ أَعْطَوْا هُنَيْدَةً يَحْدُوها ثمانية

مافي عطائهمُ مَنْ ولاسَرَفُ (٤)
وهنيدة اسم للمائة من الإبل ، فلما كانت تكثر بالمائة والألف وتميز المائة والألف مخفوض فكذلك كان تمييز الخبرية مخفوضاً .
فلما لزم الخفض للخبرية لم يبق للاستفهامية إلا النصب .
ويكون تمييز الخبرية جمعاً ، فإن قيل : ولأي شيء يكون جمعاً ؟ قيل :
لما أشبهت كم الخبرية العدد الذي يخفض ما بعده والعدد الذي يخفض ما بعده

(١) الضمير في البيت يعود على الشاعر نفسه ، ورواية الديوان : الآلاف جمع آلف وهم القصاد الذين يؤمون طلباً للمعروف . ناعط : جبل باليمن . ونصب بنى على النداء كأنه يقول : عليكم يا بني أسد بالتزول بالارض الغليظة ، وهو وعبد وتهديد لهم . الديوان ٦٥ .
(٢) من رجز لامرأة من عقيل تفخر فيه بأخوالها من اليمن . انواد ٩١ ، الأصول ٢ / ٦١٣ ، المنصف ٢ / ٦٨ ، ابن الشجري ١ / ٣٨٣ ، الانصاف ٣٥٠ ، الخزائن ٣ / ٣٠٤ ، شواهد الشافية ١٦٣ .

(٣) الضمير يعود على التعمان بن المنذر . توضح من قرى اليمامة . البئد : ما تلبد من الوبر واحده لبدة ، المعكاه : الغلاظ الشداد . الكامل ١ / ٨ ، التهذيب ٣ / ٨٨ ، المحكم ١ / ٢٩٢ ، ٢ / ٢٠٠ ، شرح العشر ١٥٦ ، اللسان : وضح ، الديوان ١٧ .

(٤) لجرير ، وكان عبد الملك قد وهب الشاعر مائة من الإبل ومعها ثمانية رعيان ، وهنيدة لا تنون ولا يدخل عليها الألف واللام . الدرف : قيل معناه الخطأ أي لا يخطئون فيضمون النعمة في غير موضعها . إصلاح المنطق ١٩٢ ، ٣٣٦ ، الشعر والشعراء ٤٦٨ ، شرح المفصليات ٥٢٤ ، المخصص ٣ / ٣٥ ، الاتصاف ٣٥٠ ، اللسان : هند ، الديوان ٣٨٩ .

منه ما يكون تمييزه مفرداً ومنه ما يكون تمييزه جمعاً ، فكذلك كان تمييز
الخبرية مفرداً وجمعاً . ومثاله جمعاً قول الشاعر :

٤٨٩ كم ملوكٍ بادَ مُلْكُهُم

ونعيمٍ سوقةٍ بادوا (١)

وكذلك قول الآخر :

٤٩٠ كم دونَ سلمى فلتوات بيد

مُنْضِيَّةٍ لِّبَازِلِ القِيَادِودِ

والإفراد فيه أحسن من الجمع :

وتمييز الاستفهامية لا يكون إلا مفرداً ، وسبب ذلك أنه مشبه من العدد
بما ينصب ما بعده ، والذي ينصب ما بعده من العدد لا يكون تمييزه إلا
مفرداً . ويجوز حمل الاستفهامية على الخبرية فينخفض تمييزها ولا يجوز
ذلك إلا إذا فهم المعنى . ولا يحمل فيما عدا ذلك . وأما الإفراد والجمع
فعلى ما كان عليه قبل الحمل .

فمثال حمل الخبرية على الاستفهامية (٢) كم غلامٍ (٣) ملكتَ ، هذا مالم
تفصيل ، فإن فصّلتَ لزم الحمل على الاستفهامية .

ولا يجوز خفض تمييز الاستفهامية إلا في ضرورة شعر أو نادر كلام ،
ومنه قول الشاعر :

٤٩١ كم بجودٍ مقرفٍ نالَ العُلا

وكريمٍ بخلُهُ قد وَضَعَهُ (٤)

في رواية من رواه بخفض مقرف .

(١) نسبة أبو عبيدة لعدي بن زيد والرواية عنده : بار . سوقة : مادون المالك . مجاز القرآن

١ / ١٥٣ ، العيني ٤ / ٤٩٥ ، ديوان علي ١٣١ .

(٢) كذا والمكس هو الصواب .

(٣) ر : غلاما .

(٤) من أبيات نسبها صاحب الأغاني لأنس بن زعيم (صحابي) في عبيد الله بن زياد ونسبت

لعبد الله بن كرير ولأبني الأسود الدؤلي . المقرف : الذي أمه كريمة وأبوه ليس كذلك .

واستشهد به سيويه والزجاجي لجواز الرفع والنصب والجرف في مقرف . ويونس والكوفيون

يجيزون الفصل بين كم الخبرية وتميزها بالظرف في الاختبار .

الكتاب ١ / ٢٩٦ ، المقتضب ٣ / ٦١ ، الجمل ١٤٧ ، تقييف اللسان ٢٠١ ،

الانصاف مسألة ٤١ ، ابن يعيش ٤ / ١٣٢ ، العيني ٤ / ٤٩٣ ، الخزائن ٣ / ١١٩ .

وسبب ذلك أنه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا في الضرورة .
ويكون جمعاً نحو قولك : كم غلماناً ملكت .

ومثال حمل الاستفهامية على الخبرية قولك : كم غلامٍ ملكت . ولا يجوز
في هذا التمييز إلا على الافراد .

وزعم الزجاجي أنه لا يجوز حمل الاستفهامية على الخبرية ولا حمل الخبرية
على الاستفهامية ، وأجاز الخفض في تمييز الاستفهامية على إصدار من (١)
بشرط أن يتقدم على كم حرف جر نحو قولك : بكم درهم / اشتريت [١٤٠ظ]
ثوبك ، وجعل حرف الجر ينوب مناب من .

وهذا الذي قال يمكن لأن العوض قد لا يقع موقع ماعوض منه نحو الثاء
في زنادقة لأنها عوض من الباء في زناديق ، ولم تقع موقعها : فقوله في
الاستفهامية صحيح وأما الخبرية فمذهبه فيها فاسد : لأن سبويه رحمه الله
حكى نصب تمييز كم الخبرية من غير فصل حملاً على الاستفهامية (٢) . وعلى
ذلك قول الشاعر :

٤٩٢ كم عمه لك يا جريبر وخالصة

قد دعاء قد حلتبت عتسي عشاري (٣)

ويجوز الفصل بين تمييز كم الاستفهامية وكم بالظروف والمجرور نحو قولك :
كم في الدار رجلاً . ولا يجوز الفصل بين تمييز كم الخبرية وبين كم إلا في ضرورة

(١) الجمل ١٤٦ .

(٢) الكتاب ١ / ٢٩٣ ، ٢٥٣ .

(٣) للفرزدق . الدعاء : التي خرج مفصل ابهاتها مع بيل في قسمها قليل ، وقيل : الدعاء
اعوجاج في أصابع اليد إشارة لكثرة حلبها النوق وهو من أصل الراعيات ، عشار جمع
عشراء وهي الناقة التي أتى على حملها عشرة أشهر وبعد أن تلد يظل الاسم عالقاً بها ،
وقوله علي : يريد على كره مني لأنه يترفع عن أن يخدعه هؤلاء النسوة . ويروى البيت
برفع عمه ونصيبها وجرها . الكتاب ١ / ٢٩٣ ، ٢٥٣ ، معاني القرآن ١ / ١٦٩ ، المتنضب
٣ / ٥٥٨ ، التناقص ٣٣٢ ، الجمل ١٤٨ ، الفصل ١٨٢ ، المغني ٢٠٢ : الخزانة ٣ / ١٢٦ ،
الديوان ٤٤٨ .

شعر كقول الشاعر :

كسـم دون سـلمى فـلوات بـيد (٤٩٠)

وزعم يونس أنه لا يجوز الفصل في الشعر إلا بشرط أن يكون الظرف والمجرور ناقصين واستدل على ذلك بأن قال : إذا فصلت بالظرف التام يكون خيراً فكأنك قد فصلت بالخبر وذلك لا يجوز .

وهذا باطل لأن العرب لا تفرق بين الظرف التام والناقص في الفصل .

وكم أبداً تلزم الصدر ، وأما الاستفهامية فأمرها بيّن لأن الاستفهام له صدر الكلام ، وأما الخبرية فلزمت الصدر حملاً على رُب لأن رُب تلزم الصدر بالإجماع .

وزعم الأخفش أنها لا تلزم الصدر لأنها في معنى كثير وهو لا يلزم الصدر لأنك إذا قلت : كم غلامٍ ملكتُ ، فمعناه كثيرٌ من الغلمان ملكتُ ، وكثير لا تلزم الصدر فكذلك ما في معناه ، فيجوز : وأنت كم غلامٍ ملكتُ .

وهذا فاسد ، لأن العرب لم يسمع منها إلا أن يُجعل صدرها فيمكن إن لحظت في ذلك الحمل على رُب كما قالوا ، لأنها تلزم الصدر بإجماع .

واعلم أنه لا يكون تمييزكم ما اختص بالنفي مثل عريب وكنيع وطوري (١) ولا ما قرن بلا نحو : كم لا رجلٍ في الدار ، ولا المعرفة ولا ما توغل من الأسماء في البناء نحو متن وما ، ولا ما توغل في الإبهام نحو شيء . وكم لا بد لها من جواب ، وجوابها على حسب إعرابها . فينبغي أن يبيّن إعرابها .

فكم لا يخلو أن يكون قبلها حرف أو لا يكون . فإن تقدّم عليها حرف جر فهي في موضع خفض به ، وإن لم يتقدّم عليها حرف جر فلا يخلو أن تكون كناية عن ظرف زمان أو ظرف مكان أو لا تكون كناية عن شيء من ذلك .

(١) الأسماء المختصة بالنفي واحد وعشرون اسماً أنظرها في الخزانة ٣ / ٢٩٥ .

فإن كانت كناية عن مصدر أو ظرف زمان أو ظرف مكان فهي في موضع نصب . وإن لم تكن كناية عن شيءٍ من ذلك فلا يخلو أن يكون بعدها فعل أو لا يكون .

فإن لم يكن بعدها فعل فهي في موضع رفع نحو : كم رجلٍ في الدارِ . وإن كان بعدها فعل فلا يخلو من أن يكون متعدياً أو غير متعدٍ .

فإن كان بعدها فعل غير متعدٍ فهي مبتدأ وإن كان بعدها فعل متعدٍ فلا يخلو أن يكون / الفعل الذي بعدها مسنداً إلى ضمير يعود على كم أو لا يكون . [١٤١و١] فإن كان الفعل الذي بعدها مسنداً إلى ضمير يعود على كم فهي مبتدأ نحو : كم غلامٍ جاءك . وإن لم يكن فلا يخلو أن يكون الفعل قد أخذَ معمولاً . أو لا يكون قد أخذَه . فإن لم يكن قد أخذَ معموله فهي معموله . وإن كان الفعل قد أخذَ معموله فيجوز فيه وجهان : الرفعُ على الابتداء والنصبُ على الاشتغال . فعلى هذا يكون الجواب على حسب ما يحكم به على كم . وقد يجوز أن يكون الجواب مرفوعاً سواء كانت كم في موضع رفع أو نصب أو خفض .

ويجوز أن تحذف تمييزكم إذا كان في الموضع ما يدل عليه نحو قولك : كم مالكٌ ؟ وكم درهمكٌ ؟ تريد كم حبةً درهمكٌ ، وكم درهماً مالكٌ . ويحسن هذا إذا كان تمييزكم ظرفاً كقوله :

كم عمَةٌ لك يا جريرُ وخالصةٌ

فدعاءُ قد حلبتِ على عِشاري (٤٩٢)

في رواية من رفع العمّة .

• • •

ومما يجري مجرى كم في الخبر كائناً ، ويلزم تمييزها «مين» ويجوز الفصل بينها وبين تمييزها بالجرم فتقول : كائناً جاءك مين رجلٍ . تريد :

كم من رجلٍ جاءكَ . وفيها لغات : كأَيِّن (١) ، آياء مشددة مكسورة بعد الهمزة ، وكائِن بهمزة بعد الألف على وزن فاعل ، وكَيِّنٌ ، بهمزة بين الكاف والنون ، وكَيِّئِنٌ ، بهمزة مكسورة بين الياء والنون .

ومما جرى مجرى كم في أنه كفاية عن العدد «كذا» فقول إذا كُنَيْتَ عن الثلاثة إلى العشرة : له كذا من الدراهم . وإن كُنَيْتَ عن أحدَ عَشَرَ إلى تِسْعَةَ عَشَرَ قلت : له كذا كذا درهماً . فإن كُنَيْتَ عن العقود من عشرين إلى تسعين قلت : له كذا درهماً . فإن كُنَيْتَ عَنَ المعطوفات من واحد وعشرين إلى تسعة وتسعين قلت : له كذا وكذا درهماً . وتكنى عن المائة والألف كما (٢) يُكْنَى عن الثلاثة إلى العشرة .

وأهل الكوفة يقولون في الثلاثة إلى العشرة : له كذا دراهم (٣) ، وفي المائة والألف : له كذا درهم . وذلك فاسد عندنا لأنَّ اسم الإشارة لا يضاف أصلاً .

(١) كذا والأولى : كأي، وأنظر الصحاح واللسان : كون، كين.

(٢) ر : بما.

(٣) ج ، ر : درهم، وهو تحريف.

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي

باب مذ ومنذ

مُذٌ وَمُنْذٌ يَكُونَانِ اسْمَيْنِ إِذَا ارْتَفَعَ مَا بَعْدَهُمَا وَيَكُونَانِ حَرْفَيْنِ إِذَا انْجَرَّ مَا بَعْدَهُمَا ، فَإِنْ قِيلَ : وَمَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُمَا يَكُونَانِ اسْمَيْنِ إِذَا ارْتَفَعَ مَا بَعْدَهُمَا وَعَلَى أَنَّهُمَا حَرْفَانِ إِذَا انْجَرَّ مَا بَعْدَهُمَا ؟

فالجواب: إنَّ مذ مع الاسم الذي يرتفع بعدها تكون منتهى كلام، تقول لمن قال لك : كم لك لم ترَ زيدا؟ مُنْذٌ يومان. فمحال أن يكون حرفاً واسماً ، لأنَّ الحرف والاسم لا يأتلف منهما كلام ، بخلافاً للفارسي حيث ذهب إلى أنَّ الحرف والاسم يأتلف منهما كلام في النداء ، ألا ترى أنَّ المنادي منصوب بإضمار فعل .

فإنَّما . يا عبد الله ، عندنا مؤلف من الاسم والتعل والحرف . فإذا لم يمكن أن يكون منذ يومان حرفاً واسماً نعين أنَّ منذ اسم . فإن قيل : لعلَّهما حرف والتعل مضمَّر بعدها كأنه قال : مُذٌ تَقْدَمُ أَوْ مُنْذٌ مَضَى يومان / . فالجواب: إنَّها لو كان الاسم بعدها على إضمار [١٤١ظ] الفعل لكانت من الحروف الطالبة للفعل كقَد والسين وسوف ، وكلَّ ما كان طالباً من الحروف للفعل لم يجوز أن يليه الاسم إلا في ضرورة شعر . وهذا فصيح فدلَّ على أنَّ ليس بعدها فعل مضمَّر . وأيضاً فإنَّ الفعل لا يضمَّر إلا أن يكون أمراً أو نهياً أو ما جرى مجراهما .

فلا يضمَّر في الخبر إلا: أن يكون ثمَّ ما يدل عليه . ولا يمكن أن تكون مُنْذٌ فعلاً . والدليل على أنَّهما - إذا انْجَرَّ ما بعدهما - حرفان ما استدل به الأخصُّ من أنَّهما لو كانا اسمين ظرفين لثبات الاسميتين لهما (١) إذا ارتفع ما بعدهما لوجب إذا نفى الفعل أو أوجب أن ينفي عنهما خاصة لأنَّ الظرف لا ينفي الفعل عن غيره إذا نفى في نفسه . ألا ترى أنك إذا قلت : قمتُ يومَ الجمعة ، فالقيام في يوم الجمعة ، وإذا

(١) ر : فيهما .

قلت : ما قمتُ يومَ الجمعةِ ، فإنما انتهى القيام عن يوم الجمعة خاصة .
 فينبغي أن يكون الأمر في مذ ومنذ على هذا التحديد .
 وأنت تقول : ما رأيتُهُ مُذ يوم الجمعةِ ، فالرؤية منتفية عن يوم الجمعة
 واما بعدُ إلى زمن الإخبار . فدلَّ ذلك على أنها ليست بظرف وأنها
 حرف وانتهى الفعل عما بعدها ، وكذلك حال الحروف . ألا ترى أنه
 يقول : ما رأيتُهُ مِن الكوفةِ وما رأيتُهُ مِن البصرةِ ، فانتهت الرؤية
 عن الكوفة وما بعدها وعن البصرة وما بعدها . وكذلك : ما سرت من بغدادَ ،
 فنفي السير من بغداد إلى المكان الذي أنت فيه إلى زمن الإخبار .
 فثبت أنهما إذا ارتفع ما بعدهما اسمان ، وإذا انجرَّ ما بعدهما حرفان .
 إلاَّ أنَّ الغالب على مُذ الاسمية والغالب على مُنذ الحرفية .
 وانما كان الغالب على مذ أن تكون اسماً لأنها محذوفة من مُنذُ ، والحذف
 تصرُّف والتصرُّف بابه الأسماءُ لا الحروف (١) .
 وكيفية غلبه الاسمية على هذه والحرفية على هذه أن مُنذُ ومُنذُ لا يدخلان
 إلاَّ على الزمان ولا يدخلان منه على مستقبل لما يبيِّنُ بعدُ إن شاء الله تعالى .
 وإنما يدخلان منه على الحال والماضي ، فالحال أبداً يكون بعدهما مخفوضاً .
 والحال « الآن » وما في معناها كالساعة والحين واليوم والليلة وكل اسم زمان
 أضفته إلى نفسك قريب أو بعد نحو يومنا وشهرنا وعامنا ، وكل اسم أشرت
 إليه نحو هذا العام وهذا الشهر وهذه الأيام الثلاثة ، لأنك لم تشر إليه إلاَّ
 وأنت قد قدرته حاضراً ولم تضغه إلى نفسك إلاَّ على هذا المعنى . فهذا هو الحال .
 ولا يكون أبداً إلاَّ مخفوضاً لأنه لا يمكن أن يتقدَّر بخلاف « في » (٢)
 فلهذا ألزم الجر .

وأما الماضي فلا يخلو من أن تدخل (عليه) (٣) مُذ أو مُنذُ ، فإن دخلت
 عليه منذ جاز الرفع والجر ، والجر أفصح . وان دخلت عليه مذ لم يجز إلاَّ
 الرفع في لغة بعض الحجاز .

(١) أنظر في هذا المقتضب ٣ / ٣١ .

(٢) يريد : بدون في .

(٣) سقطت (عليه) من النسخ .

ومن الناس من أنكر الجرح، ومنهم من زعم أنه يكون نادراً . فمذا الغالب عليها / [١٤٢] أو
أن يرفع ما بعدها ، لأنّ الحال وانجرّ بعدها فهو لفظ قليل محصور
فيما ذكرنا . والحال الآن وما في معناها ، والماضي لا ينضب ، ومنذ الغالب
عليها الحرفية لأنها جارة للحاضر والماضي ، فتبيّن أنّ الغالب على مذ
الاسمية وأنّ الغالب على مُنذُ الحرفية كما قلنا .

وإذا دخلنا على الحال كأننا للغاية بمتزلة من في قولك : أخذته من التابرت (١) ،
الأتري أنّ الإخذ كان ابتداءً وانتهائه من الزمان ، فما رأيتهُ مُنذُ عامنا ،
الرؤية منقطعة في جملة العام .

وإذا دخلت على الماضي فاما أن يكون معدوداً أو لا يكون ، فإن كان
معدوداً فقلت : ما رأيتهُ منذُ يومين ومُنذُ ثلاثة أيام ، فهي أيضاً للغاية .
وان دخلت على معرفة ليس بمعدود كانت لابتداء للغاية تقول : ما رأيتهُ
منذُ يوم الجمعة ، فهي لابتداء للغاية في يوم الجمعة ، فلم يمكن أن ينتهي (٢)
عدم الرؤية في يوم الجمعة .

• • •

وإذا وقع بعدها عدد فإنّ العرب تختلف في ذلك ، فمنهم من لا يعتدّ
بالناقص أصلاً وانما يعتدّ بالكامل ، فإذا قال : ما رأيتهُ منذُ ثلاثة أيام ،
فلا بدّ أن تكون الثلاثة بجملتها لم يره فيها .

ومنهم من يعتدّ بالناقص الأول ، فإذا رأى شخصاً ظهرَ يومِ الجمعة ثم
انقطعت الرؤية إلى ظهر يوم الاثنين قال : ما رأيتهُ منذُ ثلاثة أيام ، ولم يعتد
بالناقص الثاني . ومنهم من يعتد بالناقص الثاني ولا يعتد بالأول فيكون اللفظ
واحداً ، ومنهم من يعتد بالناقصين الأول والثاني فيقول في هذه المسألة :
ما رأيتهُ منذُ أربعة أيام . والأقيس الأول ، لأنّ تسمية الناقص يوماً مجاز .

(١) كذا ولم يتضح المتصود .

(٢) ر : بتفي .

ومن يعتد بالناقص لايفعل ذلك إلا إذا كان ثمَّ يوم كامل . فإن لم يكن ثمَّ يوم كامل لم يجز ، لأنَّ الكلام كله مجاز .

فلو رأيت شخصاً ظهرَ يوم الجمعة ثم انتطعت الرؤية إلى ظهر يوم السبت لم يجز في هذا أن يقال : ما رأيتُه منذُ يومان ، ولا منذُ يوم ، لأنه ليس معك يوم كامل ، فإنما يكون المجاز اذا اختلط بالحقيقة .

• • •

وإذا تبيَّن أنَّ مذ الغالب عليها الاسمية وأنَّ مذ الغالب عليها الحرفية فينبغي أن تُبيِّن نسبة اللغات .

فجميع العرب تتكلم بمذ المحذوفة من منذ ولايتكلم بمند إلاَّ أدلُّ الحجاز خاصة . فأهل الحجاز يتكلمون بمذ ومند وغيرهم لايعرفون منذ .

فمذ في جميع لغات العرب تجرّ الحال ، وبنو تميم يرفعون بها الماضي ولايجيزون فيها الجر ، وأهل الحجاز يجرون بها الماضي وبعضهم يرفع بها الماضي . ومند لايتكلم بها إلاَّ الحجازيون خاصة فهي عندهم تجرّ الحال والماضي عندهم مجرور ، وبعضهم يرفعه ، فحصل بهذا أنَّ مذ الغالب عليها الاسمية ، لأنَّ بني تميم لايجيزون في الماضي معها إلاَّ الرفع وبعض الحجازيين يرفع [٤٢] بها . فالغالب فيها الاسمية .

ومند لايتكلم بها إلاَّ الحجازيون ، وهي جارة للحال أبداً ، وتجرّ الماضي عند أكثرهم ، والأقل هو الذي يرفع بها الماضي ، فقد ثبت ما قلنا .

• • •

واعلم أنَّهما لا يخلو أن يقع قبلهما الفعل المنفى أو غيره . فإن كان المنفى فلا تفصيل فيه ، وكل منفى جائر أن يقع قبلهما فتقول : ما رأيتُه منذ يومنا أو منذ ثلاثة أيام أو منذ يوم الجمعة . وان وقع قبلهما غير المنفى فلا بد أن يكون ذلك الفعل متطاولاً ممتداً وإلاَّ لم يجز ، فتقول : سرتُ مذ يوم

الجمعة ، لأنَّ السير متصل إلى حين الإخبار ، ولو قلت : قتلْتُ عمراً منذُ يوم الجمعة ، لم يجز لأنَّ القتل لا يمتد إلى حين الإخبار ، فإن أردت أن هذا القتل نوع مما يمتد جازاً .

وكذلك فيما هو الحال لا يجوز ، فلا يجوز أن تقول : قتلتهُ مذ يومنا : لأنَّ معناه في يومنا والقتل لا يمتد في اليوم أجمع وإنَّما يكون في جزء منه . وسبب ذلك أنَّ مذ إنَّما تكون أبداً داخلة على ماضٍ أو حال . فالحال يكون فيه بمنزلة « في » فيقول : ما رأيتُهُ في يومنا ، فهو لم يره في جزء من اليوم . وإذا قلت : سرتُ مذ يومنا ، فالسير في جملة اليوم بخلاف قولك : سرت في اليوم .

فههي مع المنفى توافق سائر الظروف من أنَّ الفعل لم يقع في جزء من اليوم ومع الموجب تخالف ، لأنَّك اذا قلت : سرت اليوم ، أمكن أن يكون السير في بعض اليوم ، بخلاف منذ ، لأنَّها لا يكون السير الموجب إلا في جميع اليوم . وكذلك فعلت العرب .

فمحال أن يقع قبلها موجب لا يتناول ، لأنَّه يكون كذبا والمنفى يقع لانقطاع الشيء معقول دوامه .

وأما الماضي فالمعدود منه يكون فيه بمنزلة « في » على التفصيل الذي في ذلك من الاعتداد بالناقص وعدم الاعتداد به .

فإن كان معرفة غير معدودة فهي فيه لابتداء الغاية ، فلو قلت : رأيت منذُ يوم الجمعة ، اقتضى هذا أنَّ الرؤية دامت إلى زمن الإخبار وذلك لا يتصور إلا أن تريد ذلك بالفعل غير المتناول فيقدر مع مذ على كل حال ، والمنفى يتصل انقطاعه فهو سائغ في الجميع . فقد ثبت أنَّها لا تدخل إلا على الزمان .

• • •

فإن عطفت على الزمان الذي تدخل عليه فلا يخلو أن تعطف حالا على حال أو ماضيا على ماضٍ أو حالا على ماضٍ أو ماضياً على حال .

فعطفت الحال على الحال يتصور فتقول : ما رأيتُهُ مذ يومنا وليتنا ومذ شهرنا وعامنا . ويكون في بعض هذه المسألة ما في قوله تعالى : فيهما فاكهةٌ ونخلٌ ورمانٌ (١) . وقوله : من كان عدواً لله وملائكته ورسله وجبريلَ وميكائيلَ (٢) . من تكرر ما يدخل تحت عموم ما قبلها .

فإن عطفت ماضياً على ماضٍ لم يجز ، قدّمت المتقدّم في / الزمان [١٤٣ و] أو أخرته فلا يجوز : ما رأيتُهُ مذ يوم الخميس ويوم الجمعة ، لأنّ قولك : مذ يوم الخميس يقتضي أنّك لم تره في يوم الجمعة وقولك : ويوم الجمعة يقتضي أنّك رأيتَه في أوله ، لأنّ مذ إذا دخلت على الماضي المعرفة كانت لابتداء الغاية ، والفعل واقع في أول ذلك الزمان ثم يتصل انقطاعه ، فلما كان التناقض والكذب لم يجز . وكذلك لو قدّمت يوم الجمعة فقلت : ما رأيتُهُ مذ يوم الجمعة ويوم الخميس لم يجز لأنّ يوم الخميس يقتضي أنّك رأيتَه في أوله ثم انقطعت الرؤية فيما بعد ، وقولك : يوم الجمعة يقتضي أنّك رأيتَه في أوله وذلك تناقض .

فإن قيل : هل يجوز النصب على إضمار فعل ؟ فالجواب أن تقول : إنّك إن بدأت بالتأخر جاز فقلت : ما رأيتَهُ مذ يوم الخميس ويوم الأربعاء ، لأنّ الرؤية انقطعت عن ما بعد يوم الخميس ثم أخبرت أنّك لم تره يوم الأربعاء ، ولو عكست فبدأت بالمتقدّم لم يجز وكان عيباً . لأنّك إذا قلت : ما رأيتَهُ مذ يوم الخميس ويوم الجمعة ، اقتضى يوم الخميس أنّك لم ترد يوم الجمعة ، فلا فائدة في قولك بعد يوم الجمعة .

وإن عطفت ماضياً على حال لم يجز فلا تقول : ما رأيتَهُ مذ يومنا ويوم الجمعة ولا عكسه ، لأنّ مذ إذا دخلت على الحال كانت بمعنى في وإذا دخلت على الماضي كانت بمعنى من لابتداء الغاية ، فلما اختلفا لم يجز عطفت ما بعدهما على ما قبلهما لأنّ الواحد مجرور على أنّ العمل في جميعه أو منفى

(١) الرحمن : ٦٨ .

(٢) البقرة : ٩٨ .

عن جميعه ، والآخر يكون نفى العمل عن بعضه ، فلما اختلفا لم يسغ عطفهما .

فإن قيل : فهل يجوز النصب على إضمار فعل ؟

فالجواب أن تقول : إن تقدّم الحال جاز وإن تقدّم الماضي لم يجز ، ألا ترى :
أنّه سائغ أن تقول : ما رأيتُهُ مذ يومنا ويوم الجمعة ، على تقدير : وما
رأيتُهُ يوم الجمعة ، ولا يسوغ أن تقول : ما رأيتُهُ مذ يوم الجمعة ويومنا ،
لأنّ قولك : مذ يوم الجمعة ، يقتضي أنّك رأيتُهُ في أوله وانقطعت الرؤية
الى زمن الإخبار فلا فائدة في قولك : ويومنا ، إلاّ أن يكون من قوله تعالى :
فيهما فاكهة ونخل ورمان (١) .

• • •

فمذ ومنذ لا تدخلان إلاّ على الزمان ، فإن دخلا على غيره فمؤوّل .
ولا تدخلان منه إلاّ على المعدود أو معرفة ، فلا يجوز : ما رأيتُهُ مذ حينٍ
ولا مذ زمان ولا مذ وقت . وتقول : ما رأيتُهُ مذ الليلة ومذ اليوم ،
ولا يجوز مذ الليل ولا مذ النهار ، لأنّ النهار عبارة عن الضياء والليل
عبارة عن الظلام وذلك لا يحصل شيئاً شيئاً ، فلذلك لم ندخل عليهما مذ .
نقل الأخصس أنّ النهار عندهم الضياء والليل الظلام . فإن قيل : ألم يُجيز
سبيويه رحمه الله : سرتُ الليلَ (٢) ، تريدُ ليلَ ليلتك ، والنهارَ ، تريدُ نهارَ
نهارك ، فهلا أُجزتم مذ الليلُ ومذ / النهارُ ، على هذا المعنى ؟ [١٤٣ ظ]
فالجواب : إنّ ذلك لا يتصوّر (٣) ومذ توجب التصرفَ لما تدخل عليه
لأنّها ترفعه أو تجره ، ولما كان الزمان يقع بعدها لذلك لم يدخل العرب
واحدة منهما على الصباح والمساء إلاّ قليلاً ، لأنّه في الأصل اسم في موضع
المصدر بمنزلة العطاء ، فالأصل : أمسى إمساءً وأصبح إصباحاً ، ثم وضع

(١) الرحمن : ٦٨ .

(٢) الكتاب ١ / ١١٠ .

(٣) ر : يتصرف .

الصباح والمساء في موضع المصدر ، فلما استعملا في الزمان ولم يكن الأصل فيهما ذلك لم يجوز أن تجرهما مذ ومنذ ، ولا أن يرتفعا بعدهما .
ومن راعى أنَّها قد كانت تكون في الزمان أدخلهما في جملة الأزمنة فجرهما بمذ ومنذ ورفعهما .

وإن وقع ما ليس بزمان بعدهما يؤول (١) ، فإن قلت : ما رأيتُهُ مذ زيدٌ قائمٌ ومُذُّ الحجاجُ أميرٌ ، كأن الزمان محذوفاً والجملة مضافة له .
وأسماء الزمان تعلق عما تخفضه باتفاق ، ومن غيرها (٢) ولا يتعلق خافض سوى ما ذكر . وإذا قلت : ما رأيتُهُ مذ أن الله خلقني ، فالزمان عند الفارسي محذوف لأنَّ أنَّ ليست زمانا .

ومن الناس من لم يحذف مضافا وجعل أنَّ مصدراً يراد به الزمان بمنزلة :
خفوقَ النجمِ ومقدمَ الحاجِّ . والقول الأول أحبُّ إليَّ لأنَّهم لا يقولون :
مذ الصباح . إلا قليلا فالأحرى أن لا يجيزوا بها أنَّ التي تنقدر بالمصدر ثم يكون ذلك المصدر زمانا .

• • •

وإذا قلت : ما رأيتُهُ مذ يومان ، فالناس مختلفون في الرفع لما بعد مذ .
فمنهم من ذهب إلى أنه ارتفع بفعل مضمَر وهو الكسائي . وذلك باطلٌ لما تقدم في أول الباب ، وأيضاً فإنَّهم يقولون : ما رأيتُهُ مذ أن الله خلقني ،
والجملة لا تكون فاعلة ، وكذلك قولهم : ما رأيتُهُ مذ زيدٌ قائمٌ ، فهذا المذهب فاسد .
ومنهم من قال : إنه ارتفع على الابتداء ، ومذ خبر مقدمٌ ظرف التقدير :
بيني وبين لقائه يومان . وهو أبو القاسم (٣)

وزعم الفارسي وأبو بكر أنه خبر مبتدأ وأنَّ التقدير : مُدَّة (٤) ذلك يومان (٥) .

(١) ج : يؤول .

(٢) بيان في ج ، ر .

(٣) الجمل ١٥١ .

(٤) ج ، ر : مذ وهو تحريف وانظر المنتخب ٣ / ٣٠ .

(٥) وهو أيضاً رأي المبرد ٣ / ٣٠ .

وهذا أولى ، لأنّه يطرّد ولا ينكسر أصلاً ومذهب أبي القاسم ينكسر ، ألا ترى أنّه لا يسوغ في « ما رأيتَه مذ يومُ الجمعة » هذا التقدير لأنّك إن قلتَ : بيني وبين لقائه يومُ الجمعة كنتَ كاذباً ، لأنّ بينك وبين لقائه أكثر من ذلك وهو ما بعد يوم الجمعة . وإذا قلتَ : أول ذلك يوم الجمعة ، جاز لأنّك أخبرتَ بأول الانقطاع أنّه كان في يوم الجمعة ثم اتصل .
فمذهب أبي عليّ الفارسيّ أولى لا طراده .

• • •

واعلم أنّ « مذ ومنذ » إذا وقع بعدهما الزمان ووقع بعدهما الفعل فلا بدّ أن يكون ذلك الفعل ماضياً ، وإن كان مضارعاً فلا يجوز إعماله في ظرف ماضٍ ولا مستقبل ، فلا تقول : ما رأيتَه مذ زمنٍ يقوم أمس ، لتنافر ما بين يقوم وأمس . وكذلك لا يجوز : ما رأيتَه مذ زمنٍ يقوم غداً ، لأنّ معناه الماضي ولا يقع المضارع موقع الماضي إلاّ في مواضع محفوظة (١) . فان جئتَ / بنعل [١٤؛ ١٥] ومضارع فإنّما يكون وحده غير مُعمَل في شيء ويكون على حكاية الحال فتقول : ما رأيتَه مذ زمنٍ يقوم ، تريد : منذ زمن كان فيه يقوم .

واعلم أنّ مذ ومنذ إذا دخلت واحدة منهما على الفعل فلا بدّ من أن تكون الصيغة ماضية فتقول : ما رأيتَه منذُ قامَ زيدٌ ، ولا يجوز : مذُ يقومُ زيدٌ . وعلة ذلك أنّ الفعل إذا وقع بعدهما فلائنه على تقدير زمن محذوف فهو هنا مجاز ، فكروها أن يكون ثمّ مجازان حذف الزمان وحكاية الحال . واعلم أنّك إذا أوقعتَ بعدهما الليالي فإنّ الأيام داخلة معهما ، فإذا قلتَ : ما رأيتَه مذ ليلتان . كنتَ فاقداً له ليلتين ويومين ، فهو انقطعت رؤيته مثلاً في عشية يوم الجمعة ثم اتصل ذلك إلى عشية يوم الأحد ، ولا يجوز أن يكون ذلك اتصل إلى غدوة الأحد إلاّ قليلاً ، لأنّ العرب كنّت بالليالي عن الأيام ولم تفعل ذلك بالأيام . فإذا قلتَ : ما رأيتَه مذ ثلاثة أيام ،

(١) ر : مخصوصة .

أمكن أن يكون انقطاع الرؤية من ليلتين ، لأنها لم تُكنَّ عن الأيام إلا بالبياض .

• • •

واعلم أنّ مذ ومنذ إذا دخلا على أسماء الاستفهام فلا بدّ أن يكون ما دخلا عليه يستعمل ظرفاً واسماً ، فيقول : ما رأيت مذ ثلاثة أيام ، وأنت لم تدر العدد فتقول : مذ كم ؟ ويقول : ما رأيت مذ يوم الجمعة ، فلم تدر ابتداء الغاية فتقول : مذ متى ؟ ومذ أي وقت ؟ ولا يجوز : مذ مة (١) ، لأنّ مالا تكون ظرفاً ومتى وكم يستعملان ظرفين .

ومن النحويين من أجاز : مذ مة ؟ لأنها قد تشبه (٢) بالظرف ، ألا ترى أنّها تكون مع الفعل بمنزلة مصدر وذلك المصدر يكون ظرفاً نحو قول العرب : سبحان ما سبّح الرعدُ بحمده (٣) . وكذلك سائر أسماء الزمان ، بشرط أن تكون متصرفة فتقول : ما رأيت مذ الشتاء والصيف ، ولا يجوز : مذ سحر ، لأنّه لم يتمكن . ومذ توجب له الجر والرفع . وقد تقدّم العطف على مادخلتا عليه .

فإن أبدلت من الاسم الذي يدخلان عليه فلا يخلو من أن يكون ماضياً أو حالاً ، فإن كان ماضياً جاز نحو : ما رأيت مذ يوم الجمعة أوّلُهُ ، تريد : مذ أوّل يوم الجمعة .

فإن قيل : هل يجوز النصب بإضمار فعل فتقول : أوّلُهُ ، على تقدير : ما رأيتُهُ أوّلُهُ ؟ فالجواب : إنّه يجوز إذا كنت قد غارقت (٤) صدر النهار وآخره ورأيت وسطه . فإن كان الزمان حالاً فقلت : ما رأيتُهُ مذ يومنا أوّلُهُ ، ومد الليلة

(١) ج : ما .

(٢) ر : تشبه ، وفي نسخة في حاشية ج : تشبهت .

(٣) المقضب ٢ / ٢٩٦ .

(٤) ج : قدت ، وهو تحريف وفي ر : قدته .

أولها فالجر عندنا غير جائز، لأنّ الحال لم تجعله العرب إلّا ما أضيف (إلى النفس) (١) أو ما عرّف فأشير إليه . وأمّا ما أضيف إلى (غير) (٢) ذلك فلا .
ومن الناس من أجاز البدل هنا وذلك قليل جداً ، والنصب لا يجوز لأنّ ذلك عيبٌ، لأنّك إذا قلت: مارأيتهُ مذ يومنا أو مذ اليوم ، فأنت فاقد له في اليوم بجملته، فلا فائدة في قولك بعده أنك لم تراه في أول يوم . ومن الناس من أنكّر (أن يكون) / (٣) الحال ما أضيفته إلى نفسك بل لا بدّ فيه عنده [١٤٤ظ] من الإشارة فتقول: مارأيتهُ مذ يومنا هذا ومذ شهرنا هذا.
والعرب لا تقول (٤) : أراه منذ كذا ، ولم تعمل فيه قطّ إلّا الفعل الماضي .

(١) زيادة تقتضيها صحة المنى وأنظر ص ٣٩ / ٢ .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) سقط ما بين القوسين من ر .

(٤) ر : لم تقل .

رَفَعٌ

باب الجمع بين إنَّ وكان
عبد الرحمن بن أبي بكر
أسلمة بن إبراهيم

قصده في هذا الباب أن يبين أنه لا يجوز فيه الإعمال لأنه لا يجوز ذلك إلا في الفعلين خاصة أو ما جرى مجراهما، وأما إذا كان العامل الواحد فعلا والآخر حرفاً فلا يجوز ذلك، لأنه لا يجوز الإضمار في الحرف . والإعمال قد يؤدي في بعض المسائل إلى الإضمار فامتنع الإعمال في هذا الباب، لذلك فلم يكن بد من تقديم إنَّ لأنَّ لها صدر الكلام ونصب الاسم بعدها وجعل كان وما بعدها في موضع خبر .

ويجوز في مسألة أبي القاسم وهي : إنَّ القائم أبوه كان منطلقاً جاريتُهُ (١).
تشبيه القائم ومنطلقه وجمعهما على لغة من قال : أكلوني البراغيث، لأنَّ اسم الفاعل إذا رفع الظاهر كان حكمه حكم الفعل إذا رفع فتقول : إنَّ القائمين أبوهما (٢)
كانا منطلقين جاريتاهما ، وأنَّ القائمين أبوهما كانوا منطلقات جواريهما .
وما عدا ذلك من زيادة «كان» فأمرها واضح وقد تقدم الكلام عليه في باب كان .

(١) الجمل ١٥٢ .

(٢) كذا ولله : أبراهما .

رَفْعٌ
عَنْ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (الْقُرْآنِ)
بَابُ الْفَصْلِ وَيُسَمَّى الْكُوفِيُّونَ الْعِمَادُ
(أَسْمَاءُ الْبَنَاتِ الْفُرُوقِ)

الفصل هو وضع ضمائر الرفع المنفصلة بين المبتدأ والخبر بشرط أن يكون المبتدأ والخبر معرفتين أو يكونا مقاربتين للمعرفتين .
والذي يقارب المعرفة : أفضلُ من ، ونحوه مما لا يقبل الألف واللام ويسميه أهل البصرة فصلاً وأهل الكوفة عماداً ، وإنَّما يسميه أهل الكوفة عماداً لأنه يعتمد عليه في الفائدة ، وذلك أنه يتبيَّن أنَّ الثاني ليس بتابع للأول . فإن قيل : إنَّك إذا قلت : أنتَ القائمُ ، معاوم أنَّ الثاني ليس بصفة للأول . فالجواب : إنَّه لما (١) اضطر إليه في موضع من المواضع يحمل سائر الباب عليه كما أنَّ العرب لما حذف الواو من «بعد» لعله حملوا «أعد ونعد» عليه وإن لم تكن فيه تلك العلة .

وتسمية أهل البصرة له فصلاً خلافاً لما سماه أهل الكوفة لأنَّ الفصل عندنا هو البيان أو لأنَّه قد فصل بين المبتدأ والخبر . ولا يحتاج على هذا أن تقول : إنَّ بعض هذا الباب محمول على بعض وأيضاً فإنَّهم يستغنون عنه بالبدل والتأكيد فاستغناؤهم عنه بالتأكيد دليل على أنَّه أريد به التأكيد مع تبيَّن أنَّ الثاني ليس بتابع للأول .

• • •

واختلف النحويون في هذه الضمائر فأكثرهم على أنَّها حروف في معنى الضمائر تخلصت للحرفية كما أنَّهم يخلصون الكاف التي في نحو ضربك ، للخطاب مع أسماء الإشارة في نحو ذلك ، فتصير حرفاً (٢) .
وزعم الخليل رحمه الله أنَّها أسماء لا تنتقل عن الاسمية ولا موضع لها من الإعراب . والصحيح أنها حروف لأنَّ أسماء لا موضع لها من الإعراب لم [١٤٥ و] توجد في كلامهم .

(١) ج : كا .

(٢) الكتاب ١ / ٣٩٤ ، المنتخب ١ / ١٠٣ ، الانصاف م ١٠٠ .

ومن النحويين من زعم أنَّها أسماء ولها موضع من الإعراب (١) . وذلك فاسد لما يُبيِّن بعدُ إن شاء الله تعالى .

• • •

واعلم أنَّ الضمائر المنفصلة (٢) لا يخلو أن تقع بعدها الأسماء في هذا الباب أو في غيره . فإن وقعت في غير هذا الباب فلا يخلو أن يكون الأول ظاهراً أو مضمراً . فإن كان مضمراً لم يجز في الضمير عندنا إلا أن يكون بدلاً إن كان على حسب إعراب الأول . فإن كان تأكيداً كان الضمير (٣) على صيغة المرفوع أبداً ولم يتغير بحسب ما يكون تأكيداً له . وإنما كان البديل على حسب إعراب الأول لأنَّه في تقدير أن يلي العامل ؛ لأنَّ الضمير إذا ولي العامل اختلفت صيغته بالنظر إلى الرفع والنصب والخفض . وأما التأكيد فاختروا فيه تغيير صيغة المؤكِّد عن تغيير صيغته في نفسه لأنَّ التأكيد من كمال الكلام الذي يكون فيه ، ولم يفعلوا ذلك في البديل لأنه على تقدير استئناف عامل آخر ، فليس هو إذن من كمال الكلام الذي يكون فيه فتغيَّرت صيغته إذا لم يكن له مايقوم مقام ذلك .

فإن كان مظهراً لم يجز إلا البديل ويكون على حسب إعراب الأول ، ولا يجوز التأكيد لأنَّه اعرف من الأول فلا يتبعه (على طريقة) (٤) التأكيد ، لأنَّ التأكيد يشبه النعت وقد تقدم فيما يشبهه (٥) .

وأيضاً فإنَّه لا يتصور فيه أن يكون تأكيداً لفظياً ولا معنوياً ، لأنَّ لفظ المضمَر مخالف للفظ المظهر ، ولأنَّ التأكيد المعنوي بألفاظ محصورة . فإن وقع المضمَر بعد الاسم في هذا الباب فلا يخلو من أن يكون الاسم

(١) نسه صاحب الانصاف للكوفيين : مسألة ١٠٠ .

(٢) ج : المتصلة ، وهو تحريف .

(٣) ر : المفسر .

(٤) ج : في ظرفية ، وهو تحريف .

(٥) كذا في ج ، ر وهو غير متجه .

ظاهراً أو مضمرأ . فإن كان مضمرأ فإن حكمه حكم المضمر في غير هذا الباب ، ويجوز أن يكون فصلاً .

والضمير لا يخلو من أن يكون بين المبتدأ والخبر أو بين ما أصله المبتدأ والخبر . فإن وقع بين المبتدأ والخبر فلا يخلو أن يكون المبتدأ اسماً ظاهراً أو مضمرأ فإن كان المبتدأ مضمرأ جاز في الضمير أربعة أوجه ، وذلك نحو قولك : أنتَ أنتَ القائمُ ، يجوز لك أن تجعل الثاني مبتدأ أو تأكيداً أو بدلاً أو فصلاً . فإن كان المبتدأ اسماً ظاهراً نحو قولك : زيدٌ هو القائمُ ، فيجوز فيه أن يكون بدلاً أو مبتدأً أو فصلاً .

فإن وقع بعد ما أصله المبتدأ والخبر فلا يخلو من أن يكون في باب كان أو في باب إن أو في باب ظننتُ . فإن كان في باب كان فلا يخلو من أن يكون اسم كان ظاهراً أو مضمرأ ، فإن كان ظاهراً فلا يخلو من أن يكون مابعد مرفوعاً أو منصوباً . فإن كان مابعد مرفوعاً فالضمير مبتدأ وما بعده خبره والجملة في موضع خبر كان . فإن كان مابعد منصوباً فلا يجوز فيه إلا البدل والفصل خاصة .

فإن كان اسم كان مضمرأ فلا يخلو أن يكون مابعد مرفوعاً أو منصوباً . فإن كان مابعد مرفوعاً فالضمير مبتدأ وما بعده خبره / والجملة في موضع [هـ ١٤٤] خبر كان . فإن كان مابعد الضمير منصوباً فلا يجوز إلا البدل والفصل خاصة ، ولا يجوز الرفع على الابتداء ، لأنه ليس له خبر .

فإن كان في باب إن فلا يخلو من أن يكون اسم إن ظاهراً أو مضمرأ . فإن كان ظاهراً فيجوز في الضمير الرفع على الابتداء وما بعده خبره والجملة في موضع الخبر لأن . ويجوز أن يكون فصلاً خاصة ولا يجوز أن يكون بدلاً لأن البدل على حسب إعراب الأول ، ولا يجوز أن يكون تأكيداً لأن الظاهر لا يؤكد بالضمير . فإن كان الاسم مضمرأ فيجوز في الضمير الرفع على الابتداء وما بعده خبره والجملة في موضع الخبر لأن ، ويجوز أن يكون تأكيداً ، ويجوز أيضاً أن يكون فصلاً ولا يجوز أن يكون بدلاً ، لأنه ليس على حسب إعراب الأول .

فإن كان في بابه ظننت فلا يخلو من أن يكون المفعول الأول ظاهراً أو مضمراً. فإن كان مضمراً فلا يخلو من أن يكون مابعد الضمير مرفوعاً أو منصوباً. فإن كان مابعد منصوباً فيجوز في الضمير الفصل والتأكيد خاصة، ولا يجوز أن يكون مبتدأ لأنه ليس له خبر، ولا يجوز أن يكون بدلاً لأنه ليس على حسب إعراب الأول.

فإن كان المفعول الأول ظاهراً فلا بدّ من أن يكون مابعد الضمير مرفوعاً أو منصوباً. فإن كان مرفوعاً فالضمير مرفوع على الابتداء وما بعده خبره والجملة في موضع المفعول الثاني لظنت. فإن كان مابعد منصوباً فلا يجوز إلاّ الفصل خاصة. وهنا تبيّن الفصلية. ولا يجوز الرفع على الابتداء لأنه ليس له خبر، ولا يجوز البدل لأنّ البدل على حسب إعراب الأول، ولا يجوز التأكيد لكون الظاهر لا يؤكد بالمضمّر، لأنه يخرج عن قياس التأكيد فلا بدّ من الفصلية.

.

وينبغي أن يكون الضمير في الفصل على حسب الأول من غيبة أو خطاب أو تكلم، فإنّ (١) فيه ضرباً من التأكيد كما تقدم، ولذلك استغنى به عنه، فأمّا قوله:

٤٩٣ وكائن بالأباطح من صديق
براني لو أصبتُ هو المصابا (٢)

(١) ر : لأن.

(٢) جرير، كائن : خبرية لافادة التكثير و « من صديق » تمييز الكائن. الأباطح جمع أبطح ويطلق على أماكن في بلاد العرب منها مكة. قال ابن هشام في المغني : ويروى : يراه، أي يرى نفسه. وتراه بالخطاب، ولا إشكال حيثه ولا تقدير. ا هـ. ايضاح الفارسي ٢٢٥، ابن يعيش ٣ / ١١٠، المغني ٥٤٨، الخزانة ٢ / ٤٥٤، الديوان ١٧.

ففصل بين المفعول الأول من يراني وهو ضمير المتكلم وبين المفعول الثاني وهو المصاب بـ«هو» وهو ضمير غائب وليس من جنس ضمير المتكلم فيتخرج على حذف مضاف (١) كأنه في الأصل : يرى مُصابي هو المصاب ، ثم حذف المضاف وهو « مصاب » الأول وأقام المضاف إليه مقامه وهو ضمير المتكلم فقال : يراني ، ثم حكم الضمير المتكلم بحكم ما قام فعامله معاملة الغائب كما قال الله تبارك وتعالى : وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتاً أو هم قائلون (٢) . فأعاد الضمير الذي للجمع وهو هم ، على قرية لقيامها مقام الأهل لأنه في الأصل : وكم من أهل قرية . ثم حذف المضاف وهو الأهل وأقيم المضاف إليه مقامه وهو القرية ثم حكم له بحكم ما قام مقامه / .

[١٤٦و]

(١) هذا تخريج الفارسي كما في الخزانة ٢ / ٤٥٥ .

(٢) الأعراف : ٤ .

رَفَعُ

باب الاضافة

جوز (الرحمى) (البحراني)
(سلكم) (الفتح) (الرحمى)

اعلم أن الخفض لا يكون إلا بحروف الجر ، وقد تقدم ذكرها ، أو يتبع مخفوض وقد تقدم ذلك في باب ما يتبع الاسم في إعرابه ، أو بإضافة وهي تنقسم قسمين : محضة وغير محضة .

فغير المحضة هي التي لا يكتسب (١) المضاف بها من المضاف إليه تعريفاً إن أضيف إلى معرفة ولا تخصصاً إن أضيف إلى نكرة .
والمحضة هي عكس ذلك .

فغير المحضة محصورة في أبواب منها اسم الفاعل والمفعول والأمثلة إذا أضيفت إلى المفعول وهي بمعنى الحال والاستقبال . وإنما قلنا : بشرط أن تكون مضافة إلى المفعول ، تحرزاً من اضافتها إلى غير مفعولها نحو : ضاربُ القاضي ، لأن هذا أيضاً إضافته محضة ، لأنك لا تريد بها الذي ضربَ القاضي بل الذي يضربُ للقاضي (٢) لا يضربه نفسه ، وكذلك قوله :

٤٩٤ أَلْقَيْتَ كَاسِيَهُمْ فِي قَعْرِ مُظْلِمَةٍ
فَاعْفُ عَلَيَّ سَلَامُ اللَّهِ بِأَعْمَرٍ (٣)

كأنه قال : أَلْقَيْتَ الذي يكسبُ لهم لا الذي يكسبُهُم .
والصفة المشبهة باسم الفاعل وغيرُكَ وشبهُكَ ومثلُكَ وخِدْنُكَ وتِرْبُكَ وهَدْيُكَ وكَفْوُكَ ، وفيه لغات يقال : كَفُوْا وَكُفُّوْا وَكِفَاءً ، وَحَسْبُكَ وَشَرَعُكَ وَقَدْرُكَ وَنَاهِيكَ مَنْ رَجُلٍ وَقَيْدُ الْأَوَابِدِ (٤) وَعَبْرُ الْهَوَاجِرِ (٥) وَوَأَحَدُ أُمَّةٍ وَعَبْدُ بَطْنِهِ .

- (١) ج ، ر : يكتسى ، وهو تحريف .
- (٢) ج : القاضي ، وهو تحريف .
- (٣) للحطيفة يستطف الخليفة عمر بن الخطاب حين حبه . والتفسير في كاسبهم يعود على أولاده . الأغاني ١٨٦/٢ ، العيني ٥٢٤/٤ ، الديوان ٢٠٨ .
- (٤) الأوابد جمع أبدة وهي الحيوان الوحشي وحصان قيد الأوابد : سريع .
- (٥) الهواجر : جمع هاجرة وهي الظهيرة ، وعبر الهواجر : أي ناقة تقطع الهواجر . وانظر الكتاب ٢١٠/١ ، المقتضب ٢٨٨/٤ ، ابن يعيش ٥٠/٣ .

وهذا كله لاختلاف أن إضافة غير محضة . والذي فيه خلاف إضافة الموصوف إلى صفة مثل مسجد الجامع وصلاة الأولى ودار الآخرة وإضافة الصفة إلى موصوفها نحو قوله تعالى: جَدُّ رَبِّنَا (١). أي ربُّنا الجدُّ أي العظيم ، فقدمت الصفة وأضيفت إلى موصوفها ومنه قول الشاعر :

ياقُرُّ إنَّ أباكَ حَيُّ خُوَيْلِدٍ (١٠٥)

أراد : خويلد الحَيِّ ، فقدَّم الصفة وأضافها إلى موصوفها . وإضافة أفضلُ . فمنهم من قال : إضافة هذا غير محضة واستدلَّ بأنَّ فيه إضافة الشيء إلى نفسه ، وإضافة الشيء إلى نفسه لاتعرف ولا تخصص ، وهذا عندنا ليس من إضافة الشيء إلى نفسه لأنَّه يتخرج على أن يكون قولك : صلاةُ الأولى ، معناها صلاةُ الساعة الأولى ، وكذلك مسجدُ الجامع معناه مسجدُ الوقتِ الجامع ، وكذلك دارُ الآخرة معناه دارُ الإقامةِ الآخرةِ فحذفَ الموصوف وأقيمت الصفة مقامه في ذلك كله .

وأما إضافة الصفة إلى موصوفها فيتخرج على أن لا يكون فيه إضافة الشيء إلى نفسه بل يجعل الاسم مضافاً إلى المسمى فكانَّ قوله تعالى : جَدُّ رَبِّنَا . عَظِيمٌ هذا اللفظُ الذي هو ربُّنا كما قالوا : هو ذو زيد ، أي صاحبُ زيد الذي هو هذا اللفظ . وكذلك يتخرج قوله : إنَّ أباكَ حَيُّ خُوَيْلِدٍ ، إنَّ أباكَ صاحب هذا اللفظ الذي هو خويلد .

وأما أفعل التي للمفاضلة فاستدلَّ الذي زعم أنَّ إضافتها غير محضة بأنَّك إذا قلت : مررتُ برجلٍ أفضلِ القومِ ، تصف بها النكرة فنعت رجل بأفضل القوم دليل على أنَّ إضافتها غير محضة إذ لو كانت معرفة / لم يجوز ذلك . [١٤٦ظ] والذي زعم أنَّ إضافتها محضة خرج ذلك على البدل ، فيكون من بدل المعرفة بالنكرة وذلك باطل ، لأنَّ البدل بالمشتق يقل وذلك أنَّ البدل في نية استئناف

(١) الجن : ٣ .

عامل فهو في التقدير يلي العامل ، والصفة المشبهة لاتلي العامل إلا بشروط وليس هذا مما فيه الشروط .

وكون العرب تقول : مررتُ برجلٍ أفضلِ القومِ ، كثيراً دليل على أنه نعت وليس يبدل إذ لو كان بدلا لما كان ذلك كثيراً ، فثبت أن إضافتها غير محضة وهو مذهب سيويه (١) رحمه الله .

وأما اسم الفاعل واسم المفعول والأمثلة والصفة المشبهة فلم تتعرّف بالإضافة لأنها إضافة من نصب والنية بها الانفصال .

ولم يتعرّف واحدُ أمّةٍ وعبدُ بطنه لأنّهما في معنى واحد تم بطنه وتارك أمّة (٢) ولم يتعرّف أفعل التي للمفاضلة لأنّها تتقدر بالفعل والمصدر وكلاهما نكرة . ولم يتعرّف قيّدُ الأوابد وعُبرُ الهواجر لأنّهما من قبيل أسماء الفاعلين ، بمعنى الحال والاستقبال ، لأنّ معنى عُبرُ الهواجر عابرة الهواجر ومعنى قيد الأوابد مُقيّد الأوابد .

وأما غيرك وشبهك ومثلك وأخواتها ففيها خلاف . فزعم الأخصس أنّ الذي أوجب لها ان لاتتعرّف أنّ الاسماء في أول أحوالها نكرات ثم يدخلها بعد ذلك التعريف بالألف واللام نحو الرجل والفرس ، أو بالإضافة نحو غلام الرجل ، أو بالعلمية نحو زيد وعمرو فإنّهما كانا قبل أن يسمّى بهما نكرات ثم تعرف بعد ذلك بالعلمية ، وغيرك وأخواته استعملت في أول أحوالها مضافات (وكانت لذلك نكرات ، والدليل على أنّها استعملت في أول أحوالها مضافات) (٣) أنّه لا يجوز مثل لك ولاغيرك لك ولاشبهه ، وكذلك ساثرها .

فأما شبهك فمعرفة وحده لأنّه لم يستعمل في أول أحواله مضافا . والدليل على ذلك أنّهم يقولون : شبهة بك ، وهذا حسنٌ جداً .

وزعم المبرّد أنّ الذي منع من تعريفها بالإضافة إلى المعرفة أنّها بمعنى اسم

(١) الكتاب : ٢١٠/١ .

(٢) كذا في الأصل ونقل أبو حيان في تفسيرها: مفرد أمه وخادم بطنه. الارتشاف: ٢٧٤.

(٣) مقط ما بين القوسين من ر .

الفاعل بمعنى الحال والاستقبال ، ألا ترى أنَّ غيرك بمعنى مغايرك ومثلك بمعنى مماثلك وشبهك بمعنى مشابهك ، فكما أنَّ اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال لا يتعرَّف بالإضافة فكذلك ما في معناه . وأما شبيهك فيتعرَّف عنده بالإضافة ، لأنَّ فَعِيلِكَ للمبالغة فدخله لذلك معنى الذي عُرِفَ بشبيهك ، لأنَّه إذا كثر شبه شخص بآخر صار معروفاً بذلك فلما دخله معنى المضى تعرَّف بالإضافة ، لأنَّ اسم الفاعل إذا كان بمعنى المضى يتعرَّف بالإضافة (١). وهذا التعليل حسن جداً .

وزعم أبو بكر بن السراج أنَّ هذه الأسماء لا تكون نكرة أبداً بل تكون حسب المعنى ، فإن كان المغاير أو المماثل أكثر من شخص واحد كانت نكرة نحو : مررت برجلٍ /مثلكَ وغيركَ وشبهكَ . ألا ترى أنَّ غيرك [٤٧ او] وشبهك ومثلك لا ينحصر كثيره .

وان كان المغاير أو المماثل أو المشابه واحداً كانت معرفة نحو : الساكنُ غيرُ المُتحرِّكِ ، ألا ترى أنَّ غير المتحرك شيء واحد وهو الساكن . ومن ذلك قوله تبارك وتعالى : صراطَ الذين أنعمتَ عليهم غيرِ المُغضوبِ (٢) . فغير المغضوب عنده معرفة لأنَّه نعت للذين وهو معرفة ، وصار معرفة عنده لأنَّ غير المغضوب عليهم صنف واحد وهم الذين أنعم اللهُ عليهم (٣). وهذا الذي استدللَّ به لاحجة فيه لأنَّه يحتمل أن يكون غير المغضوب عليهم نكرة بدلا من الذين . وهذا أيضاً فاسد من طريق القياس لأنَّه لا يلزم من كون المماثل والمغاير أكثر من واحد أن يكون غيركَ ومثلكَ نكرة بل كان ينبغي أن لا يقع إلا مغايراً أو مماثلاً لو احد معهود من بينهم ، فإن

(١) أنظر المنتضب ٢٨٧/٤ ، ابن يعيش ١٢٦/٢ .

(٢) الفاتحة : ٧ .

(٣) وكذلك قال البرد في المنتضب ٢٨٨/٤ ، ٤٢٣ .

أردت مماثلاً أو مغابراً أو مشابهاً غير معهود قلت: غيرٌ لكَ أو مثلٌ لكَ أو شبهٌ لكَ ، ألا ترى أنك إذا قلت : جاءني غلامٌ زيدٌ وكان لزيد غلمان كثيرة لم يتناول منهم قولك غلام زيدٍ إلا واحداً معهوداً عند المخاطب ، فإن أردت غلاماً واحداً من غلمان زيدٍ غير معهود قلت : جاءني غلامٌ لزيدٍ ، فكذلك ينبغي أن يكون غيرك ومثلك .

وكذلك أيضاً لا يلزم من كون المماثل أو المغاير واحداً أن يكون معرفة ، ألا ترى أن الشمس واحدة في الوجود وكذلك القمر وانت إذا قلت : شمسٌ وقمرٌ ، كانا نكرتين ، فدل ذلك على أن كون الشيء مفرداً في الوجود لا يلزم منه (أن يكون) (١) اللفظ الواقع عليه معرفة .

وما عدا هذا فإضافته محضة وهي مع ذلك تنقسم قسمين : إضافة بمعنى اللام وإضافة بمعنى من . وزاد أهل الكوفة قسماً ثالثاً وهي إضافة بمعنى عند ، واستدلوا على صحة مذهبهم بقول العرب : ناقةٌ رُقودُ الحلبِ ، قالوا : معناه رُقودٌ عند الحلبِ . وهذا باطل ؛ لأنه يمكن أن يكون ذلك من باب الصفة المشبهة باسم الفاعل وكأنه قال أولاً : رُقودُ الحلبِ ، مثل حسنُ الوجه فيكون في اللفظ للأول وفي المعنى للثاني وكان أصلها : هذه ناقةٌ رُقودٌ حلبها ، وإنما وصف الحلب بأنّه رُقود لما كان الرُقاد عنده ، فجعل رُقوداً مبالغة ، قال الله تعالى : بل مكرٌ الليل والنهار (٢) . والليل والنهار لا يتمكران وإنما يُمكرُ فيهما فجُعِلَا ما كبرين لذلك مبالغة ، وهذا كثيرٌ في كلام العرب .

فالإضافة بمعنى من هي إضافة البعض إلى الكل بشرط أن يصدق على البعض اسم الكل نحو خاتمٌ حديدٌ . ألا ترى أن الخاتم يصدق عليه اسم الحديد . وقوله : بشرط أن يصدق على البعض اسم الكل ، تحرز من مثل : يدٌ زيدٍ ،

(١) سقط ما بين القوسين من ج .

(٢) سبأ : ٢٢ .

لأنها إضافة بعض إلى كل ولا يصدق على البد زيد ، فهي بمعنى اللام والإضافة
بمعنى اللام ماعدا ذلك .

. . .

ويحذف التنوين من / الإضافة المحضة وغير المحضة ، لأنّ التنوين [١٤٧ظ] يدل على انفصال الاسم وكمالها والإضافة تدلّ على اتصال الاسم فتناقض معناهما .
ويُحذفُ من الإضافة المحضة التنوينُ من الأول واللامُ أو منِ من الثاني ،
ويُخفف التنوين كما ذكرت لك ، وتحذف اللام أو منِ من الثاني لأنّ المضاف مع المضاف إليه كالشيء الواحد فلو بقي العامل لبقى حشواً بين مادو كالكلمة الواحدة ، والعامل لا يقع حشواً كلمةً أبداً .

. . .

وفي الاسم المضاف إليه إذا حُذف حرف الجر خلاف بيمَ انخفض .
فمنهم من زعم أنّه مخفوض بذلك الحرف المحذوف المقدّر . وذلك باطل (لأنّ ذلك) (١) يؤدي إلى حذف حرف الجر وبقاء عمله وذلك لا يجوز إلاّ في ضرورة أو نادر كلام .
ومنهم من زعم أنّه مخفوض بالمضاف لنيابته مناب حرف الجر المحذوف (٢) وهو الصحيح .

. . .

واعلم أنّه يجوز الانفصال في جميعها إلاّ في غيرك وأخواته وما استثنى أبو القاسم في حروف الخفض (٣) .
ويجوز في الإضافة بمعنى من أربعة أوجه : الإضافة والفصل والتصبُّ على

(١) ر : لأنه .

(٢) الكتاب ٢٠٩/١ .

(٣) الجمل : ٧٤ .

الحال والتمييز والإبتاع أقلها ، لأن الإبتاع لا يكون في معنى المشتق إلا قليلا ،
والحال يكثر فيه ذلك .

رأيتما لم يجمع بين الألف واللام والإضافة لثلا يجمع على الاسم تعريفان مثل
الغلامُ زيد . ولم يجمع بين الإضافة إلى النكرة وبين الألف واللام لثلا يكون
الاسم معرفاً منكرأ في حال واحد ، لأنه يكتسب (١) من المضاف إلى النكرة
تخصيصاً ومز الألف واللام تعريفاً . وان شئت قلت : لم يُجمع بين الألف
واللام والإضافة لأن الألف واللام يعاقبان التنوين والإضافة فكذا لا يجمع
بين الألف واللام والإضافة .

(١) ج ، ر : يكتسى ، وهو تعريف .

رَفَعُ

باب التاريخ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

التاريخ ذكر ما بينك وبين شيء متقدم عليك أو متأخر عنك من عدد الليالي والأيام، وذلك أنك إذا أتيت بعدد واقع على ليال أو أيام فلا يخلو من أن تقصد بذلك إعلام قدر ما بينك وبين شيء متقدم عليك أو متأخر أو لاتقصد ذلك . (فإن لم تقصد ذلك) (١) فلا بد من ذكر مفسر المعداد فتقول : قمت ثلاث ليال أو ثلاثة أيام ، ويكون العدد على حسب التمييز من تذكير أو تأنيث ، ولا يجوز حذف التمييز إلا إذا كان ما يدل عليه .

وان قصدت بذلك تعريف ما بينك وبين شيء متقدم عليك أو متأخر عنك من الزمان فلا يخلو من أن تؤرخ بالنظر إلى أول سنة أو شهر أو بالنظر إلى الليالي والأيام . فإن أرخت بالنظر إلى الليالي والأيام فلا بد من ذكر المعداد ، إلا أن تحذفه إذا كان معك ما يدل عليه ويكون العدد على حسب التمييز من تذكير أو تأنيث فتقول : فعلت هذا ثلاث ليال خلت ، ولثلاثة أيام مضت . فإن أرخت بالنظر إلى شهر أو سنة فلا يخلو من أن تذكر تمييز العدد أو لاتذكر . فإن ذكرت التمييز كان / العدد على حسب من تذكير أو تأنيث فتقول : [١٤٨ و] فعلت هذا ثلاثة أيام مضت ، ولثلاث ليال خلت من الشهر كذا أو من سنة كذا . فإن لم تذكر التمييز وأتيت بالعدد خاصة فإنك تبنيه على الليالي دون الأيام فتقول : فعلت هذا ثلاث خلت أو بقيت ، فتحذف منها تاء التأنيث . واختلاف في السبب الموجب لذلك فمنهم من قال : إنما كان ذلك لأن أول الشهر العربي ليلة فلو بقي التاريخ على الأيام دون الليالي لسقطت من الشهر ليلة ، فلذلك بني التاريخ على الليالي دون الأيام ، وغلب المؤنث على المذكر (٢) .

(١) سقط ما بين القوسين من ج .

(٢) نقل ابن سيده هذا الرأي عن الفارسي . المخصص ١١٥/١٧ وانظر الأزمنة والامكنة

للمرزوقي ٢٧٤/٢ .

وهذا المذهب فاسد ، لأنك إذا أرخت بالنظر إلى ما تقدم من الشهر أو من السنة وقد علم أن أول الشهر ليلة لم يسقط بذلك (١) الليلة الأولى بيناتنا التاريخ على الأيام ، وكما أنك إذا بنيت التاريخ على الليالي فمعلوم أن مع كل ليلة يوماً فكذلك إن بنيت التاريخ على الأيام لكان معاوماً أن مع كل يوم ليلة ، لأنك لا تريد أن تعرف القدر الذي بينك وبين المؤرخ بالنظر إلى أول الشهر أو السنة من الليالي والأيام وإنما بنى التاريخ على أحدهما فالآخر تابع له .

وليس بناؤهم التاريخ على الليالي من قبيل تغليب المؤنث على المذكر ، لأن التغليب إنما هو أن يجتمع المذكر والمؤنث فيغلب أحدهما على الآخر وإنما هذا من باب الاستغناء بالمؤنث عن المذكر .

ومنهم من قال إنما غلب المؤنث على المذكر لأن المؤنث في التاريخ قبل المذكر ، لأن أول الشهر العربي ليلة وإنما غلب المذكر على المؤنث (٢) لأنه أسبق منه ، فلما كان المؤنث في هذا الباب قبل المذكر غلب عليه . وهذا فاسد ، لأنه قد تقدم أن هذا ليس من باب التغليب وإنما هو من باب الاستغناء بالمؤنث عن المذكر .

ومنهم من قال : إنما بنى التاريخ على الليالي دون الأيام لأن أول الشهر ليلة كما تقدم ، فإذا أرخت ولم يمض من الشهر إلا ليلة أرخت بها فلما ثبت التاريخ بالليلة الأولى بنى التاريخ فيما بقي على الليالي دون الأيام ليكون التاريخ عن جهة واحدة . وهذا حسن جداً .

وقد يتصور أن يكون التاريخ إنما بنى على الليالي دون الأيام لأن عدد المؤنث أخف من عدد المذكر ، لأن عدد المؤنث لعلامة فيه للتأنيث وعدد المذكر لا بد فيه من علامة ، فلما كان عدد المؤنث أخف بنى التاريخ عليه .

(١) ر : تلك .

(٢) كذا في الأصل والمكسر هو الصواب .

فإذا زاد العدد على عشرة استوى المذكّر والمؤنث فبنى التأريخ على الليالي إذ كان قد بُنى عليها فيما دون العشرة للعلّة التي ذكرت لك .
 وأعني بقولي : استوى عدد المذكّر والمؤنث ، أن تقع علامة التأنيث في آخر العدد المركّب إن بنيت على التأنيث فتقول : ثلاثَ عشرةَ ، وتقع في آخر الاسم الاول إن بنيت على التذكير فتقول : ثلاثَ عشرةَ ، فلما استوى في الثقل بنى على التأنيث لما كان قد حمل فيما دون العشرة عليه .
 وأما قول العرب : سارَ خمسَ عشرةَ بين يومٍ وليلةٍ (١) فيتصوّر فيه وجهان :

/ أحدهما أن يريد أن الخمس عشرة فيها ليالٍ وأيام فيكون من باب [٤٨١ظ] التغليب . والآخر أن الخمس عشرة ليالٍ كلّها لكن يتبعها من الأيام عدتها فنكون قولهم بين يومٍ وليلةٍ تأكيداً من طريق المعنى ، أو يكون أوقع العدد على المدّة فجعل اليوم والليلة مدّة فقال : خمسَ عشرةَ مدّة ثم فسّر فقال : من بين يومٍ وليلةٍ ، فيكون هذا من باب الاستغناء .

• • •

وإذا ذكرت تمييز العدد فلا يخلو من أن يكون مفرداً او مجموعاً (٢) .
 فإن كان مفرداً فالأولى ان تقول : خلّت أو بقّيت ، حملاً على لفظ التمييز ، ويموز خلونَ وبقّينَ على المعنى كما قال الشاعر:
 ٤٩٥ فيها اثنتان وأربعون حلوبةً
 سوداً كخافية الغراب الأسحَم (٣)

فحمل سودا على المعنى .

(١) المخصص ١١٥/١٧ .

(٢) ر : جمعاً .

(٣) لنترة من معلقته . الحلوبة تستعمل في الواحد والجمع على اللفظ واحد . يقال : ناقة حلوبة

وإبل حلوبة ، وقيل : هي بمعنى مخلوب وفعول إذا كان بمعنى مفعول جاز أن تلحقه

التاء . الاسحَم : الأسود . معاني القرآن ١/١٣٠ ، شرح السج ٣٠٥ ، شرح العشر ٩٣ ،

المخصص ٣٦/٧ ، العيني ٤٨٧/٤ ، الخزانة ٣١٠/٣ .

وكذلك: كتبت هذا الكتاب لعشرين يوماً خلا ، حملاً على اللفظ ، ويجوز :
خلون قليلاً ، وخالكت ، كثيراً ، فيكون حملاً على المعنى .
وان كان جمعاً جاز فيه وجهان : أحدهما أن نخبر عنه إخبار الواحدة
المؤنثة وذلك قليل جداً، فتقول : لثلاث ليال خالكت وبقيت .
والآخر أن نخبر عنه إخبار جماعة المؤنث وهو الأحسن ، لأن النون تعطي
التقليل فتناسب العدد من الثلاثة إلى العشرة ، قال الشاعر :

٤٩٦ خُطَّ هذا الكتابُ في يومٍ سبَّبت
لثلاثٍ خالسونَ من رمضانِ (١)

واعلم أن الكتاب اختلفوا في التأريخ . فمنهم من يؤرخ أبدأ بما مضى قل
أو كثر فيقول : كتبت لعشرين ليلة خالكت من شهر كذا ، ولثمان وعشرين
ليلة خلت من كذا ، ولا يؤرخ بما بقي لأنه مجهول ، ألا ترى أن الشهر
لا يتحقق كماله .

ومنهم من يؤرخ بالأقل مما بقي أو مما مضى ، فإن كان الأقل ما مضى أرخ به
وإن كان الأقل ما بقي أرخ به ، فإن تساوى الماضي والباقي جاز التأريخ بأيهما
مشت . ومنهم من يؤرخ بالأقل مما مضى أو مما بقي ، فإذا تساوى أرخ بالماضي (٢) .
والأحسن ما بدأنا به أولاً .

والذي يُجيز التأريخ مما بقي منهم من بيني على الكمال فيقول : كتبت هذا
لثلاث بقيت أو بقين . ومنهم من يذهب مذهب التحقيق فيقول : إن بقيت .

والغرة تستعمل في الثلاث الأول من الشهر فتقول : كتبت في غرة شهر
كذا ، تريد في الثلاث الأول وتفتتح في أول يوم منه .

(١) لم أعر على هذا الشاهد فيما رجعت إليه والظاهر فيه أنه موله .

(٢) ذيل الفصح ٣ ، المخصص ١٧/١٢٨ .

وهلالٌ فيه خلاف ، فمنهم من يجعله مثل الغرة ومنهم من يجعله في أول يوم
فإن خفي ففي الثاني ، وهو الصحيح ، لأنه من لفظ استهل ولا يستهل بالهلال
إلا في أول يوم منه ، فإن خفي ففي الثاني .

ولا يُسمَّى هلالاً في هلك الشهر (١) إلا مجازاً كقوله :

٤٩٧ أرى مرَّ السنين أخذن منِّي

كما أخذت السرا من الهلال (٢)

والمُنسَلخ آخر يوم من الشهر ، والداديُّ الثلاث الأخيرة من الشهر (٣)
واحدًا دأداء والعقبُ يقع على ما يقع عليه الغرة فتقول / جئتُ في [٤٩١و]
عقب الشهر إذا جئت بعدما يمضي . والمتنصف في وسطه . وعقب في الثلاث
الأواخر من الشهر فما دونها .

(١) هلك الشهر انتقاضه .

(٢) لجرير ، ورواية الديوان : رأت . السراو : الليلة التي يستمر فيها القمر . وفيه شاهد عن
تأنيث أخذن مع أنه يعود على مر وهو مذكر .

مجاز القرآن ٩٨/١ ، ٨٣/٢ ، معاني القرآن ٣٧/٢ ، المنذنب ٢٠٠/٤ ، الأصول
٧٣١/٢ ، الصاحبى ٢١٣ ، الأزمنة والأمكنة ٥٤/٢ .

(٣) عند الرزوقي أن الدادي الصغ البواقي من الشهر . الأزمنة والأمكنة ٥٩/٢ .

رَفَعُ

عبد الرحمن بن محمد بن
أبي بكر بن محمد بن

باب النداء

النداء دعاءُ المخاطب ليُصغِي إليك. وحروف النداء: يا وأيا وهيا وأيُّ
والهمزة نحو: أزيدُ، ووا، وزاد أبو الحسن الأخفش آمدودة(١)، وأيُّ
كذلك، وأما الهمزة فللقريب ولا تستعمل في غيره أصلاً.

وزعم أبو موسى الجزولي (٢) أن أيُّ تكون للقريب خاصة، وذلك باطل
لأنَّ مسيبويه رحمه الله حكى خلاف ذلك (٣). وما عداها للبعيد مسافة أو حكماً
كالنائم والساهي وأمثالهما. وقد يجوز أن تستعمل للقريب تأكيداً وذلك قولهم:
يااللهُ لأنَّ اللهَ تبارك وتعالى ليس ببعيد.

وأما هذا الباب «يا» والدليل على ذلك أنَّها تستعمل في جميع ضروب النداء
وما عداها لا يستعمل إلا في النداء الخالص الذي لا يدخله معنى التعجب
ولا التذبة ولا الاستغاثة، إلا «وا» فإنَّها لا تستعمل إلا في التذبة.

• • •

والاسم المنادى لا يخلو من أن يكون معرباً أو مبنياً. فإن كان مبنياً فحكمه
بعد النداء كحكمه قبله نحو: يا هذا، ويا هؤلاء.

وإن كان معرباً فلا يخلو من أن يكون مفرداً أو مضافاً أو مشبهاً بالمضاف،
وهو المَطْوُول. وسي مَطْوُولاً لأنَّه قد طال بمعموله نحو: ضارباً زيداً.
فإن كان مضافاً أو مطوولاً كان منصوباً بإضمار فعل ولا يجوز إظهاره، ولا
يجوز بناؤه. وزعم بعض النحويين أنَّ النكرة قد تطول بصفته. وذلك
باطل لأنَّه لو كان الأمر كذلك للزم أن لا تُبنى المعرفة إذا وصفت.

(١) قال ابن هشام: آ بالمد حرف لنداء البعيد وهو مسوع لم يذكره مسيبويه وذكره غيره.

المنى ١٤، وانظر الكتاب ٣٢٥/١، المنقب ٢٣٣/٤.

(٢) هو عيسى بن عبد العزيز المراكشي البربري كان إماماً في النحو واللغة والقراءات، أخذ من

ابن بري اللغة وتوفي بأزمور في مراكش عام ٦١٠ هـ وقيل ٦٠٦ هـ. ترجمه ابن خلكان

١٥٧/٣، اليافي ١٩/٤، السيوطي ٣٦٩.

(٣) الكتاب ٣٢٥/١.

وإن كان غير مطوّل فلا يخلو من أن يكون معرفة أو نكرة . فإن كان معرفة نبي على الضم وكان في موضع نصب بإضمار فعل لا يجوز إظهاره . وإن كان نكرة فلا تخلو من أن تكون مُقْبِلًا عليها أو غير مُقْبِلٍ . فإن كنت (١) مقبلا عليها فهي مبنية على الضم كالعلم نحو : يا رجلُ ويا فرسُ . وإن كنت (١) غير مُقْبِلٍ عليها فحكمها حكم المضاف .
ومن النحويين من أنكروا نداء النكرة غير المقبل عليها ، وزعم أنه لا يتصور نداء إلا مع إقبال ، وتأول جميع ما استشهد به النحويون على صحة ذلك (٢) ، فجعل قول الشاعر :

٤٩٨ لعلك يا تيساً نزا في مريرة
مُعذَّبٌ ليلي أن تراني أزورها (٣)

من نداء النكرة المقبل عليها لأنه يريد شخصاً بعينه ، وإنما نصب لأنه نون في ضرورة الشعر فردّه إلى أصله . وكذلك جعل قول الآخر :

٤٩٩ أداراً بحزوى هجت للمين عبرة
فما الهوى يرفض أو يتفرق (٤)

لأنه لا يهيج عبرته داراً لا يعرفها ، لكنه نون في ضرورة الشعر فردّه إلى أصله نحو قول الشاعر :

- (١) ر : كانت .
(٢) عزاء البغدادي للكسائي والقراء . الخزانة ٣١٣/١ .
(٣) لتوبة بن الحمير يخاطب زوج ليلي الأعميلية . ورواية الديوان : معاقب . المريزة : الجبل المفتول . الكتاب ٣١٢/١ ، النوادر ٧٢ ، شرح السيراني ١٠٦/٣ (التيمورية) ، الديوان ٣٧ .
(٤) لذي الرمة . حزوى : موضع بنجد في ديار نهم ، وقيل من جبال الدهناء . يرفض : يسيل بعضه إثر بعض . يتفرق : يبقى في المين متحيراً . الكتاب ٣١١/١ ، المقتضب ٢٠٣/٤ ، الجمل ١٦٠ ، معجم البلدان ٢٥٥/٢ ، العيني ٢٣٦/٣ ، الخزانة ٣١١/١ ، الديوان ٣٨٩ .

٥٠٠ ضَرَبْتَ صدرَهَا إلى وقالَت .

يا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتَكَ الْأَوَاقِي (١)

وكذلك قول الآخر :

أَلَا يَا نَخْلَةَ مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ

عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ (١٤٤)

لأنه يريد بالنخلة محبوبته وهي معروفة / عنده، لكنه نصب في ضرورة [١٤٩ظ] الشعر كما تقدم . فأما قول الشاعر :

٥٠١ يَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ قَبْلَئِنَّا

تَدَامَسَايَ مِينَ نَجْرَانَ أَنْ لَا تَلَاقِيَا (٢)

فرهم الأصمعي أن الرواية الصحيحة فيه : يا راكبا ، من غير تنوين (٣) .
فعل هذا لا حجة فيه لأنه يجوز أن يكون من نداء الفكرة المقبل عليها
ثم أُجْرِي مجرى المندوب لأنَّ العرب قد تُلْحِقُ ذلك في المنادي أعني أنَّها
تُلْحَقُ آخره ما تلحق آخر المندوب ، وعلى تقدير صحة رواية من روى بالتنوين
لا حجة فيه ، لأنه قد يجوز أن يحمل على ما حُمِلت عليه هذه الأبيات
التي قبله .

وكذلك ما جاء من قولهم : يا عجباً ، لا حجة فيه على نداء النكرة ، لأنه
يجوز أن تكون « يا » فيه تنبيها لا حرف نداء كما « ها » من هذا ويكون
عجباً مصدرأ منصوباً بإضمار فعل ولا (٤) يجوز أن تكون « يا » فيه حرف

(١) لهلhel بن ربيعة واسمه عدى . وروى المبرد والزجاجي في عدى الرفع على أنه بمنزلة مرفوع

لا يتصرف فلحقه التنوين على لفظه . قال المبرد : والأحسن هدى النصب . المقتضب ٢١٤/٤ ،

الجلد ١٦٧ ، النصف ٢١٨/١ ، الفصل ٣٦١ ، ابن السجري ٩/٢ ، الخزانة ٣٠٠/١ .

(٢) لعبد ينفوت بن وقاص الحارثي . عرض : أتي العروض وهي مكة والمدينة وما حولهما ،

وقيل : عرضت بمعنى تعرضت وظهرت . الكتاب ٣١٢/١ ، المقتضب ٢٠٤/٤ ، المفضليات

١٥٥ ، الجمل ١٥٨ ، معجم البلدان ٢٦٦/٥ ، الفصل ٣٦ ، الخزانة ٣١٣/١ .

(٣) شرح المفضليات للنجاشي ٣١٥ .

(٤) ر : وقد .

نداء والمنادى محذوف ، وهو منصوب على إضمار فعل كأنه قال : يا قوم اعجبوا عجباً .

قال : فإذا أمكن حمل هذه الأبيات على ما ذكرنا فلا حجة فيها .

وهذا كلاً من (١) نداء النكرة غير المقبل عليها ، إذ لا يستحيل النداء من غير إقبال على شخص بعينه كما يقول الأعمى : يا رجلاً خذ بيدي ، ولا من يقصد من الناس أحداً بل من أجابه فهو مراداً .

وإذا لم يستحل نداء النكرة فإن (٢) حمل هذه الأبيات عليها أولى حملها على الضرورة ، والدليل على جواز نداء النكرة غير المقبل عليها قول العرب : يا رجلاً عاقلاً ، ووصفهم له بالنكرة ، ولو كان مقبلاً عليها لكان معرفة فيجب أن يوصف بمعرفة كما قالوا : يا فاسق الخبيث ، فوصفه بالمعرفة .

فإن قل : إنما يريد الشاعر بقوله :

أداراً بحزوى هجت للعين عبرة (٤٩٩)
داراً بعينها ، بدليل قوله : هجت للعين عبرة ، فالجواب : إن الأبلغ من طريق المعنى أن لا يريد داراً معينة من ديار حزوى بل مأوى من ديار حزوى حاج عبرته ، أي دار كانت ، وكذلك قول الآخر :

لعلك باتيساً نزا في مريرة (٤٩٨)
وإن كان قد كتني بالتيس عن معلوم عنده فهو مجهول عند المخاطب أيضاً ، فهما نكرتان لأن الاسم إنما يكون معرفة إذا كان معلوماً عند المخاطب كما هو عند المتكلم . وأما إذا كان معلوماً عند المتكلم مجهولاً عند المخاطب فهو نكرة . وأيضاً فإن الشاعر وإن كان قد كتني بالتيس عن معلوم عنده وكتني الآخر بالنخلة عن معلومة عنده فإن المكنى به مجهول عندهما ، ألا ترى أن النخلة التي

(١) ر : ط .

(٢) ر : كان .

كنتي بها لا تخص نخله دون نخلة وكذلك التيس لا يخص تيساً دون تيس ،
فأما قول الصلتان :

٥٠٢ فبا شاعراً لا شاعراً اليوم مثله

جريراً ولكن في كليب نواضع (١)

فنصب شاعراً وهو إنما يريد جريراً خاصة، فكان ينبغي أن يكون مبنياً
على الضم، فخرجه سيويه رحمه الله على أن يكون المنادى محذوفاً ، وشاعراً
منصوب على الإغراء كأنه قال : يا قوم عليكم شاعراً . / [١٥٠] و

• • •

واختلف النحويون في السبب الذي لأجله بُني العلم في النداء والتكرة
المقبَل عليهما، فمنهم من زعم أنَّهما بنيا لوقوعهما موقع الضمير ولشبهتهما
به في الإفراد والتعريف (٢) .

أما شبهتهما به في التعريف فيتنَّ جداً. وأما وقوعهما موقع الضمير فإنَّهما
مقبَل عليهما مخاطبان، والمخاطب إنما ينبغي أن يكون بضمائرهِ المختصة
به، ألا ترى أنك تقول للمخاطب : قمت، ولا تقول له : قام زيد ،
إذا كان اسمه زيدا.

والدليل على أنَّ الوضع في الأصل إنما هو للضمير مجيئه على ذلك في ضرورة
الشعر. قال الشاعر :

(١) قاله الشاعر في التحكيم بين جرير والفرزدق فحكم للفرزدق ورهطه بالفضل والشرف
وبجرير بالشاعرية . ونقل البغدادي عن ثعالب أن شاعراً منصوب بالنداء وفيه معنى التعجب
والعرب تنادي بالمدح والذم وتنصب بالنداء وهو مخالف لمذهب البصريين بنصبه بأضمار
فعل على معنى الاختصاص والتعجب . الكتاب ١/٣٢٨ ، الشعر والشعراء ٥٠٠ ، المقنتضب
٢١٥/٤ ، الكامل ٣/٣٥٧ ، أمالي القالي ١٤١/٢ ، الخزائن ١/٣٠٤ .

(٢) المقنتضب ٤/٢٠٤ ، الانصاف : مسألة ٤٥ .

٥٠٣ يا أقرعُ بنَ حابسٍ يا أنبا
أنت الذي طلَّقتَ عامَ جُعنا (١)
قد أحسنَ اللهُ وقد أسأتنا

ومع أنَّ الضمير للمخاطب فلا يجوز نداء المخاطب إلا في ضرورة شعر، لأنَّ المنادى إنما تناديه إذا كان معرضاً عنك، وإذا أتيت بالضمير لم يعلم هل المقصود هو أو غيره فيكون سبباً للبس، وإذا أتيت بظاهر علم أنَّ المراد دون غيره. ولم يبين المَطْوَل ولا المضاف لأنَّهما قد نقص شبيهما عن المضمير لأنَّ المضمير مفرد والمضاف والمطوَّل ليسا كذلك، ولم تُبنِ النكرة لأنَّها قد نقص شبيهما عن المضمير من جهة أنَّها نكرة والمضمير إنما هو معرفة، فلما كان أشبه المناديات بضمير المخاطب العلم والنكرة المقبل عليها بنيا، وكان بناؤهما على حركة لأنَّ لهما أصلاً في التمكن. وكانت الحركة ضمة تشبهها بقبل وبعد، ووجه الشبه بينهما أنَّ قبل وبعد يبيان في حال الإفراد ويعربان في حال الإضافة، وكذلك المنادى يبنى في حال الإفراد ويعرب في حال الإضافة، فلذلك بني على ما بني عليه قبل وبعد، وهو الضم (٢).

ومنهم من قال : إنَّه لما اختلط بالصوت وصار معه كالشيء الواحد وصار مع النداء لتحريك المنادى فأشبهه جوتَ وعدَس (٣) وما أشبههما من الأصوات التي يقصد بها تحريك شيء معين من البهائم، والأصوات مبنية فبنيت هي لأنها صارت كأنَّها بعض الصوت.

(١) من أرجوزة نسائم بن دارة (إسلامي مخضرم) يهجو بها مرة بن واقع الغزاري وكان قد طلق امرأته حينما أسنت . وصواب الرواية كما حققها البغدادي : يا امر يا ابن واقع يا أنبا وهي رواية الإنصاف . وقوله : طلقت ، القياس أن يقول : طلق، أيود إلى الموصول ضمير الغائب . الانصاف ١٨٢ ، ابن يعيش ١٢٧/١ ، شرح الحامسة للبريزي ١/٣٦٧ ، الخزانة ١/٢٩٠ .

(٢) الكتاب ١/٣٠٣ ، المقنضب ٤/٢٠٥ .

(٣) جوت : دعاه للابل إلى الماء وعنس صوت زجر للغل . الخزانة ٢/٨٦ .

ولم تُبْنَ النكرة غير المقبل عليها لأنّها لم تختلط بالصوت ، لأنّك لم تقبل عليها بالنداء، ولم يُبْنَ المضاف لأنه قد تمكن في الإضافة ، ولا المطوّل لشبهه بالمضاف، وأيضاً فإنّه يضعف جعلهما مع حرف النداء كالشيء الواحد. وكلاهما وجه وحسن جداً .

• • •

ويجوز حذف حرف النداء من المنادى المفرد العلم لدلالة الإقبال عليه نحو قوله تعالى : يوسفُ أعرِضْ عن هذا (١) . ولا يجوز حذفه من النكرة غير المقبل عليها ، لأنّه ليس في الكلام إقبال يقوم مقامه. ولا مما يصلح من المناديات أن يكون صفة لأبيّ، وذلك مثل النكرة المقبل عليها، وأسماء الإشارة، فلا تقول في با رجلٌ : رجلٌ، إلاّ في ضرورة شعر كقوله :

٥٠٤ يقولون نورٌ صُبِحُ والليلُ عاتمٌ (٢)

يريد : يا صبحُ، ونحو قولهم : افتدِ مخنوقٌ (٣) ، وأطرقِ كترًا (٤) ، يريد : افتديا مخنوقٌ وأطرقِ كترًا .

وإنّما لم يحذف حرف النداء لثلاث أكثر الحذف ، لأنّه في / الأصل : [١٥٠ظ] يا أيّها الرجلُ ، فحذفت أياً وصلتها والألف واللام ، فلو حذفت يا ، لتوالي الحذف فلم يجز لذلك حذفها .

وكذلك لا يجوز : هذا ، وأنت تريد يا هذا ، لأنّه الأصل : يا أيّها الرجلُ ، فلو حذفت حرف النداء لتوالي الحذف أيضا ، ولا يجوز هذا في ضرورة شعر

-
- (١) يوسف : ٢٩ .
 - (٢) في الأصول : نور الصبح ، وهو تحريف . وهو عجز بيت للأعشى وصدرة : وهو بيت القوم في الصف ليلة . الديوان ١١٢ .
 - (٣) قاله شخص وقع في الليل على سليلك بن سلعة وهو نائم مستلق فخذته وقال : افتدِ مخنوق . يضرب لكل مشفق عليه مضطر ، الميداني ٧٨/٢ .
 - (٤) رقية يصليون بها الكروان ، يقولون : أطرقِ كرا إنّ النعم في القرى ما إن أرى هنا كرا ، فيسكن ويطلق حتى يصاد ، والمعنى إنّ النعم الذي هو أكبر منك قد اصطيد وحمل إلى القرى . الميداني ٤٣١/١ .

لأنّ فيه ابهاماً يمنع من ذلك ، لأنك إذا قلت : هذا ، ففيه من الإبهام ما أشبه به النكرة فلذلك لُحِّن أبو الطيّب في قوله :

٥٥٥ هذى برزت لنا فهجبت رسيما (١)

• • •

واختلف في المنادى الذي كان قبل النداء معرفة بماذا تعرّف . فمنهم من زعم أنّه معرفة بالنداء وأنّ تعريف العلمية قد زال عنه . واستدلّ على صحة مذهبه بأنّ النداء قد تعرّف المنادى الذي هو النكرة المُقْبَل عليها ، فمحال أن يدخل على المعرفة وهي باقية على تعريفها لثلا يجتمع على الاسم تعريفان .

ومنهم من زعم أنّه باق على تعريفه . واستدلّ بأنّ من الأسماء ما لا يسوغ تنكيره كأسماء الإشارة ، ألا ترى أنّ المعنى الذي تعرّفت به وهو الإشارة باق فيها وإن ناديتها .

وهذا المذهب هو الصحيح ، لأنّ النداء لا ينبغي أن يعرف من حيث هو خطاب ، ألا ترى أنّك إذا قلت : أنت رجل قائم ، فخاطبت فإنّ الرجل لا (٢) يتعرف بخطابك إناؤه بل بقى على تنكيره ، وإتّما تعرّفت به النكرة المقبل عليها من حيث ناب متاب الألف واللام ، فإذا قلت : يارجل ، فأصله : يا أيّها الرجل ، فلذلك لم تحذف حرف النداء منه ، لأنّه عوض من الألف واللام ولثلا يكثر الحذف ، وقد تقدّم ذلك .

(١) عجزه : ثم اتّشيت وما شفييت نيسا

الرسيس : ابتداء الحب ، النيس : بقية الروح ، يريد أنّها ظهرت لهم فآثارت في نفوسهم هياماً بها ثم تركتهم دون أن تشفى ما بهم من لوعة . قال ابن هشام : وأجيب بأنّ هذى مفعول مطلق أي برزت هذه البرزة .

المفنى ٧١٤ ، المقرب ٥٠ ، العيني ٢٣٣/٤ ، شرح الديوان ٣٨٢/١ .

(٢) ر : لم .

ولم يجمع بين حرف النداء والألف واللام لثلا يكون كالجمع بين العوض،
والمعوض إلاّ في ضرورة (١) كقوله :

٥٠٦ فيما الغلامان اللذان قرأ
إيتاكما أن تكسياني شراً (٢)

وكذلك أيضاً قوله :

٥٠٧ من أجلك يا التي تبئت قلبي
وأنت بخيلة بالسود عتي (٣)

وإذا كان تعريفها الاسم في : يا رجل، من حيث هو عوض من الألف
واللام لا بحق الأصل ثبت إذن أن زبداً من يا زيد وأمثاله باق على تعريفه.
فأمّا قولهم : يا الله، فإنما جمعوا بين حرف النداء والألف واللام فيه لأنهما
عوض من همزة إله (٤) ، كما يجوز أن يقال : يا إله فكذلك يا الله.
والدليل على أنهما عوض منها أنه لا يجمع بينهما فلا يقال : يا الإله، ويبقى
على ما كان عليه من المعنى ، بدليل أن الله تبارك وتعالى لا يقع إلاّ على المعبود
حقيقة وأمّا الإله فيقع على كلّ معبود بحق أو باطل، فلما كانت الألف
واللام عوضاً مع كثرة استعمال الاسم، لأنّ الداعية إلى نداء الله تعالى أكيد،
مع إجرائه مجرى العلم، نودي كما بنادى العلم ولذلك لم يقل : يا الناس،
وإن كانت الألف واللام فيه عوضاً من الهمزة، بدليل أنّه لا يقال الأناص
إلاّ في ضرورة الشعر وذلك نحو قول الشاعر :

- (١) وأجازه الكوفيون في غير الضرورة . الانصاف مسألة ٤٦ .
- (٢) لم يذكر قائله . قال المبرد : وإنما صوابه : فياغلامان اللذان فراكما تقول : يا رجل
العاقل أقبل . وقال الأنباري : التقدير فيه : فوا أيها الغلامان ، فحذف الموصوف وأقام
الصفة مقامه . المقتضب ٢٤٣/٤ ، اللامات ٣٤ ، الانصاف : مسألة ٤٦ ، أسرار
المرية ٩٣ ، ابن يعيش ٩/٢ ، العيني ٢١٥/٤ ، الخزائن ٣٥٨/١ ، الضرائر ١٨١ .
- (٣) من أبيات الكتاب الحسين . وقوله : عني ، أراد على . الكتاب ٣١٥/١ ، المقتضب
٢٤١/٤ ، اللامات ٣٤ ، الفصل ٤٢ ، الانصاف م ٤٦ ، ابن يعيش ٨/٢ ، الخزائن
٣٥٨/١
- (٤) هذا أحد رأيي سيويه والآخر أن أصله لا . الكتاب ٣٠٩/١ ، ٤٤١/٢ .

٥٠٨ إن المنايا بطلعن على الأناس الأمنينا (١)
لأنه لم يكثر استعماله ولا جرى مجرى العلم فافهم ذلك.

• • •

وإذا أتت المنادى فلا يخلو من / أن يكون معرباً أو مبنياً ، فإن كان [١٥١و] معرباً فلا يخلو من أن تتبعه ببدل أو عطف نسق أو غير ذلك من التوابع . فإن أتبعته ببدل أو عطف نسق كان حكم الاسم التابع كحكمه لو باشر العامل الذي هو حرف النداء فيكون مبنياً على الضم إن كان معرفة أو منصوباً إن كان نكرة أو مضافاً . لأن حرف العطف تاب مناب العامل ، والبدل أيضاً في نية استئنافه .

فإن كان غير ذلك أتبعته على لفظه فتقول : يا عبد الله العاقل ، ويا عبد الله نفسه ، ويا عبد الله زيداً ، ويا عباد الله أجمعين ، لأنه منصوب اللفظ والموضع .

فإن كان المنادى مبنياً فلا يخلو التابع من أن يكون بدلاً أو عطف نسق أو لا يكون . فإن لم يكن فلا يخلو من أن يكون مضافاً أو لا يكون . فإن كان مضافاً كان منصوباً أبداً فتقول فيه : يا زيد نفسه ، ويا زيد صاحب عمرو . وإن كان الاتباع هنا على الموضع ، لأن المبنين إنما تتبع على مواضعها فلا سؤال فيها .

فإن كانت الإضافة غير محضة جاز الرفع والنصب ، مثال ذلك قول الشاعر :

(١) الذي جدد الحيري . ومذهب الفارسي أن ال ليس عوضاً من همزة أناس لأن العوض والمعرض لا يجتمعان وقد اجتمعا في البيت الشاهد . المعري ٣٤ ، مجالس العلماء ٧٠ ، الخصائص ١٥١/٣ ، المنصهر ١٤٠/١٧ ، ١٤٥ ، ابن الشجري ١٢٤/١ ، ١٢/٢ ، الخزانة ٣٥١/١ .

يجوز الرفع والنصب في الضامر ، لأنه بمنزلة الحسن الوجه .
وإنما فرقوا بين الإضافة المحضة وغير المحضة من جهة أن المضاف الذي
تكون إضافته غير محضة يشبه المفرد من حيث أن معموله ليس من تمامه ،
ألا ترى أنه يفصل بين العامل و الم معمول تبه التنوين لأن هذه الإضافة في نية
الانفصال ، ولا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، فلما كان عندهم
قريباً من المفردات جاز فيه الرفع والنصب .

فإن كان التابع مفرداً جاز (فيه) (٢) الحمل على اللفظ وعلى الموضع ، فأمّا
الموضع فلا سؤال فيه وأمّا اللفظ فلأن هذا المنبئ أشبه المعرب من حيث أن
الاسم لم يكن مبنياً إلاً بعدياً فصارت كأنها مُعرّبة .

فإن قلت : لم خصوا التابع إذا كان مفرداً بهذا ولم يفعلوا ذلك بالمضاف؟
(قبل) (٣) لأنّ التابع منادى في المعنى ولو نودي المضاف لم يكن إلاً نصباً ،
وغير المضاف إذا كان منادى يكون مرفوعاً ، فإذا قلت : يا زيدُ العاقلُ ،
فكأنك قلت يا العاقلُ ولو ناديت (٤) العاقل لكان رفعا ، فكذلك يا زيدُ
وعمرؤُ ، لأنك إذا ألحقت المنادى التنوين فمذهب سيبويه رحمه الله رفعه ، خلافاً
لأبي عمرو بن العلاء (٥) .

(١) عجزه : والرحيل ذي الاقتساب والخلسى

وهو لغزوز بن لوزان السنوسي (جاهلي) ونسب أميره . الاقتاب : جمع قتب وهو رحل
صغير على قدر السنام . الخلس : كساء يجعل على ظهر البعير تحت رحله . والكوفيون
والزجاج يروونه بجر الضامر على الإضافة . الكتاب ٣٠٦/١ ، المنتخب ٢٢٢/٤ ،
مجالس ثعلب ٢٧٥ ، ٤٤٥ ، الخصائص ٣٠٢/٣ ، ابن الشجري ٢٢٠/٢ ، المفصل
٤٠ ، الخزائن ٢٢٩/١ .

(٢) ليس في ج .

(٣) زيادة يقتضيهما السياق .

(٤) ج ، ر : كانت ، وهو تحريف .

(٥) اختيار النصب مذهب عيسى بن عمر كما في الكتاب ٣١٢/١ ، وفي المنتخب ٦١٢/٤ أنه
اختيار أبي عمرو وعيسى ويونس والجرمي ورجحه المراد .

فإن كان التابع بدلاً أو معطوفاً بحرف نسق كان حكمه كحكمه لو باشر «يا» إلا أن يكون المعطوف بالواو فيه الألف واللام، فلنحوين فيه أربعة أقوال. فسيبويه رحمه الله يميز الرفع والنصب في: يازيدُ والغلامُ، ويختار الرفع. وأبو عمرو يميز الرفع والنصب ويختار النصب. والمبردُ مذهبه كذهب أبي عمرو (١)، إلا أن تكون الألف واللام للمح الصفة، فإنه يختار مذهب سيبويه رحمه الله (٢) إلا أن يكون المنادى نكرة مُقبلاً عليها، فإنه لا يميز إلا [١٥١] الرفع فتقول: يارجلُ والغلامُ أقبلاً.

أمّا أبو عمرو فيحتج على صحة مذهبه بأنّه في المعنى منادى لنيابة حرف العطف مناب «يا» والمنادى إذا كان معرباً كان منصوباً فكذلك هذا، وأجاز وأجاز الرفع تشبيهاً له بسائر التوابع. هذا خطأ، لأنّه إنّما كان يحكم له بحكم المعرب لو صحت مباشرته ل«يا». وأمّا الألف واللام فتمنع من ذلك فلما تعذرت المباشرة لم تكن بمنزلة المباشر فصار كسائر التوابع.

وأمّا المبرد فيبطل مذهبه بالذي بطل (به) (٣) مذهب أبي عمرو، وتفريقه بين يازيدُ والرجلُ ويازيدُ والعبّاسُ، أنّ العباس علم فهو بمنزلة عباس، فكما أنّ عباساً لو كان هنا لكان مرفوعاً فقلت: يازيدُ وعباسُ، فكذلك مع الألف واللام. ويميز النصب وعياً للفظ لأنّه بمنزلة: والرجل. وأمّا الأخفش فمذهبه في يارجلُ أنّه معرب لانه بِنِيَّةٍ: يَأْيُهَا الرجلُ. وناب (يا) (٤) مناب الألف واللام فلماذا أسقط التنوين، فإن صحّ أنّه معرب فالقول قوله لأنّ المعرب (٥) لا يتبع إلا على لفظه، وإن ثبت أنّه منبى بطل قوله، والسماع يرد عليه لأنّهم قالوا: باحسنُ الحبيب (٦).

- (١) الكتاب ٣٠٥/١، المقتضب ٢١٢/٤.
- (٢) نسب هذا الرأي للمبرد في ابن يعيش ٣/٢ والرسي ١٢٧/١ والتوضيح ١٢١/٢، وليس في المقتضب. ابدل عليه ٢١٣/٤.
- (٣) زيادة يقتضها السياق.
- (٤) زيادة يقتضها المسمى.
- (٥) ج، ر: العرب، وهو تصحيف.
- (٦) الكتاب ٣٠٣/١، المقتضب ٢٠٧/٤.

واعلم أنك إذا أتبع التابع فإن ذلك التابع يكون على حسب التابع الأول ، ولا ينكسر ذلك أصلاً ، فتقول على هذا : يا زيدُ العاقلُ ذو الجُمةِ وذا الجُمةِ ، بالنصب إن جعلته نعتاً للمنادى ، والرفع إن جعلته نعتاً للعاقل . وإنما أتبع المنادى المبني على لفظه وعلى موضعه وسائر المبنيات إنما تتبع على مواضعها خاصة ما عدا المبني في باب «لا» فإنه كالمنادى المبني في أنه يتبع على اللفظ وعلى الموضع - لأنَّ البناء في هذين البابين أشبه الإعراب لأنَّ بناء حدث (١) عند اقترانه بحرف فصار كأنَّ الحرف أحدثه ، ألا ترى أنَّ النكرات إنَّما بنيت عند اقترانها بلا ، وكذلك المنادى إنَّما بُني عند اقترانه بحرف النداء فصار بمتزلة الإعراب يحدث في المعرب عند اقتران العامل به ، لكنَّ الفرق بينه وبين البناء في هذين البابين أنَّه يحدث بالعامل وليس كذلك (البناء) (٢) في باب «لا» ولا في باب النداء .

وما عدا ذلك من المبنيات فلا يشبه الإعراب لأنَّه لم يحدث بعد شيء ما فيجعل ذلك الشيء كأنَّه فيه ، ألا ترى أنَّ «هؤلاء» مبني بعد عامل الرفع والنصب والخفض ، فلما لم تشبه المعرب لم تتبع إلاَّ على لفظه (٣) خاصة .
 فإن قيل : كيف جاز : يا هذا العاقلُ والعاقلَ ، بالرفع والنصب وإنَّما جاز الرفع في : يا زيدُ العاقلُ ، على اللفظ وهذا ليس لفظه كلفظ المرفوع فيحمل عليه النصب ؟ فالجواب : إنَّ زيدا لما أشبه لفظ المرفوع في النداء وأنت إذا أشرت إلى زيد ، وهو في موضع رفع كان حكمه كحكم المرفوع ، فكذلك إذا أشرت إليه وهو في موضع ما يشبه المرفوع وهو النداء .

• • •

فإذا نون المنادى للضرورة كما بنون ما لا ينصرف فاختيار سيويه رحمه الله الرفع / واختيار أبي عمرو بن العلاء التبع (٤) . [١٥٢ظ]

- (١) ج ، ر : حذف ، وهو تحريف .
- (٢) زيادة يقتضيها السياق .
- (٣) كذا والصواب : موقه .
- (٤) الكتاب ١/ ٣١٣ ، المفتض ٤/ ٢١٣ .

وحجة أبي عمرو أن المنادى بمنزلة ما لا ينصرف في موضع الخفض في أنه مضموم في اللفظ وموضعه نصب كما أن ما لا ينصرف في موضع الخفض مفتوح وهو في موضع خفض . فكما أن التنوين يرد ما لا ينصرف إلى أصله من الخفض فكذلك يرد المنادى إلى أصله .

وحجة سيويه رحمه الله أن هذا المضموم قد عومل معاملة المرفوع كما أن المرفوع مما لا ينصرف إذا نون بقي على لفظه فكذلك المنادى . وأيضاً فإن الموجب لبناء المنادى باق ، وإتماً اضطرت إلى التنوين خاصة فينبغي أن يلحقه ولا يُغيّر كما يلحق التنوين «أية» وغيره من المبنيات ولا يغير.

•••

ولا يجوز في باب النداء عطف نكرة مُقبَل عليها على غيرها من الأسماء لأنك إذا قلت : يا زيدُ ورجلُ ، لم يبق ما هو عوض من الألف واللام . ولا يجوز عطف النكرة غير المقبل عليها على منادى نكرة مقبل عليها ، لأن حرف العطف ينوب مناب حرف النداء ، والنداء فيهما مختلف أعني أن النداء في النكرة (الثانية) (١) من غير إقبال عليها وفي النكرة (الأولى) (١) مقصود به الإقبال فلا يجوز لذلك .

(١) زيادة يقتضيا السياق .

باب الاسمين الذين لفظهما واحد والآخر مضاف منهما

إذا تكرر الاسم المنادى للفظه فلا يخلو من أن ترفع الأول أو تنصبه . فإن رفعته فيجوز فيما بعده ، ثلاثة أوجه . وذلك قولك : يا زيدُ زيدَ عمرو . أحدها : أن يكون بدلا ، والثاني عطف بيان ، والثالث أن يكون منادى مستأنفاً محذوفاً منه حرف النداء .

فإن نصبت الأول فيكون نصبه على وجهين . إما أن يكون أصله : يا زيدُ زيدَ عمرو ، فأتبعت حركة الدال من زيد الأول حركة الدال من زيد الثاني ويكون الثاني عطف بيان . وإما أن يكون أصله : يا زيدَ عمرو زيدَ عمرو ، وفيه خلاف بين سيبويه رحمه الله وإبي العباس المبرد .

سيبويه رحمه الله يقدر الأصل : يا زيدَ عمرو زيدَ عمرو ، ثم حذف عمرو الثاني للدلالة الأول عليه فبقي : يا زيدَ عمرو زيدَ ، ثم قدم زيد وأقحم بين المضاف والمضاف إليه (١) .

وأما المبرد فيقدر الأصل : يا زيدَ عمرو زيدَ عمرو ، فحذف عمرو من الأول للدلالة الثاني عليه (٢) . واستدل المبرد على صحة ما ذهب إليه بأن في كلا المذهبين حذفاً وفي مذهب سيبويه رحمه الله تقديم وإقحام ، فما ذهبنا إليه أولى .

وهذا الذي قال ليس بصحيح ، لأن المضاف إليه إذا حذف عاد التنوين نحو : أعطيتُه بعضَ الدراهم ، فإذا حذف قلت : بعضاً ، إلا أن يكون في اللفظ كالمضاف وذلك نحو قول الشاعر :

(١) انظر حاشية الأعلام على الكتاب ٣١٥/١ وتعليق السيراني .

(٢) قدر المبرد فيه أيضاً وجهاً آخر وهو أن الثاني أتحم لتوكيد الأول . الكامل ٢١٧/٣ ، المقضب ٢٢٧/٤ .

٥١٠ إلا عُلالة أو بُداهة قارح. نَهيد الجُزارة (١)
فحذف التنوين من بداهة لأنه في اللفظ كالمضاف ، وحذف من علالة لأنه
المضاف حقيقة .

وأيضاً فإنّ مذهب أبي العباس المبرّد على غير طريقة الحذف لأنه لا يحذف
الأول لدلالة الثاني عليه وإنّما يحذف / الثاني لدلالة الأول عليه (٢). [١٥٢ظ]
والدليل على فساد مذهبه أنّه لا يخلو أن تُقدّر إلاّ عُلالة قارح أو بُداهة
قارح أو تُقدّر أو بُداهته ، فإنّ قدّر أو بُداهة قارح فلا يجوز إعادة
الأول بلفظه إلاّ قليلاً . فلم يبق إلاّ أن تُقدّر أو بداهته ، فإذا حذف قارح
الأول لم يبق للضمير ما يعود عليه . ومسيبويه رحمه الله فيحذف الضمير من
بداهة ، وأقحم أو بداهة بين المضاف والمضاف إليه، ومنه قول الشاعر :

٥١١ يامَنُ رأى عارضاً يُسرُّ به

بين ذِراعَيْ وجبتهِ الأمدِ (٣)

• • •

فإذا قلت : يا زيدُ بنَ عمرو ، فلا يخلو أن ترفع زيدا أو تنصبه. فإن
رفعته فيجوز لك فيما بعده أربعة أوجه . أحدها أن يكون بدلا ، والثاني أن

(١) للأعشى من قصيدة في الفخر . العلالة : آخر جرى الفرس . البداهة : أول جريه . القارح

من الخيل الذي يبلغ أقصى أستانه . النهدي : الفليظ ، الجزارة : القوائم والرأس . الكتاب

٩١/١ ، ٢٩٥ ، معاني القرآن ٣٢١/٢ ، المقتضب ٢٢٨/٤ ، الخصائص ٤٠٧/٤ :

الخزانة ٨٣/١ ، ٢٤٦/٢ ، ١٣١/٣ ، الميني ٤٥٣/٢ ، الديوان ١٥٣ .

(٢) قال في المقتضب : فحذف الأول لبيان ذلك في الثاني ٢٢٨/٤ .

(٣) نسب للفردق وهو في فوائت الديوان . العارض : السحاب الذي يمتدح الأفق . التراحمان

والجبهة من منازل القمر الثمانية والعشرين . الكتاب ٩٢/١ ، معاني القرآن ٣٢٢/٢ ،

المقتضب ٢٢٩/٤ ، الخصائص ٤٠٧/٢ ، ابن بيش ٢١/٣ ، الميني ٤٥١/٣ ، الخزانة

٣٦٩/١ ، ٢٤٦/٢ ، الديوان ٢١٥ .

يكون نعنا، والثالث أن يكون عطف بيان ، والرابع أن يكون منادى محذوفاً
منه حرف النداء .

فإن كان الأول منصوباً كان ما بعده نعنا ، ويكون أصله : يا زيدُ بنَ عمرو
وأُتبعَت حركة الدال حركة ما بعده . فمن لغته أن يقول : جاءني زيدُ بنُ
عمرو ، يحذف التنوين لالتقاء الساكنين فيقول هنا يا زيدُ بنَ عمرو .
وأما ما زعم أبو العباس المبرد من أن ابن عمرو مقحم فباطل (١) ،
لأن المقحم إذا حذف لم يحتل المعنى بحذفه ، وأنت لو قلت : يا زيدُ عمرو ،
لكان معناه مخالفاً لمعنى يا زيدُ بنَ عمرو .

(١) قال المبرد : جمعت زيدا وابناً بمنزلة اسم واحد وأضفت إلى ما بعده .
المقتضب ٤/٢٣١ ، الكامل ٥٩/٢ .

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الفردوس

باب إضافة المنادى إلى باء المتكلم

إذا أضفت المنادى إلى نفسك فيه لغات. أجزاها (١) أن تقول: يا غلامِي ،
وهو الأصل (٢) . والثانية : يا غلامي ، وفيها قولان : أحدهما أنه يا غلامي ،
ثم سُكِّنَ تخفيفاً والأصل الحركة ، لأنَّ ما كان من المبنيات على حرف واحد
لا يبني إلا على حركة .

والآخر : أن السكين هو الأصل ، لأنَّ الذي بني على حركة إنما كان لتعذر
الابتداء به ، وأماً إذا كان متصلاً بغيره فلا بدَّ أن يكون ساكناً كالتنوين
وهاء السكت .

والثالثة : يا غلام ، فتحذف الياء وتجتزىء بالكسرة عنها . وعلة ذلك أن
الياء معاقبة للتنوين ، وكما يحذف التنوين من المنادى المقصود كذلك ما عاقبه
مع أن الياء حرف ساكن ، وقبله دليل عليه (٣) .

ولا يجوز على هذا حذف الكاف من غلامِكَ وإن كانت معاقبة للتنوين وعلى
حرف واحد ، لأنَّه لا دليل عليها إذا حذفت . فلمجموع هذه العلة التي
ذكرت لك حذفتها العرب .

واللغة الرابعة أن تقول : يا غلاماً ، وذلك أنه كره حذف حرف المعنى ، وكره
الثقل وهو الكسرة مع الياء (٤) . وقد كان في لغة طيية فاشياً قلب كل ياء
قبلها كسرة ألفاً فتقول (٥) في الناصية : الناصاة ، وفي الأدوية : الأدوات ،
وفي رُضِي رُضاً (٦) ، فعزموا هنا على القلب .

(١) ر : اسداها .

(٢) قال المبرد : أجزاها حرف الياء ٢٤٥/٤ .

(٣) الكتاب ٣١٦/١ ، المنتخب ٢٤٦/٤ .

(٤) المنتخب ٢٥٢/٤ .

(٥) ر : فيقولون .

(٦) النوادر ٨٠ ، شرح الحاشية للرزوقي ١٦٦ ، الخزائن ٤٨/٤ .

واللغة الخامسة : ياغلام (١) ، ووجه هذا - والله أعلم - أنه لما حُذِفَ
المعاقب فلتنوين بُني على الضم كما يُبنى الذي ليس مضاف إذا حُذِفَ تنوينه.
فهذه خمس لغات . وزعم أبو الحسن الأَخْفَشُ أنه يجوز : ياغُلامَ ،
تجتزىء بالفتحة عن الألف . وهذا خارج عن القياس ، ألا ترى أن الذي قال :
ياغُلاما / إنَّما أثر الألف يحذف فإذا حُذِفَ فقد تناقض ، مع أن الألف [١٥٣] و
فيها من الخفة بحيث لا تحذف ، وإنما يكون ذلك في الكسرة والباء .

والذي غرَّ - في هذا - الأَخْفَشُ قول الشاعر :

٥١٢ فليستُ براجعٍ ما فات منسى

بلييتَ ولا بيلهفَ ولا لوانسي (٢)

قال : فهو قد حكى قوله : يالهفَ ، ولو لم يكن على الحكاية لقال : بلهفِ .
فهو قد حكى قوله قبل هذا على أنه قال : يالهفَ ، وإلا فما الذي حكى ؟
وهذا غيرُ مَرَضِيٍّ ، لأنَّ ما ذكرنا من القياس يدفعه ، ولا يُخَفِّظُ إلا في
هذا خاصة مع أنه لا دليل فيه ، ألا ترى أنه يمكن أن يكون قد حُذِفَ الألف
ضرورة كما قال الشاعر :

٥١٣ أقبِلَ سبيلُ جاءَ من عندِ الله (٣)

فالصحيح أنه ليس فيه إلا خمس لغات كما ذكرت لك .

• • •

وهل يجوز هذا في غير النداء أو لا ، مسألة خلافية .

أما غُلامٍ وغُلاما وغُلامٌ فجائزات كلها فتقول : جاءَ غلامٍ ، وتجتزىء

- (١) الكتاب ٣١٧/١ ، المقنَّب ٢٦٣/٤ ، النشر ٣٢٥/٢ .
(٢) أنشده الأَخْفَشُ وابن الاعرابي ولم ينسب لقائل . اللفظ : الأسي والمزن وقيل الأسي على
شيء يفوتك بعدما تشرف عليه . الشيرازيات ٤٥ ظ ، الخصائص ١٣٥/٣ ، المحتب
٢٧٧/١ ، ٣٢٣ ، اللسان : لهف ، العيني ٢٤٨/٤ ، الخزانة ٦٣/١ .
(٣) نسب هذا الرجز لقطري أو لقطرب ولحسان بن ثابت وغيره . إصلاح المنطق ٤٧ ، ٢٦٦ ،
شرح المفصليات ٢٧ ، الكامل ٥٣/١ ، ٨٦/٢ ، أمالي القاضي ٧/١ ، ابن الشجري
١٦/٢ ، الضرائر ٧٣ ، اللسان : حرد .

بالكسرة لكن قليلاً، وتقول (أو تقول) (١) : جاءني غلامٌ، (فيجوز أيضاً) (٢)
على قلة وأنشدوا قوله :

١٥٤ ذَرِينِي إِنَّمَا خَطَّتِي وَصَوَّبِي
علىَّ وَإِنَّمَا أَنْفَقْتُ مَالُ (٣)
فهذا عند أبي عمرو جائر ، والمعنى عنده : وَإِنَّمَا أَهْلَكْتُ (٤) مَالِي . وردة
أبو زيد الأنصاري وقال : معناه : إن الذي أهلكت مالاً لا عرضاً .
والقول الأول أحبُّ إلى ، وسبب ذلك أنه يكون مطابقاً للصدر لأنه يقول
لها : اتركيني فإنَّ خطأي وصوابي علىَّ وَإِنَّمَا أَهْلَكْتُ مَالِي فَلَا تَلُومِي .
وإذا قلت : وَإِنَّمَا الَّذِي أَهْلَكْتُ مَالاً لا عرضاً ، فهو يعتذر لها وليس في
صدر البيت اعتذار بل زجر لها .
ويجوز أيضاً : قام غلاماً ، وأنشد :

١٥٥ أَمْتَوْفُ مَا أَطْوَفُ ثُمَّ آوِي
إِلَى أُمَّمَا وَيُرْوِينِي النَّقِيعُ (٥)
فهذا ما يجوز في غير النداء .

ولقائل أن يقول : لم زعمتم أن يا غلامُ مضاف ، وهلا قلتُم أنه منادى
مقبَّلٌ عليه ، وهذا هو الظاهر ؟

- (١) سقط مابين القوسين من ر .
- (٢) سقط مابين القوسين من ر .
- (٣) لأوس بن غلفاه التميمي (جاهلي) يخاطب زوجته . قال ابن قتيبة : يريد أن ما أنفقت مال
والمال يستخلف ولم أثلث عرضاً ، وبعض أصحاب الاعراب يرى أنه أراد إنما أنفقت
مالي فرفع ويحتج لذلك بما ليس فيه حجة . ٥١ . وأراد بذلك أبا عبدة وأبا زيد .
مجاز القرآن ١/٢٤١ ، ٣٧٦ ، النوادر ٤٦ ، جمهرة اللغة ١/٣٠٠ ، ٤٤٨/٤ ،
الخزانة ٣/٥١٥ ، التوجيه ٢٣٣ ، مقاييس اللغة ٣/٣١٨ ، السلسل ٢٢٤ .
- (٤) هذا حل رواية من رواء : وإنما أهلكت .
- (٥) نسبة أبو زيد لنفيج بن جرهموز بن عبد شمس (جاهلي) ورواية ابن بري إلى أمي . النقيع
والنقيعة : المحض من اللبن يبرد . قال الفراء : والعرب تقول باباً وأما يريدون بأبي وأمي .
معاني القرآن ٢/١٧٦ ، النوادر ١٨ ، الشيرازيات ٤٥٥ ، شرح مشكلات الحماسة ٦٠ ،
الصيني ٤/٤٤٧ .

والعذرُ عنه أنَّه إنَّما زعمنا أنَّه مضاف لأنَّ العرب تحذف منه «يا» ولو كان مقبلاً عليه لم يميز ذلك لأنَّ «يا» لا تحذف إلاَّ في العلم أو في المضاف كقول الشاعر:
٥١٦ خليلي مُترا بي على أمِّ جُنْدَبٍ (١)
وهم يحذفون هذا فيقولون : قُلْ رَبُّ أَحْكُمُ (٢) ، و«غلامٌ أُقْبِلُ» ، فدلَّ على أنَّه ليس بمقبَّلٍ عليه ، وإنَّما هو مضاف .

واعتذر أبو علي الفارسي لهذا بأنَّ الاسم الذي يستعمل في الحنان والرحمة إنَّما يكون مضافاً نحو : يا أختي ويا بئتي ويا أبي ويا عبادي ، وهذا مستعمل في الحنان والرحمة ، فهو على نية الإضافة .

• • •

وهذه اللغات المتقدمة على مراتب في الفصاحة . فأفصحها : يا غلام (٣) ، لأنَّ المنادى كثير الاستعمال فهو في موضع الحذف ، وهذه الياء أيضاً معاقبة للتونين فجاز حذفها مع أنَّه تَمَّ ما يدلُّ عليها .
ويليه في الفصاحة : يا غلامسي (٤) لأنَّه متوسط ، ألا ترى أنَّه قد خَفَّفَ ما يستثقل لدوره ولم يحذف شيئاً .
ثم يليه : يا غلاما ويا غلامسي . وأقلُّها : يا غلام ، لأنَّه ليس على الياء دليل .
فهذا حكم إضافة / المنادى إلى المتكلم . [١٥٣ ظ]

• • •

- (١) عجزه : لتفسي لبيانات الفؤاد المذبذب
وهو لامرئ القيس . اللبانات : حاجات النفس ومطالبها . شرح السبع ١٦ ، الديوان ٤١ .
(٢) الأنبياء ١١٢ . وقراءة حفص : قال ، وقرأ الباقون : قل . وقرأ بضم رب أبو جعفر وهي لغة معزوقة كما في النشر ٣٢٥/٢ ، وقرأ زيد عن يعقوب وابن عباس وعكرمة والحدادي وابن مبيسن : ربي ، وقرأ الباقون : رب ، بلون ياء . الطبرسي ١٧/٦٤ ، البحر المحيط ٦/٣٤٥ ، وانظر المقتضب ٤/٢٦٣ .
(٣) المقتضب ٤/٢٤٥ ، ابن يبيش ٢/١١ .
(٤) ج ، ز : غلاما ، وهو تحريف .

وقد عوضوا تاء التأنيث من ياء الإضافة في هذا الباب في الأب والأم فقالوا:
بأبْتِ ويا أمَّتِ (١) . ولا يجوز الجمع بين ياء الإضافة وهذه التاء كما لا
يجوز الجمع بين التاء من زنادقة والياء التي تكون في زناديق .
ويجوز أن تقول : بأبْتَا ، ويا أمْتَا ، فتجمع بين التاء والألف التي هي عوض
من ياء الإضافة .

فإن قيل : فكيف جاز الجمع بينهما وهذه الألف عوض من الياء وأنت لا تجمع
بين الياء والتاء ؟ فالجواب : إنه لما لم يكن يُلفظ ما التاء عوض منه استجازوا
ذلك . ومن أجاز : يا غلامَ ، بحذف الألف فإنه يُجيز أن تقول : يا أبْتِ ويا
أمَّتِ ، ويجوز في يا أمَّتِ وحده أن تقول : يا أمَّ ، وذلك أنهم جعلوه
بمترلة طلحة كما تقول في ترخيم طلحة : يا طلحَ ، وكذلك تقول : يا أمَّ ،
ولم يفعلوا ذلك في يابه .

• • •

وتلحق الهاء الألف في هذا الباب في الوقف ، فإن وصلت حذفت الهاء .
واختلف في الوقف على الهاء من يا أبْتِ ويا أمَّتِ . فذهب القراء إلى أن
الوقف عليها بالتاء لأنها قد صدرت عوضاً فعملت معاملة ما عرّضت منه ،
فكما لا يجوز قلب الهاء إلى التاء فكذلك هذه (٢) .

ومذهب غيره من النحويين أن الوقف عليها بالهاء لأنها علامة تأنيث على كل
حال وإن كانت عوضاً (٣) . وهو الصحيح . ألا ترى أنه لا خلاف في الوقف
على التاء من زنادقة بالهاء مع أنها عوض من التاء ، فكذلك هذه التاء .

(١) الكتاب ٣١٧/١ ، المنتصب ١٦٩/٢ ، ٢٦٢/٤ .

(٢) الحمل : ١٧٨ .

(٣) الكتاب ٣١٧/١ ، ابن يعيش ١١/٢ .

باب ما لا يقع إلا في النداء خاصة ولا يستعمل في غيره

الذي لا يستعمل إلا في النداء خاصة ينقسم قسمين، مقيس ومسموع. فالمقيس هو كل ما عدل في النداء على فعال أو فَعْل أو مَفْعَلانٍ. والمسموع : يَاهَنَاهُ وَيَافُلُ واللَّهُمَّ .

فأما يَاهَنَاهُ فكناية عن النكرات. واختلف النحويون في الهاء، فمنهم من قال إنها زائدة للوقف. ومنهم من قال إنها من نفس الكلمة، وحجته أن قال: لو كانت زائدة لكانت ساكنة ولحذفت في الوصل (١).

وقوله لا يلزم، لأنه قد يجري الوصل مجرى الوقف، ومثل ذلك قول الشاعر:

٥١٧ يامـرحباهُ بحمارٍ ناجيـه

إذا دنا قـربته للسانيه (٢)

والذي قال إنها من نفس الكلمة يقال له : لا بد أن تجعلها زائدة أو أصلية. فإن جعلتها زائدة فلا تزداد الهاء بعد الألف إلا في الوقف خاصة، وإن جعلتها أصلية تكون الكلمة من باب سَكِسَ وقَلِقَ، لكون الفاء واللام من جنس واحد، وهذا الباب قليل جداً.

وأيضاً فإن الذي جعلها من نفس الكلمة يُثبت تركيباً لم يثبت، وهو تركيب هـ ا هـ وذلك لم يثبت. فهو إذن عندنا هـن كناية عن الفرج ثم استعمل كناية عن الرجل عند الجفاء، فإذا قلت : يَاهَنَاهُ ، فكأنك قلت : ياجافي .

وتقول للمذكر: يَاهَنَاهُ وللمؤنث: يَاهِنْتَاهُ، ونقول في تثنية المذكر على مذهب من جعلها من نفس الكلمة: يَاهِنَاهَانِ، وإن شئت ألحقت الألف والهاء (٣). وللمؤنث: يَاهِنْتَانِ، كما تقدّم. وفي الجمع للمذكر: يَاهِنَاهُونَ

(١) انظر الخلاف في هذه المسألة وآراء النحاة فيها في ابن السجري ١/١٠١، واللسان : هنو .

(٢) لم ينسب هذا الرجز لقائل . السانية : الدلو العظيمة وأداتها . المصنف ٣/١٤٢ ، الخصائص ٢/٣٥٨ ، الفصل ٣٣٣ ، الخزائن ١/٤٠٠ .

(٣) فتقول : يَاهِنَاهُ ، وانظر حاشية المقتضب ٤/٢٣٦ .

وإن شئت الحقت الألف والهاء في المؤنث : ياهنتاهت، وإن شئت ألحقت الألف والهاء .

وأماً على مذهب من هي عنده زائدة للوقف فيقول في تثنية المذكر : ياهنان ، وإن شئت قلت : ياهنانيه، وفي المؤنث : ياهنتان ، وإن شئت قلت : ياهنتانيه، وفي جمع المذكر : ياهنون ، وإن شئت : ياهنوناه ، وفي جمع المؤنث : ياهنات ، وإن شئت قلت : ياهناتاه .
وأماً فلُ فهو كناية عن علم ولا يستعمل أبداً إلا في النداء إلا في ضرورة شعر كقوله :

٥١٨ في لَجَّةٍ أَمِيسِكُ فُلَانًا عَنِ فُلٍ (١)
وتقول للمؤنث : يافلَّةُ .

واختلف فيه النحويون، فمذهب القراء أنه مرخم من فلان، ومذهب سيبويه رحمه الله أنه غير مرخم وإنما هو اسم مختص بالنداء (٢). وهو الصحيح .

ومذهب القراء باطل لأنه أقل ما يبقى عليه الاسم بعد الترخيم ثلاثة أحرف ، وسيقوم الدليل على ذلك في باب إن شاء الله تعالى . فلو كان ترخيم فلان لقالوا : يافلاً ، ولجاء على الأصل في بعض المواضع فيقال : يافلان ، فدل ذلك على أنه ليس بمرخّم .

وأما اللهم ففيه خلاف بين الخليل والقراء (٣) . فمذهب الخليل رحمه الله أن الميم المشددة التي في آخره عوض من حرف النداء ، وكانت مشددة ليكون

(١) لابي النجم العجلي . اللجة : اختلاط الأصوات . وصف تدافع الابل نحو الماء وتزاحمها عليه فشيها بشيوخ يدفع بعضهم بعضاً في لجة وشر فيقال : أمسك فلانا عن فلان .

قال ابن هشام : والصواب أن أصل هذا فلان وأنه حذف . الألف والتون للضرورة .

الكتاب ١/٢٢٢ ، الجمهرة ٢/٢٥ ، المقتضب ٤/٢٣٨ ، الأصول ١/٢٧٧ ، الجمل

١٧٦ ، المنصف ٢/٢٢٥ ، التوضيح ٢/١٢٥ ، المعني ٤/٢٢٨ ، الخزانة ١/٢٠١ .

(٢) الكتاب ١/٢٢٢ ، المقتضب ٤/٢٣٧ .

(٣) الكتاب ١/٣١٠ ، معاني القرآن ١/١٠٣ ، الانصاف : مسألة ١٧ .

عدّة حروفه / على عدّة حروف المحذوف . والدليل على أنها عوض أنه [١٥٤ظ]
لايجوز الجمع بينهما إلاّ في ضرورة شعر وذلك نحو قول الشاعر :

٥١٩ وما عليك أن تقولسي كُتِما

هللت أو سبحت يا اللهم ما(١)
اردّد علينا شيخنا مسلّما

ومذهب الفراء أن أصله : ياالله أمتنا بخير ، ثم حذف المجرور والمفعول
وحذفت الهمزة تخفيفاً كقوله :

٥٢٠ قلت لشيطاني وشيطاناتي

لاقتربوني ونا في الصلاة

يريد فأنا في صلاة

ومذهب الفراء فاسد ، لأنّ الشرط إذا تقدمه الأمر استغنى بالأمر عن جواب
الشرط فتقول : إضرب زيدا إن قام ، ولا تقول : إضرب زيدا إن قام
فاضربه . وقد جاء في كتاب الله تعالى : وإذ قالوا اللهم إن كان هذا هو
الحق من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء (٢). فلو كان على ما ذكر لم
يأت بعد ذلك بأمطر علينا ، لتقديم الشرط (٣) .

وأيضاً فإنه لا يتصور أن يتقدّر هنا : ياالله أمتنا بخير إن كان هذا هو الحق
من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء ، لأنّ ذلك تناقض ، فدلّ ذلك
على بطلان ما زعم .

والمقيس في الباب هو ما عدل في النداء عن فَعَالٍ أو فَعَلَّ أو مَفْعَلان .
وإنما عدل في النداء لأنّ العدل لا يكون إلاّ في المعرفة ، وهذه الأسماء لا تكون
معرفة إلاّ في النداء خاصة .

(١) أنشده الفراء ولم ينسب لقائل : هللت : قلت لا اله الا الله . الشيخ هنا الأب أو الزوج .

معاني القرآن ٢٠٣/١ ، الشيرازيات ٥٢ و ، اللامات ٨٦ ، الجند ١٧٧ ، الانصاف

٤٧م ، الخزائنة ٣٥٩/١ .

(٢) الانفال : ٣٢ .

(٣) كذا وهو يريد : الأمر .

فأما فُعَل فهو مختص بالنداء ولا يستعمل في غيره . وقد جاء في الحديث :
 لاتقوم الساعة حتى يلبى أمر الناس لُكَعُ بن لُكَعُ (١) . ولكع هذا ليس
 هو الذي اختص بالنداء وإنما هو صفة مثل حُطَمَ ولُبِدَ ، فيكون غير فُعَل
 الذي اختص بالنداء . وكذلك لكاع أيضاً لا يستعمل في غير النداء إلا في
 ضرورة كقوله :

أَطَوْفُ مَا أَطَوْفُ ثُمَّ آوَى

• إلى بيتٍ قعيدته لَكَاعٍ (٧٧)

وأما مَفْعَلان فزعم أبو القاسم أنه مما اختص بالنداء (٢) . وحكى أبو حاتم
 السجستاني (٣) أنه قد جاء في غير النداء علماً صفة وحكى من كلامهم : هذا
 زيدٌ ملاً مانُ ، وهذه هندٌ ملامانةُ ، ولذلك امتنع الصرف للتعريف وزيادة
 الألف والنون .

فإن قيل : إنما امتنع الصرف للصفة وزيادة الألف والنون ، فالجواب : إن
 الصفة وزيادة الألف والنون لا تمنع الصرف إلا بشرط أن لا تكون الصفة
 مؤنثة بالتاء ، فدل ذلك على أنه علم ، والعلم لا يوصف به .
 ويمكن أن يكون هذا بدلاً . فإن قيل : إن العرب لم تستعمله قط إلا تابعاً
 فالجواب : إنه تابع على طريق البدلية ، وأما أن يكون صفة فلا يجوز ، لأن
 الصفة لا تكون إلا بالمشقة ، والعلمية تُذهب منه معنى الاشتقاق ، فحصل من
 هذا أنه قد استعمل في غير النداء علماً .

(١) في النهاية لابن الأثير ٢٦٨/٤ يأتي عل الناس زمان يكون أسعد الناس في الدنيا لكع بن لكع .

٥١ . والكع عند العرب العبد ثم استعمل في الحق والدم . انظر الروض الأنت ١٤٠/٢ ،

السان : لكع .

(٢) وعده الزمخشري مما لا يكاد يقع في النداء . الفائق ٤٧٥/٢ .

(٣) هو سهل بن محمد بن عثمان الحشمي البصري . كان عالماً باللغة والشعر ، أخذ عن الأخفش

الأوسط وأبي زيد وأبي عبيدة والأصمعي وعنه أخذ المبرد وابن دريد ، توفي بالبصرة عام

٢٥٥ هـ ترجمه ابن النديم ٨٦ ، القفطي ٥٨/٢ ، ياقوت ٢٦٣/١١ ، ابن خلكان

١٥٠/٢ ، ابن الجوزي ٣٢٠/١ .

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الفردوس

باب الاستغاثة

إذا ناديت الاسم على جهة الاستغاثة أو التعجب فيجب فتح لاميه واختلف النحويون فيما تتعلق به هذه اللام . فمنهم من قال : إنَّها متعلِّقة بما في « يا » من معنى الفعل ، وهو ابن جنبي . ومنهم من قال : إنَّها زائدة .
أمّا مذهب ابن جنبي ففاسد ، لأنَّ معاني الحروف لاتعمل في المجرورات ولا في الظروف . وأمّا من / ذهب إلى أنَّها زائدة فباطل ، لأنَّه مهما [١٥٥ و] قدر أن لايزاد الحرف كان أولى ، لأنَّ الزيادة ليست بقياس ، فلم يبقَ إلاَّ أن تكون متعلِّقة بالفعل الذي ينصب المنادى .

فإن قيل : إنَّ الذي ينصب المنادى يصل بنفسه وهذا لا يصل بنفسه .
فالجواب : إنَّ الفعل المتعدي إلى مفعول يجوز أن يتعدَّى بنفسه وبحرف جر نحو : ضربتُ زيداً ، وضربتُ لزيدٍ . قال الله تعالى : قل عَسَى أن يكون ردِّفَ لكم (١) . وهذا قليل مع ظهور الفعل ، فإذا كان الفعل مضمراً كان أقوى .

وأمّا لام المستغاث من أجله فمتعلقة بفعل مضمّر قولاً واحداً تقديره : أدعوك لزيدٍ .

واختلف في السبب الموجب لفتح لام المستغاث به ، فمنهم من قال : إنَّها فتحت تفرقة بينها وبين لام المستغاث من أجله (٢) ، واستدلَّ على ذلك بأنك إذا عطفت على المستغاث به نحو : يا لزيدٍ وليبكرٍ (٣) ، كسرت لام المعطوف لأنَّه قد زال اللبس . ومن ذلك قول الشاعر :

(١) النمل : ٧٢ . وانظر ٣٦٧/١ تعليق ٣ .

(٢) هذا رأى المبرد ، المقتضب ٢٥٥/٤ ، الكامل ٢٧٠/٣ .

(٣) ر : لعمري وليبكر .

٥٢١ بَبِكِكَ نَاءٍ بَعِيدٍ الدَّارِ مَغْتَرِبٍ
بِاللَّكْهُولِ وَاللَّشُبَّانِ لِلْعَجَبِ (١)

بكسر لامٍ وللشبان .

ومنهم من قال : إنما فتحت اللام مع المستغاث به لأنه قد وقع موقع المضمر ،
فكما أنَّ المضمر إذا دخلت عليه اللام فتحت معه نحو : لكَّ ولهٌ ، فكذلك
هذا . فإن قيل : فلائى شيء إذا عطفت على المستغاث به تكسر اللام ؟
فالجواب : إنَّه يجوز في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف عليه ، بدليل أنَّهم
يقولون : يازيدُ والرجلُ ، فتعطف ما فيه الألف واللام وإن كان لا ينادى إلا
ضرورة .

فإن قيل : فلم لم تكن لام المستغاث به مكسورة ولام المستغاث من أجله مفتوحة
فيكون الأمر بالعكس ؟ فالجواب : إنَّ المستغاث من أجله لم يقع موقع المضمر .
ولا يكون المنادى في هذا الباب إلا بيا من بين سائر حروف النداء لأنها
أم الباب (٢) ولا يجوز حذفها ، لأنَّ الاستغاثة موضع تكثير الصوت وأنت
لو حذفتها لكان ذلك تناقضاً .

ولا يجوز الترخيم في هذا الباب للعللة التي تقدمت في امتناع حذف با ويجري
مجرى الاستغاثة التعجب ، وذلك نحو قال الشاعر :

٥٢٢ لَخُطَّابُ لَيْسَى بِالْبُرْثُنِ مِنْكُمْ
أَدْلُ وَأَمْضَى مِنْ سُلَيْكِ الْمَقَانِبِ (٣)

(١) لم ينسب هذا الشاهد لقائل . والمعنى : يبكى عليك الغريب ويسر لموتك القريب وهو من
الأعاجيب . المقتضب ٢٥٦/٤ ، الكامل ٧٢/٣ ، الأصول ٢٧٩/١ ، الجمل ١٨٠ ،
السيني ٢٥٧/٤ ، الخزانة ٢٩٦/١ .

(٢) الكتاب ٣١٨/١ .
(٣) نسب في الكتاب للفرار الأسدي ، وهو في ديوان الجنون . وسليك المقانب هو سليك
ابن السلكة أحد عدائي العرب وصعاليكهم . المقانب جمع مقنب وهي جماعات الخيل . وصف
أنهم كانوا قد داخلوا امرأته وأفسدوها عليه . الكتاب ٣١٩/١ ، الأصول ٢٨٠/١ .
ابن يعرب ١٣١/١ ، ديوان الجنون : ٧٦ .

وكذلك المنادى (١) إذا كان في غابة من البعد يجري مجرى الاستغاثة ، تقول :
يازِيدُ ، وأنت تريد : يازِيدُ .

ويجوز أن تستغث وتحذف المستغاث به فتقول : يالزِيدِ ، بكسر اللام
ويحذف المستغاث به لفهم المعنى ، ومن ذلك قول الشاعر :

٥٢٣ يا عجباً لهذه الفليقتة

هل تذهبن القوباءَ الريقةَ (٢)

يريد : يا قوم عجباً ، ونظيره في حذف المنادى قول الشاعر :

٥٢٤ بالعنةُ اللهِ والأقوامِ كلُّهمُ

والصالحينَ على مسمانٍ من جارٍ (٣)

فلو كانت لعنة الله منادى لكانت مفتوحة لأنها مضافة .

وإذا ذكرت المستغاث به وحده فتحت لام نحو ماجاء في الحديث لما
طعنَ العليُّ عمرَ رضي اللهُ عنه ورحمه صاح : ياللَّهِ يا للمسلمينَ (٤). [١٥٥ظ]
فإذا ذكرتَهما فتحت لام المستغاث به وكسرت لام المستغاث من أجله نحو
قول قيس بن ذريح العامري :

(١) ج ، ر : المبتدأ ، وهو تعريف .

(٢) لابن قنابن الراجز . الفليقة : الداهية . القوباء : داء يلمد بتقشر منه الجلد . الريقة :
القطعة من الريق . إصلاح المنطق ٣٤٤ ، ٣٥٢ ، الجمل ١٧٩ ، اللامات ٨٢ ، المنصف
٦١/٣ ، المغني ٧٠٠ ، شواهد الشافية ٣٩٩ ، اللسان : قوب .

(٣) من شواهد الكتاب الحسين ، قال ابن هشام : وإذا ولي «يا» مابس بمنادي كالفعل والجملة
الاسمية كقوله : يا لعنة الله فقيل هي للنداء والمنادى محذوف ، وقيل هي لمجرد التنبيه
لئلا يلزم الاجحاف بحذف الجملة كلها ، وقال ابن مالك : إن وليها دعاء كهذا البيت أو
أمر نحو ألا يا اسجدوا فهي للنداء لكثرة وتوعد النداء قبلها . ٥١ . المغني ٤١٤ ، وانظر
الكتاب ٣٢٠/١ ، الكامل ٢٧١/٣ ، الأصول ٢٨٠/١ ، ابن الشجري ٢٢٥/١ ،
١٥٤/٢ ، المفصل ٤٨ ، العيني ٢٦١/٤ .

(٤) في المقتضب : يالله للمسلمين ، على أن المسلمين مستغاث من أجله ٢٥٤/٤ ، وفي الكامل
والجمل : يالله يا للمسلمين . الكامل ٢٧١/٣ ، الجمل ١٨٠ ، اللامات ٨٢ .

٥٢٥ تكفّني الوشاةُ وواعِدُونِي
فيا للناسِ لِلواشي المُطاعِ (١)
ولا يجوز أن يجمع بين الألف والهاء وبين لام الاستغاثة ، لأنّها عاقبتها
فكرهوا الجمع بينهما فافهم .

(١) قاله في فراق زوجته لبني ، والرواية : فأزعجوني . وقيل : يعنى بالوشاة أبويه لأنهما
أمراء بتظليق زوجته . الكتاب ٣١٩/١ ، الكامل ٢٧١/٢ ، الأصول ٢٧٨/١ ، الجدل
١٧٩ ، اللامات ٨٢ ، ابن يعيش ١٣١/١ ، العيني ٢٥٩/٤ .

رَفَعُ
عَبْدُ الرَّحْمَنِ الرَّحْمَنِيُّ
أُسْكُنْ الدِّيَارَ الْبُرُوقِيَّةَ

باب الترخيم

الترخيم في اللغة هو التسهيل والتلين ، وهو في اصطلاح النحويين حذف
أواخر الأسماء في النداء .

وهذه التسمية التي أوقعوها على هذا المعنى مناسبة للوضع اللغوي ، ألا ترى أن
حذف الآخر من الكلمة تسهيل للنطق بها وتلين له ، ولا يكون هذا الحذف
إلا في النداء .

فإن قيل : ولم لا يكون إلا في النداء ؟ فالجواب إنه كثير الاستعمال وقد
تقدم ذلك ، فلما كثر استعماله خفتوا اللفظ لأن ما دار على الألسنة جدير
بأن يخفف .

ولا يكون في باب النداء إلا في الأسماء التي نقلها من الإعراب إلى البناء ،
في هذا النوع يوجد ، هل في البعض أو في الكل ؟ لم يتعرض له (١) .
فإن قيل : ولم كان فيما يتغير في النداء ؟ فالجواب : إن التغيير يأنس
بالتغيير . فإن قلت : هلا كان في غير الأعلام ، لأن النكرة المقبل عليها قد
نقلها النداء من الإعراب إلى البناء ، فلم يختصوه بالأعلام ؟
فالجواب : إن الأعلام أكثر تغيراً ، ألا ترى أن الأعلام منقولة لارتجال فيها
إلا قليلاً ، في مذهب ، وإلا فمنهم من أنكر فيها الارتجال جملة .
فلما كانت أشدّ تغيراً كان الحذف إليها أسرع ، لأن التغيير يأنس بالتغيير ،
فقد بان أين يكون الترخيم .

. . .

وإذا أردت أن ترخم الاسم نظرت إليه ، هل هو ثلاثي أو أزيد . فإن
كان ثلاثياً لم ترخمه أصلاً ، لأنهم كرهوا أن يذهبوا من أقلّ الأصول وأن
تنهكه الغاية في القلة .

(١) الإشارة للرجاسي .

هذا مذهبا ، وأما القراء ففصّل فقال : لا يخلو الثلاثي من أن يكون ساكن الوسط أو متحرّك . فإن كان ساكن الوسط لم يجز ترخيمه نحو : زيد وعمرو وأمّالهما . فإن كان متحرّك الوسط جاز ترخيمه ، عنده على اللغتين معاً (١) . وإنّما لم يرخم الثلاثي الساكن الوسط لأنّه إن حذف بقي على حرفين الثاني منهما ساكن فأشبه الأدوات نحو من وعن وأمّالهما .

والمتحرّك الوسط يقول في ترخيمه : ياحكّ وياحكّ (٢) وياعمّم وياعمّم . وهذا لم يسمع والقياس يدفعه لما قلنا ، فهذا تغيّر لا يحتاج إليه لأنّ الترخيم أولاً غير جائز .

فإن كان الاسم الذي تريد أن ترخمه في آخره تاء التانيث تحذفها قلت حروفه أو كثرت ، فتقول في ثبته وعدة وأمّالهما : يائب وياعيد . وسبب ذلك أن تاء التانيث غير معتد بها في البناء فسهل حذفها في هذا الباب لأنّ مبني على التخفيف .

فإن كان الاسم على أزيد من ثلاثة أحرف فلا يخلو من أن يكون في آخره زيادتان زيدتا معاً أو يكون في آخره تاء التانيث أو يكون / قبل آخره [١٥٦ و] حرف مدّ ولين أولاً يكون فيه شيء من ذلك .

فإن كان في آخره زيادتان زيدتا معاً فإنك تحذفهما معاً فتقول في سليمان وعمرانَ ومروانَ : ياسلّم وياعمرَ ويامرؤَ .

وإن كانت فيه تاء التانيث لم تحذف غيرها فتقول في مَرَجَاتة : يامرّجانَ . وإن كان قبل آخره حرف مدّ ولين حذفته مع الآخر (٣) إلاّ أن يؤدي إلى بقاء الاسم على حرفين فإنك حينئذ لا تحذف الممدود فتقول في مثل : منصور وعمّار وفي رجل اسمه مِحْضِيرٌ : يامنصُ وياعمّم ويامِحْضِرِ ، وفي سعيد وثمود وزياد : يائمو وياستعي ويا زيا .

(١) نقل صاحب الانصاف أن هذا مذنب الكوفيين غير الكسائي . م ٤٩ .

(٢) ج ، ر : ياحكم .

(٣) الكتاب ٣٣٨/١ .

فإن لم يكن ثم شيء من هذا حذف آخر حرف منه وأبقيته على ما كان عليه فتقول في فرزدق : يافرزد ، وإن شئت ضمنت على لغة من لم ينو . وكذلك : ياجعف في جعقر .

وفصل الفراء (١) هذا فقال : لا يخلو من أن يكون الحرف الذي قبل الآخر ساكناً أو متحركاً ، فإن كان متحركاً وافقنا ، وإن كان ساكناً مثل هيرقل فلا يخلو أن ترخمه على لغة من نوى أو على لغة من لم ينو .

فإن رخمته على لغة من لم ينو قلت : ياهرق ، وإن رخمته على لغة من نوى قلت : ياهير (٢) ، لأنه يبقى على ثلاثة أحرف آخرها ساكن يشبه الأدوات . وهذا فاسد من غير وجه ، لأن فيه رد الاسم إلى حرفين وذلك لم يسمع من كلام العرب . وأيضاً فإنه قد وقع فيما فرمته ، ألا ترى أنه حين رخم ثموداً قال : يائمو ، وهذا بلا شك اسم قد بقي على ثلاثة أحرف والآخر ساكن فينبغي له أن يحذف ويقول : يائم ، وإلا فإن عمله ليس له وجه .

• • •

واعلم أن هذه الأسماء التي يجوز ترخمها ترخم على اللغتين معاً على لغة من نوى وعلى لغة من لم ينو .
ولغة من نوى هي أن يترك الاسم على ما كان عليه من حركة أو سكون وكأنته لم يحذف منه شيئاً ، لأنه ينوى ذلك المحذوف .
ولغة من لم ينو هي أن يقدر الاسم بعد الحذف كأنته كامل .
واللغتان مطردتان في جميع الأسماء المرخمة ، إلا أن تكون صفة فيها تاء التأنيث فإنها لا ترخم إلا على لغة من نوى خاصة فتقول إذا رخمته ضاربة :

(١) الانصاف : سائة .

(٢) ج ، ر : ياهرق .

ياضاربَ . ولا يجوز أن تقول : ياضاربُ ، لثلا يلتبس ببناء النكرة المقبل عليها .

وإذا رخصت الاسم على اللغتين فلا يخلو الترخيم من أن يؤدي إلى بقاء باء أو واو بعد ألف زائدة ، أو إلى تحريك حرف علة وما قبله مفتوح ، أو إلى وقوع واو قبلها ضمة ، أو لا يؤدي إلى شيء من ذلك .

فإن أدى إلى شيء من ذلك فلغة من لم ينو - من حيث يقدر ما بقي كاملاً ولا يرد شيئاً - أن يجري عليه أحكام الأسماء فيقول إذا رخم طُفَاوَة (١) : باطْفَاءُ ، على هذه اللغة لأن هذا قد وقعت في آخره واو قبلها ألف زائدة ، فلذلك قلبت همزة ، وكذلك تفعل لو (٢) كان اسمه قَفَايَة فتقول : باقْفَاءُ ، وتقول في كَرَوَان ، اسم رجل ، ياكراً أقبل بقلب الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وتقول في ثَمُود : ياتمسي ، لأن في آخره واو قبلها/ [١٥٦ظ] ضمة .

وأما من لا يقدر الاسم بعد الترخيم كاملاً وينوي المحذوف فإنه يترك الاسم على حاله فيقول : يا طُفَاوَ وَيَا كَرَوَا وَيَا ثَمُو (٣) . هذا هو الجاري عندهم ولا ينكر ذلك عندهم إلا في مواضع أبيتها إن شاء الله تعالى .

ومن ذلك قاضون اسم رجل ، إذا رخصته على اللغتين قلت : يا قاضى ، بلا خلاف . أما من لم ينو فأمره بين لأنه إذا كان السبب في حذف الياء (٤) إلحاق الواو ، والسبب في ضم الضاد لحاق الواو أيضاً فعندما زال ذلك عادت الياء .

(١) أراد به اسم رجل ، ومن معانيها دائرة الشمس وما يطفو من زبد القدر ودمها .

(٢) ر : إذا .

(٣) الكتاب ٢٣٤/١ .

(٤) يريد الياء التي في قاضيون وهي أصل قاضون جمع قاض .

وأما من نوى فالذي يظهر أن يقول : قاضٍ ، ولا يردّ الياء لأنّ الواو في نية (١) لا يقلب الواو في طُفَاوة لأنّ التاء في نية

• • •

ومن المسائل أن نوحم راداً بقياس من نوى يارادُ بسكون الدال وصلماً ، لأنّ الحرف المدغم في نية الشيت بالحركة فلم يجمع بين ساكنين إلاّ على الشرط لكن قال النحويون : إنك تقول : يارادٍ ، وتكسر على هذه اللفّة . وإنما تكسر لأنّها حركة للأصل (٢) .

وكذلك لو رخصت مُضاراً لقلت : بامُضارٍ ، لأنّ أصلها الضم ، فعندما تضطر إلى التحريك حركت بالحركة التي هي أصل للحرف . فإن لم يكن له أصل في الحركة رجعت إلى الفتح مثل : أسحار ، تقول : يا أسحار (٣) . ومن هنا أخذ الاستاذ أبو علي الشلوبين أن حركة التقاء الساكنين مع الألف أصلها الضم ، واستدل على صحة مذهبه بأن سيويه رحمه الله قد قال : إذا رخصت أسحاراً على لفة من نوى قلت : يا أسحار (٣) ، فلو كانت حركة التقاء الساكنين مع الألف لم تقل يا سحاراً ، بالفتح .

واستدل أيضاً بأن سيويه رحمه الله لما علل بناء حذامٍ وبابه على الكسر علله بأنّ الكسر مناسب للتأنيث (٤) ولو كان أصل حركة التقاء الساكنين مع الألف الكسر لما علل بهذا .

وهذا كلّهُ لا دليل فيه . أمّا قوله : يا أسحاراً ، فإتّما عدل سيويه رحمه الله عن حركة الأصل فيه لأنّه لو كسره على الأصل لالتبس بالمضاف إلى المتكلم فلم يبق إلاّ الفتح أو الضم ، ولا ميل إلى الضم لثلاث تلتبس

(١) يريد في نية المتكلم أن ينطق بها .

(٢) الكتاب ٣٤٠/١ .

(٣) وعليه رأى سيويه ٣٤٠/١ .

(٤) الكتاب ٣٨/٢ .

لغة من نوى بلغة من لم ينو ، فلم يبق له إلا الفتح (١) . ومهما أمكن الفرار من اللبس كان أولى .

وأما تعليقه في باب حذام فلا دليل فيه ، لأن ذلك معلى بمجموع العائين ، ومهما عُدَّ بالعلة الواحدة لم يُتعلَّل بالأخرى ، فاعتلَّ سبويه رحمه الله بالعلة التي قد تخفى وترك العلة بحركة الأصل لبيانها .
فالصحيح إذن أن حركة التقاء الساكنين مع الألف أصلها الكسر بمترلتها مع غيرها من الحروف ، ولا يُخْرَج عن ذلك إلا بدليل .

• • •

ومن المسائل أيضاً أن ترخيم خمسة عشر ، فإتاك ولا بدّ تحذف العجز فتصير ياخمة . فقياس من نوى أن يقول إذا وقف : ياخمة ، بالتاء المفتوحة لأنه في نية الوصل ، لكن اتفقوا على أنك تقول : ياخمة بالهاء الساكنة (٢) ، فلا بدّ من تبين هذه المسائل الثلاث .

ولولا إطباقهم / عليها لأخذت بالظاهر فيها فكنت أقول : ياقاض [١٥٧] وباراد وياخمة ، وفقاً لكن ينبغي للإنسان أن يتهم نفسه ويجعل التصدير في حقه .

فالذي لاح بعد المطالبة الكثيرة أن باب الترخيم كله عمول على غيره لأنه لم يستقر فيه حكم فيحمل غيره عليه ، ألا ترى أن قولهم : ياطفأ وياكرا ، إنما هو مقيس على أبواب التصريف ، فليقس كل لفظ على ما يشبهه من غير باب الترخيم .

فيا قاضياً ، إنما يقاس على التقاء الساكنين وموجب رفض التقاء الساكنين إنما كان اضطرراً لتعذر النطق به . فلما زال ما كانت الياء ذهبت لأجله

(١) عل سبويه التحريك بالفتح بأن الراي يلى الحرف الذي منه الفتحة وهو الألف ٣٤٠/١ .

(٢) الكتاب ٣٤٢/١ .

زوالاً غير عارض لأنه زالت الواو وصللاً ووقفاً نظرنا فوجدناهم متى زال
الموجب لأمر ما وصللاً ووقفاً ردوا ذلك المحذوف فقالوا : لم يخافا ،
وردوا الألف التي كانت إنما ذهبت لالتقائها مع الفاء الساكنة في لم
يخف ، لأن حركة الفاء في لم يخافا لازمة وصللاً ووقفاً .

فكذلك يقاس الترخيم على غيره إذ مسائل الترخيم كلها محمولة على غير الترخيم .
ونهاية الاعتراض ها هنا أن يقال : نية المحذوف هو رعيه ، فكيف أثبتتم
الياء مع رعي المحذوف ؟

فكان الانفصال عن هذا أن المحذوف في الترخيم عارض والعارض قد براعى
تارة ولا براعى تارة أخرى فيقال : الحذف هو القياس . فكان القياس
هنا ما دام الحذف عارضاً إن لا يعتدوا به وتبقى الياء محذوفة لكن اعتدوا
بالعارض ليقفوا على ما استقر في كلامهم من رد المحذوف إذا زال موجب
حذفه وصللاً ووقفاً .

وهذا لم يثبت غيره في موضع من المواضع ، فالأولى أن لا يخالف ويرتكب
معه الوجه الأول في رعي المحذوف لأنهم يرعونه كيفما كان .
وكذلك ياراد ، وحملهم على الكسر أنه لم يستقر في كلامهم الجمع بين
ساكنين بهذا الشرط وهو نية التثبيت بالحركة ، فالأولى أن لا ينكسر هذا
وأن يرتكب أن ذلك السنوي لا براعى ، لأن من كلام العرب عدم الرعي
كما ذكرت لك .

ومما يقوى ذلك قوله تعالى : مَالِيَهُ هَتَاكَ (١) بثبات الماء .
وإن كانوا لا يرعون هذا الوصل الملفوظ به فالأحرى والأولى أن لا يرعى
ما هو غير ملفوظ به . فهذا وجه الانفصال عما اعترضنا به أولاً .
وأماً يا خمسة ، عند الوقف فإنك كيفما كنت واقفة ولا بد ، والعرب
لا تقف على اللغة الشهرى بالتاء ولا تقف بالحركة وصللاً ، فلهذا لم تراعى

(١) يريد قوله تعالى : مَالِيَهُ هَتَاكَ عنى ماله هلك عنى سلطانيه . الحاقة ٢٨ - ٢٩ .

المحذوف لأنهم قد لا يراعون الملفوظ به كما قلنا ، فالأحرى هذا إذا أدى رعيه إلى الخروج عن مهيج (١) كلام العرب .

فإن قيل : هلا من لفته أن ينوي في ثمود : يائسي ، لأن يائسو خرج عن كلامهم فلا ينبغي أن يراعي في ذلك المحذوف لأنه يؤدي إلى ما لم يوجد ؟

فالجواب : إن الواو المتطرقة المضموم ما قبلها لم تمنع لذاتها وإنما امتنعت لما يؤدي إليه ذلك من مخافة لحاقه بالإضافة / وياء النسب فيكثر الترخيم [١٥٧ظ] وأنت في حال الترخيم قد أخذت من ذلك فلا يعاب بها فرعى المحذوف إذن هاهنا يمكن . وكذلك أيضاً يمكن في كتروان وطفاوة رعى المحذوف ولا يؤدي إلى مثل المسائل الأولى لأن تحريك الواو وانفتاح ما قبلها عارض ، فصار بمنزلة لا يلتفت إلى العارض فيها ، فلذلك لم يلتفت هنا إلى حذف الألف والنون ، فحملت الشيء على نظيره .

وكذلك طفاوة ، لأن هذا الاعلال عارض ، فلا ينبغي أن يلتفت إليه أصلاً ، فاحتملت الواو طرفاً .

وكل مرخّم يجوز ترخيمه على اللغتين معاً ، إلا ما ذكرنا من الصفات فإنها لا ترخّم إلا على لغة من نوى خاصة ، لأنه يلتبس بما ليس بمرخّم . وكذلك إذا رخّمت يا حُبَلَوِي ، فإنك تقول : يا حُبَلَوِي ، ولا تقول : يا حُبَلِي ، لما يؤدي إليه من أن يكون ألف التانيث منقلبة ، ولا يجوز أن تكون ألف التانيث منقلبة أصلاً (٢) .

وأيضاً فالترخيم في كل اسم جار على اللغتين ، إلا في هذين الموضعين . ومِمَّا فيه خلاف طبلسان ، فهل تقول : باطيلسُ أقبل ؟ ففيه خلاف .

(١) المهيج : الطريق الواضح الواسع والجمع مهائج .

(٢) منح النحويون ترخيم حبلوي على لغة من لا ينتظر لئلا يصير حبل فيلتبس بالموث الذي ألفه

ليست منقلبة ، وأجازه الأخصس والسيراني لأن هذا الوزن عارض . المقنّب ١٨/٤

ابن الشجري ٩٨/٢ .

قال أبو عمرو : سألت أبا عثمان كيف ترخم طيلساناً على لغة من لم ينو ؟ فقال : أقول : يا طيلسُ أقبل ، فقلت له : ألم تزعم أنه لا يكون فيتعَلُ في الصحيح ؟ فقال لي : قد علمتُ أنني أخطأتُ إنما أقول : يا طيلسُ .
والصحيح أن يجوز ، لأن الأوزان لا تراعى في الترخم ، ألا ترى أن حارٍ إنما هو فاعٍ وذلك لا يوجد .

وقد كنا ذكرنا ترخيم المدغم الذي قبل آخره حرف مد ولين ، فإن لم يكن قبل آخره حرف مد ولين مثل محمراً ومفراً ، فقياس من نوى أن يقول : يامُحَمَّرٍ ، لأنَّ الموجب لسكون الراء قد زال ، ويا مَفَرَّ ، لأنَّ الموجب لفتح الفاء قد زال ، لكنهم يقولون : يا مُحَمَّرٌ ويا مَفَرُّ ، وعِلَّةُ ذلك أن هذا الأصل لم ينطق به قط في موضع فصار مماثلاً ، فلذلك لم يرجعوا إليه .
وأما من لم ينو فإنه يقول : يا مَفَرَّ ويا مُحَمَّرَ ، ونهايته أن يضم خاصة ، ولا يرد إلى الأصل لأنَّ الأصل قد رفض .

ومن مسائل هذا الباب سُفِيرَج ، إذا سميت به ثم رخمته بعد ذلك . يزعم أبو الحسن الأخفش أنك إذا رخمته قلت : يامُفِيرِلُ ، فرددت اللام لأنَّك إنما حذفتها لئلا تخرج عن مثال التصغير ، فإذا حذف الجيم عادت لأنه لا يخرج بها الاسم عن مثال التصغير أصلاً .

ورد عليه أبو العباس المبرد فقال : سُفِيرَج ، إذا رخمته لا أقول فيه إلا يامُفِيرُ ، لأنَّ هذا اسم رجل فلم ترد فيه قط اللام ، لأنه إنما سمى سفيرج ، فاسم الرجل لا يراعى فيه لام لأنها لم تكن فيه قط .

فهذا غير مخالف للأخفش وإنما خالف في نفس الاطلاق خاصة .
ألا ترى أنك إذا سميت بسفرجل ثم صغرتَه ثم رخمته لقلت : يامُفِيرِلُ ، لأنَّ في هذا كانت اللام ، وإنما لم ترد هناك لأنك لم تُسمِ إلا بالمصغَرِ [١٥٨ و] وتلك لم تراعى فيها اللام إلا حين قصدت به أنه تصغير سفرجل . وأما حين كان

اسماً فلا لام فيه . فالصحيح إذن ما قال الأخفش إلا أنه أساء في نفس الاطلاق خاصة ، فكان ينبغي أن يحدد اللفظ فيقول : إذا سميت به رجلاً وقد كان مكبراً اسماً لشخص .

ولم ترخّم من الصفات في هذا الباب إلا صاح خاصة ، وعلمته كثرة الاستعمال أيضاً .

• • •

واعلم أنك إذا وصفت المرخم فقلت : يا مالُ بن فلان ، فمنهم من زعم أنه على نيّة النداء ، ولا يجوز عنده أن يوصف المرخم لأنك لم تحذف إلا وقد علم من تعنى به ، والوصف إنما يجيء للبيان فيصير جامعاً بين ما يقتضي البيان والإبهام ، وذلك تناقض .

وهذا خلّف ، لأنّ المخاطب إنما يكون يعلم أنّ الاسم جارث أو مالك ، فإذا علم اللفظ حذف ، إلا أنّ ذلك اللفظ لا يعرف ابن من هو ، فلا بدّ فيه من الوصف ، فالحذف إنما ورد على غير ما ورد عليه الوصف ، فهو معاوم من وجه مجهول من وجه آخر .

• • •

وعدم الترخيم في جميع الأسماء أحسن من الترخيم إلا أنّ يكون الاسم علماً فيه تاء التانيث فإنّ الترخيم فيه أحسن لأنّها زائدة ، والنداء موضع تخفيف فأرادوا أن يحذفوا هذا الزائد ، ولهذا قيل من كلامهم : يا عائش .
فالترخيم في حارث ومالك وعائش أحسن منه فيما عدا ذلك ، وعدم الترخيم فيها أحسن . ولغة من ينوي أحسن من لغة من لا ينوي .

• • •

وبقي في هذا الباب ما في آخره ثلاث زوائد نحو : برّ درايا ، وحوّ لايا (١) فمذهبنا أن لا يحذف منه شيء غير الزائدة الأخيرة فتقول : يا بردرای .

(١) الكتاب ٣٣٩/١ ، الهج ١٨٤/١ .

وزعم الكوفيون أن الزاوتد أجمع تحذف فتقول: يابرد (١). وهذا ليس بشيء لأن العرب لا تحذف إلا حرفاً واحداً ، وإنما حذفت الألف والنون والفاء التانيث وياءى النسب لأنهما زائدتان زيدتا معاً ، فلم يمكن إبقاء واحدة منهما لأنهما لا توجد قط وحدها ، فلم يمكن أن تبقى وحدها .
 وإنما حذفوا الزائدة في مثل منصور لأنهما ساكنة ولم يمكن حذف الراء الأصلية وإبقاء الواو الزائدة . ولا يمكن أيضاً حذف الواو خاصة لأن الحذف إنمّا يكون في الأواخر لا في الوسط فحذفوا الواو لسكونها حتى إنهما لو تحركتا لم تحذف ، ألا ترى أنهم لو رخصوا كنهجوراً لقالوا : ياكْنَهْو (٢) ، ولم يحذفوا الواو .

وربما يرد على أهل الكوفة بأنهم قد اتفقوا معنا على أن مُرْجَانَةٌ لا يحذف منها سوى التاء فكذلك هذا ، وإنما قال الفراء : يائْمُو وَيَا سَعِي وَيَا زِيَا ، ولم يقل : يَا هِيرَق ، لأن زيا موجود ما هو مثله نحو : رِيَا وَمِثْل سَعِي عَمِي . ولا يجوز ترخيم ثمود على لغة من ينوي لأنه ليس ثم ما يشبهه فإنمّا تقول فيه : يَا ثَمِي خاصة . وأما هيرق فلم يوجد مثله أصلاً ، وهذا فرق غيبر مؤنث . / [١٥٨ ظ]

وقد تبين الرد على الفراء بأن العسرب لم تنته بالحذف في الاسم إلى حرفين .

ولم يبق من أحكام الترخيم إلا ما آخره التاء نحو عائشه فتقول فيه إذا رخصته : يَا عَائِشَ أَقْبَلِي ، فإن وقفت قلت : ياعائشه . ولا بد من الماء لأنهم عزموا على حذف التاء وهي حرف معنى فكروها أن تذهب بالجملة ، فأرادوا أن يكون في الوقت معوضاً منها ، ولا يجوز عدم التعويض إلا في ضرورة شعر . سمع سيويه رحمه الله من يقول في حرملته : ياحرمل (٣) ، ولا يجوز أن يعوض منها الألف إلا في القوافي كقوله :

(١) الهج ١/١٨٤ .

(٢) الكتاب ١/٣٣٨ ، وفيه : فنور مكان كنهود .

(٣) الكتاب ١/٣٣١ .

وما عهدُ كعهدك يا أماما (١)

وكذلك قول الآخر :

فِفي قِبلَ التَّفَرُّقِ يا ضُبَاعا

ولابكُ موقِفُ منكَ الوداعا (٢٣٥)

(١) صدره : أصبح وصل جنكم راسا

وروى في الكتاب: ألا أضحت جبالكم راسا

وأضحت منك شامة أساسا

وهو مطلع قصيدة لجرير في المديح . والنسابة يروونه كما رواه سيويه حل أنه من الترخيم الوارد في غير النداء اضمراراً . وسيرويه المصنف في باب الضرائر كما رواه سيويه . والرواية الأولى رواية المبرد عن عمارة بن عقيل حفيد جرير ، وهي رواية الديوان أيضاً . الكتاب ١/٣٤٣ ، التوجيه ٢٦٧ ، ابن السجري ١/١٢٦ ، شرح مشكلات الحماة ١٣١ ، العيني ٤/٢٨٣ ، الانصاف ١٩٥ ، الديوان ٥٠٢ .

باب ما رخصت الشعراء في غير النداء اضطراراً

فيه خلاف بين سيبويه رحمه الله والمبرد. فأما سيبويه فرخص على اللغتين على لغة من نوى وعلى لغة من لم ينو، وأما المبرد فلا يرخم إلا على لغة من لم ينو خاصة (١). ويستدل على ذلك بأن هذا حذف في غير النداء فصار بمنزلة ما حذف من الأسماء على غير قياس نحو يدٍ ودمٍ، وهذا النوع إنما يكون إعرابه في الحرف الذي يلي المحذوف ولا ينتظر غيره.

وأما سيبويه فالذي يُحتج له به أن هذا الحذف وإن كان في غير النداء فهو مشبه به جاز فيه ما جاز في النداء.

والدليل على أنه مشبه به أنه يكون فيما كان الترخيم فيه، ولو كان على حد الحذف من «يدٍ» لم يكن مقتصرأ به على ما عدا الثلاثي، فكونهم في النداء لا يرخمون إلا ما زاد على الثلاثي دليل على أنه مشبه بذلك، إذ لو لم يكن كذلك لجاز من كلامهم: مررتُ بعمرٍ، يريدون: بعمرٍ، وهم لا يقولون ذلك. فثبت أنه وإن كان حذفاً في غير النداء فهو مشبه بالترخيم في النداء مع أن السماع القاطع قد ورد بذلك، ومنه قول الشاعر:

٥٢٧ إن ابن حارث إن أشتق لرؤيته

أو امتدحه فإن الناس قد علموا (٢)

فهذا على لغة من نوى، وإلا فكان يلزم على مذهب المبرد أن يكون ابن حارث كما قال:

- (١) الكتاب ١/٢٢٣، ٢٢٦، ٣٤٢ وانظر الأعمى على حاشية الكتاب ١/٢٢٦، ٢٤٣ وليس في المقتضب ما يفسح عن مذهب المبرد سوى إشارة بسيطة. ٢٥٢/٤.
- (٢) لأوس بن حنبل التميمي في مدح حارثة بن بدر الندائي التميمي. الكتاب ١/٢٤٣، الأصول ٢/٧١٤، ابن الجوزي ١/١٢٦، الانصاف ١٩٦، المعنى ٤/٢٨٢، التصريح ٢/١٩٠.

..... أمالِ بنِ حَنْظَلِ (١)

فهذا على مذهب أبي العباس .

فقد ثبت الصحيح من المذهبين قياساً وسماعاً . وأما قوله :

٥٢٩ أودى ابنُ جُلْهُمِ عبَادٌ بِصَرْمَتِهِ

إنَّ ابنَ جُلْهُمِ أَضْحَى حِيَةَ الوَادِي (٢)

فلا حجة فيه لأنه ليس بترخيم ، لأنهم يُسمّون المرأة جُلْهُمَ والرجل

جُلْهُمَ (٣) فدلّ ذلك على أنه ليس بترخيم . وكذلك قول الآخر :

٥٣٠ ديارَ مِيَّةَ إذ مَيَّ تَسَاعِفُنَا

ولا يُسرى مِثْلُهَا عُرْبٌ ولا عَجَمٌ (٤)

لا حجة فيه لأنه كان يُسمّيها مرةً مِيَّاً ومرةً مِيَّةَ (٥) ، فافهم .

(١) هذه قطعة من بيت الأسود بن يعفر وتامه :

وهذا ردائي عنده يستغيره ليلبني نفسي أمال بن حنظل
والضمير في عنده يعود على الدهر . وأراد بالرداء الشباب ونادى قومه بني مالك بن
حنظلة مستغيثاً بهم ورخم مالكاً على لغة من ينوي إعادة الحرف . والهمزة للتداء .
الكتاب ٣٣٢/١ ، الجمل ١٨٩ .

(٢) للأسود بن يعفر . الصرمة : القطعة من الأبل ما بين الثلاثين إلى الأربعين وقوله :

أضحى حية الوادي : أي يحمي ناحيته ويتقى منه . وعند ابن السراج أن مرخم جلهمة
في غير التداء للضرورة . الكتاب ٣٤٤/١ ، شرح المفضليات ٤٤٥ ، الأصول ٢٩٠/١ ،
الإنصاف ١٩٥ ، اللسان : جلهم ، الخزاعة ٣٧٤/١ .

(٣) في الكتاب ٣٤٤/١ : جلهمة .

(٤) لذي الرمة والرواية : عجم ولا عرب . تساعفنا : تواتينا على ما نريد وتساعدنا .

الكتاب ١٤١/١ ، ١٣٣ ، الكامل ٤١/٣ ، الخزاعة ٣٧٨/١ ، المعج ١٤٥/٣ ،
الديوان ٣ .

(٥) هذا قول يونس نقله سيويه ٣٣٣/١ .

رَفَعُ

عبد الرحمن بن القاسم
أبو بكر بن القاسم

باب الندبة

الندبة تداء الميث بما هو منه بسبب. فمثال تداء الميث: يا زيدُ، وواعمرو،
ومثال ما هو منه بسبب قول الشاعر:

[١٥٩] وأ

٥٣١

وتقول سلمى يا رزيتيه (١)

فالرزية ليست ممّا يموت ولكن نداؤها هنا على معنى أنّ هذا موطنك وأوانك
فتعالى .

وفيه لغتان : يا زيدُ ، ويا زيداه . وزعم الأخفش أنّ لحاق هذه العلامة
ليست من كلام الرجال وإنما تتكلم بها النساء مع أنّ النساء يقلن : يا زيداه
ويا زيدُ ، فحصل من هذا أنّ عدم اللحاق الرجال لا يلحقونها .

• • •

وحروف هذا الباب «يا» و«وا» . والمختص منها «وا» لا يكون في غير
الندبة . وسائر الحروف ما عدا «يا» تكون في كل منادى غير مندوب ولا
مستغاث به وتكون «يا» في الجميع .

وإنما كانت كذلك لأنّها أمّ الباب ، ألا ترى أنّ «أيا» هي «يا» دخلت
عليها الهمزة ، وهيا هي أيا أبدلت منها الهاء كما قالوا : إيتاك وهيتاك
وإتاك وهيتاك .

ومنهم من قال : إنّما «هيتا» هايا ، و«ها» للتنبيه حذف ألفها لما ركبت .
وأما وا فمختصة بالندبة . وأما الهمزة فهي للقريب . وأما أي فهي لم
تكثر كثرة يا ، فلما كانت للأصل استعملت في كل موضع .

• • •

(١) صدره : تبيكهم أسماء معولة

وهو لعبيد الله بن قيس الرقيات يرثى به قوماً من قريش قتلوا بالمدينة يوم الحرة .
الجمعة ١٥٨/١ ، العيني ٢٧٤/٤ ، الديوان ١٨٨ .

واعلم أنّك لاتندب النكرة لأنّ المقصود بالندبة ذكر المندوب بأشهر أسمائه ليكون عذراً للمتفجّع عليه (١) ، فإذا قلت : يا أبتاه ويا أخياه ، فقد علم أنّك تفجّعت على من هو منك مناسب بسبب ، وإذا قلت : يا رجلاه ، لم يعلم مَنْ المتفجّع عليه فصرت كمن قال : يا مَنْ لا يتعني أمره ، وكذلك زعم سيويه رحمه الله (٢) .

ولا يجوز أن تندب مضمراً لأنّه لا يخلو من أن يكون غائباً أو متكلماً أو مخاطباً .

أما الغائب فقد عزموا على عدم ندائه لمناقضته النداء ، ألا ترى أنّ النداء خطاب .

وأما ضمير المتكلم فلا يتصوّر لأنّ المتكلم حيّ والمندوب ميت .
وأما المخاطب فهو في غير هذا الموضع عزيز النداء لا يجوز أن يُنادى إلاّ في ضرورة الشعر أو نادر كلام كقوله :

يا أقرعُ بنُ حابسٍ يا أنتا

أنتَ الذي طلّقتَ عامِ جُعتنا (٥٠٣)

فكما كان نداء المخاطب لا يجوز إلاّ قليلاً فكذلك هذا .

فقد تبيّن ما معنى الندبة ومن يُندب ومن لا يُندب وحروف الندبة .

• • •

واعلم أنّه لا يجوز حذف حرف الندبة كما لا يجوز حذف حرف الجرّ من المستغاث به ، لأنّ المقصود تكثير الصوت ، لأنّ المتفجّع بصيبه طرّب لشدة جزعه فيكثر الصوت لذلك ، وحذف حرف الندبة يناقض ذلك .

(١) أجاز الكوفيون ندبة النكرة والاسم الموصول كما في الانصاف م ٥١ .

(٢) الكتاب ٣٢٤/١ ، المقضب ٢٦٨/٤ ، الجمل ١٩١ .

واعلم أن علامة الندبة لا تلحق إلا آخر الاسم المندوب نحو : يا زيدا ،
أو آخر المضاف إليه المندوب نحو : يا غلام زيدا ، أو آخر صلة الموصول
نحو : يا من حقر بثر زمزماه .

تلحق آخر الصفة على رأي يونس رحمه الله فتقول على مذهبه : وازيدُ
البطلاه (١) ، ويازيدُ الكريماه (٢) . ومستنده في ذلك ما سمع من كلامهم :
واجمجتني (٣) الشاميتينا .

وهذا الذي قال خطأ ، لأن قولهم يا غلام زيدا إنما جاز لأن المضاف
شديد الاتصال بما أُضيف إليه . ألا ترى أنهم لا يمتلون الفصل بينهما ،
وليس الصفة مع موصوفها كذلك ، ألا ترى أنهم يفصلون بموصوف
آخر ، وقد تقرر أن المضاف يُحكّم في هذا الباب بحكم التنوين فيقولون :
يا غلام ، ويحذفون / المضاف إليه كما يحذفون التنوين ، ولما اشتد اتصاله [١٥٩ظ]
لحق آخره ما يلحق آخر غير المضاف إليه .

وأما قولهم واجمجتني (٤) الشاميتينا ، فهو على غير ما يزعم ، ألا ترى
أنهم يلحقون هذه الصورة ما ليس بمندوب ولا بمنادى ، ألا ترى أن
منهم من يقول : قام زيدا ، يريد : قام زيد ، ومنه قول الشاعر :

٥٣٢ ألا با عمرو عمراه وعمرو بن الزبيراه (٥)

فألحق الألف المضاف لما أُضيف إلى عمرو ، فهذا أبعد مما حكى يونس .
وزعم خلف الأحمر أنه يجوز لديه صفة أي ، فيجيز : يا أبها الرجلاه ،

(١) ر : يا زيد .

(٢) ووافقه الكوفيون وابن كيسان الكتاب ٣٢٣/١ ، الانصاف م ٥٢ .

(٣) ج ، ر : واجمجتين ، وهو تحريف ، وهما قدحان ناعا من بعض العرب فتدبهما .
الكتاب ٣٢٤/١ .

(٤) ج ، ر : واجمجتين . وهو تحريف . وانظر الصفحة ذاتها تعليق ٣ .

(٥) لم ينسب لقائل ، وعمرو هنا هو عمرو بن الزبير بن العوام ، وقوله : عمرو بن

الزبيراه ، عطف عليه . المقرب ٥٢ ، المني ٢٧٣/٤ .

ولا يميز : يا زيدا العاقلة . قال : وذلك أنك إذا قلت : يا أيها
الرجلاه ، فهو غير مقصود وإنما جئت بأيّ لينوصل به إلى نداء ما فيه
الألف واللام وإذا قلت : يا زيدا العاقلة ، فالمقصود بالندبة إنما هو العاقل .
وهذا خلّف لأنه لا فرق بينهما ، ألا ترى أنّ رجلا من قولك : يا أيها
الرجلاه ، قد صار صفة لأيّ ، فحكمه حكم الصفة .

• • •

وألف الندبة عندنا إذا وقف عليها لحقتها الهاء . فإن وصلت حذفت
الهاء وثبتت الألف ولم يمحذفها أصلا إلاّ أن يلتقاها ساكن فتحذف اذذاك .
وزعم الكوفيون أنّها ثبتت وصلا فتقول : وازيدا وعمراه ، وثبتت
الهاء الأولى وكأنّها عندهم وقفة خفيفة ، وأنشدوا من ذلك قوله :

ألا يا عمرو عمراه وعمرو بن الزبيراه
فإنهم أنشدوه موصولا بقوله : وعمرو بن الزبيراه .

وهذا إن صحّ فيكون من إجراء الوصل مجرى الوقف الذي لا يجوز إلاّ
في الضرورة ، وهم يميزونه في الكلام ، وليس بشيء .

وزعموا أنّ من علامات الندبة التنوين في الكلام ، فيقول : وازيدا ،
واعمرا ، إذا وصلوا . قالوا : وسبب ذلك أنّه يشبه المنصوب الموقوف
عليه ، نحو قولك : رأيت زيدا ، فكما أنّ هذا إذا وصل نون فكذلك المنصوب .
وهذا إذا صحّ فيكون المحسن له تشبيههم إياه بالمنصوب الموقوف عليه ،
وأنشدوا من ذلك قول الشاعر :

٥٢٣ يا فقعا وأين منى فقعا (١)

(١) أنشده ثعلب عن الفراء ولم ينبه . ونسب العيني لرجل من بني أسد .

وبده : أيلى يأكأها الكروس .

وفقس حي من بني أسد . والكروس : الشديد الرأس . مجالس ثعلب ٤٧٤ ، المبهج

٤٩ ، المقرب ٥٢ ، العيني ٢٧٢/٤ ، التصريح ١٨٣/٢ ، الدرر اللوامع ١٤٨/١ .

فلولا أنهم حكوه في الكلام قلنا إن هذا مندوب بغير علامة ولحقه التنوين
ضرورة فعاد إلى أصله .
ففي المندوب إذن ثلاث لغات هي : وازيد ، وازيداه ، ووازيدها .

• • •

واعلم أن الاسم الذي تلحقه علامة الندبة لا يخلو من ن يكون ساكنا
أو متحركا ، فإن كان متحركاً لحقت علامة الندبة وكانت الحركة التي في
الآخر تابعة لها ؛ إلا أن تخاف لبسا فتجعل إذ ذاك ألف الندبة تابعة لما قبلها
فتقول : واغلامَ أحمره ، وواغلامَ الرجلاه وبارجلَاه ، بقلب الضمة
والكسرة في : يارجلُ وغلَامَ الرجلِ ، حركة من جنس الألف وتترك
الفتحة على ما هي .

وإن خفت لبسا جعلت إلف الندبة تابعة لها فتقول : واغلامِكَيه ، واغلامِكاه .
وهذا الذي يخاف التباسه واقفنا عليه أهل الكوفة ، وأما الأول فلم يوافقون
عليه ، وأجازوا فيه أن تكون علامة الندبة تابعة فتقول : واغلامُ [١٦٠] و
الرجليهِ ، وحكوا من كلامهم : واهلاكَ الغريبيهِ ، يريد : الغريباه .
فإن كان الآخر ساكنا فإمّا أن يكون حرفا صحيحاً أو معتلا . فإن كان
معتلا فإمّا أن يكون له أصل في الحركة أو لا يكون . فإن كان له أصل في
الحركة رددته إلى أصله . فإن كان ياء أو واواً فتقول : يامنُ يَغْدُواه ،
ويا منُ يَرمياه ، وتحرك بحركة من جنس ألف الندبة .

وأما عند أهل الكوفة فالحذف في هذا كله ، إلا أن يكون ثم لبس
فيحركون ولا يحذفون فيقولون على هذا : واقاضاه ، في قاضٍ ، ونحن
نقول : واقاضياه ، لاغير .

والمسموع من هذا التحريك .

وأجازوا الحذف بالقياس (١) فيقولون : يامنُ يَغْزُواه ويامنُ يَرمياه
لاغير ، لأنه لو حذف فقال : يَرماه ويَغْزاه ، لالتبس يَفْعَلُ وَيَفْعِلُ بِيَفْعَلُ .

(١) كذا والعبارة مشكلة ، والوجه أن يقول : ومنوا الحذف عند الالتباس .

فإن كان الساكن ألفاً فمذهب أهل الكوفة أنه لا يحذف وأن العرب اجترأت به عن علامة الندبة وكأنهم لما رأوا العرب لم تغيره بقلب إلى واو ولا إلى ياء استقروا (١) من ذلك أنها عزمت على بقائه ، فإذا قلت : يامُشناه وباحبُلاه وبافُعُلاه ، فإن هذه الألف لها أصل في الحركة ، إلا أنها في محل ، فالتى حذفت هي علامة الندبة ، وهذه ألف الكلمة .

وهذا خلُف ، لأن حرف المعنى ينبغي أن يثبت ويحذف غيره كما فعلنا ذلك بسائر الحروف .

وأجازوا قياساً قلب الألف قالوا : يامُشنياه وبافُعُلياه ، وهو عندنا غير جائز لما يذكر في آخر الباب .

فإن لم يكن له أصل في الحركة حذفت ثم جعلت علامة الندبة تابعة ان خفت لبساً أو متبوعة ان لم تخف لبساً كما تندبه فتقول في غلامه : واغلامهوه ، وفي غلامها : واغلامهاه ، لأن هذه المدة التي بعد الألف لها أصل في الحركة وكذلك من قال : ياغلامي ، تقول فيه : واغلاماه ، لأنه لا أصل له في الحركة . ومن قال : ياغلامي ، قال : ياغلامياه .

فإن كان الساكن حرفاً صحيحاً فإما أن يكون التنوين أو غيره . فإن كان غيره حركته فتقول إذا سميت رجلاً باضرب وفيه الضمير حين يكون محكياً فيبقى على سكونه : واإضرباه . وان كان الساكن التنوين فإن البصريين يحذفونه فيقولون : واغلام زيده ، في غلام زيد . وزعم أهل الكوفة أنه يحرك فتقول : واغلام زيديناه .

وما في آخره همزة عندنا بمتزلة ما في آخره حرف صحيح ، فتقول في حمراء : واحمراءه . وزعم أهل الكوفة أن العرب تحذف همزة هذا وألفه التي قبلها فيصير حكمه كحكم حُبلى ، فكما تقول : واحبلاه ، وتحذف الألف

(١) كذا والمراد : استتجوا .

فكذلك تقول : واحمرّاه ، لأنّهم عزموا على أن لا يتوالى عندهم الأمثال ،
وذلك همزة بين ألفين . وأنشدوا في ذلك :

٥٣٤ سادَ تميمًا جمعا

مَنْ شاءَ منهم أو أباه

/ يريد : ساد تميمًا جمعاءً ، فحذف الألف والهمزة وألحق ألفاً تشبه ألف [١٦٠ ظ]
الندبة . وهذا عندنا مما يحذف آخره ضرورة .

رَفَعُ

عبر (الرجل) (التجزي)

(السلك) (الجزء) (الجزء)

باب المعرفة والنكرة

النكرة كل ما عُلِّقَ في أول أحواله على الشياخ في مدلوله . والمعرفة كل ما عُلِّقَ في أول أحواله على أن يخصَّ مسماء .

وقول أبي القاسم : « إنَّ أنكر النكرات شيء ثم جوهر ثم جسم ثم حيوان ثم إنسان ثم رجل » (١) .

الذي يعلم به أنَّ الشيء أخص من غيره هو أن يكون داخلاً تحت غيره ولا يدخل غيره تحته ، فقوله : إنَّ شيئاً هو أنكر من جوهر ، صحيح ، لأنَّ كل جوهر شيء وليس كل شيء جوهر ، وأما قوله : إنَّ جوهر أعم من جسم فباطل ، لأنه لا يخلو من أن يريد بالجوهر الفرد أو غير الفرد ، فإنَّ أراد به الفرد فلا يدخل أحدهما تحت الآخر ، فلا يقال في الجوهر أنه أعم من الجسم ، ولا أنَّ الجسم أعم من الجوهر ، لأنَّ أحدهما ليس بداخل تحت الآخر .

وإنَّ أراد بالجوهر غير الفرد فهو بمنزلة الجسم وواقع على ما يقع عليه ، فذكره الجسم بعد الجوهر فامد .

وقوله : ثمَّ حيوان ، صحيح لأنَّ جسم أعم من حيوان ، تقول : كلَّ حيوان جسم وليس كل جسم حيوانا .

وقوله : ثمَّ إنسان ، صحيح ، لأنك تقول : كل إنسان حيوان وليس كل حيوان إنساناً ، ثمَّ رجل صحيح ، لأنك تقول : كل رجل إنسان وليس كل إنسان رجلاً .

وقول أبي القاسم : وأنكر النكرات شيء ثم جوهر ثم جسم ثم حيوان ثم إنسان ثم رجل ، يريد هذه الأسماء أو ما في مرتبة كل واحد منها .

فأمَّا شيء فليس له ما هو في مرتبته ، لأنه أعم النكرات . وأمَّا جوهر ففي مرتبته معنى ، وجسم كذلك . وأمَّا حيوان ففي مرتبته جماد ، وأمَّا إنسان ففي مرتبته بهيمة وأمَّا رجل ففي مرتبته امرأة .

(١) الجمل ١٩٢ وانظر المنتخب ٢٨٠/٤ .

وهذا التدرج الذي درج أبو القاسم غير صحيح ، لأن الحيوان لا يلي الجسم ألا ترى أنه يجوز أن يُقسَم أولاً إلى نامٍ وغير نامٍ ، وينقسم النامي إلى حيوان وإلى نبات ، وكذلك الإنسان ليس يلي الحيوان لأنه يجوز أن يقسم الحيوان إلى الماشي والسابح والطائر، ثم يقسم الماشي إلى ذي رجلين وغيره، ثم يقسم ذوالرجلين إلى عاقل وإلى غيره، فثبت أن هذا التدرج ليس بصحيح .
والصحيح أن تقول : كل نكرة يدخل غيرها تحتها ولا تدخل هي تحت غيرها فهي أنكر النكرات (١) . فإن دخلت تحت غيرها ودخل غيرها تحتها فهي بالإضافة إلى ما يدخل تحتها أعم ، وبالإضافة إلى ما يدخل تحت غيرها أخص .

• • •

وأما المعارف فخمسة أقسام : مضمرة وأعلام ومشاراة ومعرفات بالألف واللام وما أُضيف إلى واحد منها .

وأما الموصولات ففي تعريفها خلاف فمذهب أبي علي الفارسي أنها تعرفت بالعهد الذي في الصلة (٢) ، ومذهب أبي الحسن الأخفش أنها تعرفت بالألف واللام .

واستدل الفارسي على أنها إنما تعرفت بالعهد / الذي في الصلة ولم تعرف [١٦١و] بالألف واللام بأن من الموصولات ما ليس فيه ألف ولام نحو : مَنْ ، وما ، واستدل الأخفش على أنها تعرفت بالألف واللام بأن التعريف لم يثبت إلا بالألف واللام أو بالإضافة ، ولم يثبت بغير هذين الشبطين تعريف . و أما قوله : إن من الموصولات ما ليس فيه ألف ولام مثل مَنْ وما ، فهي عندنا في معنى ما فيه الألف واللام مثل سَحَرَ ، إذا أردت به اليوم بعينه ، إلا ترى أنه معرفة بدليل امتناعه من الصرف ، وليس فيه الألف واللام إلا أنه معدول عنهما .

(١) انظر كليات أبي البقاء ٣٥٨ .

(٢) وهو ما يفهم أيضاً من كلام المبرد في المقنضب ١٩٧/٢ .

فإن قال أبو علي : إنَّ من الموصولات ما هو مضاف ولا يتصور أن يكون تعريفه بالألف واللام ولا بنية الألف واللام لأنه لا يجمع بينهما وبين الإضافة ، فلا حجة له في ذلك ، لأنَّ هذه الموصولات ما فيه الألف واللام منها فهي معرفة ، وما ليس فيه الألف واللام منها فهي على نسبتها ، وما هو مضاف فلأنه يعرف بالإضافة ولا يراعى التعريف من هذين الطريقتين ، لأنه لم يثبت التعريف منهما ، فثبت أنَّها تعرفت بالألف واللام فهي من جنسه .

• • •

وأعرف هذه المعارف المضمرة ثم العلم ثم المشار إليه ثم ما عرف بالألف واللام ثم ما أضيف إلى واحد من هذه المعارف (١) .

هذا مذهب سيبويه رحمه الله ، وأما القراء فالمشار عنده أعرف من العلم (٢) . ويستدل بأنَّ المشار يعرف بالقلب والعين ، والعلم إنَّما يعرف من جهة القلب خاصة ، وما يعرف من جهتين أعرف مما يعرف من جهة واحدة . وأيضاً فإنه إذا اجتمع المشار والعلم فالعرب تقدّم المشار على العلم فتقول : هذا زيد ، ولا تقول : زيد هذا . وهذا باطل . أما قوله : إنَّ ما يعرف من جهتين أعرف مما يعرف من جهة واحدة فغير صحيح ، لأنَّ التعرف لا يزيد ، وإنما نعني بقولنا : هذا أعرف من هذا ، أي ألزم للتعريف ، إذ التعريف لا يتزايد ، فاستدلّاه إذا اجتمع المشار والعلم قدّم المشار على العلم في الإخبار لاحجة فيه . وإنَّما فعلت العرب ذلك لأنَّهم يغلبون في الإخبار القريب على البعيد فتقول : أنا وأنت قُمتما ، ولا يقولون : قُمتما ، ويقولون : أنت وزيد قُمتما ، ولا يقولون : قاما .

وما أضيف إلى واحد من هذه المعارف فهو بمنزلة ما أضيف إليه ، إلاّ المضاف إلى المضمرة فإنه في رتبة العلم ، هذا مذهب سيبويه رحمه الله ، والمبرد يقول : ما أضيف إلى واحد من هذه المعارف فهو أقل منه تعريفاً قياساً على المضمرة .

(١) تقدم الكلام في هذه المسألة في الجزء الأول ، ص ٩٩ .

(٢) الكتاب ٢١٩/١ ، الجمل ١٩٢ ، الانصاف م ١٠١ ابن يمين ٥٦/٣ ، ٨٧/٥ .

وذلك فاسد ، لأننا قد وجدنا هم يصفون المضاف إلى مافيه الألف واللام بما فيه الألف واللام كقوله :

.....
يمرُّ كخُذروفِ الوليدِ المُشَقَّبِ (١٠٦)
ولا يكون النعت إلا مساوياً للمنعوت في التعريف أو أقل منه تعريفاً فلو كان ما أُضيف إلى مافيه الألف واللام / دون مافيه الألف واللام لما جاز هذا. [١٦١ظ]
وكذلك قوله :

كتيسِرِ الظِّباءِ الأَعْفَرِ انضَرَجَتْ لَهُ

(١٠٧)

فنتعت المضاف إلى مافيه الألف واللام بالألف واللام .
وإنما كان المضاف إلى المضمَر بمتزلة العلم لأنه قد باين ما أُضيف إليه لأنه ظاهر وما بعده مضمَر ، وما عدا ذلك من المضافات فهو ظاهر إلى ظاهر .
وأعرف الضمائر المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب .
وأعرف الأعلام أسماء الأماكن والبلاد كمكة وعُمان و ما أشبههما ، ثم أسماء الأناسى كزيد (١) وعمرو ثم أسماء الأجناس كابن قرة (٢) وابن آوى .

وأعرف المشارات ما كان للقريب ثم ما كان للوسط ثم ما كان للبعيد .
وأعرف ما عرِّف بالألف واللام ما كانت فيه للحضور ثم ما كانت فيه للعهد في شخص ثم للعهد في جنس .

وأسماء الأجناس لا يعرف تعريفها من تنكيرها إلا بالاستقراء . وذلك أنها تقع على أشياء مفردة فلا يقع فيها لبس من طريق المعنى ، ألا ترى أن الجنس ليس له ما يلبس به ، فما وجد منه لا يتعرَّف أو لا يقبل الألف واللام أو يجيء

(١) ج ، ر : ثم زيد ، وهو وهم .

(٢) ابن قرة ضرب من الحيات .

الحال منه في فصيح الكلام فهو معرفة ، وما وصف بالنكرة (١) أو قبل الألف واللام فهو نكرة ، مثال ذلك ابن آوى ، فهو معرفة بدليل منع صرفه ، وكذلك ابن قرة ، وأما ابن ليون وابن مخاض فنكرتان (٢) بدليل قبولهما الألف واللام في قوله :

٥٣٥ وابنُ الليونِ إذا ما لُزَّ في قَرَنٍ

(٣)

ومثال ابن مخاض في قول الآخر أيضا :

٥٣٦ كفضلِ ابنِ المخاضِ على الفصِيلِ (٤)
وأما ابنُ عَرَضٍ فيجوز فيه وجهان : التعريف والتنكير ، لأنك تقول :
هذا ابن عرضٍ مقبلاً ومقبلاً ، مسموعان .

وأما ابن أوبر فقيه خلاف ، فمذهب سيبويه (٥) أنه معرفة ، واستدل

-
- (١) ج ، ر : به النكرة ، وهو تحريف .
 - (٢) علة ذلك أنها ما يتخذها الناس ويقيم بينهم فيعرفونها لحاجتهم الى الفصل بين بعضها وبعض . المقتضب ٤/٤٥ ، ٣٢٠ .
 - (٣) عجزه : لم يستطع صولة البزل القناعيس وهو بلرير . ابن ليون : ماله ثلاث سنين من الايل . لز : شد . القرن حبل يشد به البعيران فيقرنان معا . الصولة : الوثوب . القناعيس جمع قنماس وهو الشديد . ضرب هذا مثلا لنفسه ولمن أراد التصدي له من الشراء وجملهم بالنسبة له كالبعير الصغير بالقياس الى كبار الايل في القوة . الكتاب ٢٦٥/١ المقتضب ٤/٤٦ ، ٣٢٠ ، المغني ٥٣ ، السيوطي ٦١ ، الديوان ٣٢١ . صدره : وجديا نهشلا فضلت نقيماً
 - (٤) ونسب في الكتاب للفرزدق وهو في ديوانه أول أبيات ثلاثة ، قال لأعلم : وهو لغيره لأن نهشلا أعماه وهو يفخر بنهشل كما يفخر بجاشع . ٥١ . ابن المخاض : الذي حملت أمه . الفصيل ما كان في الحول وما اتصل به . هجا نهشلا وفقيا . الكتاب ٢٦٦/١ ، المقتضب ٤/٤٦ ، ٣٢٠ ، اللسان : مخض ، ديوان الفرزدق ٦٥٢ .
 - (٥) الكتاب ٢٦٤/١ .

يامتناعه الصرف . وزعم أبو العباس أنه فكرة (١) ، واستدلّ على صحة مذهبه بدخول الألف واللام عليه في قوله :
 ٥٣٧ ولقد جنبتك أكمؤاً و عساقلاً
 ولقد نهيتك عن بنات الأوبر (٢)
 وهذا يتخرّج على زيادة الألف واللام في العلم ضرورة كما زيدت في قوله :
 ٥٣٨ رأيتُ الزيد بن الوليد مباركاً
 شديداً بأعباءِ الخلافةِ كاهلهُ (٣)
 ولم يجيء دخول الألف واللام على ابن الأوبر إلا في ذلك البيت خاصة فدلّ على أنها زائدة .

• • •

وما أضيف إلى معرفة فهو معرفة مثله، إلا في مواضع منها غيرك وأخواته (٤) واسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال واسم المفعول والصفة المشبهة والصفة المضافة إلى الموصوف والموصوف المضاف إلى الصفة واسم الزمان المضاف إلى الجملة وأفعل مین ، فإن الإضافة فيها غير محضة وقد تقدّم الكلام على ذلك في باب النعت بما فيه من الخلاف والاتفاق .

(١) قرر المبرد أنه علم جنس والألف واللام للح الأصل أو للتعريف بعد التنكير . وانظر حاشية المقتضب ٤٨/٤ ، ٣١٩/٤ .

(٢) لم ينب لقاتل . جنبتك : أصله جنبت لك بمعنى أعطيتك . الأكمؤ : جمع كؤوهو واحد الكؤة . والمسائل جمع عسقول نوع من الكؤة كبار بيض والأصل بمائل ، حذف منه الياء للضرورة . بنات الأوبر : كؤة صغار مزغبة في لون التراب . المقتضب ٤٨/٤ ، مجالس نطب ٥٥٦ ، الخصائص ٥٨/٣ ، المنصص ١٦٨/١ ، ١٢٦/١١ ، المحكم ٤٩/٣ ، اللسان : جنى ، وبر ، المغنى ٥٣ ، المعنى ٤٩٨/١ .

(٣) لابن ميادة في ملح الوليد بن يزيد الأموي . والرواية : رأيت الوليد بن يزيد . معاني القرآن ٣٤٢/١ ، ٤٠٨/٢ ، المغنى ٥٢ ، الخزائن ٣٢٧/١ ، شواهد الشافية ١٢ .

(٤) انظر مبحث غيرك وأخوته في باب الإضافة .

باب الحروف التي تنصب الأفعال المستقبلية

قوله : « الحروف التي تنصب الأفعال المستقبلية » فيه مجاز ، لأن هذه الحروف
منها ما ينصب بنفسه / ومنها ما ينصب بإضمار أن ، لكن لما كان النصب [١٦٢] و
بعدها أسند إليها مجازاً .

وهذه الحروف قد تبيّن حكمها في اول الكتاب على مذهب أهل البصرة (١) .
وذلك أن هذه الحروف تنقسم قسمين : ناصب بنفسه وناصب بإضمار
أن بعده . فالناصب بنفسه عند أهل البصرة : أن ولن وإذن ولكي وكفي في
أحد قسمها (٢) .

والناصب بإضمار أن مابقي وينقسم قسمين : قسم ينصب بإضمار أن ويجوز
إظهارها بعده . وقسم ينصب بإضمار أن ولا يجوز إظهارها بعده .
فالناصب بإضمار أن ويجوز إظهارها بعده لام كي إذا لم يكن بعدها لا .
وحرف العطف المعطوف به الفعل على الاسم الملفوظ فيه نحو قوله :
للبس عباءة وتقر عيني

(٢٨)

فإن كان بعدها « لا » لزم إظهارها هروياً من اجتماع المثليين .
والذي ينصب بإضمار أن ولا يجوز إظهارها بعده مابقي ، وهو لام الجحود
والجواب بالفاء والواو وأو وحتى وكفي .

والدليل على أن أن ولن ولكي وكفي واذن تنصب بنفسها وما عداها
بإضمار أن أن وأن وأخواتها وجد النصب بعدها ولم يقم دليل على النصب
بإضمار ، فنسب النصب إليها ، وما بقي إمّا حرف عطف وإمّا حرف جر ،
وكلاهما لا ينصب ، فلذلك ادعينا أن النصب بعدها بإضمار .

- (١) أنظر الجزء الأول ص : ٣٧ .
(٢) يريد به القسم الذي تكون فيه بمنزلة أن المصدرية متى وعلا والقسم الآخر تكون
فيه حرف جر وهي الداخلة على ما الاستفهامية في قولهم : كيمه معنى له ؟ اغني ١٩٨ ،
الانصاف ٧٨ .

وإنما ادعينا أن المضر أن لأنها قد ظهرت في بعض المواضع .
ومذهب أهل الكوفة أن الناصب بنفسه أن ولن وإذن وحتى ولام الجحود،
والناصب بإضمار أن - ويجوز إظهارها بعده - هو كي ولكي وحرف
العطف المعطوف به الفعل على الاسم الملقوظ به . وما بقي ينصب عندهم
بالمخالفة لا بإضمار أن (١) .

واستدلوا بأن حتى ولام الجحود ينصبان بأنفسهما أنهما لم يظهر قط بعدهما
أن ، واستدلوا على أن لام الجحود تنصب بنفسها أنه قد سمع تقديم معمولها
عليها كقوله :

٥٣٩ لقد عدتني أم عمرو ولم أكن

مقاتلتها مادمت حياً لأسمعا (٢)

كانه قال : ولم أكن لأسمع مقاتلتها مادمت حياً ، فمقاتلتها معمول لأسمع
وقد تقدم على الكلام . فلو كان النصب بإضمار أن لم يميز التقديم .
وهذا باطل ، أما قولهم : إن لام الجحود لو كانت تنصب بإضمار أن
لم يميز تقديم معمولها عليها كما ذكروا فصحيح ، لكنهم قد حكوا تقديم معمول
على أن ضرورة كقوله :

٥٤٠

وشفاء غيبك خابراً أن تسألني (٣)

(١) الانصاف : سألته ٧٩ ، ٨٠ ، ٨٢ ، ٨٣ .

(٢) قال البغدادي : لم أتف على تنه ولا على قائله .. وعند البصريين منصوب بفعل محذوف
يفسر المذكور . والتقدير : ما كنت أسمع مقاتلتها .

الانصاف : سألته ٨٢ ، الصريح ٢٣٦/٢ ، الخزائن ٦٢٢/٣ .

(٣) صدره : هلا سألت وخير قوم عندهم

وهو من قصيدة لربيعة بن مقروم الضبي (اسلامي مخضرم) في الفخر بقومه .

وروى مثله لامرأة من بني سليم : هلا سألت خير قوم عنهم

الخابر : من خبرته أخبره خيراً أي علمته . ونقل ابن السراج أن الفراء لا يميز تقديم

المعمول على العامل هنا وأجازه الكسائي . الأصول ١٥٨/٢ ، الأغاني ٩٠/١٩ ،

الخزائن ٦٥٤/٣ .

فأحرى إذا كانت أن مضمرة .
وإن شئت جعلت مقالتها منصوباً بإضمار فعل كأنه قال: ولم أكن لأسمع
مقالتها مادمت حياً لأسمع.

وأما قولهم : لو كانت ناصبة بإضمار أن لظهرت أن في بعض المواضع
فلا يلزم هذا ، لأن من المضمرات ما لا يظهر مثل الفعل المضمرة (١) في باب
الاشتغال. فلا حجة لهم في شيء من ذلك . وأيضاً فإن لام الجحود جارة ولم
يثبت لها النصب ، فالأولى أن تبقى على بابها .

وكذلك حتى لم يثبت لها إلا / العطف أو الخفض ولم يثبت لها النصب ، [١٦٢ظ]
فلذلك كان النصب بعدها بإضمار أن .

وأما كي عندهم فتنصب بإضمار أن على كل حال ، وإن شئت أظهرتها .
واستدلوا (٢) بظهور أن بعدها في قوله :

٥٤١ فقالت أكل الناس أصبحت مانحاً

لسانك كيما أن تغر وتخدعاً (٣)

فقالوا : لو كانت ناصبة بنفسها لم يجوز إظهار أن بعدها .

وهذا لاحجة فيه ، لأن هذه الرواية لم تثبت ، والرواية الصحيحة :

لسانك هذا أن تغر وتخدعاً

إن ثبتت تلك الرواية فتكون أن زائدة للتوكيد بمنزلة ما في : لما أن قام زيد .
وكذلك زعموا أن لكي تنصب بإضمار أن ، وهذا باطل ، لأنه يلزم من
ذلك دخول حرف الجر على مثله ، وذلك لا يجوز إلا ضرورة .

(١) ليس في ج (المضمر) . (٢) ر : ويستدلون على ذلك .
(٣) بلخيل بيته . ورواية الديوان : هذا أن تغر . الفصل ٣٢٥ ، الانصاف م ٨٠ ،
المنهني ١٩٩ ، العيني ٢/٢٤٤ ، ٤/٣٧٩ ، التصريح ٢/٢٣١ ، الخزانة ٣/٥٨٤ ،
الديوان ١٢٥ .

وزعم أهل الكوفة أن أن تضر في غير ما ذكرنا وحكوا : مره
يحضرها ، ولا بد من أن تتبعها ، يريد : مره أن يحضرها ، ولا بد
من أن تتبعها (١) .

وهذا غير جائز ، وما حكوه من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه ، وإنما هو
على إضمار إن من غير عوض كقوله :
ألا أي هذا الزاجري أحضر الوغي

(٣٠).....

يريد : أن أحضر ، فأضر أن وأبقى عملها .

وأما الجواب بالفاء فقيه خلاف ، فمذهب سيويه رحمه الله أن النصب
بإضمار أن ، ومذهب أهل الكوفة أن النصب بعدها بالخلاف ، ومذهب
الجرمي أن النصب بنلس الفاء (٢) واستدل بأنه وجد الفعل بعدها منصوباً
ولم يقد دليل على أن النصب بإضمار أن ، فجعل النصب بها .

وهذا فاسد ، لأن الفاء قد ثبت لها العطف في غير هذا الموضع فينبغي أن تحمل
على ما ثبت لها من العطفية ، وإذا كانت حرف عطف فالنصب بعدها لا يجوز
إلا بإضمار أن ، لأن حروف العطف لا تنصب .

واستدل أهل الكوفة على أن النصب بالخلاف بأن قالوا : لو كان الثاني
داخلاً في معنى الأول من (٣) نهي أو نهي أو غير ذلك لكان معطوفاً عليه بلا
خلاف ، فلما كان الثاني مخالفاً للأول نصب بالخلاف .
وهذا فاسد ، لأنه لو كان الخلاف ناصباً لقلت : ما قام زيد بل عمراً ،
فتنصب لمخالفة الثاني الأول .

وأيضاً فإنه ليس الثاني لمخالفة الأول بأولى من نصب الأول لمخالفة الثاني
فيقال لهم : فلما انتصب الثاني ولم ينتصب الأول دل هذا على فساد مذهبكم ،

(١) انظر الجزء الأول ص ٣٨ تعليق ٣ .

(٢) الكتاب ٤١٨/١ ، الانصاف : مسألة ٧٦ .

(٣) ج ، ر : في ، وهو تصحيف .

وأنّ النصب بإضمار «أن» لما تعذرّ عطف الثاني على الأول للمخالفة التي بينهما ، فعدل عن عطف الفعل على الفعل إلى عطف الاسم على المصدر المتوهم فنصب الفعل بإضمار «أن» ، وأنّ وما بعدها في تأويل المصدر ، وعطف هذا الاسم على المصدر المتوهم الدال عليه الفعل المتقدم .

فإذا قلت : ماتأتينا فتحدّثنا (١) فكأنك قلت : لا يكون منك إتيان فحديثٌ . وتنصب الفعل الذي بعد الفاء إذا كان مخالفاً لما قبله وكان ما قبله أمراً أو نهياً أو أستفهاماً أو تحضيضاً / أو عرضاً أو دعاءً أو نفيّاً . [١٦٣ و] فإن كان ما قبله خبراً لم يميز النصب بعدها إلاّ في ضرورة شعر أو نادر كلام نحو قول الشاعر :

٥٤٢ سأتركُ منزلي لبني تميم
والحقُّ بالحجازِ فأستريحاً (٢)

فنصب استريح وما قبله واجب .

وإنما لم ينصب ما بعد الفاء إذا كان ما قبلها واجباً لأنّ العطف سائغ لأنّ الثاني غير مخالف للأول ، فلا موجب لتكلف الإضمار . فعلى هذا لا يخلو أن يكون الكلام المنفي قبل جملة اسمية أو جملة فعلية . فإن كان قبل جملة فعلية جاز في الفعل الذي بعد الفاء الرفع والنصب . فالرفع له معنيان : أحدهما أن يكون ما بعد الفاء شريكاً لما قبلها في المنفي إذا جعلت ما بعد الفاء معطوفاً على ما قبلها ، وذلك نحو : ماتأتينا فتحدّثنا ، كأنك قلت : ماتأتينا فما تحدّثنا ، فنفيت الإتيان والحديث .

- (١) عرض لهذه المسألة سيويه ٤١٩/١ والمبرد في المقتضب ١٦/٢ .
(٢) نسه العيني والسيوطي للمغيرة بن حبه الخنظلي (أموي) ولم يجده البغدادي في ديوانه . ويروي كما نقل الأعلام : لاستريحاً ، ولا شاهد فيه .
الكتاب ٤٢٣/١ ، المقتضب ٢٤/٢ ، ابن السجري ٢٧٩/١ ، المنفي ١٩٠ ، العيني ٣٩٠/٤ ، شواهد المنفي ١٦٩ ، الخزانة ٦٠٠/٣ .

والآخر أن يكون ما بعد الفاء مقطوعاً (١) مما قبلها فتقول : ماتأينا فتُحدثنا ،
فنفيت الإتيان ثم أوجبت الحديث كأنك قلت : ماتأينا فأنت الآن تُحدثنا ،
وعليه قول الشاعر :

٥٤٣ • غير أننا لم تأتينا بيقين
فترجسي ونكسر التأميلاً (٢)

أي فنحنُ نرجسي .

وإذا نصبت أيضاً كان له معنيان : أحدهما أن يكون نفي الإتيان فانضي
من أجله الحديث فكأنه قال : ماتأينا فكيف تحدثنا ، أي إن الذي يكون
سبباً للحديث إنمّا هو الإتيان وأنت لم تأت فكيف تحدثت ؟
والثاني أن يكون أوجب الإتيان ونفي الحديث كأنه قال : ما تأتينا محدثاً بل
تأتي غير محدث .

وإن كانت الجملة المنفية التي قبل الفاء جملة اسمية جاز فيه بعد الفاء وجهان :
الرفع والنصب ، فالرفع على معنى واحد من المعنيين وهو القطع ولا يجوز لعطف
لأنه لم يتقدم فعل فتعطف عليه ، والنصب على المعنيين المتقدمين نحو : ما أنت
أخونا فنكسرُك .

فإن تقدم على الفاء جملة استفهام فلا يخلو من أن تكون فعلية أو اسمية . فإن كانت
فعلية جاز فيها وجهان : الرفع والنصب ، فالرفع على العطف وعلى الاستئناف
كما تقدم ، والنصب على معنى واحد وهو أن تقدّر الفعل الأول سبباً للثاني .
فإذا قلت : هل تأتينا فتحدثنا ؟ فرفعه فأحد المعنيين : هل تأتينا فهل تحدثنا ؟
والمعنى الثاني الاستفهام عن الإتيان وإيجاب الحديث فكأنك قلت : هل تأتينا ،
ثم قلت : فأنت الآن تحدثنا .

- (١) ج ، ر : مطوقاً ، وهو تحريف .
(٢) من أبيات الكتاب الحسين . التأويل مصدر أمله إذا رجوته . وأجاز الأعمى النصب
في نرجسي على الجواب ومنه الفارسي وابن هشام .
الكتاب ٤١٩/١ ، المفني ٥٣٢ ، الخزانة ٦٠٦/٢ .

فإذا قلت : فتحدثنا ، بالنصب فكأنك قلت : هل يكون منك إبان فيكون
سبياً للحديث ؟

فإن كانت الجملة الاستفهامية اسمية جاز فيما بعد الفاء أيضاً وجهان :
الرفع والنصب ، فالرفع على القطع خاصة : لأنه لم يتقدم فعل فتعطف عليه ،
والنصب على أن يكون سبياً للثاني ، وذلك نحو قولك : أين بيتك فأزورك .
بالرفع والنصب . فالرفع على الاستئناف كأنه استفهم عن مكان البيت ثم استأنف
فقال : فأنا أزورك . / والنصب على السببية كأنه قال : إن يكن مني معرفة [١٦٣ظ]
بيتك يكن مني زيارة لك .

وكذلك جملة التمني لا يخلو من أن يكون فيها فعل أو لا يكون . فإن كان فيها
فعل جاز فيما بعد الفاء وجهان : الرفع والنصب .

والرفع له معنيان : العطف والاستئناف كما تقدم ، والنصب له معنى واحد
وهو السببية ، وذلك نحو : ليتني أجدُ مالاَ فأُنفقُ منه .

فالرفع على القطع (١) ، كأنك تمنيت أن نجد المال وتنفق منه . والقطع كأنك
تمنيت وجدان المال ثم أخبرت أنك تنفق منه إذا وجدته .

والنصب على السببية كأنك قلت : إن يكن مني وجدان المال يكن مني إنفاق منه .
فإن كانت اسمية لم يذكر فيها فعل فالرفع والنصب . فالرفع على القطع

ولا يجوز العطف كما تقدم ، والنصب على السببية .

فإن كانت الجملة تحضيضاً أو عرضاً أو نهياً أو دعاءً فإنها لا تكون إلا
فعلية ويجوز فيما بعد الفاء الرفع والنصب ، فالرفع على القطع أو الاستئناف ،

والنصب على السببية كما تقدم .

فمثاله في العرض : ألا تنزلُ عندنا فتحدثُ ، بالرفع والنصب .
ومثاله في التحضيض : هلاً نزلتَ عندنا فنكرمك ، بالرفع والنصب أيضاً .

ومثاله في الدعاء : غفرَ الله لزيد فيدخلهُ الجنة ، بالرفع والنصب .
فأمّا النهي نحو : لا تضربَ زيدا فتندم ، فيجوز فيه ثلاثة أوجه : الرفع على

الاستئناف والجزم على العطف والنصب على السببية .

(١) كفا والصواب : العطف .

وأما الأمر فلا يخلو من أن يكون باللام أو بغير اللام ، فإن كان باللام جازفيه
ثلاثة أوجه كالنهي : الرفع على الاستثاف ، والجزم على العطف ، والنصب
على السببية نحو : لتكرّم زيدا فبكرّمك .

فإن كان بغير اللام فلا يجوز فيما بعد الفاء إلا وجهان : الرفع والنصب . فالرفع
على القطع والنصب على السببية ، ولا يجوز الجزم (١) على العطف ، لأن «اضرب» (٢)
لاموضع له من الإعراب وقد يجوز الجزم عطفاً على المعنى ضرورة كقوله :

٥٤٤ على مثل أصحاب البعوضة فاختميشي

لك الويل حُرّاً الوجه أو يبك من بكى (٣)

فمطف أو يبك على معنى فاختميشي ، كأنه قال : لِنَخْمِشِي أو يبك (٤) .
ومتال ذلك : أكرم زيدا فبكرّمك ، بالأوجه الثلاثة .

-
- (١) ج ، و : الجمع ، وهو تحريف . (٢) كذا وهو يريد (أكرم) .
(٣) لمسم بن نويرة . البعوضة : ماء لبني أسد بنجد قتل فيه مالك بن نويرة .
حر الوجه : ما بدا من الوجنة . الكتاب ٤٠٩/١ ، المقتضب ١٣٢/٢ ، الأصول
١٢٦/٢ ، المحكم ٢٥٦/١ ، معجم البلدان ٢٢٩/٢ ، ابن السجري ٣٧٥/١ ،
الانصاف ٢٧٦ ، المعنى ٤١١ ، الخزانة ٦٢٩/٣ .
(٤) ما قرره الشارح هنا من ذهب البرد ، ومنع سيويه أنه مجزوم بلام مضرة كأنه أراد :
ليك . الكتاب ٤٠٩/١ ، المقتضب ١٣٢/٢ .

رَفَعٌ

عبد الرحمن النجدي

باب الجواب بالفاء

قد تقدم الخلاف في الفعل الذي بعدها بِمَ انتصب . هل بها نفسها وهو مذهب الجرمي ، أو بالخلاف وهو مذهب أهل الكوفة ، أو بإضمار أن وهو مذهبا ، وهو الصحيح على ما استقر .

وإنما تنصب في الأجوبة الثابتة ، وعلّة ذلك أنّها لا يكون ما بعدها مخالفاً لما قبلها إلا في الأجوبة . وأمّا الإيجاب نفسه فلا يتصور فيه الخلاف ، فلهذا يكون ما بعدها أبداً محمولاً على ما قبلها نحو أن نقول : يقوم زيدٌ فيقعدُ ، ألا ترى أنك لو نصبت لكان المعنى مع الرفع واحداً : لأنك إذا قلت : يكون قيامٌ مقصودٌ ، كان معناه معنى يقومٌ فيقعدُ ، فلما استوى / المعنيان وكان في [١٦٤ و] أحدهما الحمل والعطف على التوهم لم يميز .

ألا ترى أنّهم يحملون على الأول لما شاكلتهما في اللفظ مع فساد المعنى ، فالأخرى أن يحملوا عليه مع أنه يكون في نركه (١) الفساد من الطريقتين وهما العطف على التوهم وترك اللفظ (٢) .

فأمّا إذا لم يكن اللفظ واجباً فإنّك إذا حملت على الأول كان للكلام معنى ، وإذا لم تحمل وعدلت كان للكلام معنى آخر ، فلهذا تصور النصب حتى يكون لذلك المعنى لفظ يعبر به عنه فلا يكون النصب إلا بالخلاف ، أي حيث يكون الخلاف . فترجم نحن أن النصب حيث يكون ، وهم يزعمون أنّه يكون بنفس الخلاف . فلنأخذ الأجوبة واحداً واحداً .

وأمّا النهي فلا يكون إلا بالفعل فتقول : لا تضرب زيداً فتُهيئه ، فما بعد الفاء يتصور فيه ثلاثة أوجه : الرفع والنصب والجزم .

فإن جزمت فإنه يكون شريكاً للأول فيكون المعنى : لا تضرب زيداً ولا تُهيئه .

(١) كذا والصواب : فيه ترك .

(٢) كذا وفيه اشكال .

وإن نصبت كان الفعل منصوباً بإضمار أن فيكون معطوفاً على مصدر الفعل الأول فتقول : لا يكن منك ضربٌ فيكون بسببه إهانة، فهذا يفارق معنى العطف والجزم ، لأنك في الجزم تنهاه عن الإثنين ابتداءً ، وأنت في النصب نهيته عن أن يكون الفعل سبباً للثاني، فهذان معنيان مُتصَوِّران.

والرفع يكون على الاستئناف ، فكأنك لما قلت : لاتضرب زيداً ، قلت مخبراً : فأنت تُكرمه (١) ، فهذا معنى ثالث مفارق لما تقدم .

وأما الأمر فلا بد أن يكون بفعل أو باسم في معنى الفعل . فإن كان بفعل فإما أن يكون معرباً أو مبنيًا . فإن كان معرباً تُصوِّرُ فيها بعد الفاء ثلاثة أوجه : الرفع والنصب والجزم ، فتقول : لتكرم زيداً فنحسنُ إليه .

فإن جزمت كان شريك الأول وكان المعنى : لتكرم زيداً ولتُحسنُ إليه . ومعنى الرفع يبين وهو الاستئناف كأنه قال بعد فراغه : فأنت محسنٌ إليه . والنصب على العطف على المصدر المتوهم وكأنه قال : ليكن لإكرام فيكون بسببه إحسانٌ ، فأنت أمرتهُ بالإكرام الذي يكون بسببه الإحسان ، بخلاف جزم الفعلين فإنه يكون أمراً بكل واحد منهما ابتداءً من غير تقييد .

فإن كان الفعل مبنيًا مثل : قُمْ فنكرمُ زيداً ، فإن العطف لا يتصورُ لأنه ليس معك مانعطف عليه ، ألا ترى أن الأول مبني ولا يتصورُ إلا على مذهب أهل الكوفة حيث يزعمون أنه معرب (٢) .

فإن قلت : أجزمه بإضمار اللام ، فالجواب : إنه لا يضم الجازم إلا في ضرورة مثل قوله :

٥٤٥ مُحمَّدٌ تَفَدَّرَ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ

إذا ما خِيفَتْ من شيءٍ تَبَالاً (٣)

-
- (١) الصواب : تبيته .
(٢) ساني القرآن ٤٦٩/١ ، المقضب ٣/٢ ، الانصاف مسألة ٧٢ .
(٣) نسب لسان بن ثابت ولأبي طالب وللأعشى . قال المبرد ليس بمعروف .
التبادل : سوء العاقبة وهو بمعنى الربال ، وقيل الفساد . ونقل الأعلام أن بعضهم يرى =

فإن قيل : يكون حرف العطف قد تاب مناب تكريره ، فالجواب : إنَّهُ لا ينوب حرف العطف إلا أنْ يقدّم العامل نحو : قام زيد وعمرو ، وأنت لم تقدم في : قم عاملاً ، فلم يبق إلا النصب أو الرفع على المعنيين المتقدمين .

فإن كان الأمر/باسم فلا يخلو من أن يكون مشتقاً من فعل أو [١٦٤ظ] لا يكون . فإن لم يكن فإنّ النصب لا يتصور أصلاً ، لأنه ليس ثمّ ما يدل على المصدر المتوهم ، وذلك : عليك زيدا فيحسن إليك ، فإنما يكون في هذا الرفع خاصة . فإن كان مشتقاً فمنهم من شبهه بهذا ومنع النصب ، لأنه ليس فعل يدل على المصدر .

ومنهم من أجاز النصب وهو الصحيح (١) لأنّ لفظه لفظ الفعل ، وذلك : نزال فأكرمك . والجزم لا يتصور على حال .

وأما الاستفهام فلا يخلو من أن يدخل على اسم أو على فعل ، فإن دخل على فعل مثل : أتقوم فنكرمك ، جاز الرفع على المعنيين : الاستثنا والتقطع ، والنصب على ما ثبت .

فإن دخل على اسم فاما أن يكون ذلك الاسم ظرفاً أو مجروراً . فإن لم يكن لم يجز النصب نحو : أين زيد وهل أخوك زيد فنكرمهُ ؟ لأنه ليس ثمّ ما يدل على المصدر ، فلم يبق إلا أن يكون مرفوعاً .

فإن كان ثمّ مجرور أو ظرف نحو : أين بيتك أي الدار زيد ؟ تصوّر النصب ، لأنّ هذا المجرور قد تاب مناب الفعل ولم يعمل العامل فيه ، ألا ترى أنّه يتصور اللفظ به فتقول : أي الدار استقرّ زيد .

= أن «تقد» مرفوع وحذفت باؤه للضرورة . ومثله قال ابن الأنباري في الانصاف . الكتاب ٤٠٨/١ ، المقتضب ١٣٢/٢ ، اللامات ٩٤ ، المخصص ١٤٧/١٧ ، الفصل ٣٢٧ ، ابن السجري ٣٧٥/١ ، الانصاف ٢٧٦ ، ٢٨٣ ، المغني ٤٠٩ ، الميني ٤١٨/٤ ، الخزانة ٦٢٩/٣ .

(١) وهو منسوب إلى ابن جنّي ، مع الفواعل ١١/٢ .

فلما كان ثمَّ ما يدل عليه ولم يكن منسوخاً حمل عليه، بخلاف : عليك زيداً، إذ لا يلفظ بهذا الفعل هنا أصلاً، فلما صار لا يلفظ به لم يجز معاملته فيحمل عليه، فيجوز هنا الرفع والنصب.

وأما العرض فلا يكون إلاّ بالفعل فيتصوّر فيما بعد الفاء الرفع والنصب فتقول : ألا تنزلُ عندنا فتحدّثُ. فالرفع على معنيين : الاستئناف والعطف فيكون معنى العطف : ألا تحدّثُ؟ ومعنى الاستئناف : فنحن نتحدّثُ. وأما النصب فمعناه : ألا يكون نزولُ فيكون بسببه حديثُ.

وأما التحضيض فلا يكون إلاّ بالفعل وهو العرض نفسه وليس بينهما فرق بأكثر من أنّ العرض ليس فيه طلب لأنّما هو أن تعرض الفعل وكأنك قلت : آتِرُ فعلَ هذا إن رأيتَ فعله، وحين حضضت فالمعنى : إفعله، لأنك تطلبه، فالمسألة واحدة (١).

وأما التمني فيتصوّر فيه الرفع والنصب على ما تقدم، فتقول : ليت زيداً يقوم فأكرمه، فترفع أمّا على العطف أو الاستئناف، أو تنصبه على ما تقدم، إلاّ أن يكون الكلام دون فعل فلا يتصوّر النصب نحو : ليت زيداً أخوك.

فإن كان خبر ليت ظرفاً أو مجروراً جاز النصب كما كان ذلك في الاستفهام نحو : ليت لي مالا، ولت زيداً عندك. لأنّ الظرف والمجرور يدلان على العامل فيهما، ومع ذلك فهو غير مرفوض.

وأما الدعاء، فلا بدّ أن يكون بجملته اسمية أو فعلية، فإن كان بجملته فعلية فلا يخلو من أن يكون الفعل معرباً أو مبنياً. فإن كان معرباً فتحكمه حكم المعرب من الأمر والنهي فيجوز ثلاثة أوجه : الرفع والنصب والجزم. فتقول : ليغفرَ اللهُ لزيد فيدخل الجنة، ولا يغفرُ اللهُ له فيدخل النار. فإن كان مبنياً مثل : غفرَ اللهُ لزيد، تُصوّر فيما بعد الفاء / النصب [١٦٥] وكأنه قال : ليكن غفرانُ فتكون بسببه كذا، ويتصور الرفع على العطف

(١) العرض طلب بلين والتحضيض طلب بحث كما يقول ابن هشام في المفتى .

خاصة إذا كانت الجملة تفهم الدعاء، فتقول: غَفَرَ اللهُ لزيد فيدخله الجنة، لأنّ هذا لا يتصور فيه إلاّ الدعاء ولا يتصور الخبر لأنّنا نعلم ذلك، فإذا ثبت أنّها كانت محمولة على ما قبلها وشريكها في المعنى.

وإن كانت الجملة لا تعطى الدعاء لم يتصور الرفع إلاّ على الاستئناف ولا يتصور العطف لأنّه لا يكون الفعل الذي ظاهره الخبر دعاء أصلاً، ألا ترى أنّك لا تقول في: قام زيد، أنّّه دعاء. وإنّما قلنا ذلك في غَفَرَ اللهُ لزيد، لما دل عليه الدليل إذ امتنع فيه الخبر، لأنّه يكون كذباً إن جعل خبراً.

وأما النفي فلا يخلو من أن يكون معه فعل أو لا يكون، فإن لم يكن معه فعل لم يجز النصب نحو: ما زيدٌ أخوكَ فإتياناً، إلاّ أن يكون ثم ظرف أو مجرور فإنّ النصب يُتصور، مثاله: مالي مالٌ فأُنفقَ منه.

فإنّما يكون - إذا لم يكن ظرفاً ولا مجروراً - مرفوعاً على الاستئناف أو على العطف عطف جملة فعلية على اسمية أو اسمية على فعلية.

فإن لم يكن ثمّ فعل تصور الرفع والنصب. فالرفع إما على الاستئناف وإما على العطف. فإن امتانفت كان المعنى: ما تأتينا فأنتَ تحدّثنا. وإن عطفت كان شريكاً للأول في النفي فيكون المعنى: ما تأتينا وما تحدّثنا.

وإن نصبت فإنّما تنصب على إضمار « أن » فتعطف مصدرأ على مثله، فالمعنى إذا نصبت: ما يكون إتيانٌ فحديثٌ، وعلى هذا المعنى تنصب. وهذا الكلام يقال على معنيين، أما: ما يكون إتيانٌ فيكون بسببه حديثٌ، أي ما تأتي فكيف تحدّثت، أي أنّ الحديث كان يكون لو أتيت وأنت لا تأتي فكيف تحدّثت، فهو ينفي الحديث والإتيان.

فإن قيل: هذا أحد معنَي الرفع، قلت: لا بل نفيتهما في الرفع ابتداءً، ونفيت هنا الحديث الذي يكون سبباً للإتيان (١).

(١) كذا والصواب: سبب الإتيان.

والمعنى الثاني : ما يكون إتيانٌ فحديثٌ، أي ما يكون معه حديث إنما يأتي ولا يحدث فقوله : ما يكون إتيانٌ فحديثٌ، اقتضى هذين المعنيين ، فكان النصب يعطيهما.

وأنت إذا قلت : لم يقيم زيدٌ فعمروٌ، احتمل معنيين : أحدهما لم يقيم هذا ولا هذا، والآخر : لم يقيوماً وإنما قام أحدهما، فالنفي اقتضى هذين المعنيين في النصب بخلاف ما تقدم ، لأنه لم يفتض النصب إلا معنى واحداً . والرفع اما بالعطف أو بالاستثناف. هذا إن كان الأول مرفوعاً فإن كان منصوباً حملت عليه منصوباً مثله، وكذلك إن كان مجزوماً جزمت ما يُحمل عليه نحو : لم تأتتا فتُحدِّثنا ولن تأتينا فتُحدِّثنا . فهذا جملة ما في الفاء .

واعلم أنه لو (١) كان لفظ ما قبلها نفيًا والمعنى على الإيجاب فإنَّ النصب لا يجوز، فمن ذلك : ما زال زيدٌ قائماً فنكرمهُ ، لأنَّ المعنى ثبت على القيام، فإنَّما يكون ما بعدها مرفوعاً على جهة الاستثناف.

/ ومما خالفنا فيه بعض الكوفية (٢) «لعلَّ» إذا كانت استفهاماً [١٦٥ ظ] فأجازوا النصب بعدها وذلك : لعلك تحجُّ فأحجَّ معك ، أي هل تحجُّ فأحجَّ معك ؟ فكما يكون النصب في الاستفهام فكذلك يكون هنا (٣) . ومما خالفونا فيه «كأنَّ» إذا خرجت عن التشبيه وأريد بها خلاف معنى التشبيه وذلك : كأنني بزيدٍ يأتي فنكرمهُ ، فهذا معناه : ما هو إلاَّ يأتي فنكرمهُ (٤) وهذا لا يحفظه أهل البصرة ، فإن ثبت قلنا به . ومما خالفونا فيه أيضاً «إنَّما» وذلك : إنَّما هي ضربةٌ من الأسد فتُحطِّمهُ ، والنصب عندنا لا يجوز ، لأنَّ الكلام موجب ، ألا ترى أنَّ لا قد دخلت (٥).

• • •

(١) ر : إذا .

(٢) ر : الكوفيين ، (٣) ووافقهم ابن مالك المح ١٢/٢ .

(٣) كذا في ج ، ر : والعبارة مضطربة .

واعلم أن الفاء إذا دخلت على الفعل وكان فيه ضمير يعود على ما قبلها فلا يخلو أن يرجع الضمير إلى ما نفي الفعل في حقه أو إلى ما أوجب في حقه. فإن رجع إلى ما نفي عنه الفعل نصبته وإلا رفعت ، مثاله : ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ فأكرمه ، إن جعلت الهاء لأحد نصبته ، كأنه قال : ما جاءني أحدٌ فأكرمه .

وإن جعلتها لزيد لم تنصب ، لأن المعنى : جاء زيدٌ فأكرمه ، وذلك لا يجوز

• • •

واعلم أن ما قبل الفاء إذا كان له معمول وأخرته إلى ما بعد الفاء نحو : ما ضربتُ فأهنته (١) زبداً ، فقيه خلاف .

فمنهم من أجاز ذلك ومنهم من منع (٢) . فالمجيز يقول : انك لم تفضل إلا بمعطوف على الفعل بخلاف : إن تضرب فهو مكرمٌ زبداً ، هذا لا يجوز باتفاق ، لأنك فصلت بما ليس بمعمول للفعل الأول ولا معطوف عليه ، لأن الجواب (٣) ليس محمولاً على الشرط ، ولو كان معطوفاً عليه لشركه في المعنى .

والمانع يقول : إن الفعل الذي قبل الفاء في تأويل المصدر ولهذا صحَّ النصب ، والمصدر لا يفصل بينه وبين معموله بشيء . والصحيح أن لا تميز هذا بإزالة شيء عن موضعه (٤) ، لأنَّ لمنع النصب لحظة وإجازته لحظة ، فلو كان القياس لا يقبل مع النصب لأخرتاه ، لكن لا نقول به إلا أن سمع ، وهذا حسن جداً .

(١) كذا ولعله : فأعيه .

(٢) في المع ١٢/٢ أن الذي أجازهم الكوفيون والذي منعه هم البصريون وأكثر النحويين .

(٣) ج ، ر : الجواز ، وهو تحريف .

(٤) كذا ولعل فيه سقطاً فالعبارة مضطربة .

واعلم أنّ الدعاء إذا كان على صيغة الأمر والنهي فقد قلنا ان حكمه كحكم الأمر ، ولكن ذلك ليس على الإطلاق بل نزيد فيه قيداً ، وهو أن نقول : إلا أن يكون الأول دعاء عليه والثاني دعاء له أو بالعكس ، فإنّ النصب هناك لا يجوز ، وذلك : لِيَغْفِرَ اللهُ لزيدٍ وَيَقْطَعُ يَدَهُ ، لا يجوز ، لأنّ اللام الأولى على معنى الدعاء له والثانية تجزم على معنى الدعاء عليه ، فلم يجز النصب ولا الجزم فإنّما يكون مقتطعاً ونعلم أنّه دعاء بقرينة وهو أنّه لا يمكن أن يكون خبراً (١) .

• • •

ونخالف أهل الكوفة في «غير» فأجازوا النصب بعدها ، لأنّ معناها النفي وذلك : أنا غيرُ آتٍ فأكرمك (٢) . وهذا لا يجوز لأنّ غيراً مع المضاف إليه اسم واحد فلا يسوغ أن تقدّر بعدها وما أضيفت إليه مصدرأ ، لأنّها لا يصح لها معنى إذ ذاك بخلاف لام الأمر وما ، لأنّك / تقدّر بعدها [١٦٦ و] المصدر فتقول : ليكن كذلك وما يكون كذا ، وغير لا يتصور فيها ذلك ، لأنّها مع ما بعدها اسم فلا يفصل بينهما بشيءٍ آخر لأنّ ذلك إبطالاً لو وضعها .

• • •

ومما ينتصب بعد الفاء الفعل إذا كان بعد أفعال الظن وذلك : حسبتهُ شتمني فاثبّ عليه ، لأنّ الفعل هناك لم يثبت فالنصب جائز .

(١) كذا ولعل فيه سقطاً فالعبارة مضطربة .

(٢) نقله عنهم الصغار في شرح الكتاب ، كما في المسع ١٢/٢ .

باب أو

اعلم أن «أو» لا تنصب من الكلام إلا في موضعين ، أحدهما : أن يكون قبلها اسم ملفوظ به ويكون بعدها فعل فلا يجوز عطف الفعل على الاسم فتنصب الفعل بعدها بإضمار «أن» وتكون «أن» وما بعدها في تقدير اسم فتجيء عاطفة على اسم ، ونظيره :
ولولا رجالٌ من رزامِ أعزّةٍ وآلٍ مُسبِعٍ أو أسوءكَ علقمًا (٢٩)
فكانه قال : أو أساءتك .

والآخر : أن يقع بعدها الفعل ويكون معناها معنى كي أو إلى أن (١) نحو :
لأزمنتك أو تقضيتني حقّي . تريد : كي تقضيتني حقّي .
ومثالها بمعنى إلى أن قوله :

٥٤٦ فقلتُ له لا تبك عينك إنمّا نحاولُ ملكاً أو نموتُ فنُعذراً (٢)
يريد إلى أن نموت فنعذر ، ولا يتصور أن تكون هنا بمعنى كي ، لأنه لا يطلب الملك كي يموت .

ولا تنصب في غير ما ذكرنا إلا ضرورة كقوله :

٥٤٧ فسرى في بلادِ الله والتمسِ الغنيّ تعيشُ ذا يسارٍ أو تموتُ فنُعذراً (٣)
ألا ترى أنه لا يتصور أن تكون بمعنى كي ، لأنه لا يلتمس الغني كي يموت .
ولا يلزم إذا التمس الغني أن يعيش ذا يسارٍ إلى أن يموت ، فلذلك جعلنا النصب بعدها ضرورة .
وهذا نهاية الكلام في «أو» .

(١) هذا قول الزجاجي في الجمل وهو يفيد الغاية ، وقول سيويه : إلا أن ، وهي تفيد الاستثناء وهو قول عامة النحويين وأثبت ابن هشام المعنيين في المفتي ٦٩ ، الكتاب ٤٢٧/١ ، الجمل ١٩٧ .

(٢) لامرئ القيس بن قصيدة في رحلته إلى قيصر ، والضمير يعود على رفيقه عمر بن قبيصة الذي جزع لفراق أهله ودياره . الكتاب ٤٢٧/١ ، الشعر والشعراء ١١٨ ، المقتضب ٢٨٨/٢ ، الجمل ١٩٧ ، اللامات ٥٦ ، الخصائص ٢٦٣/١ ، ابن السجري ٣١٩/٢ ، الخزائن ٦٠٩/٣ ، الديوان ٦٦ .

(٣) أنشده الرماني عن الرياشي ولم ينسبه ، قال : كان الوجه في هذا وحده الكلام أن يقول :
نعش ذا يسارٍ أو تمّت ، أي يكون أحد الأمرين . التوجيه ١١٠ .

رفع

عبد الرحمن النجدي

أسكن الله الفردوس

باب الواو

اعلم أن الواو تنصب في موضعين : أحدهما أن تعطف فعلا على اسم ملفوظ به فلا يمكن ذلك فتنصب الفعل بإضمار أن فتكون أو وما بعدها بتأويل المصدر فتكون قد عطفت اسماً على اسم كقوله :

للبس عباة وتقر عيني (٢٨)
بعطف وتقر على اللبس . كأنه قال : وفرور عيني .

والموضع الآخر : أن يتعذر العطف لمخالفة الفعل الذي بعدها للفعل الذي قبلها في المعنى نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، إذا أردت النهي عن الجمع بينهما ولم ترد النهي عنهما على كل حال ، فلما خالف ما بعدها لما قبلها نصب الفعل بإضمار أن وكانت أن وما بعدها بتأويل المصدر ، ويكون المصدر معطوفاً على مصدر متوهم للفعل المتقدم ، فكأنك قلت : لا يكن منك أكل للسمك مع شرب اللبن ، إلا أن ذلك لا يكون إلا بعد أمر أو نهي أو استفهام أو عرض أو تحضيض أو دعاء أو نفي أو تمن .
ومسائل هذا الباب تجرى على ما ذكرنا في مسائل الفاء . فإن قيل : فكيف قال الشاعر :

٥٤٨ فما أنا للشيء الذي ليس ناعمي ويتغضب منه صاحبي بقول (١)

فنصب بعد الواو وليس قبلها فعل يدل على المصدر ؟
فالجواب عن هذا شيان : أحدهما أن اسم الفاعل الذي هو ناعمي دليل على المصدر وكأنه قال : ليس فيه نفع مع غضب صاحبي / منه . [١٦٦ ظ]
والآخر أن تكون «ليس» دليلاً على المصدر بمعناها كأنه قال : الذي فيه عدم نفعي مع غضب صاحبي منه . والدليل على أن ليس تجرى مجرى الفعل التام قوله :

٥٤٩ بما لستما أهل الخيانة والغدر (٢)

(١) لكب بن سعد الفزوي (اسلامي) . الكتاب ٤٢٦/١ ، الاصميات ٧١ ، المقتضب ١٩/٢ ،

أمالي القالي ١٥٣/٢ ، الفصل ٢٤٩ ، الخزانة ٦١٩/٣ .

(٢) صدق : أليس أمير في الأمور بأنتما . ولا يعرف قائله . والباء في أنتما زائدة

والتقدير : أليس أنتما أمير . المعنى ٣٢٩ ، المعنى ٤٢٢/١ .

فأدخل ما المصدرية على ليس وهي لا تدخل إلا على الفعل ، وفي هذا أدل دليل على أنها فعل . وقوله :

٥٥٠ لآتته عن خلُقٍ وتأتي مثله (١)
ويروى بنصب الباء من وتأتي وتسكينها . فمن نصبها فعلى أنه قصد النهي عن الجمع بينهما ، كأنه قال : لا يكن (٢) منك نهي مع اتيان مثل ما تنهى عنه .

ومن سكنها فيحتمل وجهين : أحدهما أن يكون من تسكين المنصوب ضرورة ، فتكون هذه الرواية كرواية من نصب . والآخر أن يكون الفعل مرفوعاً والواو للحال كأنه قال : لآتته عن خلُقٍ في حال إتيانك مثله ، فيكون معناه كعنى المنصوب . وفي هذا الوجه ضعف ، لأن واو الحال لا تدخل إلا على الجمل الاسمية ولا تدخل على الفعلية إلا شاذاً نحو ما حكى من دخولها على الفعل المضارع ، وذلك قليل نحو : قمت وأصك عينه .

- (١) عجزه : عار عليك إذا فعلت عظيم. وهو منسوب في الكتاب للأخطل ، وجاء في قصيدة لأبي الأسود الدؤلي ، ونسب لغيره أيضاً . قال الفراء : والمزم في هذا البيت جائز ، أي لا تفعل واحداً من هذين . وقال المبرد : ولو جزم كان المعنى فاسداً . الكتاب ٤٢٤/١ ، معاني القرآن ١/٣٤٤ ، ١١٥ ، المقضب ٢/٢٦ ، الجمل ١٩٨ ، حسنة البحري ١٧٤ ، المؤلف والمختلف ١٧٩ ، الخزانة ٣/٦١٧ .
- (٢) ج ، ر : ليكن ، وهو تحريف .

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

بابٌ وَحْدَةٌ

اختلف النحويون في «وحده» فمنهم من زعم أنه انتصب انتصاب الظرف وهو يونس . ويقول : إنك إذا قلت : جاء زيدٌ وحدهُ . فالمعنى جاء زيدٌ على انفرادِه (١) ، فكأن أصله : جاء زيدٌ على وحده ، ثم حذف حرف الجر (٢) .

ومنهم من قال : إنه مصدر وضع موضع الحال ، والذي يقول هذا على قسامين : منهم من يقول أنه مصدر لم يلفظ له بفعل مثل الأبوة . فالذي قال إنه مصدر على حذف الزيادة (٣) قال : وجدنا مصدر أفعَلَ يأتي على وزن مصدر فعَلَّ ، ومصدر تفعلَّ يأتي على وزن مصدر فعَلَّ ، فمثال الأول : واللهُ أنبتكم من الأرض نباتاً (٤) . ومثال الثاني : وتبتل إليه تبتلاً (٥) .

وهذه المذاهب الثلاثة فاسدة (٦) .

أما يونس فيدل على فساد مذهبه أن ما ليس بزمان ولا مكان لا ينبغي أن يجعل ظرفاً بقياس .

فإن قيل : قد حكى ابن الأعرابي : جلسَ على وحدهِ ، وجلسا على وحدَيْهِمَا وجلسوا على وحدَيْهِم (٧) ، فالجواب : أن هذا لا يقطع بمذهب سيبويه (٨) على ما بيّن ، لأنَّ هذا يجعل من التصرف القليل الذي جاء مثله في حُجَيْشٍ وحدهِ وتسيحٍ وحدهِ (٩) . فهذا الذي حكى ابن الأعرابي لا حجة فيه .

(١) ر : انفراد . (٢) الكتاب ١٨٩/١ .

(٣) الواضح أن قيل هذا مقطاً . (٤) نوح : ١٧ .

(٥) المزمل : ٨ .

(٦) انظر المخصص ١٧/١٩٨ ، ابن يعيش ٢/٦٣ ، الاشياء والنظائر ٤/٦٣ .

(٧) تهذيب اللغة ٥/١٩٩ ، اللسان : وحد .

(٨) كذا وهو يريد يونس .

(٩) الكتاب ١٨٩/١ وانظر ٢/١٢٦ تعليق ٣ .

وأما سيبويه رحمه الله فذهب إلى أنه اسم موضوع المصدر الموضوع موضع الحال ، ولم يجعلها مصادر ، أعنى : وَحَدَهُ وَقَضَّهِمْ (١) وثلاثتهم إلى العشرة ، لأنها لم تحفظ لها أفعال تعم معانيها معاني المصدر ، فلو سميناها مصادر لكان على حدّ تسميتها ويحاً وويلاً مصادر ، لكن الحق أنها ليست مصادر .

فإن قيل : قد حكى : وَحَدَهُ بِحَدِهِ بِحَدِّهِ وَحَدّاً ، إذا مرّ به منفرداً ، ووحد الرجل يتوحد وحادةً ووحدّاً ، إذا كان منفرداً . وقد حكى أيضاً لقضّهم فعل /وذلك قضضت عليهم الخيل (٢) ، إذا جمعتها عليهم ، [١٦٧] وأما ثلاثتهم فيقال : ثلاثٌ وربعتٌ إلى العشرة .

فالجواب : إن الذي حكى في وحده وقضّه مما انفرد به كتاب العين ، وكثيراً ما يوجد فيه أمور منكرات ، لأنه لا واضح له .
وأما ثلاثٌ القوم وربعتهم فهي أفعال مأخوذة من الأسماء على حد : تَرَبَّ ، من التراب ، ولو كانت مصادر لجات على أبنية المصادر ، ألا ترى أن ثمانية وأربعة لم يجيء قط مصدر على بنائهما فدلّ ذلك على أنها ليست بمصادر .
ومما يدل على أن وحده ليس بمصدر ، ولا وحده ، على حذف الزيادة أنه لو كان مصدرًا لتصرف فكان يكون فاعلاً ومفعولاً كما يكون : قتله صبراً ، وبابه .

فلولا أنه اسم موضوع موضع المصدر لما امتنع من التصرف ، لأن المصادر التي لها أفعال لا تمتنع من التصرف ، اللهم إلا أن تكون مما لم يستعمل لها فعل كسبحان الله ، فإنها إذ ذاك لا تتصرف ، .

ومما يرد به على يونس مجيئه في موضع الجمع مفرداً فتقول : يا قومِ وحدهم ، فلا عذر لهم عن مجيئه في موضع الجمع مفرداً ، ولنا العذر عن

(١) يريد قولهم : جاؤا قضهم بقضيفهم أي جميعاً ، وهو مأخوذ من القض وهو الكسر

لأن مع الاجتماع والازدحام كاسراً ومكسوراً . ابن يعيش ٦٣/٢ ، الخزانة ٥٢٥/١ .

(٢) انظر اللسان : قض .

مجيبه مثنى وهو أنّ المصدر إذا اختلف أنواعه ثُنِيَ وجمع .
فقد تقرر صحة مذهب سيوييه رحمه الله . فإذا قلت : مررت به وحدهُ ،
فمعناه عند الخليل : أفردتهُ إفراداً (١) .

وزعم المبرد أنّه في معنى مفرد (٢) ، وهذا أولى من مذهب الخليل لا طراده
ألا ترى أنّك إذا قلت : لا إله الا الله وحدهُ ، لم يصح أن تقدّر أفردته
بذلك ، لأنّك لا تفرده ، بل هو الذي انفرد سبحانه ، وكذلك قوله :
٥٥١ والذئبَ أخشاهُ إنْ مرَّرتُ بهِ وَحْدِي..... (٣)
يريد منفرداً .

وأما ثلاثتهم وأربعتهم ، فزعم الخليل رحمه الله (٤) ، أنّك إذا نصبت
قلت : مررت بالقومِ ثلاثتهمُ ، فالمعنى : مررتُ بهؤلاءِ فقط لم تجاورهمُ ،
ومُرادكَ بذلك أنّك لم تمر بغيرهم وقت مرورك بهم .

وإذا جررت فلم تتعرض لأنك لم تمر بغيرهم بل يحتمل أنك مررت بهم
ولم يكن معهم غيرهم ، ويحتمل أن يكون معهم غيرهم . فدقتضى الخبر
أنّهم كانوا ثلاثة ومررت بهم .

وهل كان معهم غيرهم أولاً ، ليس في اللفظ تعرض لذلك على ما بين .
وذلك أنك إذا نصبت فإنّما تنصب على الحال ، وكأنك قلت : مررتُ
بهم في حال أنّهم ثلاثة ، فمحال أن يكون معهم غيرهم ولا يكون الكلام
كذباً ، فالحال اقتضت هذا المعنى .

وأما الجر فعلى أنّك مررت بالقوم كلهم ، ولا يتقضى هذا أن يكون معهم
غيرهم ، لأنّه إذا كان معهم غيرهم صحّ أن تقول : مررتُ بالثلاثة كلّهم ،

(١) الكتاب ١٨٧/١ .

(٢) الذي في المقتضب ٢٣٩/٣ موافق لقول الخليل .

(٣) تنبيه : وأخشى الرياح والمطرا . وانظر الشاهد ٢٧١ .

(٤) الكتاب ١٨٧/١ ، المقتضب ٢٣٩/٣ ، الجمل ٢٠٠ .

ولا يكون الكلام كذباً ، فلهذا فرّق النحويون بين النصب والجر (١) .

•••

وتعرضُ في هذا الباب مسألةٌ مشكّلةٌ ، وهي أنّ النحويين اتفقوا على أنّ قولك : مررت بالقوم ثلاثيهم ، تأكيدٌ ولا يُحفظ عنهم خلاف في ذلك . ويسبق الى خاطر جواز البدل أكثر من سبق /التأكيد . [١٦٧ ظ] فالذي حملهم على هذا - والله أعلم - أنّه يقال في معنى أنّ القوم ثلاثة .

وكذلك إذا قلت : مررت بالقوم أربعتهم ، فالمعنى أنّ القوم أربعة . فإذا ثبت هذا فاعلم أنّه إذا قلنا فيه بدل فإنّه يكون إذ ذاك بدل شيء من شيء .

فإذا قلت : مررت بالقوم ثلاثيهم ، فالضمير المتصل الثلاثة هم القوم والثلاثة هم القوم ، فيكون فيه إضافة الشيء الى نفسه .

فإن قيل : وكذلك يلزم في التأكيد ، فالجواب : إنّ ذلك محتمل في التأكيد لأنّه في معنى كلّهم . وقد استشهد (٢) في «كل» إضافتها إلى ما هو هي فيقولون : كلّ القوم لأنّها محمولة على بعض وهي تقيضتها ، فكما يقال بعضهم فكذلك يقال كلّهم .

فإذا قلت : ضربت زيدا وحده ، ففيه خلاف . فسيبويه رحمه الله لا يجعله حالا إلاّ من الفاعل (٣) ، أي أفردته بالضرب فكأنّك مفرد له ، وأبو العباس يبيّن أن يكون حالا من المفعول (٤) فإذا قلت : ضربت زيدا وحده ، فمعناه : ضربت زيدا في حال أنّه مفرد بالضرب .

(١) النصب لغة الهجاز والجر لغة تميم حيث يحملون ثلاثة ونحوه توابع لما قبلها . الكتاب

١٨٧/١ . (٢) كذا والصواب اشتهر .

(٣) كل ما فر به سيبويه هذه الصيغ قال فيه : أنه تمثيل ولم يتكلم به ١٨٧/١ .

(٤) المقتضب ٢٤٠/٤ .

ومذهب سيويه أولى لأنّ وضع المصادر موضع اسم الفاعل أكثر من وضعها
موضع المفعول .
ولا يجوز في وحده الرفع (١) إلا ما شذّ ، ولا يقاس عليه ، وهو : عَوَيْرُ
وَحْدِهِ ، وَجُحَيْشُ وَحْدِهِ وَنَسِيجُ وَحْدِهِ (٢) .

(١) كذا والصواب : الجر .

(٢) عوير مصغر عير وهو حمار الوحش والحمار الأليف ، وجحيش مصغر جحش وهو ولد
الحمار وهذا يقال في ذم الرجل المعجب برأيه لا يخالط أحداً في رأيه . ونسيج وحده يقال
في مدح الرجل وأصله أن الثوب إذا كان رقيقاً فلا ينسج على متواله معه غيره فكانه قال :
نسج أفراده . وانظر الميداني ١٣/٢ ، المفتضب ٢٤٢/٣ ، الجمل ٢٠٠ ، ابن يمش ٦٣/٢ .

رَفَعُ

عَنْ الرَّفْعِ الْأَعْرَابِيِّ

(السُّلْمَةُ الْبَيْتُ) (الزُّوْنُ كَسْرُ)

باب من مسائل حتى في الأفعال

«حتى» لا يخلو ما بعدها أن يكون حالاً أو استقبالا (١) أو ماضياً .

فإن كان حالاً أو ماضياً فالرفع ليس إلا ، وإن كان مستقبلاً فالنصب ليس إلا .

ولذلك كله أسباب أوجبت ما ذكرنا .

وعلى الجملة فلا يخلو أن يكون ما قبلها سبباً أو لا يكون ، فإن لم يكن فالنصب ليس إلا نحو : سرتُ حتى تطلعَ الشمسُ ، لأنَّ السببَ هنا لا يعقل ، فلم يكن لها أكثر من الغاية هنا وهو إلى أن ، فلذلك انتصب .
فإذا كان ما قبلها سبباً فلا يخلو أن يكون الفعل الذي بعدها حالاً أو مستقبلاً أو ماضياً .

فإن كان حالاً أو ماضياً فالرفع ، لأنها تكون سبباً بمنزلة الفاء والفاء لانصب فارتفع فتقول : سرتُ حتى أدخلتها ، تريد: دخلتُ (٢) لأنني سرتُ ، فأنا داخلٌ لأنني سرتُ .

فإن كان مستقبلاً فأمّا أن تلحظ السببية أو تلحظها ، فإن لحظتها فحرف السبب الذي يعطي الاستقبال إنّما هو كي ، فتقول : سرتُ حتى أدخلتها ، أي كان سيرى حتى أدخل . وإن لم تلحظ السبب وقصدت مجرد الغاية نصبت على معنى الغاية وكان المعنى : سرتُ إلى هذه الغاية ، لأنَّ الذي كان لأجل الدخول هو السير .

فالنصب على معنيين والرفع على معنيين أيضاً . وقد تبينَ لِمَ يرفع إذا كان حالاً أو ماضياً ، لأنَّه لا بد من السبب ، وليس ثمَّ حرف / يعطيه من [١٦٨] وذلك الزمان إلا الفاء فلم تعمل .

فإذا نصبت فعلى المعنيين كما قلنا ، هذا ما لم يقع قبل الفعل الذي يكون سبباً

(١) ر : مستقبلاً .

(٢) ر : قد دخلت .

حرف النفي أو يقل أو يكثر ، فإن وقع قبل الفعل حرف النفي فقلت :
ما سرتُ حتى أدخلَ المدينةَ فالنصب لم يذكر سبويه رحمه الله غيره ، قال :
لأنَّ الرفع إنما يكون على معنى السبب ، وعدم السير لا يكون موجباً
للدخول إذ لا يتصور : ما سرتُ فكان عدمُ السير مؤدياً إلى أن دخلت
أو إلى أنني داخل الآن (١) .

وزعم الأخفش أنَّ الرفع جائز ، لا على أن يكون عدم السير سبباً للدخول .
هذا ما لا يقوله أحد ، وإنما يكون على نفي معنى السير والدخول فيكون
أبدأً واجباً ، فإذا قال قائل : قد سرتُ فدخلتُ ، قلت له : ما سرتُ فدخلتُ .
فإذا قال : قد سرتُ فأنت داخل ، قلت له : ما سرتُ فأنا داخل الآن ،
وهذا حسنٌ جداً .

وينبغي أن لا يعد هذا خلافاً بين الأخفش وسبويه ، لأنَّ سبويه رحمه
الله إنما مع الرفع بتقدير أن السير يكون عدمه سبباً للدخول ولم يتكلم
في هذا . فلذا أولى أن يلتزم لهما .

• • •

فإن قلتَ الفعل أو كثرته فقلت : قلتما سرتُ أو كثر ما سرتُ حتى أدخلُ ،
كان الرفع مع التأكيد أحسن من النصب ، لأنَّك قد قويت السبب ، والرفع
أبدأً إنما يكون على السببية .

وإن قلتَ كان النصب أحسن ، لأنَّه يكون على غير معنى السببية ، فحيث
يكثر السبب يقوى الرفع . وحيث يضعف السبب ويقل يضعف الرفع . فهذا
معنى حتى وعملها بالنظر للذهب لأهل البصرة .

• • •

وينبغي أن يعلم أنَّ السببي هو أن يكون فاعل الفعل الذي بعد حتى فاعل
الفعل الذي قبلها ، نحو : سرتُ حتى أدخلَ ، فإن لم يكن كذلك لم يكن

(١) الكتاب /١

سبياً إلا أن يكون اللفظ مشعراً فتقول : سرتُ حتى تطلعَ الشمسُ ، فهذا ليس بسببي وتقول : سرتُ حتى تدخلَ راحلتي تكلمَ مطيئتي .
فإن قلت : سرتُ حتى يدخلَ عبدُ الله ، لم يكن سبياً إلا إن أردت ذلك فيكون حكم ذلك حكم السببي ، إن كان الفعل ماضياً أو حالا فالرفع وإن لم يكن فالنصب .

واعلم أن التقليل والتكثير في السببي ليس مقصوراً على قلماً وكشراً بل يجري مجرى التكثير : سرتُ سيراً كثيراً وسرتُ سيراً شديداً ، ومجرى التقليل : سرتُ سيراً قليلاً وضعيفاً .

ومما يجري مجرى تقليل السبب ، إنمأ في أحد وجهيها ، لأنمأ تكون للحصر فتقول : إنمأ ضربتُ عبدَ الله ، أي ما ضربت إلا إياه ، وتقول : إنمأ سرتُ حتى أدخلتها ، أي سيرى إنمأ لم يكن إلا لهذه الغاية ، فهو قليل يجري مجرى تقليل السبب في هذا الوجه ، فيكون الرفع معها قوياً والنصب ضعيفاً .

فإن أدخلتَ في الكلام أرى أو حسبتُ أو ظننتُ فلا يخلو أن تدخلها قبل حتى أو بعدها . فإن أدخلتها بعدها فحكمها ما تقدم وإن كان الفعل القبلي سبياً فالرفع إن كان ماضياً أو حالا والنصب إن كان مستقبلاً .

وإن لم يكن الفعل القبلي سبياً فالنصب على معنى إلى أن وكفي [١٦٨ظ] فتقول : سرتُ حتى أدخلها أرى أو أظنُّ أو أحسبُ ، بالرفع والنصب على حسب المعنى .

فإن أدخلتها قبل حتى فقلت : سرتُ أرى حتى أدخل المدينة ، لم يتصور الرفع ، لأنك لم تثبت سيراً يكون سبياً إنمأ جعلته فيما ترى وأنت في تأخيرته (١) وقد بنيت الكلام على اليقين في مضي الحرف معملاً .

(١) كذا في ج ، ر وهو شكل .

وكل ما ذكرنا من الأحكام إنمّا يكون ما لم تقع حتى خبراً فيكون لما موضع من الإعراب . فإن لم يكن الأمر على هذا وكانت حتى خبراً لم يجز الرفع فتقول : كان سيرى جبى أدخل المدينة .

وإنمّا لم يجز الرفع لأنّها إذ ذاك بمنزلة الفاء عاطفة وخبر لمبتدأ لا يكون . معطوفاً ، لا يجوز : زيدٌ فقائمٌ ، ولا زيدٌ فقامٌ ، ولا زيدٌ فقام أبوهُ . فإنمّا يكون إذ ذاك بمنزلة إلى ، وإلى تقع خبراً لمبتدأ فتقول : كان سيرى إلى هذه الغابة .

• • •

وخالفنا أهل الكوفة في مسألتين مما تقدم ، فمذهبنا أن الفعل انذى قبل حتى إذا لم يكن سبباً لما بعدها فليس إلاّ النصب نحو : سرتُ حتى تطلعَ الشمسُ ، وزعم أهل الكوفة أن الرفع جائز ، حكوا من كلامهم : سرتُ حتى تطلعَ الشمسُ بغيرِقة .

وهذا من أسوأ ما سمعَ عنهم ، ألا ترى أن هذا سبب ، لأنّ طلوعَ الشمس بهذه البقعة يكون سبب جيد السير لو ضعُف ، فهم قد أخذوا سبباً وغلطوا فيه وجعلوه غير سبب وكسروا القانون بناء على فهمهم الشيء .

وخالف الفراء فيما لا يتناول من الأفعال فمنع فيه النصب . والذي لا يتناول هو الذي لا يمتد نحو : قمتُ حتى أخذُ بحلقه ، لا يجوز هنا عنده النصب ، لأنّ هذا الفعل لا يمتد ، فليس له غاية ينتهي إليها وإنمّا أردت قمتُ فأخذتُ ، ولم يتمادَ القيام حتى لزم أن يكون قمت إلى هذه الغاية . وهذا فاسد ، لأنّه ينتصب على معنى كي كأنه قال : قمت كي أخذَ بحلقه ، وزعم أنّه لم يسمع فيه إلاّ الرفع ، فإن كان ما قال حقاً فيكون عليه أنه جملة لقربه من الحال كأنه حال ، فلم يكن فيه إلاّ الرفع ، ولا يمتنع النصب بل يجوز بالقياس ، ولا مانع يمنع منه إذا أورد .

وهم قد خالفونا في السبي وفي غير السبي ، وخالفونا أيضاً في مسألتين آخرين من السبي وغيره .

فأما الكسائي فإنه زعم أن الحال وإن كان ماقبله سبباً فإنه يجوز نصبه،
فأجاز النصب (١) فيما أنشده البصريون من قول الشاعر :

٥٥٢ يَغْشَوْنَ حَتَّى مَاتَهُرُ كَلَابَهُمْ

لايسألونَ عن السوادِ المُقبِلِ (٢)

وهو فاسد ، لأنه لم يرد به سماع ولا يقبله قياس ، لأن النواصب تخلص
الفعل للاستقبال والمعنى على الحال ، فلا سبيل لما قال .

وخالفونا في غير المبني ففضلوا الفعل الذي بعد حتى إلى ما هو جاذب
وإلى ما ليس كذلك . فما كان جاذباً فالنصب وذلك : سرتُ حتى تطلعَ
الشمسُ ، لأنَّ طلوع الشمس جاذب . / [١٦٩و]

فإن كان غير جاذب فالرفع وذلك : سرت حتى يعلمُ اللهُ أنِّي كالُ .
فلا يتصور هنا «إلى أن» لأنَّ هذا لم يحدث عن سيرك فيكون غاية له
ولا يتصور معنى «كي» لأنَّ المعنى ليس عليها ، فأثبتوا أن تكون عاطفة
من غير سبب. وهذا غلط بين لأنهم لما تحققوا أن علم الله ليس بحادث
بقي لهم هذا الخيال هنا ، وليس الأمر على ما زعموا لأنَّ علم الله أنِّي
كالُ حادثٌ عن سيرى ، لأنَّ الله تعالى لا يعلم أنِّي كالُ في الحال إلا
إذا كنتُ كالاً في الحال . فتعلقت المعلم هنا حادث وسبب سيرك بالفعل
سبب ، فلهذا كان مرفوعاً لئلا قالوه .

وامتنع النصب على معنى «إلى أن» لأنَّ المعنى يبطل الأمر ، ألا ترى أنك
إذا قلت : سرت حتى يعلمَ اللهُ أنِّي (٣) كالُ ، فهو الآن كالُ والله يعلم
أنه كالُ ولو قلت : إلى أن يعلمَ الله ، لكان هذا المعنى مستقبلاً ، فلمَّا
تناقض لم يكن النصب .

وليس النصب على معنى كي فيما يقصده عاملاً في هذا الموضع .
فهذه جملة المواضع التي خالفونا فيها .

(١) مع المواضع ٩/٢ .

(٢) لحسان بن ثابت من قصيدة في مدح آل جفنة النسابة . يفتون : يتشاهم الناس والأضياف .

السواد : الشخص . الكتاب ٤١٣/١ ، الشر والشراء ٣٠٦ ، المعنى ٤٧٧٠ ، ١٣٧

الديوان ١٨٠ .

(٣) كذا والنائب لبياق : أنه .

رفع
عبر الرفع (الفرعي)
باب من مسائل الفاء

الفاء لا يخلو أن يتقدمها في هذا الباب كلام تام أو غير تام .
فإن تقدمها كلام غير تام لم يجز فيما بعد الفاء النسب نحو : ما زيدٌ فمحدثنا
قائم ، لأنَّ العطف على المعنى لا يجوز إلا بعد تمام الكلام ، وهنا لم يتم .
وزعم بعض الكوفيين أنه يجوز النصب على التقديم والتأخير ، وذلك
لا يجوز عندنا لما قدمنا .

فإذا تقدمها كلام تام فلا يخلو أن يتأخر - له بعد العطف بالفاء - معمول أولاً
يتأخر . فإن تأخر له معمول نحو : ماتأتينا فتحديثنا اليوم ، فإنَّ تحديثنا
يكون منصوباً بإضمار أن وهو معطوف على مصدر تأتينا المتوهم ، فكما
لا يجوز أن تفصل بين المصدر وبين ما يعمل فيه فكذلك لا يجوز الفصل بين
ماتأتينا وما يعمل فيه . لأنه في تقدير المصدر .

وزعم أكثر أهل الكوفة أنه يجوز النصب . والصحيح أنه لا يجوز التقديم
إلا حيث سمع لما ذكرنا .

فإن لم يتأخر له معمول فلا يخلو أن تكون الجملة اسمية أو فعلية . فإن كانت
الجملة اسمية مثل قولك : ما زيدٌ قائمٌ فيحدثنا ، فالرفع على التقطع عند أبي
بكر و أكثر النحاة . وزعمت طائفة من النحويين أنه يجوز النصب . وقد
تقدم الصحيح من المذهبيين . فإن كانت الجملة فعلية فالنصب على معنيين
والرفع على معنيين وقد تقدم ذلك .

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

باب من مسائل إذن

اختلف النحويون في صورة إذن في الخط . فمذهب المازني أنها تكتب بالألف ، ومذهب أكثر النحويين أنها تكتب بالنون . والقراء يفصل فيقول : لا يخلو أن تكون ملغاة أو معملة . فإن كانت ملغاة كتبت بالألف لأنها قد ضعفت وإن كانت معملة كتبت بالنون ، لأنها قد قويت .

والصحيح أنها تكتب بالنون لأمرين : أحدهما أن كل نون يوقف عليها بالألف تكتب بالألف ، وما يوقف عليه من غير تغيير يكتب على / [١٦٩ ظ] صورته ، وهذه يوقف عليها من غير تغيير فينبغي أن تكتب على صورتها بالنون . وأيضاً فإنها ينبغي أن تكتب بالنون فرقاً بينها وبين إذا .

وإذن جواب وجزاء ، كذا قال سيبويه رحمه الله في باب عدّة ما يكون الكلام (١) . ففهم الاستاذ أبو علي الشلوبين هذا على أنه شرط وجواب وأخذ الجزاء بمعنى الشرط والجواب جوابه ، فحيثما جاءت قدرها بفعل الشرط والجزاء .

فلذا قلت لمن قال لك : أنا أزورك ، إذن أكرمك ، فمعناه : إن تزرتني أكرمك ، فلما أخذها هذا المأخذ اضطر إلى هذا التقدير في قوله تعالى : فعلتها إذن وأنا من الضالّين (٢) . فلما قدر : إن كنت فعلتها فأنا ضالّ ، جاءه (٣) إثبات الضلال لموسى عليه السلام .

قال : ولم يرد إثبات الضلال لنفسه . فأثار اشكالاً على فهمه . فكان انفصاله عن هذا بأن قال : معنى قوله (٤) : وأنت من الكافرين (٥) . أي بأنعمي ،

(١) الكتاب ٣/٣١٢ .

(٢) الشعراء : ٢٠٠ .

(٣) كذا ولعله : جابه .

(٤) الضمير يعود على فرعون الذي جاءت الآية على لسانه .

(٥) الشعراء ١٩ .

فقال له موسى عليه السلام : إن كنتُ فعلتُها كافرًا بنعمتِكَ فأنا من الضالين ،
أي من الجاهلين بأنَّ الوكزة تقضي على القبطي (١) .
وهذا الكلام معترض ، لأنَّ فيه أنَّ الكافر إذا أُطلق فإنَّما يراد به المضاد
للمؤمن . فإنَّ أَرَدتَ غير ذلك قَبَدتَ ، وكذلك الضلال إنَّما هو على هذا
الإطلاق .

وَأَمَّا أن يراد به جاهل بكذا فلا .

وبتسليم هذا الإطلاق فيه عكس المعنى لأنَّه إذا كان فاعلاً تلك الفعل كافرًا
فليس من الضالين إنَّما يكون من المُضِلِّين .

وكلامه معترض في هذا بيِّنُ الاعتراض ، لأنه بنى الأمر على أنَّ «إذن» شرط
وجواب ، وليس كذلك بل إنَّما هي جوانب بمعنى أنَّها لاتقال مبتدأة .
ولا بد أن يتقدَّمها كلام فلا تقول أبدأ : إذن أزرُك ، ابتداء ، فهي جوانب .
وتكون جزاء (٢) ، ولا يلزم أن يكون ذلك فيها مجموعاً ، ألا ترى أنَّ
سبويه قال في نَعَمَ : إنَّها عِدَّةٌ وتَصْدِيقٌ (٣) . ولا يجتمع ذلك فيها
بحال بل هو تصديق بالنظر إلى ماضى ، وعِدَّةٌ بالنظر إلى ما يستقبل .
فإذا قال : قد فعلتُ كذا ، ثم قلت : نَعَمَ ، فأنت قد صدَّقته . وإذا قال
سوفَ تفعل كذا ، وقلت له : نَعَمَ ، فأنت قد وعدتَه . وبيان ذلك -
قال لك : أتفعل كذا ؟ فهي عِدَّةٌ ولا بدَّ في موضع وتصديق في آخر .
فكذلك تكون إذن جواباً وجزاء ، فقد يجتمع فيها هذان وقد ينفرد أحدهما .
فإذا قلت لمن قال لك : أنا أزرُك ، إذن أكرمك ، فهذا جواب وجزاء .
وإذا قلت له : إذن أزرُك ، فهي جواب خاصة .

(١) إشارة إلى قصة موسى حين وجد رجلين يقتتلان أحدهما من قومه والآخر من أعدائه فضرب
الذي من أعدائه بمصاه فقتله ثم هرب .

(٢) ج ، ر : خبراً ، وهو تحريف .

(٣) الكتاب ٣١٢/٢ .

والآية على هذا لا إشكال فيها ، لأنه يقول فيها : إذن فعلتُها وأنا جاهل ،
فيكون مجيباً له ويكون اعتذاره بالجهل جزءاً فهي في هذا الموضع جواب
وجزاء . فقد تبين معناها .

وأما حكمها فإنها لا تخلو من أن يقع بعدها الفعل أو لا يقع . فإن لم يقع
لم تكن عاملة ، وذلك قوله : فعلتُها إذن وأنا من الضالِّين (١) / [١٧٠] و
فإن وقع بعدها الفعل فإمّا أن يكون معرباً أو مبنياً . فإن كان مبنياً لم يظهر
لها عمل ، وإن كان معرباً فلا يخلو من أن يكون حالاً أو مستقبلاً .
فإن كان حالاً فالرفع ليس إلا ، لأنّ النصب يخلص للاستقبال فلهذا
لا يجوز النصب إذ المعنى على الحال .

فإذا كان مستقبلاً فلا يخلو أن يتقدّمها حرف عطف أو لا يتقدم . فإن تقدّم
جاز الإلغاء والإعمال . وإن لم يتقدم فلا يخلو أن تقع بين شيئين متلازمين
أو تقع صادراً . فإن وقعت بين شيئين متلازمين فالإلغاء ليس إلا ، وإن
وقعت صادراً فالإعمال ليس إلا وقد حكى إلغاؤها ، وذلك قليل جداً .
وإنما جاز إلغاؤها وإعمالها بعد حرف العطف لأنّ من راعى كونها لم
تتقدم إلغاؤها ومن رأى أنّ حرف العطف لا يطلب الفعل خاصة بل يطلب
الجملة لم يعتبره فلذلك أعمل .
وأما إذا توسطت بين شيئين متلازمين فإنها تلغى ، لأنّ الفعل يطلب ما قبلها
وهو مبني عليها (٢) فصارت إذن لغوياً .
فهذه أحكامها على الكمال فافهم .

(١) الشعراء : ٢٠ .

(٢) كذا ولله : عليه .

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

باب من مسائل أن الخفيفة الناصبة للفعل

وأنه تنقسم أربعة أقسام : زائدة ، وحرف عبارة وتفسير ، ومخففة من الثقيلة ، وناصبة للفعل .

فالزائدة تزداد بقياس بعد لما نحو : فلما أن جاء البشير (١) . ولا تزداد في غير هذا الموضع إلا ضرورة كقوله :

..... كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم (٢٩٨)
بخفض ظبية في إحدى الروايات .

والتي هي حرف عبارة وتفسير وهي الواقعة بعد القول أو ما يرجع معناه إلى معنى القول ، ويكون ما بعدها تفسيراً لما قبلها ، ولا موضع لها من الإعراب .
نحو : ونودوا أن تلکم الجنة (٢) . ونحو : وانطلق الملائم منهم أن امشوا (٣) . وانطلق هنا من الانطلاق في الكلام . ويقع بعدها كل جملة .

وأما المخففة من الثقيلة فمعناها معنى أن الناصبة للاسم والرافعة للخبر . ولا يكون اسمها إلا مضمراً ولا يكون ظاهراً إلا ضرورة .
وإن كان خبرها فعلاً فيشترط فيها أن يفصل بينها وبين الفعل في الإيجاب بالسين أو قد أو سوف ، وفي النفي بلا .
ومثال الفصل في الإيجاب بالسين قوله تعالى : علم أن سيكون منكم مرضى (٤) .

ومثاله بلا في النفي قوله تعالى : أفلا يرون ألا يرجع إليهم قولا (٥) .

(١) يوسف : ٩٦ .

(٢) الاعراف : ٤٣ .

(٣) سورة ص : ٦ .

(٤) المزمل : ٢٠ .

(٥) طه : ٨٩ .

ولا يجوز أن يترك الفصل بينها وبين خبرها إلا إذا كان الفاصل (اسمها) (١)
 نحو قوله تعالى : وأن ليس للإنسان إلا ما سعى (٢) .
 ولا يتقدمها إلا أفعال التحقيق نحو تحققتُ وعلمتُ .
 ولا يجوز أن تليها أفعالُ الشك نحو ظننتُ ، إلا أن تريد بذلك تحقيق الظن
 فكأنك قلت : ظننتُ الظن .

(ولا بد وأن) (٣) لم يلبها أفعالُ الشك لأنَّ أن هنا هي أن فهي هنا تؤكد (٤)
 ولا يؤكد إلا ما ثبت واستقر وأفعالُ الشك لم تثبت فلم تؤكد إلا إذا أردت
 بذلك تأكيد الظن كما قلنا / [١٧٠ ظ]

• • •

وأما الناصبة للفعل فلا يخلو أن يقع بعدها الماضي أو المضارع . فإن وقع
 بعدها الماضي بقي على معناه من الماضي ولا تعمل (فيه) شيئاً لأنه مبني ، وإن
 وقع بعدها المضارع فإنها تخلصه للاستقبال وتنصبه .
 وتتقدمها الأفعال التي لاتعطي التحقيق ولا يجوز أن تتقدمها علمت ولا
 ما في معناها .

وأما المخففة من الثقلة فلا يتقدمها من الأفعال إلا أفعال التحقيق خاصة
 كعلمت ورأيت (وما) (٥) وبمعناها . فإن كان للفعل معنيان : التحقيق
 وغيره جاز لك أن تقدم أن الناصبة للفعل إذا أردت به معنى ما ليس فيه
 تحقيق . وأن تقدم أن الخفيفة (٦) من الثقلة إذا أردت بها معنى ما فيه تحقيق .

(١) سقط من ج ، ر .

(٢) النجم : ٣٩ .

(٣) كذا الوجه : وإنما .

(٤) ر : تأكيد .

(٥) زيادة يقتضيها السياق .

(٦) ر : المخففة .

فظننتُ لا تتقدّم إلا أن الناصبة للفعل. فإن أردتَ بهما معنى علمتُ لم تتقدّم
على أن إلا أن تكون مخففة من الثقيلة نحو : ظننتُ أن سيقوم زيد ، يزيد :
علمتُ أنه سيقوم .

وإنما كانت أن المخففة (أ) من الثقيلة بعد أفعال التحقيق لأنها للتأكيد ،
فهي مناسبة لها، وكانت أن الناصبة للأفعال بعد الأفعال التي ليس فيها تحقيق
لأنها ليست للتأكيد فلم تخالف قبلها .

(أ) ر : الخفيفة

باب أفعال المقاربة

وهي عسى وبوشك وكاد وكرب وقارب واخولق وأخذ وجعل وطفق . هذه الأفعال تنقسم قسمين : قسم للأخذ في الفعل ، وهو أخذ وجعل وطفق ، وقسم لمقاربة ذات الفعل وهي ما بقي .

وتنقسم قسمين : قسم لمقاربة ذات الفعل من غير تراخ وقسم لمقاربة ذات الفعل بتراخ . فالذي هو لمقاربة ذات الفعل من غير تراخ : كاد وكرب وقارب واخولق . والذي هو لمقاربة ذات الفعل بتراخ : عسى وبوشك . ويستعمل الفعل بعدهما بأن ولا يجوز حذفها إلا ضرورة (١) . فمثال حذفها في عسى قوله :

٥٥٣ عسى الكرب الذي أمسبت فيه
بكون وراءه فرج قريب (٢)

ومثاله في بوشك قوله :

٥٥٤ بوشك من فر من منيته
في بعض غيراته يوافقها (٣)
وأما كاد وكرب فلا يستعمل الفعل بعدها بأن (٤) إلا ضرورة كقوله :

(١) الضرورة مذهب جمهور البصريين والفارسي ، وسيبويه يجوز في النثر بقله وهو رأي المبرد والزجاجي وابن هشام . الكتاب ٤٧٨/١ ، الكامل ١٩٦/١ ، الجمل ٢٠٩ ، المغني ١٦٤ ، الخزانة ٨٢/٤ .

(٢) لهدية بن شرم العفري من قصيدة قالها في حبه بالمدينة والخطاب لابن عمه ، والنحاة يروونه بضم التاء والصواب فتحها . الكتاب ٤٧٨/١ ، المقتضب ٧٠/٣ ، الكامل ١٩٦/١ ، الجمل ٢٠٩ ، أمالي القاضي ٧١/١ ، المفصل ٢٧٠ ، التوضيح ٧٨/٢ ، المعني ١٨٤/٢ ، الخزانة ٨١/٤ .

(٣) لأمية بن أبي الصلت . الفرة : الفلة عن الدهر وحروفه . الكتاب ٤٧٩/١ ، الكامل ٧٠/١ ، الأصول ١٧٥/٢ ، ابن يعيش ١٢٦/٧ ، التوضيح ٧٩/١ ، المعني ١٨٧/٢ ، الديوان ٤٢ .

(٤) ج ، ر : الا بأن ، وهي زيادة .

٥٥٥ قد كَادَ من طولِ البَيْتِ أن يَمَسَّحَا (١)
ومثاله في كرب قوله :

٥٥٦
وقد كَرَبَتِ أعناقُها أن تَقَطَّعَا (٢)
وأما قارب واخلواك فلا يستعمل الفعل بعدهما إلا بأن، ولا يجوز حذفها .
وجعل أبو القاسم قارب مما الأجود فيه أن يُستعمل بأن لأنها ليست من
هذا الباب ، لأنها ليست بداخلة على المبتدأ والخبر ، وبدلالة مجيء مفعولها
اسماً في صريح الكلام فتقول : قارب زيدُ القيامَ ، وكذلك اخلواك .
وإنما دخلا في هذا الباب لما فيهما من معنى المقاربة .
وأما طفقَ وأخذ وجعل فلا يستعمل الفعل بعدهما بأن ، لأنَّ الفعل الذي
بعدها للحال وأن تخلص للاستقبال .

وهذه الأفعال كلها متصرفة إلا عسى فإنَّها غير متصرفة .
وفي / عسى لثتان : عَسَى وَعَسَى ، إذا كان فاعلها مضمراً . فإن كان [١٧١] و
ظاهراً فلا يجوز إلا الفتح . وتستعمل استعمالين : تستعمل بمعنى قارب
فتحتاج إلى مرفوع ومنصوب إلا (أنَّهما ليسا) (٣) مبتدأ وخبراً فتقول :
عسى زيدٌ أن يقومَ ، وتستعمل بمعنى قرب فتكتفي بالمرفوع فتقول :
عسى أن يقومَ زيدٌ .

(١) نسب في الكتاب لرؤية وألحق بديوانه . مصحح : درس أو عفا أو قارب ذلك . والرجز
في وصف منزل بال . الكتاب ٤٧٨/١ ، المقنَّب ٧٥/٣ ، الكامل ١٩٥/١ ، ابضاح
الفارسي ٨٠ ، المفصل ٢٧٠ ، الاقتضاب ٣٩٦ ، ابن يعيش ١٢١/٧ ، اللسان : مصحح ،
الخزانة ٩٠/٤ الديوان ١٧٢ .

(٢) صدره : سقاها ذور الأحلام سجلا مل الظأ
وهو لابي زيد الأسلي يجوبه ابراهيم بن هشام المخزومي خال هشام بن عبد الملك وكان
والياً على المدينة . وأراد بنوي الأحلام : بني أمية . يشبههم بالإبل التي ترد الماء وهي ضماء
فتد اعناقها اليه لشرب منه . الكامل ١٨٨/١ ، التوضيح ٨٠/١ ، العيني ١٩٣/٢ .
(٣) ج ، ر : أنها ليست ، وهو تحريف .

فإن قيل : فهلا جعلت بمعنى قارب وتكون على التقديم . فالجواب : إنا قد وجدناها استعملت استعمال قَرُبَ بدليل قوله تعالى : عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً (١) . فربك هنا فاعل يبعثك ، ولا بنصوّر أن يكون فاعلاً بعسى ، لأنّ مقاماً حال من يبعثك ، ولا يجوز أن يفصل بين العامل والمفعول بأجنبي .

وإذا استعملت عسى استعمال قارب نحو : عسى زيد أن يقوم ، فزيد اسم عسى ، وأن يقوم في موضع الخبر . عند المبرد : زيد فاعل عسى وأن يقوم في موضع المفعول ، والدليل على ذلك أن أن وما بعدها تنقدّر بالمصدر والمصدر لا تكون أخباراً عن الجث (٢) .

والصحيح أن الفعل الذي بعد عسى في موضع الخبر والدليل على ذلك أنهم لما ردّوه إلى الأصل نطقوا باسم الفاعل ولم ينطقوا بالمصدر نحو قوله :
 ٥٧ أكثرت في القول ملجأً دائماً

لا تلحني إنسي عسيث صائماً (٣)

وأما قول أبي العباس أن أن وما بعدها تنقدّر بالمصدر والمصدر لا تكون أخباراً عن الجث ، فثبت أن أن وما بعدها في موضع المفعول ، فجوابه أن أن هنا لا تنقدّر بالمصدر لأنها إنما أتت بها لتدل على أن في الفعل ترجياً . والدليل على أنها في موضع الخبر مجيئها على الأصل في قوله : عسيث صائماً ، ألا ترى أن صائماً خبر ؟ ونظير ذلك أعني أن الناصبة للفعل لا تنقدّر بالمصدر قولهم : لعلّ زيداً أن يقوم ، ومنه قوله عليه السلام : لعلّ أحدكم أن يكون ألحنّ بحجته من الآخر (٤) .

(١) الاسراء : ٧٦ .

(٢) هذا ما نسب المبرد وفي المقتضب ٦٨/٣ ما يخالفه . وانظر المعنى ٢٥ .

(٣) نسب لرؤية وألحق بديوانه . ورواية الديوان : .. العدل .. لا تكثرون . وهو مأخوذ من الحديث : قليقل أي صائم . إيضاح الفارسي ٧٧ ، شرح مشكلات الحماسة ٣٧ ، الخصائص

١٩٨/١ ، المعنى ١٦٤ ، الخزانة ٧٧/٤ ، الديوان ١٨٥ .

(٤) النهاية لابن الأثير ٢٤١/٤ ، الفائق للزغندي ٤٥٥/٢ .

ومنه قوله :

٥٥٨ لعلهما أن تبغيا لك حيلة
وأن ترحبا سرا بما كنت أحتصر^(١)

وقوله أيضاً :

٥٥٩ لعلك يوماً أن تُلمِّمَ مُلِمَّةً
علبك من اللاتي بدعنك أجدعاً^(٢)
ألا ترى أن لعل من الحروف الداخلة على المبتدأ والخبر، فلا يتصور أن تنقدّر أن
مع الفعل بالمصدر، لأن المصدر ليس بالشخص .
ألا ترى أن التقدير في الحديث : لعل أحدكم كان ألحن بحجته ، وكذلك
البيت : لعلهما باغيتان لك حيلة ، وكذلك : لعلك يوماً تلم عليك ملامة .
وكما لا تنقدّر أن مع ما بعدها بالمصدر فكذلك في عسى وأخواتها .

• • •

وهذه الأفعال التي للمقاربة لا يكون فاعل الفعل الذي بعدها إلا ضمير
الاسم الأول . فإن قيل : فكيف إذن قال الشاعر :

٥٦٠ وقد جعلت إذا ما قمتُ بِمُفْلِنِي
ثوبي فأنهضُ نهضَ الشاربِ القليلِ^(٣)

ففيه قولان :

أحدهما أن يكون على حذف المضاف ، فكأنه قال : وقد جعل ثوبي إذا

(١) لعمري بن أبي ربيعة . أحصر من الحصر وهو الضيق في الكلام . الدرر اللوامع ١/١١٣ .

(٢) ينتمى بن نورة يخاطب المحل بن قدامة لشدة بصره أخيه مالك . وكفى بالمدح هنا عن
الذل والخضوع . الكتاب ١/٤٧٨ ، المفضليات ٢٦٥ ، شرح المفضليات ٥٥٤٤ المقتضب
٣/٧٤ ، الكامل ١/١٩٦ ، ٢/٣٨ الفصل ٣٠٣ ، المغني ٣١٩ ، الخزانة ٤٣٣ .

(٣) من أبيات لابن أحمر الباهلي . والرواية : السكر مكان الثمل . ونسبها الجاحظ لأبي حية
النعمري . الحيوان ٦/٤٨٣ ، البيان والتبيين ٣/٧٦ ، الموشح ١١٨ ، المغني ٦٤١ ، المغني

٢/١٧٣ ، الخزانة ٤/٩٢ .

ماقتُ بِثِقَلُنِي ، والآخِر : أن يكون / محمولاً على المعنى كأنه [١٧١ ظ]
قال : أثقلُ بثوبي ، لأنه إذا أثقله ثوبه فقد ثقل هو بثوبه .

• • •

وهذه الأفعال لا يخلو أن يكون فاعلها ظاهراً ومضمرأ ، فإن كان فاعلها
مضمرأ فإنه يستتر في حال الإفراد ويبرز في حال الثنية والجمع ، إلا عسى
فإنه يجوز فيها وجهان : أن يستتر وأن يبرز .

فمثال أن يبرز قوله تعالى : فهل عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا (١) .
ومثال استتاره قوله تعالى : وعسى أن إنكروها شيئاً (٢) .

• • •

وإذا اتصل بهذه الأفعال ضمير نصب نحو : عماك أن تقوم ، فالأخفش
يقول : إن الكاف في موضع رفع و«أن تقوم» في موضع نصب كما كان في
الظاهر (٣) . ومذهب سيبويه أن الضمير في موضع نصب و«أن تقوم» في
موضع المرفوع (٤) . وهو الصحيح ، لأنه ليس فيه وضع ضمير نصب
موضع ضمير رفع .

فإن قلت : إن الذي دعا إلى أن يقال أن الضمير وإن كانت صيغته صيغة
المنصوب في موضع رفع أن يبقى على ما كان عليه مع الظاهر من كون الفعل
مع أن في موضع نصب ، والظاهر منصوب (٥) ، فالجواب : إن الشيء قد
يعمل في الظاهر خلاف عمله في المضمرة ، وقد تبين ذلك فافهم .

(١) محمد : ٢٢ .

(٢) البقرة : ٢١٦ .

(٣) الأخفش يجوز وقوع ضمير الرفع موقع ضمير الخفض وضمير الخفض موقع ضمير الرفع

ولعله هنا يجوز وقوع ضمير النصب موقع ضمير الرفع . انظر ٣٢٩/١ .

(٤) حمل سيبويه عسى على معنى لعل لشيئها بها في المعنى ٣٨٨/١ ، ٢٩٩/٢ .

رفع
عبر (الرجل) النجدي
أسلم (الرجل) النجدي

باب من المفعول المحمول على المعنى

لا يجوز إلا حيث يفهم المعنى . واختلف فيه فمنهم من أجازته ضرورة
ومنهم من أجازته ضرورة على التأويل ، أعني أن يحمل على معنى يصح
الإعراب عليه . ومنهم من أجازته في الكلام انكالا على فهم المعنى .
فمذهب من أجاز قلب الإعراب لمجرد الضرورة فاسد ، لأنه ما من
ضرورة إلا وهي يُحاولُ بها على وجه تصحُّ عليه .

والذي أجازته على التأويل حجته أنه إخراج له عن أصله ، فلا ينبغي أن
يجوز إلا لأجل الضرورة مع حمل الكلام على معنى يصحُّ عليه ، والذي
أجازته في الكلام والشعر استدل بقوله تعالى : ما إن مفاتيحه لتنوء بالعصبة
أولى القوة (١) . وإنما المعنى : لتنوء بها العصبة ، لأن معنى ناء بكذا :
نهض به بيثقل والمفاتيح لا تثقل بالعصبة وإنما العصبة تثقل بها .
ومن كلام العرب : إن فلانة لتنوء بها عجيزتها . ومعلوم أن العجيزة
لاتنوء بها وإنما تنوء هي بعجيزتها .
وكذلك قولهم : عرضت الناقة على الحوض ، وإنما يُعرض الحوض
على الناقة .

وكذلك قولهم : أدخلت القلنسوة في رأسي (٢) والمعنى : أدخلت رأسي
فيها . فدل هذا على أنه يجوز في الكلام .
ومن القلب قوله :

٥٦١ . وتُركبُ خيلٌ لاهوادةً بينها
وتشقى الرماحُ بالضياطيرة الحمر (٣)

(١) القصص : ٧٦ .

(٢) الكتاب ٩٢/١ .

(٣) لخداش بن زهير . الضياطرة : جمع ضيطار وهو الرجل الضخم الذي لا غناه عنده . قال
أبو عبيدة : الخيل هائنا الرجال وإنما تشقى الضياطرة بالرمح . مجاز القرآن ١١٠/٢ ،
الكامل ٦٢/٢ ، الاضداد لابن الأثيري ٨٥ ، الأصول ٧٢٠/٢ ، مقاييس اللغة ١٠٢/٢ .

ومعلوم أن الرماح لا تنشق بالضياطرة وإنما تنشق الضياطرة بها . وأما قوله :

٥٦٢ مثلُ القنَافِدِ هَدَّاجُونَ قد بلغت

نجرانَ أو بلغت سوماتهم هَجْرُ (١)

فالشاهد فيه نصب السومات ورفع هجر ، وفصيح الإعراب رفع السومات ونصب هجر لأنَّ السومات هي البالغة في الحقيقة لكن / لما اضطر [١٧٢] رفع لأنَّ القافية مرفوعة لأنَّ قبله :

٥٦٣ أما كليبُ بنُ يربوعِ فليسَ لهم

عند التفاحر لا وِرْدُ ولا صَدْرُ (١)

وفي هذا البيت روايتان : رفع هجر ونصبها ، فالذي رواه بنصبها قلب في الآخر وجعل هَجْرَ مفعولاً بعد بلغت ، وفي « قد بلغت » ضمير السومات ، وعاد الضمير على ما بعده ، لأنَّه في باب الإعمال يعود على ما قبله ، وهي رواية أبي القاسم والذي رواه برفعها قلب في الأول والثاني ، وهذه الرواية أثبت وهي رواية المبرد (٣) .

ومن مذهبه أنَّ قلب الإعراب لا يجوز إلا في الضرورة على التأويل ، فجعل بلغت محمولاً على المعنى فكأنه قال : حَمَلْتُ ، لأنَّه إذا بلغت السومات هَجْرَ فقد حملتها هَجْرُ ، وكذلك قوله :

٥٦٤ غَدَاةٌ أَحَلَّتْ لابنِ أَصْرَمَ طَعْنَةً

حصينِ عبيطاتُ السدائِفِ والخَمْرُ (٤)

(١) للأخطل من قصيدة في هجاء جرير وقومه. هداجون من الخلع والهدجان وهو مثنى في ضمف وفيه اشارة إلى أنهم يتلصصون. الكامل ٣٧٠/١ ، مجاز القرآن ٣٩/٢ ، الأصول ٧١٩/٢ ، الجمل ٣١١ ، المحتسب ١١٨/٢ ، ابن الشجري ٣٦٧/١ ، المخصص ٩٤/٨ ، الديوان ١١٠ .

(٢) كليب بن يربوع هم قوم جرير وهم من تميم. وانظر الكامل ٣٧٠/١ .

(٣) الكامل ٣٧٠/١ .

(٤) للفوزدق . ابن أَصْرَمَ من بني ضبة وكان فذر ألا يأكل لحماً ولا يشرب خمراً حتى يقتل ابن الجون الكندي فقتله في جوار بني ضبة . ورواية الديوان برفع طعنة ونصب عبيطات ورفع الخمر وهو موافق لانشاد الكسائي. السدائف جمع سديف وهو السام. العبيطات : الطرية . الكامل ٣٣٧/١ ، الجمل ٢١٢ ، مجالس العلماء ٢١ ، الديوان ٢٥٤/١ (بيروت) .

الشاهد فيه رفع العيطات ونصب الطعنة ، وفصيح الإعراب فيه أن يرفع الطعنة وينصب العيطات ، لأنَّ الطعنة هي المَحِلَّة والعيطات والخمر المَحَلَّتَانِ

وأما قول أبي القاسم : ومنهم من يرويه برفع الطعنة ونصب العيطات ، فلسيت برواية وإنما هو إصلاح من الكسائي ، وذلك أنَّ يونس بن حبيب سأل الكسائي عن إنشاد هذا البيت فأنشده برفع الطعنة ونصب العيطات فقال له يونس : على مَ ترفع الخمر؟ فقال : على الاستئناف والقطع . فقال له : ما أحسن ما قلت لولا أن الفرزدق أنشدني مقلوباً (١).

وبيت الفرزدق وهو قوله :

٥٦٥ وعرضُ زمانٍ يابن مروانَ لم يدعْ

من المالِ إلا مسحاً أو مجلَّفُ (٢)

فإنَّه أنشده أبو القاسم دليلاً على رفع ما بعد حرف العطف على الاستئناف والقطع نظيراً لما تقدم .

وفيه ثلاث روايات : نصب المُسحَتِ وفتح الدال من يدع ، وكسرها ورفع المسحت ، وضم الدال (٣) من يدع ورده إلى ما لم يسم فاعله . وكانَّ أصله يودع ، ثم حذفت الواو .

وأما على رفع المسحت وكسر الدال من يدع فيكون المسحت فاعلاً بيدع ، ويدع مضارع ودع بمعنى بقي ، يقال : ودع الرجلُ في بيته ، إذا بقي فيه ، ويكون أو مجلَّفُ معطوفاً على المُسحَتِ . وفتح الدال من يدع فيكون المسحت مفعولاً بيدع .

وفي رفع أو مجلَّفُ خمسة أقوال : منهم من قال : إنَّه مرفوع بالابتداء والخبر محذوف وهو أبو القاسم ، ومذهبه فاسد ، لأنَّه لا يبتدأ بالنكرة من غير شرط .

(١) الكامل ٣٧١/١ ، مجالس العلماء ٢١ .

(٢) من قصيدة في مدح عبد الملك بن مروان . عطف الزمان : شدته وما كان من العظ بغير جارحة فهو بالنظام نحو عطف الزمان وعظ الحر . المسحت : المتأصل الذي لم يبق منه شيء . المجلَّف الذي ذهب معظمه وبقي منه شيء يسير . مجاز القرآن ٢١/٢ ، معاني القرآن ١٨٢/٢ الشعر والشعراء ٨٩ ، الجمل ٢١٣ ، تنقيح اللسان ٩٣ ، الخزانة ٣٤٧/٢ ، الديوان ٥٥٦ .

(٣) كذا والصواب : الياء .

ومنهم من قال : إنَّه فاعل بفعل مضمَّر كأنَّه قال : أو بقي مُجَلَّف .
ومنهم من قال : إنَّه خبر ابتداء مضمَّر تقدِّره أو الباقي مُجَلَّف ، وكلاهما حسن .

ومنهم من قال : إنَّه معطوف على الضمير في مسحت وهو ضعيف من جهة اللفظ فاسد من طريق المعنى .

فأمَّا ضعفه من طريق اللفظ فإنَّه لا يعطف على الضمير المرفوع من غير تأكيد ولا طول قائم مقام التأكيد إلا / ضرورة . [١٧٢ ظ]
وأمَّا فساده من طريق المعنى فإنَّ المسحت هو المستأصل والمجَلَّف هو الذي أكثره قد ذهب فلا يتصور أن يوصف المجَلَّف بأنَّه مُسحت .

ومنهم من قال إنَّه مصدر على وزن مفعَل نحو قوله تعالى : ومزَّ قناهم كلَّ ممزَّق (١) . معطوف على وعض . كأنَّه قال وعضُّ أو تجليفٌ . وهذا فاسد من طريق المعنى ، لأنَّ المسحت : المستأصل ، والمجَلَّف : الذي ذهب أكثره ، فلا يتصور أن يقال : التجليف لم يدع من المال إلا مُسحتاً .
وقول أبي القاسم : ومنهم من يرويه إلا مسحت أو مجَلَّف (٢) . محمول على المعنى ، لأنَّه إذا قال : لم يدع كأنَّه قال لم يبق ، ولم يروه أحد غيره .
وأحسن من ذلك أن يكون يدع بمعنى يبقى كالمكسورة الدال ، وبدلُّ على ذلك قول الأسود بن يعفر :

٥٦٦ أرَّقَ الجفْن خيالٌ لم يدع

من سألِمى ففؤادى مُنتزع (٣)

يريد لم يبق ، وأمَّا قوله :

(١) سبأ : ١٩ .

(٢) وهي رواية أبي عبيدة في مجاز القرآن ٢١/٢ بخلاف في العبارة .

(٣) لسويد بن أبي كاهل من قصيدة مفضلية وليس للأسود كما توهم ابن عصفور . والرواية :

العين مكان الجفن . ورواية أبي عبيدة : يدع ، بكسر الدال بمعنى يستقر . مجاز القرآن ٢١/٢ ،

المفضليات ٣٨١ ، النقائض ٥٥٧ ، اللسان : ودع .

٥٦٧ قد سالم الحياتُ منه القَدَمَا

الأفَعوانَ والشَجاعَ الشَجعِما (١)

فإنه أنشده أبو القاسم شاهداً على المفعول المحمول على المعنى .
ولا حجة له فيه ، لأن الأفعوان منصوب بإضمار فعل يفسره سالم ، فكأنه
قال : سالم القدمُ الأفعوانَ ، لأن الحيات إذا سالت القدم فقد سالها (٢). ولا
بنصوّر أن يكون الأفعوان بدلاً من الحيات على المعنى ، لأنّ البديل تابع للمبدل
منه على المعنى في إعرابه إلاّ فيما له لفظ وموضع فإنّه يبدل منه تارة على
لفظه وتارة على موضعه ، وهذا لفظ مرفوع وموضعه مرفوع لأنّه فاعل .
وبروي هذا البيت :

قد سالمَ الحياتِ منه القَدَمَا (٣)

فعلى هذا يكون القدمان فاعلا وحذف التون ضرورة كقوله :

٥٦٨ هـما خَطَطْنَا إمّا إِسارًا ومِنّةً

وإمّا دمٌ والقتلُ بالحُرِّ أَجدرُ (٤)

وكذلك قوله :

٥٦٩ لها مَتنانِ خَظانًا كَما

في إحدى الروايتين .

(١) نسب هذا الرجز في الكتاب لمبد بني عيس ونسبه الأعم لمساج ونسب لغيره . الشجاع :
ضرب من من الحيات . الشجعم الطويل ، وقيل : الجريه الفليظ . الأفعوان : الذكر من
الحيات . الكتاب ١/١٤٥ ، المقتضب ٣/٢٨٣ ، جمهرة اللغة ٣/٣٢٥ ، الجمل ٢١٤ ،
الخصائص ٢/٤٣٠ التوجيه ٢٤٤ ، الخزانة ٤/٥٧٠ ، ديوان العجاج ٨٩ .

(٢) الكتاب ١/١٤٥ ، المقتضب ٣/٢٨٣ .

(٣) وهي رواية الكوفيين كما في الخصائص ٢/٤٣٠ .

(٤) لتأبط شرأ والخطاب لأعدائه من لحيان . وروي بجر اسارومنة حل إضافة خطنا إليها وفصل
بينهما بأماولا شاهد فيه . ورواية الأغاني : لكم خصلة اما فداء ومة . شرح الحماسة للمرزوقي ٧٩ ،
الخصائص ٢/٤٤٠ ، الأغاني ٢١/١٥٩ ، المعنى ٧١٥ ، ٧٨١ ، الخزانة ٣/٣٥٦ ، الضرائر
١١٠ ، شرح مشكلات الحماسة ٣٤ .

(٥) لامرئ القيس في وصف فرسه وعجزه : أكب حل ساعديه النمر .

خطانا : كثيرنا اللحم وهو مثنى خطاة . شرح الحماسة للمرزوقي ٨٠ ، شرح مشكلات الحماسة ٣٥ ،
آيات المعاني ١٤٥ ، مقاييس اللغة ٥/٢٩٥ ، المخصص ٢/٨٠ ، اللسان : خطا ، الديوان ١٦٤ .

ومن ذلك قول العرب : قَطَّاقَطَا ، بِيضُكَ نَيْتًا وَبَيْضِي مَائِنَا (١) .
 وأما قوله تعالى : وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لَكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ (٢) .
 في قراءة من قرأ زَيْنَ ، فبني الفعل للمفعول فليس من هذا الباب لأنه
 يتصور فيه وجهان : أحدهما أن يكون شركاؤهم فاعلاً بفعل مضمر ، يدلُّ
 عليه ما قبله كأنه قال : زَيْنُهُ شُرَكَاءُهُمْ .
 والآخر أن يكون فاعلاً بقتل ، والأول أحسن لأمرين ، أحدهما : أن
 المصدر لا يضاف إلى المفعول مع وجود الفاعل إلا في قليل . والآخر :
 أن الشركاء ليسوا بقاتلين وإنما هم مُزَيَّنُونَ ، وبذلك على ذلك القراءة
 الثانية وهي قراءة من قرأ زَيْنَ بفتح الزاي (٣) ، ولا يكون الشركاء قاتلين
 إلا مجازاً فافهم .

(١) يزعم العرب أن هذا تقوله المجلة للقطاة. الخصائص ٤٣١/٢ ، شرح مشكلات الحامدة

٤٣٤ ، اللسان : حبل .

(٢) الأنعام : ١٣٧ .

(٣) وهي قراءة حفص عن عاصم وهي المثبتة في الصحف.

باب الحروف التي تجزم الأفعال المستقبلية

الجوازم تنقسم قسمين : جازمٌ لفعل واحد و جازمٌ لفعلين .
فالجازم لفعل واحد : لم ولما وألم وألما ولام الأمر ولا في النهي .
فأما لم ولما (١) فهما لنهي فَعَلَّ ، وهو الماضي المتقطع من زمن الحال ،
تقول : عصى آدمُ ربَّهُ ولم يندم ، تريد فيما / مضى . [١٧٣ و]
وأما لَمَّا فهي لنهي قد فعل وهو الماضي المتصل بزمن الحال نحو : عصى
ابليسُ ربّه ولَمَّا يندم . تريد لم يندم إلى الآن .
وأما لا فهي للنهي نحو : لا تفعل . وأما اللام فهي للأمر نحو : لِيَفْعَلْ .
ولا يخلو الفعل الذي يقع بعد هذه الحروف من أن يكون معرباً بحركة أو
بحرف ، فإن كان معرباً بحرف فجزمه بحذف ذلك الحرف منه نحو : لم
يفعلا ، ولم يفعلوا ، ولم تفعل .
وإن كان معرباً بحركة فلا يخلو أن يكون صحيح الآخر أو معتله أو مهموزه .
فإن كان صحيح الآخر فجزمه بسكون آخره نحو : لم يضرب ولم يخرج .
وإن كان معتل الآخر بالياء أو بالواو أو بالألف فجزمه بحذفها من آخره . وقد
يجزم بسكون آخره فيقال : لم يقضى ولم يغزو ولم يخشى ، وذلك قليل جداً (٢)
وعليه قوله :

ألم يأتيك والانباءُ تنبئ

(٣٤٣)

فجزم يأتيك بسكون آخره .

- (١) كذا والظاهر أنها لم .
(٢) نقل الفراء في الماني ١ / ١٦١ والزجاجي في الجمل ٣٧٣ ، والأعلم ١ / ١٥ أن ذلك
لغة لبعض العرب .

واختلف في ذلك، فمنهم من جعل ذلك على إجراء المعتل مجرى الصحيح (١) فلم يجز ذلك (إلا) (٢) في الياء والواو فإنه يجوز أن تجري مجرى الصحيح فيظهر الإعراب في آخرها في الرفع فتقول : يغزو ويرمى ، ولا يجوز ذلك في الألف أصلاً ، لأنه لا يظهر فيها الإعراب . وهو الصحيح ، ولذلك قل في الواو لأن ظهور الضمة في الواو أثقل منه في الياء ، وقد جاء ذلك على فلكه ، قال الشاعر :

٥٧٠ هجوت زبّانَ ثم جئتَ معتذراً

من هجو زبّانَ لم تهجو ولم تدع (٣)

ومنهم من جعل ذلك على حذف الضمة المقدرة في الياء والواو ، وأجاز ذلك في الألف ، واستدل بقوله تعالى : لا تخف دوكاً ولا تخشى (٤) ، في قراءة حمزة ويقول الشاعر :

٥٧١ إذا العجوز غصبت فطلّسق

ولا ترضّأها ولا تملق (٥)

وذلك لاحجة فيه ، لأن قوله : ولا تخشى ، متقطع كأنه قال : وأنت لا تخشى . وأمّا قوله : ولا ترضّأها ، فالألف فيه إشباع وألف الأصل محذوف للجزم .

-
- (١) وهو ظاهر كلام سيويه ٢ / ٥٩ .
(٢) سقطت عن الأصل .
(٣) نسب لأبي عمرو بن اللاد، يخاطب الفرزدق وكان هجاء ثم اعتذر إليه .
سأني القرآن ١ / ١٦٢ ، ٢ / ١٨٨ ، شرح السج ٧٨ ، المنصف ٢ / ١١٥ ، الانصاف ٩٥ ، شواهد الشافية ٤٥٦ ، سجم الأدباء ١١ / ١٥٨ .
(٤) طه : ٧٧ ، وهما قرأ أيضاً يحيى بن وثاب . وانظر الفراء ١ / ١٦١ .
(٥) ينسب لرؤبة بن المجاج ، وروى : ولا ترضها ، ولا شاهد فيه .
والفارسي وابن جنبي يريان أن الألف بقيت في الجزم حملاً لها على الياء التي قد لا تحذف في الشعر وتقدر عليها الحركة . الخصائص ١ / ٣٠٧ ، المنصف ٢ / ١١٥ ، شرح الخساسة للفرزدق ١٧٧١ ، ١٨٥٢ ، ابن الشجري ١ / ٤٨٩ ، الخزانة ٣ / ٥٢٣ ، شواهد الشافية ٤٥٩ ، الديوان ١٧٩ .

وأماً المهموز الآخر فلا يخلو أن تُخفّف همزته أولاً تخفف . فإن لم تُخفّف جرى مجرى الصحيح نحو لم يقرأ ولم يُخطيء فإنّ جزمه بسكون آخره كالصحيح (١) ولا يُعتدُّ بالعارض فيه فيُجزم بحذف آخره كما يُجزم المعتل وعليه قوله :

٥٧٢ وإلاّ يُبدَ بالظلمِ يظلمِ (٢)

• • •

واعلم أنه لا يجوز حذف الجازم وإبقاء عمله إلاّ في لام الأمر خاصة وذلك ضرورة كقوله :

مُحَمَّدٌ تَقَدَّرَ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ

إذا ما خفت من شيءٍ تبالا (٥٤٥)

يريد : لتفد .

ولا يجوز حذف المجزوم بهذه الحروف وإبقاها إلاّ في لمّا خاصة نحو : سرتُ إلى المدينةِ ولمّا ، تريد : ولمّا أدخلها ، لكن حذفت لفهم المعنى . وإنّما جاز ذلك في لمّا وحدها لأنّها نفي قد فعَل ، فكما يجوز حذف الفعل والاكتفاء بقدر نحو قوله :

..... لما نُزِلَ برحالتنا وكانَ قدِ (١٤)

أي وكان قد زالت ، فكذلك في نفسه (٣) .

(١) الظاهر أن هنا مطلقاً تقديره : فإن خففت جرى مجرى المعتل ، وقوله : « ولا يمتد بالعارض » الصواب : ويمتد .

(٢) تمامه : جرى متى يظلم يعاقب بظلمه سريعاً وأن لا يبد وهو لزهير من مملقته . يقال : بدأت بالشيء بتحقيق الهزّة وبدأت بالأمر بتلحين الهزّة ، وبدت على الانتقال من الهزّة إلى التشبيه بقضيت وريت . سر الصناعة ٦٨١ (١٦ ش) . شرح السبع ٢٧٩ ، شرح العشر ٦٣ ، شواهد الشافية ١٠ ، الديوان ٢٤ .

(٣) كذا ويبدو أن فيه سقطاً .

رفع

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

باب الأمر والنهي

اعلم أن الأمر لا يخلو أن يكون مخاطب أو غائب أو متكلم . فإن كان لغائب كان باللام / ولا يجوز أن يكون بغير اللام . وسبب ذلك ، [١٧٣ظ] أعني أن كان أمر المتكلم (١) باللام ، أن يلتبس بأمر المخاطب . فإن كان الأمر للمخاطب فلا يخلو من أن يكون مبنياً للمفعول أو للفاعل . فإن كان للمفعول فلا بد من اللام ولا يجوز حذفها لتوالي الحذف ، ألا ترى أنه قد حذف الفاعل وقام المفعول مقامه ، فكروها لتوالي الحذف . فإن كان مبنياً للفاعل جاز فيه وجهان : الأمر باللام ودونها ، وهو الأوضح فتقول لتضرب ، واضرب .

وإن كان الأمر باللام فهو مجزوم الآخر . وإن كان بغير لام فلا يخلو أن يكون ما بعد حرف المضارعة متحركاً في اللفظ أو في التقدير أو ساكناً . فإن كان متحركاً في اللفظ حذفت حرف المضارعة وسكنت آخره فقلت في يقوم : قُم . وإن كان متحركاً في التقدير نحو يكرم حذفت حرف المضارعة ورددت المحذوف وسكنت آخره فقلت : أكرم . فإن كان ما بعد حرف المضارعة ساكناً فإنك تجلب (٢) همزة الوصل إذا حذفت حرف المضارعة لأنه لا يبدأ بساكن ، ثم تنظر ثالث الفعل فإن كان مكسوراً أو مفتوحاً كانت الهمزة مكسورة نحو : إذهب وإضرب ، وإن كان مضموماً ضمنت نحو : أقتل .

• • •

واختلف أهل الكوفة والبصرة في الأمر بغير لام ، فزعم أهل الكوفة أنه معرب وزعم أهل البصرة أنه مبنى (٣) . والصحيح أنه مبنى لأمر منها :

(١) كذا والصواب : الغائب .

(٢) ج ، ر : تحذف ، والتصحيح في حاشية ر .

(٣) معاني القرآن ١ / ٤٦٩ ، المقتضب ٢ / ٣ ، ١٣١ ، المحتب ١ / ٢١٣ ، الإنصاف

مسألة ٧٢ .

أنَّ الفعل أصله البناء وإنَّما أعرب منه ما أشبه الاسم وهذا لم يشبه فبقي على أصله من البناء .

ومنها أنَّه لو كان معرباً لكان مجزوماً ومجزوم دون جازم لا يتصوَّر، ولا يجوز أن يكون الجازم مضمراً لضعفه ، ألا ترى أنَّ الجار (١) لا يضم مع أنَّه أقوى منه ، ولا يُلْتَفَت إلى قوله :
محمَّدٌ تفدِّ نفسك كلُّ نفسٍ

(٥٤٥)

لشذوذه (٢) .

واستدل الكوفيون على أنَّه معرب بأنَّ البناء لزوم الآخر سكوناً أو حركة ولم يوجد الحذف من علامات البناء ووجدناه من علامات الإعراب نحو: ليغزُّ، وهم يقولون : أغزُّ وارمِ ، فدلَّ على أنَّه معرب .

ولاحجة لهم في هذا ، لأنَّ من كلام العرب إذا أشبه شيء شيئاً عومل معاملته ، ألا ترى أنَّه لما أشبه المبنى في باب لا التي للتبرئة وفي النداء المعرب أتبعوه على لفظه وإن كان المبنى لا يجوز اتباعه إلاَّ على الموضع خاصة ، فكذلك لما أشبه أغزُّ لتغزُّ ، في معناه وفي حروفه وأنَّه فعل أمر مثله عاملوه معاملته في الحذف ، فثبت أنَّه مبني .

(١) ج ، ر : الجازم ، وهو تحريف .

(٢) قوله : لشذوذه ، لا يتفق وقوله منذ قليل أنه ضرورة وهو رأى الجمهور وأجازة الكسائي في الكلام ، والذي أنكر إضمار اللام هو المبرد ، واستشهد له النحاة ببجلة شواهد غير هذا البيت . الكتاب ١ / ٤٠٨ ، المفتض ٢ / ١٣٢ ، مجالس ثعلب ٤٥٦ ، ابن الشجري ١ / ٣٧٥ .

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

باب ما يجزم من الجوابات

اعلم أنّ جواب الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والتحضيض مجزوم .

وقول أبي القاسم : والجحد (١) ، غلط ، لأنّه إنّما جزم جواب الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والتحضيض لشبهه بالشرط وفعله ، وذلك إذا قلت : قم ، أو لا تقم ، أو ليت لي مالاً ، لم توجب شيئاً ولم تنفّه ، فأشبه إنْ يَقُمُ ، في أنّك لم توجب شيئاً ولم / تنفّه ، وليس كذلك النفي . [١٧٤و]

• • •

واختلف في سبب جزم هذه الجمل ما بعدها . فمنهم من ذهب إلى أنّها جزمت لكونها متضمنة معنى الشرط ، لأنّك إذا قلت : أطع الله يغفر لك ، فإنّما جزم جواب أطع الله لأنّه ضمن معنى إن تُطع . ومنهم من ذهب إلى أنّها إنّما جزمت لنيابتها مناب الشرط وفعله ، فالأصل عندهم في : أطع الله يغفر لك ، إن تُطع الله يغفر لك ، فحُذِفَ أطع الله وأقيم إن تُطع الله (٢) مقامه .

وهذا هو الصحيح ، لأنّ العامل لا يوجد جملة في موضع ، وإذا كان التقدير في أطع الله يغفر لك على ما ذكر من حذف أداة الشرط وفعله كانت الجملة الأولى جازمة بنيابتها مناب الجازم لا يحقّ الأصل .

• • •

واختلف أهل البصرة والكوفة متى يجزم جواب النهي . فمذهب أهل البصرة أنّه لا يجوز جزم جواب النهي حتى يصوغ فيه دخول حرف الشرط عليه مع أداة النهي نحو : لا تعص الله يغفر لك ، لأنّه يصوغ أن تقول :

(١) الجمل ٢١٧ .

(٢) المكس هو الصحيح .

إنّ لاتعص الله يغفر لك ، ولا يجوز لاتعص الله تندم ، لأنّه لا يسوغ أن تقول : إنّ لاتعص الله تندم .

ومذهب أهل الكوفة أنّه يجوز جزم جواب النهي إذا صحّ معنى الشرط وصحّ وقوع الفعل المنهي عنه مع أداة النهي أو دونها بعد أداة الشرط ، فيجيزون : لاتعص الله تندم ، لأنّه قد ضمّن لاتعص معنى إن تعص الله تندم . وهذا فاسد ، لأنّ الجملة الأولى نائبة مناب أداة الشرط وفعله ولا يجوز أن تناب منابها حتى يكون الفعل المنهي عنه موافقاً لفعل الشرط في الحرف الداخل عليه فلا يجوز : لاتعص الله تندم ، لأنك إذا قدرت في الأصل : إلا تعص الله إن تعص الله تندم ، لم يجز أن تُقيم إلا تعص الله مقام إن تعص ، لأنّه غير موافق له في الحرف الداخل عليه .

وأما ماورد في الحديث من حملهم : لا تُشرف بِصَبِكِ سَمِهِمْ (١) ، فإنه من تسكين المرفوع الذي لا يجوز إلا ضرورة أو في قليل من الكلام نحو قول امرئ القيس :

٥٧٣ فاليومَ أشربَ غيرَ مستحِبِّ

إنّما من الله ولا واغسل (٢)

فأمّا المثال الذي أتى به أبو القاسم يجزم جواب النهي وهو : لاتقصّد زبداً

(١) أخرجه البخاري في باب مناقب الأنصار ومثله في باب غزوة أحد رواه بالسكون والرفع . وأنظر أمالي السهلي ٤٨٥ ، ١١٨ . وفي ج ، ر : لا تضرب بصبك بسهم . وهو تحريف .
(٢) قال هذا حين قتل أبوه ونذر أن لا يشرب الخمر حتى يثار به ، فلما أدرك ثأره حلت له بزعمه فلا يأثم في شربها . المستحب : المتكسب ، وهو من حمل الشيء في الحقيقة .
الواغل : الداخل على القوم في شربهم ولم يدع ، ورواية الديوان والمبرد : فاليوم أسقى ، ولا شاعده فيها .

الكتاب ٢ / ٢٩٧ ، الفخر ٦٣ ، الشعر والشعراء ٩٨ ، اصلاح المنطق ٢٤٥ ، الكامل ١ / ٢٤٤ ، الأصول ٢ / ٣٠٨ ، الحجة ١ / ٤٨٦ ، الخصائص ١ / ٧٤ ، ٢ / ٣١٧ ، المفزاة ٣ / ٥٣٠ ، الديوان ١٢٢ .

تندم (١) . فالظاهر أنه أخذ مذهب أهل الكوفة ، لأنه لم يرد أن لا تتقصد زيدا تندم ، وإنما أراد : إن تقصد تندم .

فإن لم تُفسد الجملة معنى الشرط ارتفع الفعل نحو : هل أدلكم على تجارة تُنجيكم من عذاب أليم ، تؤمنون بالله ورسوله (٢) . وكذلك قول الشاعر:

٥٧٤ مكرّوا إلى حرّتيكم تعمرونها

كما تكرر إلى أوطانها البقر (٣)

(٢) الجمل ٢١٧ .

(٣) الصف ١٠ .

(٤) للأخطل من قصيدة في هجاء بني سليم وهم من قيس . المرّة : الأرض فيها حجارة سود . وحرّة بني سليم موضع معروف وثناها بحرة أخرى تجاورها . غير أنّهم بالتزول في الحرّة لحصانتها ولا أع الدليل بها . الكتاب ١ / ٥٢ : ، شرح السيراني ٣ / ٦٤٣ (التيسورية) المفصل ٢٥٤ ، ابن بعش ٧ / ٥٢ ، اللسان : وطن ، الديوان ١٠٨ .

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

باب الجزاء

قوله : وحروف الجزاء كذا ... إلى آخره .
سمي أدوات الجزاء حروفاً ، ومنها ما هو اسم ومنها ما هو حرف ، لأحد
أمرين : إما لأنها قد تضمنت معنى الحروف وإما أن يكون قد أخذ الحرف
لغةً ، والحرف لغة يقع على الاسم والتعليل والحرف .

وأدوات / الجزاء هي إن وإذ ، ما ومن وما ومهما وأى وكيف ، [١٧٤ظ]
في مذهب من يجازي بها وهو قطرب : (١) ، ومتى وأيان وأى حين وإذا
في الشعر وأنى وأى مكان ، وحيث .

وهذه الأدوات تنقسم قسمين : حرف واسم ، فالحرف إن وإذ ما .
في مذهب سيويه رحمه الله (٢) ، والاسم ما بقي .

ومذهب المبرد أن «إذ ما» اسم (٣) ، وسبب ذلك أن إذ قد ثبت لها الاسمية
فلا تخرج عن ذلك ما أمكن . وهذا فاسد ، لأن «إذ» إذا كانت ظرف زمان
فهي لا مضي ، وفعل الشرط أبداً مستقبلياً فيناقض معناها معنى الشرط .
والصحيح ما ذهب إليه سيويه من أنها ركبت مع ما وصارت معها كالشيء
الواحد وبطل معناها لأنها صارت جزء كلمة .

واختلف في مهما فزعم بعضهم أنها مركبة من مه وما (٤) ، وزعم بعضهم
أنها اسم مفرد موضوع لمعنى لا أكبر عن صغيره فعلك ولا أصغر عن كبيره .
فمن قال إنها مركبة من مه وما فلا يخلو أن يجعلهما كالشيء الواحد أو لا

(١) ونسب السيوطي القول به للكوفيين أيضاً، المع ٢ / ٥٨ .

(٢) الكتاب ١ / ٤٣٢ .

(٣) هذا مما نسب للمبرد وفي المنتخب ٢ / ٤٦ ما يخالفه . وانظر المع ٢ / ٨٥ . ونسب فيه
لابن السراج والفارسي .

(٤) نقل مثله عن الفراء في شرح السبع ٤٥ وعن الخليل في الكتاب ١ / ٤٣٣ .

يجعلها ، فإن لم يجعلهما كالشيء الواحد فلا يخلو الجازم من أن يكون مة
أو ما ، فإن كان الجازم مة فلا ينبغي له أن يجزم إلا فعلاً لأنه بمنزلة الأمر
والأمر لا يطلب إلا جواباً خاصة وهذا قد جزم فعلين فدل ذلك على بطلان
قوله.

وإن قال : إن الجازم ما ، فباطل ، لأن العرب تقول : مهما نمرز أمرز
به ، فلا تفصل بين حرف الجزم والمجزوم (١) بشيء ، فدل على بطلان
قوله . ومن قال : إن مة مع ما كالشيء الواحد فيقال له : لا يدعى التركيب
إلا بدليل ولا دليل على ذلك .

ومن قال : إن مهما مركبة من ما ما ثم قلب الألف هاء هروياً من اجتماع
المثلين (٢) نحو قوضم في حبحبت : حاجبت ، فممكن إلا أنه يضعف
ذلك لكونه لم ينطق بهذا الأصل في موضع . فإذا ثبت فساد الوجهين لم يبق
إلا أن يكون اسماً واحداً . وأما قوله :

٥٧٥ أماوى مهمن يستمع في صديقه

أقوال هذا التام ماوى يتقدم (٣)

فإنه أدخل مة على من الشرطية .

وكيف ، وفيها خلاف ، فزعم قطرب أنه يجوز الجزاء بها بالقياس لا
بسماع من العرب ، وذلك أنه قال : في «كيف» معنى الشرط ، ألا ترى أنك
إذا قلت : كيف يكن أكن ، فمعناه على أى حال يكون أكون عليه .
وهذا باطل ، لأنه يلزم أن يكون على جميع أحواله وهذا يستحيل إلا أن

(١) ج ، ر : الجر والمجرور ، وهو تحريف .

(٢) هذا رأى الخليل . الكتاب ١ / ٤٣٣ ، المنتصب ٢ / ٤٨ .

(٣) لم ينسب لقائل ، قال البغدادي : وهذا البيت شبه بشر حام ولكني لم أقف عليه منوياً
إليه . ماوى مرشم ماوية علم امرأة .

مهمن اسم شرط يجزم فعلين . شرح السج ٤٥ ، ابن يعيش ٤ / ٨ .

اللسان : مهمه ، الخزانة ٣ / ٦٣١ .

يقترن بالكلام قرينة تخلص الوصف الذي التزم إلى تساويه فيه مثل كيفما
يكن من قام أكُن .

• • •

وهذه الأدوات تنقسم ثلاثة أقسام ، قسم تلزمه ما وحينئذ يُجازى بها .
وقسم لا تدخله ما . وقسم أنت فيه بالخيار .
فالذي تلزمه ما إذْ وحيثُ ، فتلزمهما ما عوضاً من الإضافة . وفي إذ أيضاً
لأنها قد رُكبت معها ، ولذلك انتقلت عن الاسمية . / [١٧٥و]
والذي أنت فيه بالخيار إنْ ومتى وأى وأينَ ، فمثاله في أى قوله تعالى :
أيأ ما تدعوا (١) . ومثاله في أين : أينما تكونوا يدرككم الموت (٢) .
ومثاله في متى قوله :

..... ٥٧٦

متى ماترق العينُ فيه تسهّل (٣)

وماعدا هذا لا تدخله ما .

• • •

وهذه الأدوات لا بد أن تدخل على جملتين فعليتين . فلا يخلو الفعلان
أن يكونا ماضيين أو مستقبلين أو أحدهما ماضياً والآخر مستقبلاً .
فإن كانا مستقبلين فإنك تجزمهما جميعاً إلا أن تدخل على الجواب الفاء فإنك
ترفعه ، ولا يجوز الرفع إذا لم تدخل إلا ضرورة كقوله :

(١) الأسراء : ١١٠ .

(٢) النساء : ٧٨ .

(٣) صدره : ورحنا يكاد الطرف يقصر دونه . وهو من معلقة امرئ القيس يصف فرسه .

توق : أصله ترقى ، حذف الألف منه للجزم ، ومعناه : تنظر إلى أعلاه . تسهل : أصله تسهل

أي تنظر إلى أسفله وروى : تسفل ، شرح السبع ٩٨ ، أبيات المعاني ١ / ٨٣ ، الموشح

٢٨٥ ، شرح العشر ٢٥ ، الديوان ٢٣ .

٥٧٧ يا أقرعُ بنَ حابسٍ يا أقرعُ
إِنَّكَ إِن بَصَرَغْ أَخوكَ تُصَرَغُ (١)

أراد : فتصرعُ وحذف الفاء ضرورة (٢) .

فإن كانا ماضيين فلا يظهر فيهما جزم ، وهما في موضع جزم .
وإن كان أحدهما مستقبلاً والآخر ماضياً فيقدم الماضي ويؤخر المستقبل نحو :
إن قامَ زيدٌ يقُمُ عمروٌ . ولا يقدمُ المستقبل ويؤخر الماضي إلا ضرورة (٣) .

ويجوز في الجواب الجزم والرفع إذا دخلت الفاء والرفع إن لم تدخل الفاء .
فتقول : إن قامَ زيدٌ فيقم (٤) عمرو ، وإن قامَ زيدٌ فيقومُ عمرو . وإن
قامَ زيدٌ يقومُ عمرو ، على إرادة التقديم .

فإن كان الفعل الأول ماضياً أو مستقبلاً وكان الجواب أمراً أو نهياً أو
دعاءً أو استفهاماً فلا بدّ من الفاء نحو : إن يقُمُ زيدٌ فاضربهُ ، وإن لم
يقم فلا تضربهُ ، وإن قامَ فعفّر (٥) الله له ، وإن قامَ فهل أنتَ ضاربه .
وإن كانت الجملة الأولى فعلية وكان الجواب جملة اسمية فلا بدّ من الفاء
أو إذا نحو : وإن تصبروا وتتقوا فإنّ ذلك من عزم الأمور (٦) . وإن تُصبّهم

(١) لعمرو بن خنيس الجلي يخاطب الأقرع بن حابس التميمي . وأراد بأخيه جريراً الجلي
وكان قد نافر إلى الأقرع خالد بن أرطاة الكلبي .

الكتاب ١ / ٤٣٦ ، الكامل ١ / ١٣٤ ، المفتض ٢ / ٧٢ ، الأصول ٢ / ١٦٢ ، النفاض
١٤١ ، الروض الأنف ١ / ٦٠ ، ابن الشجري ١ / ٨٤ ، المغنى ١ / ٦١ ، العيني
٤ / ٤٣٠ ، الخزانة ٣ / ٣٩٦ .

(٢) الضرورة مذهب المبرد ، وسيبويه يراه من قبيل التقديم والتأخير . الكتاب ١ / ٤٣٦ ،
المفتض ٢ / ٧٢ .

(٣) انظر ١ / ٤٥١ تعليق ١ والشاهد ٤٣٧ .

(٤) ج ، ر : يقوم ، والصواب ما أثبتناه .

(٥) كذا ولله : يغفر .

(٦) آل عمران : ١٨٦ .

سبقة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون (١) . ولا يجوز حذف الفاء إلا ضرورة
وذلك كقوله :

٥٧٨ مَنْ بَعَلَ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ بِكَثْرَتِهَا
وَالشَّرِّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ (٢)

وإذا وقع بعد أداة الشرط اسم وفعل فالاختيار أن يليها الفعل ، ولا يجوز
تقديم الاسم وإضمار الفعل إلا (في ٣) ضرورة شعر كقوله :

صعدة نابتة في حائري
أينما الريح تُمِيلُهَا تَمِيلُ (٢٣٩)

وذلك ما عدا إن فإنه يجوز أن يليها الاسم ويؤخر الفعل في الكلام ، وتقديم
الفعل أحسن ، قال الله تعالى : وإن أحد من المشركين استجارك فأجِره
حتى يسمع كلامَ الله (٤) . إلا أن يكون الفعل مجزوماً فلا يجوز تقديم
الاسم إلا ضرورة نحو : إن زيد يقم يقم عمرو .

وإذا اجتمع الشرط والقسم فإنك تبني الجواب للمتقدم منهما فتقول :
والله إن قام زيد ليقومن عمرو ، فأما قول الشاعر :

حلفت لها إن بدلج الليل لا يزل

(٣٨١)

فإنه لم يضمن حلفت معنى القسم ولذلك بنى الجواب على الشرط .

- (١) الروم ٣٦ .
- (٢) نسب في الكتاب لسان وهو لابنه عبد الرحمن ، وروى في ديوان كعب بن مالك . قال
البرد : لا اختلاف بين النحويين في أنه على إرادة الفاء لأن التقديم فيه لا يصلح . الكتاب
١ / ٤٣٥ ، النوادر ٣١ ، المتقضب ٢ / ٧٢ ، الأصول ٢ / ٧١٨ ، الروض الأنف
١ / ٢٨٦ ، المفني ٥٨ ، العيني ٤ / ٤٣٣ ، الخزانة ٣ / ٦٤٤ ، ديوان كعب ٢٨٨ .
- (٣) زيادة يقتضها السياق .
- (٤) التوبة : ٦ .

وإذا اجتمع الشرط والاستفهام فمذهب سيويه أن يبنى الجواب / [١٧٥ظ]
 على الشرط ويدخل الاستفهام على الجملة من الشرط والجزاء بأسرها .
 ومذهب يونس أن الفعل يبنى على الاستفهام نحو : أإن (١) قام زيدٌ بقمٍ
 عمروٌ ، ويونس يقول : يقومُ عمروٌ (٢) . والصحيح مذهب سيويه بدليل
 قوله تعالى : أفإن مت فهم الخالدون . لأنه لا يجوز أن يكون التقدير : أفهم
 الخالدون فإن مت ، لأن الذي يقول : أنت ظالمٌ إن فعلت ، فيحذف
 الجواب للدلالة ما تقدم عليه لا يقول : أنت ظالمٌ فإن فعلت (٤) فإن الفاء
 حرف استئناف تمنع ما قبلها ان يفسره ما بعدها .

• • •

ويجوز حذف فعل الشرط والجواب وذلك إذا فهم المعنى ، فمثال
 حذف فعل الشرط وبقاء الجواب قوله :
 ٥٧٩ فَطَلَّمْتَهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفٍّ
 وَإِلَّا يَعْلُ مَقْرَقَكَ الْحُسَامُ (٥)

وقوله :

٥٨٠ أقيموا بني النعمان عني صدوركم
 وَإِلَّا تُقِيمُوا صَاغِرِينَ الرَّؤُوسَا (٦)

(١) ج ، ر : ان ، وهو تحريف .
 (٢) الكتاب ١ / ٤٤٤ .
 (٣) الأنبياء : ٣٤ .
 (٤) ما بين القوسين سقط من ر .
 (٥) للأحوص الأنصاري يخاطب مطراً وهو سلفه وكان شيخاً دميماً .
 الأغاني ١٤ / ٦١ ، أمالي الزجاجي ٨٠ ، ابن الشجري ١ / ٣٤١ ، المغني ٧٢٠ ، التوضيح ٢ / ١٨٢ ،
 العيني ٤ / ٤٣٥ ، الخزانة ١ / ٣٩٥ .
 (٦) ليزيد بن الخنذاق ، ورواية للفضليات : عنا . . كارهين . شرح للفضليات ٥٥٩٩ ، المنصف
 ١ / ١٤ ، ابن الشجري ١ / ٢٨٣ ، ٣٤٢ ، ابن يعيش ٦ / ٢٢٥ ، اللسان : قوم .

ومثال حذفهما معاً قوله :

قالت بناتُ العمِ بالسلمى وإنْ
كانَ عَيْباً مُعدَماً قالت وإنْ (٣٠٧)

• • •

وأسماء الشرط إن تقدمها عامل بطل عملها ما عدا حرف الجر والإضافة إلى اسم الشرط. فمثال دخول حرف الجر: بِمَنْ تَمَرُّزُ أَمُرُّزُ بِهِ. ومثال أن تضيف إلى اسم الشرط : غلامَ مَنْ تَضْرِبُهُ أَضْرِبُهُ . فإن لم يدخل عليها حرف جر فلا يخلو اسم الشرط من أن يكون اسم زمان أو مكان أو غير ذلك .

فمثال ظرف الزمان : متى ما يُقْمُ أَقْمُ . ومثال ظرف المكان : حيثما تكن أكنن معك . ومثال المصدر : أي ضرب تضرب أضرب مثله . فإن كان غير ذلك من الأسماء فلا يخلو الفعل الذي بعدها من أن يكون متعدياً أو غير متعد ، فإن كان غير متعد فهي مبتدآت . وإن كان متعدياً فلا يخلو فاعله من أن يكون ضميراً يعود على اسم الشرط أو غير ذلك . فإن كان فاعل الفعل ضميراً يعود على اسم الشرط فهي مبتدآت . وإن كان غير ذلك فلا يخلو الفعل أن يكون قد أخذ مفعوله أو لم يأخذه . فإن كان لم يأخذه فهي مفعوله . وإن كان قد أخذ مفعوله فيجوز فيها وجهان : الرفع على الابتداء والنصب على الاشتغال .

وإذا تقدم أسماء الشرط لكنن أو أضيف إليها ظرف زمان فإن الفعل يرتفع ويبطل معنى الشرط كقوله :

..... ٥٨١

ولكن متى ما أملك الضسر أنفع (١)

ولا يجوز ابقاؤها على ما كانت عليه من الجزم إلا ضرورة كقوله :

(١) صدره : وما ذاك أن كان ابن عمي ولا أخي .

وهو للمجير السلوي (اسلامي) وقوله : ذاك ، إشارة إلى معروف صنع مع ابن عمه .
الكتاب ١ / ٤٤٢ ، الأصول ٢ / ١٦٤ ، شرح الصيراني ٣ / ٦٠٩ ، (التيمورية) الخزانة ٢ / ٦٥٢ .

٥٨٢ على حين من تلبث عليه ذنوبه
يجيد فقدّها إذ في المقام تدابير (١)

وكذلك قوله :

٥٨٣ ولست بحلال التلاع لبيته
ولكن متى يستفيد القوم أرفد (٢)
وزعم بعضهم أنه يجوز في الكلام والشعر ، والصحيح ما بدأنا به .

• • •

وإذا عطفت في هذا الباب فلا يخلو أن تعطف على الفعل الأول أو على
الجواب ، فإن عطفت على الفعل الأول لم يجز / فيها إلا الجزم نحو : [١٧٦و]
إن يقم زيد ويخرج عمرو يغضب (٣) بكر .
فإن عطفت على الجواب فلا بد أن تعطف بالفاء أو بغير ذلك من حروف العطف .
فإن عطفت بالفاء جاز في المعطوف ثلاثة أوجه : الجزم على العطف والرفع
على الاستئناف والنصب بإضمار إن وهو أضعف الوجوه .
وإن عطفت بغير ذلك من حروف العطف لم يجز في المعطوف إلا الجزم نحو :
إن يقم زيد يقم عمرو ويغضب بكر (٤) .

(١) الليد بن ربيعة يخاطب عمه ، الذنوب : الدلو فيها ماء يقارب الامتلاء .
التدابير : التقاطع . يجد فقدّها : يؤكده فقدّها . يريد أنه دافع عن عمه في مجلس النعمان
ابن المنذر على حين من لا يقوم بحجته .

الكتاب ١ / ٤٤١ ، اصلاح المنطق ٣٦١ ، الخزانة ٣ / ٦٤٩ ، الديوان ٢١٧ ،

(٢) لطرفة من معلقته ، والرواية : مخافة ، مكان لبيته . الكتاب ١ / ٤٤٢ ، شرح السج
١٨٦ ، المعنى ٦٧١ ، الخزانة ٣ / ٦٥٠ ، الديوان ٢٩ .

(٣) ج ، ر : ويفضب ، والواو زيادة .

(٤) يجوز في العطف بالواو ما جاز من الأوجه في العطف بالفاء ، قريه : ويندرهم بالرفع
والنصب والجزم . الأعراف ١٨٦ وانظر مشكل إعراب القرآن لمكي ١ / ٣٠٦ بغداد

١٩٧٥ .

وإذا وقع بين (١) فعل الشرط وفعل الجزاء فعل آخر فلا يخلو أن يكون في معنى الفعل الأول أو لا يكون . فإن كان في معنى الأول جاز فيه وجهان : الرفع على معنى الحال والجزم على أنه بدل نحو : من يقصدني يمشي أحسن إليه . ونظير ذلك قوله :

متى تأتينا تُلِمِّمُ بنا في ديارنا
تَجِدُّ حطباً جزلاً وناراً تَأَجَّجا (١٨٢)

فإن لم يكن في المعنى الأول لم يجوز إلا الرفع على الحال كقول الخطباء :
٥٨٤ متى تأتية نعيشو إلى ضومِ نسايرِه

تجدُّ خيرَ نارٍ عندَها خيرُ موقدِ (٢)
وكذلك إذا وقع بعد فعل الجزاء فعل آخر فلا يخلو أن يكون في معناه أو لا يكون .
فإن لم يكن لم يجوز إلا الرفع على المعنى الحال . فإن كان في معناه جاز فيه وجهان :
الرفع على معنى الحال والجزم على البدل نحو قوله : ومن يفعل ذلك يلقَ
أثاماً يُضاعفُ له العذابُ (٣) .

• • •

والشاهد (٤) في قوله :

٥٨٥ ومهما تكن عند امرئٍ من خَلِيقَةٍ
ولو خالها تخفّيتي على الناسِ تُعَلِّمِ (٥)

(١) ج ٤ ر : بلاء وهو تحريف .

(٢) الضمير في تأتية يعود على بفيض بن عامر التميمي ، الكتاب ١/٤٤٥ ، مجاز القرآن ٢/٢٠٤ ،

معاني القرآن ٢/٢٧٣ ، المقتضب ٢/٢٦٥ ، مجالس ثعلب ٣٩٩ ، الجمل ٢٢٠ ، العيني

٤/٤٣٩ ، الخزائن ٣/٦٦٠ .

(٣) الفرقان : ٦٨-٦٩ .

(٤) هذه الشواهد أوردها الزجاجي وختم بها الباب .

(٥) لزهير من مملقته . ورواية الديوان : وان . شرح السبع ٢٨٩ ، الجمل ٢٢٢ ، شرح العشر

١٦٨ ، المفنى ٣٦٧ ، الديوان ٣٢ .

- جزم تكن وتعلم «بهما» . وكذلك الشاهد في قول الآخر :
- ٥٨٦ إذا ما أتيت على الرسول فقل له
حقاً عليك إذا اطمأن المجلس (١)
- إدخال الفاء على قل وجعله جواباً لازماً . والشاهد في قوله :
- ٥٨٧ فأصبحت أنتى تأتها تشتجير بيها
كلاماً مركبتهما تحت رجلايك شاجير (٢)
- جزم تأتها وتشتجير بأنى . والشاهد في قول الآخر :
- ٥٨٨ إذا قصرت أسيافنا كان وصلها
خطانا إلى أعدائنا فنضارب (٣)
- جزم فنضارب بالعطف عليه . فافهم .

(١) للعباس بن مرداس . وروى في السيرة والديوان : إما . الكتاب ٤٣٢/١ ، المتنضب ٤٧/٢ ، الجمل ٢٢٢ ، الروض الأنف ٢٩٨/٢ ، شرح السبع ١٢٦ ، الخزانة ٦٣٦/٢ ، الديوان ٧٢ .

(٢) لليد . تشتجير : من تشاجر القوم إذا اختلفوا . الشاجر : المضطرب أو المتجسر بين المركبين . والضمير في تأتها يعود على الداهية . الكتاب ٤٣٢/١ ، المتنضب ٤٨/٢ ، الخزانة ١٩٠/٣ ، الديوان ٢١٥ .

(٣) لقيس بن الخطيم . ورواية الخامسة : إلى أعدائنا لنضارب . ولا شاهد فيه . الكتاب ٤٣٤/١ ، مجاز القرآن ٢٥٩ ، المفضليات ٢٠٧ ، المتنضب ٥٧/٢ ، الجمل ٢٢٣ ، ابن الشجري ٣٣٣/١ ، الخزانة ١٦٤/٣ ، الديوان ٣٢ .

فأما العدل فيمنع الصرف ، وكذلك الصفة ، وكذلك الجمع الذي لا نظير له في الآحاد .

وأما التعريف الذي يمنع الصرف منه تعريف العلمية أو ما أشبه من تعريف سَحَر ، وذلك أنه معدول عن الألف واللام فصار كالعلم في أنه معرفة وليس بمضاف ولا معرف بالألف واللام .

وأما وزن الفعل فيقسم ثلاثة أقسام : غالب ومختص ومشارك فالغالب هو الذي يوجد في الأسماء والأفعال ، وأكثر وجوده في الأفعال مثل يفعل وأفعل وتفعل .

والمختص هو الذي لا يوجد إلا في الأفعال ولا يوجد في الأسماء إلا منقولاً من الفعل وهو فَعَّلَ وفَعَّلَ المضعف العين .

وأما المشترك فهو الذي يوجد في الأسماء والأفعال على التساوي .

والذي يمنع الصرف من هذه الأقسام الغالب والمختص خاصة . وأما المشترك فلا يمنع الصرف أصلاً إلا أن يكون المشترك منقولاً من مثل فعل أن تسمى رجلاً بضرب ، فزعم عيسى بن عمر أنه يمنع الصرف ، واستدل على ذلك بقوله :

٥٨٩ أنا ابنُ جِلا وطلاعُ الشَّنابا

منى أضغ العمامة تعرفوني (١)

ولا دليل في هذا البيت له ، لأن ذلك محتمل أن يكون صفة محذوف فكأنه قال : أنا ابن رجل جلا ، ومحتمل أن يكون في جلا ضمير وحكيته

(١) مطلع قصيدة لسليم بن وثيل الريباعي (جاملي) في الفخر الشنايا : جمع ثنية وهي الطريق في الجبل . وقوله : طلاع الشنايا كناية عن شجاعته وركوبه الصاب . وأراد بوضع العمامة أنه متى سر لثامه للكلام أعرب عن نفسه فعرّفه الناس . وقيل في معناه غير ذلك .
الكتاب ٧/٢ ، مجالس ثعلب ١٧٦ ، المخصص ١٤٢/١٣ ، ١٤٥ ، العيني ٣٥٦/٤ ،
الغزاة ١٢٦/١ .

الجملة وهو الأولى، فكأنه قال: أنا ابنُ الذي يقال له جلا، مثل تأبَّطَ شراً. والدليل على فساد مذهب عيسى بن عمر ما حكاه سيويه رحمه الله من أن العرب تصرف الرجل يسمى كعسباً وهو في الأصل فَعَلَّلٌ من الكعسبة وهي شدةُ العدوِّ مع تداني الخطى (١).

وأما التأنيث فلا يخلو أن يكون باقياً على مسماه المؤنث أو منقولاً إلى مذكر، فإن كان باقياً على مؤنثه فلا يخلو أن يكون التأنيث تأنيثاً لازماً أو لا يكون. فإن كان التأنيث لازماً فيمنع الصرف وإن كان غير لازم فلا يخلو أن يكون التأنيث بعلامة / أو بغير علامة . [١٧٧و]

فإن كان بعلامة فيمنع الصرف . وإن كان بغير علامة فلا يخلو أن يكون ثلاثياً أو أزيد فإن كان أزيد فيمنع الصرف . وإن كان ثلاثياً فلا يخلو أن يكون متحرك الوسط أو ساكن الوسط .

فإن كان متحرك الوسط فيمنع الصرف ، وإن كان ساكن الوسط فلا يخلو أن يكون منقولاً من مذكراً أو لا يكون . فإن كان منقولاً من مذكر فيمنع الصرف مثل حِمَصَ وجُورَ . فإن انضافت إليه أزيد من علة واحدة فيجوز فيه وجهان : الصرف ومنع الصرف . فإن كان الاسم المؤنث قد سمي به مذكراً فلا يخلو أن يكون مؤنثاً بعلامة أو لا يكون . فإن كان مؤنثاً بعلامة فيمنع الصرف ، وإن كان مؤنثاً بغير علامة فلا يخلو أن يكون ثلاثياً أو أزيد

فإن كان أزيد فيمنع الصرف إلا أن يكون التأنيث تأنيث جمع فإنه لا يمنع الصرف ، مثال ذلك أن تسمى بكلاب ، فإذا سميت به انصرف إلا ذراعاً وكراعاً فإنما سمي بهما المذكور وهما مع ذلك مصروفان لكثرة تسمية المذكور بهما . فإن كان ثلاثياً فإنه لا يمنع الصرف .

(١) الكتاب ٧/٢ .

وأما التركيب وهو جعل الاسمين اسماً واحداً فلا يخلو أن يتضمن معنى الحرف مثل خمسة عشر أو لا يتضمن ، فإن تضمن معنى الحرف فإنه مبني وإن كان لا يتضمن معنى الحرف فيمنع الصرف مثل بعابك .

وأما زيادة الألف والنون فلا يخلو أن تكون في اسم علم أو لا تكون . فإن كانت في اسم علم منعت الصرف ، وإن لم يكن علماً فلا يخلو أن يكون صفة أو لا يكون . فإن كان غير صفة فلا يمنع وإن كان صفة فلا يخلو أن يؤنث بالثاء أو لا يؤنث . فإن أنث بالثاء انصرف . وإن أنث بغير الثاء امتنع الصرف .

وأما العجمة فلا يخلو أن تكون شخصية أو جنسية . والجنسية هي أن تنقل الاسم من كلام العجم إلى كلام العرب في أول أحواله إلى نكرة مثل لجام ونيروز وبرندج وديباج .

والشخصية هي أن تنقل الاسم من كلام العجم في أول أحواله معرفة مثل إبراهيم واسماعيل . فإن كانت العجمة جنسية فلا تمنع الصرف ، وإن كانت شخصية فلا يخلو أن يكون الاسم الأعجمي على ثلاثة أحرف أو أزيد . فإن كان على أزيد من ثلاثة أحرف فيمنع الصرف . فأن كان على ثلاثة أحرف فلا يمنع الصرف عند النحويين (١) إلا عيسى بن عمر وابن قتيبة (٢) فيقولان : حكمه حكم المؤنث الثلاثي . وذلك فاسد لأنه لم يسمع في مثل نوح أو هود إلا الصرف .

• • •

وهذا العلل لا يمنع الصرف إلا على ما يذكر . فالنصريف يمنع الصرف مع هذه العلل كلها إلا مع الصفة أو مع ما يمنع وحده ، فإنه لا أثر للتعريف

(١) الكتاب ٢٣/٢ ، المقضب ٣٥٢/٣ .

(٢) هو أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري . عالم نحوي لغوي . ولد ببغداد وبها نشأ وتأدب وكان ثقة ديناً فاضلاً . توفي سنة ٢٧٦ هـ ترجم له الخطيب البغدادي ١٧٠/١٠ ، الزبيدي ١٢٩ ، ابن النديم ٧٧ ، الأنباري ٢٧٢ ، القفطي ١٤٣/٢ ، السيوطي ٢٩١ .

فيه . فالتأنيث غير اللازم والمعجمة والتركيب / لا تمنع الصرف إلا [١٧٧ظ] مع التعريف خاصة والعدل لا يمنع الصرف إلا مع التعريف أو الصفة . والجمع الذي لا نظير له في الأحاد يمنع الصرف وحده . وكذلك التأنيث اللازم والصفة لا تمنع الصرف إلا مع وزن الفعل وزيادة الألف والنون .

• • •

والأسماء التي لا تنصرف تنقسم ثلاثة أقسام ، قسم لا ينصرف في معرفة ولا نكرة . وقسم لا ينصرف في معرفة وينصرف في نكرة ، وقسم ينصرف في المعرفة ولا ينصرف في النكرة .

فالذي لا ينصرف في معرفة ولا نكرة هو كل ما ليس إحدى علية التعريف أو ما كان إحدى علية التعريف ، فإذا سقط التعريف خلت علة أخرى .

وأما الذي ينصرف في النكرة ولا ينصرف في المعرفة فهو كل اسم إحدى علية التعريف ، فإذا سقط التعريف لم تعقبه حلة أخرى .

وأما الذي ينصرف في المعرفة ولا ينصرف في النكرة فهو كل اسم معدول في النكرة ، فإذا سميت به انصرف ، لأنه ليس فيه إلا التعريف ، وليس معدولاً في التسمية ولا يثبت حاله وقت إن كان معدولاً ، لأنه عدل في النكرة وهو الآن معرفة . فإذا تكثرت امتنع الصرف لأنه فيه شبه أصله وقد كان في الأصل لا ينصرف .

• • •

قوله : فأماً مالا ينصرف في معرفة ولا نكرة فذلك خمسة أجناس : منها
أفعلُ التفضيل

أفعل لا يخلو أن يكون اسماً أو صفة ، فإن كان اسماً فلا يخلو أن يكون معرفة أو نكرة . فإن كان معرفة فيمنع الصرف لوزن الفعل والتعريف . وإن كان نكرة فينصرف .

فإن كان صفة فلا يخلو أن يكون أفعالٌ مبنيةٌ مضمرة كانت معه أو مظهرة ملفوظاً بها (١) ، أو أفعالٌ التي مؤنثه فعلاء ، أو أفعالٌ التي مؤنثه فُعلى ، أو أفعالٌ التي مؤنثه بالتاء نحو أرمل وأرملة ، أو أفعالٌ التي هو في الأصل اسم فوصف به نحو أربع ، فإنه اسم عدد (٢) في الأصل ثم وصف به .

فإن كان أفعالٌ التي مؤنثه فُعلى أو أفعالٌ التي مؤنثه بالتاء أو أفعالٌ التي مؤنثه في الأصل اسم لينصرف قولاً واحداً .

أمّا أفعالٌ التي مؤنثه بالتاء فينصرف لأنه قد زال عن شبه الفعل بدخول تاء التانيث عليه المنقلبة في الوقف هاء ، وهي من خواص الأسماء .

وأمّا أفعالٌ التي هو في الأصل اسم فينصرف إمّا لأنه قد كان اسماً فلم يؤكد (٣) في الوصفية وإمّا لأنه قد تدخله التاء فيقال أربعة .

وأمّا أفعالٌ التي مؤنثه فُعلى فلا يستعمل إلا بالألف واللام أو مضافاً ، وكذلك مؤنثه . ولذلك صرف ، ولذلك لُحِنَ الحسن بن هاني في قوله :

كَانَ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَوَاقِعِهَا

حصباءٌ دُرٌّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ (٣٤٦)

لأنه لا يخلو (٤) أن يجعل / «من» زائدة وكبرى مضافة إلى فواقعها [١٧٨] وأولاً ، فإن جعلها زائدة فقد أخطأ لأنها لا تزداد في الواجب . وإن جعل «مين» غير زائدة فيكون قد استعمل فُعلى غير معرفة بالألف واللام ولا مضافة .

فإن سميت بأفعالٌ التي مؤنثه بالتاء أو أفعالٌ التي هو في الأصل اسم فإنه يمنع الصرف لوزن الفعل والتعريف ، وإن تكررتا انصرفا قولاً واحداً .

وإن سميت بأفعالٌ التي مؤنثه فُعلى صرف على كل حال لأجل الألف واللام أو الإضافة .

(١) الضمير بمود على من .

(٢) ج ، ر : علم ، وهو تحريف .

(٣) ر : بتأكد .

(٤) ر : إما أن :

فإن كان أفعل الذي مؤنثه فعلاً . فإنه يمتنع الصرف لوزن الفعل والصفة ، فإن سببت به فإنه يمتنع الصرف لوزن الفعل والتعريف ، فإن نكرته ففيه خلاف .

فسيوبه لا يجوز الصرف وأبو الحسن الأخصر بصرف (١) وأبو علي الفارسي يجيز فيه الوجهين فقال : إن لحظت فيه أنه كان صفة فتمنعه الصرف ، وإن لحظت أنه انتقل عن الصفة إلى الاسمية فتصرفه ، والدليل على صحة هذا أن العرب إذا سمت بالصفة فتارة تحكم لها بحكم الصفة وتارة تحكم لها بحكم الأسماء . ألا ترى أنها لما سمت بأحوص حكمت له بحكم الصفة (٢) ، وتارة نجمه جمع الصفات ، قال :

٥٩٠ أتاني وعبدُ الحُوصِ من آلِ جَعْفَرِ

فباعبدَ عمرو لو نهيبتَ الأحوصا (٣)

فأحوص صفة لكنه سُمي به فجمعه جمع الصفات فقال : وعبدُ الحوصِ ، وجمعه جمع الأسماء فقال : أحاوص .

وهذا الذي قال ليس بصحيح ، لأنه يُشبه أصله قبل التسمية ، لأنه نكرة كما كان وقت أن كان صفة ، وشبه العلة علة في هذا الباب . وسيأتي بيان ذلك . وأما أبو الحسن فقال : ليس فيه إلا علة واحدة فلا يمتنع الصرف (٤) . وهذا الذي قاله باطل لما تقدم

والصحيح ما ذهب إليه سيوبه . وأيضاً فإن أبا زيد حكى أن العرب تقول : عندي عشرون أحمر ، في رجال اسم كل واحد منهم أحمر .

(١) وواقفه المبرد في المقتضب ٣/٣١٢ ، ٣٧٧ ، وانظر الكتاب ٤/٢ ، وابطح الزجاجي ١٤٢ .

(٢) كذا ولعله : الأسم .

(٣) للأعشى من شعر يهجو به علقمة بن علاثة . والحوص هم بنو الأحوص بن جعفر قوم علقمة

وعبد عمرو رئيسهم . اصلاح المنطق ٤٠١ ، المبهج ٢٣ ، شرح مشكلات الحاشية ٢٠١ ،

المنخص ١٠٢/١ ، ٢٢٧/١٣ ، الحكم ٣/٣٩٦ ، الفصل ١٩٥ ، شواهد الشافية ١٤٤ ،

الخرزانه ٨٨/١ ، الديوان ١٤٩ .

(٤) المقتضب ٣/٣١٢ ، ٣٧٧ .

وأما جميعهم أحوص على حوص تارة وعلى أحوص أخرى فمن قبيل ما
لُحِظَ فيه معنى الوصف تارة نحو العباس ، ولم يلحظ أخرى نحو عباس .
فإن كان «أفعلُ مِينُ» فيمتنع الصرف . واختلف في سبب منعه للصرف ،
فمذهب أهل البصرة أنه امتنع الصرف لوزن الفعل والصفة (١) ، وزعم أهل
الكوفة أنه امتنع الصرف للزوم مِينُ . وهذا باطل ، لأنه يلزمهم أن يمنع
الصرف من «خير» (٢) في قولهم : مررت برجلٍ خَيْرٍ مِينُ عمرو ، وهذا خيرٌ
منك ، والعرب لم تمنعه الصرف قط ، فدل على أنه إنما امتنع من الصرف
لوزن الفعل والصفة . فلما زال وزن الفعل صرف .

فإن سميت به فلا يخلو أن تُسمى به مع من أو بغير من . فإن سميت به
مع من فإنه يمتنع الصرف لوزن الفعل والتعريف . فإن تركته امتنع الصرف
لوزن الفعل وقوة شبهه أصله في أنه نكرة مع مِينُ كما كان وهو /صفة . [١٧٨ظ]
فإن سميت بأفعل من غير مِينُ فإنه يمتنع الصرف لوزن الفعل والتعريف (٣) .
فإن نكرته فإنه ينصرف قولاً واحداً ، فإنه (٤) لا يشبه أصله وقت أن كان
صفة ، لأنه لا يستعمل صفة إلا بمِينُ ظاهرة أو مقدرة .

وينبغي أن يعلم أن كل اسم في أوله همزة وبعدها ثلاثة أحرف فإنه يحكم
عليها بالزيادة وعلى ما عداها بالأصالة إلا أن يقوم دليل على أصالتها من اشتقاق
أو تصريف (٥) أو فك مدغم .

فمثال مادل الاشتقاق على أصالة همزته أولتق ، فإنه مشتق من تألق البرق
بدلالة قولهم : ألقَ الرجلُ . فأثبت الهمزة وحذفت الواو .
ومثال مادل التصريف على أصالة همزته أرطى (٦) عند من يقول : أدبمُ
مأروطُ ، فثبت الهمزة .

(١) الكتاب ٥/٢ ، المفتاح ٣/٣١١ .

(٢) سقطت «خير» من ج ، ر .

(٣) ر : والعلية .

(٤) ر : لأنه .

(٥) ج ، ر : تعريف ، وهو تعريف .

(٦) أرطى واحده أرطاة ، وهو شجر يدبغ به الجلد .

ومثال ما يبدل الفك على أصالة همزته ما وجد في كلام العرب نحو : أَبَقَّتْ (١) ، فك الإدغام فيه دليل على الأصالة ما لم يقم دليل على زيادة الهمزة أيضاً من اشتقاق أو غير ذلك ، فيكون الفك شاذاً ولا حجة فيه على أصالة الهمزة نحو قوله :

٥٩١ قد عَلِمَتْ ذَاكَ بِنَاتُ أَلْبِيهِ (٢)
فالهمزة في أَلْبِيهِ زائدة ، لأنَّه من اللَّبِّ ، يريد بنات لبِّه ، وأَلْبٍ شاذ .

• • •

ومنها فَعْلَان ... الفصل

يقول : كل اسم في آخره ألف ونون زائدتان فلا يخلو أن يكون اسماً أو صفة . فإن كان اسماً فلا يخلو أن يكون معرفة أو نكرة . فإن كان معرفة فإِنَّما يمتنع الصرف لزيادة الألف والنون ، والتعريف عند بعضهم . وإن كان نكرة انصرف .

وإن كان صفة فلا يخلو أن يؤنث بالتاء أو لا يؤنث بها . فإن لم يؤنث بها بل يكون مؤنثه على فعلى امتنع الصرف لزيادة الألف والنون ، والصفة عند بعضهم . وإن أنثت بها انصرف .
فمثال ما أنثت بالتاء سَيْفَانٌ وَسَيْفَانَةٌ (٣) وَسُفْيَانٌ وَسُفْيَانَةٌ ، ومثال ما يكون مؤنثه على فعلى سَكْرَانٌ وَسَكْرَانِيٌّ وَعَطْشَانٌ وَعَطْشَانِيٌّ .

(١) بقى المكان وأبقى : كثر بقاءه ، وبقى الثبت بقوفاً : طلع ، اللسان : بقى .

(٢) روى هذا الرجز عن اعرابية تعاتب ابنها فقيل لها : مالك لا تدعين عليه ، فقالت :

تأبى له ذاك بنات ألبى

قال الجوهري : وبنات ألب عروق في القلب تكون فيها الرقة .

الكتاب ٦١/٢ ، ٤٠٣ ، المفتض ١٧١/١ ، ٩٩/٢ ، النصف ٢٠٠/١ ، ٣٤/٣ ،

الصحاح واللسان : لب ، الخزائن ٢٩٢/٣ .

(٣) السيفان : الطويل من الرجال .

وزعم بعض النحويين أن الاسم العلم الذي في آخره ألف ونون زائدتان امتنع الصرف لشبه الألف والنون بألفي التانيث في أنهما زائدتان في آخر الاسم كما أن ألفي التانيث كذلك والأولى منهما ألف كما أن ألفي التانيث كذلك ، ولا تدخل عليهما تاء التانيث كما لا تدخل على ألفي التانيث .

وزعم (١) أن الصفة التي في آخرها ألف ونون زائدتان ومؤنثها فعلى إنما امتنعت الصرف لشبه الألف والنون أيضاً بألفي التانيث في آخر الصفة (٢) الأولى منهما ألف كما أن ألفي التانيث كذلك ، ولا تدخل عليهما التاء كما لا تدخل على ألفي التانيث .

والمؤنث من هذه الصفة بخلاف المذكور كما كان الأمر فيما كانت فيه ألف التانيث . هذا هو الصحيح ، بدليل أنه لو كان مع مجرد الزيادة يمنع الصرف / لوجب أن يمنع مثل سيفان الصرف للصفة والزيادة . [١٧٩] ولو كان عثمان يمنع الصرف للتعريف والزيادة لوجب أن ينصرف سكران إذ لا تعريف فيه . واذن قد تبين أن الصفة غير مؤثرة .

وزعم أبو العباس المبرد أن الألف والنون إنما منعنا الصرف لأن النون في الأصل بدل من الهمزة ، فاصل سكران عنده سكراء (٣) ، واستدل على ذلك بقول العرب في النسب إلى بهراء (٤) بهراني فأبدلوا النون من الهمزة . وهذا عندهنا من شاذ النسب فلا تدعى من أجله النون في سكران عوضاً من الهمزة . فإن سميت بهذه الصفة التي لا تنصرف لم تنصرف أيضاً لزيادة الألف

(١) ر : فكذلك زعم .

(٢) سقطت من ج ، ر .

(٣) ج ، ر : سكرى ، وهو تعريف .

(٤) قبيلة من قضاة . الكتاب ٦٩/٢ .

(٥) قال المبرد هذا في موضعين من المقتضب وقال في موضع ثالث ان النون بمنزلة الألف اللاحقة بعد ألف التانيث في سكراء وصفراء ولم يقل أنها بدل منها . ووقع مثل هذا الاختلاف في كتاب سيبويه أيضاً . المقتضب ٦٤/١ ، ٢٢٠ ، ٣٣٥/٣ ، الكتاب ١٠/٢ ، ١٠٧ ، ١١٤ .

والنون والتعريف. فإن نكّرت دخله الخلف الذي دخل في تنكير أحمر بعد التسمية ، وأيضاً فإنه يحتمل أن تكون النون في بهراوي وصنعاني بدلا من الواو المبدلة من الهززة كأنه قيل ابدال النون بهراوي وصنعواني (١) . وان كان ذلك أولى لأنّ النون أقرب إلى الواو منها إلى الهززة .

• • •

وقوله : « ومنها كل ما في آخره ألف التأنيث ممدودة أو مقصورة » يقول : كل اسم في آخره ألفا التأنيث الممدودة أو المقصورة فإنه يمتنع الصرف أبداً سواء كان معرفة أو نكرة ، لأنه من العليل التي تمنع وحدها الصرف لأنها قامت مقام علتين ، لأنّ التأنيث بهما لازم .

واختلف في تسميته لازماً ، فمنهم من قال : إنّما سمي تأنيثاً لازماً لأنك لو حذفته لم تبق كلمة تامة بخلاف ما أنّثّ بناء التأنيث مثل قائمة وخارجة لأنه إذا حذفت تاء التأنيث من قائمة وخارجة تبقى كلمة تامة ، وأنه لو حذفت الهززة من حمراء لم تبق كلمة تامة .

وهذا باطل ، لأنه يلزمه أن يمنع الصرف في مثل لواعية وكراهية ، لأنه إذا حذفت التاء لم تبق كلمة تامة ولم يسمع إلاّ صرفه ، فدلّ على بطلان ما ذهب إليه . والصحيح أن تقول إنّما سمي لازماً لأنه بمنزلة حرف من نفس الكلمة ، والدليل على ذلك أنّ العرب إذا صغرت اسماً خماسياً ليس رابعه حرف مد ولين مثل مفرجل يحذفون آخر حرف منه ، وإذا صغرت ما في آخره تاء التأنيث وكان بها على خمسة أحرف مثل دجاجة فلا تحذف آخره وإنما تعامله معاملة الرباعي ، فدلّ على أنّ تاء التأنيث عندهم بمنزلة كلمة أخرى . وهذه الألف عاملوها معاملة حرف من نفس الكلمة ، دليل ذلك أنّهم يقولون في تصغير قرقرى قرقرى قرقرى (٢) ، فيحذفون آخره فلماذا تأنيثاً لازماً (٣) .

(١) كذا والوجه : بهراوي وصنعاني .

(٢) قرقرى موضع مخضب باليمامة . مجمل البلدان ٢٢٦/٤ ، وانظر الشاهد ٤٥٣ .

(٣) هذا التعليل في الكتاب ١٠٧/٢ ، المختضب ٢٥٩/٢ .

فإن قيل : فينبغي أن لاتسموا التانيث بالهمزة التي في حمراء تانياً لازماً لأنهم لا يحدفون همزته في التصغير ، فنقول : قد ثبت أن الهمزة في حمراء هي (غير) (١) الألف/ التي في قرقرى ، والدليل على ذلك شيثان : أحدهما [١٧٩ظ] أن الألف قد ثبتت للتانيث ، ولم يقم دليل على أن الهمزة للتانيث ، ويمكن أن تكون هذه الهمزة منقلبة عن ألف فلا يدعى أن الهمزة للتانيث ، فإذا لم يثبت في غير هذا الموضع فيحمل هذا عليه .

والآخر : أنها لو كانت غير منقلبة عن حرف لقالوا في صحراء صحارى كما يقولون في قرقرى قرارى ، وكونها تزول لزوال الألف دليل على أنها حذفت من أجل الألف .

فإن قيل : فلاى شيء لم يحدفوها في التصغير كما حذفوا الألف فنقول : لما حركت أشبهت تاء التانيث ، فلذلك أثبتت في التصغير كما ثبتت الباء .

• • •

قوله : ومنها كل جمع ثالث حروفه ألف وبعد الألف حرفان أو ثلاثة أحرف أو حرف مُشَدَّد ... الفصل ، .

هذا هو الجمع الذي لانظيره في الآحاد . واختلف في تسميته جمعاً لانظيره له في الآحاد ، فذهب قوم إلى أنه سُمِّي جمعاً لانظيره له في الآحاد لأنه ليس في الآحاد على وزنه ، ونعني بوزنه أن يكون موافقاً له في الحركات والسكنات وعدد الحروف .

فإن قيل : فإن في الآحاد ما هو على وزنه مثل سراويل وضع حَصَاجِير ومثل ترامى ترامياً وتعاطى تعاطياً ويمان وشأم . فالجواب : إن سراويل أعجمي وبتقدير أنه عربي هو جمع سرولة ، وقد نُطِقَ له بمفرده ، قال :

(١) سقطت (غير) من الأصول .

٥٩٣ عليه من اللؤم سرواله

فليس بـرِقٌ لُستعطِف (١)

وأما حَضَاجِرٍ فحَضَاجِرٍ جَمع .

فإن قيل : وكيف وصف المفرد بالجمع ؟ فتقول : جَعَلَ الضبع لعظم بطنها كأنها ضياع ، كما يقال : بُرْمَةٌ أعشارٌ و ثوبٌ أسمالٌ (٢) .
والدليل على أنه جمع أنه قد نطق له بمفرد ، وعليه قوله :

٥٩٣ حَضَجِرٌ كَأَمِ التوأمينِ نوَكَات

على مرقبها مُتَهَيِّئَةٌ عَاشِرِ (٣)

وأما تعاط فهو مصدر تعاطى وتعاطى على وزن تفاعلٍ ومصدر تفاعلٍ تفاعلٌ ، وأصله : تعاطى ، بضم الطاء فقلبت الضمة كسرة لتصبح الياء .
وأما شَامٍ ويَمَانٍ فالألّف فيهما بدل من إحدى ياءى النسب ، والأصل فيه : يَمَنِيٌّ وشَامِيٌّ ، وصيبن في بابه .

وهذا المذهب ليس بصحيح ، لأنه يلزمه أن يسمى ما كان على وزن أفعل نحو أكلب وأفلس وما كان على وزن أفعال نحو أحمال جمعاً لانظير له في الآحاد ، لأنه ليس في الآحاد على وزنه ، وقد نص على هذا سيبويه رحمه الله في الكتاب (٤) .

(١) قيل هذا البيت مصنوع وقيل : قاله مجهول . والأخفش ينقل أن من العرب من يجعل سراويل واحداً ومنهم من يراها جمعاً واحده سرواله .

وقيل : سرواله لغة في السراويل . المقتضب ٣/٢٤٦ ، شرح السيراني ٤/٩٦ ظ ، ابن يبيش ١/٦٤ ، العيني ٤/٣٥٤ ، اللسان : سرل ، الخزائن ١/١١٣ ، شواهد الشافية ١٠٠ .

(٢) أنظر ١/٤١٢ تعليق ١ ، ٢ .

(٣) لم ينسب لقائل ، والحضبر العظيم البطن . يصف رجلاً بضخامة البطن . الكتاب ١/٢٥٣ ،

آيات المعاني ٥٧٤ ، جوهرة اللغة ٣/٣٢٠ ، شرح السيراني ١/١٧٦ ، الملخص ٨/٧٠ ،

اللسان : حضبر .

(٤) الكتاب : ١٧٥/٢ .

ومنهم من قال: إنما سُمِّيَ جمعا لانظير له في الآحاد لأن كل جمع يجمع فيصير إذا جمع مفرداً لجمعه وهذا لا يجمع ولهذا يسمى الجمع المتناهي . وهذا ليس بصحيح ، لأنه يلزمهم على هذا أن يمنوه الصرف إذا دخلت عليه تاء التأنيث نحو صياقِلَةٌ وجَحَاجِحَةٌ ، فإنه لا يجمع .
والصحيح أن تقول : سُمِّيَ جمعا / لانظير له في الآحاد لأنه ليس في [١٨٠] الآحاد على وزنه ، ولا يجمع .

وهذا الجمع يمنع الصرف لأنه يقوم مقام علتين ، فإن سميت به امتنع الصرف للتعريف وشبه العجمة ، وأشبه العجمة لأنه دخل في الآحاد مثلما دخل الأعجمي في كلام العرب .

فإن نكّرته كان فيه الخلاف الذي تقدم في أحمر . هذا حكم ما لم يكن معتل اللام . فإن كان معتل اللام فلا يخلو أن يكون معرفاً بالألف واللام أو بالإضافة ، أو نكرة .

فإن كان معرفاً بالألف واللام أو بالإضافة فإنه ينصرف في حال الرفع والخفض ، ويمتنع الصرف في حال النصب مثل (جوارى) وشبهه . وإنما صرف في حال الرفع والخفض لأنه كان في الأصل جوارى ، فاستثقلت الضمة في الباء مع ثقل البناء فحذفت الباء وأسا لاجتماع الأنتقال ، فلما حذفت الباء دخل التنوين لتقصان البناء ، وليكون عوضاً من المحذوف . والدليل على أنه كالعروض أنك لا تحذف هذه الباء في حال الرفع والخفض مع الإضافة ، ولا مع الألف واللام لأنه ليس لك ما تعوضه من الباء للذهاب التنوين .

فإن قيل : ينبغي على هذا أن تحذف الباء من يرمى لثقل الضمة في الباء مع ثقل الفعل ، وإذا حذفت من الجمع لشبهه بالفعل فالأحرى أن تحذف مع الفعل . فالجواب : إن الفعل لم تحذف منه الباء لثلا يلتبس المرفوع بالمجزوم على أنهم قد حذفوا مع ما فيه من اللبس فقالوا في يرمى : يرمي ، وعلى ذلك قراءة من قرأ : ما كُنَّا نَبِيحَ (١) ، واللبل إذا يَسِرَ (٢) .

(١) إثبات الباء في الوصل قراءة نافع وأبي عمرو والكسائي . الاتحاف ١٧٨ .

(٢) إثبات الباء في الوصل قراءة نافع وأبي عمرو وأبي جعفر . الاتحاف ٢٧٠ .

وأماً في النصب فالفتحة خفيفة فلا تستقل .

في مذهب الزجاجي أن التنوين جعل عوضاً عن الحركة المحذوفة من ياء جوارٍ في الرفع والخفض للاستغناء ثم عوض التنوين من الحركة فاجتمع ساكنان : التنوين والياء فحذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوارٍ .

وهذا الذي ذهب إليه فاسد ، لأنّ التنوين حرف فينبغي أن يكون عوضاً من حرف لأنّ عوض الحرف من الحرف قد ثبت ولم يثبت عوض الحرف من الحركة ، وأيضاً فإنه يلزمه أن يعوض تنويناً في يرمى بابه من الحركة المحذوفة .

فإن قيل : الفعل لا يدخله تنوين فلذلك لم يجز تعويض التنوين منه . فالجواب : إن هذا الجمع بمتزلة الفعل في أنه لا يدخله التنوين لا في معرفة ولا في نكرة ، وبعض العرب إذا حذف الياء صيّر الإعراب على ما قبله وعليه قوله :

٥٩٤ لها ثنابا أربع حسان

وأربع فشغرها ثمان (١)

وقد قرئ : وله الجوار المنشآت (٢) ، بضم الراء .

• • •

قوله : ومنها المعدول في العدد الفصل .

لا يُعدّل في العدد إلا / إلى مفعّل أو فُعّال ، والذي يسمع من العدل [١٨٠ظ] على مفعّل مثنى وموحد وعليه قوله :

..... ٥٩٥

ذئاب تبغى الناس مثنى وموحد (٣)

(١) أنشده ثعلب ولم ينسبه لقاتل . والثنابا جمع ثنية وهي أربع من مقدم الأستان ثنيتان من فوق وثنيتان من تحت . وأراد بالأربع الرباعيات . والشعر الفم ، والرجز في وصف أمة .
السان : ثمر ، ثمن ، الخزائة ٣/٣٠٠ .

(٢) الرحمن : ١٢٤ .

(٣) صدره : ولكننا أهلى بواد أنيسه

وهو لساعدة بن جريرة الهذلي . تبغى : أصله تبغى أي تطلب . الكتاب ٢/١٥ ، المنتخب ٣/٣٨١ ، الانتصاب ٤٦٧ ، المخصص ١٧/١٢١ ، ابن يمش ١/٦٢ ، المغني ٧٢٩ ، الميني ٤/٣٥٠ ، ديوان الهذليين ١/٢٣٦ .

والذي يسمع من المعدول على فُعال : ثناء (١) وثلاث ورباع وأحاد وعُشار ،
إلا أن أحاد وعُشار قليلان .

واختلف فيما عدا هذا المسموع من متفعل وفُعال هل يقاس عليه أولاً ، فمنهم
من قاسه ومنهم من لم يقسه ، وهو الصحيح ، لأنه لم يكثر كثرة توجب القياس (٢) .
واختلف في السبب الذي أوجب أن يُمنع هذا العدل الصرف . فمنهم من
قال : إنما للعدل في اللفظ والمعنى . أمّا العدل في اللفظ فلأنّ مثني معدول عن
لفظ اثنين ، وأمّا العدل في المعنى فهو أنك إذا قلت : جاء القومُ مثنى ،
تعني جاء القومُ اثنين اثنين (وإذا جاء القوم اثنين اثنين) (٣) فائنين يعطى ذلك .
ومنهم من قال : إنما منع الصرف للعدل والتعريف . ومنهم من قال : إنما
منع الصرف للعدل والصفة وهو الصحيح (٤) .

وأما قول من قال : إنما امتنع الصرف للعدل في اللفظ والمعنى ففاسد ، لأنه لم
يبين العدل في المعنى من العلة المانعة الصرف وإنما ثبت من هذا الباب العدل
في اللفظ .

وأما من قال : إنما امتنع الصرف للعدل والتعريف فباطل ، لأنه يرد عليه
بقوله تعالى : أولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع (٥) . فمثنى صفة لأجنحة
وأجنحة نكرة ، فلو كان مثنى معرفة لم ينعت به النكرة ، وإن قال إن
مثنى بدل فالجواب : إنّ البدل بالأسماء المشتقة يقل ، ويدل على بطلان
مذهبه قوله :

(١) ر : مثنى .

(٢) الظاهر من كلام المبرد في المقنضب ٣٨١/٣ وابن جنى في الخصائص ١٨١/٣ أنها يقاسه
وهو أيضاً مذهب الكوفيين والزجاج ، المخصص ١٢٠/١٧ ، الانتصاب ٤٦٧ ، الخزانة

٨٢/١

(٣) سقط ما بين القوسين من ج .

(٤) وهو رأى الخليل . الكتاب ١٥/٢ .

(٥) فاطر : أ .

بمَشْنَى الرِّقَاقِ المُتْرَعَاتِ وبالجزر (١)

بإضافة مشنى إلى الرقاق ، ولو كان علماً لم يصف .
فإن قال : قد يضاف العلم قليلاً مثل قول الشاعر :

٥٩٧ علا زبُدننا يومَ النقا رأسَ زيدِكم

بأبيضَ ما ضي الشفرتينِ يمانى (٢)

فيقال هذا قليل ، والأولى أن يُحمل على الكثير .
ويدلُّ على بطلان مذهبه أيضاً قوله تعالى : فانكحوا ما طاب لكم من النساءِ
مَشْنَى وثلاثَ ورباعٍ (٣) . لأنَّ مَشْنَى حال والحال لا يجيء معرفة فدلَّ
على بطلان مذهبه .

• • •

وكل غير منصرف إذا دخلت عليه الألف واللام أو أضيف انجرأ .
ومنهم من قال : انصرف . وسبب اختلافهم في هذا اختلافهم في نسبة
المنصرف منصرفاً .

فالذي يقول : إنما سمي منصرفاً لأن في آخره صرفاً يجعل هذا منجرأ
لامنصرفاً . والذي قال : إنه إنما سمي منصرفاً لأنه انصرف عن شبه
الفعل يجعل هذا منصرفاً . والأول هو الصحيح ، لأنه ليس فيه صرف ،
لأنه لو كان المنصرف إنمأً سمي منصرفاً لانصرافه عن شبه الفعل للزم
أن لا يوجد اسم منصرف إلا وقد كان قبل ذلك قد أشبه الفعل ، وذلك
باطل ، ألا ترى أن زيدا منصرف ولم يشبه / الفعل في موضع . [١٨١و]

(١) صدره : يفاكهنا سمد ويفسوا لحننا

وهو لامرئ القيس في ملح سمد بن الضباب الإيادي . الجزر : جمع جزور وهو البعير أو

الناقة المفبوحة . الدرر ٩/١ ، الديوان ١١٣ .

(٢) لرجل من طيء . النقا : الكتيب من الرمل وأراد باليوم الوقفة .

الكامل ١٥٧/٣ ، حاشية الايضاح للفارسي ٢٢٨ ، الخزانة ٣٢٧/١ .

(٣) النساء : ٣ .

واختلف في السبب الذي أوجب انجرار الاسم إذا دخل عليه الألف واللام أو أضفته .

فمنهم من قال : إنَّ الألف واللام والإضافة من خواص الأسماء . فإذا دخلت على الاسم يضعف شبهه بالفعل .

فإن قيل : فينبغي أن يتجرَّ إذا دخل عليه حرف الجر مثل : مررتُ بأحمدَ ، لأنَّ حروف الجر من خواص الأسماء فالجواب الصاحب هذا المذهب أن تقول : إذا دخل على الاسم الذي لا ينصرف الألف واللام أو أُضيف ضعف فيه جانب الشبه بالفعل . وإذا دخل عليه حرف الجر زادت ضعفاً فانجرت ، بخلافها إذا دخل عليها حرف الجر والشبه فيها متمكن .

وهذا المذهب مع هذا باطل ، لأنَّه ينبغي إذا صغَّر الاسم الذي لا ينصرف أو نعت ثم دخل عليه حرف الجرَّ أن يجروههم لا يجرونه فدلَّ على بطلان مذهب هذا القائل .

ولهذا القائل أن يفرِّق بين الصفة والتصغير وبين الإضافة والألف واللام بأن يقول : الصفة والتصغير ليس اتصالحما بالموصوف كاتصال الألف واللام بالاسم ولا كاتصال المضاف بالمضاف إليه ، فلذلك لم يقو قوتها .

وأما التصغير فقد وجد في الأفعال نحو: ما أميلح زيداً ، بخلاف الألف واللام التي للتعريف وللإضافة ، ألا ترى أنه لم توجد الألف واللام المعرفة داخلة على الفعل في موضع ، وكذلك لم تضاف الفعل إلى غيره في موضع من المواضع . والأحسن أن تقول إنما لم يجز لأنَّ الألف اللام والإضافة يعاقبان التنوين ، والاسم إذا دخله التنوين يتجرَّ فكذلك إذا دخله ما يعاقبه .

• • •

قوله : «فأما ما لا ينصرف في المعرفة ويصرف في النكرة فذلك اثنا عشر جنساً . . . الفصل منها ، كل اسم أعجمي ، .

ينبغي أن يزيد في هذا الفصل ما لم تكن عجمته جنسية لكنه استغنى عن هذا
بالمثال .

وقوله : وإن كان على ثلاثة أحرف انصرف فيهما .

هذا مذهب أهل البصرة وأما ابن قتيبة وعيسى بن عمر (١) فإثمه عندهما
يجري مجرى المؤنث الثلاثي . فإن كان متحرك الوسط منع الصرف وإن كان
ساكن الوسط كان فيه وجهان ، والأفصح فيه عندهما الصرف .
وذلك باطل بدليل أنه لم يسمع في لوط ونحوه إلا الصرف ، وأما حمنص
وجوروماه (٢) فامتنعت الصرف لاجتماع التعريف مع التأنيت مع العجمة ،
ولو لم يضاف له التأنيت لكان مصروفاً (٣) .

• • •

قوله : ومنها كل اسم على وزن الفعل المستقبل .. الفصل .

كل اسم على وزن الفعل المستقبل فلا يخلو أن يكون منقولاً من فعل أو لا يكون .
فإن كان غير منقول من فعل فإثمه يمتنع الصرف لوزن الفعل والتعريف كرجل
سمى أفكلاً^١ / [١٨١ظ]

فإن كان منقولاً من فعل فلا يخلو أن يسمى به وفيه ضمير أو لا يكون فيه
ضمير . فإن سميت به وفيه ضمير فللحكاية ليس إلا مثل قول الشاعر :

٥٩٨ نُبِّئْتُ أَخْوَاصِي بَنِي يَزِيدٍ

ظُلُمًا عَلَيْنَا لَهُمْ قَدِيدٌ (٤)

(١) الكتاب ١٩/٢ ، المقتضب ٣٥٢/٣ .

(٢) جور وماه اسان لمديتين من مدن فارس .

(٣) الكتاب ٢٣/٢ ، المقتضب ٣٥١/٣ .

(٤) نسبة العيني لرؤية وليس في ديوانه . وبنو يزيد تجار كانوا بمكة واليهم تنحب البرود
اليزيدية . القديد : الصوت الشديد . مجالس ثعلب ١٧٦ ، مقاييس اللغة ٤٣٨/٤ ، المغني

٦٩٤ ، الخزائن ١٣٠/١ .

فإن سميت به وليس فيه ضمير فإنه يمتنع الصرف لوزن الفعل والتعريف .
فإن نكرته بعد التسمية فإنه ينصرف قولاً واحداً سواء كان منقولاً من فعل أو
لم يكن ، لأنه لم يبق فيه إلاّ علة واحدة وليس فيه شبه أصيل ، لأنه في الأصل
فعل وهو الآن اسم .

• • •

قوله : ومنها كل اسم في آخره ألف ونون إلى آخره .
وهذا صحيح إلاّ أنه ينبغي أن يزيد فيه : ولم يجمع على فعالين ولا صُغُر
على فُعَيْلِينَ . وهذه النون تعلم زيادتها من أصلتها بالاشتقاق ، فإن قضى
عليها الاشتقاق بالزيادة فهي زائدة وإن قضى عليها بالأصالة فهي أصيلة . وإن
لم يعلم لها اشتقاق فالأولى أن تحمل على الزيادة لكثرة زيادتها إلاّ أن يكون
اسم نبات على فُعَالٍ مثل رُمَان ، كان فيه خلاف .

سيويه يزعم أنّ هذه الألف والنون زائدتان لأنها قد كثرت زيادتهما (١) .
وأبو الحسن الأخفش يقول : قد كثرت في أسماء النبات فُعَالٌ ، فينبغي أن
تُحْمَل النون على الأصالة .

والصحيح ما ذهب إليه سيويه لأنّ زيادة الألف والنون في فُعَالٍ أكثر من
مجيء أسماء النبات على فُعَالٍ ، على أنّه إن ثبت ما حكى من كلامهم : أرضٌ
رَمِينَةٌ ، ثبت أنّ رُمَانًا فُعَالٌ .

ومما يعلم به أصالة النون الواقعة بعد الألف إذ لا يتقدم الألف إلاّ حرفان
نحو قِرَانٍ فإنّ نونه أصليّة إذ لا يتصور جعل الألف والنون زائدتين لبقاء
الاسم على أقل من ثلاثة أحرف .

وكذلك أيضاً يعلم أصالة النون بأن يكون الاسم من باب جَنَجَانٍ (٢) ،
لأنّك إذا حملت النون على الأصالة كان الاسم من باب صَلَصَلْتُ وهو

(١) الكتاب ١١/٢ .

(٢) الكتاب : ١١/٢ .

كثير، فإن (١) حملتها على الزيادة كان من باب سَكِسٍ - أعني ما فاؤه ولامه من جنس واحد .

• • •

قوله : ومنها كل اسم مؤنث ... الفصل (٢) .
كل اسم في آخره تاء التانيث فإنه يمتنع الصرف للتعريف والتانيث كفاطمة وعائشة وطلحة، فإن نكَّرته بعد التسمية به صرفته لأنه لم يبق فيه إلاّ علّة واحدة .

• • •

قوله : ومنها كل اسم مؤنث على ثلاثة أحرف ... الفصل،
المؤنث الثلاثي لا يخلو أن يكون ساكن الوسط أو متحرك الوسط. فإن كان متحرك الوسط فيمتنع الصرف للتعريف والتانيث، فإن نكَّرته انصرف قولاً واحداً، لأنه لم يبق فيه إلاّ علّة واحدة فقط .

فإن كان ساكن الوسط فلا يخلو أن يكون منقولاً من مذكّر أو لا يكون، فإن لم يكن منقولاً من مذكّر فلا يخلو أن يضاف / إليه علّة [١٨٢] وواحدة أو أزيد، فإن انضاف إليه أزيد من علة فيمتنع الصرف وان انضاف إليه علّة واحدة فيجوز فيه وجهان: الصرف ومنعه، فمن لحظ التانيث والتعريف منعه الصرف، ومن لحظ خفته بسكون وسطه جعل الخفة معادلة لاحدى العلتين .

فإن كان منقولاً من مذكّر امتنع الصرف لأنّ فيه التعريف والتانيث، وخروجه عن الخفيف وهو التذكير إلى الثقل وهو التانيث ولا يُجوز غير ذلك إلاّ عيسى بن عمر، فإنه يُجربه مجرى المؤنث الذي لم ينقل من مذكّر فيجوز فيه الصرف ومنعه (٣) .

(١) ر : واذا .

(٢) في الجمل : كل اسم في آخره هاء التانيث ٢٢٧ .

(٣) ووافقه بونس والجرس . الكتاب ٢٣/٢ ، المقتضب ٣٠٢/٣ .

وأما كل مؤنث على أكثر من ثلاثة أحرف فإنه يمتنع الصرف ، فإن نكرته انصرف .

• • •

قوله : « ومنها كل اسم معدول عن فاعل ... الفصل » .
نقول : فُعَلٌ ينقسم أربعة أقسام : جمع مثل غُرَّرَ ودُرَّرَ ، واسم نكرة مفرد ليس بصفة نحو نُخْرَ وصُرِّدَ ، وصفة مثل حُطِّمَ ولُبِّدَ (١) ، واسم علم مثل عُمُرُوزُ فَرُوقُثُم .
فأما الجمع واسم النكرة الذي ليس بصفة والصفة فمصرف في المعرفة والنكرة .
وأما العلم فلا يخلو أن يكون له أصل في النكرات أو لا يكون . فإن كان له أصل في النكرات فإنك تصرفه إلا أن يقوم دليل من سماع على منعه الصرف مثل عُمَرَ فيعلم أنه ليس بمنقول من نكرة .
وان لم يكن له أصل في النكرات فتمنعه الصرف إلا أن يقوم دليل من سماع على صرفه مثل ما حكى من أنهم يقولون : فلانُ بنُ أدَرَ .

• • •

قوله : ومنها كل اسم على بناء الفعل الماضي ... الفصل » .
يقول : كل اسم مقول من الفعل الذي لا نظير له في الأسماء لا يخلو أن تنقله وفيه ضمير أو خالياً من الضمير . فإن كان فيه ضمير فإنك تحكيه مثل :
تأبَّطَ شراً ، وعليه قوله :
٥٥٩ على أطرقا باليات الخبيا م إلا الثمام وإلا العيصي (٢)

في أحد القولين .
فإن نقلته وليس فيه ضمير فإنك تمنعه الصرف ما لم يخرج الإعلال إلى وزن من أوزان الأسماء ، فإن أخرجه الإعلال إلى ذلك فلا يخلو أن ينطق له بأصل مثل : قيل وبيع ، فإنه مصروف أبداً وعليه : ما رأيت من شب إلى دب (٣) ، وفي الأثر : نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قيل

(١) صرد ونفر طائران كالمصفور ، وحطم : الرجل قليل الرحمة للماشية ، ولبد : كبير .

الكتاب ١٤/٢ ، المنتخب ٥٥/١ .

(٢) لأبي ذؤيب الهذلي . أطرقا : اسم فلانة الشام : ثبت تسديه جوائب الخيمة . المفصل ٨ ، ديوان الهذليين ١/٦٥ .

(٣) قوله : دب يريد دب على العسا وهو كناية عن الشيخوخة .

وقال (١) ، فإنه قد نطق له بأصل (٢) ، مثل أن تُسْمِي رجلاً بضَرْبِ
المخففة من ضَرْبٍ مثل قوله :

٦١٠ لو عَصَرَ منه البانُ والمِسْكُ انْعَصَرَ (٣)
فلا يخلو أن تعتد بالعارض أو لا تعتد ، فإن اعتدت العارض صرفته ، وإن لم
تعتد بالعارض منعت الصرف .

فإن سكنته بعد التسمية مثل أن تُسْمِي رجلاً بضَرْبٍ ثم نسكن عينه
فتقول : ضَرْبٍ منعت الصرف . فإن نكّرت صرفته .

• • •

قوله : ومنها كل اسمين جعلاً اسماً واحداً ... الفصل .
الصواب أن يقول بعد هذا : ولم يتضمّن معنى الحرف ، فإن تضمّن معنى
الحرف بني مثل خَمْسَةَ عَشَرَ / إلاّ أنّه استغنى بالمثال عن ذلك . [١٨٢ ظ]
فإن لم يتضمّن معنى الحرف فللعرب فيه ثلاثة أوجه :
أحدها أن ينيه حملاً على خَمْسَةَ عَشْرٍ وبابه فتقول : جاءني حضرموت وبعلبك ،
ورأيتُ حضرموتَ ومررتُ ببعلبك .
والآخر أن يجعل الإعراب في الأول وتضيفه إلى الثاني فتقول : جاءني
حضرموتُ ورأيتُ حضرموتَ ومررتُ بحضرموتِ .
والثالث أن تعربه إعراب مالا ينصرف فتقول : جاءني بعلبكُ ، ورأيتُ
بعلبكَ ، ومررتُ ببعلبكِ .

• • •

- (١) أخرجه البخاري في كتاب الاعتصام ٦٣ ، كتاب الرقاق ٦٠ .
(٢) الظاهر أن هنا سقطاً تقديره : أو لا ينطق له بأصل .
(٣) لا بي النجم المجلي من رجز في وصف جارية والفسير في منه يمود على شعرها . الكتاب ٢/٢٥٨ ،
إصلاح المنطق ٣٦ ، الموشح ١٤٧ ، اللامات ١٠ ، المنصف ١/٢٤ ، الاقتضاب ٤٤٦٢ ،
المختصر ١٤/٢٢٠ ، شواهد الشافية ١٥ .

قوله : ومنها كل اسم في آخره ألف الإلحاق ... الفصل .

كل اسم في آخره ألف الإلحاق فإنك اذا سميت به امتنع الصرف لشبه ألف الإلحاق بألف التانيث وشبه ألف الإلحاق بألف التانيث في أنها زائدة في آخر الاسم كما أن ألف التانيث زائدة ، ولا تدخله تاء التانيث كما أن ما أنت بالألف لا تدخله تاء التانيث .

فإن قيل : فلأى شيء لم يمتنع الصرف أرطى إذا كان نكرة ؟

فالجواب : إن ألف الإلحاق في حال التنكير لا تشبه ألف التانيث لأنها قد تلحقها تاء التانيث (فتقول: أرطاة، وألف التانيث لا تلحقها تاء التانيث) (١) ، هذا إذا سميت بأرطى على لغة من يقول : ماروط (٢) ، فجعل همزته أصلية والألف زائدة ، ومن قال : مرطى فالألف عنده أصلية .

فإذا سميت به امتنع الصرف للتعريف ووزن الفعل . فإن نكرته بعد التسمية انصرف لأنه لم يبق فيه إلاّ علة واحدة ، وهي وزن الفعل .

• • •

قوله : ومنها كل مذكر سميته بمؤنث ... الفصل .

نقول إذا سميت مذكراً باسم مؤنث فلا يخلو أن يكون فيه علم التانيث أو لا يكون .

فإن كان فيه علم التانيث فإنه يمتنع الصرف ، قلّت حروفه أو كثرت . وإن لم يكن في آخره تاء التانيث فلا يخلو أن يكون ثلاثياً أو أزيد .

فإن كان أزيد فإنه يمتنع الصرف للتعريف وقيام الحرف الرابع مقام تاء التانيث .

والدليل على أن المؤنث الذي هو أزيد من ثلاثة أحرف وليس فيه تاء التانيث أن الحرف الرابع يقوم فيه مقام تاء التانيث أنهم إذا صغروا اسماً ثلاثياً

(١) سقط ما بين القوسين من ر .
(٢) أديم ماروط : مذبوغ بالأرطى .

نحو هند فإنتهم يقولون في تصغيره : هُنَيْدَة ، ويردون تاء التانيث . وإذا صغروا الرباعي الذي ليس في آخره تاء التانيث نحو زينب يقولون في تصغيره زُبَيْب ، ولا يلحقون تاء التانيث ، فدل على أن الحرف الرابع بقوم مقام تاء التانيث .

ما لم يكن التانيث تانيث جمع ، فإنه لا يعتد به مثل رجل سمّيته بكلاب جمع كلب ، لأنه مصروف أبدأ ، لأن الجمع يجوز فيه وجهان : التذكير والتانيث . فالتذكير على معنى جمع والتانيث على معنى جماعة فلا يلزم هذا التانيث .

إلا كراعاً وذراعاً ، لكثرة تسمية المذكر بهما صرفاً ، وبعض العرب يمنع الصرف من كراع (١) .

فإن كان الاسم أقل من ثلاثة / أحرف فإنه مصروف أبدأ . [١٨٣ و]

. . .

قوله : ومنها كل مؤنث سمّيته باسم مذكّر ... الفصل .

كل مؤنث سمّيته باسم مذكّر فإنه يمنع الصرف للتانيث والتعريف أبدأ بلاخلاف ، إلا أن يكون على ثلاثة أحرف فإن فيه خلافاً .

فرعم عيسى أنك إذا سمّيت امرأة يزيد فإنه يجوز فيه وجهان مثل هند لأنه صار من أسماء المؤنث حكم له بحكم المؤنث (٢) .

وهذا الذي قال باطل ، لأنه يزيد على المؤنث الذي لم ينقل من مذكّر بالخروج على الخفيف وهو المذكّر إلى الثقيل وهو المؤنث ، وقد تقدم الكلام على ذلك .

. . .

وهذه مسائل من التسمية لم يذكرها أبو القاسم فأحببت أن أبين أحكامها . فمن ذلك أن تُسمّي رجلاً بالفعل مع علامة التانيث مثل ضَرَبْتُ ، فلا يخلو

(١) وهذا هو الأصل أما الصرف فسيبويه يراه أغيب الوجهين ١٩/٢ ، المتنضب ٣٦٦/٢ .

(٢) وواقفه الجرمي ويونس . الكتاب ٢٣/٢ ، المتنضب ٣٥٢/٢ .

أن يكون فيه ضميراً أو لا يكون. فإن كان فيه ضمير فالحكاية ليس إلا ، وإن لم يكن فيه ضمير فإنه يمتنع الصرف للتعريف والتأنيث ، وتقف على التاء كما تقف على التاء اللاحقة للاسم فتقلبها هاء فتقول : جاءني ضربه ومررت بضربه . فإن سميت رجلاً بالفعل مع علامة التثنية أو علامة الجمع فلا بد من لحاق النون لأن الفعل قد صار اسماً والاسم إذا كان في آخره علامة تثنية أو جمع فلا بد من النون بعدهما ويكون حكمها حكم التسمية بالتثنية والجمع .

والاسم المثني إذا سمي به جاز فيه وجهان : أحدهما أن تحكى التثنية فتقول : جاءني زيدان ورأيت زبدين ومررت بزبدين . والآخر : أن تجعل الأعراب في الآخر فتقول : جاءني زيدان ورأيت زيدان ومررت بزيدان ، تمنعه الصرف للتعريف وزيادة الألف والنون .

وكذلك الاسم المجموع إذا سمي به جاز فيه وجهان : الحكاية ، فيكون رفعه بالواو ونصبه وخفضه بالياء فتقول : هذه قنسرون ورأيت قنسرين ومررت بقنسرين (١) .

والآخر : أن تجعل الإعراب في النون وتقلب الواو ياء لأنه لم يوجد اسم معرب في آخره واو ونون زائدتان فتقول : هذا زبدين ورأيت زبديناً ومررت بزبديناً .

فإن سميت بجمع المؤنث السالم فيجوز فيه وجهان : الحكاية ، فتقول : جاءني مسلمات ورأيت مسلمات ومررت بمسلمات . والثاني : أن تمنعه الصرف للتأنيث والتعريف فتقول : جاءني مسلمات ورأيت مسلمات ومررت بمسلمات .

وزعم أبو العباس المبرد أنه يجوز : مررت بمسلمات ، بالكسر من غير تنوين ، وحذف التنوين لأنه في مقابلة نون الجمع ، فلما زال عن الجمعية زالت النون فصارت التاء بمنزلة الياء والواو في الجمع فلا تمنع الصرف (٢) .

(١) وقنسرين اسم أعجمي لمدينة في فارس وجاء على مثال جمع الذكر السالم . وانظر المقتضب

٣٢٢/٣ ، معجم البلدان ٤٠٣/٤ .

(٢) المقتضب ٣٢٣/٣ ، وهذه اللفظة نقلها سيويه عن بعض العرب ١٨/٢ .

وهذا الذي قاله باطل لأنّ التاء على كل حال تعطي / التأنيث مع [١٨٣ ظ]
أنّها بمنزلة الياء والواو في الجمع فلا تمنع الاسم الصرف لاجتماع عِلَّتَيْنِ
فيه ، ورواية من روى :

٦٠١ تَنَوَّرَتْهَا مِنْ أَذْرَعَاتٍ (١)
بالكسر من غير تنوين غير صحيحة .

• • •

فإن سميت بالحروف فلا يخلو أن يكون حرف معنى أو حرف هجاء .
فإن كان حرف معنى فلا يخلو أن يكون على حرف واحد أو على حرفين
أو على أزيد .

فإن كان على أزيد من حرفين مثل منذ إذا جرّت ، وكذلك ثمّ فإنّ حكمه
حكم الاسم يكون معرباً فنقول : جاءني منذٌ ورأيت منذاً ومررت بمنذ .
وإن كان على حرفين فلا يخلو أن يكون الثاني حرف علة أو حرفاً صحيحاً .
فإن كان حرفاً صحيحاً فإنه يجعل الإعراب عليه ويجري مجرى الأسماء
المنقوصة كبدٍ ودمٍ ، فنقول : جاءني مينٌ ورأيتُ ميناً ومررتُ بيمينٍ .
وإن كان الثاني حرف علة فإنّك تزيد عليه حرف علة آخر من جنس
حرف العلة . فإن كان باء زدت ياءً وإن كان واوً زدت واوً وأدغمت
الياء في الياء والواو في الواو .

فلو سميت رجلاً بأو لقلت : جاءني أوٌ ورأيت أواً ، ومررت بأوً ، وعليه
قوله :

(١) تسمه : وأهلها بيثرب أدنى دارها نظير عاصي
وهو لامرئ القيس . التنور : النظر إلى النار من بعيد . وأذرعات : بلد جنوبي الشام .
بيثرب مدينة الرسول صل الله عليه وسلم . يريد أنه نظر إليها بقلبه تشوقاً إليها . الكتاب
١٨/٢ ، المقتضب ٣/٣٢٢ ، ٤/٣٨ ، الأصول ٢/٨٩ ، معجم البلدان ١/١٣٠ ،
الخرزانه ٤/٣٨ ، الديوان ٣١ .

٦٠٢ عُلِّقَتْ أَوْأ تُرْدُدُهُ إِنَّ أَوْأ ذَاكَ أَعْيَانًا (١)
ومثل قول الآخر :

٦٠٣ لَيْتَ شِعْرِي وَأَيْنَ مَنِي لَيْتٌ إِنَّ لَيْتًا وَإِنَّ لَوْأ عَنَاءُ (٢)
وإنما فعلت ذلك لأنك لو لم تزد عليه حرفاً من جنس الثاني لأدّى ذلك إلى بقاء الاسم المعرب على حرف واحد ، وذلك أنك لو جعلت الإعراب في الحرف الثاني من غير أن تزيد عليه لوجب أن يدخله التنوين علامة على التمكن ثم تستقل الحركة في حرف العلة فيلتقي ساكنان : حرف العلة والتنوين فيحذف حرف العلة لذلك فيبقى الاسم على حرف واحد وذلك باطل .

فإن كان حرف المعنى على حرف واحد فلا يخلو أن يكون ساكناً أو متحركاً .
فإن كان متحركاً أشبعت الحركة حرفاً من جنسها فبصير على حرفين ثانيه حرف علة فيكون حكمه حكم « لو » إذا سميت بها .

فإن كان ساكناً حركته بالكسرة وفعلت به ما فعلت بالتسمية بالحرف المكسور .
وإنما حركته بالكسر لأنك تضيف إليه في التسمية به حرفاً ، إذا لا يمكن أن يكون الاسم الظاهر على حرف ، وأشيع الحروف في الزيادة حروف العلة ، فتريد حرف علة ساكناً لأنه مهما أمكن زيادة الحرف ساكناً كان أولى من زيادته متحركاً ، فيلتقي ساكنان فتحرك لأنه لا يمكن الابتداء بالساكن ، وأصل حركة التقاء الساكنين الكسر فتحركه بالكسر فلذلك يصير حكمه حكم التسمية بالحرف المكسور .

فإن سميت بحرف هجاء فحكمه في التسمية حكم التسمية بحرف المعنى الذي على حرف واحد .

(١) نسبة السيرافي وابن سيدة والسيوطي لسنن بن تولب (اسلامي) ورواية المبرد :
حاولت لوأ فقلت لها . ورواية السيرافي وابن سيدة : (لوا) في الموضعين . المقتضب
٢٣٥/١ ، شرح السيرافي ١١٦/١ ، المخصص ٥٠/١٧ ، ٥١ ، الاشباه والنظائر ٧٩/٣ .
(٢) لأبي زيد الطائي . الكتاب ٣٣/٢ ، الشعر والشعراء (بيروت) ٢٢٢ ، المقتضب ٢٣٤/١ ،
٣٢/٤ ، الاشتقاق ٦١ ، جمهرة اللغة ١٥٢/١ ، ٢٩/٢ ، المخصص ٩٦/١٤ ، الخزانة
٢٨٢/٣ ، اللسان : أوا .

وزعم بعض النحويين أنك ترد حرفاً من أصول الكلمة . واختلف في ذلك فمنهم من قال : يكون للأقرب ، ومنهم من قال : يكون اللام أبداً . وزعم بعضهم أنك ترد جميع حروف الكلمة ، فإذا سميت بالضاد من ضَرَبَ فمنهم من يقول : ضا، وهو مذهبنا . ومنهم من يقول : ضَرَّ، / [١٨٤] ومنهم من يقول : ضَبَّ ، ومنهم عن يقول : ضَرَبَ .
والصحيح الأول وما عداه فاسد ، لأنه يلبس بالتسمية بالكلمة كلها أو بالتسمية بأكثر من حرف واحد منها .

رَفَعُ

عَبْدُ الرَّحْمَنِ النَّجْدِيُّ
السُّلَمِيُّ (ابْنُ الرَّحْمَنِ)

باب أسماء القبائل والأحياء والسور والبلدان

اعلم أن أسماء القبائل لا يخلو أن تكون منقولة من اسم أب أو أم أو غير منقولة . فمثال المنقولة من اسم أم : سَدُوسٌ وَسَلُولٌ ، في أحد القولين ، وباهِلَةٌ .

والدليل على أن سَدُوسٌ منقول من اسم أم قوله :

٦٠٤ إذا ما كُنْتَ مَفْتَخِيرًا ففَاخِيرُ

بَيْتٍ مِثْلِ بَيْتِ بَنِي مَدُوسَا (١)

ومثال المنقول من اسم أب مَعَدَّةٌ وَتَمِيمٌ وَجُدَامٌ وَتَحْمٌ . وغير المنقول منها مثل قُرَيْشٌ وَتَقِيفٌ وَيَهُودٌ وَمَجُوسٌ وَنَحْوُهُ .

فإن كان منقولاً من اسم أب أو أم فلا يخلو أن تضيف إليه ابناً أو لاتضيفه . فإن أضفت إليه ابناً فإنه يبقى على ما كان عليه في الأصل لأنه ليس باسم للقبيلة . فإن كان فيه مانع للصرف منعت منه الحفص والتنوين وإلا صرفته . فإن لم تضيف إليه فلا يخلو أن يكون على نيّة الإضافة أو على غير نيّة الإضافة . فإن كان على نيّة الإضافة فحكمه حكم المضاف إليه ابن . وإن كان على غير نيّة الإضافة فلا يخلو أن تقصد به قصد الحي أو قصد القبيلة .

فإن قصدت به قصد الحي صرفته إلا أن يكون فيه ما يوجب منع الصرف . وإن قصدت به قصد القبيلة منعت الصرف للتأنيث والتعريف .

وكذلك وإن كان منقولاً من اسم أب إلا أنه لم يستعمل على إضافة ابن وابنة إليه نحو مَعَدَّةٌ وَكَلْبٌ (٢) ، لأنه لا يقال بنو معدة ولا بنو كلب وإن كان معدة اسم الأب . وهو معدة بن عدنان و كلب كذلك اسم الأب ، وهو كلب بن وبرة .

(١) لامرئ القيس من أبيات يمدح بها خالد بن سُدوس . وكان الشاعر قد نزل عليه فأكرمه .

إصلاح الخلل ٦١ ظ ، الديوان ٣٤٤ .

(٢) ج : كليب وهو تعريف .

وقد قيل : بنو معدّ ، قليلاً . قال الشاعر :

٦٠٥ غَنِيْبَتِ دَارُنَا نِهَامَةٌ فِي الدَّهْرِ وَفِيهَا بَنُو مَعْدٍ حَلُولًا (١)

• • •

وأسماء القبائل والأحباء تنقسم خمسة أقسام . قسم لا يستعمل إلاّ اسما للقبيلة وذلك يهود ومجوس وآدم .

والدليل على أنّ يهود قصد به قصد القبيلة منع صرفه في قوله :

٦٠٦ فَأَنْتَ أَوْلَى مِنْ يَهُودٍ بِمِدْحَةٍ إِذَا أَنْتَ يَوْمًا قُلْتَهَا لَمْ تُوْنَبِ (٢)

والدليل على أنّ مجوس قصد به قصد القبيلة قوله :

٦٠٧ كَنَارِ مَجُوسٍ تَسْتَعِيرُ اسْتِعَارًا (٣)

فمنع صرف مجوس .

والدليل على أنّ آدم قصد به قصد القبيلة قوله :

٦٠٨ سَادُوا الْبِلَادَ وَأَصْبَحُوا فِي آدَمٍ بَلَّغُوا بِهَا بَيْضَ الْوُجُوهِ فَحَوْلًا (٤)

فماد عليه الضمير مؤنثاً وصرفه لأنّه جعله نكرة أو للضرورة .

(١) نسبة أبو عبيدة لهلhel بن ربيعة . وفي البيت إشارة إلى تفرق معد عن البيت الحرام بعد أن

كثروا وضاعت بهم مكة . مجاز القرآن ٢٢٢/١ ، شرح السبع ٢٥٨ ، شرح السيراني ٣٠١/٤ (تيمورية) ، المخصص ٤٢/١٧ ، إصلاح الخلل ٦٢ ظ . اللسان : غنو .

(٢) لخوات بن جبير أخى بنى عمرو بن عوف يخاطب العباس بن مرداس وكان قد ذكر جلاه بنى النظر عن المدينة وبكاهم بقصيدة . ورواية البيت :

أولئك أخرى من يهود بمدحنا تراهم وفيهم عزة المجد ترتبنا

وأولئك إشارة إلى المسلمين . الكتاب ٢٩/٢ ، الأغاني ٣١٦/١٤ ، المخصص ١١٩/٢ ،

٤٤/١٧ ، اللسان : هود ، ديوان العباس ٣٩ .

(٣) صدره : أحار تسرى سريقتاً هب وهناً

وهو لامرى القيس . حار : مرغم حارث . الوهن : آخر الليل . الكتاب ٢٨/٢ ،

المخصص ١٠٢/١٦ ، ٤٤/١٧ ، الديوان ١٤٧ .

(٤) لم يذكر قائله ولا المقصود به . وبيض الوجوه : مشاهير الناس . والفحول هنا السادة وأصله

الفحل من الأبل يتخذ للضراب لكرمه وعتقه . الكتاب ٢٨/٢ ، شرح السيراني ٢٠٢/٤ ،

(التيمورية) ، المخصص ٤٣/١٧ ، الدرر اللوامع ١٠/١ .

وقسم الغالب عليه أن يستعمل استعمال أسماء الحمي وهو قُرَيْشٍ وثَقِيفٍ
وَمَعَدٍ وعاد ، وقد يستعمل اسماً للقبيلة .
والدليل على ذلك في معدّ قوله :

٦٠٩ عِلْمَ الْقِبَائِلُ مِنْ مَعَدٍّ وَغَيْرِهَا أَنْ الْجَوَادَ مُحَمَّدُ بْنُ عَطَّارِدِ (١)
فمنع صرفه لأنه قصد به القبيلة ، وقال آخر في منع صرف قريش :
٦١٠ غَلِبَا الْمَسَامِيحَ الْوَلِيدُ سَمَاحَةً وَكَفَى قُرَيْشَ الْمَعْضِلَاتِ وَسَادَهَا (٢)
وقال الآخر في منع صرف عاد :
لو شَهَدَ عَادًا فِي زَمَانِ عَادٍ لَابْتَرَّهَا مَبَارِكُ الْجِلَادِ (٢٤٢)
والعرب تقول / هذه ثَقِيفُ بِنْتِ قُرَيْشٍ ، فمنعته الصرف لأنها قصدت [١٨٤ظ]
به قصد القبيلة .

وقسم يتساوى فيه الأمران وهو ثمود وسبأ ، فمثل منع صرف ثمود
قوله تعالى : أَلَا بَعْدَ لَيْمَدَيْنِ كَمَا بَعُدْتَ ثَمُودُ (٣) . وقال تعالى : أَلَا
إِنَّ ثَمُودًا كَفَرُوا رَبَّهُمْ (٤) . فصرفه .
ومثال منع صرف سبأ قوله تعالى في قراءة من قرأ : لسبأ (٥) ، بفتح الحمزة
ومثل قول الشاعر :

٦١١ مِينِ سَبَأِ الْحَاضِرِينَ إِذْ يَبْنُونَ مِنْ دُونِ سَيْلِهِ الْعَرِمَا (٦)
وقسم الغالب عليه اسماً للأب وهو تميم ، وقد يقصد به القبيلة وحكى

(١) لم ينسب لقاتل ، ومحمد في البيت هو محمد بن عطارد بن حاجب بن زراة وهو من أشراف
العرب وسيد بني تميم في الإسلام . الكتاب ٢٧/٢ ، المقضب ٣٦٣/٣ ، الكامل ٣٠٨/١ ،
المذكر والمؤنث للمبرد ١٣١ ، شرح السبأقي ٣٠١/٤ ، (التيبورية) ، الانصاف ٢٦٥ .
(٢) لعدي بن الرقاع العاملي في مدح الوليد بن عبد الملك . المساميح جمع سمح على غير قياس وهو من
الجمع النادر . الكذب ٢٦/٢ ، المذكر والمؤنث للمبرد ١٣١ ، الكامل ١٤١/٣ ، شرح
السبأقي ٣٠١/٤ ، (التيبورية) ، المخصص ٤٢/١٧ ، الانصاف ٢٦٥ ، الخزائن ٩٨/١ .
(٣) هود : ٩٥ .

(٤) هود : ٦٨ وقراءة التنوين قرأ بها ما سوى حفص وحزرة ويعقوب . الاتحاف ١٥٥ .
(٥) سبأ : ١٥ . وبها قرأ أبو عمرو والبرقي . الاتحاف ٢٢٠ .

(٦) لأمية بن أبي الصلت . العرم جمع عرمة وهي بناء يحبس به الماء . الحاضرين : جمع حاضر
وهو المقيم على الماء . الكتاب ٢٨/٢ ، مجاز القرآن ١٤٧/٢ ، الكامل ٢٨٦/٣ ، جبهة اللفظ
٣٠٥/٣ ، الاشتقاق ٤٨٩ ، الأصول ٨٠/٢ ، المخصص ٤٣١/١٧ ، الديوان ٥٧ .

من كلامهم : هذه تميمُ بنتُ مرٍّ (١) .
وما بقي الغالب عليه أن يكون اسماً للقبيلة ، فافهم .

• • •

وأما أسماء الأماكن فتتقسم قسمين : قسم فيه علامة تأنيث ، وقسم لاعلامه تأنيث فيه . فالقسم الذي فيه علامة التأنيث ينقسم قسمين : قسم فيه ألف ولام وقسم ليس فيه ألف ولام . فالذي ليس فيه ألف ولام : مكةٌ وحزوى (٢) وهو ممنوع الصرف . والذي فيه ألف ولام نحو : الرقةُ والرصافةُ والبصرةُ ، وهو مصروف .

وما ليس فيه علامة تأنيث الغالب عليه أن يكون مؤنثاً للبقعة وقد يجوز أن يذكر ويذهب به إلى المكان وهو مع ذلك ينقسم خمسة أقسام :
قسم لا يستعمل إلا مذكراً وذلك : بدرٌ وتبَيْرٌ والشامُ وفلجٌ والعراقُ والحجازُ واليمنُ ونجدٌ .

والدليل على أن بدرأ مذكر قوله تعالى : لقد نصركم اللهُ ببدرٍ (٣) . فصرفه والدليل على أن تبيراً مذكر قوله : أشرقُ تبَيْرٌ كيما نُغِيرُ (٤) . ولو كان مؤنثاً لقال : أشرقِي تبَيْرُ .

والدليل على أن فلجاً مذكر صرفه في قوله :
ان الذي حانت بضلجٍ دماؤهم

هم القومُ كلُّ القومِ يامُ خالدٍ (٧٢)

ولم يسمع قط من العرب غير مصروف .

والدليل على أن نجداً مذكر قوله :

(١) حكاه يونس عن العرب : الكتاب ٢٦/٢ ، المجلد ٢٣٠ .

(٢) حزوى : موضع بنجد ، مجم البلدان ٢٥٥/٢ ، وانظر الشاهد ١٩٩ .

(٣) آل عمران : ١٢٣ .

(٤) أشرق أي أدخل في الشروق يائير كي نصرع لنحر ، قال عمر (رض) إن المشركين كانوا يقولون : أشرق تبير كيما نغير ، وكانوا لا يفيضون حتى تطلع الشمس . يهرب في الإسراع

والجدة . الميداني ٣٦٢/١ .

٦١٢ فإن تدعى نجداً أدعُ ومنْ به
وإن تسكني نجداً فيا حبذا نجدُ (١)
فأعاد الضمير عليه مذكراً وصرفه .

وقسم استعمل مذكراً ومؤنثاً والغالب عليه التأنيث ، وهما : فارس وعمان ،
وغيره قوله :

٦١٣ لقد علمت أبناءُ فارسٍ أنثي
على عربيات النساءِ غيورُ
فمنع الصرف فارس .

وقسم استعمل مذكراً ومؤنثاً والغالب عليه التذكير وهو ميني ومجر
ودابق وواسط وحجر وحنين . وقد تستعمل مؤنثات . والدليل على أن
ميني قد يستعمل مؤنثاً قوله :

٦١٤ ليومنا يميني إذ نحنُ نترلُّها
أحسبُ من يومنا بالعرجِ أو مالِ
والدليل على تأنيث هجر قوله :

٦١٥ منهنَّ أيامُ صدقٍ
... .. البيت (٢)

فمنع صرف هجر .
ومنه قولهم في المثل : كجالبِ التمرِ إلى هَجَرَ (٣) . ومنه قولهم : سِطِي مَجْرٌ

(١) من أبيات لشر بن عمرو المنفي رواها ابن فارس ، والخطاب لذفاء التي ينسب بها .
وروايته : ندعه . الصحاحي ٢٧٧ (بيروت) .

(٢) ناه : قد عرفت بها أيام واسط والأيام من هجروا
وهو للفرزدق من قصيدة في رثاء عمر بن عبيد الله بن معمر التميمي القرشي . ورواية الديوان :
..... بليست بها أيام فارس

الكتاب ٢٣/٢ ، معجم البلدان ٣٤٧/٥ ، المخصص ٤٧/١٧ ، اللسان : وسط ، الديوان
٢٣٥/١ (بيروت) .

(٣) الكتاب ٢٣/٢ .

تُرطِبَ مَجْرَ (١) . والدليل على أن دابقاً مذكراً قوله :

٦١٦ ودابقٍ وأبسنَ منِّي دابقُ (٢)
وواسط الغالب عليه التذكير ، ولو قصد به قصد البقعة لكان بالتاء ، لأن
واسطاً في الأصل صفة غلبت ، وكان ينبغي أن تكون فيه بالألف واللام
كالصفات الغالبة إلا أنها حذفت / منها الألف واللام كما حذفت [١٨٥و]
من قوله :

٦١٧ ونايفةُ الجعدى بالرمْلِ بيتهُ عليه صفيحٌ من ترابِ مُصَوَّبِ (٣)
يريد النابغة .

والدليل على أن حُنِيناً يستعمل مؤنثاً قوله :

٦١٨ نصرُوا نبيَّهُم وشدَّوا أزرهُ بحُنَيْنِ حينَ تَوَاكَلِ الأبطالِ (٤)
فمنعه الصرف . وقال تعالى : ويومَ حُنَيْنِ (٥) . فصرفه وذهب به إلى
المكان .

وقسم يستعمل مذكراً ومؤنثاً على السواء وذلك حِراءَ وقُبَاءَ وبغدادَ .
قال :

-
- (١) سَطى فعل أمر من وسط . سجر : مرخم مجرة وهي البياض المعرض في السماء . وهو مثل
مناء : توسطى يا مجرة كبد السماء فإن ذلك وقت إرطاب النخيل بهجر ، وهجر بلد
معروف في البحرين . اللسان : سجر .
- (٢) لفيلان بن حريث الراجز ، قال في اللسان : وقال الجوهرى : هو الهدار . الكتاب ٢/٢٣ ،
شرح السيرافي ٤/٢٩٣ ، (التيجورية) ، المخصص ١٧/٤٧ ، الصحاح واللسان : دبق .
- (٣) لسكين الدارمي . ورواية الديوان : من رخام مرصع .
والرمل موضع لبني جمدة وفيه دفن النابغة . والصفيح : الحجارة العريضة الرقيقة ، وأراد
بيته : قبره . الكتاب ٢/٢٤ ، المقنَّب ٣/٣٧٣ ، المخصص ١٧/٤٦ ، ابن
الشجري ٢/١١٤ ، الخزائن ٢/١١٦ ، اللسان : نبع .
- (٤) لسان بن ثابت يمدح الرسول والأنصار . معاني القرآن ٢/١٧٥ .
- (٥) التوبة : ٢٥ .

٦١٩ ستعلمُ أيُّنا خيرٌ مكاناً وأعظمنا يبطن حِراءَ ناراً (١)
فمنع حِراءَ الصرف . وقال آخر :

٦٢٠ ورَبِّ وجهٍ مِن حِراءَ مُنحَنٍ (٢)
فصرف . وما بقي فمؤنث ليس إلا .

وأما السور فتقسم ثلاثة أقسام : قسم مسمى بجمله وقسم مسمى بفعل
وقسم مسمى باسم .

فالمسمى بجمله يحكى ، لا يدخله إعراب نحو : قل أوحى إليّ (٣) . أو : أتى
أمرُ الله (٤) . وأشبه ذلك .

والمسمى بفعل يُعرب إعراب ما لا ينصرف . وإن كان فيه ألف وحل قطعت
لأنه قد صار من جملة الأسماء ، وألف الوصل لا تكون (في الأسماء) (٥) إلا في
اسماء مطوية نحو : اقتربت (٦) .

والمسمى باسم يتقسم قسمين : قسم مسمى باسم حرف من حروف التهجى ،
وقسم مسمى بغير ذلك من الأسماء .

فالمسمى باسم ليس من حروف التهجى لا يخلو أن يكون فيه ألف ولام أو
لا يكون . فإن كان لا ألف ولا لام فيه فيمنع الصرف للتعريف والتأنيث
نحو هود ونوح ، تقول : هذه هودُ وقرأتُ هوداً وتبركتُ بهوداً .

فإن أضفت إليه سورة في اللفظ أو التقدير بقى على ما كان عليه قبل . فإن كان فيه
ما يوجب منع الصرف لم تصرفه وإلا تصرفته ، تقول : سورةٌ يونس ، فتمنع

(١) نسب لحرير وليس في ديوانه . ورواية الفراء وياقوت :

ألسنا أكرم الثقلين رجلاً وأعظمه يبطن حِراءَ ناراً
الكتاب ٢٤/٢ ، معاني القرآن ١٧٥/٢ ، المنتخب ٣٥٩/٣ ، النفاذ ٢٢٩ ، المختصر
٤٧/١٧ ، المحكم ٣٢٤/٣ ، معجم البلدان ٢٢٣/٢ .

(٢) لرؤية . الكتاب ٢٤/٢ ، المختصر ٤٧/١٧ ، المحكم ٣٢٤/٣ ، الديوان ١٦٣ .

(٣) الجن : ١ .

(٤) النحل : ١ .

(٥) ما بين القوسين سقط من ر .

(٦) القمر : ١ ، وانظر الكتاب ٣٠/٢ ، المنتخب ٣٦٦/٣ .

يونس الصرف للتعريف والعجمة ، وتقول : هذه سورة نوح فتصرفه .
 والمسمى باسم حرف من حروف التهجي (لا يخلو أن يكون مسمى باسم واحد
 أو بأكثر ، فإن كان مسمى باسم واحد من حروف التهجي) (١) فإن أضفت
 إليه سورة كان موقوفاً لإعراب فيه ، فتقول : هذه سورة صاد . وإن لم
 تضاف إليه سورة في اللفظ ولا في التقدير جاز فيه ثلاثة أوجه : الوقف على
 الحكاية ، وإن تعربه إعراب ما ينصرف إن قدرته منقولاً من مذكرة ، وإعراب
 ما ينصرف وما لا ينصرف إن قدرته منقولاً من مؤنث ، لأن أسماء الحروف
 يجوز فيها وجهان : التذكير على معنى الحرف والتأنيث على معنى الكلمة .
 وإن كان مسمى بأكثر من اسم واحد فلا يخلو أن يكون على وزن من أوزان
 الأسماء الأعجمية أو لا يكون .

فإن كان على وزن من أوزان الأعجمية فلا يخلو أن تضيف إليه سورة أو لا تضيف .
 فإن أضفت إليه سورة لفظاً أو تقديراً فالوقف . وإن لم تضيفها إليه
 لا لفظاً ولا تقديراً فإعراب ما لا ينصرف والوقف على الحكاية . ذلك طاسين (٢)

وحاميم (٣) ، هما على وزن قابيل وهابيل (٤) .
 فإن لم يكن على وزن من أوزان الأعجمية فلا يخلو من أن يمكن جعله اسماً
 مركباً أو لا يمكن . فإن أمكن ، فإن أضفت إليه سورة لفظاً أو تقديراً [١٨٥ظ]
 فالوقف وإن لم تضيفها إليه لا لفظاً ولا تقديراً فثلاثة أوجه :
 الوقف على الحكاية والبناء نحو خمسة عشر ، وإعراب ما لا ينصرف نحو
 بعلبك وكذلك طاسين ميم (٥) وحاميم .
 فإن لم يمكن جعله اسماً واحداً فالوقف ليس إلا أضفت إليه سورة أم لم تضيفها ،
 نحو : كهيعص (٦) ، وحم عشق (٧) .

(١) ما بين القوسين سقط من ر .

(٢) النمل : ١ .

(٣) غافر : ١ .

(٤) انظر الكتاب : ٣١/٢ ، المنتصب ٢٢٧/١ .

(٥) الشعراء : ١ .

(٦) مريم : ١ .

(٧) الشورى : ١ ، ٢ .

رَفَعُ

عبد الرحمن النخعي
السنة الثمانيون

باب فَعَالٍ

فَعَالٍ تنقسم قسمين : معدول وغير معدول ، فالمعدول ينقسم خمسة أقسام : أحدها أن يكون اسم أمر نحو نَزَالٍ ، وعليه قوله :

٦٢١ ولنعمَ حشوَ الدرعِ أنتَ إذا

دُعيتَ نَزَالٍ ولُجَّ في الذُّعِرِ (١)

ودراكِ .

والثاني : أن يكون معدولاً عن مصدر معرفة نحو فَجَارٍ وِبَسَارٍ ، قال الشاعر :

٦٢٢ فقلتُ امكشى حتى بَسَارٍ.....

وقال الآخر :

٦٢٣ أَنَا اقْتَسَمْنَا خُطَّتَيْنَا بَيْنَنَا

فحملتُ بَرَّةً واحتملتُ فَجَارٍ (٣)

والثالث : أن يكون معدولاً عن صفة غالبية على وزن فاعلة مثل : حَلَّاقٍ ،

اسم للمنية ، ووقاع ، للكيفة في الرأس ، وعليه قوله :

(١) لزهير من قصيدة في مدح هرم بن سنان المري . الكتاب ٣٧/٢ ، مجاز القرآن ٢٧/٢ ،

إصلاح المنطق ٣٣٦ ، المتضرب ٢٧٠/٢ ، الكامل ٦٩/٢ ، الأصول ١١٠/٢ ، ابن

الشجري ١١٠/٢ ، الديوان ٨٩ .

(٢) تماسه : لعلنا نمتع معاً قالت أعابُ وقابله

وهو حميد الارقط ونسب في النقاظ حميد بن نور ونسب أيضاً لابن الأسود . الكتاب

٣٩/٢ ، الجمل ٢٣٤ ، النقاظ ٣٢٢ ، شرح السراي ٥٢/٤ ، (التيمورية) ، المخصص

٦٤/١٧ ، ابن الشجري ١٣/٢ ، الدرر ٩/١ ، ابن يمش ٥٥/٤ ، ديوان حميد بن

نور ١١٧ .

(٣) للنايعة الذبياني يخاطب زردة بن عمرو الكلاي . برة : اسم علم لجميع البر . فجاء اسم لجميع

الفجور ، وجمل حملت البر واحتملت للفجور كما قال تعالى : لها ما كسبت وعليها

ما اكتسبت . الكتاب ٣٨/٢ ، اصلاح المنطق ٣٣٦ ، الكامل ٧٠/٢ ، مجالس نعلب

٣٩٦ ، الخزائة ٦٥/٣ ، الديوان ٩٨ .

٦٢٤ وكنْتُ إذا بُلِّيتُ بخِصْمٍ سوءٍ
دلقتُ له وأكويهِ وقاع (١)

والرابع : أن يكون اسماً معلماً معدولاً عن فاعلة مثل : حَذَامٍ وِرْقَاشٍ .
والخامس : أن يكون معدولاً في النداء نحو فَسَاقٍ وَخَبَابٍ ، وقد تقدّم ذكره في بابه (٢) .

وغير المعدول ينقسم أربعة أقسام : أحدها أن يكون اسماً مفرداً نكرة
مثل جَمَادٍ وَجَنَاحٍ .

والثاني : أن يكون مصدرأ مثل ذَهَابٍ .

والثالث : أن يكون صفةً مثل جَوَادٍ .

والرابع : أن يكون جمعاً وبينه وبين واحدة حذف الهاء نحو سَحَابٍ .
فغير المعدول مصروف إلا أن يُسَمَّى به ، فإن سميت به فلا يخلو أن تسمى به
مذكراً أو مؤنثاً .

فإن سميت به مذكراً انصرف قولاً واحداً لأنه ليس فيه إلا علة واحدة خاصة ،
إلا أن يكون منقولاً من مؤنث نحو رجل سميت به عَتَاقٌ ، فإن سميت به مؤنثاً
امتنع الصرف للتأنيث والتعريف .

وأما فَعَالٍ الذي هو اسم أمر فمبني ، إما لوقوعه موقع المبني وهو الأمر ،
لا ترى أن نَزَالَ في معنى انزل ، أو لتضمنه معنى الحرف وهو اللام ، لأن
نزال في معنى : لِيَتَنَزَلَ

وأما فَعَالٍ العلم المعدول عن فاعله فبنو تميم يعربونه إعراب مالا ينصرف .
وأهل الحجاز يبنون ، مالم يكن في آخره راء فإن بني تميم يبنونه . وذلك أن
مذهبهم الإمالة ، والراء المكسورة توجب الإمالة ، فلذلك يبنون (٣) ، وقد
لا يبنون ، وعليه قول الشاعر :

(١) من شعر في الحماسة رواه أبو زيد لموف بن الأحموس (جاهلي) . النوادر ١٥١ ، التهذيب

٣٨/٣ ونسبه لقيس بن زهير . المخصص ١٦٥/٦ ، ابن يمين ٥٩/٤ .

(٢) انظر صفحة ٧٩/٢ ، ٨٢ .

(٣) الكتاب ٤٠/٢ ، المتضبط ٣٧٥/٣ .

٦٢٥ ومرّ دهرًا على وبار
فهلكت جَهرةً وبارًا (١)
وأما المعدول عن المصدر المعرفة أو فعّال المعدول عن الصفة الغالبة
فهما مبيّتان

واختلف في السبب الموجب لبناء هذه الأقسام الثلاثة من فعّال .
فمنهم من قال : إنّما بنيت لشبهها بفعّال الذي هو اسم الأمر ، وهو
مذهب / سيويه وهو الصحيح (٢) . [١٨٦ و]
ووجه الشبه بينها وبينه هو تساويهما في التعريف والتأنيث والعدل والوزن .
ومنهم من قال : إنّما بنيت لتوالي العلل عليها وذلك أنّها قد كانت ممنوعة
الصرف قبل العدل للتأنيث والتعريف ، فلما زاد العدل وليس بعد منع الصرف
إلاّ البناء بنيت ، وهو مذهب أبي العباس المبرد (٣) .
ومنهم من قال : إنّما بنيت لتضمّنها معنى الحرف وهو تاء التأنيث ، وهو
مذهب الرّبّعي (٤) .

وهذان الوجهان اللذان ذهب اليهما أبو العباس والرّبّعي ليسا بصحيحين ،
لأنّ لو كان الأمر على ما زعم الرّبّعي لم يجز في الاسم العلم المؤنّث إلاّ البناء

(١) للأعشى . وبار : اسم أمة قديمة من العرب العاربة هلكت وانقطعت . والأعشى من قيس
ولكن منزله باليمامة وفيها تميم فأعرب وبار على لغتهم ، وقيل : رفعه اضطراراً لأن القوافي
مرفوعة . الكتاب ٤١/٢ ، المقتضب ٥٠/٣ ، ٣٧٦ ، جمهرة الانساب ٤٦٢ ، المخصص
٦٧/١٧ ، ابن الشجري ١١٥/٢ ، التوجيه ١٧٨ ، العيني ٣٥٩/٤ ، معجم البلدان
٣٥٦/٥ ، الفصل ١٦٠ .

(٢) الكتاب ٣٨/٢ .

(٣) المقتضب ٣٧٤/٣ ، وانظر رد ابن جني في الخصائص ١٧٩/١ وابن الشجري ١١٥/٢ .

(٤) هو أبو الحسن علي بن عيسى بن الفرج الرّبّعي الشيرازي ، كان عالماً في النحو واللغة ، أخذ
عن السيرافي والفارسي ، وتوفي عام ٤٢٠ هـ .

ترجمه ابن خلكان ٣٣/٣ ، ياقوت ٧٨/١٤ ، القفطي ٢٩٧/٢ ، الأتباري ٤١٤ .

خاصة ، كما لم يجر في المعدول عن المصدر وعن الصفة الغالبة إلاّ البناء ، لأنّ الاسم المتضمن معنى الحرف لا يجوز فيه إلاّ البناء خاصة وباطل أيضاً أن يكون موجب البناء كثرة العلل ، لأنّ هذه العلل إذا وجدت في الاسم كان الاسم بها مشبهاً للفعل ، وشبه الفعل لا يوجب البناء بل الذي استقر في شبه الفعل بوجود هذه العلل فيه منع الصرف .

فإن قيل : فلأى شيء كان في العلم وجهان ولم يجر ذلك في المصدر ولا في الصفة الغالبة ؟

فالجواب : إنّ الاسم العلم له شبهان ، شبه بالمبني المعدول ، وقد تقدّم ، وشبه بالمعرب إعراب ما لا ينصرف في أنّه اسم علم لمؤنث كسعاد وزينب . فمنّ لحظ من الأوجه الأربعة (١) المتقدمة شبهه بالمبني بناءً ومن لحظ شبهه بالمعرب أعربه ، وليس كذلك المصدر ولا الصفة ، لأنّهما ليسا باسمين علمين لمؤنث . وأمّا من ردّ على أبي العباس المبرّد بأن كثرة العلل لا توجب البناء (٢) ، واستدلّ على ذلك ببعليك ، وأنك إذا سميت امرأة بسلمان فإنك تمنع الصرف ولا يجوز البناء ، فلو كانت كثرة العلل توجب البناء لبني ، ألا ترى أن سلمان قد اجتمع فيه زيادة الألف والنون والعلمية والتأنيث وفي بعليك التعريف والتأنيث والتركيب ، فباطل ، لأنّ أبا العباس إنّما ذهب إلى أنّ الاسم إذا كان لا ينصرف فحدثت عليه علة فإنّه يبني ، لأنّه ليس بعد منع الصرف إلاّ البناء ، وأمّا ما دخلته علل كائنة ما كانت في أول أحواله ، ولم يثبت له منع الصرف قبل ذلك فإنّ ذلك لا يوجب بناءه ، لأنّها دخلت عليه وهو مصروف فنقلته إلى منع الصرف .

فإن قلت : فسلمان قبل التسمية به قد كان لا ينصرف .

فالجواب : إنّّه لم يستقر فيه منع وهو اسم لمؤنث فأشبه ما حدثت فيه العلل في أول أحواله ، ولم يكن قبل ذلك غير ممنوع .

• • •

(١) كذا والذي تقدم ذكره وجهان .

(٢) انظر الخصائص ١٨٠/١ .

وفعال المدولة إذا سميت بها فلا يخلو أن تسمى بها مذكراً أو مؤنثاً ،
فإن سميت بها مذكراً فتمنع الصرف أبداً للتأنيث والتعريف ولا يجوز غير ذلك .
وأما مقال ابن باب شاذ (٢) أنها إذا سميت بها مذكراً فيجوز فيها
الإعراب / والبناء حملاً على الاسم المؤنث المعدول العلم فباطل ، لأنه [١٨٦ ظ]
لا يشبهه ، لأنّ ذلك مؤنث وهذا مذكّر .

فإن سميت بها مؤنثاً فيجوز فيها وجهان : البناء والإعراب إعراب ما لا ينصرف ،
وذلك أنها صارت اسماً علماً لمؤنث فأشبهت حذام فجاز فيها ماجاز في
حذام .

وزعم أبو العباس أنّ نزال إذا سُمّي بها ليس فيها إلاّ البناء . واستدل
على ذلك بأنه يبقى على ما كان عليه من البناء لأنه نُقل من اسم إلى اسم كما
أنّك إذا سميت بانطلق لا تقطع الهمزة ، لأنه نقلته إلى بابه ، ولو كان المسمى
به فعلاً قطعت همزته لأنه قد خرج عن بابه .

وهذا الذي قال باطل ، لأنّ الإعراب ليس بمتزلة همزة الوصل ، ألا ترى
أنّ الفعل إذا سُمّي به أعرب فإذا أعرب الفعل لأجل التسمية به مع أنّ بابه
أن لا يعرف كان إعراب هذا أولى ، لأنّ بابه الإعراب .

. . .

واسم الأمر يجوز أن يبنى بقياس من كل فعل ثلاثي . وأمّا الفعل الرباعي
فلا يجوز بناؤه منه ، خلافاً للمبرد إلاّ فيما سمع ، وذلك لفظان : قرّ قارٍ
وعرّ عارٍ ، قال الشاعر :

(١) هو أبو الحسن طاهر بن أحمد بن باب شاذ المصري الجوهري ، نحوي لغوي ، كان إمام
عصره في علم النحو بمصر . توفي عام ٤٦٩ هـ . ترجمه القفطي ٩٥/٢ ، ياقوت ١٧/١٢ ،
الأنباري ٤٣٢ ، ابن خلكان ١٩٩/٢ ، السيوطي ١٧٢ .

٦٢٦ قالت له ربيع الصبا قرقار
واختلطَ المعروفُ بالإنكار (١)

وقال النابغة :

٦٢٧

يدعو وليدُهُمُ بها عرعارِ (٢)

فلما لم يكتر ذلك لم يقس .

(١) من أرجوزة لأبي النجم المجلي يصف فيها سحاباً . قرقار معدول عن قرقر الرباعي . والقرقرة صوت الفحل من الأبل . وقيل : قرقار حكاية للصوت وليس معدولا عن الفعل لأنه غير ثلاثي . وأراد بالمعروف المعروف من صوت الرعد . وصف سحاباً هبت له ربيع الصبا وألقحته وهيبت رعداً فكأنها قالت له : قرقر بالرعد أي صوت . الكتاب ٤٠/٢ ، الصحاح : قرقر ، المخصص ١٠٥/٩ ، ٦٥/١٧ ، المفصل ١٥٦ ، ابن يعيش ٥١/٤ ، اللسان : قور ، الخزائن ٥٨/٣ .

(٢) صدره : متكشفي جنبى عكاظ كليهما
والضير يمود على قوم الشاعر الذين يفخر بهم . عرعار : اسم لعبة لصبيان العرب وهي معدولة عن قولهم : عرعر ، ومعناه : اجتمعوا للعب . يريد أنهم لغزتهم ومنمتهم يقيمون آمنين وادعين لا يغادرون مواطنهم . المفصل ١٥٦ ، ابن يعيش ٥٢/٤ ، الخزائن ٦٠/٣ ، المعقذ الشمين ١٣ ، الديوان ١٠٢ .

باب الاستثناء

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الفردوس

الاستثناء إخراج الثاني مما دخل فيه الأول بالأدوات التي وضعتها العرب لذلك وهي: إلاّ وغير وسوى وحاشى وخلا وعدا وما خلا وما عدا وليس ولا يكون .

وزاد بعضهم في هذه الأدوات لاسيما وبله (١) . وإدخالهما في هذا الباب خطأ على ما يبين بعد إن شاء الله تعالى.

وهذا الإخراج قد يكون مما دخل فيه الأول بعموم لفظ متقدّم أو بحكمه أو بالمعنى . فمثال إخراجك الثاني من عموم لفظ الأول : قام القوم إلاّ زيدا ، فزيد مخرج من القوم المتقدّم الذكر .

ومثال إخراجك الثاني من عموم حكم اللفظ الأول : ما كلّمْتُ زيدا إلاّ يوم الجمعة .

فقولك : ما كلّمْتُ زيدا ، يقتضي العموم في الزمان ، فأخرجت يوم الجمعة مما يقتضيه حكم اللفظ .

ومثال إخراجك الثاني من عموم مفهوم من معنى الكلام المتقدّم : ما قام إلاّ زيد ، خرج زيد من عموم مفهوم معنى الكلام ، ألا ترى أنّ المعنى ما قام أحدٌ إلاّ زيدا . إلاّ أنّ هذا النوع لا يسمى استثناء إلاّ بالنظر إلى معناه .

وهذه الأدوات تنقسم أربعة أقسام : حرف وامم وفعل وما استعمل حرفاً وفعلًا .

فالحرف : إلاّ وحاشا - في مذهب سيويه (٢) - ومذهب المترد أنّها

(١) هم الأخفش والكوفيون وأبو حاتم والفارسي والنحاس وابن مضاء .

المع ٢٣٤/٢ .

(٢) الكتاب ٣٧٧/١ .

قد تكون فعلا ، واستدل على ذلك بما حكى من كلامهم : اللهم اغفر لي ولمن
سمعتي حاشى الشيطانَ وأبا الأصبع (١) . ويقول النابغة :

.....
ولا أحاشى من الأقسام من أحدٍ (٣٤٠)
قال : فقوله : أحاشى مضارع حاشى فدلَّ ذلك على أنها / فعل . [١٨٧و]
وهذا باطل بل أحاشى فعل مأخوذ من حاشى على حـد ماتشـق الأفعال
من الحروف نحو قولهم : سوفته ، إذا قلت له : سوف أفعل كذا ، ونحو
قولهم : سألتك حاجة فلوليت ، أى قلت لولا كذا وكذا ، وكذلك
ولا أحاشى ، معناه : ولا أقول حاشى فلانٍ ، وإنما الدليل فيما حكى
إن صحَّ .

والاسم غير وسوى وسوى وسواء ، والفعل : ليس ولا يكون وعدا
وما عدا ، وما خلا ، وقد حكى بما خلا الجر فتكون ما حينئذ زائدة لامصدرية
وتكون خلا حرفا .

والذي استعمل فعلا وحرفا خلا ، إلا أنَّ الغالب عليها الفعلية فتكون
فعلاً إذا نصبت ما بعدها ، وتكون حرفاً إذا انخفض ما بعدها .

• • •

واختلف النحويون في قدر البعض المخرج . فمنهم من ذهب إلى أنه
يجوز أن يخرج الأكثر ويترك الأقل (١) ، واستدل على ذلك بقوله :
٦٢٨ أدوا التي نقصت تسعون من مائة
ثمَّ ابعثوا حكماً بالحق قوالاً (٢)

(١) انظر صفحة ٣٣٧/١ ، تعليق ٢٠١ .

(٢) نسب السيوطي القول به لأكثر الكوفيين والسيراقي وابن خروف والثلوبين وابن مالك .
الهمع ٢٢٨/١ .

ووجه الدليل من هذا البيت أن الاستثناء إخراج الثاني من الأول وهذا الشاعر قد أخرج تسعين من مائة ، فكما ساغ له ذلك في غير الاستثناء فكذلك يجوز في الاستثناء .

وهذا الدليل فاسد ، لأنه إنما لم يجوز إخراج الأكثر وترك الأقل عند من ذهب إلى ذلك لأنه يؤدي إلى وضع اسم الكل على الأقل . ألا ترى أنك إذا قلت : قام القوم إلا أربعة أخصائهم ، كنت قد أوقعت القوم على خمسهم وذلك غير جائز ، وإذا قلت : قام القوم إلا خمسهم كنت قد أوقعت القوم على أكثرهم وذلك جائز . ألا ترى أن العرب تقول : قام القوم ، إذا قاموا بأجمعهم أو قام أكثرهم ، فلا يلزم في البيت شيء من ذلك فاستدلوا به فاسد .

واستدلوا أيضا بقوله تعالى : إن عبادي ليس لك عليهم سلطان إلا من اتبعك من الغاوين (١) . فاستثنى الغاوين من العباد وهم أكثر من المؤمنين بدليل قوله تعالى : إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وقليل ما هم (٢) . وهذا أيضا لا حاجة لهم فيه ، لأن العباد حيث أضافهم الله تعالى إلى نفسه فإنهم يراد بهم المؤمنون . والإضافة إضافة تقريب فكأنه قال : إن المؤمنين ليس لك عليهم سلطان .

وقوله : إلا من اتبعك من الغاوين ، استثناء منقطع وليس مخرجاً من الأول كأنه قال : لكن من اتبعك من الغاوين فلك عليهم .

ومنهم من ذهب إلى أنه يجوز أن يكون المخرج النصف فما دون (٣) واستدل على ذلك بقوله تعالى : قم الليل إلا قليلا ، نصفه (٤) . ووجه الدليل في هذه الآية أن القليل مستثنى من الليل والمراد به النصف ،

(١) الحجر : ٤٢ .

(٢) سورة ص : ٢٤ ، وفي حاشية ج : ويجوز أن يكون أراد بالعباد الملائكة وبني آدم وإذا كان كذلك كان الغاوين أقل .

(٣) قال السيوطي القول به لبعض الكوفيين وبعض البصريين . الهج ٢٢٨/٢ .

(٤) المزمل : ٢ .

بدليل أنه قد أبدل منه النصف بدل شيء من شيء قالوا : ولا يجوز أن يكون
أبدل منه بدل بعض من كل حتى كأنه قال : قم نصف القليل (١) ،
لأن القليل منهم فلا يعلم قدر نصفه .
وهذا الذي استدلوا به لاحجة فيه ، بل النصف بدل / من القليل [١٨٧ظ]
بدل بعض من كل ، ويكون القليل معينا بالعرف أى بالعادة أن يسمي
قليلاً .

والدليل على فساد ما ذهبوا إليه من أن النصف بدل من القليل بدل شيء
من شيء أن من قام الليل إلا نصفه لا يقال فيه أنه قد قام الليل إلا قليلاً .
ومنهم من ذهب إلى أنه لا يجوز أن يكون المستثنى عقداً من العقود .
واستدل على ذلك بأن كلام العرب مبني على الاختصار ، فإذا قلت :
عندى مائة إلا عشرة كان نقيض كلامهم لأنه أخصر من هذا
أن تقول : عندى تسعون .

فإن لم يكن المستثنى عقداً جاز نحو قولك : عندى مائة إلا ثلاثة ، لأنه
أخصر من قوله : عندى سبعة وتسعون ، أو مثله ، فجاز لذلك .
وهذا فاسد ، لأنه مبني على أنه يجوز الاستثناء من العدد ، وذلك فاسد
لأن أسماء العدد نصوص والنصوص لا يجوز الاستثناء منها ، لأن الاستثناء
منها يؤدي إلى إخراج النص عن نصيته ، ألا ترى أنك إذا قلت : عندى
ثلاثة إلا واحداً ، كنت قد أوقعت الثلاثة على الاثنين ، وذلك لا يجوز
وإنما يجوز أن تقول : قام القوم إلا عشرة . ولا يلزم فيه ما قال من عدم
الاختصار .

فأما قوله تعالى : فليست فيهم ألف سنة إلا خمسين عاماً (١) ، فإنما جاز
الاستثناء فيه عن اسم العدد لأنه قد يدخله اللبس ، ألا ترى أن هذا القدر

(١) ج ، ر : الليل ، وهو تعريف .

(٢) المنكيات : ١٤ .

قد يؤتى به على جهة التكثير فيقال : أقعدُ ألفَ سنة ، أى أقعدُ زمناً طويلاً ، فلما كان قد يدخله الاحتمال جاز الاستثناء منه ، وتبين بالاستثناء أنه لم يستعمل اسم العدد للتكثير .

وكذلك ما جاء من الاستثناء من الأعداد التي يجوز أن نستعمل على جهة التكثير ينبغي أن يكون العدد فيها هذا الذي ذكرناه .
والصحيح أن المخرج أقل من النصف أبداً ، وما قل كان أحسن لما ذكرنا من أن العرب قد توقع لفظ العموم على الأكثر ولا تضعه على الأقل .

ويشترط في المستثنى منه ألا يكون نصاً ، ولذلك لم يجز الاستثناء من أسماء الأعداد كما تقدم .

وكذلك يشترط أن لا يكون المستثنى مبهماً ، فلا تقول : قام قومٌ إلا بعضهم ، لأن ذلك لا فائدة فيه . ويشترط في المخرج بالاستثناء أن يكون نصاً أو ظاهراً جارياً مجرى النص .

ولا يجوز إخراج ما هو مبهم في نفسه ، فلا تقول : قام القومُ إلا رجلاً ، لأنه قد يجوز أن يكون الرجال النصف أو أقل أو أكثر ، فلا فائدة في الاستثناء إذ ذلك .

واختلف النحويون في الناصب للاسم المستثنى بإلّا ، وفي نصب غيره وما في معناها من الأسماء نحو سوى وسوى وسواء ، فمنهم من ذهب إلى أن الاسم الواقع بعد إلا انتصب بما في إلا من معنى الفعل (١) . وهذا المذهب خطأ لأن الحرف لا يعمل إذا كان مختصاً باسم واحد إلا جراً . وأيضاً فإنه يبطل بغير وما في معناها من الأسماء ، ألا ترى أنه منصوب وليس / قبله إلا ، فإذا ثبت أن الناصب في غير ليس هو إلا ، [١٨٨ و]

(١) هذا مذهب جماعة من البصريين وهو ظاهر كلام البرد في المنتصب ٣٩٠/٤ والكامل ١٨٩/٢ ، وانظر الخصائص ٢٧٦/٢ ، الانصاف مسألة ٣٤ .

فكذلك الاسم المنصوب بعد إلا منصوب بما انتصبت به « غير » .
فإن قلت : إنما انتصب بما في إلا من معنى الفعل ، فذلك فاسد ، لأن المعاني لاتعمل إلا في الظروف والمجرورات والأحوال ، وهو مذهب المازني .
ومنهم من ذهب إلى أنه منصوب بالفعل بواسطة إلا ، وانتصب « غير » وما في معناه بالفعل من غير واسطة ، وهو مذهب أبي سعيد (١) وابن الباذش (٢) .
وشبهه ابن الباذش في ذلك بالظروف ، فكما أن الفعل يصل إلى الظرف بحرف الجر فكذلك ما بعد إلا بمنزلة ، فلا يصل الفعل إليه إلا بواسطة ، « وغير » لأنها مشبهة بالظرف المبهم فكما أن الفعل يصل إلى الظرف المبهم بنفسه فكذلك غير وما في معناها .

وهذا المذهب أيضا خطأ لأنه قد تنصب هذه الاسماء وان لم يتقدما فعل نحو قولك : القوم إخوتك إلا زيدا .

ومنهم من ذهب إلى أنه منتصب لمخالفته للأول ، ألا ترى أنك اذا قلت : قام القوم إلا زيدا ، أن ما بعد إلا منفي عنه القيام ، وما قبلها موجب له القيام ، وهو مذهب الكسائي (١) .

وهذا باطل ، لأن الخلاف لو كان يوجبُ النصب لأوجبه في قولك : قام زيد لا عمرو ، لأن ما بعد لا مخالف لما قبلها (٣) ، ولوجب النصب في مثل : ما قام زيد لكن عمرو ، لأن ما بعد لكن مخالف لما قبلها ، وأمثال ذلك كثيرة .

ومنهم من ذهب إلى أن إلا مركبة من إن ولا ثم خففت نون إن وأدغمت في لا وجعلت كالكلمة الواحدة ، واذا نصبت ما بعدها غلّبت حكم إن

(١) شرح السيرافي ٣ / ١٠٧ و .

(٢) هو أحمد بن علي بن أحمد الانصاري الفرناطي . مقرئه نحوي سجدت . توفي عام ٨٤٤٠ .

ترجمه ابن الجزري ١ / ٨٣ ، ابن فرحون ٤٢ .

(٣) بهذا اعترض الفراء على مذهب الكسائي . شرح السيرافي ٣ / ١٠٨ .

والخبر محذوف ، واذا رفعت غلبت حكم لا فعطفت وهو مذهب الفراء (١). وهذا القول بين الفساد بأدنى تأمل إذ لو كان الأمر كذلك لوجب أن لا يجوز مثل : ما قام إلا زيد ، لأن هذا الموضع لا يصلح فيه لا ولا إن (٢). وأيضاً فإن الخبر الذي ادعى حذفه لم يظهر في موضع ، وبالجملة فهذا المذهب دعوى لا دليل عليها .
ومنهم أيضاً من ذهب إلى أنه انتصب عن تمام الكلام ، وهو الصحيح وهو في ذلك بمرتلة التمييز (٣).

ولا يخلو الكلام الواقع قبل إلا من أن يكون موجبا أو منفيا . فإن كان موجبا فلا يخلو أن يكون موجبا في اللفظ أو في اللفظ والمعنى . فإن كان الكلام موجبا في اللفظ والمعنى فلا يجوز إلا النصب نحو : قام القوم إلا زيدا ، إلا أن تجعل إلا وما بعدها صفة لما قبلها ، فيكون الإعراب على حسب ما تكون إلا وما بعدها صفة له نحو : قام القوم إلا زيدا ، يريد : غير زيد ولا يجوز الوصف بإلا إلا في موضع يصلح فيه الاستثناء بإلا ، فلا يجوز أن تقول : قام عمرو إلا زيدا ، لأن الاستثناء لا يسوغ هنا .
ويخالف الوصف بإلا وما بعدها الوصف بغير ذلك من الصفات في أنه يجوز أن يوصف بها الظاهر / والمضمر والمعرفة والنكرة . [١٨٨ظ]
ويخالف أيضا الوصف بإلا وما بعدها الوصف بغير في أنه يجوز أن تقوم غير مقام موصوفها ولا يجوز ذلك في إلا .
ولا يجوز التفريغ مع الإيجاب والاستثناء من محذوف إذا كان ذلك يؤدي إلى حذف عمدة لا يجوز حذفها ، فلا تقول : قام إلا زيدا ، لأن ذلك يؤدي إلى بقاء الفعل بلا فاعل ، فأما قوله :

(١) شرح السيرافي ١٠٨/٣ و ، الانصاف مسألة ٢٤ ، المعج ٢٢٤/١ .

(٢) هذا رد السيرافي على مذهب الفراء .

(٣) وهو مذهب الخليل وسيبويه ١ / ٣٦٠ ، ٣٦٩ .

٦٢٩ قتلك ابن البتول إلا علياً

وقولهم: ما قام إلا زيد إلا عمراً ، فإن الاستثناء من المحذوف إنما ساغ هنا لأنه لا يؤدي إلى بقاء الفعل بلا فاعل .

فإذا كان الكلام الواقع قبل إلا موجباً في اللفظ منفيّاً في المعنى جاز أن يحكم له بحكم الموجب بالنظر إلى لفظه وبحكم المنفي بالنظر إلى معناه ، وذلك إذا كان الفعل خبراً لمبتدأ قد توجه عليه حرف النفي أو موضع معمول لناسخ من نواسخ المبتدأ قد توجه عليه أيضاً حرف النفي وذلك نحو قولك : ما أحدٌ يقول ذلك إلا زيداً ، على الاستثناء من الضمير في يقول لأنه منفي في المعنى ، وكلاهما حسن (١) . وعلى ذلك قوله :

٦٣٠ في ليلةٍ لانتري بها أحداً

يحكي علينا إلا كواكبها (٢)

فأبدل كواكبها من الضمير المرفوع في يحكي . وكذلك قوله :

٦٣١ حَمَوًا حِمَى بَطِعَانٍ لَيْسَ يَمْنَعُهُ

إلا طعانتهم للموت من حانا (٣)

فأبدل طعانتهم من الضمير المرفوع في يمنعه لأنه خبر للضمير الذي في ليس فحمله على المعنى .

وقد يجوز أن تجعل إلا أيضاً صفة كما تقدم .

(١) يريد الرفع والنصب في زيد .

(٢) من أبيات لأحيحة بن الجلاح (جاهلي) أثبتتها الاصفهاني في الأغاني وقافيتها مرفوعة . ونسب في الكتاب لعدي بن زيد وألحق بديوانه . الكتاب ١ / ٣٦١ ، المقتضب ٤ / ٤٠٢ ، الأصول ١ / ٢٢٩ ، الأغاني ١٣ / ١١٥ (ساسي) ابن الشجري ١ / ٧٣ ، المضي ١٥٣ ، ١٦٢٢ ، الخزانة ٢ / ١٨ ، ديوان عدي ١٩٤ .

(٣) للفرزدق من قصيدة في مدح أسد بن عبدالله البجلي . ورواية الديوان : أحمرًا ... إلا رماحهم . والضمير يعود على قوم المندوح . الديوان ٨٧٥ .

فإن كان الكلام الواقع قبل إلا منفيًا فلا يخلو أن يكون ما قبلها مفرغ لما بعدها أو غير مفرغ (١) . فإن كان مفرغاً فيكون الاسم على حسب ما يطلب العامل من رفع أو نصب أو خفض . وإن كان غير مفرغ جاز فيما بعد إلا وجهان ، أحسنهما أن يكون مبدلاً من الاسم الذي قبله على حسب اعرابه من رفع أو نصب أو خفض ، لأن فيه مجانسة الاسم الذي بعد إلا لما قبلها من الإعراب ، والمجانسة مما تلحظها العرب وتؤثرها .

والثاني : النصب على الاستثناء . ويجوز جعل إلا أيضاً صفة كما تقدم . ومن الناس من لم يجز البديل إلا بشرط أن يكون المبدل منه لفظاً لا يستعمل إلا في النفي نحو : ما قام أحدٌ إلا زيداً ، فأما : ما قام القومُ إلا زيداً ، فلا يجوز فيه عنده إلا النصب .

وذلك باطل بدليل قراءة من قرأ : ما فعلوه إلا قليلٌ منهم (٢) . برفع القليل على البديل من الضمير ، والضمير ليس من الألفاظ المختصة بالنفي . ويجري مجرى النفي : قلَّ رجلٌ يقولُ ذلكَ إلا زيدٌ ، وقد يستعمل في مقابلة كثر ، فإذا استعملت بمعنى النفي فإجراؤها مجراه بيتن ، وإذا استعملت في مقابلة كثر أجروها أيضاً مجرى النفي ، ووجه ذلك لحظهم فيها أنها نفسي لكثرة .

فإذا قال : قلَّ رجلٌ يقولُ ذلكَ ، فكأنه قال : لم يكثر القائلون ذلك / [١٨٩ و] من الرجال .

* * *

(١) المفرغ مثل : ما حضر إلا رجل ، وغير المفرغ مثل : ما حضر أحد إلا أبوك .
(٢) قرأ ابن عامر بالنصب وباقي السجدة بالرفع . معاني القرآن ١/١٦٦ ، النشر ٢/٢٥٠ ، النساء ٦٦ .

وإذا كُبرَّتْ المستثنيات فلا يخلو أن يكون الأول هو الثاني أو لا يكون.
فإن كان هو الثاني جرى الأول على حسب ما قدمنا وكان الثاني على حسب إعراب
الأول مثل قوله :

٦٣٢ مَالِكٍ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهُ
إِلَّا رَسِيمُهُ وَإِلَّا رَمَلُهُ (١)

فالرسيم والرمل هما عمله ، وهما ضربان من العدو .

فإذا كان الثاني غير الأول فلا يخلو أن يمكن استثناء بعضها من بعض أو لا
يمكن . فإن يمكن فهي مستثنيات من الاسم الأول كلها نحو : قام القومُ
إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا .

إِلَّا أن يكون الاستثناء من معدود نحو قولك : لفلانٍ عندي عشرةٌ إِلَّا واحداً
إِلَّا ثلاثاً (٢) فَإِنَّ فِي ذَلِكَ خِلَافًا .

فمنهم من ذهب إلى أَنَّهَا مستثنيات من المعدود الأول .

ومنهم من ذهب إلى أَنَّ الأول مستثنى من العدد الأول والآخر ليس كذلك (٣) .
فعلى المذهب الأول : إذا قلت : لفلانٍ عندي عشرةٌ إِلَّا واحداً إِلَّا ثلاثاً فقد
أقررت بستة ، لأنك طرحت الواحد والثلاثة من العشرة ، وعلى الثاني ، وهو
قول القراء ، تكون قد أقررت بأثني عشر ، فكأنك قلت : لفلانٍ عندي
عشرةٌ إِلَّا واحداً ليسوا الثلاثة التي تقورت له عندي ، فيكون له عندي تسعةٌ
وثلاثةٌ .

(١) لم ينسب لقائل . الرسيم : ضرب من سير الابل . الرمل : المرولة ، وأراد بالرسيم
السي بين الصفا والمروة وبالرمل السي في الطواف . قال الأعم : أي لا تمتنع في ولاعمل
عندي أقوت به غيري إلا هذا . الكتاب ٣٧٤/١ ، التوضيح ١٨٧/١ ، الليني ١١٧/٣ ،
التصريح ٣٥٦/١ .

(٢) تقدم قبل صفحات أن الاستثناء من العدد لا يجوز لأن العدد نص ١٨٧ ظ .

(٣) الأول رأى الصيرفي والقاضي أبي يوسف والثاني رأى البصريين والكسائي . التصريح

٣٥٨ /١

والصحيح الأول ، لأنه مهما أمكن أن يكون المستثنى متصلاً لم يحمل على الانفصال ، وما ذهب إليه القراء لا يتصور إلا على الانفصال .

وإن أمكن ففي ذلك خلاف ، فمنهم من ذهب إلى أن بعضها مستثنى من بعض ومنهم من ذهب إلى أنها مستثنيات من الأول ، ومنهم من ذهب إلى أنها يجوز فيها الأمران وهو الصحيح ، إلا أن الأظهر فيه أن يكون الاستثناء من المستثنى (لأنه يجيء عليه صرف الاستثناء إلى الأقرب .

والدليل على جواز الاستثناء من المستثنى (١) قوله تعالى: *إلا آل لوط إننا لمنجيهم أجمعين إلا امرأته* (٢) ، فاستثنى آل لوط من المجرمين واستثنى المرأة من آل لوط .

فإذا قلت : قام القوم إلا عشرة إلا سبعة إلا أربعة إلا اثنين ، فالاثنتان مستثنيان من الأربعة والأربعة مستثناة من السبعة والسبعة مستثناة من العشرة . فإذا أردت معرفة قدر المستثنى فاطرح المستثنى الآخر من الذي قبله ، وما بقي فاطرحه من الذي قبله إلى أن تصل إلى الاستثناء الأول ، فما بقي فهو المستثنى . مثاله قام القوم إلا أربعة إلا ثلاثة إلا واحداً ، المستثنى من هذه المسألة اثنتان ، وذلك أنك إذا طرحت واحداً من الثلاثة فالباقي اثنتان وإذا أزلتها من الأربعة فالباقي اثنتان ، فالمستثنى إذن اثنتان .

وان شئت اعتبرت ذلك بأن تسقط الاستثناء الأول من المستثنى منه ثم تضيف ما بقي إلى ما بعد المسقط ثم تخرج من الجميع ما بعد ثم تضيف ما بقي إلى ما بعد / المسقط إلى أن تنتهي إلى الآخر ، فإذا انتهيت إليه علمت [١٨٩ظ] أن ما بقي هو المقر به وما عدا ذلك مستثنى .

مثال ذلك ما تقدم من قولنا *عشرة إلا أربعة إلا ثلاثة إلا واحداً* ، فنخرج الأربعة من العشرة فيبقى ستة فنضيفها إلى ما بعد الأربعة وهي ثلاثة فيكون المجموع تسعة ثم تسقط الواحد منها فيبقى ثمانية فيكون المستثنى اثنين .

(١) سقط ما بين القوسين من ر .

(٢) الحجر : ٥٩ ، ٦٠ .

وإذا كررت المستثنيات في النفي وكان الفعل رافعا رفعت أحد المستثنيات
تشغل به الفعل ونصبت الباقي على الاستثناء من المحذوف لفهم المعنى، وجاز
الاستثناء من المحذوف لأذنه لا يفضى هنا إلى بقاء الفعل دون فاعل وذلك ما قام
الآ زيدي الأعمراً الآ بكرأ.

• • •

وحكم إعراب «غير» في الاستثناء في جميع ما ذكرناه من نفي أو إيجاب
حكم الاسم الواقع بعد الآ .

وإذا عطفت على الاسم الواقع بعد الآ فإنه يعطف عليه على حسبه في الاعراب.
وإذا عطفت على الاسم الواقع بعد غير، فإن شئت عطفت عليه بالخفض
وان شئت عطفت عليه على حسب ما كان الاسم عليه من الاعراب لو كان
بدل غير الآ فتقول: ما (١) قام القوم غير زيد وعمرو، على اللفظ، وعمراً
على الموضع، لأنك لو قلت قام القوم الآ زيدياً لكان نصيباً.

وسوى وسوى وسواء بمتزلة «غير» في المعنى، إلا أنها أبدأ تكون في
موضع نصب على الظرف، فإذا قلت، قام القوم سواك وسواك وسواءك،
فكأنك قلت: قام القوم مكانك وبدلك.

ولا تستعمل بعد عامل مفرغ فلا تقول: ما قام سواك، كما تقول: ما قام غيرك،
وكذلك لا تقول: ما ضربت سواك ولا مررت بسواك كما تقول: ما ضربت
غيرك وما مررت بغيرك، لأنها ألزمت الظرفية كما ذكرت لك.

وأما حاشي ففيها لغتان: حاشي وحشسي، والدليل على ذلك قول الشاعر:

٦٣٣ حشسي رهط النبي فإن منهم

بجوراً لا تكدرها الدلاء (٢)

وما بعدها مخفوض أبدأ على مذهب سيويه (٣)، لأنها حرف جر كما تقدم،

(١) قد تكون ما هنا مقحة في المثال .

(٢) لسان بن ثابت يهجو قريشاً وأهل مكة . ويستثنى النبي صل الله عليه وسلم ورهطه من
المهاجرين . اللسان : حشا ، الديوان ٣ .

(٣) الكتاب ١ / ٣٧٧ .

وأما ما حكى من قولهم : حاشى الشيطانَ وأبا الأصبع (١) فإن صح فحاشى عند من يقول ذلك فعل ، ولا يتصور أن تكون حرفاً بمنزلة إلاّ لأنه لو كان كذلك لجاز فيما بعدها الرفع كما جاز فيما بعد إلاّ في قولك : ما قام القومُ إلاّ زيدٌ ، فكنت تقول : ما قام القومُ حاشى زيدٍ ، فذلك لا يقال فدلّ ذلك على أنّها عند من نصب بها فعل.

وأما عدا في قولك : قام القومُ عدا زيداً وما عدا زيداً ، ففعلٌ ، ولو كانت حرفاً بمنزلة إلاّ لجاز فيما بعدها الرفع أيضاً كما جاز فيما بعد الا ، وأيضاً فإن ما المصدرية قد دخلت على عدا وهي لا تدخل الا على فعل . وأما خلاف فتستعمل فعلاً وحرفاً ، فمن جرّ بها فهي عنده حرف ، ولا يجوز أن تكون عنده/ اسماً بمنزلة «غير» لأنّه لم يوجد فيها من أحكام [١٩٠و] الأسماء شيء . وكذلك حاشى ، فمن خفض بها لا تكون اسماً لما ذكر في خلا ، وهما مفترقان (٢) لما بعدهما فينبغي أن يحملا على الحرفية .

ومن نصب بخلا فهي عنده فعل ، ولا يتصور أن تكون حرفاً بمنزلة إلاّ لامتناع الرفع بعدها ، فمثال النصب بها قوله :

٦٣٤ خلا لله ما أرجو سيواك وإتني البيت (٣)

فإذا دخلت على خلا وعدا ما المصدرية الترم فيما بعدها النصب ، لأنّ ما المصدرية لا تدخل إلاّ على الفعل .

هذا مذهب سيويه (٤) . وقد حكى غير سيويه الخفض بما خلا ، فعلى ذلك عنده «ما» زائدة لامصدرية وخلا حرف (٥) .

(١) انظر ص ٣٣٧/١ تعليق ١ ، ٢

(٢) عجزه : أعد عيالي شعبة من عيالكا

وهو ينسب للاعشى ، وللأعشى قصيدة في المدح على هذا البحر والروي وليس فيها البيت .

شعبة : طائفة . العيني ٣ / ١٣٧ .

(٣) الكتاب ١ / ٣٧٧ .

(٤) كذا في ج ، ر ولله : مضافتان .

(٥) نبه السيوطي للكسائي والجرمي والفارسي وابن جني . المعجم ١ / ٢٣٣ .

ويكون موضع خلا وعدا وحاشى اذا كانت أفعالا النصب على الحال كأنك قلت : قام القومُ مُخالين زيدا ومعادين زيدا ، أى متجاوزين زيدا ومحاشين زيدا أي تاركين زيدا

وقد يجوز أن تكون الجملة لاموضع لها من الاعراب ، بل هي جملة مستأنفة جاءت أثر جملة لتدل على الاستثناء ، فيكون ذلك نظير قوله تعالى : ومين الأعراب من (يؤمن بالله واليوم الآخر و) (١) يتخذ ما يُنفقُ قُرْبان عند الله (١) ، بعد قوله : الأعرابُ أشدُّ كُفراً ونفاقاً (٢) ، ألا ترى أن ذلك يغنى عن أن تقول : الأعرابُ أشدُّ كُفراً ونفاقاً (٣) إلا من يؤمن بالله واليوم الآخر .

فإذا دخلت ما المصدرية على خلا وعدا فإن المصدر المقدر من ما مع الفعل في موضع نصب على الحال ، ولا يجوز غير ذلك .

وأما ليس ولا يكون ففعلان ، ويلزم اضممار اسميهما في هذا الباب ويكون الضمير مفرداً على كل حال لأنه يراد به البعض وهو مفرد مذكر ، وينتصب المستثنى على أنه خبر لهما ، وذلك قولك : قام القومُ ليس زيدا ، وقام القومُ لا يكونُ زيدا ، كأنك قلت : قام القومُ ليس هو زيدا ، ولا يكون هو زيدا ، أي : ليس بعضهم ولا يكون بعضهم ، ويكون الضمير عائداً على الفاعل (٤) الذي ينطوي عليه الكلام المتقدم . ألا ترى أنك اذا قلت أو عنيت بذلك قوماً من جملتهم زيد حصل في خلد المخاطب أن بعض القائمين زيد ، فتقول : ليس زيدا ، تريد ليس بعضهم زيدا أيها المخاطب كما توهمت من قولي : قام القوم ، وتكون الجملة التي هي ليس زيدا ، ولا يكون زيدا ، في موضع الحال أو لاموضع لها من الإعراب كما تقدم في خلا وعدا .

ولا يجوز استعمال شيء من هذه الأفعال بعد عامل مفرغ ، لأن الفعل لا يكون فاعلاً ولا مفعولاً ولا مجروراً ، فلا تقول : ما قام خلا زيدا ، ولا

(١) ما بين القوسين مقط من النسخ ، وانظر التوبة : ٩٩ .

(٢) التوبة ٩٧ .

(٣) ما بين القوسين سطر من ر .

(٤) ج ، ر : الفعل ، وهو تحريف .

ماضربتُ ليس زيداً ، ولا يكون عمراً ، وما مررتُ بعداً زيداً .
فإن جعلتهما صفتين لما تقدم كان الضمير على حسب الأول ، وذلك قولك : قام
القوم لا يكونون زيداً ، وقام النساء ليس الهندات .
وأما لاسيما فمن التحويين من أدخلها في هذا الباب كما ذكرنا فيما تقدم (١) .
وذلك خطأ ، لأن الاستثناء / كما تقدم لإخراج بعض من كل ، وأنت [١٩٠ظ]
إذا قلت : قام القوم لاسيما زيداً (٢) ، فزيد داخل مع القوم في القيام ، بخلاف
الاسم الواقع بعد إلا .

والعذر لمن أدخلها في هذا الباب أن زيداً قد خرج به عن أن يكون على صفة
القوم في القيام ألا ترى إنك إذا قلت : قام القوم لاسيما زيداً ، فزيد
مشارك للقوم في القيام إلا أن قيامه أكثر من قيام كل واحد منهم فلما كان فيها
هذا القدر من الإخراج جعلها لذلك من هذا الباب .

وأما بئله فإدخالها في باب الاستثناء فاسد ، لأنك إذا قلت : قام القوم
بئله زيداً ، فإنما معناه عندنا : دع زيداً ، ولا يتعرض للإخبار عنه ، وليس
المعنى إلا زيداً ، قال الشاعر :

٦٣٥ تَدَّرُ الْجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتُهَا

بئله الأَكْفُ كَأَنَّهَا لَمْ تُخَلِّقِ (٣)
ألا ترى أن المعنى : دع الأَكْفُ فهذه صفتها ، ولم يرد استثناء الأَكْفُ من
الجماجم .

وانفردت إلا وغير بجواز حذف المستثنى بعدهما فتقول : قام القوم ليس
إلا وليس غير .

(١) فسر الخليل قولهم : ولا سيما زيد بأنه كقولهم : دع ما زيد . الكتاب ١/٣٥٠ ، وانظر
ص ١٩٨ / ٢ .

(٢) ج ، ر : زيدا ، وهو وهم .

(٣) لکعب بن مالك الانصاري من قصيدة قالها يوم الخندق . والضمير في تذر يعود على السيوف
التي ذكرها في بيت سابق . ورواية الديوان : قرى . ضاحيا : ظاهرا أو بارزا . بله :
اسم فعل أمر بمعنى دع . ويأتي مصدرا بمعنى الترك ، واسأ مرادفا لكيف . وما بعدها
منصوب على الأول ومفروض على الثاني ومرفوع على الثالث . المفصل ١٥٥ ، المعنى ١٨٣ ،
ابن يعيش ٤٨/٤ ، الخزانة ٣/٢٠ ، الديوان ٢٤٥ .

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الفردوس

باب الاستثناء المقدم

الاستثناء المقدم لا يخلو ان يتقدم على المستثنى منه أو على صفته ، فإن تقدم على المستثنى منه فلا يجوز فيه إلاّ النصب .
وزعم بعض النحويين أنه يجوز فيه النصب على الاستثناء ، وأن يكون ما بعد إلاّ مبنياً على ما قبلها ويكون المستثنى منه تابعاً للاسم الذي قبله على الصفة أو على البدل (١) .

وهذا الذي ذهب إليه باطل ، لأنه اذا قال : ما قام إلاّ زيداً أحدٌ ، فلا يخلو أن يجعل « أحد » فاعل قام وإلاّ زيداً بدلاً منه ، أو يجعل إلاّ زيداً فاعلاً وأحد بدلاً منه .

فإن جعل « أحد » فاعلاً بقام والاّ زيداً ، بدلاً منه ، فباطل ، لأنّ البدل تابع وحكم التابع أن يكون بعد المتبوع .
فإن جعل فاعلاً وأحداً بدلاً منه فباطل ، لأنّ « أحد » أعم من زيد ، فلو جعلته بدلاً لكان عكس البدل لأنه ليس من أقسام البدل بدل كلّ من بعض (٢) .

وقد يجوز ذلك على وضع العام موضع الخاص فيكون بدل الشيء من الشيء إلاّ أنه لا يجوز ذلك الا ضرورة مثل قوله :

رأت إختوتني بعد الولاء تشابموا

فلم يبق إلاّ واحداً منهم شفرُ (٣)

(١) نسب السيوطي القول به للكوفيين والبنداديين وابن مالك . الجمع ١ / ٢٢٥ .

(٢) أثبت السيوطي مجيء بدل كل من بعض في القرآن والشعر . الجمع ٢ / ١٢٧ .

(٣) نسبة الصغاني في العباب لشمر وأنشده في اللسان عنه أيضا . شفر بفتح الشين وضمها مع سكنون الفاء فيهما ، يقال ما بها شفر أي ما بها قليل ولا كثير وهو من شفر ، بتشديد الفاء ، اذا قل . وهي من الكلمات المختصة بالنفي . ورواية اللسان والدرر : بعد الجميع تفرقوا . المقرب ٤٧ ، الجمع ١ / ٢٢٥ ، اللسان : شفر ، الخزاعة ٣ / ٢٩٨ ، الدرر ١ / ١٩٢ .

أي لم يبق واحدٌ منهم إلا واحدٌ.
ونظير ذلك من وضع العام موضع الخاص قوله :
٦٣٧ أَحِبُّ رَبِّيَ مَا حَيَّتُ أَبَدًا
ولا أحبُّ غيرَ رَبِّيَ أَحَدًا (١)
فأبدلَ أبدًا (٢) من ما حييت وهو أعم منه. وكذلك قول الآخر :

٦٣٨ نَهَانِي أَبِي لَذَّةِ أَنْ أَنَالَهَا
فقلتُ دَعِ التَّقْيِيدَ وَيَجُكْ فِي الْحَمْرِ

فلمستُ على ما كانَ مني بِرَاكِبٍ
حراماً سواها ما حَيَّتُ مدى الدَّهْرِ
فجعل مدى الدهر بدلا من ما حييت وهو أعم منه ، فكذلك في مسألتنا
جعل أحد بدلا من إلا زيدا. وهو أعم منه.

فإن تقدّم على صفة المستثنى منه فلا يجوز فيه إلا النصب على الاستثناء
وهو مذهب المازني (٣). وأجاز بونس وغيره البديل (٤) ، لأنّ الصفة
النية بها أن تكون إلى جانب المبدل / وليس يلزم في ذلك ما يلزم في [١٩١] و
تقديمه على المستثنى منه من تقديم التابع على المتبوع ، ولا من وضع العام
موضع الخاص ، وهو مع ذلك ضعيف ، لأنّه يؤدي إلى الفصل بين الصفة
والموصوف بالبديل ، وحكم البديل إذا اجتمع مع الصفة أن تكون الصفة
مقدمة على البديل.

هذا هو الأكثر من كلامهم ، والنصب أضعف لأنّه يلزم فيه الفصل
بين الصفة والموصوف بالاستثناء ، والفصل بين الصفة والموصوف لا يجوز
إلا في ضرورة نحو قوله :

(١) استشهد به ابن جنّي ولم ينسبه ، قال : انه وضع البض موضع الكل . شرح مشكلات
الحاشية ١٥٠ ، ٢١٤ .

(٢) ج ، ر : أحدا ، وهو تعريف .

(٣) مثاله : ما مررت بأحد الازيدا خير منك . المقتضب ٤/٣٩٩ .

(٤) وهو رأي سيويه أيضا ١/٢٧٢ والمبرد في المقتضب ٤/٣٩٩ .

أمّرت من الكتّانِ خيطاً وأرسلت
رسولاً إلى أخرى جريئاً يُعِينُهَا (١١٨)
ففصل بين رسول وصفته بقوله : إلى أخرى .
والشاهد في قوله (١) :

٦٣٩ وماليّ إلاّ الله البيت (٢)
تقديم إلاّ الله وغيرك وهما مستثنيان على المستثنى منه وهو ناصر . وقوله :
٦٤٠ وماليّ إلاّ آلَ أحمدَ البيت (٣)
تقديم المستثنى وهو آلُ أحمدَ ومُشعبُ الحقِّ على المستثنى منه وهو مشعبُ
وشيعة .

• • •

فان عطفت على الاستثناء المقدم فإنه يفارق العطف على المستثنى المؤخر .
فإنه يجوز في العطف النصب على اللفظ والرفع على المعنى ، فتقول : ما قام
ألاً زيداً أحدٌ وعمراً ، على لفظ زيد ، وعمراً على ما كان يجوز لو تأخر ،
لا ترى أنك لو قلت ما قام أحدٌ إلاّ زيد بلحاز في زيد الرفع . وهذا الوجه
ضعيف جداً .

وأما اذا كان المستثنى مؤخرأ فإنه لايجوز أن يكون المعطوف إلاّ على حسب
إعراب المعطوف عليه .

- (١) الشاهدان التاليان من شواهد الجمل ختم بهما الزجاجي الباب .
- (٢) تمامه : ومالي الا الله لارب غيره . ومالي الا الله غيرك ناصر
وهو للكثير بن زيد وليس في الهاشميات . والتقدير : ومالي ناصر الا الله غيرك . الكتاب
١ / ٢٧٣ ، المقتضب ٤ / ٤٢٤ ، ابن يعيش ٢ / ٩٢ .
- (٣) تمامه : ومالي الا آل أحمد شيمة . ومالي الا مشعب الحق مشعب
وهو للكثير بن زيد من قصيدة هاشمية معروفة . الشيعة : الاعوان والأحزاب . ومشعب
الحق : طريقه . المقتضب ٤ / ٣٩٨ ، الكامل ٢ / ٩٠ ، مجالس ثعلب ٦٢ ، ابن يعيش
٢ / ٧٩ ، العيني ٣ / ١١١ ، الخزانة ٢ / ٢٠٧ ، الهاشميات ٣٦ .

رَفَعُ

عَبْدُ الرَّحْمَنِ النَّجَّارِيُّ

أَسْكَنُ (الْبَيْتِ) الْفَرَوَسِيِّ

باب الاستثناء المنقطع

الاستثناء المنقطع ينقسم قسمين: قسم يتصوّر فيه الاتصال مجازاً وأهل الحجاز لا يجيزون فيه إلاّ النصب لأنّه فضلة بعد تمام الكلام ، ولا يجيزون فيه البديل من الأول ، لأنه ليس من جنسه فيكون بدل بعض من كل . وبنو تميم يجيزون فيه ما يجيزون في المتصل من الاستثناء والبديل لأنّهم لما جعلوه بالمجاز كأنّه بعض الأول ساغ لهم فيه البديل وذلك : ما في الدار أحدٌ إلاّ حماراً ، بالنصب على لغة أهل الحجاز .

ويجوز في لغة بني تميم الرفع على البديل لأنّهم جعلوا الحمار كأنّه أحد . ووجه المجاز في ذلك أحد أمرين : إمّا أن يقام الثاني مقام الأول ليكون المحل للأول فلما وجد فيه الثاني جعل كأنه الأول ، لحلولة محله ، وذلك نحو قوله :

٦٤١ وخيلٍ قد دلفتُ لها بخيلٍ

تحيّةٌ بينهم ضربٌ وجيعٌ (١)

فجعل الضرب الوجيع التحية ، لما كانت العادة عند اجتماع الجموع أن يُحيّي بعضهم بعضاً ، فلما وقع الضرب ولم تقع التحية المألوفة جعل الضرب تحية لوقوعه موقعها . وكذلك قوله :

٦٤٢ فإن تُمسِ في قبرٍ برهوةً ثاوباً

أنيسُكَ أصداءُ القبورِ تصيحُ (٢)

لما كان الذي يؤنس به إنمّا / هو الكلام جعل الصدى وان لم يكن كلاماً [١٩١ظ] أنيساً لقيامه مقام الأنيس .

(١) نسب في الكتاب وغيره لعمر بن معدى كرب . قال البغدادي : ولم أره في شعره . دلفت : زحفت ، والدليف : مقاربة الخطو في المشي . وأراد بالخيل هنا الفرسان . الكتاب ١ / ٣٦٥ ،

٤٢٩ ، المقتضب ٢ / ٢٠ ، ٤ / ٤١٣ ، الخصائص ١ / ٣٦٨ ، الخزانة ٤ / ٥٣ .

(٢) لأبي ذؤيب الهذلي يرفي ابن عم له ، رهوة : اسم مكان في مواضع عدة ، وقيل : هو

شبه تل يكون في متون الأرض على رؤوس الجبال ، أو ما اطمان من الأرض وارتفع

ماحوله . الأصداء جمع صدى وهو ذكر اليوم . الكتاب ١ / ٣٦٤ ، معجم البلدان

٤ / ٣٤٣ ، الخزانة ٢ / ٣ ، ديوان الهذليين ١ / ١١٦ .

فعلی هذا اذا قلت : ما في الدار أحدٌ إلا حماراً تجعل الحمار كأنه أحد لقيامه
مقام الأحد له ، وذلك أن الدار انما يتخذُها من يعقل من الآدميين ، فلما
لم يوجد فيها إلا مالا يعقل عومل معاملته لقيامه مقامه ، وعلى ذلك قوله :
وبلدةٍ ليس بها أنيسُ

إلا العافيرُ والآ العيسُ (٣٥٦)

وأما أن يكون أطلق الاسم الأول على مسماه وعلى ما يلبس مسماه . فإذا
قال : ما في الدار أحدٌ إلا حماراً ، فكأنه قال : ما في الدار أحدٌ ولا ما يلبسه .
فأراد بالأحد الأحد وما يلبسه ، فيكون ذلك من باب تسمية الشيء باسم الشيء
إذا كان مجاوراً له وكان منه بسبب .
وزعم المازني أن وجه البدل أن يكون أطلق الأحد على الأحد وغيره ، لأنه
اسمٌ لمن يعقل فلما اجتمع مع مالا يعقل ساغ وقوعه عليه ، وعلى ذلك حمل
قوله :

... .. ليسَ بها أنيسُ إلا العافيرُ ... البيت
لأنَّ الأنيس يقع على من يعقل فأراد به من يعقل ومالا يعقل وغلب .
وذلك فاسد ، لأنه غير مطرد في الاستثناء المنقطع ، ألا ترى أنَّه لا يسوغ له
في مثل قوله :

٦٤٣ ليس بيني وبين قيسٍ عتابُ

غيرُ طعنِ الكُلتى وضربِ الرقابِ (١)

ألا ترى أنَّ عتاباً لا يقع على من يعقل فيسوغ فيه ما ساغ في أحد .
فإن (٢) لم يتصور الاتصال على حال من الأحوال فالنصب ليس إلا نحو قوله

(١) من قصيدة لعمر بن الأيهم أو الأهم التغلبي يهجو بها قيساً ، وإنما قال هذا لما كان

بين تغلب وقيس من العداوة والحرب . والكل جمع كلية وهي من مقاتل الانسان . الكتاب

١ / ٣٦٥ ، الوحشيات ٤٤٢ ، حسنة البحري ٣٢٢ ، معجم المرزباني ٧٠ ، المقتضب

٤ / ٤١٣ ، ابن بيشر ٢ / ٨٠ .

(٢) في ج : فلم ، وهو تحريف .

تعالى: لا عاصمَ اليومَ من أمرِ الله إلا مَنْ رَحِمَ (١) . وقوله : وما لأحدٍ
عندهُ من نعمةٍ تُجْزَى إلا ابتغاءَ وجهِ رَبِّهِ الأعلى (٢) . وقول الشاعر:

٦٤٤ حلفتُ بيميناً غيرَ ذى مثنوية

ولا عليمَ إلا حُسنَ ظنِّ بصاحبِ (٣)

والظن ليس من جنس العلم ، وابتغاء وجه الله ليس من جنس جزاء النعمة ،
والمرحوم ليس من جنس الراحم (٤) ، ولا يتصور في شيء من ذلك ما ذكرنا
من المجاز ، فلذلك التزم فيه النصب .

(١) هود : ٤٣ .

(٢) الليل : ١٩ ، ٢٠ وقرأ يحيى بن وثاب في الشواذ برفع ابتغاء .

ابن خالويه ١٧٤ ، المقنضب ٤ / ٤١٣ .

(٣) للناطقة الديباني . ورواية الديوان : بغائب . المثنوية : الاستثناء في اليمين أي حلفت

غير مستثنى في يميني حسن ظن مني بصاحبي قام عندي مقام العلم الذي يوجب اليمين .

الكتاب ١ / ٣٦٥ ، الشيرازيات ٢٧ و ، الديوان ٥٥ .

(٤) في حاشية ج : الصواب العاصم .

رَفَعُ

عبد الرحمن بن العنبري
السكني (نهر العروص)

باب النفي بلا

لا يخلو أن تدخل على معرفة أو نكرة. فإن دخلت على معرفة لم تعمل شيئاً ولزم تكرارها. وزعم أبو العباس أنه لا يلزم تكرارها (١). وهذا فاسد، بدليل أنه لا يخلو أن تجعل: لا زيدٌ عندك، في جواب من قال: أزيدٌ عندك أم عمرو؟ أو في جواب من قال: أزيدٌ عندك؟ فإن جعلته في جواب من قال: أزيدٌ عندك؟ فباطل، لأن جوابه نعم أو لا. وإن جعلته في جواب من قال: أزيدٌ عندك أم عمرو، فجوابه إنما هو: لا زيدٌ عندي ولا عمرو، فأما قوله:

٦٤٥ بكت جزعاً واسترجعت ثم آذنت

ركايبها ألا إلبنا رجوعها (٢)

فضرورة، لأنه لم يكرر لا، بل كان ينبغي أن ينفي بليس أو بغير ذلك من حروف النفي التي لا يلزم تكرارها. وأما قول العرب: لا نولك أن تفعل (٣)، فكلام محمول على معناه: كأنه قال: لا ينبغي لك أن تفعل، فكما لا تكرر لا مع الفعل فكذلك ما في معناه.

فإن قيل: فكيف جاز للآ أن تعمل في معرفة في قولهم: قضية / ولا [١٩٢] و
أبا حسن لها (٤) وأما البصرة فلا بصرة لك، وقول الشاعر:

- (١) المقتضب / ٤ / ٣٦٠. وانظر ما نقله النحاس عن المبرد في الخزانة / ١ / ٢٢٤.
- (٢) من أبيات الكتاب الخمسين. آذنت: أشمرت. وظاهر البيت إخبار ومعناه تأسف وتحرر. الكتاب / ١ / ٣٥٥، المقتضب / ٤ / ٣٦١، الأصول / ١ / ٣١٢، ابن السجري / ٢ / ٢٢٥، الفصل / ٨١، الخزانة / ٢ / ٨٨.
- (٣) في الفاخر ١٨٠ ما كان نولك، وانظر تنقيح اللسان ٢٨٨، ابن السجري / ٢ / ٢٢٥.
- (٤) الكتاب / ١ / ٣٥٥، المقتضب / ٤ / ٣٦٣.

٦٤٦ أرى الحاجاتِ عند أبي خُبَيْبٍ
 نَكِيدَنَّ وَلَا أَمِيَّةَ فِي الْبِلَادِ (١)
 فعلى حذف مثل، فكأنه قال: ولا مثلَ أبي الحسن، و فلا مثلَ البصرة،
 ولا مثلَ أمية، ومثل نكرة على كل حال.
 فإن دخلت على اسم نكرة فلا يخلو أن يكون مضافاً أو مطولاً أو غير
 ذلك.

فإن كان مضافاً أو مطولاً جاز فيه وجهان: أن تعمل « لا » عمل إن
 فتنصبه وأن تعملها عمل ليس فترفعه. لأن « لا » نقيضة إن، لأنها
 للنفي وإن للاثبات. والنقيض قد يجري مجرى نقيضه كما يجري مجرى
 نظيره، فحملت عليها لذلك، ومن أجزاها مجرى لبس لحظ معناها لأنها
 للنفي كما أن ليس كذلك.

فإن دخلت على غير ذلك من الأسماء فلا يخلو أن يكون مفرداً أو مثني
 أو مجموعاً جمع سلامة بالواو والنون أو بالالف والتاء.
 فإن كان مفرداً كان منصوباً بغير تنوين.

واختلف في الحركة هل هي حركة إعراب أو حركة بناء. فذهب الزجاجي
 إلى أنها حركة إعراب ومقط التنوين تخفيفاً، لأن لا جعلت مع ما بعدها
 شيئاً واحداً فظال الاسم فخفف بحذف التنوين (٢).

وذلك فاسد، لأنها لو كانت إعراباً لم يجر نعت الاسم على اللفظ وعلى
 الموضع كما لم يجر ذلك في إن وأخواتها، فدل ذلك على أنها حركة بناء.

(١) لعبد الله بن الزبير الأسيدي من أبيات قالها في عبد الله بن الزبير بن العوام. ونسبها صاحب
 الأغاني لفضالة بن شريك. نكدن من النكد وهو تمر العيش. الكتاب ١/ ٣٥٥،
 المقتضب ٤/ ٣٦٢، الأصول ١/ ٣٠٤، الأغاني ١٢/ ٧١، ابن الشجري ١/ ٢٣٩،
 المفصل ٧٧، ابن يعيش ٢/ ١٠٢، الخزانة ٢/ ١٠٠.

(٢) نسب الرضي وابن هشام هذا الرأي للزجاج والسيرافي وليس في الجمل ما يوضح رأي
 الزجاجي في المسألة، ونسب صاحب الإنصاف للكوفيين مسألة ٥٣، المغني ٢٦٣،
 شرح الرضي ١/ ٢٣٥.

وقد ذهب أكثر النحويين من البصريين إلى أنها حركة بناء. واختلفوا في موجب البناء. فمنهم من قال: إنما بني لتضمنه معنى من، كأن فائلاً قال: هل من رجل في الدار؟ فقال مجيبه: لا رجل في الدار، لأن «لا» نفي عام، فينبغي أن يكون جواباً لسؤال عام (١)، وهو الصحيح. ومنهم من قال: إنما بني لتركبه، لأنه تركيب مع لا وصار كالاسم الواحد مثل خمسة عشر (٢).

والصحيح الأول لأن ما بني من الأسماء لتضمنه معنى الحرف أكثر مما بني لتركبه مع الحرف نحو قوله:

٦٤٧ أثور ما أصيدكُم أم ثورين

أم هذه الجماء ذات القرنين (٣)

فإن قيل: كيف عملت لا وهي تدخل على الاسم والفعل والحرف، ولا تعمل عندنا إلا بشرط الاختصاص بما تدخل عليه؟ فنقول: هذه المعاملة مختصة بالأسماء لأنها في جواب من قال: هل من رجل، كما تقدم.

فإن دخلت على جمع السلامة بالألف والتاء مثل أذرعاء ففيها خلاف. فمن قال: إن الحركة في لا رجل، حركة إعراب يقول في النصب هنا: لا أذرعاء بالكسر. ومن قال: إنها حركة بناء يقول: لا أذرعاء، بالفتح ولا يجوز الكسر لأن الحركة ليست عنده لأذرعاء خاصة إنما هي لأذرعاء ولا.

(١) وهو رأي الخليل. الكتاب ١/ ٣٤٥، المقتضب ٤/ ٣٥٧.

(٢) علل سيويه والمبرد التنوين بأن «لا» جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد. الكتاب ١/ ٣٤٥، المقتضب ٤/ ٣٥٧.

(٣) أنشده الفارسي عن المازني ولم ينسبه وروايته: أم تلكم.

الجماء: التي لا قرن لها وهو يناقض قوله ذات القرنين، وربما حملت هذه الرواية على التهكم أو لأن قرنيها صغيران. وروى: الجماء، وهي السوداء. قال ابن جنبي: فتحة الراء منه فتحة تركيب ثور مع ما بعده كفتحة راه حضرموت.. الشيرازيات ١٥٠، والخصائص ٢/ ١٨٠.

وهذا الذي قال باطل ، وسيأتي الردّ عليه في داخل الباب .
 وأيضاً فإنّه قد تقدّم أنّ الأحسن في بناء الأسم أن يكون لتضمن الحرف .
 ومن قال : إنّها مبنية لتضمنها الحرف يقول في النصب : لأذرعَات ،
 بالكسر ، وحجته أنّ المبنى مع لا قد أشبه المعرب المنصوب / ولذلك [١٩٢ ظ]
 نعت على اللفظ ، كما أنّ الجمع بالألف والتاء في حال النصب مكسور فكذلك
 يكون مع لا وهو الصحيح وبه ورد السماع . قال ابن مقبل :

٦٤٨ أودى الشبابُ الذي مُجد عواقبُهُ

فيه تَلدُّ ولا لذاتٍ للشيب (١)

وروي بكسر التاء من لذات .

فإن كان مثني أو مجموعاً جمع سلامة لمذكر فاختلف النحويون فيه :
 فمذهب سيويه رحمه الله أنّه مبني ، ومذهب أبي العباس المبرد أنّه معرب (٢) .
 واستدل أبو العباس على ذلك بأن قال : لم يوجد اسم مثني مبنياً في كلام
 العرب ، فأما هذان واللذان وأمثالهما فصيح ثنية وليست بمثناة في الحقيقة .
 وأيضاً فإنّ الاسم المثني والمجموع قد قال بالنون والاسم المطول في بابه
 معرب (٣) .

وهذا الذي ذهب إليه أبو العباس باطل .

أما قوله : إنّّه لم يوجد اسم مثني مبنياً فباطل بدليل قولهم : اثنان في العدد ،
 إذا لم يقصد به الإخبار بل مجرد العدد .
 وأما قوله : إنّ المثني والمجموع قد طال بالنون فباطل ، لأنّ النون هنا بمنزلة
 التنوين ، فكما لا يطول الاسم بالتنوين فكذلك لا يطول بهذه النون .
 فالصحيح ما ذهب إليه سيويه من أنّه مبني .

(١) سلامة بن جندل من قصيدة مفضلة وليس لابن مقبل كما توهم المصنف . يريد : إذا حل

الشيب ذكر الشباب فحمد فليس في الشيب ما ينتفع به . المفضليات ١١٩ ، شرح المفضليات

٢٢٦ ، الشعر والشعراء ٢٧٢ ، العيني ٢ / ٣٢٦ ، الخزانة ٢ / ٨٥ .

(٢) الكتاب ١ / ٣٤٨ ، المقنضب ٤ / ٣٦٦ ، المغنى ٢٦٣ .

(٣) قال ابن هشام : ولو صح . هذا للزم الاعراب في : يا زيدان ويا زيون ، ولا قائل

به . المغنى ٢٦٣ .

فان قيل : فكيف قلت : لا مسلمين ولا مسلمين ، والاسم في باب
لا إنما بني على الفتح ؟ فالجواب : ماتقدم من شبه المبني في هذا الباب بالمعرب
المنصوب ، فكما أن منصوب التثنية بالياء فكذلك يكون بعد لا .
وهذا يؤيد ما تقدم من أن الاسم بني لتضمن الحرف ، إذ لو بني لجعل
الاسم مع لا كالشيء الواحد لكانت الحركة للا مع الاسم ولوجب أن يكون
المبني مبنيًا على الفتح .

• • •

ولا يجوز الفصل بين لا وما تعمل فيه كانت بمنزلة إن أو بمنزلة ليس ،
فإن فصلت بطل عملها ولزم تكرارها ، خلافاً لأبي العباس ، فإنه لا يلزم
التكرار عنده (١) .

والخبر لا يخلو أن يكون ظرفاً أو مجروراً أو غير ذلك . فإن كان ظرفاً
أو مجروراً فلك فيه وجهان : إن شئت حذفته وإن كان غير ذلك فبنو نعيم
يلتزمون الحذف وأهل الحجاز يجيزون الحذف والاثبات .

• • •

واختلف النحويون في العامل في خبر لا إذا كانت بمعنى إن ، فمنهم من
قال : إنه ارتفع بلا ، ومنهم من قال : ارتفع على أنه خبر ابتداء ، لأن
لا مع ما بعدها بمنزلة المبتدأ ولم تعمل فيه « لا » شيئاً (٢) وهو الصحيح . إذ
لو كان العامل فيه لا لأوجب أن لا يتبع الاسم الذي بعدها على موضعه
لأنك إذا قلت : لا رجل عاقل في الدار ، كنت قد حملت على الموضوع
قبل تمام الكلام ، وذلك لا يجوز .

وأيضاً فإن لا قد غيرت معنى الابتداء وهو الإيجاب ، وكل ما يتغير المعنى من
العوامل فلا موضع لمعموله أصلاً نحو ليت وكان ، فدل ذلك على أن لا

(١) نظر صفحة ٢ / ٢١٦ تعليق ١ .

(٢) هذا رأي سيويه ١ / ٣٤٥ وانظر المعنى ٢٦٣ .

جعلت مع الاسم بمتزلة اسم مبتدأ ولم تعمل في الخبر شيئاً ولذلك جاز الحمل على الموضع لتنام الاسم / ولكون لا لاتعلق لها بالخبر . [١٩٣ و] فإن كان الاسم الواقع بعد لا قد عمل فيه عامل ظاهر أو مضمحل لم تؤثر فيه لا وبقي على حاله قبل دخولها وذلك نحو قوله : لا مرحباً ولا أهلاً ولا مرحباً . فإن قيل : إن قولك : لا مرحباً ، لا فيه بمتزلة ليس ، فالجواب : إن قولك : لا مرحباً ، دعاء مثل قوله :

٦٤٩ وَبِشْتُ جَوَاباً وَسَكَنَّا يَسْبِي

وعمر بن عَفْرَى لاسلام على عمرو (١) الأ إذا كان بعدها الفعل الماضي . وأن مرحباً ليس باسم لا ، وأن لا دخلت على كلام كان معناه الدعاء فنفته .

• • •

وإذا أتبت الاسم بعد لا في هذا الباب فلا يخلو أن يكون معرباً أو مبنياً . فإن كان معرباً فعلى لفظه ، وإن أتبت مبنياً فلا يخلو أن تتبعه بنعت أو بعطف . فإن أتبعته بنعت فلا يخلو أن يكون النعت مضافاً أو مطولاً أو ليس بمضاف ولا بمطول .

فإن كان النعت مضافاً أو مطولاً فلا يجوز الإتيان فيه إلا على لفظه نحو : لا رجلَ صاحبٍ دابةً في الدارِ ، ولا رجلَ خيراً من زيدٍ في الوجودِ . فإن كان النعت ليس بمضاف ولا بمطول فيجوز لك أن تتبعه على اللفظ وعلى الموضع . فإذا أتبت على الموضع فالرفع ليس إلا ، وإذا أتبت على اللفظ فيجوز لك وجهان : النصب والتنوين فتقول : لا رجلَ عاقلاً ، والنصب بغير تنوين نحو : لا رجلَ عاقلٍ ، فتجعل النعت مع المنعوت كالشيء الواحد .

(١) لجرير من قصيدة في المجهاد . وهو في ديوان الفرزدق نسبة له صاحب الأغاني وعمرو ابن عفري راوية الفرزدق وهو من نسبة . الكتاب ١ / ٣٥٧ ، المقضب ٤ / ٢٨١ ، المقصور والمسنود لابن ولاء ١٧٧ ، الأغاني ١٣ / ١١٩ ، ديوان جرير ٢٧٩ ، ديوان الفرزدق ٤٨٠ .

فإن كررت النعتَ جاز لك وجهان : أن تتبعه على اللفظ وعلى الموضع .
فإذا أتبت على الموضع رفعت فتقول : لا رجلَ عاقلٌ كريمٌ ، فإن
أتبت على اللفظ قلت : لا رجلَ عاقلاً (١) كريماً . ولا يجوز النصب
من غير تنوين لأنّه لا يجعل ثلاثة أسماء كالاسم الواحد .

فإن أتبتَ بعطف فلا يخلو أن تكرر لا أو لا تكررهما . فإن لم تكررهما
فيجوز العطف على اللفظ وعلى الموضع فتقول : لا رجلَ وامرأةً ، على
اللفظ ، وامرأةً ، على الموضع . ولا يجوز في العطف على اللفظ النصب
من غير تنوين ، لأنه لا يجعل ثلاثة أشياء كالثاني الواحد .

وحكى أبو الحسن الأخفش : لا رجلَ في الدارِ وامرأةً . ووجهه أن
تكون امرأة اسم لا كأنه قال : ولا امرأةً .

* * *

فإن كررت لا فلا يخلو أن تجعلها زائدة أو لا تجعلها زائدة . فإن
جعلتها زائدة فحكم الاسم حكم ما تقدم . وإن لم تردها فحكم لا الثانية
على حكم الأولى فيجوز لك أن تجربها مجرى ليس ومجرى إن . وقول
الشاعر :

لا نسبَ اليومَ ولا خُلَّةً

اتسع الخرقُ على السراقعِ (١٥٦)

وقول الآخر :

٦٥٠ هذا وجدكم الصغارُ بعينه

لا أمَّ لي إن كانَ ذاكَ ولا أبُ (٢)

(١) سقطت (عاقلاً) من ج . وأنظر الكتاب ١ / ٣٥١ ، المقتضب ٤ / ٣٦٧ .

(٢) من شعر لضمرة بن جابر النهشلي . (جاهلي) وكان يرأه وهي مع ذلك تؤثر عليه أنها
له يقال له جندب وكان هنا تامة وفاعلها ذاك .

الكتاب ١ / ١٦٦ ، ٢٥٢ ، الحجة ١ / ١٤١ ، المؤلف والمختلف ٤٥ ، معجم المرزباني

٢٦ ، اللامات ١٠٧ ، اللسان : حيس ، الخزانة ١ / ٢٤١ .

فبتصور في « لا » من ولا خلة ولا أب أن تكون زائدة فيكون الاسم معطوفاً على الموضع، ويتصور أن تكون بمتزلة ليس.

ويجوز ذلك أن تقسم اللام بين المضاف والمضاف إليه في هذا الباب / فتقول: لا أخاك، تريد: لا أخاك، ولا أباك، تريد: لا [١٩٣ظ] أباك، وعليه قوله :

أخاك أخاك إن من لا أخاك

كساع إلى الهيجا بغير سلاح (١٦٥)
ومن كلام العرب : لا يدعى لك بها (١). ومن ذلك قوله :
٦٥١ أهدموا بيتك لا أباك

وأنا أمشي الدألي حوالكا (٢)

فإن قلت : وما الدليل على أن اللام في قولك : لا أباك مقحمة؟
قيل : الدليل على أنها مقحمة أن أباك وأخاك لا يكونان بالألف في حال
النصب وبالواو في حال الرفع وبالياء في حال الخفض، إلا إذا كانا مضافين،
وهما بالألف، فدل على أنهما مضافان واللام مقحمة.
وزعم ابن الطراوة أن اللام هنا ليست مقحمة، وحمل ذلك على لغة
من قال : أخا، بالألف في الأحوال الثلاثة .

وهذا الذي ذهب إليه فاسد، لأنه لو كان كما زعم لم يقل : لا أباك،
جميع العرب والعرب قاطبة تقوله، فدل على بطلان ما ذهب إليه.
وأيضاً فإن العرب تقول : لا يدعى لك، بحذف النون، والنون لا تحذف
إلا للإضافة، فدل على أن اللام زائدة وحذفت النون للإضافة.

وان قال : إن النون قد تحذف للطول وعليه قولهم : قطا قطا، يبيضك
ثنتا ويبيض مائتا (٣)، يريد ثنتان ومئتان، وكذلك قوله :

(١) الكتاب ١ / ٣٤٧. (٣) انظر ص ٢ / ١٤٥ تعليق ٦.

(٢) انشده سيويه شاهداً على الأفراد في حواك والأصل حوايك ولم ينسب.
ونقل الجرمي عن أبي عبيدة أن العرب تقول هذا بقوله الضب للحمل أيام كانت الأشياء تتكلم.
الدألي : مشية كشية الذئب، يقال : وهو يذأل في مشيته إذا مشى كالذئب. الكتاب ١ / ١٧٦،
الكامل ٢ / ١٩٨، المقصور والمدود لابن ولاد ٤٠.

لها مَتَّانٍ خَطَّانَا كَمَا
أَكْبَّ عَلَى سَاعِدَيْهِ النَّسِيرُ (٥٦٩)
في أحد القولين (١). وكذلك قوله :

هَمَا خُطَّنَا إِمَّا إِسَارٌ وَمِئِنَّةٌ
وَأَمَّا دَمٌ وَالْقَتْلُ بِالْحُرِّ أَجْدَرُ (٥٦٨)
فالجواب : إنما جاء هذا في ضرورة شعر ، وقولهم : لا يدعى لك بكذا ،
في فصيح الكلام . وأيضاً فإنهم قد جاءوا بذلك على الأصل ، قال الشاعر :

٦٥٢ أبا الموتِ الذي لا بدَّ أنِّي
ملاقٍ لا أباكِ تُخَوِّفِينِي (٢)
وكذلك قوله :

٦٥٣ وأيُّ كريمٍ لا أباكِ يُخَلِّدُ (٣)
فلن قيل : فلا شيء أقحمت اللام ؟ فالجواب : إنها أقحمت لأن «لا»
لا تعمل في المعارف شيئاً ، وما أضيف إلى المعرفة معرفة ، وهذه الأسماء
مضافة إلى معرفة فزيدت اللام إصلاحاً للفظ حتى يصير كأنه غير مضاف .
ويجوز في هذا الباب الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمجرور والظرف
وإن كان ذلك لا يجوز إلا في الشعر مثل قوله :

(١) يريد به قول من قال ان خطانا اصله خطانان مثني خطأة . والقول الثاني ان خطانا اصله
خطانا اي اكتنزتا ثم مدت فتحة الظاه فصارت الفأ.

(٢) لأبي حية النبري. تخوفيني أصله : تخوفيتني حذفته إحدى التوئين من الوزن. مجاز القرآن
١ / ٣٥٢ ، الكامل ٢ / ١٤٢ ، ٣ / ٢١٨ ، المقتضب ٤ / ٣٧٥ ، الخصائص ١ / ٣٤٥ ،
اللامات ١٠٣ ، ابن الشجري ١ / ٣٦٢ ، ابن يعيش ٢ / ١٠٥ ، الخزانة ٢ / ١١٨ .

(٣) صدره : فقد مات شماغ ومات مزرد
وهو لمسكين الدارمي. والرواية : بمتع. والثانية رواية النحويين.
الكتاب ١ / ٣٤٦ ، المقتضب ٤ / ٣٧٥ ، الكامل ٢ / ١٤٢ ، ٣ / ٢١٨ ، اللامات ١٠٣ ،
ابن يعيش ٢ / ١٠٥ ، الخزانة ٢ / ١١٦ .

٦٥٤ كأنَّ أصواتَ من يُغالهنَّ بِنساء
 أوآخرِ الميسرِ أصواتُ القراريجِ (١)
 وسبب ذلك كون المضاف إذا أقحمت عليه اللام في هذا الباب على ضرورة
 غير المضاف .

وقوله في آخر هذا الباب : قد تزداد لابين العامل والمعمول .
 هذا الذي ذكره لا يكون إلا بين المضاف والمضاف إليه وبين حروف الجر
 والمجرور ، ويكون على وجهين : على أنها باقية على معناها من النفي ، أو
 على أنها زائدة للتأكيد من غير إرادة معنى النفي .
 فمثال زيادتها بين الجار والمجرور : جئتُ بلا زادٍ ، وغضبتُ من لاشي .
 ومثال زيادتها بين المضاف والمضاف إليه قوله :

٦٥٥ حنَّت قلو صبي حينَ لاحقينَ محنَّ (٢)

ومثال زيادتها ولا يراد بها النفي قوله :

٦٥٦ ما بالُ جهالكَ بعدَ الحليمِ والدينِ

وقد علاكَ مشيبٌ حينَ لاحقينَ (٣)

/ يريد : حينَ حينٍ ، أي في وقته . [١٩٤ و]

(١) لذي الرمة في وصف ابل. الايفال : شدة السير. الميسر : شجر تتخذ منه الرحال. القراريج :
 سفار الدجاج ماردة فروجة. يشبه صوت احتكاك الرحال بأصوات الدجاج. الكتاب
 /١ ٩٢ ، ٢٩٥ ، ٣٤٧ ، المقتضب /٤ ٣٧٦ ، اللامات /١٠٩ ، الخصائص /٢ ٤٠٤ ،
 التوجيه /٦٥ ، الانصاف /٢٢٦ ، ابن يمين /٣ ٧٧ ، الخزانة /٢ ١١٩ ، الديوان /٧١ .
 (٢) من أبيات الكتاب الحسين . يريد أن ناقة حنت إلى أهلها على بعد منها ولا سبيل لها اليهم .
 الكتاب /١ ٣٥٨ ، المقتضب /٤ ٣٥٨ ، الحجة /١ ١٢٤ ، ابن الشجري /١ ٢٣٦ ، الخزانة
 /٤ ٣٥٨ .

(٣) بلربير ، والخطاب لنفسه . ويريد بالجهل هنا التصابي والميل إلى دواعي الهوى . وقوله :
 لاحقين ، اراد حين لاحق جهل ولا صبا ، و « لا » زائدة في اللفظ لا في المعنى كما قال
 الأعلم . الكتاب /١ ٣٥٨ ، مجاز القرآن /١ ٣١٢ ، الحجة /١ ١٢٢ ، ابن الشجري /١ ٢٣٦ ،
 الخزانة /٢ ٩٤ ، الديوان /٥٨٦ .

رَفَعُ

باب دخول ألف الاستفهام على لا
عبد الرحمن بن أبي بكر
أسكن الله الفردوس

إذا أدخلت ألف الاستفهام على « لا » فلا يخلو أن تبقى على حالها من النفي أو بدخلها معنى التمني أو التحضيض .

فإن بقيت على بابها من النفي كانت في العمل بمنزلتها قبل دخول همزة الاستفهام عليها في جميع أحوالها ، وكان حكم الاسم إذا أتبعته كحكمه قبل دخول همزة الاستفهام على لا ، فإن دخلها معنى التحضيض بطل عدلها ولزم تنوين الاسم بعدها إن كان ممّا ينون ، لأنّ حروف التحضيض لا يليها إلا الفعل ظاهراً أو مضمراً ، فيكون الاسم بعدها معرباً على حسب ما يقتضيه الفعل من الإعراب .

فإن دخلها معنى التمني ففيها وجهان : سيويه يُبقيها على بابها من العمل ، إلاّ أنّه لا يتبع الاسم بعدها إلاّ على اللفظ ، ولا يجعل لها خبراً ، ولذلك لم يجز الحمل على الموضع لأنّه لا يتصور أن يلحظ فيها الابتداء ، إذ لا يتصور أن يوجد مبتدأ دون خبر (١) .

والممازني يجزئ الحمل على الموضع ويجعل لها خبراً ، واستدلّ على ذلك الاسم بعدها كما بيني قبل دخول همزة ، فكما جرت مع الهمزة مجراها قبل الهمزة في بناء الاسم بعدها فكذلك تجري مجراها في جميع الوجوه (٢) . وهذا باطل سماعاً وقياساً . أمّا السماع فلم يسمع من العرب : ألا رجل أفضل من زيد ، برفع أفضل . فلو كان لها خبر لسمع ولو في بعض المواضع (٣) . ولو كان للاسم بعدها موضع لرفعت صفته في بعض المواضع .

وأمّا القياس فإنّ الهمزة لا يخلو أن تقدّر لها داخلية على لا وحدها أو على الجملة . فإن قدرتها داخلية على الجملة لم يجز ذلك لأنّنا لم نجد جملة بدخلها بجملتها

(١) الكتاب ١ / ٣٥٩ . (٢) المقتضب ٤ / ٣٨٣ ، المغنى ٤٢٧ .

(٣) جاء من ذلك قوله : ألا عمر ولي مستطاع رجوعه فيرأب ما أثأت يد التفلات

معنى التمني وقد وجدنا من الحروف ماله معنى ، فإذا ركب كان له معنى
خلاف الذي كان قبل التركيب نحو هلاً ولولا .

فإن قدرتها داخلية على لا وحدها وجدت فيها معنى التمني لم تحتج إلى خبر ،
لأن المراد التمني نفسه . وإذا كانت نافية لم يكن بد من خبر لأن المنفي في
المعنى إنما هو الخبر ولا يتصور نفي الرجل . فثبت إذن ما ذهب إليه سيويه .
فأمّا قوله :

٦٥٧ ألا رجلاً جزاهُ اللهُ خيراً

بدلٌ على مُحصّلة تبيّت (١)

وقوله :

٦٥٨ ألا طعانَ ولا فرسانَ غادية

إلا تجشؤكم عند التنانير (٢)

أورده أبو القاسم على أن لا فيه للتمني . وذلك فاسد من طريق المعنى بل
ولاه فيه باقية على نفيها والهمزة للاستفهام على جهة التوبيخ .

(١) لسرو بن قماس المرادي. والمحصلة : المرأة الي تحصل تراب المدن.

الكتاب ١ / ٣٥٩ ، مقاييس اللغة ٢ / ٦٨ ، الصحاح : حصل ، الخزانة ١ / ٤٥٩ .

(٢) لسان بن ثابت يهجو بني الحارث بن كعب. الكتاب ١ / ٣٥٨ ، الجمل ٢٤٤ ، المغني ٧٢ ،

الخزانة ٢ / ١٠٣ ، الديوان ٢١٥ ، ١٧٦ .

رَفَعُ

عبد الرحمن بن أبي بكر
أبو بكر بن محمد بن عمرو بن نسيب

باب التمييز

التمييز كل اسم نكرة منصوب مفسر لما انبهم من الذوات .
فقولنا: التمييز كل أسم نكرة منصوب، احتراز مما عدا ذلك من المنصوبات
فإنها تكون نكرات ومعارف .

وقولنا : مفسر لما انبهم من الذوات تحرّز من الحال / فإنه مفسر لما [١٩٤ ظ]
انبهم من الهيئات .

وزعم ابن الطراوة وبعض النحويين أنه يكون معرفة ، وأستدل على ذلك
بقول الشاعر:

٦٥٩ له داعٍ بمكّة مُسَعِّلٌ

وآخرٌ فوقَ رابيةٍ يُنادي (١)

إلى ردهٍ من الشيْزيِّ ملاء

لبابِ البرِّ يُلبِّكُ بالشهادِ

فلباب تمييز وهو مضاف إلى معرفة، قال: واغنة العرب مشهورة: ما فعلت
الخمسة عشر الدرهم ، والعشرون الدرهم (٢) .

وهذا الذي استدل به فاسد . أما قوله : إنَّ لبابَ البرِّ تمييز ، فباطل لأنه
يحتل أن يكون مفعولا بعد إسقاط حرف الجر .

وأما قوله : ان للعرب لغة مشهورة : ما فعلت العشرون الدرهم ، فباطل لأنَّ
هذا إنتما حكاية أبو زيد الأنصاري ولم يقل إنتما لغة للعرب ، ويمكن أن
يقال : إنَّ الألف واللام فيها زائدة مثل قوله :

(١) لأمية بن أبي الصلت يرثي عبد الله بن جعدان من سادة قريش في الحاملية.

ردح : جمع رداح وهي المظيئة وأراد بها جفانا . الشيْزي : شجر تتخذ منه القصاع
والجفان . يلبك : يخلط ، أبيات المعاني / ١ / ٣٨٠ ، جمهرة اللغة / ٢ / ١٢١ ، ٣ / ٣ ،
الاشتقاق ، ١٤٤ ، مقاييس اللغة / ٢ / ٣١٢ ، أمالي القاضي / ٣ / ٣٨ ، المستقصى / ١ / ٢٨١ ،
الديوان ٢٧ (بيروت) .

(٢) إصلاح المنطق ٣٠٢ ، الفراء / ٢ / ٤٣ ، المتضرب / ٢ / ١٧٥ .

٦٦٠ باعداً أمّ العَمْرِ من أسيرها
حُرَّاسُ أبوابٍ على قصورها (١)
ويكون شاذاً ، فلا دليل فيه .

• • •

والتمييز لا يخلو أن ينتصب بعد تمام الكلام أو بعد تمام الاسم .
فمثال الذي ينتصب بعد تمام الكلام : تَصَيَّبَ زيدٌ عرقاً . ومثال الذي
ينتصب بعد تمام الاسم عندي عشرون درهماً .
وتمام الاسم اما بالنون كما تقدم أو التنوين مثل : رطلٌ زيتاً ، أو بالإضافة
مثل : مافي السماء موضعُ راحةٍ سبحانه . أو بنيتة التنوين مثل : خمسة
عشرَ درهماً .

والذي ينتصب بعد تمام الاسم لا يكون إلا عدداً أو مقداراً أو ما يكون
بمتزلة المقدار . فمثال العدد ما تقدم . والمقادير ثلاثة : مكيلات وموزونات
ومسوحات . فمثال المكيل : عندي كرتٌ شعيراً . ومثال الموزون : رطلٌ زيتاً ،
ومثال المسوح ذراعٌ ثوباً . وما جرى مجرى المسوح : مافي السماء موضعُ
راحةٍ سبحانه . وكله يتقدر بمن .

والذي ينتصب بعد تمام الكلام لا يخلو أن يكون منقولاً أو غير منقول .
فإن كان منقولاً لم يجز دخول من عليه لأنه منقول من فاعل أو مفعول .
وان كان غير منقول فلا يخلو أن يكون مشبهاً بالمنقول أو غير مشبه بالمنقول .
فإن كان مشبهاً بالمنقول لم يجز دخول من عليه .

ووجه الشبه بينه وبين المنقول أن قولك : امتلاً ، مطلوع لملأ ، فكأنك قلت :
ملأ الاناء الزيت ، ثم صار الزيت تمييزاً بعد أن كان فاعلاً لملأ .
وأما : نعمَ رجلاً زيداً ، فكأن الأصل : نعمَ الرجلُ ، ثم أضمرت
الرجل و صار تمييزاً بعد أن كان فاعلاً ، فكأنه نقل . وأنشدوا :

(١) لأبي النجم المجلي. المقتضب ٤ / ٤٩ ، شواهد الشافية ٥٠٦ .

٦٦١ فَنِعِمَ الْحَيُّ مِنْ حَيٍّ يَمَانٍ
 فإن كان غير مشبه بالمنقول جاز دخول مِّنْ عليه مثل قولهم : حبذا من
 رجلٍ زيدٌ ، وعليه قوله :
 يا حبذا جبلُ الرِّيانِ مِنْ جَبَلٍ (٤٣٤)

• • •

والتمييز لا يخلو أن يكون العامل فيه فعلاً أو غير فعل . فإن كان العامل
 فيه غير فعل لم يجز تقديمه ولا توسطه ، وذلك في كلِّ ما ينتصب عن تمام
 الاسم .

فإن كان / العامل فيه فعلاً جاز توسطه بلا خلاف وعليه قوله : [١٩٥ و]

٦٦٢ وَنَارُنَا لَمْ يُرَ نَاراً مِثْلُهَا
 قَدْ عَلِمْتَ ذَلِكَ مَعْدُ كُلُّهَا (١)

واختلف في تقديمه ، فذهب المازني إلى أنه يجوز (٢) . وأستدل على ذلك
 بقوله :

٦٦٣ أَنهَجْرٌ سَلَمَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبِهَا
 وما كان نفساً بالفرق يطيّب (٣)
 قال : وإذا كان العامل منصرفاً فلا مانع له من التصرف في معموله .
 ومنهم من قال : لا يجوز تقديمه .

(١) لم ينسب هذا الشاهد لفائل. ومعد أبو العرب وهو معد بن عدنان. العيني ٣ / ٢٣٩ ،
 شواهد العامل ٢١٥ .

(٢) ووافقه المبرد وبمض الكوفيين وابن مالك وابن هشام في التوضيح ١ / ٢١٥ ورجع
 عنه في المغنى ٥١٤ . وأنظر المقتضب ٣ / ٣٦ ، الخصائص ٢ / ٢٨٤ ، الانصاف مسألة
 ١٢٠ ، التسهيل ٣٦ ، شرح الكافية الشافية ٧٦ ظ .

(٣) للسجيل السدي ربيع بن ربيعة التميمي (اسلامي مخضرم) ونسب لأعشى همدان والمجنون .
 ونقل ابن جنبي أن رواية الزجاج والزجاجي والجوهري : نفسى ، ولا شاهد فيها .
 المقتضب ٣ / ٣٦ ، الأصول ١ / ١٦٧ ، إيضاح الفارسي ٢٠١ ، الجمل ٢٤٦ ، الخصائص
 ٢ / ٢٨٤ ، الانصاف مسألة ١٢٠ ، ابن يعيش ٢ / ٧٣ ، العيني ٣ / ٢٣٥ .

واختلف في المانع من ذلك فقال أبو علي والزجاج : إنَّما لم يجز لأنَّه منقول من الفاعل ، فكما أنَّ الفاعل لا يجوز تقديمه لا يجوز تقديم ما نقل منه (١) . وأيضاً فإن التمييز مبين لما قبله كالنعت والنعت لا يجوز تقديمه على المنعوت فكذلك هذا .

ولاحجة فيما ذكر أما أن التمييز منقول من الفاعل فقد يكون منقولا من المفعول كقوله تعالى : وفجرنا الأرضَ عيونا (٢) .

وأيضاً فلو كان كما زعمنا لجاز تقديمه في الاصل فاعلا ، بالنظر الى اللفظ كما جاز أكرمته وزيداً أكرمتُ ، وإن كان في الأصل فاعلاً في كرمَ زيداً .

وقولهم : إنَّه تبين كالنعت ، باطل ، لأنه لو كان كذلك لم يجز توسطه كما لم يجز توسط النعت .

والصحيح أنَّ المانع من تقديمه كون العامل فيه لا يكون فعلا ، فإذا كان فعلا فإنَّما العامل فيه تمام الكلام ، فكما جاز في عشرين أن تنصبه فكذلك ينتصب بعد تمام الكلام (٣) .

وما استدللَّ به الملازمي من قوله :

.....

وما كانَ نفساً بالفراقِ يطيبُ (٦٦٣)

فلا حجة فيه ، لأنَّ الرواية إنَّما هي ، وما كانَ نفسِي ، وقد روى :

.....

وما كانَ نفساً بالفراقِ تَطيبُ

بالتاء ، فلا يكون فيه حجة ، لأن تطيب يمكن أن يكون صفة للنفس وتكون نفساً خبراً لكان كأنه قال : وما كان حبيبها نفساً بالفراق طيبة .

(١) الخصائص ٢ / ٣٨٤ .

(٢) القمر : ١٢ .

(٣) العبارة غير مستقيمة والمقصود : كما جاز أن تنصب تمييز عشرين بعد تمام الكلام فكذلك تمييز غيره ينتصب بعد تمام الكلام .

ويجوز أن يحمل على هذا الوجه في رواية من رواه بالياء على (أنه من
تذكير) (١) النفس .

• • •

ولا يكون التمييز بالأسماء المختصة بالنفي ولا بالأسماء المتوغلة في الإبهام
(كشيء وموجود وما أشبهها) (٢) ولا بالأسماء المتوغلة في البناء .

(١) ر : لغة من ذكر .

(٢) ما بين القوسين ليس في ر .

رَفَعُ

عَبْدُ الرَّحْمَنِ الرَّحْمَنِيُّ
أَسْلَمَةُ الْبَيْتِ الْبُرْجَانِيِّ

باب الإغراء

الإغراء لغةً هو أن يقال : أغريته بكذا ، أي سهلته عليه .
وهو عند النحويين وضع الظروف والمجرورات موضع أفعال الأمر ومعاملتها معاملةً .
واختلف في ذلك ، في قصره على السماع . فمنهم من قصره على السماع
ومنهم من أجاز القياس .

وموضع السماع : عندك ودونك وعليك وإليك .
فأمّا عليك وعندك فلا يستعملان إلا استعمال فعل متعدّد وهوخذ . وأمّا دونك
فيستعمل مرة استعمال فعل متعدّد وتارة استعمال فعل غير متعدّد بمعنى تأخّر .
وأمّا إليك ففيها خلاف . فمذهب أهل البصرة أنّها غير متعدّية . ومذهب أهل
الكوفة أنّها متعدّية . واختلفوا في قوله :

٦٦٤ إذا التّيازُ ذو العضلاتِ قلنا

إليك إلك ضاقَ به ذراعاً (١)
فتقديره عند أهل الكوفة : احبّسْ أمسِكْ ، وعند أهل البصرة : تأخّرْ
تأخّرْ . والصحيح ما ذهب إليه / البصريون ، لأنه لو كان كما زعم الكوفيون [١٩٥ ظ]
لوجد في موضع من المواضع متعدّياً .
والذي أجاز ذلك قياساً ، وهو الكسائي ومن أخذ بمذهبه من أهل الكوفة ، أجاز
ذلك في جميع الظروف والمجرورات إلا ما كان منها على حرف واحد نحو :
بك ولك . وهذا فاسد ، لأنّ وضع الظروف موضع الفعل إخراج لها عن أصلها
فلا ينبغي أن تُجاوز بها ما يُسمَعُ .

(١) للقطامي . التياز : الرجل القصير الفليظ الشديد العضل . والرواية : ضاق بها ، والضمير
يعود على ناقة فتية أحسن القيام عليها إلى أن قويت وسنت وصارت بحيث لا يقدر
على ركوبها لقوتها .

قال ابن بري : ورواه أبو عمرو الشيباني : لديك لديك... وهذا أشبه بكلام العرب
وقول النحويين لأنّ لديك بمعنى عندك وعندك في الإغراء تكون متعدّية كقولك : عندك
زيداً ، أي خذ زيداً . جمهرة اللغة ٣ / ٢١٥ ، الصحاح واللسان : تيز ، المقرب ٣٥ ،
الديوان ٤٠ .

وأيضاً فإن هذه الظروف التي وضعت موضع الفعل ليس فيها من التراخي ما في غيرها من الظروف نحو قُدَّام ووراء وخلفكَ وقبلكَ، فما في هذه الظروف من التراخي يمنع من وضعها موضع الفعل.

ألا ترى أنك لو قلت : قُدَّامَكَ زِيداً، بمعنى خذه من قدامك ، لا يمكن أن يكون بينك وبينه مسافة لا يمكن معها أخذه ، ولذلك لا يجوز إغراء غائب ، لا يجوز : عليه زِيداً ، لأنه لا دليل على الفعل المضمَر ، إلا أنه قد سمع حرف شاذ : عليه رجلاً ليسني (١) ، وذلك أن انساناً قيل له : إن فلاناً أخذك بكذا فقال هذا الكلام لعلمه أن السامع سيبلغه إلى المُغْرَى .

واختلف في تقديم معمول هذه الظروف عليها ، فذهب الكوفيون إلى جواز ذلك واستدلوا بقوله تعالى : كتاب الله عليكم (٢) ، فكتاب معمول عليكم وهو مقدم عليه . وأما قول الشاعر :

يا أيها المائحُ دكوى دوتكا (٣) ٦٦٥

فهو عند الكوفيين كالأية .

ومذهب أهل البصرة منعه وهو الصحيح .

أما الآية فكتاب مصدر وضع موضع الفعل ، وعليكم متعلق بالمصدر كقوله :
أعلاقة أمّ الوليّس بعد ما

أفنانُ رأسك كالثغامِ المُخلسِ (٨٤)

وأما قوله : دلوى دوتكا ، فدلوى مفعول بفعل مضمَر ودوتك بمعنى تأخر (٤) .

• • •

(١) الكتاب ١ / ١٢٦ ، المقنضب ٣ / ٢٨٠ .

(٢) النساء ٢٤ ، وانظر المقنضب ٣ / ٢٠٣ ، ٢٣٢ ، الانصاف مسألة ٢٧ .

(٣) بعده : إني رأيت الناس يحسونكا

وهو رجز أنشده الكسائي والفراء وروى في الحماسة ونسبه البغدادي لراجز جاهلي من بني أسيد بن عمرو بن نميم وله قصة نقلها في الخزانة . المائح : الذي ينزل في البئر إذا قل الماء فيملاً الدلو . معاني القرآن ١ / ٢٦٠ ، جوهرة اللغة ٢ / ١٩٧ ، شرح الحماسة للتبريزي ٢ / ١٢ ، أمالي القالي ٢ / ٢٤٤ ، الانصاف مسألة ٢٧ ، الخزانة ٣ / ١٥ ، المغنى ٦٧٤ .

(٤) كذا والصواب : خذ .

ولاييجوز أن تجري هذه الظروف مجرى الفعل في جزم الجواب إلا في ضرورة
ولاييجوز أن تنصب الفعل بعد الفاء والواو في جوابها ، لأنَّ الفعل كما تقدّم في
الجواب معطوف على مصدر متوهم يدل عليه الفعل وليس هنا ما يبدلّ عليه (١)
المصدر .

(١) كذا والصواب : على .

التصغير يرد في كلام العرب على ثلاثة معانٍ : أحدهما أن يراد به تصغير شأن الشيء وتحقيره نحو قولك : رُجَيْبٌ سَوٌّ .
والآخر أن يراد به تقليل كمية الشيء نحو قولك : دريهمات .
والآخر أن يراد به تقريب الشيء وذلك نحو : أَخِيَّ ، وَصُدَيْقِي ، إنما يراد بذلك تقريب منزلة الأخ من أخيه والصديق من صديقه .
وزعم أهل الكوفة أنه قد يكون لتعظيم الشيء (١) واستدلوأ على ذلك بقوله :

٦٦٦ فَوَيْقَ جَيْلٍ شَامِخٍ لَنْ تَنَالَهُ

بِقُنَّتِهِ حَتَّى تَكِيلٌ وَتَعْمَلًا (٢)
قالوا : فقوله : حَتَّى تَكِيلٌ وَتَعْمَلًا ، دليل على عظمه . وكذلك قول الآخر :
أَحَارٍ نَرَى بُرَيْقًا هَبًّا وَهَنًا

كَنَارٍ مَجْمُوسٍ نَسْتَعْرِ اسْتَعَارًا (٦٠٧)

فقوله : كَنَارٍ مَجْمُوسٍ ، وقوله : نَسْتَعْرِ اسْتَعَارًا ، دليل على عظم هذا البرق .
وكذلك قول الآخر : /

٦٦٧ وَكُلُّ أَنَامٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ

دُؤَيْبِيَّةٌ تَصْفُرُ مِنْهَا الْأَتَامِلُ (٣)

يريد الموت ، وهو عظيم في نفسه . قال الله تعالى : قُلْ هُوَ نَبَأٌ عَظِيمٌ أَنْتُمْ عَنْهُ

(١) شرح المفضليات للأنباري ٧٦٦ ..

(٢) لأوس بن حجر من أبيات في وصف قوس ورواية الديوان والسيراني :

فريق جليل شافع الرأس لم تكن لتبلغه

أبيات المعاني ٨٥٩ ، شرح السيراني ٥٢١/٤ . (التيمورية) ، ابن يعيش ١١٣/٥ ،

المغني ١٤٤ ، شواهد الشافية ٨٥ ، الديوان ٨٧ .

(٣) الليد بن ربيعة من قصيدة في رثاء النعمان بن المنذر .. وأراد بالدويبة الموت .. وصفرة

الأتامل - ويريد بها الأظفار - لا تكون الا بالمولد .. شرح المفضليات ٧٦٦ ،

أبيات المعاني ٨٥٩ ، المغني ١١٤ ، ٦٩٣ ، المغني ٥٣٥/٤ ، الخزائن ١٦/٢ شواهد

الشافية ٨٥ .

معرضون (١) . يعني الموت .

وهذا كله لأحجة فيه . أما البيت الأول فيريد به أن الجبل لصغره وارتفاعه يصعب على سالكه لو عورته وضيق طرقه ، فلن يناله بقُنْتَه حتى يكيل ويعمل ، ولو كان كبيراً لاتسعت طرقه ولسهل على سالكه .

وأما البيت الآخر فيريد بالبرق المذكور فيه أنه محبوب ، أما لكونه ظهر على أثر جذب وهو دليل على المطر ، وأما لكونه لاح من أفق محبوبه فيكون من باب أخِيَّ وصدِّيقي .

وأما الثالث فالمراد بتصغير النامية فيه أنها خفية لا يعلم سببها ، وإن كان فعلها عظيماً ، لأنها تأتي على معظم من المخلوقات ، فصغرت بالنظر إلى خفائها .

• • •

وجميع الأسماء يجوز تحقيرها إلا الأسماء المتوغلة في البناء ، ماعدا أسماء الإشارة ، والذي والي من الموصولات وأسماء الشرط والاستفهام . فإن كانت معرفة نحو أي وغير ، والأسماء المختصة بالنفي نحو أحد وعريب وكتيع وأسماء الأسبوع نحو السبت والأحد والثلاثاء والأربعاء (٢) والظروف غير المتمكنة نحو بعيدات بيّن (٣) وذات مرة والأسماء المحكية والأسماء المصغرة والأسماء العاملة وجموع الكثرة وماعدا ذلك فتصغيره جائز .

أما الأسماء المتوغلة في البناء فأشبهت بقلة تمكنها الحرف ، والحرف لا يُصغَر ، وكذلك الظروف غير المتمكنة لأنها لقلة تمكنها أشبهت الحروف . وأسماء الاستفهام والشرط لأنها لا يعلم ماتقع عليه وإنما يصغر الشيء إذا علم أنه صغير . وأيضاً فإنها عامة وتصغيرها يخرجها عن العموم إذ لا يتناول التصغير إلاً حقيراً .

(١) سورة ص : ٦٧ ، ٦٨ ..

(٢) منع صيويه تصغير أيام الأسبوع واجازه البرد والملازني والكوفيون .

الكتاب ١٣٦/٢ ، المقتضب ٢٧٦/٢ ، المخصص ١١٠/١٤ ..

(٣) معناه بعد حين وقيل : بعد فراق . اللسان بعد .

والأسماء المختصة بالنفي وغيرُ لم تصغر ، لأنَّ تصغيرها يخرجها عن عمومها ،
ألا ترى أنَّ «أحدًا» يتناول جميع الناس وكذلك «غير» يتناول ما عدا المضاف
(إليه) (١) وأما أسماء الأسبوع فامتنعوا عن تصغيرها بتصغير يوم . وأما الأسماء
المصغرة نحو كُمَيْتٍ إنما لم تصغر لئلا يؤدي تصغيرها إلى جمع بين حرفي
معنى .

وإنما لم تصغر الأسماء العاملة لأن تصغيرها يقوى فيها جانب الاسمية ، فلا يجوز
أن تعمل .

وإنما لم تصغر جموع الكثرة لأنه لافائدة في تصغيرها ، ألا ترى أنَّ دراهم تقع
على ما فوق العشرة إلى ما لا يتناهى كثرة ، فإن صغرتها فإنَّك تقصد تقليلها
وليس لك ما يعطي ذلك لأنَّ كل عدد يقل ويكبر بالإضافة إلى غيره بخلاف
جموع القلَّة لأنَّها تقع على العشرة فما دونها ، فإذا قللت علم أنَّ العدد أقل من
عشرة ، ولا يتصوَّر ذلك فيما كان من الجموع للكثرة .

• • •

والاسم المصغر لا يخلو من أن يكون مركباً أو غير مركب . فإن كان مركباً
صغر الصدر منه نحو بعلبك تقول : بُعَيْتَبِكَ . وإن لم يكن مركباً فلا يخلو
من أن يكون مفرداً أو مثنى أو مجموعاً .
فإن كان مجموعاً فإما جمع / سلامة أو جمع تكسير أو اسم جمع أو [١٩٦ظ]
اسم جنس .

فإن لم يكن جمع تكسير صغر على لفظه . وإن كان جمع تكسير فإمَّا جمع
قلَّة أو جمع كثرة . فإن كان جمع قلَّة صغرت على لفظه نحو : أفلس ، تقول
فيها : أفليس . وإن كان جمع كثرة فإما أن يكون له واحد من لفظه أو لا
يكون . فإن لم يكن له واحد من لفظه نحو عبَّاديد وشمَّاطيط (٢) ، رُدَّ إلى

(١) زيادة تقتضيها صحة المعنى .

(٢) المباديد : الخيل المتفرقة . في ذهابها ومجيئها . والشمايط : القطع المتفرقة ، يقال
جاءت الخيل شمايط أي متفرقة واحدها شطوط وشمطاط . وعن سيويه والفراء أنه
لا واحد له .

واحد على القياس فقلت: عبّيد ، لأنّ واحده لا يخلو أن يكون عبوداً أو عبديداً أو عبداً ، وكيفما كان فان تصغيره عبّيد ، فلذلك حالة يثبت عليها فلم يصغر على لفظه .

وإن كان له واحد من لفظه فلا يخلو من أن يكون له جمع قلّة أو لا يكون . فإن كان له جمع قلّة ردّ إليه وصغّر جمع القلة نحو فلوس تقول فيها: أفليس . وما ليس له جمع قلّة ردّ إلى واحده وصغّر الواحد وجمع بالألف والتاء إن كان لما لا يعقل بالواو والنون إن كان لما يعقل نحو دراهم وعمور (١) ، تقول دريهمات وعميرون . فإن كان مثني فحكمه حكم المفرد . وإن كان مفرداً فإما أن يكون على حرفين أو أزيد . فإن على حرفين فإنك ترد إليه ما حذف منه فيصير ثلاثياً نحو يدٍ ودمٍ وسنّة ، تقول في تصغيرها : يديةٌ ودميةٌ وسنّيهةٌ ، ويكون حكمه حكم الثلاثي .

وإن كان على أزيد فإما أن يكون على ثلاثة أحرف أو أربعة أو أزيد . فإن كان على ثلاثة أحرف فإما أن يكون مذكراً أو مؤنثاً . فإن كان مذكراً ضمت أوله وفتحت ثانيه وألحقت ياء التصغير ثالثة وجرى الحرف الذي بعد ياء التصغير بالإعراب ، إلا أن يكون ثاني الاسم ياء فإنه يجوز في أوله الضم والكسر نحو شيخٍ وبيت .

وإن كان مؤنثاً فحكمه حكم المذكر إلا أنك تلحقه علامة التانيث فتقول في تصغير هند هندية ، إلا أسماء شدّت وهي حرب وبؤس وناب للمسنّ (٢) وعرس ، فإنها مؤنثات كلها ولم تلحق تاء التانيث .

فإن كان على أربعة أحرف فلا يخلو أيضاً من ان يكون مذكراً أو مؤنثاً . فإن كان مذكراً ضمت أوله وفتحت ثانيه وألحقت ياء التصغير ثالثة وكسرت ما بعدها ، إلا أن يكون الحرف الرابع تاء التانيث و ألفه فإنك لا تكسر ما بعد ياء التصغير بل تبقيه على حركته .

(١) عمور واحداً عمرو وهي ثابت الانسان واللحم الذي بين مفارستها وأراد هنا اعلام الناس .

(٢) يريد المسن من الابل .

وإن كان مؤنثاً فعلت به ما فعلت بالمدكور ولا تلحقه تاء التأنيث إلا أن يحذف في التصغير حتى يصير إلى الثلاثة نحو قولهم في تصغير سماء : سُمِيَّة .
أو يكون ظرفاً قليلاً التمكن نحو قولهم في قُدَام : قُدَيْدِيَّة . ووراء :
وَرِيَّة ، وسنذكر السبب في ذلك في بابه .

وإن كان على أزيد من أربعة حرف دون تاء التأنيث وألفه الممدودة أو الألف والنون المشبهتان لها فإنك لاتحذفه حتى ترده إلى أربعة أحرف إن لم يكن رده إلى خمسة رابعها حرفاً متزائدة . فإن رددته إلى أربعة فقد تقدم حكمه .
وان / كان على أربعة (١) رابعها حرف لين زائد ضمت أوله [١٩٧ و]
وفتحت ثانيه وألحقت بآء التصغير ثالثة وكسرت ما بعدها وكان (٢) حرف العلة
بآء فتقول في سربال : سُرْبَيْل ، وفي قنديل : قُنَيْدِيل ، وفي بُهْلُول :
بُهَيْلِيل (٣) .

إلا أن يتحون الاسم المصغر في آخره ألف التأنيث الممدودة أو الألف والنون المشبهتان لها ، وذلك كل اسم هما فيه ولم يكسر على فعالين (٤) أو يكون الأسم المصغر جمعاً على وزن أفعال نحو أحمال ، فإنك لاتكسر ما بعد بآء التصغير بل تبقيه على حركته . فعلى هذا إذا صغرت الاسم الذي على خمسة أحرف فلا يخلو أن تكون حروفه كلها أصولاً أو يكون فيها زائد . فإن كانت كلها أصولاً حذفت الآخر منها فتقول في سفرجل : سَفْرَج . وقد تحذف ما قبل الآخر إذا كان يشبه في مخرجه حرفاً من حروف الزيادة نحو فرزدق ، قالوا في تصغيره : فُرْزِدْ وغُرْبِرِيق ، لأن الدال تشبه التاء وهي من حروف الزيادة .

وإن شئت عوضت من المحذوف فقلت : سَفْرَجِيق وفُرْزِيد .

- (١) كذا والصواب خمسة .
- (٢) ج : وان كان ، وهي زيادة .
- (٣) البهلول من الرجال الضحاك ، والحبيبي الكريم ، والعزيز الجامع لكل خير .
- (٤) مثل : سكران وغضبان وشعبان ورمضان .

فإن كان فيه زائد حذفته أينما كان وتركت الأصلي فتقول في مُدَحْرَج :
دُحَيْرَج ، بحذف الميم .

وإن كان فيه زيادتان حذفتي التي ليست لللاحق وتركت الملحقه ، فلو صغرت
مثل : عَشَوَلْ (١) ، لحذفت اللام الواحدة وتركت الواو لأنها ملحقة فقلت :
عُشَيْلٌ ، كما أنك لو صغرت قَرَشَبَا (٢) حذفت اللام الأخيرة فقلت : قَرَشَيْب .
فإن كانتا لللاحق حذفتي أيتهما شئت فقلت في حَبِنَطَى (٣) حَبِينِطٌ ،
إن حذفتي الألف وحَبَيْطٌ إن حذفتي النون .

وكذلك تقول في دَكْنَطَى وَكَوَّءَل (٤) ، لأنهما تساويا في اللاحق .
وإن كانتا لغير اللاحق حذفتي الأخيرة منهما فتقول في مُحَمَّرٌ وَمُغْتَلِمٌ :
مُحَيِّرٌ وَمُغَيِّلِمٌ وإن شئت عوضت (٥) .

فإن فضلت الواحدة بالتقديم والأخرى بالحركة كنت في حذف إحداهما
بالخيار نحو قَلْنَسُوءَ ، تقول : قَلْنَسِيْمَةٌ ، إن حذفتي الواو وقَلْنَسِيْمَةٌ
إن حذفتي النون .

فإن كانت إحدى الزيادتين لمعنى والأخرى ليست لمعنى حذفتي أيهما شئت إذا
تساويا ولم تفضل إحداهما الأخرى في مذهب سيبويه (٦) نحو حُبَارَى ،
تقول : حُبَيْرٌ ، إن حذفتي ألف التأنيث ، وأبو عمرو يعوّض منها تاء
فيقول : حُبَيْرَةٌ (٦) . وإن حذفتي الأولى قلت : حُبَيْرِيٌّ .

وبعض الناس لا يحذف إلا ما ليس له معنى ، وهو القياس عندي .
وإن تساوت الزيادتان ولم تفضل إحداهما الأخرى وكان حذف إحداهما
يقضى إلى أن يكون على مثال ليس من أمثلة كلامهم وحذف الأخرى يؤدي

- (١) المثل : الكثير اللحم الرخو ويصغر أيضا على عثيل . الكتاب ١١٢/٢ .
- (٢) القرشب : الضخم الطويل من الرجال أو المسن .
- (٣) الحينطى : الغليظ القصير البطن وألفه زائدة للتكثير وليست للإلحاق .
- (٤) الدلنطى : الشديد الدفع ، الكؤول : القصير أو القصير مع غلظ وشدة .
- (٥) فتقول : محيير ومغيلم . الكتاب ١١٠/٢ .
- (٦) الكتاب ١١٥/٢ .

إلى ذلك حذفت التي لا يؤدّي حذفها إلى شيء من ذلك نحو استضراب ، تقول فيه : تُضَيِّرِب ، بحذف الألف لتحرك الأول ثم تحتاج بعد ذلك إلى حذف حرف واحد فتحذف السين فيبقى تَضْرَاب مثل سربال ولا يبقى السين لأنه يبقى سِضْرَاب وليس في كلامهم سِفْعَال ، وفيه تِفْعَال نحو / [١٩٧ ظ] تَجْفَاف (١) .

فإن كان الخماسي رابعه حرف مد ولين لم تحذف منه شيئاً لأنك إذا حقرت الخماسي بعد حذفه لك أن تعوض حرف مد ولين قبل الآخر (١) . فإذا كان موجوداً في الكلمة فينبغي أن لا يحذف منها إذ قد يزداد في الكلمة وإن لم يكن فيها . فلو صغرت انطلاقاً على هذا لحذفت همزة الوصل ثم يبقى بمنزلة سربال ، فتصغره كتصغيره فتقول : نُطْبَلِيْق .

والمازني لا يجيز في تصغيره إلا طَلَبِيْق ويحذف النون لأنه ليس ثم نِفْعَال . وهذا الذي قال لا يلتفت إليه إلا عند ترجيح حذف إحدى الزيادتين على الأخرى ، ولو كان هذا الذي ذهب إليه صحيحاً لم يجز في افتقار : فُتْبِيْقِر ، لأنه ليس في كلامهم فِشْعَال .

وإن كان الاسم الذي تريد تصغيره على أزيد من خمسة أحرف فهو جار على هذا القياس في الحذف .

وأهل الكوفة يجيزون في تصغير الخماسي فما زاد أن لا يحذف منه شيء فتقول في سَفَرَجَل : سَفِيْرَجِل ، بكسر ما قبل الآخر وفي قَبِيْعَتْرِي : قُبِيْعَتْرِي (٢) .

ومنهم من لا يجيز ذلك في الخماسي إلا بشرط أن يسكن ما قبل الآخر فتقول :

(١) الكتاب ١١٤/٢ .

(٢) القبسرى : الحمل العظيم وتصغيره : قبعت وقبيعت . الكتاب ١٠٦/٢ .

سُتَجِرْ جُل ، حتى يصير على وزن قُنْدِيل ، وذلك لا يجوز عندنا أصلاً ،
كما لا يجوز في التكسير (١) .

• • •

فهذه جملة كافية في التصغير، لم نرجع إلى ما ذكره أبو القاسم من الأبواب
باباً باباً إلى تمامها .

قوله : أبنية التصغير ثلاثة : فُعَيْلٌ وفُعَيْعِلٌ وفُعَيْعِيلٌ .
أي ما كان من الأسماء على هذه الأمثلة في الحركات والسكون وعدة الحروف
لا في الأصول والزوائد ، ألا ترى أن ما كان على وزن أَفْعَيْلٍ وَيُفْعَعِلُ أو
مُفْعَيْعِلٍ أو غير ذلك من الأوزان على مثال فُعَيْعِلٍ في الحركات والسكنات .
فإن قيل : وجدنا من الأسماء المصغرة على غير ذلك من الأمثلة ، وذلك أَفْعَيْعَالٌ
نحو أَجِيمَالٌ ، وفُعَيْعِلَانٌ نحو سَكَيْعِرَانٌ وفُعَيْعِلِي كحُبَيْلِي وفُعَيْعِلَاءٌ
كحُمَيْرَاءٌ وأمثال ذلك . فالجواب : إنَّ أَفْعَيْعَالاً راجع إلى فُعَيْعِيلٍ لآته
مثله في الحركات والسكنات وعدد الحروف ، وما بقي إنما يعتد منه بالصادر .
وما بقي بمنزلة اسم مركب وكلها ترجع إلى فُعَيْعِلٍ لأن ألفي التانيث
الممدودة والمقصورة والألف والنون الزائدتين جارية مجرى الاسم المركب .
فقد تبين أن هذه الأمثلة الثلاثة عامة لجميع الأسماء المصغرة (٢) .

(١) انظر ما نقله سيويه عن الخليل في هذه المسألة . الكتاب ١٠٧/٢ .
(٢) روى عن الخليل أنه قال : وضعت التصغير على ثلاثة أبنية ، على فليس ودرهم ودينار ،
وعله بأنه وجد معاملة الناس عليها . الكتاب ١٠٥/٢ ، المقتضب ١٣٦/٢ ، الجمل

رَفَعُ

عَبْدُ الرَّحْمَنِ الرَّحْمَنِيُّ
السُّلَيْمِيُّ النَّبِيُّ الرَّزْوَيْسِيُّ

باب تصغير الثلاثي

الاسم الثلاثي لا يخلو أن يكون مذكراً أو مؤنثاً . فإن كان مذكراً لم يخل من ان يكون صحيحاً أو معتلاً . فإن كان صحيحاً ضمنت أوله وفتحت ثانيه وألحقت ياء التصغير ثالثة وجرى ما بعدها بالإعراب .
وان كان معتلاً فلا يخلو أن يكون معتل الفاء أو العين أو اللام .

فإن كان معتل الفاء فإمّا أن يكون بالواو أو بالياء . فان كان معتلاً بالواو جرى مجرى الصحيح ، وان شئت قلبت الواو همزة نحو أُجَيْه ، في وجهه/وان [١٩٨و] كان معتلاً بالياء فحكمه حكم الصحيح ، تقول في يُسر : يُسَيِّر .

وان كان معتل العين فإمّا أن يكون بياء أو واو أو ألفاً .
فإن كان واواً فحكمه حكم الصحيح نحو قول ، تقول : قُوَيْل .
وان كانت ياء فحكمه حكم الصحيح ، ويجوز كسر فائه إتباعاً للعين نحو بيت تقول فيه بُيَيْت .

وان كان ألفاً رددتها الى أصلها ، فإن كان أصلها الواو رددتها إليها ، وكان حكمه حكم ما عينه واواً ، وإن كان أصلها الياء رددتها إليها وكان حكمه حكم ما عينه ياء فتقول في تصغير باب : بُويب ، وناب : نيب .
وإن كان ألفاً مجهولة الأصل ردت الى الواو .

وإن كان معتل اللام فعلت به ما فعلت بالصحيح ، ان كانت لامه ياء بقيت على ما كانت عليه ، وان كانت ألفاً أو واواً صارت ياء .

وان كان الاسم مؤنثاً كان حكمه حكم المذكر إلا أنك تلحق الاسم تاء التانيث وتفتح ما قبلها إلا ألفاظاً شذت وهي ناب للمسن من الابل وحرَب وعرس وقوس ، فإنها مؤنثة ولا تلحقها تاء التانيث .

فأمّا ناب فحمل على معنى عظام لأنّ المُسنّ من الابل اتّما سمي ناباً لعظمه .
وقوس محمول على معنى عود، وحرَب روعى فيها أنّها مصدر في الأصل فجرت لذلك مجرى المذكر .

فإن كان الاسم الثلاثي محذوفاً (منه) (١) صغرتَه كما بصغر غير المحذوف ولا يُردّ إليه شيء ، لأنك لم تضطر إلى الرد فتقول في تصغير هارٍ (٢) : هُوَيْر ، وفي تصغير مَيْت : مَيْيْت ، وفي تصغير بَيْت : بَيْيْت ، وفي تصغير مال : مَوَيْل من قولك : رحل مال . ويونس يرد المحذوف فيقول : هُوَيْر ومُوَيْل ، لأن أصله هائر ومائل (٣).

(١) زيادة يقتضها المعنى

(٢) هار : متها .

(٣) الكتاب ١٢٥/٢ .

رَفَعُ

عبد الرحمن بن محمد بن
أبو بكر بن محمد بن

باب تصغير الرباعي

لا يخلو أن يكون أحد حروفه معتلاً أو لا يكون . فإن لم يكن كذلك ضمنت
أوله وفتحت ثانيه وألحقت ياء التصغير ثالثة وكسرت مابعدھا وجرى الآخر
بالإعراب إلا أن يكون رابع الاسم تاء تأنيث فإنك تبقى ماقبل الآخر
حركته فتقول في طلحة طَلَّيْحَة .

فإن كان مضعفاً (١) فإمماً مدغم أو غير مدغم ، فإن كان مدغماً فحكمه
حكم الصحيح إلا أنك تكسر مابعد ياء التصغير وتبقى المدغم على ما كان عليه
فتقول في مُدُقِّ مُدَيِّق .

وإن لم يكن مدغماً فحكمه حكم الصحيح . وإن شئت زدت ياء تفرقة بين
المثانين فتقول في قَرْدَدٍ : قُرَيْدٍ وقُرَيْدِيَدٍ (٢) .

فإن كان أحد حروفه حرف علة فإمماً أولاً أو ثانياً أو ثالثاً أو رابعاً .

فإن كان أولاً فإمماً ياء أو واو ، فإن كان ياء أو واو فحكمه حكم الصحيح ،
تقول في يمين : بُمَيِّن ، وتقول في مثل وقود : وَقِيْد . وإن شئت همزت
الواو المضمومة . وإن كان ثانياً فإمماً ياء أو واو أو ألفاً . فإن كان ألفاً فإنك
تقلبها إلى الواو فتقول في ضارب : ضَوْرِب . وإن كان ياء أو واو فحكمه
حكم الصحيح فتقول في تصغير كوثر وصيقل : كَوَيْثِر وصَيِّقِل .
وإن كان ثالثاً فإمماً ألفاً أو واو أو ياء . فإن كان ألفاً قلبتها ياء/ [١٩٨ ظ]
وأدغمت فيها ياء التصغير فتقول في تصغير منار : مُنَيِّر . وإن كان ياء
أدغمت فيها ياء التصغير فتقول في تصغير شعير : شُعَيِّر (٣) .

(١) ج ، ر : مضافاً ، وهو تحريف .

(٢) القردد : الأرض الصلبة .

(٣) ر : عشير : عشير .

وإن كان واواً فإمماً أن تكون زائدة للإلحاق أو لغير الإلحاق أو أصلية.
فإن كانت زائدة لغير الإلحاق قلبتها ياء وأدغمت فتقول في عجوز : عَجِيزٌ .
وإن كانت زائدة للإلحاق أو أصلية جاز فيها وجهان : القلب والإدغام ،
وأجراؤها مجرى الصحيح فتقول : أَسْوَدٌ وَأَسْبَدٌ وَجُهَيُورٌ وَجُهَيِّرٌ ،
وَقُسَيُورٌ وَقُسَيِّرٌ (١) .

وإن كان حرف العلة رابعاً فإمماً أن يكون ياء أو ألفاً . فإن كان ياء فحكمه
حكم الصحيح فتقول في تصغير قاض : قَوَيْضٌ .
وإن كان ألفاً فإمماً للتأنيث أو لغيره . فإن كان لغير التأنيث فعلت به ما فعلت
بالصحيح وقلبت الألف ياء فتقول في ملهى مَلْيَهٌ .
وإن كانت لتأنيث فعلت به ما فعلت بالصحيح ، إلاَّ أَنْتَ تترك ما قبل الآخر
على حركته فتقول في حُبلى : حُبَيْلَتِي .

وإن كان في الاسم المصغر حرف مبذل فلا يخلو أن يكون حرف علة أو
حرفاً صحيحاً أو همزة . فإن كان حرف علة رددته إلى أصله إذ زال
بالتصغير موجب البدل فتقول في موقن : مُبَيِّنٌ . فترد الواو إلى الياء لزوال
الموجب لبدلها وهو سكوتها وانضمام ما قبلها ، فلما صغرت تحركت
فعدت لأصلها .

وإن كان همزة فإمماً طرفاً أو غير طرف . فإن لم تكن طرفاً لم ترد إلى أصلها
فتقول في قائم : قَوَيْمٌ ، ولا تردا إلى الواو . وإن كانت طرفاً فارددها
إلى أصلها فتقول في تصغير كساء : كُوسَى ، لأنَّ الهمزة فيه بدل من الواو
بدليل كسوت ، فتريد ياء التصغير ثالثة وتقلب الألف ياء وتكسرهما وتقلب
الواو ياء لانكسار ما قبلها فتجتمع ثلاث ياءات فتحذف احدها وينبغي أن
تكون المحذوفة المبدلة من الألف ، لأنها زائدة لغير معنى فهي أولى بالحذف
من الأصلية ومن حرف التصغير .

(١) تصغير : أسود وجهور وقسور . الكتاب ١٣٠/٢ .

وإذا أدى تصغير الرباعي المؤنث إلى حذف حرف منه ألحقته تاء التانيث
كالثلاثي فتقول في سماء : سُمَيَّة، وإن لم تحذف منه شيئاً لم تلحقه تاء
التانيث. فأما قولهم في وراء : وُرَيْثَةٌ، فيذكر في بابه.
فإن كان الحرف المبدل صحيحاً لم يرد إلى أصله، فتقول في تُخْمَةٌ :
تُخَيْمَةٌ. وإن كان الاسم مقلوباً رددته إلى أصله فتقول في تصغير هارٍ :
هُوَيْرٌ، لأنه مقلوب من هائر فيرد إليه .

باب تصغير الخماسي فما فوقه

الاسم الذي على خمسة أحرف لا يخلو من أن يكون فيه زيادة أو لا يكون فيه زيادة . فإن لم تكن فيه حذفت آخره نحو سَفَرَجَلْ، تقول : سَفِيرَج . ولك أن تعوض فتقول : سَفِيرِيَج ، إلا أن يكون ما قبل الآخر حرفاً من حروف الزيادة أو حرفاً يشبه في المخرج ما هو من حروف الزيادة نحو خَدَرَنْتَق(١) وقرَزْدَق / فالنون من حروف الزيادة والذال تشبه التاء، [١٩٩ و] والتاء من حروف الزيادة فتقول فيها : خُدَيْرِق وقرَيْرِد وقرَيْرِق . وإن شئت عوضت ياء قبل الآخر فتقول : خُدَيْرِيق وُخُدَيْرِيق، وقرَيْرِيد وقرَيْرِيق، إلا أن يكون الحرف الأخير من حروف الزيادة نحو شَمْرَدَل(٢) فإنك تقول في تصغيره : شَمِيرِد (٣)، وتحذف الألف (٤).

فإن كان فيه حرف واحد من حروف الزيادة حذفته، إلا أن يكون حرف علة زائداً قبل الآخر فإنك لا تحذفه بل تبقى إن كان ياء على لفظه، وإن كان واواً أو ألفاً قلبتها إلى الياء وذلك قَسْدِيل وبُهْلُول وسِرْبَال . فإن كان فيه زيادتان واحتجت إلى حذف واحدة منهما فلا يخلو من أن تكون للالحاق أو لغير اللحاق أو إحداهما للالحاق والأخرى لغير اللحاق . فإن كانتا للالحاق فلا يخلو أن تكون إحداهما من لفظ الأصل والأخرى ليست كذلك، أو يكونا من غير لفظ الأصل .

فإن كانت إحداهما من غير لفظ الأصل حذفتها فتقول في عَمَنْجَج

(١) الخدرنق : المنكبوت .

(٢) الشردل : الفتى السريع من الأبل .

(٣) ج ، ر : شميريد ، وهو تحريف وانظر الكتاب ١٠٦/٢ .

(٤) كذا والصواب : اللام .

عَفِيَجِج (١) وكذلك خَفِيْدَد (٢)، فتحذف النون والياء، وإن شئت عَوَّضت (٣).

فإن كانت من غير لفظ الأصل حذفت أيهما شئت فتقول في كَوَأَلَل: كَوَيْل، إن حذفت اللام، وكذلك إن حذفت الهمزة (٤). ولك أن تعوض. فإن كانت الواحدة لغير الإلحاق حذفتها وتركت الملحقة فتقول في عِشْوَل: عِشْبَل وعِشْبَل، بحذف إحدى اللامين لأنها زائدة لغير الإلحاق، وتترك الواو لأنها بمنزلة شين قِرَشَب (٥).

إلا أن تكون الزيادة التي لغير الإلحاق زيدت مع التي للإلحاق دفعة واحدة، ولم ترد في كلامهم بعد استقرار الملحقة، فإن حكمها حكم غير الملحقة فتقول في مَقْعَنَسِس : مَقْبَعِس (٦)، بحذف إحدى السينين والنون وإن كانت السين ملحقة، وتترك الميم وإن لم تكن ملحقة، ألا ترى أن عِشْوَلًا كان أولاً مخفف اللام بمنزلة درهم فزدت فيه إحدى اللامين بعد ذلك، ولا يتصور في مقعنسس أن يكون ملحقاً دون الميم والنون.

وإن كانت لغير الإلحاق تركت الفاضلة وحذفت المفضولة، والتفاضل في الحروف يكون بالتقديم والتحريك وبأن يكون حذف إحداهما يُفْضَى إلى مثال موجود والآخر لا يُفْضَى إلى ذلك نحو منطلق تقول في تصغيره: مُطْبَلِق، بحذف النون، لأن الميم فضلتها بالتقديم، أو نحو استخراج تقول: تُخْبِرِج، وتحذف السين لأن سفعالاً ليس من كلامهم وتفعال موجود (٧).

(١) المفتحج : الأخرق الجافي أو الاحق .

(٢) الخفيدد : الظلم الطويل السابق أى السريع .

(٣) فتقول : عفيجج وخفيديد . الكتاب ١١١/٢ ، ١١٢ .

(٤) عند حذف الهمزة تقول : كويلل ، ولكن الهمزة ليست زائدة بل الواو هي الزائدة

فتقول عند حذفها : كويلل وعند التمييز كويلل وكويلل وانظر الكتاب ١١٥/٢ .

(٥) الواو أحق بالحذف عند المبرد . المنتضب ٢٤٧/٢ .

(٦) الأتماس نوع من الجلوس ولهيب المبرد في تصغيره : قسيس . المنتصف ١٣/٢ .

(٧) الكتاب ١١٤/٢ .

فإن تفاضلنا حذف أيتهما شئت فتقول في قُلْسُوة قُلَيْسِة وقُلَيْسِة،
فتارة تحذف النون وتارة تحذف الواو لأنَّ النون تفضل بالتقديم والواو أيضاً
تفضل بالحركة .

فإن كان الحماسي على / وزن أفعال جمعا أو في آخره ألف [١٩٩ ظ]
التأنيث الممدودة أو المقصورة أو الألف والنون المشبهتان لها فإنك تبقى
ما قبل الآخر على ما كان عليه فتقول في أجمال أجيمال وفي حمراء حميراء
وفي سكران سُكيران .

فإن كان على أزيد من خمسة أحرف حذفته حتى يرجع إلى أربعة (١)
أحرف ما لم يكن رده إلى خمسة رابعها حرف مد ولين .

وحكم الحروف في الحذف حكمها في الحماسي ولا يتعدَّ بألف التأنيث ولا
بتائه ولا بالألف والنون المشبهتين لألقى التأنيث ، بل يعتد بما عدا هذه الحروف ،
وقد تقدم خلاف أهل الكوفة في تصغير ما زاد على أربعة في أول هذا الباب .

(١) كذا والصواب : خمسة .

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الفردوس

باب تصغير الظروف

وهي تنقسم قسمين : متصرف وغير متصرف. فالمتصرف تصغيره كتصغير الأسماء غير الظروف، وغير المتصرف ينقسم قسمين : قسم لم يتصرف في موضع أصلا وقسم يتصرف قليلا. فالذي لا يتصرف أصلا لا يجوز تصغيره نحو : بُعِدَاتِ بَيْنِ ذَاتِ مَرَّةٍ وَسُبْحَانَ اللَّهِ (١).

والذي يتصرف قليلا لا يجوز تصغيره إلا ضرورة حيث سمع، وقياسه في التصغير كقياس الأسماء إلا أنك تلحق المؤنث منه تاء التأنيث. وإن كان على أزيد من ثلاثة أحرف وذلك أنه حيث قلّ تصريفه لم يكن له ما يستدل به على تأنيثه، بخلاف الأسماء المنصرفة فإن الإخبار عنها والإشارة إليها تدلّ على تأنيثها فلذلك قبل في تصغير قُدَّامٍ ووراء : قُدَّيْدِيْمَةٌ وورَيْثَةٌ. إذ لو لم تلحق تاء التأنيث لتوهّم أنّهما مذكّران.

(١) سبحان مصدر وليس ظرفاً .

رفع
عبد الرحمن بن أبي بكر
أبو بكر بن أبي بكر

باب تصغير الأسماء المبهمة

قد تبين أن الأسماء المتوغلة في البناء لا يجوز تصغيرها إلا أسماء الإشارة
والذي والي من الموصولات واللاتي .
وسبب ذلك أن التصغير في المعنى نعت فإذا قلت : رجيل ، فمعناه : رجل
حقير ، وليس في الأسماء المتوغلة في البناء ما ينعت إلا هذه الأسماء فلذلك
صغرت .

وإذا كانت طريقتها في النعت طريقة ليس لغيرها من الأسماء كان لها طريقة
في التصغير ليست لغيرها من المصغرات ، ألا ترى أنها لا توصف إلا بما فيه
الألف واللام .

وأما الذي والي واللاتي فصغرت على قياس أسماء الإشارة لأنها مبهمة مثلها
وقياس هذه الأسماء في التصغير أن تترك أوله على حركته وتلحق ياء التصغير
ثالثة وتزاد ألف في آخره ، فإن تعذرت زيادتها في الآخر زيدت قبل الآخر
فتقول في تصغير ذا : ذياً ، بترك الذال على حركتها وتقلب الألف ياء لأن
أصلها الياء بدليل قولهم : ذي ، للمؤنث ، ثم تزيد ياء التصغير ثالثة ثم ترد
إليه حرفاً ثالثاً كما تفعل ذلك في يد ودم وتدغم ياء التصغير في الياء الأخيرة
وتزيد الياء في الآخر فتصير ذياً فتجتمع ثلاث ياءات فتحذف واحدة وهي
الأولى ولا يمكن حذف الأخيرة لثلاث تقع ياء التصغير طرفاً . ولا يجوز حذف
ياء التصغير لأنها حرف معنى ، فتقول : / ذياً . [٢٠٠ و]

وكذلك تفعل بتصغير تا ، تقلب الألف ياء لأنها أصلها بدليل قولهم : تبي ،
في معناها وتلحق ياء التصغير ثالثة وترد المحذوف وهو اللام كما فعلت في تصغير
ذا حتى تردّها الى ثياً .

فإن ثنيت حذفت الألف لالتقائها مع ألفا الثنية فتقوى : ذيان وبيان
وذيين وتيين .

ولا يثنى من أسماء الإشارة إلاّ تأو ذى لثلا يلبس المذكر بال مؤنث ،
ألا ترى أنك لو صغرت ذى أو هذه لقلت : ذِيًا ، فيكون في اللفظ
كالمذكّر (١) ، ومن قال : ذَاكَ قال : ذِيَاكَ ، ومن قال : ذَاكَ قال : ذِيَاكَ .
وإذا صغرت أولى قلت : أُولِيًا ، بترك الأول على حركته ، وتزيد ياء
التصغير ثالثة وتقلب الألف ياء وتدغم ياء التصغير فيها وتزيد ألفا
في الآخر .

ومن قال : أَوْلَاكَ قال : أُولِيَاكَ ، ومن قال : أَوْلَاءَ قال : أُولِيَاءَ ، تبقى
الأول على حركته وتلحق ياء التصغير ثالثة وتقلب الألف ياء وتدغم فيها
ياء التصغير وتزيد ألفاً قبل الآخر . وإنما لم تزد في الآخر لثلاثاً تخرج عن نظائرها
من الأسماء المصغرة لأنه لم يوجد اسم مصغر على خمسة أحرف إلاّ أن
يكون قبل آخره حرف مدولين ، فزيدت الألف قبل الآخر لذلك .

وكذلك تقول في تصغير الذي : اللذِيَا . تبقى الأول على حركته وتلحق
ياء التصغير ثالثة وتدغمها في يا الذي ، وتزيد ألفاً في الآخر .

وكذلك تفعل في تصغير التي فتقول : اللتِيَا .
فإن ثنيت اللذِيَا قلت : اللذِيَانِ رفعا واللدَيَيْنِ نصبا وخفضا ، وكذلك
التي فتحذف ألف اللذِيَا واللتِيَا للالتقاء مع ألف الثنية .
وتقول في جمع اللذِيَا بالواو والنون في الرفع وبالياء والنون في النصب
والخفض :

اللذِيُونَ واللذِيَيْنِ . فتحذف الألف لالتقائها مع واو الجمع ويائه كما
فعلت في مصطفيَيْنِ وموسِيَيْنِ .

وتقول في جمع اللتِيَا بالألف والنساء اللتِيَاتِ ، فتحذف الألف
لالتقائها وتقول مع ألف الجمع . وتقول في تصغير اللاتي : اللَوِيْتَا ،
تبقى الأول على حركته وتقلب الألف واواً لأنّ اللاتي بمنزلة ضارب ،

(١) قال المبرد : فإن حقرت ذه أو ذى قلت : ذِيَا ، كراهة التباس المذكر بالمؤنث .

فكما تقلبها في ضارب واوآ كذلك تقلبها في لاتي ، وتزيد الياء ثالثة وتحذف الياء من لاتي لثلا تخرج عن نظائرها من الأسماء المصغرة اذا زدت في آخرها ألفاً في كونه على خمسة أحرف وليس قبل آخره حرف مدولين فكذلك تقول : اللويتا .

ومن العرب من يضم الأول في تصغير الأسماء الموصولة على قياس التصغير فيقول : اللذيتا واللثيتا . ولا يُصغّر اللاتي ولا اللاتي ، استغفوا عن ذلك بتصغير اللاتي لأنها في معناها .

وقد تصغر العرب بحذف جميع زوائد الاسم فتقول في تصغير اشهباب : شهبّ وبسمى هذا تصغير الترخيم (١) .

(١) الكتاب ١٣٤/٢ ، المقضب ٢٩٣/٢ .

باب النسب

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الفردوس

اختلف النحويون في تسمية هذا / الباب فمنهم من سماه بالنسب ، [٢٠٠ ظ]
ومنهم من يسميه الإضافة (١) ، وهو الصحيح ، لأن الإضافة أعم من النسب ،
لأن النسب في العرف إنما هو إضافة الانسان الى آبائه وأجداده ، يقال :
فلان عالم بالأنساب . والإضافة في هذا الباب قد تكون الى غير الآباء والأجداد
فلذلك كانت تسميته إضافة أجود من تسميته نسبا .

والنسب يكون إلى الأب وإلى الأم وإلى الحي والقبيلة وإلى مكانه وإلى
صنعتة وإلى ما يلازمه وإلى ما يملكه وإلى من يكون على مذهبه وإلى صفته ،
وذلك قليل نحو أحمرى وأشقرى وأعجمى ودواري وعليه قوله :
٦٨٨ أطرباً وأنت قنسىرى

والدهرُ بالإنسانِ دواري (٢)

وقد تلحق ياء النسب في اللفظ ولا يكون منسوباً في المعنى وذلك نحو كرسى
ويُحتى (٣) . فإذا نسبت الإنسان إلى ما يملكه نسبت بالياءين .
وقد يجيء على فاعل وذلك موقوف على السماع نحو رامع ونابل ودارع
ولابن وتامر وسائف .

وإذا نسبت الى صنعتة نسبت بإدخال ياء النسب على اسم الشيء الذي يحاوله ،
وقد يجيء على فَعَالٍ وذلك موقوف على السماع نحو عطّار وخبّاط وبزاز .
فإذا نسبت إلى ما يلازمه نسبت أيضاً بياءي النسب . وقد يكون هنا الاسم
الذي ينسب إليه على فَعِيلٍ وذلك نَهْرٍ في قول الشاعر :

(١) سماه سيبويه الإضافة وجمهور النحويين النسب . الكتاب ٦٩/٢ ، المقتضب ١٣٤/٣ .

(٢) للعجاج يخاطب نفسه . وأراد بالطرب هنا الخزن لتذكر أحبته .

القنسىرى : الشيخ المنى ، ولم يسمع في غير شعر العجاج . الكتاب ١٧٠/١ ، المقتضب

٢٢٨/٢ ، ٢٦٤ الخصائص ١٠٤/٣ ، المخصص ٤٥/١ ، الملل ١٣٥ ، الخزانة

٥١١/٤ ، الديوان ٦٦ .

(٣) جعل نجوى وناقاة نجوية : جمال طوال الأعتاق ويجمع على بخت وبخات .

٦٦٩ لستُ بلبلىً ولكني نَهْرٌ
 لا أُدَلِّجُ اللَّيْلَ ولكن أبتكر (١)
 وقد يجيء النسب على مفعال كامرأة مِعْطَارٍ، وعلى مفعيل نحو ناقة مِخْطِير (٢)
 وعلى مفعَل نحو امرأة مِدْعَس (٣) وذلك قليل .
 وما بقي فإِنَّكَ تنسب إليه بياي النسب .

• • •

والاسم المنسوب لا يخلو أن يتغير بالنسب أو لا يتغير . فإن لم يتغير فهو
 مقيس إلا ما يستثنى وهو ما قياسه أن يغير باطراد .
 وإن تغير فلا يخلو أن يطرّد التغيير لا يطرّد . فإن اطرّد فهو مقيس وإن لم يطرّد
 فهو ، مسموع وسند ذكر جميع الشاذ بعد الفراغ من المقيس .

• • •

والاسم المنسوب لا يخلو أن يكون مفرداً أو مثنى أو مجموعاً . فإن كان
 مجموعاً فلا يخلو من أن يكون جمع سلامة أو اسم جمع أو اسم جنس أو
 جمع تكسير .

فإن كان اسم جمع أو اسم جنس نسبت إليه على لفظه مثل قوم تقول في النسب :
 قوميّ ، وفي رهط : رهطيّ ، وفي شجر : شجريّ ، وفي تمر : تمرّيّ .
 وإن كان جمع تكسير فلا يخلو من أن يكون له واحد من لفظه أولاً يكون .
 فإن لم يكن له واحد من لفظه نسبت إليه على لفظه نحو : عباديدي وشماطيبي .
 وإن كان له واحد من لفظه فلا يخلو من أن يكون قد بقي على جمعيته أو كان

(١) لم ينسب القائل رجل نهر : صاحب نهار أي يصلح لأعمال النهار دون الليل . ابتكر من الابتكار
 وهو التبيكّر . الكتاب ٩١/٢ ، مقاييس اللغة ٧٧/٢ ، المخصص ٥١/٩ ، الصحاح
 واللسان : نهر .

(٢) مخطير : تخطر بذنبها عند السير .

(٣) رجل مدعس وامرأة مدعس : طمان .

اسماً لشيء. فان كان قد صار اسماً لشيء نسبت اليه على لفظه مثل أعمار وأنصار
تقول : أعمارى وأنصارى .

وان كان باقياً على جمعيته فلا يخلو من أن يكون ردهً الى المفرد / [٢٠١] و
يغير المعنى أو لا يكون ، فإن كان ردهً اليه بغير المعنى نسبت اليه على لفظه
وذلك نحو أعراب ، تقول في النسب اليه : أعرابي ، ولا ترده إلى عرب
لأن عرباً أعم من أعراب ، لأن الأعراب إنما تقع على أهل البوادي
خاصة وعرب يقع على البادي والحاضر ، فلو رددته إليه لأدخلت في المنسوب
عموماً لم ترده (١) .

فإن كان رده اليه لا يغير المعنى نسبت إلى مفردة فتقول في النسب الى الفرائض
قرضيني ، وفي النسب الى القبائل قبياتي ، وفي النسب الى أبناء فارس بنوي .
فإن كان جمع سلامة أو مثني نسبت الى مفردة فتقول في النسب الى زيد بن :
زيدى ، والى زيد بن زيدى .

فإن كان مفرداً فلا يخلو أن يكون محكيماً أو لا يكون. فإن كان محكيماً
نسبت إلى الصدر فتقول في النسب الى تأبط شراً : تأبطى . وقد سمع النسب
الى الجملة بأسرها نحو كنتى في النسب إلى كنت . قال الشاعر :

٦٧٠ ولست بكنتى ولست بعاجين
وشر الرجال الكنتى وعاجين (٢)

(١) انظر الكتاب ٨٩/٢ .

(٢) أنشده ثعلب ولم ينسب ، وروايته عنده :

فأصبحت كتيا وأصبحت عاجنا

وشر خصال المرء كنت وعاجين

والكنتى الذي يقول كنت في شباي أفمل كذا وكنت في حدائتي أفمل كذا .

والعاجين : الذي يعتمد على الأرض بجمعه اذا اراد النهوض من كبر أو بدانة . والنون

زائدة في كنتى ليلم لفظ كنت . سر الصناعة ١/٢٣٠ ، المخصص ١٣/٢٤٦ ،

اسرار العربية ٣٦ ، لم الأدلة ١١٨ ، المقرب ١٢٢ ، شواهد الشافية ١١٨ ، اللسان

كون .

وقد قيل : كُونِي ، نسب إلى الصدر ورد المحذوف لتحرك النون (١) .
 فإن لم يكن محكياً فلا يخلو أن يكون مضافاً أو مركباً أو غير ذلك .
 فإن كان مضافاً فلا يخلو أن يكون المضاف والمضاف إليه قد صاراً بمنزلة
 اسم واحد لشيء أو لا يكونا . فإن لم يصيرا بمنزلة اسم واحد نسبت إلى أيهما
 شئت نحو غلام زيد : إن أردت النسبة إلى زيد نسبت أو إلى الغلام نسبت .
 فإن كانا بمنزلة اسم واحد فلا يخلو من أن يكون الأول يعرف بالثاني في الأصل
 ثم غلب بعد ذلك فصار كالعلم ، أو يكون المضاف والمضاف إليه عُلِّق
 في أول أحواله علماً على مسماه .

فإن كان الأول يعرف بالثاني نسبت إلى الثاني نحو : ابن كراع وابن دألان (٢)
 وابن عمر ، ألا ترى أن أبنا في جميع ذلك أضيف إلى ما بعده ليتعرف به
 ثم غلب . وإن كان عُلِّق في أول أحواله على مسماه نسبت إلى الأول ،
 إلا أن تخاف التباساً ، فإنك تنسب إلى الثاني فتقول في امرئ القيس :
 امرئي ، لأنك لم تخف في الأول لبساً .

فإن خفت لبساً نسبت إلى الثاني كما تقدم فتقول في عبد مناف : منافي ،
 وفي عبد قيس : قيسي .

فإن كان مركباً مثل بعلبك ، فالصحيح أن تنسب إلى الأول فتقول : بعلبي ،
 ومنهم من يلحق بإحدى النسب في الآخر فيقول : بعلبكي ، ومنهم من ينسب
 إلى الأول والثاني فيقول : بعلبي بكتي ، وعليه قوله :

٦٧١ تزوجتُها راميةً هومزيةً

بفضل الذي أعطى الأمير من الورق (٣)

(١) الكتاب ٨٨/٢ ، سر الصناعة ٢٣٠/١ .

(٢) ج ، ر : زألان ، والتصحيح من الكتاب ٨٧/٢ ، المجلد ٢٥٧ .

(٣) نقله ابن سيدة عن السجستاني ولم ينسبه . ورام هرمز في نواحي خوزستان بفارس .
 والرواية : الرزق . والورق جمع وزقاء وهي الناقة البيضاء . شرح السيرافي ٤٥٨/٤
 (التيبورية) المقرب ١١٨ ، شواهد الشافية ١١٥ .

ومن العرب من ينسب إلى المضاف وإلى المركب بأن يبني منهما اسماً واحداً فيقول في عبد شمس : عَبَشَمِيّ، وفي عبد قيس : عَبَقَسِيّ، وفي عبد الدار : عَبَدَرِيّ، وفي حضرموت : حَضْرَمِيّ، وفي درابجرد : دراوردِيّ (١)، وذلك كله موقوف على السماع (٢).

فإن كان مفرداً فلا يخلو أن يكون على حرفين أو على أزيد / فإن [٢٠١ظ] كان على حرفين فلا يخلو أن يكون محذوف اللام أو الفاء أو العين. فإن كان محذوف اللام فلا يخلو أن يكون الثاني من الحرفين معتلاً أو صحيحاً. فإن كان معتلاً رددت المحذوف فتقول في النسب إلى قولك : ذو مال، ذَوَوِيّ، وإن كان الحرف الثاني صحيحاً فلا يخلو أن يكون المحذوف قد رُدَّ إليه في الثنية والجمع بالألف والتاء أو لم يرد. فإن كان قد رُدَّ في الثنية أو الجمع رددته في النسب فتقول في النسب إلى أخ : أَخَوِيّ، وإلى أب : أَبَوِيّ. وإن كان المحذوف لم يرد فيجوز فيه وجهان : إن شئت رددت المحذوف وإن شئت لم ترده فتقول في يَدِيّ : يَدِيّ. وإن رددت ففيه خلاف، فمذهب أبي الحسن أنك إذا رددت المحذوف ترد العين إلى أصلها من السكون فتقول في يَدِيّ : يَدِيّ، وسيبويه يبقي العين على ما كانت عليه من الحركة فيقول في يَدِيّ : يَدَوِيّ (٣). واستدل أبو الحسن على أنه يرد العين على ما كانت عليه من السكون أنهم لما ردوا المحذوف في مثل غَدِيّ ردوها إلى أصلها من السكون فقالوا : غَدَوُوْ، ومنه قوله :

(١) كذا في النسخ وفي المقرب : ١٢٢ ، والمجم ١٩٨/٢ ، وفي معجم البلدان ان

دارابجرد ولاية بفارس والنسبة اليها دارابجردى ٦/٤ .

(٢) الكتاب ٨٨/٢ ، الجمل ١٥٧ .

(٣) الكتاب ٧٩/٢ ، المقتضب ١٥٢/٣ ، المصنف ٦٣/١ ، ابن الشجرى ٣٥/٢ .

٦٧٢ وما الناسُ إلا كالديارِ وأهلها

بها يومَ حلُّوها وغدواً بلاقيعُ (١)

وهذا الذي ذهب إليه فاسد، لأنَّ ابن جني ذكر أنها لغة، وإن الذي يقول :
غد، لا يقول : غدو (٢).

والصحيح ما ذهب إليه سيويه، والدليل على صحة ذلك السماع والقياس .
فأمَّا السماع فهو أنَّ العرب إذا ردت المحذوف في التثنية والجمع أبقت
العين على ما كانت عليه من الحركة فتقول : يدَيانِ، قال الشاعر :

يَدَيانِ يِضاوانِ عندَ محلِّمٍ
قد يَمنعانِكَ أنْ تُضامَ وتُضَهِّدا (٤٠)

وقال الآخر :

فلو أنا على حجرٍ ذُبِحنا

جرى الدميانِ بالخبرِ اليقينِ (٤١)

وأمَّا القياس فهو أنك لم ترد اللام إلا لتقوى الكلمة، وإذا أسكنت العين
فقد أضعفت فهو تناقض (٣).

فإن كان محذوف العين لم ترد إليه شيئاً وتنسب إليه على لفظه فتقول
في النسب إلى سَهٍ (٤) ومُدٌّ : سَهَى ومُدَى .

فإن كان محذوف الفاء فلا يخلو أن يكون الثاني حرف علة أو حرفاً صحيحاً .
فإن كان حرفاً صحيحاً لم ترد إليه شيئاً فتقول في مثل عِدَّةٍ ولِدَّةٍ وزِنَّةٍ :

(١) الليد بن ربيعة . البلاغ جمع بلقع وهو القفر . الكتاب ٨٠/٢ ، النصف ٦٤/١ ،

الصحاح : غدا ، ابن السجري ٣٥/٢ .

(٢) وسيويه ذكر أيضاً أنها لغة ناس من العرب ٧٩/٢ ، وانظر النصف ٦٤/١ .

(٣) هذا تعليل سيويه ٨٠/٢ .

(٤) ج ، ر : سة ، وهو تحريف ، والله لغة في الأست وأصله سته .

الكتاب ٨٢/٢ .

عديّ وزنيّ وليديّ . فإن كان حرف علة رددت إليه المحذوف ونسبت إليه كما تنسب إلى فِعَلٍ فتقول : وشويّ (١) .
والأخفش يرد العين إلى أصلها من السكون ويقول : وشييّ (٢) .
وإنما لزم الرّدُ فيما ثانياه حرف علة لأنك إذا أردت النسبة إلى مثل شيية حذفت التاء فيبقى الاسم على حرفين ثانياه حرف علة ، وذلك لا يوجد لما يؤدي إليه من بقاء الاسم على حرف واحد في التنوين ، لأن حرف العلة تستقل فيه الحركة فنحذف فيبقى ساكناً والتنوين ساكن فيحذف حرف العلة لالتقاء الساكنين فيبقى الاسم على حرف واحد . واسم معرب على حرف واحد [٢٠٢] ولا يوجد فلزم الرّد لذلك (٣) ، ما لم يكن الاسم المحذوف اللام فيه تاء اللاحق أو همزة وصل .

فإن كانت فيه همزة وصل مثل ابن واسم فإن شئت أثبت همزة الوصل وإن شئت حذفتها . فإن أثبتتها فتقول في ابن : ابني وفي اسم اسمي ، فإن حذفتها رددت المحذوف فتقول : بنويّ وسمويّ .

فإن كانت فيه تاء اللاحق مثل : أخت وبنت ، فسيبويه يحذف هذه التاء ويرد المحذوف فيقول : أخويّ وبنويّ وذلك أنها أشبهت تاء التأنيث في أنها تدل على التأنيث كما تدل التاء على التأنيث .

ويونس لا يحذفها ويقول : بنتي (٤) ، وإن كانت تشبه تاء التأنيث فهي لللاحق فيقول : أختي .

وأبو الحسن الأخفش يحذف التاء ويبقى ما قبل تاء اللاحق على ما عليه من الحركات فيقول في النسب إلى أخت أخويّ وإلى بنت بنويّ .

• • •

(١) نسبة إلى شية وأصلها وشية وهي العلامة . الكتاب ٨٥/٢ .

(٢) المقتضب ١٥٦/٣ .

(٣) هذا التعليل في المقتضب ١٥٦/٣ .

(٤) الكتاب ٨١/٢ ، المخصص ١٤٨/٣ .

فإن كان الاسم على ثلاثة أحرف فلا يخلو أن يكون معتل اللام أو صحيحاً .
فإن كان صحيحها فلا يخلو أن يكون على وزن فِعِيلٍ أو فَعِيلٍ أو غير ذلك
من الأوزان .

فإن كان على غير ذلك من الأوزان نسبت إليه على لفظه فتقول في النسب
إلى زيد : زَيْدِي ، وإلى مثل فُعُلٍ فُعَيْلِي ، فتلحق ياء النسب وتكسر ما
قبلها .

فإن كان على وزن فِعِلٍ مثل إِبِيلٍ نقلته إلى فِعِيلٍ ونسبت إليه فتقول في
النسب إلى إِبِيلٍ : إِبَيْلِي . وسبب ذلك أنك لو نسبت إليه على لفظه لاجتمع
ثلاث كسرات وبياء النسب فيتوالى الثقل إلا أن يكون كسرة الفاء اشباعاً
لكسرة العين نحو صَعَيْقٍ ، فإنه في الأصل صَعَيْقٍ فأتبعته حركة الفاء حركة
العين فكسرت ، فإنك إذا نسبت إلى مثل هذا حَوَّلْتَ (١) كسرة العين
فتحة كما فعلت في إِبِيلٍ وكنت في الفاء بالخيار ، إن شئت رددتها إلى أصلها
لزوال حركة العين الذي أتبعها حركة الفاء ، وإن شئت أبقيتها على الكسرة ،
لأن فتح العين عارض فتقول : صَعَيْقِي وصَعَيْقِي .

فإن كان على وزن فَعِيلٍ فإنك تنقله إلى فَعِيلٍ فتقول في مثل نَمِيرٍ : نَمَيْرِي ،
وسبب ذلك ما تقدم .

فإن كان معتل اللام فلا يخلو أن يكون بالياء أو بالواو أو بالألف .
فإن كان معتلاً بالألف قلبتها واواً أبداً فتقول في النسب إلى رَحِيٍّ : رَحَوِيٍّ ،
وإلى قُبَاً : قُبَوِيٍّ .

فإن كان معتلاً بالواو نسبت إليه على لفظه فتقول في غَزَوٍ : غَزَوِيٍّ ، وفي
غَدِيٍّ : غَدَوِيٍّ .

فإن كان معتلاً بالياء فلا يخلو أن يكون ما قبل الياء ساكناً أو غير ساكن .
فإن كان ساكناً فلا يخلو من أن يكون في آخره ياء مشددة أو مخففة . فإن

(١) ج ، حركت ، وهو تحريف .

كانت مشددة نسبت إليه على لفظه فتقول في النسب إلى حَيٍّ : حَيِّيَّ ، ولم تستثقل اجتماع هذه الباءات لكونها جرت مجرى الصحيح لظهور الاعراب. ومنهم من يستثقل اجتماع هذه الباءات فيحرك العين بالفتح فتتحرك الباء وما قبلها مفتوح فتقلب الفاء فتصير / من باب رَحَى ، وقد شدوا [٢٠٢ ظ] في النسب إلى طَيِّبٍ فقالوا : طائي ، وسنذكره في بابه.

وإن كانت مخففة فلا يخلو أن تكون في آخره تاء تأنث أولاً تكون ، فإن لم يكن نسبت إليه على لفظه فتقول في النسب إلى ظَبِيٍّ : ظَبِيِّيَّ. وإن كانت فيه تاء التأنث فسيبويه يحذف تاء التأنث وينسب الياء على لفظه، ويونس يحذف تاء التأنث أيضاً إلا أنه ينسب إلى مثل فَعَلَّةَ أو فُعَلَّةَ أو فِعَلَّةَ كما ينسب إليها مكسورة العين فيقول في النسب إلى ظَبِيَّةَ : ظَبَوِيَّ، وإلى دُمِيَّةَ : دُمَوِيَّ، وإلى زِنِيَّةَ : زِنَوِيَّ (١).

فإن كان الاسم على أربعة أحرف فلا يخلو أن يكون على وزن فَعِيلَةٍ أو فَعُولَةٍ أو فَعِيلَةٍ أو فَعِيلٍ أو فُعَيْلٍ أو غير ذلك من الأوزان. فإن كان على وزن فَعِيلَةٍ حذفت منه الياء وتاء التأنث فتقول في النسب إلى جَدِيْمَةٍ : جَدَمِيِّيَّ، وفي حَنِيْفَةٍ : حَنَفِيَّ، وفي قُرَيْبَةٍ : قَرَضِيَّ، إلا ما شدوا في سَلِيْمَةٍ : سَلِيْمِيَّ، وعميرة كلب : عَمِيرِيَّ، وسَلِيْمَةٍ : سَلِيْمِيَّ، وفي عُبَيْدَةٍ : عُبَيْدِيَّ، وفي جَدِيْمَةٍ : جَدِيْمِيَّ. ما لم يكن معتل العين أو مضاعفها فإنك لا تحذف إلا تاء التأنث وتنسب إليه على لفظه فتقول في النسب إلى شَدِيدَةٍ : شَدِيدِيَّ، هروياً من اجتماع المثلين.

وكذلك إذا كان معتل اللام تقول في النسب إلى طَوِيلَةٍ : طَوِيلِيَّ. وسبب ذلك أنك لو حذفت الياء لقلت : طَوِيلِيَّ، فتتحرك الواو وما قبلها مفتوح فتقلب ألفاً فيجئ : طَالِيَّ فيكثر التغيير. ولو لم تحذفها لثقل الاسم.

(١) زنية : حى من العرب . وانظر الكتاب ٧٤/٢ - ٧٥ .

فإن كان على وزن فُعَيْلَة مثل حُدَيْفَة فَإِنَّكَ تنسب إليه بحذف الياء والتاء فتقول : حُدْفَيْيَ ، وشذ من ذلك خُرَيْبَة فقالوا : خُرَيْبِي .
وان كان على وزن فَعُولَة فَإِنَّكَ تحذف الواو وتاء التانيث وتنقله إلى فعل فتقول في حَمُولَة : حَمَلِي ، وفي رَكُوبَة : رَكَبِي ، وعلى ذلك قولهم في شَنُوءَة : شَنَنْتِي .
وأبو العباس المبرد لا يحذف الواو فيقول في حَمُولَة : حَمُولِي . واستدل بأن قال : ينبغي أن لا تجري الواو مجرى الياء كما لم تجر الضمة مجرى الكسرة فلم تنقل فَعَل إلى فَعَل في النسب .
وهذا الذي قال باطل ، لأن الواو أثقل من الضمة . وأيضاً فإنه يجوز مع التاء ولا يجوز مع عدمها ، ألا ترى أن فَعِيلًا لا تحذف ياءه في النسب بخلاف فَعَيْلَة . وأما قوله : لم يسمع إلا في شَنُوءَة فهو أيضاً جميع ما جاء ، فإنه كما كان ينبغي أن يحمل على الشذوذ لو نسبت العرب إلى فَعُولَة بإثبات الواو إلا في شَنُوءَة .

فإن كان على وزن فَعَيْل أو فُعَيْل أو فَعُول فَإِنَّكَ تلحقه ياء النسب وتنسب إليه على لفظه ولا تحذف الياء فتقول في النسب إلى تميم : تميمي ، وإلى كَلْبِي : كَلْبِي ، وإلى سَدُوس : سَدُوسِي ، إلا ما شذت ، وسنذكر الشواذ كلها بعد الفراغ من المقيس إن شاء الله تعالى .
فإن كان على غير ذلك من الأوزان فلا يخلو أن يكون في آخره ألف أو لا يكون . / فإن كان في آخره ألف فلا يخلو أن تتوالى الحركات أو [٢٠٣ و] لا تتوالى ، فإن توالى فَإِنَّكَ إذا نسبت إليه حذف الألف وقلت في جَمَزِي : جَمَزِي (١) .

فإن لم تتوالى الحركات فلا يخلو أن تكون الألف منقلبة عن أصل مثل ملهبي فَإِنَّكَ إذا نسبت إليه قلبت ألفه واواً فتقول : مَلَهَبِي . وقد يجوز حذف الألف وذلك قليل فتقول : مَلَهِي .

(١) الجزى : السريع العلو .

فإن كانت ملحقة مثل معزى وذى فرى (١) وأرطى عند من قال : أديم
مأروطاً فإنك قلبها واواً فتقول في النسب إلى معزى : معزوى وذى فروى ،
وحذفها أجود من حذفها في المنقلب عن أصل .

فإن كانت للتأنيث مثل حبلى فالنسب إلى ذلك على ثلاثة أوجه : أن
تحذفها وإن قلبها واواً فتقول في حبلى : (حبلى) (٢) : حبلى ، ويجوز
أن تزيد ألفاً قبل الواو فتقول : حبلاوى ، والأفصح حذفها .

فإن لم يكن في آخره ألف فلا يخلو أن يكون في آخره همزة أو ياء أو واو
بعد ألف زائدة أو لا يكون . فإن كان في آخره همزة فلا يخلو أن تكون أصلاً
أو بدلاً من أصل . فإن كانت أصلاً جاز فيها وجهان : الإثبات نحو حيربائي
وقبائي ، والقلب قليلاً .

فإن كانت بدلاً من أصل فوجهان : القلب والإثبات نحو كسائي وردائي .
فإن كان في آخره ياء جاز أن تقلب الياء همزة . فإذا قلبتها فإن شئت أبقيتها
على لفظها وإن شئت قلبت الهمزة واواً نحو سقائي في سقاوية .

فإن كان في آخره واو بقيت على حالها لأن العرب قد قلبت الهمزة واواً .
فإذا وجدت لم يجز فيها إلا الإثبات نحو شقاوى ، في شقاوة .

فإن لم يكن كذلك فلا يخلو من أن يكون قبل آخره كسرة أو لا يكون . فإن
كان قبل آخره كسرة كان لك فيها وجهان : النسب على اللفظ وقلب الكسرة
فتحة فتقول في تغلب : تغلبى وتغلبى .

فإن كان ما بعد الكسرة ياء فإن لم تقلب الكسرة حذف الياء وإن قلبت الكسرة
فتحة قلبت الياء ألفاً وقلبها واواً فتقول في النسب إلى قاضٍ : قاضى ،
وقاضوى ، وعلى الأول قوله .

(١) النفرى : موضع يرق خلف أذن الناقة .

(٢) زيادة يقتضيهما السياق .

٦٧٣ كأسٌ عزيزٍ من الأعناب عتقها
لبعض أربابها حانية حوم (١)
وعلى الثاني قول الآخر :

٦٧٤ فكيف لنا بالشرب إن لم يكن لنا
دوانيقٌ عند الخانوي ولا نقد (٢)
وما بقي من الرباعي ينسب إليه على لفظه إلا أن بشد .

فإن كان الاسم خماسياً فصاعداً فلا يخاوم أن يكون في آخره ألف أو همزة أو ياء بعد ألف زائدة أو ياء بعد كسرة أو قبل آخره ياء مشددة أو لا يكون فيه شيء مما ذكرنا .

فإن كان في آخره ألف حذفها ، وكذلك إن كان في آخره ياء قبلها كسرة . وتلحق ياء النسب وتكسر ما قبلها فتقول في النسب إلى مُرامسى : مُرامسى . وإن كان في آخره همزة بعد ألف زائدة فلا يخلو أن تكون الهمزة للتأنيث أو أصلاً (أو بدلاً من أصل) (٣) أو بدلاً من زائد ملحق بالأصل .

فإن كانت أصلاً أثبتتها وألحقت ياء النسب ، وإن شئت قلبتها واواً فتقول في النسب إلى حيراء : حيرائي وحيراوي (٤) ، وإن كانت للتأنيث قلبتها واواً فتقول في النسب إلى حمرأ : حمرأوي ، ليس إلا .

(١) لعنقة بن عبدة . حانية : نسبة إلى حانة كأنه بناها على حانية .
الحوم : جمع حائم وهو الذي يقوم على الخمر ويحوم حولها ، واران بالمرير ملكاً من ملوك الاعاجم . الكتاب ٧٢/٢ ، شرح المفصليات ٨١٢ ، الشيرازيات ٥٥ ظ ، المخصص ٧٨/١١ ، المحكم ٣٤٢/٣ ، الديوان ٥٦ .

(٢) ينسب للفهزدي ولذي الرمة ولأعرابي . دوانق : الجميع دائق وهو عشر الدرهم أو مدسه . والخانوي : الخمار ، نسبة إلى الحانة وهي بيت الخمر . الكتاب ٧١/٢ ، الشيرازيات ٥٥ ظ ، المحكم ٣٤٢/٣ ، المفصل ٢٠٩ .

(٣) سقط ما بين القوسين من ر .
(٤) كذا ، وحرأ وبعي لا خصاسي ولله حرأه أو نحو .

وإن كانت بدلاً من أصل أو من زائد ملحق بالأصل جاز فيها وجهان : الإثبات والقلب فتقول في النسب إلى كساء (١) : كسائي وكساوي ، وفي النسب إلى علباء : علبائي وعلباوي ، والإثبات في كساء أحسن . والقلب في علباوي وبابه أحسن .

وإذا نسبت إلى ما في آخره ياء قبلها ألف زائدة جاز فيها قلب الياء همزة فتقول في النسب إلى درحاية : درحائي (٢) ، وإن شئت قلبت الهمزة واواً فقلت : درحاوي .

وإن كان ما قبل الآخر ياء مشددة حذفت المتحركة منهما فقلت في النسب إلى أسيّد : أسيدي ، إلا أن يكون بعد الياءين حرف مد وابن فإنك لا تحذف فتقول في النسب إلى مهييم : مهييمي ، لأنك لو حذفت إحدى الياءين المشددين لبقى بعد ذلك ياءان ، فكنت تحتاج إلى حذف واحدة منهما فبكثر الحذف .

فإن لم يكن فيه شيء من ذلك نسبت إليه على لفظه ولم تغير بأكثر من لحاق ياء النسب في آخره وكسر ما قبلها إلا ما شذ .

(١) كذا ، وكساء رباعي لا خماسي .

(٢) الدرحاية : الرجل الكثير اللحم القصير .

رَفَعُ

عبد الرحمن بن العنبري
أسكنه الله الفردوس

فصل في شواذ النسب (١)

هذا الفصل يحتوي على ثلاثة أنواع : نوع بابه أن يُغَيَّرَ فلم يُغَيَّرَ . ونوع كان بابه ألاّ يُغَيَّرَ فغَيَّرَ . ونوع كان بابه أن بتغَيَّرَ نوعاً من التغيير فتغَيَّرَ تغيراً آخر بخلاف تغيره المعهود .

فما تغَيَّرَ وبابه أن لا يتغير قولهم في هُدَيْلٍ : هُدَيْلِي ، وفي سُلَيْمٍ : سُلَيْمِي ، قال الشاعر :

٦٧٥ إذا غُطِيفُ السُّلَمِيُّ فَرَا (٢)

وفي فُقَيْمٍ : فُقَيْمِي ، وفي قُرَيْشٍ : قُرَيْشِي ، وفي مُلَيْحٍ خُرَاعَةَ : مُلَيْحِي (٣) ،
وفي بَصْرَةَ : بَصْرِي ، وفي السَّهْلِ : سُهَيْلِي ، وفي الدَّهْرِ :
دُهْرِي ، وفي بَحْرٍ : بَحْرَانِي ، وفي الجُمَّةِ : جُمَانِي ، وفي الرَّقَبَةِ :
رَقَبَانِي ، وفي اللحية : لِحْيَانِي ، وفي أْفُقٍ : أْفُقِي ، وفي خُرَاسَانَ :
خُرَاسِي ، وفي الحَمْضِ : حَمْضِي (٤) ، وفي الخَرِيفِ : خَرَفِي ، وفي
الرَّبِيعِ : رَبَيْعِي ، وفي الجَرَمِ : جَرَمِي (٥) ، وفي قَمَقَا : قَمَقِي ، وفي
الشَّامِ : شَامِي ، وفي اليمَنِ : يَمَانِي ، وفي تِهَامَةَ : تِهَامِي ، وفي الرُّوحِ :
رُوحَانِي ، وفي ثَقِيفٍ : ثَقِيفِي .

وزعموا أنه قد قيل في الرجل العظيم الأنف : أُنَافِي ، وفي النَّسَبِ إلى
أَبْيَارٍ : أَبْيَارِي (٦) ، وفي النَّسَبِ إلى مَرَوْ : مَرَوْزِي ، وإلى الرَّيِّ : رَاوِي (٧) .

(١) هذا الفصل ليس في نسخة الجمل المطبوعة .

(٢) قبله : لتجدني بالأمير برا وبالفتاة مدعاً مكسراً

وهو رجز انشده أبو زيد القراء ولم ينسبها . وفيه شاهد على حذف تنوين
غطيف لالتقاء الساكنين . المدعس : المطاعن . النوادر : ٩١ ، معاني القرآن ٤٣١/١ ،
الأضداد ٦ ٥ ٣ ، ابن الشجري ٢٨٢/١ .

(٣) ج ، ر : بلغ جراعة ، وهو تحريف . الكتاب ٦٩/٢ .

(٤) الحمض : شجر تأكله الأبل فتتهزل .

(٥) الجرم : القطع من جرمه يجرمه جرماً ، قطعه .

(٦) رجل أبيارٍ : عظيم الذكر .

(٧) مرو والري من إقليم بلاد فارس .

ومما ترك تغييره وبابه أن يتغير قولهم في النسب إلى سَلَيْقَة : سَلَيْقِي ،
وقولهم في النسب إلى عَمِيرَة كَلْب : عَمِيرِي ، وبابه عَمْرِي ، وفي
سَلِيمَة : سَلِيمِي وبابه : سَلَمِي .

ومما غير خلاف تغييره الذي يجب فيه في النسب إلى زَبِينَة : زَبَانِي ، وبابه :
زَبِينِي . وفي النسب إلى طَبِيء : طَائِي ، وبابه : طَيْثِي ، وفي العالية :
عُلُوِي ، وبابه : عَالِي وَعَالُوِي ، وفي البادية : بَدَوِي ، وبابه بَادِي أو
بَادُوِي ، وفي بني عَبِيدَة : عُبْدِي ، وبابه : عَبِيدِي (١) / وفي [٢٠٤ و]
جَدِيمَة : جَدِيمِي ، وبابه : جَدَمِي (٢) ، وفي بني الحُبَلِي من الأنصار :
حُبَلِي ، وبابه : حُبَلِي أو حُبَلُوِي أو حُبَلَاوِي . وفي صَنْعَاء وبَهْرَاء (٣)
وَدَسْتَوَاء وِرْوَحَاء : صَنْعَانِي وبَهْرَانِي وِدَسْتَوَانِي وِرْوَحَانِي ، والباب فيها
أن يقال : بَهْرَاوِي وِدَسْتَوَاوِي وِصَنْعَاوِي وِرْوَحَاوِي .

وفي حَرُورَاء وِجَلُولَاء : حَرُورِي وِجَلُولِي ، والباب فيها : حَرُورَاوِي
وِجَلُولَاوِي ، وفي أُمِيَة وِطُهَيْتَة : أُمُوِي وِطُهُوِي ، وبابهما : أُمِيِي
وَأُمُوِي ، وِطُهَيْتِي أو طُهُوِي . وفي عبد قيس وعبد شمس وعبد الدار :
عَبْقَسِي وَعَبْشَمِي وَعَبْدَرِي .

وفي المركب نحو : دراب جرد وحضر موت : دراوردي وحضرمي ،
والباب أن تنسب إلى الأول منهما فتقول : حَضْرَمِي (٤) وِدْرَابِي أو
ملحقتها (٥) الأول والثاني وذلك قليل .

(١) كذا ولعله : عبيد .

(٢) كذا والصواب : جذمي وبابه جذمي . الكتاب ٦٩/٢ .

(٣) بهراء : قبيلة من قضاة .

(٤) ج : حضرمي ، وهو تحريف .

(٥) الضمير يعود على ياء النسب .

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

باب ألف القطع وألف الوصل

إنما سمي الهمزة ألفاً لأن صورته صورة ألف . وهمزة الوصل هي التي تثبت في الابتداء وتحذف إذا وصلت ما قبلها بما بعدها . وهمزة القطع هي التي تثبت ابتداء ووصلاً .

وإنما سميت همزة وصل لأنها هي التي يتوصل بها إلى النطق بالساكن لما تعذر النطق به . وهذه الهمزة اجتمعت ساكنة ثم كسرت لانتقائهما مع الساكن بعدها فحرّكت بالكسر على أصل التقاء الساكنين ، ولا يبعد عن الكسر إلى ضمّ أو فتح إلاّ بموجب ، على ما يبيّن بعد إن شاء الله تعالى .
ولكون همزة الوصل وصلةً إلى النطق بالساكن لا توجد همزة الوصل إلاّ وبعدها ساكن لفظاً أو نية .

فمثال كون ما بعدها ساكناً في النية وإن كان متحركاً في اللفظ : الآخرة :
إذا نقلت حركة الهمزة إلى الساكن قبلها .

ومن العرب من يعتدّ بالعارض فيحذف الهمزة فيقول : لَحْمَرٌ جاء في (١) ،
وذلك قليل .

وغرضه في هذا الباب الفصل بين همزة القطع وهمزة الوصل ، وذلك بأن تحصر همزات الوصل ، وما عداها فهزته همزة قطع ، فتقول : همزة الوصل لا يخلو أن تدخل على اسم أو فعل أو حرف . أما الحرف فلا يوجد فيه همزة وصل أصلاً إلاّ لام التعريف خاصة .

وأما الفعل فلا يخلو أن يكون ماضياً أو أمراً بغير لام أو في أوله إحدى الزوائد الأربع .

فإن كان ماضياً لم تدخله همزة وصل إلاّ في أمثلة محصورة وهي انفعَلَ واستفعلَ وافتعَلَ وافعلَّ وافعالً وافعلنلَ وافعولَ وافعولَ وافعنلنَ وتفعل وتفعّل وتفاعَلَ ، إذا أدغمت التاء فيما بعدها .

(١) الشبازيات ٩ ، المتصف ٧٠/١ .

وإن كان في أوله إحدى الزوائد الأربع لم يدخل في أوله همزة وصل أصلاً. وإن كان أمراً بغير لام لم تكن الهمزة التي في أوله همزة وصل إلا أن يكون من فعل ثلاثي أو من مثال من الأمثلة التي في أولها همزات الوصل .
وأما الاسم فلا يوجد في / أوله همزة وصل إلا أسماء معلومة وهي [٢٠٤ ظ] ابن وامرؤ وتثنيتهما وتأنيتهما واسم واست وتثنيتهما وابنم واثنان واثنتان وأيمنُ الله في القسم ، وفي كل مصدر جاء على فعل من الأفعال التي في أولها همزة وصل ، وما عدا ذلك فهمزته همزة قطع .

ولا خلاف في شيء مما ذكرنا إلا في أيمنُ ، وقد تقدم في باب القسم ، وفي الهمزة الداخلة على لام التعريف فإن الخليل يذهب إلى أنها همزة قطع وأن الهمزة واللام حرف واحد للتعريف بمنزلة «قد» إلا أنها حذفت في الوصل لكثرة الاستعمال (١) ..

وذلك هو لادليل عليها ، بل القياس إذا حذفت للوصل أنها همزة وصل ولا يعدل عن الظاهر إلا بدليل .

وهمزة الوصل مكسورة في كل موضع على أصلها كما تقدم إلا في موضع يعدل فيه عن الكسر إلى الفتح أو الضم لموجب .

فالموضع الذي تفتح فيه مع لام التعريف حُرِّكت فيه بالفتح طلباً للتخفيف . كما قالوا في : مِينَ الرجلِ ، ففتحوا النون من «مِينَ» طلباً للتخفيف ، وفي أيمنُ لشبهها بالحرف في أنها لا تنصرف .

ولا تنضم إلا في الأفعال ، وذلك في كل فعل يكون الثالث منه مضموما ضمة لازمة لفظاً أو نية نحو أقتل وأخرج وأستفعل وشبه ذلك .

وقولنا : ضمته لازمة ، تحوز من مثل ارموا فإن ضمته عارضة من أجل واو الجمع فلذلك لم تنضم همزة الوصل فيه .

(١) الكتاب ٦٤/٢ ، ٢٧٢ ، المقنَّب ٨٢/١ .

وقولنا : أونيَّة ، يعني في مثل أغزى ، فإنَّ همزة الوصل منه مضمومة لأنَّ هذه الكسرة إنّما هي من أجل الياء لأن أصله : اغزُويّ ، ثم استقلت الكسرة في الواو فحذفت ، والتقى ساكنان الواو والياء فحذفت الواو ثم قلبت الضمة كسرة لتصح الياء .
وإنّما ضُمَّتْ الهمزة إذا كان الثالث مضموماً لثلاثيُخرَج من كسرٍ إلى ضمٍّ ليس بينهما إلاّ حاجز غير حصين وهو الساكن .
وما بقى من همزات الوصل مكسور .

رَفَعُ

عَبْدُ الرَّحْمَنِ الرَّحْمَنِيُّ
أَسْكَنُ النَّبِيَّ الرَّحْمَنِيَّ

باب المعرب والمبني

المعرب هو ما يغير آخره بدخول العوامل عليه لفظاً أو تقديرًا ، والمبني هو اللفظ الذي لزم آخره حالة واحدة .

والكلم ثلاث : اسم وفعل وحرف . فأما الحرف فمبني ، وأما الفعل فينقسم ثلاثة أقسام : ماضٍ ومضارع وأمر بغير لام .

أما الماضي فمبني على الفتح وأما المضارع فمعرب لشبهه بالاسم . وشبهه بالاسم من أربع جهات وذلك أنه وقع موقعه تقول : زيدٌ يقومُ ، كما تقول : زيدٌ قائمٌ . وأنه مبهم مثله ، تقول : يقومُ فيحتمل الزمانين كما (١) وبدخول لام الابتداء عليه ، تقول : إنَّ زيداً ليقومُ ، فيختص بالحال كما تقول : إنَّ زيداً لقائمٌ ، فيتخصص أيضاً بالحال (٢) .

وأما الأمر بغير لام ففيه خلاف . فمذهب أهل البصرة أنه مبني ، ومذهب أهل الكوفة أنه معرب (٣) . احتج أهل البصرة على أنه ليس بمعرب بأدلة منها أن قالوا : إنَّ الفعل ليس أصله الإعراب وإتباعه البناء على ما يتبين بعدُ إن شاء الله تعالى ، وإتباعه أعربَ منه / ما أُعربَ لشبهه [٢٠٥ و] بالاسم وهذا لم يشبهه ، فلذلك لم يعرب . ومنها أن قالوا : لو كان معرباً لكان له جازم ، والجازم لا يخلو من أن يكون ظاهراً أو مضمراً ، وليس في اللفظ جازم فلم يبق إلا أن يكون مضمراً ، وإضمار الجازم وإبقاء عمله لا يجوز إلا في ضرورة نحو قوله :

محمدٌ تفسدُ نفسَكَ كلُّ نفسٍ

إذا ما خِفتَ من أمرٍ تَبالاً (٥٤٥)

(١) بيان في الأصل .

(٢) الذي ذكره هنا ثلاث جهات ولعل فيه سقط . وانظر الانصاف م ٧٣ .

(٣) ووافقهم الأخفش . وانظر الكتاب ٤/١ ، معاني القرآن ٤٦٩/١ ، المقتضب ٢/٢ ، اللامات ٩١ ، الانصاف م ٧٢ ، اعراب ثلاثين سورة ٢٢٢ .

وإنّما لم يجز إضمار الجازم وإبقاء عمله لأنّ عوامل الجزم أضعف من عوامل الجرّ وعوامل الجرّ لا يجوز إضمارها وإبقاء عملها، فالأحرى أن لا يجوز في الجازم الذي هو أضعف منه .

واستدل أهل الكوفة على أنّه معرب بأن قالوا : إن البناء لزوم آخر الاسم سكوناً أو حركة . ولم يوجد الحذف من علامات البناء ، والعرب تقول : اغزُ وارمِ واخشِ . فتحذف آخره فدلّ ذلك على أنّه معرب وليس بمبني .

وهذا لاجته فيه، لأنّ المبني إذا أشبه المعرب عومل معاملة في غير موضع. دليل ذلك النداء، تقول : يا زيدُ العاقلُ والعاقلُ ، فتنتعه على اللفظ والموضع، والمبني لا ينعى إلاّ على الموضع لكنه لما أشبه المعرب عومل معاملة فكذلك : اغزُ ، إنّما حذف آخره لأنّه أشبه لتغزُ ، في معناه وحروفه فلذلك عومل معاملة فحذف آخره ، فثبت أنّه مبني.

وأما الاسم فمعرب إلاّ ما أشبه الحرف كالمضمرات والموصولات فإنّها أشبهت الحروف في الافتقار. أو تضمّن معناه كأسماء الشرط والاستفهام، ألا ترى أنّ الأسماء الشرطية تضمّت معنى إن الشرطية وأسماء الاستفهام تضمّت معنى همزة الاستفهام. أو وقع موقع المبني كالمناديات وأسماء الأفعال، فالمناديات وقعت موقع ضمائر الخطاب وهي مبنية ، وأسماء الأفعال وقعت موقع الفعل وهو مبني . أو ضارع ما وقع موقع المبني وهو كل اسم معدول لمؤنث على وزن فعّال . أو أضيف إلى مبني نحو :
على حين عاتبتُ المشيبَ على الصبا

(١١).....

ونحو قوله :

لم يَمْنَعِ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ

حمامةٌ في غصونٍ ذاتِ أوقالٍ (١٠)

أو خرج على نظائره كأي من الموصولات فإنَّها فارقت سائر الموصولات في أنَّها إذا وصلت بالابتداء والخبر ولم يكن في الصلة طول جاز حذف المبتدأ في فصيح الكلام نحو: جاءني أيُّهم قائم ، ولا يجوز في غير أيّ إلا ضرورة أو في قليل من الكلام في قراءة من قرأ : تماماً على الذي أحسن (١). وزعم الفارسي أنَّه لا يجوز أن يبنى الاسم إلا لشبهه بالحرف أو لتضمنه معناه ، فلا يجوز عنده أن يبنى الاسم لوقوعه موقع اسم مبني . لأنَّ الأسماء ليس أصلها البناء فلا يحمل عليها غيرها فيما هو فرع فيها . ولا يجوز عنده أيضاً أن يبنى لوقوعه موقع فعل مبني لأنَّ الأسماء إذا أشبهت الأفعال فإنَّما ينبغي أن تمنع الصرف لأن تُبنى . واعتذر عن بناء الاسم المنادى بأنَّه وقع موقع ضمير الخطاب / والغالب عليه الحرفية (فكأنه مبني لوقوعه [٢٠٥ظ]) موقع الحرف .

والدليل على أنَّ الغالب (٢) الحرفية أنَّه إذا كان فيه معنى الحرف ، وقد يتجرد لمعنى الحرفية ، ألا ترى أنَّك تقول : ضربت فتكون التاء اسماً ونعطي الخطاب . وقد تتجرَّد للخطاب في نحو أنت فتكون حرفاً .

وأما أسماء الأفعال نحو دَرَاك ، فبنيت لتضمنها معنى لام الأمر ألا نرى أنَّ دَرَاك في معنى لِتُدْرِك .

وأما شَتَانٌ ووشكانٌ وسُرْعَانٌ فبنيت وان لم تنضمَّ من لأنَّ الغالب على أسماء الأفعال أن تكون بمعنى الأمر ، ولا تجيء بمعنى الخبر إلا قليلاً فعوملت معاملة أسماء الأفعال إذا كانت بمعنى الأمر .

وأما أي فله أن يأخذ بمذهب الخليل أو يونس فلا تكون عنده مبنية (٣). وأما حَذَامٌ وِبَسَارٌ وأمثاله فله أن يذهب فيه إلى مذهب الرَّبَعِي من أنَّه

(١) الأتنام : ١٥٤ ، وانظر ٨١/١ تعليق ٤ .

(٢) ما بين القوسين سقط من ر .

(٣) الكتاب ٣٩٧/١ .

مبنى لتضمنه معنى علامة التأنيث ، لأنَّ حَذَامٍ معدول عن حاذِمَةٍ ويسارِ
معدول عن ميسرةَ .

وهذا المذهب فاسد بدليل بناء الاسم لضافته إلى مبنى وان لم يشبه الحرف
ولا تضمّن معناه ، وقد تقدّم . فالصحيح ماقدمناه .

• • •

واختلف أهل الكوفة وأهل البصرة في الإعراب هل هو أصل في الأسماء
والأفعال أو أصل في أحدهما فرع في الآخر .

فزعم أهل البصرة أنَّ الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال . وزعم
أهل الكوفة أنَّ الإعراب أصل في الأسماء والأفعال (١) .

استدل أهل البصرة على أنَّ الإعراب أصل في الأسماء بأنَّه قد افتقر إليه
فيها بدليل أنتك إذا قلت : ضربَ زيدٌ عمراً ، فلولا الإعراب لالتبس
الفاعل بالمفعول ، وكذلك إذا قلت : ما أحسنَ زيد ، لولا الإعراب لم
تدر هل تعجبت أو نفيت أو استفهمت ، والفعل ليس كذلك ، فلما كان
هذا في بعض الأسماء حمل سائرهما عليها . وأما الفعل فلم يفتقر إليه .

واستدل أهل الكوفة على أنَّ الإعراب أصل فيهما بنحو ما استدللَّ به
أهل البصرة على أنَّه أصل في الأسماء من أنَّه قد افتقر إليه في الأفعال ، ألا
تري أنتك إذا قلت : لا تأكلِ السمكَ وتشربِ اللبنَ ، وحذفت الإعراب
لم تدر هل نهيت عنهما على كل حال أو عن الجمع بينهما أو عن أحدهما
وأبجت الآخر (٢) .

وكذلك أيضاً قالوا : إذا قلت : لیتضرب زيداً ، وتسقط الإعراب لم
تدر هل اللام لام كى أم لام الأمر ، وكذلك إذا قلت : لاتضرب زيداً ،
وتسقط الإعراب لم تدر هل «لا» للنهي أو للنفي .

(١) عرض الزجاجي لهذه المسألة في الايضاح ٧٧ وبين احتجاج الفريقين .

(٢) الحالة الأولى تقتضي جزم تشرب والثانية تقتضي نصبه والثالثة تقتضي رفعه .

وهذا الذي استدل به أهل الكوفة لاحجة فيه .
 أما استدلالهم بلا تأكل السمك وتشرب اللبن ، فلو سقط الاعراب لظهر
 الناصب وهو أن والجازم وهو لام الأمر (١) ، لأنَّ النصب في الثاني بإضمار
 آن ، والجزم على العطف ، والرفع على القطع ، فكانت هذه المعاني لا تلتبس .
 وكذلك أيضا استدلالهم بـلتضرب زيدا ، لاحجة فيه لأنَّ / الأمر لا يقع [٢٠٦] و
 الا صدرأ ولام كى لا تقع إلا بعد تقدم كلام ، تقول : جئت لتضرب .
 وكذلك أيضا استدلالهم بلا تضرب زيدا ، لأننا لو حذفنا الاعراب لم يلتبس ،
 لأنَّ للنفي حرفاً آخر غير «لا» مثل لن ولم وما ، فكنا تأتي بواحدٍ من هذه
 الحروف .

والدليل أيضاً على أنَّ الإعراب فرع في الأفعال أصل في الأسماء أنَّها
 كلها معربة إلا ما أشبه المبني على ما تبين قبل هذا ، والأفعال كلها مبنية
 إلا ما أشبه المعرب فدل ذلك على أنَّها مبنية في الأصل إذ لو كان أصلها
 الاعراب لكان الماضي معرباً فدل هذا على بطلان مذهبهم .

• • •

وأصل البناء السكون ، وذلك أنَّ الإعراب ضدُّ البناء ، والإعراب
 بابه أن يكون بالحركات فيكون البناء بضده الذي هو السكون ، فعلى هذا فما
 وجد من الأفعال والحروف مبنياً على السكون فلا سؤال فيه لأنَّ أصلهما
 البناء وأصل البناء السكون .

وما وجد مبنياً على الحركة ففيه سؤالان : لِمَ بُنِيَ على حركة ؟ ولِمَ خُصَّ
 بتلك الحركة دون غيرها ؟

وما وجد من الأسماء مبنياً على السكون ففيه سؤال واحد ، لِمَ بُنِيَ ؟
 لأنَّ أصله الإعراب كما تقدم .

وما بني منها على حركة ففيه ثلاثة أسئلة : لِمَ بُنِيَ ؟ ولِمَ بُنِيَ على حركة ؟
 ولِمَ خُصَّ بتلك الحركة دون غيرها ؟

(١) كتاب الصواب : لا الناعية .

فأما سبب البناء في الأسماء فقد تقدم. وأما ما بنى منها على حركة فما كان من المبنى قد كان متمكنا في موضع ثم طرأ عليه البناء نحو المناذبات والاسم المبنى في باب لا ، وما أشبه المعرب من المبنى نحو «عل» لأنه ضارع من عل النكرة لأنه بمعناه . إلا أن ذلك معرفة وهذا نكرة ، وما تعذر بناؤه على السكون لكونه على حرف واحد نحو واو العطف (١) أو لالتقاء الساكنين نحو أمس . وما عدا ذلك فمبنى على السكون .

والحركة التي تكون في المبنى لا يخلو أن تكون لالتقاء الساكنين أو لغير ذلك مما ذكرنا ، فإن كانت لالتقاء الساكنين فينبغي أن تكون كسرة لأنها لاتوهم للإعراب ، ألا ترى أن الكسرة لاتكون إعراباً إلا مع التنوين أو ما عاقبه من الإضافة والألف واللام . وأيضا فإن الكسرة نظير السكون كما أن الخفض نظير الجزم ، فلما اضطررنا إلى الحركة حركناه بما يناسبه ، وما حرك بغير ذلك مما ذكرنا فينبغي أن تكون حركته فتحة لأنها أخف الحركات . ولا يعدل عن الكسرة في حركة التقاء الساكنين ولا عن الفتح فيما عدا ذلك إلا لموجب ، والموجب الاتباع نحو منذ ، أو طلب التخفيف نحو أين أو مناسبة العمل نحو ليزيد ويزيد (٢) . أو لمناسبة المعنى نحو: اشتروا الضلالة (٣) . فإن انضم من الواو والواو من علامات الجمع . أو لكون الحركة لم تكن له في حال الإعراب نحو قبل وبعد فإنهما إذا أعربا في الإضافة لم يكونا إلا منصوبين أو مخفوضين نحو قبلك ومن [٢٠٦ظ] قبلك . أو بحركة الأصل نحو منذ اليوم . لأنه مخفف من منذ . أو بحركة ما أشبهه نحو : لو استطعنا ، فإن واو لو مشبهة بواو سيروا . ولذلك حركت بالضم نحو : يازيد . فإنه حرك بحركة «قبل» لأنه أشبهه في أنه معرب في حال الإضافة مبنى في حال الأفراد .

- (١) واو العطف حرف وليست اسما .
(٢) يريد ان لام الجر وباءة بنا على الكسر لأن عملها الجر .
(٣) البقرة : ١٦ .

والفعل لا يخلو من أن يكون أمراً أو مضارعاً أو ماضياً . فالأمر لاسؤال فيه لأنه مبني على السكون إلا أن يكون مضاعفاً فإنه يحرك لالتقاء الساكنين بالفتح والضم والكسر . فالفتح طلبٌ للتخفيف وقد يكون اتباعاً نحو عَضَّ . والكسر على أصل التقاء الساكنين ، وقد يكون إتباعاً نحو قرَّ واتباعاً نحو : مُدَّ (١) .

وأما الماضي مبني على الفتح ، فأما بناؤه فلا سؤال فيه وأما بناؤه على حركة ففيه سؤالان ، إذ أصل البناء أن يكون على السكون .

والجواب : إن الفعل الماضي أشبه الاسم لوقوعه موقعه ، تقول : مررتُ برجلٍ قامَ . كما تقول : مررتُ برجلٍ قائمٍ . وأشبه أيضاً الفعل المضارع بوقوعه موقعه . تقول : إن قامَ قمتُ ، كما تقول : إن يقمُ أقمُ ، فلما أشبه المتمكن كانت له بذلك مزية على فعل الأمر فبني على حركة لذلك وكانت الحركة فتحة طلباً للتخفيف . فإن شئت قلت : إن الحركات ثلاث : فتح وضم وكسر . والكسر متعذر لأنه نظير الخفض : فكما أن الخفض لا يدخل الفعل فكذلك نظيره : والضم متعذر لأن من العرب من يقول في الجمع : الزيدون قامُ ، وعلى ذلك قوله :

٦٧٦ فلو أن الأطباء كان حولي

وكان مع الأطباء الأسأة (٢)

وقول الآخر :

- (١) كذا في ج ، ر والواضح ان فيه سقطا .
(٢) أنشده الفراء ولم ينسبه وجواب لو في البيت بعده . ونقل الفراء أن حذف الواو أو الياء لفة هوازن وعليها قيس . معاني القرآن ٩١/١ ، مجالس ثعلب ٨٨ ، شرح السيرافي ٧٧/١ ، الكشاف ٢٥/٣ ، الانصاف ٨٤ ، ٤٠٥ ، شواهد الكشاف ٣٥٢ ، الخزانة ٣٨٥/٢ ،

الضرائر ١٠٨ .

٦٧٧ لو أن قومي حين أدعوهم حمل
على الجبال الصم لارفض الجبل (١)

وقول آخر :

٦٧٨ جزيت ابن أوفى بالمدينة قرضه
وقلت لشُعاع المدينة أوجف (٢)
يريدُ : أوجفوا ، فسكن الموقف . فلما تعذر الضم لم يبق إلا الفتح .
وزعم الفراء أنه حرك بالفتح حملاً على الثانية . وذلك فاسد ، لأن فيه
حمل المفرد وهو أصل على الثانية وهي فرع .
وأماً الحرف والاسم فيجريان . على القانون الذي ذكرنا .

• • •

ثم نرجع إلى تتبع الألفاظ المبنية التي ذكرها أبو القاسم في هذا الباب .
قوله : فالمبني منها على الضم حيث وقبل وبعد وقط وأول والمنادى المفرد
في الأسماء الأعلام نحو : يازيد (٣) .
هذا الفصل فيه ثلاث سؤالات : لِمَ بنيت؟ ولِمَ بنيت على حركة؟ ولِمَ خصت
بالحركة (٤) من غيرها؟

فالجواب عن السؤال الأول أن تقول : أما حيث إذا كانت شرطاً فهي مبنية
لتضمنها معنى حرف الشرط ، وان (٥) كانت ظرفاً فإنها تبنى لشبهها بالحرف

- (١) استشهد به السراقي للغة من يقول ضرب في معنى ضربوا ، قال : أراد حملوا فحذف
الواو نصار حمل ثم وقف عليه وهو يضمه في الدرج بلا واو ويقف عليه بالسكون
لأن كل متحرك يلحقه السكون في الوقف . ولم ينسب لقائل . شرح السراقي ١/٧٧ ، ٢٢٧ ،
ابن يعيش ٨٠/٩ .
- (٢) لتسيم بن مقبل . والرواية : ابن أروى ، ويريد به عثمان بن عفان أو الوليد بن عقبة
أخاه لأمه . الوجيف : السير السريع .
- (٣) الكتاب ٢/٣٠٢ ، شرح السراقي ٥/١٧٩ و ، الفرائد ٢٩٣ .
الجلد ٢٦٢ مع اختلاف يسير في العبارة .
- (٤) الصواب : بحركة .
- (٥) ر : وإذا .

في افتقارها ، إذ لا تستعمل إلا مضافة ، أو في إبهامها كما أن الحرف مبهم .
وأماً قبلُ وبعدُ وأولُ فبنيت لشبهها بالحرف في افتقارها لما بعدها لأنها
قطعت عن الإضافة ، والمضاف مراد فالاسم من طريق المعنى مفتقر للمضاف
المحذوف .

وأماً قطُ فإنَّها تكون بمعنى كافيك نحو : قَطُّكَ درهمان / [٢٠٧و]
كأنك قلت : كافيك درهمان ، وتكون ظرفاً نحو قولك : مارأيتَه قَطُّ ،
أى فيما انقطع من عمري . فإذا كانت بمعنى كافيك فبنيت لتضمينها معنى
الحرف وهو لام الامر ، ألا ترى أنك إذا قلت : قَطُّكَ درهمان ، فإنَّه
في معنى (٢) ليكفِكَ درهمان ، وإذا كانت ظرفاً فتبنى لشبهها بالحرف في
إبهامها لأنها تقع على كل ما تقدم من الزمان ، كما أن من إذا أردت التبويض
أثبت بها في كل متبعض .

وأماً المنادى المفرد فيبنى لوقوعه موقع ضمير الخطاب وهو مبنى فيبنى
لوقوعه موقعه أو لاختلاطه بالصوت فصار مع الاسم كأنه حرف يراد به
تحريك المنادى .

والجواب عن الثاني أن تقول : أماً حيثُ فبنيت في الأصل على السكون
ثم حركت لالتقاء الساكنين . وأماً قبلُ وبعدُ وأوَّلُ والمنادى المفرد فبنيت
على حركة لأن لها أصلاً في التمكين والبناء حادث عليها .

وكذلك قَطُّ لأنها منقولة من القط وهو القطع إلى الظرف ، ألا ترى أنك
إذا قلت : مارأيتَه قَطُّ فمعناه فيما انقطع من عمري .

والجواب عن الثالث أن تقول : أماً حيثُ ففيها ثلاث لغات : الضمّ
والفتح والكسر . أماً الضمّ فتشبيها بقبلُ وبعدُ ، لأنها مضافة إلى الجملة
والإضافة في الحقيقة إنما هي إلى المفرد ، فكأنَّها مقطوعة عن الإضافة .

(١) د : فان .

(٢) د : بمعنى .

وأما الفتح فطلباً للتخفيف أو اتباع . وأماً الكسر فعلى أصل التقاء الساكنين .
وأماً قبلُ وبعدُ وأول فحركت بحركة لم تكن لها في حال الإعراب وهي
الضمّة ، ألا ترى أنك تقول: قبلكَ وبعداكَ ومن قبلكَ ومن بعدكَ ،
ولا يجوز الرفع .

وأماً قطاً إذا كانت ظرفاً فحركت بالضم تشبيهاً بقبلُ وبعدُ ، ووجه الشبه
أنّها تدلّ على ما تقدّم من الزمان كقبل .

والمنادى المفرد بنى على الضم لشبهه بقبلُ وبعدُ في أنّه لا يبنى إلا في حال
الإفراد ويُعرب في حال الإضافة كقبلُ وبعدُ .

وقوله : والمبنى على الكسر من الأسماء أمس وهؤلاء وحذام ونزال
وبابه ، وقوله للأمة في النداء : بالكاع . وبابه ... (١) .

في هذا الفصل أيضاً ثلاث سؤالات : لِمَ بُنيت؟ ولِمَ بُنيت على حركة؟ ولِمَ
خصت بتلك الحركة من غيرها ؟

فالجواب أن تقول : أماً أمس فبنيت لتضمنها معنى الحرف وهو الألف
واللام . لأنّه معرفة بغير ألف ولام ولا إضافة .

والدليل على أنه معرفة وقوعه على اليوم الذي يليه بومك .

وأماً هؤلاء فمبنى لشبهه بالحرف في الافتقار إلى المشار أو في الإبهام لأنّ
لهؤلاء إشارة إلى كل مشار إليه من الجموع .

وأماً حذام وبابه فقد تقدّم الخلاف فيه في باب فعال وكذلك نزال .

وأماً جبر فمبنى أشبهه بالحرف في قلة تصرفه ، لأنّه لم يستعمل إلا في القسم
خاصة .

وأماً غدار فمبنى لوقوعه / موقف المبنى مثل المنادى المفرد . [٢٠٧ ظ]
والجواب عن الثاني أن تقول : أما أمس فمبنى على الأصل وهو السكون
ثم حرك بالكسر على أصل حركة التقاء الساكنين ، وكذلك هؤلاء وحذام
وقطام وبابه وجبر ونزال .

(١) الجمل ٢٦٢ مع اختلاف في العبارة .

فإن قيل : ولأى شيء لم تحرك جبر بالفتح طلباً للتخفيف ؟
فالجواب : أن ما جاء على أصله لا ينبغي أن يسأل عنه. وأيضاً فإنه لم يكثر
استعماله ككيف وأين ، فذلك لم تكن الداعية إلى تخفيفه كالداعية إلى
تخفيفهما .

وأما ياغدار فمبنى على حركة تشبيهاً له بالمنادى الذى استعمل في غير
الداء ، وكانت الحركة فيه كسرة لأنه أبدأ - أعنى فعال - لايقع إلا
على مؤنث ، والكسر من علامات التأنيث .

قوله : والمبنى منها على الفتح أين وكيف وحيث (١) .

ففيها ثلاث سؤالات : لِمَ بنيت ؟ ولِمَ بنيت على حركة ؟ ولِمَ خصت
بالحركة من غيرها ؟

فالجواب عن الأول أن تقول : إن أين وكيف وأيان . إذا كانت شرطاً
فإنها مبنيات لتضمنها معنى حرف الشرط . وإذا كانت استفهاماً فإنها
مبنيات لتضمنها معنى حرف الاستفهام .

وأما حيث فقد تقدم الكلام في الموجب لبنائها ولم بنيت على حركة ولم
خصت بالحركة من غيرها فيما تقدم .

والجواب عن الثاني أن تقول : إنما بنى أين وكيف وأيان على السكون
ثم حركت لالتقاء الساكنين وكانت الحركة فتحة اما طلباً للتخفيف واما
اتباعاً للحركة الأولى منها .

وأما ثم ففيها سؤالان : لِمَ بنيت على حركة ؟ ولِمَ كانت الحركة فتحة (لأنها
حرف فالبناء أصل ؟) (٢) .

فالجواب عن الاول أنها بنيت على أصل البناء وهو السكون ، وإنما حركت
لالتقاء الساكنين .

(١) كذا في ج ، ر ، وهو تحريف والذي في الجمل : أين وكيف وأيان و ثم الجمل ٢٦٣ .

(٢) ما بين القوسين زائد ، ولعله حاشية دخلت من الكتاب .

والجواب عن الثاني كون الحركة فتحة طلباً للتخفيف .

قوله : والمبنيُّ منها على الوقف مَنْ وَكَمْ وَقَطَّ وَاذٌ ...

هذا الفصل فيه سؤال واحد وهو : لِمَ بنيت هذه الأسماء ؟ .

والجواب عن ذلك أن تقول : أما مَنْ فإذا كانت شرطاً فلتضمّنتها معنى الشرط وإذا كانت موصولة فلشبهها بالحرف في افتقارها لما بعدها . وكذلك إذا كانت موصوفة لأنّ الصفة لازمة لها فأشبهت الصلة .

وأما كم فإنّها إذا كانت استفهامية فلتضمّنتها معنى حرف الاستفهام ، وإذا كانت خبرية فلشبهها برُبِّ في أنّها للمباهاة والافتخار ، كما أنّ كم كذلك ، ولتناقضتها لها في مذهب من يرى ذلك .

وأما قَطَّ فقد تقدّم الكلام عليها . وأما «إذ» فبنيت لشبهها بالحرف في الافتقار ، ألا ترى أنّها مفتقرة لما يضاف إليه ، وأيضاً فإنّها متوغّلة في الإبهام لأنّها تدلّ على كل ما تقدم من الزمان . وما بقي من الباب فقد تقدّم التنبيه عليه .

رفع

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الفردوس

باب المخاطبة

غرضه في هذا الباب أن يذكر أسماء الاشارة بالنظر إلى / [٢٠٨ و] والإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث . وقد بين ذلك في باب النعت فلا يحتاج إليه ، وأن يذكر أيضاً اختلاف حرف الخطاب اللاحق أسماء الاشارة بالنظر إلى الأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث وهو الكاف . وحكمه في ذلك حكم الكاف التي هي ضمير ، وقد تقدم تبين الضمائر كلها فلا يحتاج أيضاً إلى إعادة شيء منها .

وسمى هذا الباب باب المخاطبة ليذكر أحكام حرف الخطاب فيه ، وأسماء الاشارة وهي لا تستعمل إلا للحضور .

وحكم هذا الباب أن يجعل اسم الاشارة على حسب المسؤول عنه من أفراد وتثنية أو جمع أو تذكير أو تأنيث ، وحرف الخطاب على حسب المسؤول . فتكون المسائل في هذا الباب ستة وثلاثين مسألة .

وذلك أن المسؤول عنه إما مثنى أو مفرد أو مجموع ، وكل واحد من هذه الثلاثة إما مذكر وإما مؤنث . فالمسؤول عنه ستة أنواع ، والمسؤول على ذلك الحدد ينقسم ستة أقسام . وستة مضروبة في ستة مبلغها ستة (١) وثلاثون .

بيان ذلك أنك لا تخلو أن تسأل مفرداً عن مفرد ، أو مثنى عن مثنى ، أو جمعاً عن جمع ، أو مفرداً عن مثنى أو مجموع ، أو مثنى عن مفرد أو مجموع (أو جمعاً عن مفرد أو مجموع) (٢) أو جمعاً عن مفرد أو مثنى .

فإذا سألت (٣) المفرد عن المفرد تصور في ذلك أربعة مسائل : أن تسأل مذكراً عن مذكر ، أو مؤنثاً عن مؤنث ، أو مذكراً عن مؤنث ، أو مؤنثاً عن مذكر .

(١) كذا والوجه : ست .

(٢) ما بين القوسين زيادة .

(٣) ج ، ر : سأل وهو تحريف .

ومثال ذلك في سؤال الاثنين عن الاثنين والجماعة عن الجماعة فيكون اثنتي عشرة مسألة . وفي سؤال المفرد عن الاثنين والجماعة ثمانية مسائل .
أو تسأل مذكراً عن مذكرين أو مذكرين أو مؤنثين أو مؤنثات .
فإن كان المسؤول المفرد مؤنثاً كان لك فيه أربعة أوجه .

فهذه ثمانية مسائل في سؤال المفرد عن الاثنين والجماعة ، وثمانية في سؤال الاثنين عن المفرد والجماعة ، ومثلها في سؤال الجماعة عن المفرد والاثنين ، فيكون مبلغها أربعة وعشرين ، والاثنى عشرة مسألة المتقدمة . فمبلغ جميع المسائل ستة وثلاثون .

وانما تبلغ هذه المسائل هذا المبلغ على أن تستعمل اسم الإشارة أو حرف الخطاب على اللغة الفصيحة فيهما .

فإن جعلت اسم الإشارة على لغة من يجعلها في كل حال كما يكون الواحد المذكر وجعلت حرف الخطاب على لغة من يجعلها على كل حال كما يجعلها للواحد المذكر . وعلى هذه اللغة ماروي من قوله :

٦٧٩ لاوأبيك ابنة العامري

..... البيت (١)

يفتح الكاف ، وعلى لغة من يفتح الكاف للمذكر ويكسرهما للمؤنث ويفرد في جميع المسائل لم يبلغ هذا العدد بل كانت كلها على لفظ واحد أو على لفظين في لغة من يفتح الكاف للمذكر ويكسرهما للمؤنث .

(١) عجزه : لا يدعى القوم أني أفر

وهو لامري القيس ، وينسب أيضا لريمة بن جشم من النسر بن قاسط (جاهلي) . والرواية المشهورة بكسر الكاف من أبيك . وأفر مخفف بتشديد الراء ، خفف للضرورة ، ولا زائدة أو لتأكيد نفي جواب القسم . وابنة العامري قيل هي فاطمة بنت عبيد بن ثعلبة العامري ، وقيل اسمها هر . الشعر والشراء ١٢٢ ، المخصص ١٧/١٣٥ ، المغني ٢٧٦ ، العيني ١/٩٥ ، الخزائن ١/١٨٠ ، ٤/٤٨٩ ، الفرائر ٨٧ ، الديوان ١٥٤ .

فإن سألت مفرداً عن مفردٍ في المذكَّر قلت : كيف ذاك الرجلُ / [٢٠٨ظ]

يارجلُ ؟ أو ذاك أو ذاك .

فإن سألت مفرداً عن مفردٍ في المؤنث قلت : كيف تلك المرأةُ يا امرأةُ ؟
أو تلك أو تلك .

فإن سألت مفردة مؤنثة عن مفرد مذكَّر قلت : كيف ذاك الرجلُ يا امرأةُ ؟
أو ذلك أو ذلك .

فإن سألت مفرداً مذكَّراً عن (مفردة مؤنثة قلت : كيف تلك ؟
أو تلك أو تلك المرأةُ يارجلُ .

فإن سألت مفرداً مذكَّراً عن (١) مذكَّرتين قلت : كيف ذاك أو
ذاتك الرجلانِ يارجلُ ؟

فإن سألت مفرداً مذكَّراً عن مؤنثتين قلت : كيف تانك أو تانك المرأتانِ
يارجلُ ؟

فإن سألت مفرداً مذكَّراً عن مؤنثات قلت : كيف أولاك وأولائك النسوةُ
يارجلُ ؟

فإن سألت مفردة مؤنثة عن مذكَّرتين قلت : كيف ذاك أو ذاك
أو ذاتيك الرجلانِ (٢) يا امرأةُ ؟

فإن سألتها عن مذكَّرتين قلت : كيف أولاك وأولئك وأولائك الرجالِ
يا امرأةُ ؟

فإن سألتها عن مؤنثتين قلت : كيف تانك أو تانك المرأتانِ يا امرأةُ ؟

فإن سألتها عن مؤنثات قلت : كيف أولاك وأولئك وأولائك النسوةُ
يا امرأةُ ؟

(١) ما بين القوسين سقط من ر .

(٢) ج : الرجال .

فإن سألت مذكرين عن مفرد قلت : كيف ذالكما الرجلُ يارجلان ؟
فإن سألت مذكرين عن مذكرين قلت : كيف ذانِكما أو ذانِكما أو
ذانِيكما الرجلان يارجلان ؟
فإن سألت مذكرين عن مذكرين قلت : كيف أولكُما وأولالِكما الرجالُ
يارجلان ؟
فإن سألت مذكرين عن مؤنثة (١) قلت : كيف ذانِكما أو ذانِكما أو
ذانِيكما ؟
فإن سألت مذكرين عن مذكرين قلت : كيف أولكُما وأولالِكما
الرجالُ يارجلان ؟
وإن سألت مذكرين عن مؤنثة قلت : كيف تانِكما أو تِيكما (٢) أو تالِكما
المرأةُ يارجلان ؟
فإن سألت مذكرين عن مؤنثتين قلت : كيف تانِكما أو تانِكما أو
تالِكما المرأتان يارجلان ؟
فإن سألت مذكرين عن مؤنثات قلت : كيف أولاكُما أو أولالِكما (٣) أو
أولالِكما النسوةُ يارجلان ؟
فإن سألت مؤنثتين عن مؤنثة قلت : كيف تلكُما أو تِيكُما أو تالِكما
المرأةُ امرأتان ؟
فإن سألت مؤنثتين عن مؤنثتين قلت : كيف تانِكما أو تالِكما أو تانِيكما
المرأتان يا امرأتان ؟
فإن سألت مؤنثتين عن مؤنثات قلت : كيف أولاكُما وأولكُما وأولالِكما
النسوةُ بامرأتان ؟
فإن سألت مؤنثتين عن مذكر قلت : كيف ذاكُما أو ذالِكما أو ذانِكما
الرجلُ يا امرأتان ؟

(١) كذا في ج ، ر ، وفي حاشية ج : قوله عن مؤنثة لا يصح طباقه على المثال ، وقوله : عن
مذكرين يكون مكرراً حيثه .

(٢) ج : تانِيكما ، وهو تحريف .

(٣) في ج ، ز : أولياكُما ، وهو تحريف .

فإن سألت مؤنثين عن مذكرين : كيف ذانِكما أو ذاتِكما أو ذاتيَكما
الرجلانِ يا امرأتان ؟
فإن سألت مؤنثيين عن مذكرين قلت : كيف أولاكما وأولكُما الرجالُ
يا امرأتان ؟

فإن سألت جماعة مذكرين عن مفرد مذكر قلت : كيف ذاكم أو ذالكُم
/ أو ذانكم الرجلُ يارجالُ ؟ [٢٠٩ و]
فإن سألتهم عن مذكرين قلت : كيف ذانكم أو ذانكم الرجلانِ يارجالُ ؟
فإن سألتهم عن مثلهم قلت : كيف أولئكُم وأولاكم وأوللكُم الرجالُ
يارجالُ ؟

فإن سألتهم عن مفردة مؤنثة قلت : كيف تيكُم أو تانكم أو تانكم المرأةُ
يارجالُ ؟

فإن سألتهم عن مؤنثين قلت : كيف تانكم أو تالكم أو تالكم المرأتانِ
يارجالُ ؟

فإن سألتهم عن مؤنثات قلت : كيف أولاكم وأولالكم وأولئكم النسوةُ
يارجالُ ؟

فإن سألت مؤنثات عن مفرد مذكر قلت : كيف ذاكُنْ أو ذالكنْ أو ذنكنْ
الرجلُ يانسوةُ ؟

فإن سألتهن عن مذكرين قلت : كيف ذانكنْ أو ذالكنْ أو ذاتيكنْ
الرجلانِ يانسوةُ ؟

فإن سألتهن عن مذكرين قلت : كيف أولئكنْ وأولالكنْ وأولالكنْ
الرجالُ يانسوةُ ؟

فإن سألتهن عن مفردة مؤنثة قلت : كيف تبيكنْ أو تالكنْ أو تليكنْ المرأةُ
يانسوةُ ؟

فإن سألتهن عن مؤنثين قلت : كيف تانكنْ أو تالكنْ أو تانيكنْ المرأتانِ
يانسوةُ ؟

فإن سألتهن عن مثلهن قلت : كيف أولائكنْ وأولالكنْ وأولالكنْ النسوةُ
بانساءُ ؟

رفع

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الفردوس

باب الهجاء

قصده في هذا الباب أن يبين حكم الألف التي من نفس الكلمة المتطرفة في الخط . لا يخلو أن تكون ثانية أو ثالثة أو أزيد . فإن كانت ثانية كتبها بالألف على كل حال مثل ما ولا . وإن كانت ثالثة فلا يخلو أن تكون منقلبة عن واو أو عن ياء أو مجهولة الأصل .

فإن كانت منقلبة عن واو كتبت ألفاً على لفظها مثل عصا ، وإن كانت منقلبة عن ياء كتبت ياء مثل رَحَى . وإن كانت مجهولة الأصل فلا يخلو أن تمالأ أو لا تمالأ . فإن أميلت كتبت ياء مثل بَلَى ومَتَى .

وسبب أن كتبت ياء أن الإمالة بابها أن تكون من الألفات فيما هو منقلب عن الياء . فإن لم تُمالأ فلا يخلو أن يكون لها حالة ترجع فيها إلى الياء أو لا تكون . فإن كانت لها حالة ترجع فيها إلى الياء كتبت ياء نحو : إلى وعلى ولدى ، لأنك إذا أضفتها إلى المضمر قلبتها ياء نحو : عليه ولديه وإليه . فلذلك كتبت ياء .

وإن لم تكن لها حالة ترجع فيها إلى الياء كتبت ألفاً على كل حال مثل ألا وأما . فإن كانت قبل الألف ياء فإنك تكتبها أبداً ألفاً مثل الحيا ، هروباً من اجتماع المثليين في الخط كما يهربون من اجتماعهما في اللفظ .

فإن كانت في أزيد من ثلاثة أحرف كتبت أبداً ياء على كل حال نحو ملكهتي ومُصطقتي ، إلا أن يكون ما قبلها ياء فإنك تكتبها ألفاً مثل يحياواستحياوا عيا . إلا يحيى فإنهم يكتبونه بالياء شذوذاً .

وزعم بعض النحويين أن كل ما آخره ألف قبلها ياء يكتب ألفاً إلا لا اسم العلم ، فرقاً بين اللفظ المكتوب به مسمى به (وغير مسمى به) (١) . وقد يجوز أن تكتب كل ما تقدم بالألف وذلك قليل جداً .

(١) ما بين سقط من ر .

وزعم الفارسي أنه / لا يكتب كل ما تقدم ذكره إلا بالألف أبداً . [٢٠٩ظ]
واحتج بأن قال : قد وجدت الهمزة منقلبة عن ياء وعن واو في مثل قائم
وبائع وكساء ورياء ، ولا تكتب أبداً إلا صورتها ولا يفرق بين ما الهمزة
فيه منقلبة عن ياء أو واو .

وهذا الذي احتج به لاجحة فيه لأن الألف إذا كانت منقلبة عن ياء فقد
ترجع إلى الياء في حال من الأحوال نحو رَحَى ، يقولون : رَحِيان . وكذلك
رَمَى يقولون : رَمِيَتْ ، فلما كانت الألف قد تصير ياء في بعض المواضع
جعلوا الخط في سائر المواضع على ذلك ، والهمزة لا تعود إلى أصلها في موضع
من المواضع .

ومذهب الكوفة مثل مذهب أهل البصرة إلا فيما هو على وزن فَعَلَ أو
فِعَلَ مثل هُدَى وِرِضَى فإنهم يكتبونه أبداً بالياء .
وزعم الكسائي أنه سمع من العرب في حِمَى وِرِضَى الوجهان . فيقولون :
حِمِيان وِرِضِيان وِحِمَوان وِرِضَمَوان (١) . فمن ثنأهما بالياء كتبهما بالياء
ومن ثنأهما بالواو كتبهما بالألف .

فإن كانت بعد هذه الألف تاء مثل قِطَاة وِزْكَاة فإنك تكتبها ألفاً على كل
حال ، وكذلك إن اتصل بها ضمير نحو : رَمَاهُ .

وتعتبر ما الألف فيه منقلبة عن ياء أو واو في الأسماء بالثنائية وبأن تبنى من
الاسم فعلاً على فَعَلَ وتردّه إلى نفسك فيكون بالياء وبأن تكون العين منه
ياء أو واو فتعلم أبداً أن الألف منقلبة عن ياء .

ومن الفعل فيما كان منه على وزن فَعَلَ بمضارعه ، ويرد الفعل إلى نفسك .
وبمجيء المصدر على فَعَلَ أو فَعَلَّة ، و ما كان على غير وزن فَعَلَّة فتعتبره
بمجيء المصدر على فِعَلَّة أو فُعَلَّة .

(١) ، انظر الجزء الأول ص ٤٦ .

والاسم الذي في آخره ياء قبلها كسرة لا يخلو أن يكون معرباً أو مبنياً .
فإن كان معرباً فلا يخلو أن يكون منصرفاً أو غير منصرف . فإن كان منصرفاً
فلا يخلو أن يكون فيه الألف واللام أو إضافة أو ليس كذلك .
فإن كان ليس بمضاف ولا فيه الألف واللام فلا يخلو أن يكون مرفوعاً أو
منصوباً أو مخفوضاً . فإن كان مرفوعاً أو مخفوضاً كتبه بغير ياء مثل قاضٍ
وغازٍ وداعٍ ، ويجوز أن تكتبه بياء قليلاً جداً .
وسبب ذلك أن الخط محمول على الوقف . والوقف في مثل هذا يكون بغير
ياء في الفصح وبالياء قليلاً . فلذلك كان الخط بغير ياء أحسن منه بالياء .
فإن كان منصوباً فتكتبه بالياء وتبدل من التنوين ألفاً حملاً على الوقف .
فإن كان مضافاً فلا تجوز كتابته إلاً بالياء على كل حال .
فإن كان فيه الألف واللام فلا يخلو أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مخفوضاً .
فإن كان مرفوعاً أو مخفوضاً كتبه بالياء على لغة من يقف بالياء وبغير الياء
على لغة من يقف بغير ياء فتقول : هذا القاضي ، ويعامل الألف واللام
معاملة التنوين . ويجوز أن تكتبه بغير ياء . فإن كان منصوباً كتبه بالياء .
فإن كان غير منصرف فلا يخلو أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مخفوضاً .
فإن كان مرفوعاً أو مخفوضاً / كتبه بغير ياء مثل جوارٍ وغواشٍ ، [٢١٠ و]
وإن كان منصوباً كتبه بالياء . فإن كان مبنياً فلا يخلو أن يكون مبنياً في باب
النداء أو في غير باب النداء .
فإن كان مبنياً في باب النداء ففي الوقف عليه خلاف . فمنهم من يقف عليه
بالياء ومنهم من يقف عليه بغير ياء . فمن مذهبه أن يقف عليه بالياء يكتبه بالياء
ومن مذهبه أن يقف عليه بغير ياء يكتبه بغير ياء .
وإن كان مبنياً في غير النداء فإنك تكتبه بالياء أبداً على كل حال .

رفع
عن (الرحم) التجري
المكتبة (البيروت) الزوارك
باب آخر من الهجاء

الهجاء ينقسم قسمين : قسم للسمع وقسم لرأى العين . فالذي هو للسمع هو خطّ العروضين . وذلك أنّهم يكتبون ما يسمعون خاصة ، لأنّ الذي يُعتدّ به في صنعة العروض إنّما هو ما لفظ به .

والهجاء ينقسم سبعة أقسام : ممدود ومقصور ومهموز ومنقوص وما زيد فيه أو نُقص منه وما كتب على لفظه .

فالقصور هو ما في آخره ألف ، وقد تقدم ذكره . والمنقوص قد تقدم ذكره . وهو ما في آخره ياء قبلها كسرة . وأما المهموز فقد أفردنا له باباً . والممدود بعض المهموز وسيدكر .

وأما الذي نُقص منه فمقصور وكذلك ما زيد فيه . وما عدا هذا فهو المكتوب على لفظه .

والذي زيد فيه في الخط ينقسم قسمين : قسم زيد فيه فرقاً بين مشتبهين وقسم زيد فيه لغير فرق .

فما زيد فيه فرقاً بين مشتبهين كتابتهم مائة بالألف فرقاً بينه وبين منه . وكانت الزيادة من حروف العلة لأنها تكثرت زيادتها . وكان حرف العلة الفأ لأنّ الألف تشبه الهمزة ، وأيضاً فإنّ الفتحة من جنس الألف .

وجعل الفرق في مائة ولم يجعل في منه لأمرين : إمّا لأنّ مائة اسم ومنه حرف ، والاسم أحمل للزيادة من الحرف . واما لأنّ المائة محذوفة اللام . دليل ذلك قولهم : أمأيت الدراهم ، فجعل الفرق في مائة بدلا من المحذوف مع كثرة الاستعمال . ولذلك لم يفصلوا بين فئة وفيه لعدم كثرة الاستعمال .

فإنّ جمعت فبإجماع أنّك لا تزيد الألف نحو مئتين ومئات . وإنّ ثنيت ففيه خلاف . فمنهم من يزيد الألف ومنهم من لا يزيد الألف . والذي لا يزيد الألف يقول : قد زال الموجب ، والذي يزيد يقول : الثنية مبنية على لفظ

الواحد أبداً ، أعنى أنّها يسلم فيها بناء الواحد ، فجرت في الخط على حكم الواحد .

ومما زادوا فرقا بين مشتبهين زيادة الواو في أولئك ، فرقا بينه وبين إليك . وكانت الزيادة من حروف العلة لأن حروف العلة كما تقدم تكثر زيادتها . وكانت الزيادة الواو لأن الواو من جنس الضمة ، وجعل الفرق في أولئك ولم يجعل في إليك لأن أولئك اسم وإليك حرف والاسم أحمل للزيادة من الحرف . ومما زادوا فرقا بين مشتبهين زيادتهم / الواو في عمرو فرقا بينه وبين [٢١٠ظ] عُمَرَ ، وكانت الزيادة من حروف العلة لأن حروف العلة ثلاثة : الواو والألف والياء ، لم تكن الألف لثلاثا يلتبس المرفوع بالمنصوب ، ولم تكن الياء لثلاثا يلتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم مثل : يا عُمَرَى ، فلم يبق ما يزداد إلا الواو . وجعلت الزيادة في عمرو ولم تجعل في عُمَرَ لأن عُمَرَ أخف من عُمَرَ وذلك أن عُمَرَ منصرف وعُمَرَ غير منصرف .

ومما زادوا فرقا بين مشتبهين في مذهب بعض أهل الخط زيادتهم الواو في يا أُوخِيَّ ، فرقا بينه وبين يا أُخِيَّ (١) . وكانت الزيادة من حروف العلة للعلة التي تقدمت ، وكانت الواو لأنها من جنس الضمة . وجعلت في أُوخِيَّ ولم تجعل في أُخِيَّ لأن أُوخِيَّ قد غير بالتصغير والتغيير يأنس بالتغيير ، فلذلك كان في أُوخِيَّ . وأيضا فإن التصغير فرع والفرع أحمل للزيادة . ومذهب أكثر أهل الخط أنّها لا تزداد ، وسبب ذلك أن التصغير فرع عن التكبير وليس هو بناء أصل . وأيضا فإن أُوخِيَّ لم يكثر استعماله .

ومما زادوا فيه فرقا زيادتهم الألف في واو الضمير . واختلفوا في ذلك فمنهم من ذهب إلى أن هذه الألف زيدت فارقة بين واو الضمير وواو العطف وذلك في ما كان من واوات الضمير منفصلا ، وذلك نحو : كفروا ووردوا ، ألا ترى أن كفروا لو ورد بعده فعل لالتبس بالعطف ، إذ يمكن أن يكون كفروا فعل ، ثم حملت الضمائر غير المفصولة على المفصولة .

(١) قال الزجاجي : وكتاب زماننا لا يزيدها ويكتفون بالضمة منها . المل ٢٧٣ .

وهذا غير مرضي ، لأنك إذا زدت الألف التيس بكفّر وافعل .
ومنهم من ذهب إلى أنها زيدت فارقة بين واو الضمير والواو التي من
نفس الكلمة (١) .

وهؤلاء يذهبون إلى أنه لا يجوز زيادة الألف في مثل (لم) (٢) يغزوا .
لأنه لا يلتبس واوه بالواو التي من نفس الكلمة . إذ لو كانت من نفس
الكلمة لأذهبها الجازم .

ومنهم من ذهب إلى أنها فارقة بين الضمير المنفصل والضمير المتصل في مثل
ضربوهم ، إذ لو كانت الهاء والميم تأكيداً للضمير وضربوهم إذا كانت مفعولة (٣) .
وهذا اللبس لا يعرض إلاّ مع واو الضمير . فألحقت الألف لواو الضمير إذا
كان بعدها ضمير منفصل . أعني ضمير الرفع وأسقطت مع ضمير النصب ،
ثم زيدت بعد كل واو جمع وان لم يلحقها ضمير متصل .

وأما الذي زيد لغير الفرق فكل إدغام يكون من كلمتين ، فإنك تكتب
الحرف المدغم على الأصل قبل الإدغام ، فكتب : من يومين بالنون (٤) ،
على الأصل . ولذلك جعلوا اللام التعريف المدغمة فيما بعدها صورة ، نحو :
الرجل ، لأنها من كلمة وما أدغمت فيه من كلمة أخرى ، إلاّ الموصولات
فإنّ لام التعريف منها لا تثبت لها صورة نحو : الذي والتي ، لأنها لما لزمّت
الموصول صارا كأنهما كلمة واحدة ، إلاّ اللذين فإنك تكتبه بلامين .

ومنهم من ذهب إلى أنّ لام التعريف / انما كتبت مفصولة لثلاث يلبس [٢١١] و
الخبر بالاستفهام عن النكرة ، ألا ترى أنك لو كتبت : أرجلُ فعل كذا .
لا تلبس بقولك : أرجلُ فعَل كذا ؟ وكذلك حكم لام التعريف إذا
دخل عليها لام الجر ولام الابتداء . إلاّ أن يفضى ذلك الى اجتماع ثلاث
لامات في نحو : لليل لليلسان . فإنك لا تثبتهما في الخط ، إلاّ أنك
أثبت ألف الوصل مع لام الابتداء فرقاً بين لام الابتداء ولام الجر .

(١) وبه قال الزجاجي في الجمل ٢٧٤ .

(٢) زيادة يقتضيهما السياق .

(٣) الواضح ان في العبارة سقطا فالتمى مضطرب .

(٤) سقط (بالنون) من ج .

وأما أن اذا وقعت بعدها لا ففيها ثلاثة مذاهب : منهم من يكتب ان
مفصولة النون من لا على ما ينبغي أن تكتب عليه كل مدغم من كلمتين .
ومنهم من يكتب نون أن مفصولة من لام الابتداء اذا كانت أن مخففة
من الثقيلة ، لفصل الاسم المضممر بين النون وبين لا ، فإذا كانت الناصبة
للفعل كتبها متصلة على اللفظ .

ومنهم من يكتب النون مفصولة ان أدغم بغنة وغير مفصولة ان أدغم بغير
غنة ، لأنه اذا أدغم بغنة فكأنه قد أبقى بعض النون ، واذا أدغم بغير غنة
لم يبق للنون أثر ، والصحيح أن تكتب مفصولة على كل حال .
وأما ممّا فلا يخلو أن تكون ما الداخلة عليه (أ) من حرفاً أو اسماً ، فإن
كانت حرفاً فإنك لا تفصل نون «من» ما لأنهما قد صارا كالكلمة الواحدة ،
فإن دخلت على ما التي هي اسم فلا يخلو أن تكون ما استفهامية أو خبرية .
فإن كانت استفهامية كتبت متصلة نحو : مِمَّ ؟ وتحذف ألف ما للدخول
حرف الجر عليها لأنها لما حذفت منها الألف صار حرف الجر كأنه عوض
منها فترلت معه مترلة اللفظ الواحد .

وان كانت غير استفهامية كتبها مفصولة على قياس ما هو من كلمتين .
وأما مِمَّ فلا يخلو أن تكون «عن» منه استفهامية أو غير استفهامية .
فإن كانت استفهامية كتبها متصلة إجراءً لمن مجرى ما ، لأنها أختها .
وان كانت غير استفهامية كتبها مفصولة على قياس ما هو من المدغمات
على حرفين من كلمتين .

ومما نقص منه كل جمع على وزن مفاعل أو مفاعيل اذا كان بعد عدد
نحو ثلاثة دراهم . فمنهم من يحذف الألف منه ، إلا أن يؤدي الى الجمع
بين مثلين نحو دنانير ، فإنك تكتبه بالألف لثلا يؤدي إلى اجتماع المثلين
وهو النونان .

(١) كذا والوجه : عليها .

وقد ثبتت الألف في جميع ذلك قليلا .
ومما نقص منه الألف كل اسم أعجمي قد كثر استعماله نحو ابراهيم
واسماعيل . فإن لم يكثر استعماله نحو طالوت وجالوت كتبته بالألف .
ومما نقص منه الألف كل اسم علم قد كثر استعماله ثانيه ألف نحو قاسم
وحارث ومالك وخالد .

ومنهم من يشترط : إلا أن يؤدي حذفه الى لبس مثل عامر ، فإنك لو
حذفت الألف / لالتبس بعمر . وقد يكتب كلُّه بالألف قليلا . [٢١١ظ]
ومما نقص منه الألف كل جمع بالألف والتاء ، وهذا الجمع لايجوز أن
يكون فيه ألف سوى ألف الجمع أو لا يكون . فإن كانت فيه ألف سوى ألف
الجمع فيجوز في ألف الجمع الحذف والإثبات ، والحذف أحسن نحو
سموات .

فإن لم يكن فيه ألف سوى ألف الجمع جاز فيه وجهان : حذفها وإثباتها ،
وإثباتها أحسن نحو مسلمات .

ومما حذف منه همزة الوصل : بسم الله الرحمن الرحيم ، اذا كان مبتدأ .
فإن تقدمه شيء لم يحذف منه شيء .

ومنهم من قال : لم يحذف من اسم ولا في موضع وما جاء على صورة الحذف
فإنما هو على لغة من يقول : بسم الله . ثم خفف كما يقولون في إيل :
إيل (١) . وعليه قوله :

بسم الذي في كُسل سورة سيمه (٢) ٦٨٠

ومما حذف منه همزة الوصل : ابن . بشرط أن يكون مفرداً مذكراً
صفة واقعاً بين اسمين علمين أو ما يقارب العلمين وهو الكنية واللقب .

(١) انظر معاني القرآن ١٢/٢ .

(٢) لم ينسب لقائل . وقوله : بسم ، متعلق بقوله : ارسل في البيت السابق للشاهد . النوادر

١٦٦ ، اصلاح المنطق ١٣٤ ، المقتضب ٢٩٩/١ ، المنصف ٦٠/١ ، الانصاف ١٠٠ ،

شواهد الشافية ١٧٦ .

ومما نقص منه كل ما في أوله همزة الوصل إذا تقدّمها همزة الاستفهام نحو استخرج ، فتدخل عليه همزة الاستفهام فتقول : أَسْتَخْرِجَ ؟ إلا أن تكون همزة الوصل مفتوحة نحو : أَلرَّجُلُ ؟ فإنك تثبتها في الخط وسبب ذلك لو قلت : الرجل ، وحذفتها لالتبس الخبر بالاستفهام فذلك ثبتت في الخط فتقول : أَلرَّجُلُ ؟ فإن تقدّم همزة الوصل المفتوحة لام الجر حذفت نحو : لِلرَّجُلِ .

ومما نقص منه ما يجتمع فيه ألفان نحو كساء أو رداء ويا ابراهيم ويأيتها . ومما نقص منه ما يجتمع فيه ثلاث ألفات مثل : سماءات ، تحذف منه ألف واحدة فتبقى ألفان ومنهم من يحذف ألفين وتبقى واحدة . والذي يحذف واحدة ينزّ من توالي الحذف .

ومما نقص منه ما اجتمع فيه واوان مثل طاووس وناووس (١) ورؤس إلا أن يكثر الحذف نحو اشتوى فإنك إذا ألحقت به واو الضمير فتقول : اشتوا ، فتبقى الواو ساكنة مع الألف فتحذف الألف ، فلو حذفت الواو لكثرت الحذف .

ومما حذفت منه ما اجتمع فيه ثلاث ياءات مثل النبيّين ، فتحذف واحدة منها فيبقى اثنتان .

ومما نقص منه أسماء الأعداد نحو ثلاثة وثمانية وثلاثة عشر وثمانية عشر إلا ما حذفت منه فإنه لا يحذف لثلاث ياءات الحذف نحو ثمان عشرة أو ثمان لأنه قد حذفت الياء ، فلو حذفت الألف لكثرت الحذف .

ومما حذفت منه الألف كلّ جمع سلامة بالواو والنون ثانيه الف ، من الصنات بشرط ان تدخل الألف واللام عليه نحو الضارين والغانمين والكافرين ، إلا ان يكون جمع السلامة مدغماً أو منقوصاً . فإن كان

(١) كذا في النسخ كتبت بواوين والوجه حذف أحدهما .

مدغماً مثل العاديين ، فإنك لاتحذف منه الألف لثلاثي يتوالى عليه الاجحاف بال حذف والإدغام .

وكذلك ان كان منقوصاً مثل القاضيين فإنك لاتحذف منه الألف لثلاثي اكثر الحذف .

ومن الحذف / حذفهم الألف من أسماء الإشارة مثل [٢١٢] وأولئك : لكثرة الاستعمال .

وما بقي فهو مكتوب على لفظه بالنظر إلى الابتداء والوقوف نحو يأتيك . يكتب بالألف نظراً إلى الابتداء ، أو قائمة تكتبها بالهاء نظيراً إلى الوقف . وينقسم قسمين : قسم كان ينبغي أن يكتب موصولاً فكتب مفصلاً (١) وقسم كتب على ما يجب ان يكتب عليه .

فالذي كتب موصولاً وكان ينبغي أن يكتب مفصلاً كتابتهم إن وأخواتها إذا دخلت عليها ما الحرفية موصولة ، فرقاً بينها وبين ما الاستفهامية وكان الذي كتب موصولاً ما الحرفية ، لأن الحرف أشد اتصالاً بما قبله من الاسم . والذي كتب موصولاً وكان ينبغي أن يكتب مفصلاً كل كلمتين إذا كان الواحد منهما على حرف نحو : بك ، تكتب الباء (على حرف) (٢) متصلة بما بعدها ، إلا ان تكون من الحروف التي لاتتصل ، فإنها تكتب مفصولة نحو : وزيد .

وكذلك «منك» تكتب من متصلة بالضمير لأنه على حرف واحد ، كذلك «منها ومنه» لان هذه زوائد على الضمير .

وكان ينبغي أن يبين حكم الخط والنقط لقوله في الباب : واعلم أن هذه الحروف الثماني والعشرين لها تسعة عشرة صورة ، على عدد الصور التي ثبتت في أبي جاد لأنها إمام (٣) الكتاب ... الفصل .

(١) كذا وهو يريد العكس .

(٢) سقط ما بين القوسين من ر .

(٣) ج ، ر ، أم ، والتصحيح من الحمل ٢٧٢ .

السبب في أن جعلت بعض الحروف على صورة واحدة وبقية على صور مختلفة تقاربها من المخرج أو في الصفات على حسب ما ذكر في باب الإدغام ، وما ليس له مقارب فيما ذكر كتب على صورة منفردة ليست لغيره من الحروف على أنه كان الأولى أن يجعل لكل حرف صورة حتى لا يقع التباس بين الحروف أصلاً ، ولذلك دخل لسان العرب من التصحيف ما لا يدخل غيره من الألسنة .

فلما كانت بعض هذه الحروف على صورة واحدة احتاجوا إلى النقط للفرقة بين الحروف .

فما كان من هذه الصور لحرفين (١) فاختلف أهل النقط فيهما . فمنهم من ينقط أحدهما ويترك الآخر . ومنهم من ينقط نقطة فوق الصورة لأحد الحرفين ونقطة تحت الصورة للحرف الآخر .

فحجة الأول أن نقطها لأحد الحرفين وترك نقطها للآخر مزيل للبس وهو أخصر . وحجة الذي نقطها للحرفين أنه قد يمكن أن يتوهم لو تركت لأحدهما غير منقوطة لتوهم أنه نسي نقطها .

فالذي ينقطها لأحد الحرفين يجعل النقطة بوحدة فوق الصورة ويغفلها للآخر ، وعلى ذلك أمر كل صورة بحرفين إلا الصورة التي للشين والسين . وإنما أغفلت السين ونقطت للشين ثلاثة لأنها لو نقطت بوحدة لأمكن أن يتوهم أنها ثلاثة أحرف نحو بين أو نتن أو غير ذلك ، فلذلك نقطوها بثلاث / نقط لأنه لا يمكن أن يتوهم [٢١٢ظ] أن كلمة فاؤها وعينها ولامها من جنس واحد .

فإن كانت الصورة لثلاثة أحرف نقطت لأحدهما بوحدة من فوق وللآخر واحدة من أسفل وأهملت الثالث نحو الجيم والحاء والخاء . فإن كانت لخمسة أحرف وهو أقصى ما جعلت له الصور نقطت لأحدهما

(١) ج ، ر : بحرفين ، وهو تحريف .

بنقطة من فوق وللثاني من أسفل وللثالث بنقطتين من فوق والرابع بنقطتين من أسفل وللخامس بثلاث من فوق ، وذلك نحو النون والياء والباء والتاء والتاء .

وما كان من الصور لحرف واحد لا يحتاج إلى نقط .

وأما الحركات فلما كانت بعض الحروف عملت على صورها فالضمة واو صغيرة على هذه الصورة (ُ) والفتحة الف صغيرة ممتدة على طول الحرف ، ولو لم تكن كذلك لالتبست بالألف وصورتها (َ) والكسرة ياء صغيرة وجعلت من أسفل الحرف لأنها قد يخل بها سرعة الخط فتلتبس بالفتحة وصورتها (-) .

وأما السكون فصورته صاد صغيرة على هذه الصورة (ص) وهي الصاد من صفر لان الصفر : الخالي . ولذلك جعلت علامة على كون الحرف صفراً من الحركة ، وذلك يطرد في كل ساكن إلا في حروف المد واللين فإنها لم تحتاج إلى علامة لأنها لا يتوهم أنها متحركة . ومنهم من يجعل عليها علامة .

وأما المد فصورته مد وهو مد خط ، ومعناه الأمر بالمد .

أما الشد فصورته كصورة الشين إلا أنها أصغر منها على هذه الصورة س وهي الشين من شديد ، علامة على ان الحرف شديد .

وأما الصلة فلما كانت علامة على اتصال حركة الحرف بالساكن الذي دخلت عليه همزة الوصل وكان الذي اتصل بالساكن إنما هو امتداد صوت الحركة ، جعل علامة كعلامة المد وكانت مع الحركة المضمومة في وسط ألف الوصل ومع الكسرة في أسفله ومع المفتوحة في أعلاه .

رفع
عن (الرجح) القمري
أسكنه الله الفردوس
باب أحكام الهمزة في الخط

الهمزة لا يخلو ان تكون في موضع يجوز فيه تسهيلها أو لا تكون .
فإن كانت في موضع فيها تسهيلها كان خطها على حسب مايسهل . فينبغي
أن تبيّن المواضع التي يجوز فيها تسهيلها من المواضع التي لايجوز فيها ذلك .
فالهمزة لا يخلو أن تكون أولاً أو حشواً أو طرفاً . فإن كانت أولاً فلا
يجوز تسهيلها فإنها إذا سهلت تقرب من الساكن والساكن لايتبدأ به ،
وتكون صورتها ألفا . فإن كانت حشواً فلا يخلو أن تكون ساكنة أو متحركة .
فإن كانت ساكنة فلا يخلو أن يكون ما قبلها متحركاً بالضم أو بالفتح
أو بالكسر . وكيفما كان فإنها تدبرها حركة ما قبلها .

فإن كان قبلها فتحة أبدلت ألفاً مثل كأس . وإن كان قبلها ضمة أبدلت
واوأمثل تؤمن . وإن كان قبلها كسرة أبدلت ياء مثل بشر .

وصورتها / في الخط على قياس تسهيلها . [٢١٣و]
فإن كانت الهمزة متحركة فلا يخلو أن يكون ما قبلها ساكناً أو متحركاً .
فإن كان الذي قبلها ساكناً فلا يخلو أن يكون الساكن حرف علة أو حرفاً
صحيحاً .

فإن كان الساكن حرفاً صحيحاً فإنّ تسهيله يكون بأن ينقل حركة الهمزة
إلى الساكن قبل وت حذف الهمزة فتقول في تسهيل دِفْثِكْ وِبِنْتَاوَنْ : دِفْثُكْ
وِبِنْتَوَنْ ، ولا صورة لها في الخط لأنّها لا تثبت في التسهيل .

فإن كان الساكن حرف علة : ياء أو واو أو ألف ، فإن كان حرف العلة
ياء أو واو أو ألف فلا يخلو أن يكونا زائدين أو أصليين . فإن كانا أصليين مثل
شيثك ووضوؤك فحكمه حكم الساكن قبله حرف صحيح في التسهيل والخط .
فإن كانا زائدين فإنّ تسهيله يكون بأن تقلب الهمزة مع الياء ياء ومع الواو
واواً وتدغم الياء في الياء والواو في الواو فتقول في نييثك ووضوؤك : نييثك
ووضوؤك ، فلا تثبت لها صورة في التسهيل ، وكذلك لا تثبت في الخط .

فإن كان الساكن ألفاً فإن تسهيلها بينها وبين الحرف الذي منه حركتها .
فإن كانت الحركة فتحة فإن تسهيلها بينها وبين الألف ، فينبغي أن تكون
صورتها ألفاً فيجتمع ألفان فتحذف ، فلا تثبت لها صورة .

فإن كانت حركة الهمزة كسرة فيبينها وبين الياء فتقول في سائل : سائل ،
فتثبت لها صورة الياء .

فإن كانت حركتها ضمة فيبينها وبين الحرف الذي منه حركتها فتكون صورتها
واواً فتقول : طاؤس (١) .

فإن كانت الهمزة متحركة وما قبلها متحرك فلا يخلو أن تكون متحركة بالفتح
أو الضم أو الكسر . فإن كانت متحركة بالفتح فلا يخلو أن يكون ما قبلها متحركاً
بالفتح مثل سأل أو بالضم مثل جؤن (٢) أو بالكسر مثل مشر (٣) .

وكذلك إن كانت الهمزة متحركة بالضم ، لا يخلو أن يكون ما قبلها متحركاً
بالفتح مثل قؤول أو بالضم مثل رؤوس أو بالكسر مثل يستهزئون .

وكذلك إن كانت الهمزة متحركة بالكسر لا يخلو أن يكون ما قبلها متحركاً
بالفتح مثل : سئيم ، أو بالضم مثل سئيم أو بالكسر مثل مئيم .

وكيفما كانت الهمزة متحركة بضم أو فتح أو كسر وكذلك كل ما قبلها
(كان) (٤) حكم تسهيلها بينها وبين الحرف الذي منه حركتها ، وكذلك
صورتها في الخط ، إلا الهمزة المتحركة بالفتح المضموم ما قبلها مثل جؤن أو
المكسور ما قبلها مثل مشر في مذهب سيبويه ، فإن تسهيل ذلك بأن تبدل الهمزة
حرفاً من جنس ما قبلها فتقول في جؤن جؤن فتبدل الهمزة واواً محضة .
وكذلك تقول في مشر : مير ، فتبدل الهمزة ياء محضة (٥) .

(١) طاؤس لفة في الطاووس وهو الطائر المعروف . اللسان : طيس .

(٢) جؤن جمع جؤنة بوزن جنحة ، وهي حق توضع فيه الحلى .

(٣) مشر جمع مشرة بوزن سلمة وهي العداوة والحقد .

(٤) زيادة يقتضيهما السياق .

(٥) الكتاب ١٦٤ / ٢ .

وما بقي عند سيويه بينه وبين الحرف الذي منه حركته على ما تقدم (١) إلا
أبا الحسن الأخفش والكوفيين (٢) فإنه زاد على ما استثنى سيويه همزة
المضمومة المكسور ما قبلها مثل يستهزئون، والهمزة المكسورة المضموم ما قبلها مثل
سُئِمَ ودُئِلَ فإنه يسهّلها/بإبدال الهمزة حرفاً من جنس حركة الحرف [٢١٣ظ]
الذي قبل الهمزة فتقول في مثل يستهزئون : يستهزيون ، بإبدال الهمزة
ياء محضة ، وتقول في تسهيل سُئِلَ : سُول ، بإبدال الهمزة واواً محضة.
والصحيح في القياس أن تسهّل بينها وبين الحرف الذي منه حركتها قياساً
على نظائرها من الهمزات المتحركة ما قبلها .

وكذلك ينبغي أن تفعل بالفتوحة المكسور ما قبلها أو المضموم لولا السماع ،
على أن موجب البدل في المفتوحة المضموم ما قبلها أو المكسور أقوى من الموجب
لذلك في المضمومة المكسور ما قبلها والمكسورة المضموم ما قبلها . ألا ترى
أنه لا يمكن أن يكون ما قبل الألف مكسوراً ولا مضموماً ، وقد
يمكن أن يكون ما قبل الواو الساكنة كسرة وما قبل الياء الساكنة ضمة
وإن لم تتكلم العرب بذلك (٣).

فإن كانت الهمزة طرفاً فلا يخلو أن تكون ساكنة أو متحركة . فإن كانت
ساكنة فإنه يديرها بحركة ما قبلها . فإن كان ما قبلها مكسوراً سهّلت بإبدالها
ياء . فإن كان ما قبلها مضموماً سهّلت بإبدالها واواً وإن كان ما قبلها مفتوحاً
بإبدالها سهّلت ألفاً ، ويكون الخطأ على ذلك .

وإن كانت متحركة فلا يخلو أن يكون ما قبلها ساكنة أو متحركة . فإن
كان ساكنة فلا يخلو أن يكون حرفاً صحيحاً أو معتلاً . فإن كان حرفاً صحيحاً
فقياس تسهيله بحذف الهمزة والفاء حركتها على الساكن قبلها ولا صورة لها
في الخط .

(١) الكتاب ١٦٤/٢ .

(٢) المقتضب ١٥٧/١ ، الجمل ٢٧٩ .

(٣) الواضح ان ذلك جاء في مثل قولهم : يئس ويئس .

وإن كان الساكن حرف علة فلا يخلو أن يكون ياء أو واو أو ألفاً .
فإن كان ياء أو واو فلا يخلو أن يكونا زائدين أو غير زائدين . فإن كانا غير
زائدين فقياس تسهيلها على قياس ما ذكر في الحشو وكذلك خطتها .
وكذلك أيضاً إن كانا زائدين فقياس تسهيل الهزمة وخطها على قياسها حشواً .
وإن كان الساكن ألفاً فإنك تكتبها على قياس الوقف ، وأنت لو وقفت
لكانت ساكنة في حال الرفع والخفض ولا يمكن إبدالها لأن ما قبلها ساكن
ولا إدغامها لأن الألف لا تدغم ولا يدغم فيها ، فلما لم يمكن تسهيلها كتبت
ألفاً على قياس الهزمة التي لا يجوز تسهيلها .
وأما في حال النصب فقياس خطتها أن تكتب ألفاً على قياس تسهيلها إلا
أنه يجتمع ألفان فتحذف الواحدة منهما في الخط .
فإن كان ما قبلها متحركاً فإنها تكتب على قياس تسهيلها في الوقف ألفاً
على كل حال .

رَفَعُ
عَبْدُ الرَّحْمَنِ الرَّحْمَنِيُّ
السُّلَمِيُّ الْبَيْهَقِيُّ الْبَرْزَنْجِيُّ

باب المقصور والمدود

اختلف التحويون في سبب تسمية الأسماء التي في آخرها ألف مقصورة . فمنهم من زعم أنه سمي مقصوراً لأنه قُصِرَ عن الإعراب أي منه منه ومنه قوله تعالى : حورٌ مقصوراتٌ في الخيام (١) . أي ممنوعات . ومنهم / من ذهب إلى أنه سمي مقصوراً لأنه قصر عن الغاية التي للمد ، [٢١٤ و] ألا ترى أن الألف أطول ماتكون ممدداً إذا كان بعدها همزة ، فإذا لم يكن بعدها همزة قصرت عن الغاية التي كانت لها من المدمة الهمزة . وهذا المذهب الأخير عندى أحسن وإن كان سببوه ذهب إلى الأول (٢) ، لتسميتهن مثل حمراء ممدوداً لجهلهم الممدود في مقابلة المقصور ، دليل على أن المراد بتسميتها مقصورة أنها قد قصرت عن رتبة الممدود .

. . .

وهذا الباب ينقسم قسمين : مقيس ومسموع . فالقيس كل ماله قياس . فوجب قصره أو مده . والمسموع : ما لا يعرف مده وقصره إلا بطريق السماع . فالقيس من المقصور كل مصدر لفعل غير متعدٍ معتل اللام على فَعِلَ واسم الفاعل منه على وزن فَعِلَ أو أَفَعَلَ (٣) أو فَعْلَانُ ، فإنه مقصور على وزن فَعِلَ نحو : عَمَى عَمَى فهو أَعْمَى ، وَصَدَى صَدَى فهو صَدِيٌّ وَطَوَى طَوَى فهو طَيَّانٌ . وشذت من ذلك الغراء ، يقال : غَرَى يَغْرَى فهو غَرِيٌّ والمصدر الغراء ، قال الشاعر :

(١) الرحمن : ٧٢ .

(٢) الكتاب ١٦١/٢ .

(٣) ج ، ر : فعل ، وهو تحريف .

٦٨١ إذا قلت مهلاً غارت العين بالبُكا

غراء ومدتها مدامعُ حُفْلُ (١)

وكل جمع لفعلة أو فعلة المعتلتي اللام فإنه مقصور ويكون على وزن
فِعْلٍ مع فِعْلَةٍ وعلى وزن فُعْلٍ مع فُعْلَةٍ نحو دُمِيَّةٌ ودُمِيٌّ وكِسْوَةٌ
وكِسِيٌّ ومِشِيَّةٌ ومِشِيٌّ وفِرِيَّةٌ وفِرِيٌّ .

وكل جمع لفتحيل على معنى مفعول على وزن فَعَلْتِي فهو مقصور نحو
جَرِيحٌ وجَرِيحِيٌّ وصَرَبٌ وصَرَبِيٌّ .

وكل ما كان على وزن فِعْيَلِي فهو مقصور نحو القَبِيلِيٌّ ، إلا ما شذَّ كالخِصْبِيَّةِ
والخَلِيْفَاءِ .

وكل جمع لأفعل مما هو آفة أو عاهة على وزن فَعَلْتِي فهو مقصور نحو أَحَدَقٌ
وَحَمَقِيٌّ وَأَنْوَكٌ وَأَنْوَكِيٌّ .

وكل جمع على وزن فُعَالِيٍّ أو فُعَالِيٍّ نحو سُكَارِيٌّ وَأَسَارِيٌّ فهو مقصور .
وكل ما كان من أسماء المعنى في آخره ألف فهو مقصور نحو الخَوْزَلِيٌّ
وَالْهَيْدَبِيٌّ (٢) .

وكل ما كان على وزن فَعَلْتِي فهو مقصور نحو البَشْكِيٌّ والمَرَطِيٌّ (٣) وجمَعَتْرِيٌّ .

(١) لكثير عزة . ورواية الديوان : أسلو . ورواية السيرافي : فاضت ... نهل . غارت من غار
النيث الأرض يغيرها إذا سقاها . حقل : متلقة . قال ابن هشام في التوضيح : قال ابن
مصفور وغيره : وشذ الغراء بالمد مصدر غرى ... وفيما قالوه نظر ، لأن أبا عبيد حكى
غاريت بين الشيتين غراء أي واليت ثم أنشده ، وعلى هذا فالمد قياسي ، لأن غاريت غراء
مثل قاتلت قتالا ، فزيت فاعلت من غريت به . ٥١ .

التوضيح ٢ / ٢١٢ ، وانظر المخصص ١٢ / ١٣٤٦٨ / ١٥٤ ، ١٤ / ١٠٣ ، شرح المفصليات
٧٦٧ ، شرح السيرافي ٥ / ٥ (التيمورية) ، الصحاح : غرا ، ابن يعيش ٦ / ٣٩ ، العيني
٥٠٩ / ٤ ، الديوان ٢ / ٣٠ .

(٢) الخوزلي : مشية فيها تناقل وتراجع .

(٣) ناقة بشكي : خفيفة المشي سريعة . وفرس مرطي : سريعة ، والمروط : سرعة المشي
والمعو .

وكل اسم في آخره ألف بعدها تاء تأنث وإذا جمع تحذف منه التاء فهو مقصور نحو قَطَاة وقَطَا وتَوَاة ونَوَى .

وكل صفة على وزن فَعَلَاءَ لامها حرف علة فالصفة منها للمذكر على وزن أفعل مقصور نحو قَتَوَاءُ أو أَقْنَى (١) وعَشَوَاءُ أو أَعَشَى .

وكل صفة على وزن فُعَلَى لامها حرف علة والمذكر منها الأفعال فجمعها على وزن فُعَا (٢) مقصور نحو الدُنْيَا والدُنَا والعلِيَا والعلَى . وتقول في المذكر الأذني والأعلى . وكل صفة على وزن أفعل للمفاضلة ولم تستعمل بمنزلة المألوث منها على وزن فُعَلَى مقصور نحو الأفضَلُ والفضَلَى والأَكْبَرُ والكُبْرَى .

وكل مصدر لفعل معتل اللام في أوله ميم زائدة فهو مقصور نحو مَدَعَى ومرَعَى ومَسَعَى ومَغَزَى .

وكل اسم مفعول من فعل معتل اللام زائدة على ثلاثة أحرف فهو مقصور نحو أعطيته فهو مُعْطَى ورأيته فهو مُرَامَى .

وكل فعل في/ آخره حرف علة وقبل حرف العلة منه فتحة فهو مقصور [٢١٤ظ] نحو أعطَى وسأهَى ورَامَى .

والمقيس عن الممدود كل مصدر من فعل معتل اللام قبل آخره ألف فهو ممدود نحو إعطاء واستدناة ورِماء .

وكل اسم لصوت على وزن فُعَالٍ أو فِعَالٍ فهو ممدود مثل الشُعَاءُ والدُعَاءُ والرُعَاءُ والنِدَاءُ .

وأما البكاء فيمدّ ويقصر، فمن ذهب به إلى الصوت مدَّةً ومن ذهب إلى الحزن قصره (٣)، قال الشاعر :

(١) الأتقى الذي في انفه احديباب .

(٢) في ج ، ر : فعلا ، وهو سهو .

(٣) الكتاب ٢ / ١٦٣ ، الكامل ١ / ٢٢٢ ، المقصور والممدود لابن ولاد ١٥ .

٦٨٢ بكت عيني وحق لها بكأها

وما يُغنى البكاءُ ولا العويلُ (١)

فقصر الأول لأنه ذهب به إلى الحزن، و مدّ الثاني لأنه ذهب به إلى الصوت.

وكل جمع على وزن أفعلاء وفُعلاء فهو ممدود نحو أنبياء أو خُلَفَاء.

وكل اسم جمع على وزن فَعَلَاء نحو الحَلَفَاء والقَصَبَاء والطرَفَاء فهو

ممدود (٢).

وكل أفعال صفة يكون المؤنث منه ممدوداً على وزن فَعَلَاء نحو أحمر وحمراء

وأصفر وصفراء .

وكل اسم على وزن فَعَلَاء فالغالب عليه المد نحو عَشْرَاء (٣) ونُفَسَاء .

وقد يجيء مقصوراً نحو شُعْبِي ، اسم أرض ، وأرْبِي ، اسم للداهية .

وكل اسم في آخره تاء تأنث قبلها ياء أو واو بعد ألف زائدة وأنك إذا جمعته

تحذف الياء فهو ممدود نحو عَظَايَةَ وصَلَايَةَ (٤) وسَمَاوَةَ ، تقول في جمعها

عِظَاء وصِلَاء وسَمَاء .

وكل جمع على وزن أفعلة فالمفرد منه ممدود نحو أرشيّة واحدها رِشَاء (٥)

وأكسبيّة واحدها كِسَاء ، إلاّ أنديّة فإنّه شاذّ ، والوجه منه : نداء ، قال :

٦٨٣ في ليلةٍ من جمادى ذات أنديّة

لا يبصيرُ الكلبُ من ظلماتها الطُنْبَاء (٦)

(١) لسان من شعر في رثاء الحمزة بن عبد المطلب، وورد في ديوان كعب بن مالك . ومفعول

يفنى مخوف تقديره : شيئاً . الكتاب ٢ / ١٦٣ ، المقتضب ٣ / ٨٦ ، الكامل ١ / ٢٢١ ،

شرح السبع ١٨ ، المقصور والمدود لابن ولاد ١٥ ، الروض الأنف ٢ / ١٦٥ ، شواهد

الشافية ٦٦ ، ديوان كعب بن مالك ٢٥٢ ، المخصص ١٦ / ١٨ .

(٢) الخلفاء والقصباء والطرَفَاء أسماء لأنواع من النبات . الذكر والمؤنث ١٢٣ .

(٣) المشراء : الناقة التي اتمى عليها عشرة أشهر من وقت لقاحها .

(٤) العضاءة : دويبة أكبر من الوزغة ، والصلاية كل حجر عريض يدق به .

(٥) الرشاء : الحبل الذي يربط به الدلو .

(٦) لمرة بن محكان . الطنب جمع طنّب وهو الحبل الذي تشد به الحيمة . وجمادى عند العرب الشتاء

كله ، في جمادى كان أو في غيرها . والكلب يضرب به المثل في حدة الرويّة . ابيات المعاني

٢٢٣ ، المقتضب ٣ / ٨١ ، الحصائص ٣ / ٥٢ ، ٢٢٧ ، شرح مشكلات الحسانة ٤٤٤ ،

شرح الحسانة للمرزوقي ١٥٦٣ ، المخصص ٢ / ٥٥ ، ١٥ / ١٠٩ ، شواهد الشافية ٢٧٧ .

وزعم أبو العباس أن أنديّة جمع نداء الذي هو جمع ندى ، لأن فعلاً جمع على فعال نحو حَمَلٌ وجمال (١).

وهذا الذي قال يجوز قياساً إلا أنه لم يسمع نداء في جمع ندى.

وكل اسم على فعلة معتل اللام فإنه يجمع على وزن فعال فيكون ممدوداً نحو ركوة ورُكاه (٢) ، وفسوة وفُساء ، وشذٌّ من ذلك قرية وقُرى وكوة وكوى.

وكل اسم على فعّل معتل اللام فجمعه على وزن فعال ممدود نحو ظبي وظبياء ودلو ودلاء .

وكل اسم على فعّل أو فعّل معتل اللام فجمعه على وزن أفعال نحو صدّى وأهداء وقفاً وأقفاء ونضّر وأنضاء وشلّو وأشلاء.

وكل اسم على وزن فعّللاء نحو عقرباء وحرملاء (٣) . أو على وزن فاعلاء نحو السابياء (٤) والقاصعاء (٥) ، أو على وزن فاعولاء نحو عاشوراء أو فعّلاء نحو عجاساء (٦) وبرأكاه (٧) فهو ممدود.

فهذا جميع ما يدرك من المقصور والممدود قياساً . وألحق بعض النحويين بمقيس الممدود والمقصور كل مقصور أو ممدود له من الصحيح ما هو على وزنه ومعناه وذلك نحو السنّ ، إذا أردت اللهب أو النبات فإنه مقصور لأن نظيره في اللفظ والمعنى إذا أريد به الضوء اللهب وإذا أريد به النبات شجر . وإذا أريد به الشرف / فهو ممدود ، تقول : السنّ ، لأن نظيره من الصحيح [٢١٥] في الوزن والمعنى الجلال .

(١) هذا التوجيه للأخفش كما ذكر ابن جنّي ، ولم يرد توجيه آخر للسألة في المقتضب ٣ / ٨٢ ،

وانظر الخصائص ٣ / ٢٣٧ . وشرح مشكلات الخامة ٤٤٤ وفيه : كحل وجمال .

(٢) الركوة : اناء من جلد يشرب فيه الماء .

(٣) حرملاء : اسم موضع .

(٤) السابياء : المواشي الكثيرة ، والتراب الرقيق الذي يخرج من البرقع من جمره .

(٥) القاصعاء : جمر البرقع أو قم الحجر .

(٦) العجاساء : الإبل العظام السمان .

(٧) البرأكاه : الثبات في الحرب . والجد : ساحة القتال .

وهذا فاسد ، لأنه من حيث كان له من الصحيح الذي في معناه ماهو وزنه لايلزم أن يكون مقصوراً ولا ممدوداً ، ألا ترى أنه لو لزم أن يقصر السنلان نظيره اللهب للزم أيضاً أن يقال سنو لأن نظيره ضوء . ولو لزم أن يمدالسنلان لأن نظيره الجلال للزم أيضاً أن يقصر لأن نظيره الشرف فدل ذلك على فساد إلحاق مثل هذا بالمقيس .

• • •

وما بقي من المقصور والممدود فلا يدرك، إلا أن التحوين ذكروا منه ما يكثر دوره في الكلام وهو ينقسم ثلاثة أقسام .
قسم لايجوز فيه إلا المد أو القصر . وقسم يمد ويقصر بمعنيين ، وقسم يمد ويقصر بمعنى .

فالذي يمد ويقصر بمعنيين : الفتى ، إذا أردت به واحد الفتيان كان مقصوراً وإن أردت به معنى الفتوة كان ممدوداً .
والسنا مقصور إذا أردت به الضوء أو النبات المعلوم ، وإن أردت به الشرف فهو ممدود .

والحيا إذا أردت به المطر فهو مقصور وإن أردت به فرج الناقة أو الاستحياء كان ممدوداً .

والنسا إذا أردت به العرق الذي يكون في الفخذ ويجري إلى الساق كان مقصوراً ، وإذا أردت به التأخير كان ممدوداً . قال عليه السلام : من سره النساء في الأجل والسعة في الرزق فليصبل رحمه (١).
والثلوي إذا أردت به الرمل كان مقصوراً وإن أردت به الراية كان ممدوداً .
وعليه قوله :

فجاءت به سبط العظام كأنما

عمامته بين الرجال ليواء (٢٢٥)

(١) رواه البخاري : من سره ان يبسط له رزقه أو ينسأ له في أثره....كتاب البيوع ١٩.

والذي يمدّ ويقصر بمعنى : الحمى المكان المحمى يمدّ ويقصر
والهيجاء : الحرب تمدّ وتُقصر ، قال الشاعر :

أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ

كساعٍ إلى الهَيْجَاءِ بغيرِ سلاحٍ (١٦٥)

فقصر . وقال الآخر :

٦٨٤ إذا كانت الهيجاءُ وانشقت العَصَا

فحسبك والضحاك سيفٌ مهنّدُ (١)

والفتحوى الذي تعنى به معنى الكلام يمدّ ويقصر . وفيضواً بمعنى مختلط
يمدّ ويقصر . والسيماء بمعنى العلامة يمدّ ويقصر . وأما البكاء فقد تقدم أنّ
من قصره أراد به خلاف المعنى الذي يريد به إذا مده ، وكذلك الرنا إذا أردت
به المصدر من زنى كان مقصوراً ويكون واقعاً على فعل الواحد ، وإن أريد
به مصدر زانى فهو ممدود ، ويقع على فعل الاثنين .

وَأَمَّا السَّرَى (٢) فيمدّ ويقصر بمعنى واحد ، وأنكر الأصمعي مده بين
يدي الرشيد ، وخالف في ذلك اليزيدي . واستدل على مده بالمثل السائر :
لا تنتظر إلى الحرّة عام هدايتها ولا إلى الأمة عام سرائها (٣) .

ومما بقى مما يمدّ ولا يجوز فيه القصر ويقصر ولا يجوز فيه المد فقد
ذكر أبو القاسم منه جملة كافية إلاّ أنّه ذكر من المسموع أشياء تدرك قياساً
فمنها التوى : الهلاك ، وهو من المقيس لأنّه يقال : تَوَى يَتَوَى تَوَى
وطوى يطوي طوى ، وقد تقدم في المقيس .

(١) نسبة القالي لجرير وليس في ديوانه ، وانشده الفراء شاهداً على نصب الضحاك على أنه مفعول
معه والعامل فيه معنى الفعل في حسبك . وكان تامة . معاني القرآن ١ / ٤٢٧ ، شرح المفضليات
٢٣٦ ، ذيل الأمالي ١٤٠ ، شرح السيرافي ٢ / ٢٧٤ (التيورانية) ، المخصص ١٦ / ١٤ ،
٩١ ، المفصل ٥٧ ، المغنى ٦٢٢ ، السط ٨٩٩ .

(٢) السرى مصدر تسرى الجارية أي اتخذها سرية أصله تسرر من السرور .

(٣) في الفاخر : ٢٠٣ (لبيزج) لا تحمدن أمة عام سرائها ولا حرّة عام هدايتها . والهداء مصدر
هدى العروس إلى بعلها ، والهدى والهدية : العروس .

ومنه الدُمى وهو من المقيس ، يقال : دُمِيَّةٌ وَدُمِيٌّ كما يقال عُرْوَةٌ وَعُرِيٌّ .
ومنها الجَلَى / وهو انحسار الشعر عن مقدم الرأس وهو من المقيس لأنه [٢١٥ظ]
يقال : جَلَى يَجَلَى جَلَى فهو أَجَلِي ، وامرأةٌ جَلَوَاءٌ .
وذكر فيه التوى جمع نَوَاة وهو مثل حَصَى جمع حِصَاة . وذكر الغَوَى :
بشم الفصيل ، وهو مقيس يقال : غَوِي يَغْوِي غَوِيٌّ فهو غَوِيٌّ ، وذكر
اللَوِي في البطن والغَبَى : الجهل . وهذا من المقيس يقال : لَوِي يَلْوِي
لَوِيٌّ وَغَبِيٌّ يَغْبِي غَبِيٌّ .
وذكر الكُسى جمع كُسُوَّة مثل عُرْوَةٌ وَعُرِيٌّ . وذكر الرُقَى جمع رُقِيَّة .
وذكر الفَجَى : الفَحَج (١) ، وهو مقيس يقال : فَجَى يَفْجَى فَجِيٌّ فهو
فَجِيٌّ . وذكر القَنَى : أحديداب في الأنف وهو مقيس . يقال : قَنَى يَقْنَى
قَنِيٌّ ورجل أَقْنِي وامرأةٌ قَنَوَاءٌ ، قال سلامة بن جندل :
٦٨٥ ليس بأَقْنَى ولا أَسْفَى ولا سَغِيلٍ

(٢).....

وذكر الضَوَى : الهُزال ، والقَوَى : جمع قَوَّة ، والقَدَى : قَدَى العين .
والقَطَا : جمع قَطَاة . والقَلَا : جمع فَلَاة . والكَرَى : من النوم ، والكَلَى :
جمع كَلِيَّة ، واللَثَى : جمع لَثة . ومَنَى : جمع مَنِيَّة من التمني .
ومما أدخله في الممدود المسموع وهو مقيس : الدُعَاء والرُّغَاء والغُغَاء
والمُكَاء : الصفير ، والغِنَاء . لأنها أسماء أصوات فبابها المدّ .

(١) الفحج : تباعد ما بين اوساط الساقين في الإنسان والدابة أو تباعد ما بين الفخذين . والفجى
من فجا الشيء : فتحه ، والفجا تباعد ما بين الفخذين .

(٢) عجزه : يسقى دواء قفى الكن مربوب

وهو في وصف فرس . والقنى مكروه في الخيل لأنه يضيّق المنخر .

الأسفى : الحفيف الناصية أو الذي تمتعه شعرة من غير شيته الغالبة عليه . السفل : المهزول
أو السىء الغذاء . الدواء : ما يداوى به الفرس ليضمّر أو اللبن . القفى : الطعام يؤثّر به
رب المنزل أو الضيف وهو القفية . الكن : أهل المنزل . المربوب : الممتنى به .

المفضليات ١١٩ ، شرح المفضليات ٢٣٠ ، اصلاح المنطق ٥٥ ، أبيات المعاني ١١٦ ،
المختصر ١٥ / ١٢٦ ، الاقتضاب ٣٢٣ .

ومن الغالب عليه المد قَطْوَاء (١) وزنه فَعَلَاء ، وقد تقدم أن الغالب على
فَعَلَاء المد ، ومنها الهداء : هداؤُ العروس إلى زوجها ، لأنه من المصادر
التي قبل آخرها ألف وفعلها معتل اللام .

(١) انقطوان : الذي يقارب المشي من كل شيء .

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

باب المذكر والمؤنث

قد تقدم أن أقسام الكلام ثلاثة ، إذ لا يمكن أن تكون أزيد بالدليل الذي تقدم .

فأما الأفعال فمذكورة كلها لأمرين : أحدهما أن الفعل مدلوله الجنس والجنس مذكر فكذلك الفعل . والآخر : أن العرب إذا سمّت بالفعل الزائد على ثلاثة أحرف الذي وزنه مشترك صرفته .

قال سيويه : سمعناهم يصرفون الرجل يسمى بكعسب وهو فعئل من الكعسبة وهي شدة المشي مع تداني الخطى (١) . ولو كان مؤنثاً لامتنع الصرف للتعريف والتأنيث .

فإن قيل : ولعل الفعل مؤنث بدليل لحاق علامة التأنيث له بدليل قولهم : قامت هند . فالجواب : إن هذه التاء إنما لحقت لتأنيث الفاعل لا لتأنيث الفعل بدليل أنها تثبت مع المؤنث وتسقط مع المذكر . ولو كانت لتأنيث الفعل لثبت في كل موضع سواء كان الفاعل مذكراً أو مؤنثاً .

فإن قيل : وكيف تلحق علامة التأنيث الفعل والمراد بها الاسم ؟

فالجواب : إن العرب قد فعلت مثل ذلك في قولهم : هذا حبُّ مُمَازِي ، وهذا جحرٌ صَبُّ خرب ، والمعنى إنما للجحر والحب .

وأما الحروف فتذكر وتؤنث . فإن ذهبت بها إلى الحرف ذكرت وإن ذهبت بها إلى الكلمة أنثت . والغالب عليها التأنيث .

وأما الأسماء فتذكر وتؤنث . فالمؤنث ينقسم قسمين : قسم لاعلامه فيه للتأنيث ، وقسم يؤنث بعلامة .

وعلامه التأنيث / الألف والتاء ، وأما الهمزة فمنقلبة عن الألف ، [٢١٦و] وذلك أنه اجتمع في مثل صحراء أَلْفان ، قلبت إحداهما همزة بدليل جمعهم

(١) الكتاب ٢ / ٧ .

لها صحارى ، ولو كانت غير منقلبة لم تحذف ولفالوا : صحارىء كما قالوا
في جمع قرآء : قرارىء . فإن قيل : فلعلها منقلبة عن ياء أو واو وليست
منقلبة عن الألف ، فالجواب : إن الألف قد ثبتت علامة للتأنيث ولم تثبت
الياء ولا الواو فالأولى أن يدعى ما ثبت .

• • •

وأما المؤنث فينقسم سبعة أقسام : قسم يدخل فيه تاء التأنيث فارقة بين
المذكر والمؤنث ، وذلك في الصفة الجارية نحو قائم وقائمة .

وقسم تدخل فيه تاء التأنيث ، وينقسم هذا قسمين : قسم ليس له
مذكر يلتبس به مثل بلدة ومدينة (١) . وقسم له مذكر إلا أنه من غير
لفظه مثل شيخ وعجوز .

وقسم يدخل فيه التأنيث فرقاً بين المفرد والجمع وذلك في الجمع الذي بينه
وبين واحده حرف التاء مثل تَمْرَة وتَمْرٌ وشَعِيرَة وشَعِيرٌ وبتَقْرَة وبتَقْرٌ ،
وليس له مفرد مذكر وإنما المفرد مثل المفرد المؤنث .

وأجاز أهل الكوفة أن تكون أَلْفَاظُ الجَمْعِ من هذا المفرد المذكر فيقولون
بقر للواحد المذكر ، وحكوا من كلام العرب : رأيت عقرباً على عقربة ،
ورأيت حماماً على حمامة ، إلا في حية فإنهم يقولون : حية ، للمذكر
والمؤنث .

وسبب ذلك أنهم لم يجمعوه بحذف التاء لثلا يلتبس بالحَيِّ الذي هو ضد
الميت ، فلما لم يجمعوه لم يكن للمذكر ما يقع عليه هذا .

وهذا شذوذ لا يقاس عليه لأنه لم يكثر ، بل المذكر من هذا والمؤنث
بالتاء نحو حمامة وعقربة ولم يكن بغير التاء لثلا يلتبس بالجمع .
وقسم تدخل فيه تاء التأنيث للمبالغة وتدخل في المؤنث والمذكر مثل
علامة وميطرابة .

(١) لم يذكر المصنف القسم الذي له مذكر يلتبس به .

واختلف في سبب دخولها في المذكر ، فزعم ثعلب أنهم كأنتهم أرادوا به في صفات المدح داهية وفي صفات الذم بهيمة ، وداهية وبهيمة مؤنثتان فلذلك دخلت فيه . وهذا الذي ذهب إليه فاسد ، لأنَّ هذا التقدير لا يصح في كل صفة للمبالغة ألا ترى أنَّ مِطْرَابِيَّة لا يقال فيه داهية ولا بهيمة . والصحيح أن تقول : دخلت في المذكر من هذا الجنس تاء التأنيث لأنهم أرادوا به في صفة المدح وصفة الذم «غاية» وغاية مؤنثة ، فلذلك دخلت تاء التأنيث .

وقسم تدخل فيه في المذكر والمؤنث بغير مبالغة مثل امرأة رُبْعَة ورجل رُبْعَة ، كأنتهم أرادوا نفساً ربعة .

وقسم تدخل فيه تاء التأنيث إما عوضاً أو للدلالة على العجبة أو على النسب وذلك في كل جمع على وزن مفاعل أو مفاعيل ، فمثال مادخلت فيه عوضاً : زنادقة ، التاء عوض من الياء في زناديق فلم يجمع بينهما . ومثال مادخلت فيه للدلالة على العجبة متوازجة وسبابجة (١) . ومثال مادخلت فيه عوضاً من ياء النسب مهالبة وأشاعشة .

وقد يجتمع النسب والعجبة مثل البرابرة / فلا تدخل تاء التأنيث [٢١٦ظ] على كان من الجموع على مثل مفاعل أو مفاعيل إلا أن يكون مما ذكرنا . وإنما دخلت تاء التأنيث على العجبة لأنها تناسبها لأنها معاً من العلل المانعة للصرف وعوضت من ياء النسب لأنها تناسبهما ، ألا ترى أنها يفرد بها الواحد من الجمع كما يفرد تاء التأنيث ، تقول : رومي وروم ، كما تقول : شجرة وشجر . وأما ألف التأنيث فتعرف كونها للتأنيث بأن يكون الاسم التي هي فيه غير منون وليس فيه مانع يمنع صرفه إلا الألف . وما عدا ذلك لا يعلم أن ألفه للتأنيث إلا في أوزان معلومة ، وهي ما كان من الأسماء على وزن فعلاء وفعالي أو فعلي الذي مؤنثه فعلاء .

(١) الموازنة جمع موزج وهو الخف ، فارسي معرب . والسبابجة : قوم من السند والمهند يكونون مع رئيس السفينة البحرية يحرسونها . المعرب : ٣١١ . المذكر والمؤنث للمبرد ٨٩ .

وكذلك الهمزة يعلم أنها منقلبة من ألف التانيث بأن يكون الاسم الذي هي فيه ممنوع الصرف ، ولا مانع له منه إلا الهمزة ، وما عدا ذلك لا يعلم إلا بأن يكون الاسم على وزن فعلاء غير مضاعف مثل غَوْضَاءُ أو فَعْلَاءُ أو أفعِلاء أو فعَلاء أو فعُولاء نحو دَبُوقَاءُ (١) أو فَعْلَلَاءُ نحو عَقْرَبَاءُ أو ما ألحق فَعْلَلَاءُ أو فعُولاء أو فَعْلَلِيَاءُ نحو: قَرَقَنِيَسَاءُ .

(١) الدبوقاء : العذرة، وهي فضلات الحيوان.

باب ما يؤنث من جسد الإنسان ولا يجوز تكبيره

المؤنث بغير علامة يعلم تأنيثه بأشياء . إما بالإشارة إليه أو بالإخبار عنه أو بإضماره أو بجمعه أو بتأنيثه أو بتصغيره إن كان على ثلاثة أحرف . فإن كان على أزيد لم يتغير بالتصغير إلا قدام ووراء . قالوا : قنيد يمة ووريفة . أما العين فمؤنثة ولا يجوز تكبيرها ، بدليل قولهم في تصغيرها : عيينة . وبالحاقهم التاء لوصفها مثل قول امرئ القيس :

٦٨٦ وعين لها حذرة بدرزة*

..... البيت (١)

وإخبارهم عنها إخبار المؤنث مثل قوله :

٦٨٧ اجتمع الناس وقالوا : عيرس
فققت عين وفاضت نفس (٢)

فأما قوله :

٦٨٨ إذ هي أحوى من الربيع حاجبه
والعين بالإئمد الحاربي مكحول (٣)

(١) عجزه : شقت مآقيهما من آخر

وهو في وصف فرسه . حذرة : مكتنزة صلبة . بدرة : تبدر بالنظر . آخر : آخرهما . وأعاد

ضير الاثني على العين وهي مفردة وهو جائز فيما كان كذلك من أعضاء الانسان . جمهرة

اللغة ٢ / ١٢٠ ، المنصف ١ / ٦٨ ، المخصص ١٦ / ١٨٥ ، الخزانة ١ / ١٨٠ ، الديوان ١٦٦ .

(٢) لدكين الراجز . وأنكر الأصمعي أن يقال فاضت نفسه بالفضاء أو بالظاء والصحيح عنده :

فاظ الرجل اذا مات ولا يقال فاظت نفسه . وروى عن أبي زيد إجازة ذلك وهي لغة لبني

ضبة . الفاخر ١٢٢ ، جمهرة اللغة ٣ / ١٢٢ ، المخصص ١ / ١٤٦ ، ٦ / ١٢٦ ، الاقتضاب

٢١٨ ، اللسان : عيرس ، فيض ، فوظ .

(٣) لطفيل الغنوي من قصيدة في النسيب ، ورواية الفراء : خاذلة . والخاذلة من الظباء التي

تنفرد عن بقية الظباء وتقوم على ولدها .

والأحوى من الظباء الذي في ظهره وفي جنبه أنفه سواد . الربيعي : المولود في الربيع من

الظباء . الإئمد : حجر الكحل .

الحاربي : نسبة إلى الحيرة . الكتاب ١ / ٢٤٠ ، معاني القرآن ١ / ١٢٧ ، المخصص ١٦ / ٨٠ ،

اللسان : صرخد ، الديوان ٢٩ .

فالجواب : إنَّ هذا ضرورة ، وقد يحتمل أن يكون مكحول من صفة حاجب العين مغطوفة على الضمير في مكحول كأنه قال : مكحولٌ هو العين ، وهذا أولى وقدم المعطوف على المعطوف عليه وذلك سائغ . ومنهم من حمله على الترخيم ضرورة ، وهذا فاسد ، لأن الترخيم في غير(١) الشعر لا يجوز إلاّ حيث يجوز في الكلام والصفة لا ترخّم . وبأن يكون المؤنث له مذكّر من غير لفظه نحو : اثنان .

وأما الأذن فمؤنثة بدليل قولهم في تصغيرها : أذينة ، وإخبارهم عنها إخبار المؤنث ووصفهم لها بالمؤنث . قال الله تعالى : أذُنٌ واعيةٌ (٢) فأخبر عنها إخبار المؤنث ، وقال تعالى : وتعيها (٣) . وفيها لغتان : إسكان الذال وضماً .

وأما الكبد فمؤنثة بدليل الإخبار عنها ، تقول : هي الكبدُ ، بدليل تصغيرها كبيدة . وفيها ثلاث لغات : كبدٌ وكبدٌ وكبيدٌ : على مثال : فعيلٌ وفعلٌ وفعللٌ .

وأما الكرشُ / فمؤنثة ، تقول : هي الكرشُ وفيها لغتان : كرشٌ [٢١٧] وكرشٌ . وأما الورك فمؤنثة . تقول : هذه وركٌ وهي الوركُ . وتوصف بالمؤنث ، وتقول : هذه وركٌ مؤرّبة ، أي غليظة . وفيها لغتان : وركٌ ووركٌ .

وكذلك الفخذ مؤنثة ، لإخبارهم عنها إخبار المؤنث . تقول : انكسرت فخذُه . وفيها ثلاث لغات مثل كبيد .

وكذلك الساق أيضاً مؤنثة بدليل تصغيرها : سويقة ، وإخبارهم عنها إخبار المؤنث وكذلك القدم أيضاً مؤنثة لإخبارهم عنها إخبار المؤنث ، قال الله تعالى : فترلّ قدمٌ بعد ثبوتها(٣) . فأعاد الضمير عليها مؤنثاً . قال الشاعر :

(١) كذا وهي زيادة لا لزوم لها .

(٢) الحاقة : ١٢ .

(٣) النحل : ٩٤ .

٦٨٩ للفؤ، عقلٌ يعيش بـ
حيثُ تهدي ساقه قدمه (١)

وأماً العقبُ فمؤنثةٌ بدليل قولهم: هذه عقبٌ.
كذلك العَضُدُ مؤنثةٌ لإخبارهم عنها لإخبار المؤنث. قال الشاعر:
أبنتي لُبَيْنَتِي لستم بـ
إلاَّ يداً ليست لها عَضُدٌ (١٩٥)
وفيها لغات: عَضُدٌ وتحفيفه، وعَضُدٌ وتحفيفه وعَضِيدٌ، وتحفيف العين
منه قياساً.

وأما الإصْبِيعُ فمؤنثة. قال:

٦٩٠ هل أنتِ إلاَّ إصْبِيعٌ دَمِيتِ
وفي سبيلِ اللهِ مَالِقِيستِ (٢)

فأخبر عنها إخبار المؤنث.

ومن كلام بعض الفصحاء: أنت عندي كالإصبع الزائدة إن تُرُكَّتْ شانتُ
وإن قُطِعتْ أمت. وفيها لغات: إما مع كسر الهمزة ففتح الباء وضمها
وكسرها. وأما مع ضمها فضم الباء وكسرها. وأما مع فتحها ففتح الباء
وضمها.

وأنكر الفراء ضم الباء مع كسر الهمزة (٣).

وأما الضِّلَعُ فمؤنثة. دليل ذلك ماورد في الأثر قوله عليه السلام: إنَّ المرأةَ
خُلِّقتْ من ضِلَعٍ عوجاء. فوصفها بالمؤنث وهو عوجاء.
وكذلك اليد مؤنثة، قال النابغة:

(١) لطرفة بن العبد. وجاهلي: تتقدم. وفيه شاهد على استعمال حيث ظرف زمان بمعنى حين.

الأضداد للأثيري ٤٩٢ المسلسل ١٠١ ابن الشجري ٢٦٢/٢، الخزانة ١٩٢/٣، الديوان ١٩.

(٢) روى أن رسول الله (ص) دميت إصبه في حفر الخندق فقال هذا، الرجز.

البلغة للأثيري ٦٩، البخاري: كتاب الجهاد، اللسان: صبع، رجز.

(٣) المخصص ١٨٧/١٦.

إذن فلا رفعت سوطي إليّ بدي (١)
فأخبر عنها إخبار المؤنث . ومن أمثالهم : يداك أروا كنا وفؤوك تفتح (٢) .
فقال أوكنا .

وكذلك الرجل مؤنثة لوصفها بالمؤنث . قال الشاعر :

وكنت كذي رجلين رجلٍ صحيحة

ورجلٍ رمى فيها الزمان فشتت (١٨٥)

وأما الكفّ فمؤنثة بدليل قولهم : كفّ مخضوبة . وزعم بعض النحويين
أنه يجوز تذكير الكفّ ، واستدل على ذلك بقول الأعشى :

٦٩٢ أرى رجلاً منهم أسيفاً كاتماً

يضمُّ إلى كشحته كفاً مخفياً (٣)

فوصفها بالمذكر وهو مخفياً . وهذا لاحجة فيه لأنه ممكن أن يقال : جاء
فلانة ، على تذكير المؤنث ضرورة ، كأنه ذهب بها مذهب عضو (٤) .

ويمكن أيضاً فيه التأويل على أن يكون مخضباً صفة لأسيفاً .

وأما العَجْزُ فأنثى ، تقول : هي العَجْزُ . وفيها لغتان : عَجْزٌ وعَجْزٌ .

وأما الكُراع والذراع فمؤنثتان في مذهب سيويه (٥) . وزعم بعض النحويين
أنهما مذكران ، واستدل على ذلك أنه إذا سمي بهما مذكر لم يمنع الاسم

(١) صدره : ما ان أتيت بشي . أنت تكرهه

وهو من قبلة اعتذارية والخطاب للثمان بن المنذر . ان مؤكدة للشي زائدة المعنى ٣١ ، الخزانة
٣١٤/٢ ، ٥٧١/٣ ، الديوان ٣٠ .

(٢) يضرب لمن يوقع نفسه في مكروه . والوكاه : الخيط الذي يشد به رأس السقاء . جمهرة
الأمثال ٤٣٠/٢ .

(٣) رواية الديوان : فيكم . الأصف : الأسير أو الأجير أو الحزين . أي كأنه قد قطعت يده
فهو يحزن عليها . الكشح : الجانب . وهو موضع الخاصرة . معاني القرآن ١٢٧/١ ، الكامل
٢٥/١ ، مجالس ثعلب ٣٨ ، جمهرة اللغة ٢٣٦/١ ، ابن السجري ١٥٨/١ ، المخصص
١٨٥/١٦ ، البلغة ٧٠ ، الخزانة ١٥٦/٣ ، الديوان ١١٥ .

(٤) ج ، ر : عضد ، وهو تحريف . وانظر المخصص ١٨٧/١٦ .

(٥) الكتاب ١٩/٢ .

الصرف والمذكّر إذا سمي بمؤنث على أزيد من ثلاثة أحرف منع الصرف مثل
أن سميت رجلا بزيب لمنعت الصرف.

والصحيح / أنّهما مؤنثان . وسبب ذلك أنّ صرف المسمى بذراع أو كراع [٢١٧ظ]
كثرة الاستعمال فكأنتهما اسمان لهما . والدليل على أنّ الذراع مؤنثة قوله :

وهي ثلاثٌ أذرعٍ وأصبغُ

(١٧٤)

فيكون عددهما بغير التأنيث دليل على أنها مؤنثة.

وكذلك أيضاً جمعها على أفعل إذا كان للمذكّر جمع على أفعلته في القليل ،
وإذا كان للمؤنث جمع على أفعل ، كذلك أيضاً في كراع أكرع دليل على
تأنيثه ، وعليه قوله :

٦٩٣ أشكو إلى مولاي من مولائي

تربطُ بالحبلِ أكبرِ عاتي (١)

فأكبر تصغير أكرع .

والقَب مؤنثة بدليل تصغيرها قُتَيْبَة . وكذلك اليمين والشمال ، تقول : هذه
يميني وهذه شمالي .

وأسقطه أبو القاسم من هذا الباب وهو مما يؤنث في مذهب سيويه (٢).

(١) لم ينسب هذا الرجز لقاتل وفي ج ، ر : ر : لمولاي إلى ، وهو تحريف .

شرح مشكلات الحماسة ١٨٣ ، الحروف لابن السكيت الخزائن ٤٠٨/٣ .

(٢) اثبت الزجاجي اليمين والشمال في الهمل ٢٨٨ .

باب ما يؤنث من غير أعضاء الحيوان ولا يجوز تذكيره

العين في كلام العرب مؤنثة على كل معنى يراد بها إلا مصدر عابنه عيناً إذا أخذه بالعين فإنه مذكر .

وكذلك الأذن مؤنثة من الحيوان وغيره . والساق أيضاً مؤنثة . قال الله تعالى : والتفت الساق بالساق (١) . وساقُ الشجرة مثل الساق ، تقول : غلظت ساقُ هذه الشجرة .

وكذلك اليد من النعمة مؤنثة ، والدليل على تأنيثها قوله تعالى : يدُ الله مغلولة (٢) . لأنَّ اليد في هذه الآية النعمة ، بدليل قوله تعالى بعد ذلك : بل يدها مبسوطتان يُنفقُ كيف يشاءُ . فكأنَّهم قالوا : نِعَمُ الله مقبوضةٌ . وكذلك الرجلُ التي يراد بها القطعة من الجراد بمتلة الرجلُ التي يراد بها الجارحة ، فتقول : هذه رجلُ جرادٍ .

والقيد أيضاً مؤنثة بدليل تصغيرها قُدَيْرَةٌ ، وبدليل قوله :

٦٩٤ وقديرٍ ككف القيردِ لامستعيروها

يُعار ولا من يأنها يتدسم (٣)

وكذلك أيضاً الضربُ وهو العسل الأبيض، وقد قيل مؤنث . والضُحَى وهو صدر النهار مؤنث . وزعم أهل الكوفة أنه يقال في تصغيرها : ضُحَى ، ولا تلحق التاء وإن كانت مؤنثة لثلاثين بتصغير ضحوة . والحرب مؤنثة بدليل قوله :

(١) القيامة : ٢٩ .

(٢) المائدة : ٦٤ .

(٣) نسب في الكتاب لابن مقبل هجر قوماً ويعصفهم باليخل . الكتاب ١/٤٤١ ، مجالس العلماء ١١٢ ،

الفاخر ٢٩٨ ، الخصائص ٣/١٦٥ ، المخصص ١٦/١٦ .

٦٩٥ والحربُ أولُ ماتكونُ فُتَيَّةً

تسمى ببيزتها لكل جهول (١)

إلا أنهم قالوا في تصغيرها : حريب ، فلم يلحقوها الهاء لأنها في الأصل مصدر . وكذلك القوس أنثى بدليل قوله :

٦٩٦ عارض زوراء من نشام

(٢)

يريد قوساً زوراء . وأما تصغيرهم لها قويس فكأنهم ذهبوا إلى معنى عود . وقُدَّام ووراء مؤنثان بدليل تصغيرهما : قُدَيْدِيمة وورَيْثة . قال الشاعر :

٦٩٧ قُدَيْدِيمةُ التجريبِ والحليمِ لِأَنِّي

(٣) البيت

وإنما ألحقوا تصغيرهما التاء وان كان الاسم على أزيد من ثلاثة أحرف لأنه لما لم يتمكن لم يكن للتأنيث ما يعلم به إلا التصغير ، فلو لم تلحق التاء في التصغير لثوهم أنه مذكر .

والعرس أنثى (٤) بدليل لحاق وصفها تاء التأنيث / تقول : هذه عرس [٢١٨] وطية . فأما تصغيرهم لها عُرَيْس بغير تاء فشاذاً ذهب به مذهب التعريس . والدار أنثى بدليل قوله تعالى : ولدارُ الآخرة خيرٌ (٥) .

(١) لعمرو بن معدى كرب وهو مطلع قصيدة في وصف الحرب . الكتاب ٢٠٠/١ ، المصنف ٢٥١/٣ ، التوجيه ٢٣٠ ، المحكم ٧١/١ ، الروض الأنف ١٨١/١ .

(٢) لامرئ القيس وعجزه : غير باناة على وتره .

وهو يصف عمرو بن المسيب الطائي وهو من رماة العرب المشهورين . والباناة : القوس التي تباعد وترها . اراد بكائية فقلب كما قيل باداة للبادية في لغة طي . الشم : شجر جبلي تتخذ منه القسي . أبيات المعاني ١٠٤٨ ، الشعر والشعراء ١٢٥ ، المعمرين ٧٧ ، الاشتقاق ٣٨٨ ، المخصص ٣٩/٦ ، اللسان : نشم ، الديوان ١٢٣ .

(٣) عجزه : أرى غفلات العيس قبل التجارب

وهو للتطامى في هجاء امرأة من من محارب . والمعنى ان الانسان يستلذ بالعيش أيام الغفلة وأيام الشباب ، والتجارب إنما هي في الكبر وهو وقت الزهد في الذات المذكر والمؤنث المبرد ١٠٤ ، المقتضب ٢٧٣/٢ ، ٤١/٤ ، اللسان : قدم ، الخزانة ١٨٨/٣ ، الديوان ٤٤ .

(٤) في المخصص ١٩/١٧ أنها ما يذكر ويؤنث .

(٥) يوسف : ١٠٩ .

والنار أنثى ، قال الله تعالى : قوا أنفسكم وهليكم ناراً أوقودها الناسُ
والحجارةُ (١). وعروض الشعر مؤنثة، والعروض : اسم موضع ، فمذكّر.
وكذلك الصعود أنثى وهو ما ارتفع من الأرض . والمهبوط والحذور :
وهو لما انحدر من الأرض .

والكؤود : عقبة صعبة المرتقى . كل ذلك مؤنث .

والكأس أنثى بدليل قوله تعالى : بكأس من معين بيضاء (٢). وقول الشاعر :

٦٩٨ من لم يمتَّ عِبْطَةً يمتَّ هَرَمًا

الموتُ كأسٌ والمرءُ ذائقُها (٣)

وأما الموسيقى فالغالب عليها التأنيث وقد تذكّر ، والدليل على تأنيثها قوله :

٦٩٩ فإن تكنر الموسيقى جرت فوق بظريها

البيت (٤)

والدليل على تذكيرها قول الراجز :

٧٠٠ موسى الصنّاع من سمى به (٥)

والجزور والقلوص مؤنثان ، والدليل على تأنيث القلوص قوله :

٧٠١ وعطّل قلوصى في الركاب فإنتها

ستبرد أكباداً وتبكي بواكيا (٦)

(١) التحريم : ٦ .

(٢) الصافات : ٤٥ .

(٣) لأمية بن أبي الصلت . اعبط فلان إذا مات شاباً من غير مرض . مجاز القرآن ١/١١١ ، الكامل

١/٣٤٣ ، شرح المفضليات ٣١٩ ، أمالي القالي ٣/٣٦ ، أمالي المرتضى ١/٥٣٣ ،

المختص ١١/٨٠ .

(٤) عجزه : فما خنتت إلا ومضان قاعد

ونسب لزياد الأعجم في هجاء خالد بن عتاب بن ورقاء . ولأعشى همدان في خالد بن عبدالله

القمري . والضمير في خنتت يعود على أم المهجو . ومضان : فعلان من المص ، إشارة إلى

أنه هجاء . اصلاح المنطق ٣٥٩ ، أدب الكاتب ٤٠١ ، المختص ١٧/١٧ ، الانتصاب ٣٩٠ ،

شواهد الشافية ٢٩١ .

(٥) رواد ابن سيدة : موسى الصنّاع مرهف شباهته .

ولم ينسبه . والشبابة : حد السيف أو موسى ، المختص ١٧/١٧ .

(٦) مالك بن الربيع . أمالي القالي ٣/١٣٨ ، اللسان : يرد ، الخزائن ١/٣١٧ .

والذود أنثى، والدليل على ذلك قوله:

ثلاثة أنفسٍ وثلاثُ ذودٍ

لقد جازَ الزمانُ على عيالي (٤٨٤)

فأسقطَ الماءَ من عدده. وكذلك كلَّ اسمٍ جمعٍ لما لا يعقل.

والقول أنثى بدليل قوله :

٧٠٢ فما تدومُ على شيءٍ تكونُ به

كما تلونُ في أنواعِها الفسولُ (١)

والعناق أنثى بدليل جمعهم لها على أعنق، وأفعلُ لأنكون جمعاً لفعال المذكر،

وأيضاً فإن لها مذكراً في مقابلها من غير لفظها وهو جدني.

وكذلك الرّخيل أنثى وهي الشاة، والضبغُ أنثى أريد به الحيوان أو السّنةُ

الجدبةُ بدليل قوله :

٧٠٣

فإنّ قوميّ لم تأكلهمُ الضبغُ (٢)

والمذكر ضبعان .

وأما الإبل والغنم والضأن والمز فمؤنثان لأنها أسماء جمع مما لا يعقل.

وأما الأروى فاختلف فيه فقيل يقع على المذكر والأنثى أروية (٣)، وقد قيل :

إنه اسم جمع يتناول المؤنث والمذكر فهو مؤنث على قياس أسماء الجموع

لما لا يعقل وهو الصحيح (٤). والدليل على أنها تقع على المذكر والمؤنث

(١) لكعب بن زهير . والضمير يعود على صاحبه . المخصص ١٧/٥٠ ، الديوان ١٩ .

(٢) صدره : أبا خراشة أما انت ذا نقر

وهو للباس بن مرداس مخاطب خفاف بن نديبة السلمي . الكتاب ١/١٤٨ ، الاشتقاق ٢١٣ .

الشعر والشعراء ٢٥٨ ، المنصف ٣/١١٦ ، التوجيه ٢٠١ ابن السجري ١/٣٥٢ ، المنقذ

٣٤ ، الخزائن ٢/٨٠ ، الديوان ١٢٨ .

(٣) وهو مذهب الأصمعي . الاقتضاب ١٣٢ .

(٤) وهو مذهب أبي زيد وابن سيدة . المخصص ٥/٧٢ ، ١١٥/١٣ .

قولهم : ما أنت إلا كَبَّارِحِ الأروى قلّ ما يُرى (١). ولا يخصّون مذكراً
من مؤنث .

والدليل على تأنيثها قوله :

٧٠٤ فمالكٍ من أروى تعاديتِ بالعمى

وصادفتِ كلاباً مُطِلاً ورامياً (١)

والعقَابُ أنثى بدليل قولهم :

٧٠٥ كأنني بفتخاءِ الجناحينِ لِقِوَة

(٢)

يريد بعقَابٍ فتخاءِ الجناحينِ . وكذلك قوله :

.....

عُقَابٌ تدلت من شماريخِ ثهلانِ (١٠٧)

وكذلك الطير والوحش لأتتهما من أسماء جموع ما لا يعقل . قال :

(١) البارح الذي يكون في البراح وهو الفضاء الذي لا جبل فيه ولا تل والأروى مساكنها الجبال
فلا يكاد الناس يرونها بارحة إلا في الدهر مرة . يضرب لمن يرى منه الإحسان في الاحياء .
الميداني ٢٥/١ ، ٦٧ .

(٢) لابن أحمر الباهلي . الأروى اسم جمع والمفرد أروية وهي الأنثى من العول . التعادي :
تتابع الموت . الكلاب : صاحب الكلاب . قال ابن سيدة : إن الأروى إذا بالت فشت الضأن
أبرالها أو شربت ماء قد اختلط به بولها أصابها داء يقال له : الأبي ، فربما هلكت منه . اهـ .
والرواية : فيالك . جمهرة اللغة ١٧٧/١ ، المقصور والممدود لابن ولا ٩٥ ، المخصص ٧٢/٥ ،
١٣/١٥٥ ، الاقتضاب ١٣٢ ، اللسان : رأي ، عدا .

(٢) عجزه : دفوف من العقبان طأطأت شلال

وهو لامرئ القيس . والقوة : العقاب ، سميت بذلك لخفتها وسرعة طيرانها . فتخاء
الجناحين : لينتهما . دفوف : تدنو من الأرض في طيرانها . شلال خفيفة . والبيت في
وصف قمره . شرح المفضليات ١٤٥ ، أبيات الماني ٢٧٩ ، الخصائص ١١/١ ، ١٤٥/٣ ،
الديوان ٣٨ .

٧٠٦ وقد اغتدي الطيرُ في وكنياتها

.....البيت (١)

وقال الآخر :

٧٠٧ إذا الوحشُ ضمَّ الوحشُ غي ظلالِها

.....البيت (٢)

والقلتُ، نُفرةً في الجبلِ تُمِكُ الماءَ، أنى.

والدلو أنى بدليل قولهم :

٧٠٨ وليس الرزقُ عن طلبِ حيث

ولكن ألقِ دلوكَ في الدلاءِ (٣)

تجكَّ بملكِها طوراً وطوراً

تجكَّ بحمأةٍ وقليلِ ماءٍ

وجهنمَ وسقرَ ولظى مؤنثاتٍ بدليل قوله تعالى : هذه جهنمُ (٤).

(١) عجزه : بنجرده فه الأوابد هيكل

وهو لامرئ القيس . الوكنات : جمع وكنة وهي مأوى الطائر .
المنجرده: القليل الشمر من الخيل وهو يستحسن فيها. الأوابد: الوحوش، وقيد الأوابد
السريع الذي يدرك الوحوش فيلحق بها . الهيكل : العظيم الحرم . المفى ٥١٨ هـ الخزانة
١٧٩/٢ ، الديوان ١٩ .

(٢) عجزه : سواقط من حر وقد كان أظهرها

وهو للنايفة الجعدي يصف المهاجرة . الظلل جمع ظلة وهي ما يستظل به .
أظهر : من الظهيرة وهي منتصف النهار . وأعاد الظاهر (الوحش) مكان المضر ضرورة
والأصل : إذا الوحش ضمها . الكتاب ٣١/١ ، المخصص ١٧/٢٣ ، الاسان : سقط .

(٣) لأبي الأسود الدؤلي يخاطب ابنه أبا حرب وكان قد لزم منزل أبيه لا يتبع أرضاً ولا يطلب
رزقاً اتكالا . ورواية الأغاني :

وما طلب الميثة بالتمني .

الحمأة : الطين الأسود . وفي الديوان : تجيء بملتها يوماً ويوماً تجيء .

مجاز القرآن ١١٣/١ ، المستقصى ٢٣٨/١ ، الخزانة ١٣٨/١ ، الديوان ٨٠ .

(٤) الرحمن : ٤٣ .

وما أدراك ما شقراً لا تبقي ولا / تذر (١). وقوله أيضاً : نزاعة [٢١٨ط] للشوى (٢) .

وكذلك الطست والطرس والشمس أنثى . قال الله تعالى : إذا الشمس كورت (٣). وكذلك الريح ، بدليل : الريح العقيم ماتذر من شيء أنت عليه (٤). وكذلك سائر أسماء الرياح إلا الأزيب (٥) والإعصار . والمنجنون أنثى وهي أداة السانية .

وكذلك المنجنيق . وشعوب اسم المنيّة أنثى بدليل قوله :

٧٠٩ ونائحة تنوحُ بقطع ليل
على ميت أهاته شعوبُ

والأفعى أنثى . والذكر الأفعوان ، تقول : لدغته الأفعى . وكذلك الأرض . قال الله تعالى : والسما وما بناها والأرض وما طحاها (٦) .

ومما يؤتث ولا يجوز تذكيره من غير أعضاء الحيوان مما كثر استعماله : سراويل . قال قيس :

٧١٠ أردتُ لكيما يعلم الناسُ أنها
سراويلُ قيسٍ والوفودُ شهودُ (٧)

(١) المذثر : ٢٧-٢٨ .

(٢) المارج : ٢٦ .

(٣) التكوير : ١ .

(٤) الذاريات : ٤١-٤٢ .

(٥) الأزيب : من أسماء الجنوب ، وليس لها فعل من لفظها . المخصص ٣/١٧ .

(٦) الشمس : ٥-٦ .

(٧) لقيس بن سعد بن عبادة قاله حين لأمه الناس على خلعه سراويله بحضرة معاوية ليلبسها الرومي الذي يمش قيصر إغرابا بطوله وكان قيس نسخم الجثة طويلاً . الكامل ١١٥/٢ ، المخصص ١٧/١٥١ ، الاقتصاب ٢٦٥ ، اصلاح الخلل ٦٧ ط .

باب ما يذكر ويؤنث من أعضاء الحيوان

العين تذكر وتؤنث . يقال : هذه عينٌ حسنةٌ وحسنٌ . واللسان يذكر ويؤنث والغالب عليه التذكير . فمن ذكره جمعه على ألسنة ومن أنث جمعه على ألسُن ، قال الله تعالى : يوم تشهد عليهم ألسنتهم (١) . وعلى التذكير جاء ما وقع منه في القرآن . وقال رؤبة :

٧١١ أو تلحج الألسنُ فينا مَلْحَجًا (٢)

وكذلك الإبط الغالب عليه التذكير ، وقد حكى من كلامهم : رفع سوطه حتى برقت إبطه (٣) ، فأنث . وأما الذراع فمذهب سيويه أنه مؤنث ولا يجوز تذكيره (٤) . والدليل على تأنيثه :

وهي ثلاثُ أذرعٍ وأصبعُ

(١٧٤) فجمعه وحذف التاء من عدده .

ومن ذهب إلى أنه مذكر استدلَّ على ذلك بأنَّ العرب إذا سمَّت به صرفته ، فلو كان مؤنثاً لمنع الصرف . ولا حجة في ذلك . لأنَّ الموجب لصرفه أنه قد كثر تسمية المذكر به حتى صار كأنه من أسمائه في الاصل فلذلك صرف .

والمن يذكور ويؤنث يقال : متنٌ عريضٌ ، وأما القفا فمن أهل اللغة من ذهب إلى أنه لا يجوز فيه إلاَّ التأنيث بدليل قوله :

٧١٢ وما المولى وإن عرضت قفاهُ

بأحملَ للمحاميدِ من حمارٍ (٥)

(١) النور : ٢٤ .

(٢) لمجاء وليس لرؤية . الحجج : الميل ، والتحبوا إلى كذا وكذا : مالوا والمعنى : تقول ألسن الناس فينا لتبيل عن الحسن إلى القبيح .

المختصر ١١٤/١٢ ، اللسان : الحج ، لسن . الديوان ٩

(٣) المختصر . ١٤/١٧ .

(٤) الكتاب ١٩/٢ .

(٥) أنشده الفراء ولم ينسب لقائل . وروى : للثام . قال ابن سيده : والتذكير عليه أغلب . اصلاح المنطق ٣٦٢ ، المذكر والمؤنث للمبرد ١١٥ ، المختصر ١٣/١٧ ، اللسان : قفا .

والصحيح أنه يذكر ويؤنث والغالب عليه التأنيث . والدليل على تذكيره قوله :

٧١٣ وقد علمت يا قُصَيَّ التَّفُلَّةَ (١)

فلم يلحقه التاء لما صغره . والضيرس يذكر ويؤنث وعليه قوله :

فَفَقِثْتُ عَيْنَ وَطْنِ الضَّيْرَسِ (٢) (٦٩٢)

ويقال : ضرس طويلة .

وكذلك العاتق بذكر ويؤنث ، والدليل على تأنيثه قوله :

٧١٤ ولا

(بَيْنِكُمْ) مَا حَمَلَتْ عَاتِقِي (٣)

ومما يذكر ويؤنث من أعضاء الحيوان : العجز عند بعضهم ، وقد ألحقه هو بباب ما يؤنث ولا يجوز تذكيره . وكذلك أيضاً المعى ، ألحقه بباب ما يذكر من أعضاء الحيوان ، والصحيح أنه مما يذكر ويؤنث ، بدليل قوله عليه السلام : المؤمن يأكل في معى واحدة والكافر يأكل في سبعة أمعاء (٤) ، فالحقاق الهاء عدده دليل على تذكيره ووصفه بواحدة دليل على تأنيثه .

(١) رواه ابن سيدة عن الفارسي ، وروايته : وهل جهلت . ونقل عن الأصمعي انه ارتاب في قائل هذا الرجز . قال : وأراه ذهب في ذلك إلى إنكار تأنيث القفا . أم . التفئل : ولد الذئب .

شرح السيرافي ١/١٤٨ ، ٥/٢٢٦ ظ ، المخصص ١٧/١٣ .

(٢) ما أورده المصنف هنا رواية الأصمعي كما نقل ابن دريد جمهرة اللغة ٣/١٢٣ ، اللسان : ضرس ، فيض ، المخصص ١/١٤٦ .

(٣) تمامه : لا صلح بيني فاعلموه ولا بينكم ما حملت عاتقسي سيفي وما كنا بنجد وما قرقر قمر السواد بالشاهق وهما لأبي عامر جد العباس بن مرداس ، وقيل : لأبي الربيع التغليبي ، وقيل : : مصنوعان . وروى : رمحي . القمر : ضرب من الحمام مفردة قرية . الشاهق : الجبل المرتفع ، وحذفت ياء الوادي في غير فاصلة ولا قافية ضرورة . اصلاح المنطق ٣٦٢ ، الخصائص ٢/٢٩٢ ، المخصص ١/١٥٩ ، ١٣/١٧ ، ابن الشجري ٢/٧٢ ، اللسان : قرقر . وما بين القوسين سقط من النسخ .

(٤) في الفائق للزنجشري ٣/٣٤ واحد ، وفي المخصص ١٧/١٣ واحدة .

باب ما يذكر من الأعضاء ولا يجوز تأنيه [٢١٩و]
الرأس مذكر، قال الله تعالى : واشتعل الرأس شيباً (١). وكذلك الجبين
مذكر، يقال: جبينٌ صلتٌ (٢). وكذلك الخدّ مذكرٌ، يقال: خدٌ أسيلٌ.
والفم مذكرٌ وعليه قوله:
٧١٥ فوه كشتق العاص لأيا تئيبه

(٣)

وكذلك الأنف مذكرٌ بدليل قوله :

٧١٦ فلا يتبسط من بين عينيك ما انطوى

ولا يلتقي إلا وأنفك راغيمٌ (٤)

وكذلك المنخر ، قال :

٧١٧ لها منخرٌ كوجار السباع

فمنه تريح إذا تنبهيرٌ (٥)

وكذلك الثغر مذكر ، يقال : ثغرٌ رتلٌ (٦) . وكذلك الثاب الذي يراد به
السنّ مذكر ، يقال : نبت نابه ، وكذلك الناجذ . واختلف فيه فقيل : هو
أقصى الأسنان ، وقيل : هو مايلي الضاحك وهو الأصحُّ بدليل ما جاء في
الأثر من أنه صلى الله عليه وسلم ضحك حتى بدت نواجذُهُ ، وكان
عليه السلام لا يضحك إلا تبسماً .

(١) مريم : ٤ .

(٢) الصلت : الواضح .

(٣) لعلامة بن حيدة في صفة ظليم . أسك : صغير الأذن وأذنه لاصقة برأسه .

المصلوم : القطوع الأذنين . شرح المفضليات ٨٠١ ، الديوان ٥٦ .

(٤) للأعشى يخاطب يزيد بن مسهر الشيباني . والرواية : ما تزوى . وهو كناية من الثغور وانصراف
النظر والقطيب . يسمو عليه بنوام غصته به .

الكامل ٢/٢٦٧ ، شرح المفضليات ٤٦ ، المنخص ١٢/٧٨ ، الديوان ٧٧ .

(٥) لامرئ القيس في وصف فرسه . الوجار : جمر الضيق . تريح : تتنفس وتستروح إذا
تعبت من الركض . الاقتضاب ٣٢٦ ، اللسان : روح ، الديوان ١٦٥ .

(٦) ثغر رتل : مستوى الثبات .

وانذي يذهب إلى أن النواجذ أقصى الأمتان يحمل هذه على المبالغة ، وإن لم يكن الأمر كذلك .

وكذلك البطن والذقن ، وعليه قوله :
٧١٨ والبطنُ ذو عُكْنٍ لطيفٍ طَبَّهُ

.....الييت (١)

وأما المعنى فقد تقدم مافيه في الباب الذي قبله . وكذلك السينُ والباع ، يقال : من جديدٌ وباعٌ طويلٌ . والظفرُ مذكَّرٌ ، يقال : ظفرٌ طويلٌ . وكذلك الشدي ، وذهب بعضهم إلى أنها قد توثت وأن تصغيرها ثدية .

(١) هجزة : والنحر تنجبه بشدي مقعد وهو لنايفة . والمكن : طيات البطن . اللان : قعد ، الديوان . ٣٠ .

باب ما يذكر ويؤنث من غير ما ذكرنا

أمّا السبيل فالدليل على تذكيره قوله تعالى : وإن يروا سبيلَ القى يتخذوه سبيلاً (١) . والدليل على تأنيثه قوله تعالى : قل هذه سبيلي (٢) وكذلك الطريق ، يقال : طريقٌ واضحٌ وواضحَةٌ ، قال الشاعر :
٧١٩ إنَّ المروءةَ

(٣)

وكذلك الصراط ، إلاّ أنّ الغالب عليه التذكير . قال الله تعالى : اهدنا الصراطَ المُستقيمَ (٤) . وكذلك الهدى ، يقال : هُدِيَ حسنةٌ وحسنٌ . والسرى يذكر ويؤنث ، والدليل على تأنيثها قوله :

٧٢٠ إنَّ سُرَى الليلِ حرامٌ لا تحلّ

والقليب بذكر ويؤنث والدليل على تأنيثها قوله (٥) :

على حين من تلبث عليه ذنوبُه [٥٨٢]

وكذلك الحال ، يقال : حالٌ مستقيمٌ وحالٌ مستقيمةٌ . وقد يؤنث بالهاء فيقال : حالة ، وعليه قوله :

(١) الأعراف : ١٤٦ .

(٢) يوسف : ١٠٨ .

(٣) تمامه : ان المروءة والساحنة ضمناً

قبراً بمسرو على الطريق الواضح وهو لزياد الأعجم في رثاء المغيرة بن المهلب بن أبي صفرة . ومرو مدينة بفارس وهي قصة غراسان . والوجه أن يقول : ضمتا . معاني القرآن ١/١٢٨ ، الشعر والشعراء ٤٣٠ ، الأغاني ١٠٢/١٤ ، الطبرسي ٩٤/١٤ ، العيني ٥٠٣/٣ .

(٤) الفاتحة : ٦ .

(٥) الواضع ان هنا سقطا فالاستشهاد لتأنيث الذنوب لا القلب .

على حالة لو أن في القوم حائماً

..... البيت (١٩١)

ودرع الحديد أنثى يقال : درعٌ سَابِغَةٌ ، قال الله تعالى : أَنْ اِعْمَلْ سَابِغَاتٍ (١) .
أي دروعاً سابِغَاتٍ .

وأمماً السوق فالغالب عليها التأنيث ، وقد تذكر وعلى التذكير قوله :

٧٢١

بسوقٍ كثيرٍ ربحُهُ وأعاصِرُهُ (٢)

والسلاح أنثى بدليل جمعها على أسلحة . والصاع يذكر ويؤنث ، وكذلك
الصُوع ، وهما بمعنى واحد وهو للملوك ، وقد قيل : جام من فضة يشربُ
بها الملوك . قال الله تعالى : نَتَقَدُّ صُوعَ الْمَلِكِ وَلَمَنْ جَاءَ بِهِ حِمْلُ
بَعِيرٍ (٣) . وقال : فبدأ بأوعيتهم / قبل وعاء أخيه ثم استخرجتها (٤) . [٢١٩ظ]
والحانوت يذكر ويؤنث وهو اسم الخمر ، وقد قيل : بيتُ الخنمار . وقد
قيل : إن المراد به الذي نرفعه اليوم عليه (٥) .

وكذلك المسون يذكر ويؤنث ، وكذلك العنكيوت ، والدليل على تأنيثها
قوله تعالى : كمثل العنكبوت اتخذت بيتاً (٦) . والدليل على تذكيرها
قوله :

(١) سبأ : ١١ .

(٢) صدره : ألم يعظ الفتيان ما صار لتي

والبيت أنشده الفراء ولم ينسبه . واللمة : الشعر يلم بالمتكبر . وسيت السوق سوقاً لأن

الأرزاق تساق إليها ، أو لقيام الناس فيهم على سوقهم . اصلاح المنطق ٣٦٢ ،

المخصص ٢١/١٧ ، الاقتضاب ١١ ، اللسان : سوق .

(٣) يوسف : ٧٢ .

(٤) يوسف : ٧٦ .

(٥) كذا وهو غير واضح .

(٦) العنكبوت : ٤١ .

كأنَّ العنكبوتَ هو ابتناها (١)
وكذلك الخمر إلاَّ أنَّ الغالب عليها التأنيث ، وأنكر الأصمعيُّ تذكيرها (٢).
والذي ذهب إلى تذكيرها استدلَّ على ذلك بقوله :

٧٢٣ وكانَّ الخَمْرَ المُدَامَ منَ الإسْفِنطِ
مزوجةً بِماءِ الزَّلَالِ (٣)

فقوله : مدام ، دليل على تذكيرها . ورواية الأصمعي :

وكانَّ الخَمْرَ المُدَامَةَ مِلاِسْفِنطِ
وأما واسِطٌ وهَجَرَ وَقُبَا فقد تقدّم ذكرها في أسماء البلدان .

• • •

وقد تقدّم أنَّ المؤنث بغير علامة يعلم تأنيثه أمّا بالصفة أو بالإخبار أو بالإشارة إليه أو بإضمامه أو بتصغيره أو بجمعه أو بعده أو بأن يكون الاسم واقعاً على مؤنث حقيقي .

فأمّا التصغير فقد تقدّم حكمه في بابه ، وكذلك العدد . وأمّا الجمع فسيأتي حكمه . وأمّا الإخبار فإذا أخبرت عن مؤنث فلا يخلو أن يكون مفرداً أو مثنى أو مجموعاً . فإن كان مفرداً فلا يخلو أن يكون ظاهراً أو مضمراً . فإن كان ظاهراً فلا يخلو أن يكون حيواناً أو مواتاً . فإن كان حيواناً فلا يخلو أن يكون فاعلاً أو غير فاعل .

(١) صدره : عل مطالم منهم ييوت
أنشده الفراء ولم ينسبه . هطال : جيل . والظاهر أنه يهجو قومه ويصف بيوتهم بالوهن
والفضالة . المنخص ١٧/١٧ ، اللسان : هطل .

(٢) المنخص ١٩/١٧ .

(٣) للأعشى . الإسفنت : المطيب من عصير العنب . وقيل من أسماء الخمر وهو رومي . المرع
١٨٠ ، المنخص ١٩/١٧ ، اللسان : اسفط ، اسفط ، سخط ، الديوان .

فإن كان فاعلاً فلا يخلو أن تفصل بينه وبين الفعل أو لاتفصل. فإن لم تفصل فلا بد من إتيان علامة التانيث في الفعل مثل : قامت هندٌ ، ولا يجوز حذفها إلا حيث سمع . حكى سيبويه : قال فلانةٌ ، ولا يقاس عليه .

فإن فصلت جاز حذفها نحو : قام اليومَ هندٌ ، ومن كلام العرب : حَضَرَ التاضِيَّ اليومَ امرأةٌ . والإثبات أحسن . وكلما طال الفصل كان الحذف أجود ، والإثبات في هذا كله أحسن .

فإن كان غير عاقل فلا يخلو أن تفصل بينه وبين الفعل أو لاتفصل . فإن لم تفصل جاز الحذف والإثبات نحو : مشى الدابةُ ومشى الدابةُ ، والحذف قبيح .

فإن فصلت حسن الحذف والإثبات مثل : جرت اليومَ الدابةُ . ومشى اليومَ الدابةُ . وكلما طال الفصل كان الحذف أجود ، والإثبات في هذا كله أحسن . فإن كان موثلاً فلا يخلو أن تفصل أو لا تفصل . فإن لم تفصل جاز الحذف والإثبات فتقول : انكسرت وانكسرَ القيدرُ . والإثبات أحسن .

فإن فصلت حسن الحذف مثل قولك : انكسرت اليومَ القيدرُ ، وانكسرَ اليومَ القيدرُ . وكلما طال الفصل كان الحذف أجود ، والإثبات في هذا كله أجود من الحذف .

فإن كان فاعل الفعل في هذا كله مضمراً فإنك تلحقه علامة التانيث ولا يجوز حذفها إلا في ضرورةً مثل قوله :

٧٢٤ فلا مِزْنَةَ ودَقَّتْ ودَقَّتْهَا

ولا أرضَ أبْقَلْ إِبْقَالَهَا (١)

/ يريد : ولا أرضَ أبْقَلْتِ إِبْقَالَهَا ، فحذف ضرورةً . [٢٢٠ و]

(١) لعمر بن جوين الطائي. ويروى : أبْقَلْتِ إِبْقَالَهَا ، بتخفيف همزة إِبْقَالَ ، ولا شاهد فيه . وهي رواية الأعلام. الكتاب ١ / ٢٣٩ ، مجاز القرآن ٢ / ٦٧ ، معاني القرآن ١ / ١٢٧ ، المذكر والمؤنث للبرد ١١٢ ، البلغة ٦٤ ، المخصص ١٦ / ٨٠ ، اللسان : بقل ، الكامل ٢ / ٢٧٩ ، الخزانة ١ / ٢١ .

فإن كان فاعل الفعل مثنى فحكمه حكم المفرد . فإن كان مجموعاً فلا يخلو أن يكون جمع سلامة أو جمع تكسير أو اسم جنس . فإن كان اسم جنس فالعرب تخبر عنه إخبار المؤنث والمذكر فتقول : انكسرت الشجرُ وانكسر الشجرُ . فإن كان اسم جمع فلا يخلو أن يكون عاقلاً أو غير عاقل . فإن كان عاقلاً فهو مذكر وليس من هذا الباب . وإن كان لما لا يعقل فالعرب تخبر عنه إخبار المؤنث فتقول : جرت الدودُ .

فإن كان جمع تكسير فالعرب تخبر عنه إخبار المؤنث والمذكر فتقول : انكسرت الجذوع وانكسر الجذوع ، فتذكر إن ذهبت به مذهب جمع وتؤنث إن ذهبت به مذهب جماعة .

فإن كان جمع سلامة ففيه خلاف . فمذهب أهل البصرة أن حكمه حكم المفرد ، ومذهب أهل الكوفة أن حكمه حكم التكسير فيذكر على معنى جمع ويؤنث على معنى جماعة .

وأبو علي الفارسي يفصل فيقول : إن وقع جمع السلامة على مذكر فالإخبار عنه إخبار المذكر وإن وقع على مؤنث فتخبر عنه إخبار المؤنث والمذكر بدليل قول الشاعر :

٧٢٥ عشيّة قام النائماتُ وشققّت

..... البيت (١)

وقوله عز وجل : إذا جاءك المؤمناتُ (٢) .

وذلك فاسد ، لأنه لم يكثر كثرة توجب القياس . وحمل قوله تعالى : إذا

(١) عجزه : جيوب بأيدي مآتم وخذود

وهو لأبي عطاء السندي في رثاء يزيد بن هبيرة الفزاري . أدب الكاتب ٢٦ ، الشوازيات

٥٩ ط ، الأتصاب ٢٩٢ ، اللسان : أم ، الخزانة ٤ / ١٦٧ .

وانظر الأيضاح الفارسي : ورقة ٩٨ / المقدم الفريد ٢ / ١٨٥ .

(٢) المصحف : ١٢ .

جاءك المؤمناتُ، على أن يكون قد حذف منه التاء مثل قوله: قال فلانةُ (١)
وكذلك قوله :

عشيّة قامَ النَّائحَاتُ

..... البيت

وأما :

٧٢٦ قالتُ بنو عامرٍ

..... البيت (٢)

فيكون مؤنثاً على المعنى لأنّه اذا قال : قالت بنو عامر ، فكأنّه قال :
قالت أولاد عامر ، مثل قوله :

..... ٧٢٧

سائل بني أسدٍ ماهذِهِ الصّوتُ (٣)

فأنث على معنى الصبيحة .

فإن كان مضمرّاً فلا يخلو أن يكون المضمّر العائد على الجمع مفرداً
أو جمعاً . فإن كان مفرداً فلا بد من التاء إلا في ضرورة نحو قوله :

(١) نقل ابن هشام ان بعضهم أجاب عن ذلك بأن التذكير في جاءك للفصل أو لأن الأصل : النساء
المؤنثات ، أو لأن ال مقدره باللانتي . التوضيح / ١ / ١٣٨ . وما ذكره هنا جواب ابن مالك
في شرح التسهيل ٨٣ ظ .

(٢) تمامه : قالت بنو عامر خالوا بني أسد يا بؤس للجهل ضراراً لأقوام
وهو للنايفة الذبياني . خالوا : تاركوا . واللام في للجهل زائدة لتوكيد الاضافة والأصل :
يا بؤس الجهل . الكتاب / ١ / ٣٤٦ : الجمل ١٨٧ ، اللامات ١١١ ، الأصول / ١ / ٢٩٤ ،
الشعر والشعراء ٩٥ ، الخصائص / ٣ / ١٠٦ ، ابن الشجري / ٢ / ٨٠ ، الخزانة / ١ / ٢٨٥ ،
الديوان ٢٢٠ .

(٣) صدره : يا أيها الراكب المزجي عطية
وهو لرويشد بن كثير الطائي . وفي البيت تهكم ببني أسد لأنه هو الذي أثار عليهم ما احتاجوا
له . الخصائص / ٢ / ٤١٦ ، شرح مشكلات الحاسة ٦٨ ، شرح الحاسة للعرزوقي ١٦٦ ،
المختص / ٢ / ١٣٠ ، اللسان : صوت .

٧٢٨ وأما تَرَى لِمَتَى بُدَلت

فإنَّ الحَوَادِثَ أودَى بِهَا (١)
وان كان المضمر ضمير جمع فلا يحتاج إلى علامة نحو قولك: الجنود انكسرت.
وأما الضمير فلا يخلو أن يعود على مفرد أو مثنى أو مجموع .
فإن عاد على مفرد أو مثنى كان على حسب ما يعود عليه من أفراد وتثنية
وجمع : نحو : هند ضربتُها . والهندانِ ضربتُهما .
فإن عاد على مجموع فلا يخلو أن يكون جمع سلامة أو جمع تكسير أو
اسم جمع أو اسم جنس . فإن كان اسم جنس فيعود الضمير عليه مفرداً
مثل قولك : الشجرُ قطعْتُها والتينُ أكلتُها .
فإن كان اسم جمع فلا يخلو أن يكون لمن يعقل أو لما لا يعقل . فإن كان لمن يعقل
فيعود الضمير عليه كما يعود على المذكر وليس من هذا الباب .
فإن كان لما لا يعقل فيعود الضمير عليه كما يعود على المؤنث المفرد مثل قولك :
الإبلُ حلبتُها .

فإن كان جمع تكسير فلا يخلو أن يكون لمن يعقل أو لما لا يعقل . فإن / [٢٢٠ظ]
كان لمن يعقل فلا يخلو أن يكون مذكراً أو مؤنثاً .
فإن كان مذكراً فيعود الضمير عليه كما يعود على جماعة المذكرين . وقد
يعود الضمير عليه كما يعود على واحد المؤنث نحو : الرجالُ والنساءُ وأعجازُها .
فإن كان مؤنثاً فيعود الضمير عليه كما يعود على جماعة المؤنث نحو قولك : النساءُ
(قُسنَ) (٢) . وقد يعود الضمير عليه كما يعود على الواحدة المؤنثة نحو قوله :

(١) للأعشى . ورواية الديوان : فأن تمهيني ولي لمة .

قال الفراء : ذهب به إلى معنى الخندان . معاني القرآن ١ / ١٢٨ ، الكتاب ١ / ٢٣٩ ، المذكر
والمؤنث للبرد ١١٢ ، الأصول ٢ / ٣٤٩ ، المخصص ١٦ / ٤٨٢ ، ابن السجري ١ / ٢٢٧ ،
الخرافة ٤ / ٥٧٨ ، الديوان ١٧١ .

(٢) زيادة يقتضيهما السياق .

٧٢٩ نركنا الخيلَ والنعمَ المُنتدَى

وقلنا للنساءِ بها أقيمى (١)

فإن كان لما لا يعقل فإنَّ الضمير يعود عليه مجموعاً ، وقد يعود عليه كما يعود على الواحدة المؤنثة فتقول : الجذوعُ انكسرتْ وانكسرت ، والأجذاعُ طلنَ وطالتْ ، إلا أنَّ الأفضح في جمع القلة أن يعامل في الضمير معاملة الجمع ، والأفضح في جمع الكثرة أن يعامل في الضمير معاملة الواحدة من المؤنث .

وقد يعود الضمير عليه كما يعود على الواحد المذكور نحو قوله تعالى : وإنَّ لكم في الأنعام لعبرةً نسقبيكم مما في بطونه (٢) .
فإن كان جمع سلامة فلا يخلو أن يكون مذكراً أو مؤنثاً . فإن كان مذكراً فيعود عليه ضمير جماعة المذكورين . وإن كان مؤنثاً فيعود عليه ضمير جماعة المؤنثين .

وأما الصفة فلا يخلو أن تكون قد عملت في ظاهرٍ أو مضمراً . فإن عملت في ظاهرٍ فحكمه حكم الفعل إذا رفع الظاهر وإن عملت في مضمراً فحكمها حكم الفعل إذا رفع المضمير .

وأما الإشارة فحكمها حكم المضمير المفرد في موضع يفرد فيه ويشي حيث يشي ويجمع حيث يجمع .

وأما المذكر إذا أُخبر عنه إخبار المؤنث ألحقت علامة التانيث ولا يخبر عنه إخبار المؤنث إلا في قليل على المعنى نحو قولهم : فلانٌ لغوبٌ أنه

(١) استشهد به المصنف في المقرب ولم ينسبه . وفيه : المفدى . وانشده البليوسي في شرح سقط الزند : طردنا الخيل . ولم ينسبه .

المفدى : من ندى الإبل يتديها وهو أن يوردها الماء حتى تشرب قليلاً ثم يجيء بها حتى تروى ساعة ثم يوردها إلى الماء . شروح سقط الزند ، ١٠٩٥ ، المقرب ، ٩٤ ، اللسان : ندى ، ١٨٩/٢٠ .

(٢) التحل : ٦٦ .

كتنا فاحتقرها (١) . يريد : صحيفتي . إلا أن يكون المذكر مضافاً إلى مؤنث في المعنى ويجوز أن تلفظ بالثاني وأنت تريد الأول وذلك نحو قولك : ذهبت بعض أصابعه (٢) . والبعض مذكر وأخبر عنه إخبار المؤنث لما ذكر نحو قوله :

٧٣٠ إذا بعضُ السنينِ تعرقتنا

كفى الأبنامَ فقدَ أبى اليتيمِ (٣)
فأخبر عن بعض السنين كما يخبر عن المؤنث لأن بعض السنين في المعنى سنون . وكذلك : تلتقطه بعضُ السيارة (٤) . لأن بعض السيارة سيارة . أو يكون المذكر مضافاً إلى المؤنث إلا أنه يجوز أن تلفظ بالثاني وأنت تريد الأول وذلك نحو قوله :

٧٣١ وتشرقُ بالقولِ الذي قد أذعته

كما شرفت صدرُ القناةِ من الدمِ (٥)
أو يكون المذكر مضافاً إلى مؤنث ليس منه ولا هو في المعنى مؤنث ، إلا أنه يجوز أن تلفظ بالثاني وأنت تريد الأول وذلك نحو قولهم : اجتمعت أهلُ اليمامةِ (٦) ، فالأهل مضاف إلى مؤنث ليس منه ولا هو في المعنى

(١) تنظر حكاية هذا القول الذي حكاه الأصمعي عن أبي عمرو عن رجل من اليمن في الخصائص

٢ / ٤١٥ ، شرح مشكلات الحامدة ٦٨ ، والمحب ٢ / ١٨٦ .

(٢) الكتاب ١ / ٢٥ ، الكامل ٢ / ١٤١ ، الخصائص ٢ / ٤١٥ .

(٣) لجرير . تعرقتنا : أذهبت أموالنا ، وهو من تعرقت اللحم إذا أذهبت ما عليه من اللحم .

والبيت في مدح هشام بن عبد الملك . الكتاب ١ / ٢٤٥ ، ٣٢ ، المقضب ٤ / ١٩٨ ، الكامل

٢ / ١٤١ ، الأصول ٢ / ٥٨ ، سر الصناعة ١ / ١٤ ، المخصص ١٧ / ٧٧ ، الخزانة ٢ / ١٦٧ ،

الديوان ٥٠٦ .

(٤) يوسف ١٠ ، وهذه قراءة الحسن البصري كما في الخصائص ٢ / ٤١٥ ، المحب ١ / ٢٣٧

٢ / ١٨٦

(٥) للأعشى يهجو عمير بن عبد الله الشاعر . الكتاب ١ / ٢٥ ، المقضب ٤ / ١٩٧ ، ١٩٩ ،

الكامل ٢ / ١٤١ ، الأصول ٢ / ٧٣٢ ، الخصائص ٢ / ٤١٧ ، شرح المفصليات ١٩٨ ،

المخصص ١٧ / ١٢ ، العيني ٣ / ٣٧٨ ، الديوان ١١٩ .

(٦) الكتاب ١ / ٢٦ .

مؤنث إلا أنه يجوز أن تلفظ بالثاني وأنت تريد الأول . فإن لم يجز أن
تلفظ بالثاني وأنت تريد الأول نحو قولهم :

٧٣٢ مشين كما اهترت رماح تسنّعت

أعاليها مرّ الرياح النواسيم (١)

/ فأنت المرّة لأنّه لا يجوز أن تقول : تسنّعت أعاليها الرياح وأنت [٢٢١و]
تريد مرّها . وإن لم يجز أن تلفظ بالثاني وأنت تريد الأول لم يجز التأنيث .
ألا ترى أنك إذا قلت : قطعت رأس هند ، لا يجوز أن تقول : قطعت
هند .

(١) لذي الرمة . تسنّعت : حركت واستخفت . الكتاب ١ / ٢٥ ، ٣٣ ، المتنضب ٤ / ١٩٧ ،
الكامل ٢ / ١٤١ ، الأصول ٢ / ٥٨ ، ٧٣٣ ، الحصاص ٢ / ٤١٧ ، الخصص ١٧ / ٧٨ ،
العيني ٣ / ٣٦٧ ، الديوان ٦١٢ .

إنما ذكر الأفعال المهموزة وإن كان ذكرها ليس من قبيل علم العربية لأنه ليس مما يضبط بقياس . لأنَّ النحويين اختلفوا فيها . فمنهم من قال : انه يبدل من الهمزة في كل موضع . ومنهم من منع ذلك في كل موضع إلا أن يسمع . ومنهم من فصل وهو الصحيح . فقال : الهمزة من الفعل لا يخلو أن تقع فاء أو عيناً أو لاماً . فإن وقعت لاماً فالأجود لإثبات الهمزة . ولغة للعرب ضعيفة يبدلون من الهمزة ياء يقولون : قرئتُ ، في قرأتُ . وأخطيتُ في أخطأتُ . حكى ذلك الأخفش (١) .

فإن وقعت فاء فلا تبدل إلا حيث سمع والذي سمع من ذلك واتبته ووامرته وواخيته ، وهو من أتى وأمر ومن الأخوة . ولا يقاس على ذلك غيره . لا يقال في أخوه : وأخوه ، فأما أرّخت وورّخت فلفغان ، وليست الواو بدلاً من الهمزة لأنّهما يتصرفان على السواء وليست واحدة منهما أكثر تصرفاً من الأخرى ، يقال : أرّخت وورّخت وتأريخ وتوريخ ومؤرخ ومورخ .

وإن كانت عيناً لم يبدل أيضاً منها شيء إلا ما جاء من ذلك والذي جاء منه سال في سأل (٢) . فمنهم من أبدل الهمزة واواً فيقول : سالتُ أسال ، كما يقال : خفتُ أخاف ، وتقول : المسألة ، ومنهم من يقول : المسألة فيبدل من الهمزة في سأل ياء .

(١) المحتسب لأبن جني ١ / ١٦٧ ، ٢ / ١٧٣ .

(٢) شاعره قول حسان : سالت هذيل رسول الله فاحشة البيت

وانظر الكتاب ٢ / ١٧٠ ، المقضب ١ / ١٦٧ ، شواهد الشافية ٣٣٨ ، ابن يعيش ٩ / ١١٤ .

رفع

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

باب أمس

إذا لم يكن معرفاً بالألف واللام ولا بالإضافة ولا منكراً ولا مجموعاً ولا مصغراً فلا يخلو أن يكون ظرفاً أو غير ظرف .

فإن كان ظرفاً فهو مبني على الكسر ويكون له معنان : أحدهما أن يريد به اليوم الذي قبل يومك ، والآخر أن تريد به ما تقدم يومك ، وذلك لا يكون إلا مجازاً وعليه قوله :

٧٣٣ . لعمرى لقومٍ قد ترى أمسٍ فيهم

مرابطاً للأمهاري والعكبر الدثري (١)

لأنه أراد بأمسٍ ما مضى مما تقدم يومه الذي كان فيه .

فإن كان ظرف فقيه لغتان : لغة أهل الحجاز بناؤه على الكسر وعليه قوله :

٧٣٤ . اليومَ أعلمُ ما يجيءُ به

ومضى بفصلٍ قضائه أمسٍ (٢)

وبنو تميم يعربونه إعراب مالا ينصرف .

وزعم الزجاج وأبو القاسم أن أمسٍ إذا كان ظرفاً يجوز فيه البناء على

الفتح واستدل على ذلك بقوله :

(١) لامرئ القيس في مدح سعد بن الضباب الأيادي . ورواية الديوان (ط السديري) والجمهرة

واللسان : في ديارهم . ولا شاهد فيها .

العكر : جمع عكرة وهي القطعة من الإبل ما بين الحسين إلى المائة .

الدثر : المائل الكثير ، لا يشئ ولا يجمع ، وكسرت التاء ضرورة حين سكن الراء . جمهرة

اللغة ٢ / ٣٨٥ ، اللسان : دثر ، الديوان ١١٢ .

(٢) من أبيات تنسب للقمقام بن العباهل من ملوك حضرموت واليمن الثبابة .

ورويت أيضاً لأسقف نجران . معجم المرزباني ٢٢٣ ، اللسان : أمس .

لقد رأيتُ عجباً مُذْ أَمَسَا (١)

وهذا لا حجة فيه ، لأنَّ أَمَسَ ليس بظرف ، وإنَّما هو اسم (٢) بدليل دخول حرف الجر عليه ، لأنَّ دخول حرف الجر على الظرف ينقله عن الظرفية بدليل أنَّ وسط إذا كان ظرفاً فهو ساكن العين/نحو : جلستُ [٢٢١ظ] وَسَطَ الدارِ ، وإذا كان اسماً فهو متحرك العين نحو : هذا وَسَطُ الدارِ ، فإذا دخل حرف الجر على وسط حركت عينها فتقول : جلست في وَسَطِ الدارِ . وإذا كان غير ظرف فلا يخلو أن يكون في موضع رفع أو نصب أو خفض . فإن كان في موضع نصب أو خفض لم يجز فيه عندهما إلاَّ البناء على الكسر أو الفتح . وإن كان في موضع رفع فهو عندهما يجوز فيه الوجهان : البناء والإعراب إعرابَ مالا ينصرف .

ودليلهما أنَّ أَمَسَ إذا كان غير ظرف (٣) وكان في موضع نصب أو خفض يجوز فيه البناء على الفتح نحو قوله :

لقد رأيتُ عجباً مُذْ أَمَسَا (٧٤٠)

وهذا لا حجة فيه لأنه يمكن أن يكون معرباً إعراب مالا ينصرف ، وأيضاً فإنَّ الدليل على أنَّه ليس بمعنى على الفتح أنَّه لم يأتِ إلاَّ في موضع خفض ولو كان مبنياً بلقاء مثل : شهدتُ زيداً أَمَسَ .

فإن كان معرفاً بالالف أو اللام أو بالإضافة أو منكرراً أو مجموعاً أو مصغراً فإنَّه معرب أبداً على كل حال .

- (١) بده : عجائزا مثل السعالي عَمَسَا يأكلن ما في رحلهن عَمَسَا وهو من شواهد الكتاب الحسين . ونسب للمجاج . أس هنا مجرور بالفتحة لأنه جاء على لغة تميم في منع الصرف ، والالف للإطلاق .
الكتاب ٢ / ٤٤ ، النوادر ٥٧ ، الجمل ٢٩١ ، التوجيه ١٥٧ ، المفصل ١٣٣ ، ابن السجري ٢ / ٢٦٠ ، اللسان : أَمَسَ ، الخزانة ٣ / ٢١٩ .
(٢) ج ، ر : أَمَسَ ، وهو تحريف .
(٣) كذا وهو يناقض ما تقدم والظاهر ان (غير) زائدة .

رفع

باب أسماء الفاعلين والمفعولين
عبد الرحمن بن محمد بن عبد الوكيل

قصده في هذا الباب أن يبين أسماء الفاعلين والمفعولين والـ
فأمّا اسم الفاعل فلا يبنى إلاّ من فعل متصرف. وأما اسم المفعول فلا يبنى
الإّ من كلّ مبنى لما لم يسم فاعله.

واسم المفعول لا يخلو أن يكون من فعل ثلاثي أو أزيد من ثلاثة أحرف .
فإن كان من فعل ثلاثي فاسم المفعول منه على وزن مفعول قياساً . فإن كان
من فعل زائد على ثلاثة أحرف فيأتي أبدأً على وزن الفعل المضارع المبني
لما لم يسم فاعله، إلاّ أنّك تبدل من حرف المضارعة ميما مضمومة خاصة .
فاسم الفاعل لا يخلو أن يكون من فعل ثلاثي أو أزيد ، فإن كان من
فعل ثلاثي فلا يخلو أن يكون على وزن فَعَلَّ أو فَعَّلَ أو فَعِلَ .

فإن كان من فَعُلَّ فهو أبدأً على وزن فَعِيل نحو : ظُرِفَ فهو ظريف وكُرِمَ
فهو كريم. وإن كان من فعل فلا يخلو أن يكون متعدياً أو غير متعدّ .
فإن كان متعدياً فهو أبدأً على وزن فاعل نحو : عِلِمَ فهو عالم .

وإن كان غير متعدّ فاسم الفاعل يأتي منه على وزن فَعِيل نحو : عَمِيَ
فهو عمّ ، وعلى وزن أَفْعَل نحو : عَشِيَ فهو أعشى ، وعلى وزن فَعْلَان
نحو : صَدَى فهو صدّيان. فإن كان من فعل زائد على ثلاثة أحرف فاسم
الفاعل منه يأتي على وزن الفعل المضارع إلاّ أنّك تبدل من حرف المضارعة
ميما نحو مُتَغَابِلٍ من تَغَابَلَ . وشذّ من ذلك : أَوْرَقَ الشَّجَرُ فهو وارق
وأورسَ فهو وارسٌ وأبْفَعَ الغلامُ فهو يابْفِعُ ، على وزن فاعل من التزيد .
وشذّ منه أيضا أَلْفَحَ فهو مُلْفِحٌ (١).

(١) كذا والوجه أن يقول : لاقح ، ومنه : ألقح الفحل الناقة والريح السحاب فهي لاقح والجمع
لواقح ، والأصل : ملاقح . وملقح قياسي وليس شاذاً . الصالح : لفتح .

فلا تعلق لهما بما بعدهما لا لفظاً ولا معنى ، بل هي أصوات مفردة بما بعدها وما بعدها لم يتقدمه شيء .

وأما همزة الاستفهام فاستغني عنها بهل .

وهذه الأدوات تنقسم قسمين : قسم لا يقع بعده إلا الجملة . وقسم يقع بعده المفرد والجملة . فالذي يقع بعده المفرد والجملة : متى وأين وكيف وبيننا ، فإن وقع بعدها المفرد كانت في موضع الخبر نحو : كيف زيدٌ وأين عمرو ؟ ومتى القيامُ ؟ وبيننا قيامُ زيدٍ قامَ عمرو .

وإن وقع بعدها الجملة كانت في موضع نصب على الظرف بما بعدها إلا كيف فإنَّ في إعرابها خلافاً . فعلى مذهب سيويه تكون منتصبه على الظرف لأنها عنده من باب الظروف (١) . فإذا قلت : كيف زيدٌ قائمٌ ؟ فتقديره عنده : على أي حال زيدٌ قائمٌ ؟ ومذهب الأخفش أنَّها من الأسماء (٢) ، فإذا قلت : كيف زيدٌ قائمٌ ؟ فتقديره عنده : أسرعاً زيدٌ قائمٌ أم غيرُ مسرعٍ ؟ ويكون في موضع نصب على الحال .

وذلك فاسد ، لأنَّ الحال خبر من الأخبار وكيف استفهام فلا يصح وقوعها خبراً . والصحيح ما ذهب إليه سيويه . والذي يدل على صحة مذهبه أنَّ كيف لا تنصرف أعني أنَّها لا تستعمل فاعلة ولا مفعولة ولا يدخل عليها حرف جر ، وباب الأسماء غير المنصرفه أن تكون ظرفاً . وأيضاً فإنَّها إذا جعلت ظرفاً كانت في تقدير : أصبحٌ أم سقيمٌ أم مريضٌ أم ضعيفٌ أم غير ذلك من الأحوال التي يمكن السؤال عنها .

ومهما أمكن أن يكون اللفظ في معنى واحد كان أولى من أن يكون له (٣) مفسراً بما لا ينحصر من الألفاظ .

(١) الكتاب ٢ / ٤٤ ، المفنى ٢٢٦ .

(٢) وواقعه السيراني . المفنى ٢٢٦ .

(٣) كذا وهي زيادة يستقيم المعنى بحذفها .

فإن قيل : فكيف تجعل ظرفاً وهي ليست باسم زمان ولا مكان ؟ فالجواب :
إنها واقعة على الأحوال والحال قد تشبه بالظرف فيقال : زيد في حال حسنة ،
فكذلك كيف .

وأما الذي لا يقع بعده إلا الجملة فما بقي ، ولا موضع له من الإعراب
لأنه حرف . وأما بينما ففيها خلاف ، فمنهم من جعلها من قبيل ما لا يلي
إلا الجملة . ومنهم من جعلها من قبيل ما يلي الجملة
تارة والمفرد أخرى . فأجازوا : بينما قام زيد قام عمرو . على زيادة ما .
والعامل في بينما وبيننا جوابهما . ولا يعمل فيهما ما بعدهما لأنهما مضافان
إليه ، ولا يعمل المضاف إليه فيما أُضيف إليه ، ولذلك ذهب كثير من
النحويين إلى زيادة إذ في مثل قوله (١) :

٧٣٦ بينما نحن بالأراك مميما

إذ أتى راكباً على جمكته (٢)

لأن إذ مضافة إلى ما بعدها فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها . وهذا قد يسوغ
على غير زيادة إذ ، وذلك أن تُقدَّر (قبل) (٣) بينما وبيننا عاملاً بفسره
ما بعده .

وقد تقدم الخلاف في الغاء إتما وأخواتها وإعمالها والصحيح من ذلك .
وقوله :

(١) من ذهب إلى زيادتها هنا الأسمى والقراء في المعاني ١/ ٤٥٩ ، وانظر شرح المرزوقي

عل الحاشية ١٨٨٤ .

(٢) لجمل بثينة . الأراك : موضع بمرقة . معاني القرآن ١/ ٤٥٩ ، المغني ٣٤٥ ، الخزانة ٤/ ١٩٩ ،

الديوان ١٨٨ .

(٣) زيادة يقتضيها الياء .

٧٣٧ بينا تعانقه الكماة البيت (١)
 وبروى : تعانقه بالرفع والخفض . وزعم أبو محمد بن السيد أن رواية
 الخفض غير جائزة، لأن تعانقه مصدر تعانق وتفاعل لا يتعدى .
 وهذا الذي ذهب إليه باطل (٢)، بل في ذلك تفصيل . وهو أن التاء الداخلة
 على فاعل لا تخلو أن تدخل عليه وهو متعد إلى واحد أو إلى اثنين . فإن كان
 متعدياً إلى اثنين صار متعدياً إلى واحد نحو : عاطيتُ زيدا الدرهم . وإن
 كان متعدياً إلى واحد صار غير متعد نحو : ضاربُ زيدٍ عمراً ، تدخل
 عليه التاء فتقول : تضاربَ زيدٌ وعمرو ، وقد تدخل على المتعدّي إلى
 واحد فيبقى على تعديه نحو قولك : تجاوزتُ موضع كذا ، ومنه قوله :
 ٧٣٨ تجاوزتُ أحراساً البيت (٣)
 ووجهه عندي أن لا تقدّر التاء داخلة على فاعل بل أصل نفسها فكذلك
 تعانق يكون من هذا القبيل ، إلا أن ذلك يكون مما يُحفظ ولا يقاس عليه .

- (١) تمامه : بينا تعانقه الكماة وروعه يوماً أتيج له جرىه سلفع
 وهو لأبي ذؤيب الهذلي. ورواية الخصائص : تعنقه، ومناه دنوه من الكماة. الروع :
 الميل عن الضربات. السلفع : الجسور.
 وعند ابن جنّي أن بينا أصلها بين وأشبهت فتحة التون فصارت ألفاً.
 شرح مشكلات الحماسة، ٣٦٦، الخصائص ١٢٣/٣، الجمل ، ٢٩٤ ، الخزانة ٣ / ١٨٣ ،
 ديوان الهذليين ١٨ .
- (٢) قال ابن هشام : وإنما ذكر ابن السيد أن تعانق لا يتعدى ولم يذكر أن تفاعل لا يكون متعدياً،
 وأيضاً فلم يخص الورد برواية الجر، ولا معنى لذلك. ا. وهو يعقب على رأي ابن عصفور
 هنا. المعنى ٥٧٦ .
- (٣) تمامه : تجاوزت أحراساً وأهوال مشر على حراس لو يشرون مقتل
 هو لامرئ القيس من معلقته. يشرون : يخفون. الانتصاب ١٩٦ ، المعنى ٢٩٤ ، ٥٧٦ ،
 اللسان : شرر. الخزانة ٤ / ٢٩٦ ، الديوان ١٣ ، ٣٧٠ .

باب ما ينصب على إضمار الفعل لمتروك إظهاره

المنصوبات تنقسم ثلاثة أقسام : قسم ينتصب بفصل ظاهر ولا يجوز إضماره وذلك كل فعل إذا أضمرته لم يكن عليه دليل لا من لفظ متقدم عليه ولا من تسلط حال . وقسم ينتصب بفعل إن شئت أظهرته وإن شئت أضمرته ، وهو كل فعل إذا أضمر كان له ما يدلُّ عليه إما من لفظ متقدم وإما من تسلط / حال . [٢٢٣ و]

وقسم ينتصب بفعل مضمر ولا يجوز إظهاره ، وهو الذي أراد أبو القاسم ، وذلك يحفظ حفظاً ولا يقاس عليه . وهو المنادى والمنصوب على باب الاشتغال وإيتاك والاسم الذي بعد الواو في : إيتاك والأمد . والاسم الذي بعد الواو في : ويحه ، وأخاه ، وأهلك ، والليل ، وما أنت وزيداً ، وما شئتُك وزيداً ، والمصادر (١) الموضوعه موضع الأمر إذا كررت نحو : ضرباً ضرباً ، والحدرد الحذر ، والنجاه النجاه . والمصادر الموضوعه موضع الدعاء وهي : سقياً ورعباً وجدعاً وسحقاً وبعداً وأفةً وثفةً ودقراً وتعباً وبئساً وبتهراً ، وهي من الأسماء الموضوعه موضع فعل الدعاء ، وهي مؤنثة . وما استعمل من المصادر المضافة الموضوعه موضع الفعل في الخبر وهي سبحانه الله وريحاته وقعدك الله وعمرك الله ، وما وضع من الأسماء مضافاً موضع فعل الدعاء وهي ويحه وويله وويسه وعوله ، ولا تستعمل عيله إلا بعد ويله (٢) .

وما وضع من المصادر المثنيات موضع الفعل وهي حنائبك وسعديك ولبيك ودواليك وهذا ذبيك وبعث الشاء شاة بدرهم ، وأخذته

(١) ج ، والمضاف ، وفي ر : والمصدر والمضاف ، وكلاماً تحريف .

(٢) الكتاب ١ / ١٦٠ .

بدرهم فصاعداً ، وبدرهم فزائداً . وما وضع من المصادر موضع فعل التعجب وهي : (أ) (١) كذباً وحلفاً .

وكل مصدر أو صفة بعد أما بشرط أن لا يكون ما بعدها يعمل فيه مثل :
أما سمياً فسمينٌ وأما عالماً فعالمٌ .

والمصادر المشبهات إذا تقدم قبلها ما يدل على الفعل مثل : له صوتٌ صوتَ حمارٍ ، وله صراخٌ صراخَ الثكلى ، وله دقٌ دقكَ بالمنحازِ حبَّ القُلْفُلِ (٢) ، ومن أنت وزيداً ؟ وكليتيهما وتمرأ (٣) ، وهذا ولا زعماتك ، ونعمةَ عينٍ ونعماً عينٍ ، ونعامَ عينٍ ، وكرامةٌ ومسرّةٌ ، ولا كيداً ولا رَغماً ولا غمّاً .

وكذلك كل صفة وضعت موضع الفعل مثال : أتميمياً مرةً وقيسياً أخرى؟ وكل اسم ينتصب بفعل مضمر على (٤) وقد تقدم مثل : أنته امرأ قاصداً ، ووراءك أوسع لك ، وانتهوا خيراً لكم .

والمصادر الموضوعه موضع الفعل في الخبر مثل : ما أنت سيراً ، وإنما أنت شربَ الإبلِ ، ومرحباً وأهلاً وسهلاً ، وسبوحاً قُدّوساً ، وإن تأتيني فأهلَ الليلِ والنهارِ ، وكلّ شيءٍ ولا هذا .

وكل اسم وضع موضع الفعل في الخبر مثل : أقاتماً وقد قعدت الناسُ ؟ وعائذاً بالله .

وأما المتأديات فإنها تنصب بفعل مضمر ولا يجوز إظهاره . فإذا قلت : يارجلأ ، فتقديره : أنادي رجلاً ، ثم حذف أنادي ونابت « يا » منابه فلذلك لم يجر إظهاره لأنه لا يجوز أن يجمع بين العوض والمعوض منه . وزعم بعض النحويين أنه انتصب بما في « يا » من معنى الفعل (٥) .

(١) زيادة تقتضيها صحة المعنى.

(٢) المنحاز : الآلة التي يدق بها وهي الماون. وانظر الكتاب ١ / ١٧٩ .

(٣) ومعناه : اعطني إياهما كليهما واعطني بهما تمرأ. وهو مثل. الكتاب ١ / ١٤٢ .

(٤) يياض في ج ، ر بمقدار كلمة.

(٥) انظر مذاهب النحاة في هذه المسألة في ابن يعيش ١ / ٢٢٧ ، شرح الرضي ١ / ١١٩ .

ومنهم من ذهب إلى أنه انتصب بنفس « يا » واستدلّ على ذلك بأن قال :
الدليل على أنه منصوب بيا وليس منصوباً بفعل / مضمر أنه لو أظهر وا [٢٢٣ظ]
الفعل الذي تدعون إضماره لغير المعنى ، وذلك أنك إذا قلت : يا زيد ،
فهو نفس النداء ، وأنادي زيدا ليس بنفس النداء وإنما هو إخبار بأنه
يقع منه نداء .

وهذا الذي ذهب إليه هذا الزاهب فاسد ، وذلك أن الحرف إذا اختص باسم
واحد لا يعمل فيه إلاّ جرّاً ، وهذا قد عمل فيه نصباً ، فدلّ على بطلان
ما ذهب إليه من أن « يا » هي الناصبة مع أنها لا تختص ، وذلك أن « يا »
للتنبيه في الأصل فهي غير مختصة بدخولها على الاسم والفعل والحرف .
فمثال دخولها على الفعل قوله :

أيا لسقباني قبل غارة سينجال (١٩)
ومثال دخولها على الحرف قوله :

يا ليت زوجك قد غدا

متقلداً سيفاً ورُمحاً (٢٠)

وأما قوله : إن إظهار الفعل يغير المعنى فالجواب : إن الأفعال تنقسم
قسمين : قسم هو كناية عن معنى ، مثل : قام زيد ، وقسم هو المعنى نفسه
مثل قولك : أحلف بالله لأفعلن كذا ، ألا ترى أن قولهم : أحلف ، هو
القسم بنفسه ، وكذلك المنادى يكون على تقدير : أنادي ، ويكون أنادي
هنا المراد به نفس النداء .

وأما المنصوب في باب الاشتغال فهو منصوب بإضمار فعل لا يجوز
إظهاره . وإنما لم يجر إظهاره لأنه جعل الفعل الذي بعده كأنه عوض منه ،
ولا يجوز الجمع بين العوض والمعووض منه .

ومنهم من ذهب إلى أنه منصوب بالفعل الذي بعده وهو الفراء (١) . وذلك
أن عدم الإضمار أحسن من تكلفه . قال فإن قيل : تعدى ضربت لمفعولين

(١) الانصاف مسألة ١٢ ، المع ٢ / ١١٤ .

وإنما يتعدى إلى مفعول واحد فالجواب : إنه لما كان المفعول هو الضمير في المعنى ساع أن يعمل فيه .
وهذا الذي ذهب إليه فاسد ، لأنَّ العرب تقول : زبداً مررتُ به ، ومررت لاتعمل نصيباً ، فثبت هنا إضمار الفعل . وأيضاً فإنَّ الشيء لا يقتضي مما يطلبه إلا شيئاً واحداً .

فأمَّا إِيَّاكَ فهو منصوب بإضمار فعل لايجوز إظهاره ولم يستعمل إلا بمعنى الأمر ، فإذا قلتُ : إِيَّاكَ ، فتقديره : إِيَّاكَ باعد . ولا تقدِّره قبل إِيَّاكَ ، لأنَّه لايتعدى الفعل إلى مضمَر المتصل . وإنَّما لم يظهر الفعل لأنَّ إِيَّاكَ تنزَّل متركة وتحمل الضمير كما يتحمَّله الفعل . والدليل على أنَّه قد يتحمل الضمير الذي يتحمَّله الفعل قوله :

٧٣٩ فإِيَّاكَ أَنْتَ وَعَبْدَ الْمَسِيحِ

أَنْ تَقْرَبَا قِبْلَةَ الْمَسْجِدِ (١)

فعبد المسيح معطوف على المضمير في إِيَّاكَ ، وَأَنْتَ تأكيد له .
وأمَّا الاسم الذي بعد الواو في : إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ ، وأمثاله تقديره : إِيَّاكَ باعدُ واحذرِ الأسدَ ، إلاَّ أَنْ هذا الفعل الذي ينتضِب الأسدُ بإضماره لا يظهر لأنَّ ما في إِيَّاكَ من التحذير يدل عليه . فإن حذفت الواو لم تلزم إضمار الفعل نحو قوله :

٧٤٠ إِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِنْتَهُ

إِلَى الشَّرِّ دَعَاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبٌ (٢)

(١) لمزيد من قصيدة يهجو فيها الغرزدق ، يريد بعد المسح الأخطل التنليبي . يجوز الرفع أيضاً في عب المسح عطفاً على ضمير الرفع « أَنْتَ » . الكتاب ١ / ٤٠ ، المقضب ٣ / ٢١٣ ، النقائض ٧٩٨ ، شرح السيرافي ٢ / ٢٤٠ .

(٢) للفضل بن عبيد الرحمن القرشي بقوله لابن القاسم بن الفضل . المراء : الحدال او الطعن في قول الحصم تزيفاً وتصغيراً لقائله . وابن هشام والرضي يريان حذف الواو شاذاً لا ضرورة . كما قرر سيويه والمبرد وابن عصفور . الكتاب ١ / ١٤١ ، المقضب ٣ / ٢١٣ ، محم المرزباني ١٧٩ ، ٣١٠ ، المقني ٧٥٦ ، الخزاعة ١ / ٤٦٥ .

تقديره : دع المراء . ولو كان في الكلام جاز إظهار هذا الفعل .
 وأماً أمراً ونفسه ، وشأنك والحج ، ورأسك والحائط / [٢٢٤ و]
 فالأول من هذه الأسماء ينتصب بإضمار دَعْ أو ماني معناه . والثاني ينتصب
 به بواسطة الواو على معنى مع ، تقديره : دع أمراً ونفسه ، أي مع نفسه ،
 واترك رأسك والحائط ، وخذ شأنك والحج ، وكذلك أهلك والليل ،
 تقديره : بادر أهلك والليل وبادر الليل أي بادر أهلك قبل الليل .
 وأماً أخوه من : ويحه وأخاه ، فينتصب على الفعل الذي ينتصب عليه
 ويحه وسبيين . وأماً شأنك وزيداً ، وما أنت وزيداً ، فزيداً منصوب
 بإضمار الملابس تقديره : ماشأنتك وملابسة زيد ، وما أنت وملابسة
 زيد ، ولم يظهر الفعل في جميع ذلك لجر يانه مجرى المثل في كثرة الإستعمال .
 وأماً المصادر الموضوعية موضع الفعل إذا كررت نحو : ضرباً ضرباً ،
 والحذر الحذر ، والنجاء النجاء ، فإنها منصوبة بفعل أمر من أظنها
 لايجوز إظهاره لنيابة التكرار منابه .

وأماً ما وضع من المصادر موضع فعل أيضاً وهو : سقياً ورعياً وخيبةً
 وجدعاً وعقراً وسحقاً وأفةً وثقةً ودقراً وتعساً وبؤساً وفتناً وبهراً ، فما
 كان منها له فعل من لفظه انتصب به وما لم يكن له فعل من لفظه انتصب بفعل
 من معناه نحو دقراً وأفةً وثقةً . وأما نوعاً فلا يستعمل إلا تابعاً لجمع (١) .
 وأما تُرباً وجندلاً ، وفاها ليفيك ، فأسماء منصوبة بأفعال مضمرة على
 معنى الدعاء تقديره : جعل الله في فيه تراباً ، ووضع الله في فيه جندلاً ،
 أي أماته الله إذ لا يكون الرب والجندل في فيه إلا بعد موته ، وكذلك :
 فاها ليفيك ، أي جعل الله فم الداهية ليفيك . والدليل على أنه يريد الداهية
 قوله :

(١) يقال : جاع نافع وجوعاً ونوعاً ، قيل هو لملشان . الاتباع لابن فارس ١٥ .

٧٤١ وداهيةٍ من دواهي المنو
نِ يرهَبُها الناسُ لافا لها(١)
فجعل للداهية فماً .

وأما هنيئاً مريئاً فصفتان منصوبتان بفعل مضمر على أنهما حالان . فإذا
قلت لمن هو في حال نعيم : هنيئاً لك ، فكأنتك قلت : أدامَ اللهُ لكَ ما أنتَ
فيه من النعيم هنيئاً . وكذلك مريئاً ، إلا أنه لا يستعمل وحده . وكذلك لا يحفظ .
وأما سبحانَ اللهِ وربحانتهُ ، فإنهما منصوبان بفعل من معناهما لأتتهما لا
يستعمل فعل من لفظهما ، ألا ترى أنه لا يقال : سَبَّحْتُ ولا راحَ ، بمعنى
استرزقَ . فأما سَبَّحْتُ بالتشديد فمعناه : قلت : سبحانَ اللهِ . ومعنى :
٧٤٢ سَبَّحْنَ تَتَزَيَّهًا وربحاننا

استزاقاً .

وأما معاذَ اللهِ ، فمنصوب بفعل من لفظه تقديره : أعودُ باللهِ معاذاً .
وأما عَمَّرَكَ اللهُ ، فمعناه : أسألكُ ببقاءِ اللهِ . وعَمَّرَ مصدرٌ من عَمَّرَ
على حذف الزيادة بمعنى تعمير فتقديره : عَمَّرَ من اللهِ عَمَّرُكَ بِهِ تعميراً
أي سألتُهُ بعَمَّرِ اللهُ أي ببقاءِ اللهِ ، قال الشاعر :
٧٤٣ عَمَّرْتُكَ اللهُ الْجَبَلِ فَإِنِّي

(٢).....

وأما قَعَدَكَ اللهُ فمعناه حفظك الله ، وهو منصوب بإضمار فعل من معناه .
وأما ويحهُ / وويسهُ وويلهُ وعولهُ ووييهُ فمنصوبةٌ بأفعال من [٢٢٤ظ]

(١) لعامر بن جوين الطائي . ومعنى لافا لها : لا تدخل إلى معانها والتداوي منها أي هي داهية
مشكلة . وفي الخزانة : يحسبها الناس . الكتاب ١ / ١٥٩ ، شرح السيراني ٢ / ٢٧٩
(التيجورية) المخصص ١٢ / ١٨٥ ، ابن يمش ١ / ١٢٢ ، الخزانة ١ / ٢٧٩ .

١٢ عجزه : ألوى عليك لو أن لك يهتدى .
وهو لا ين أحمر الباهلي . ألوى عليك : أعطف عليك . ومعنى عمرتك الله :
سألت الله تعبيرك . الكتاب ١ / ١٦٣ ، المخصص ١٧ / ٦٤ ، الخزانة ١ / ٢٣٢ ، المحكم
١٠٦ / ٢ .

معناها لأنَّ معنى ويحه وويسه رحمةٌ له ، ومعنى ويله وويبه : حسرةٌ له .
وأما عولتهُ فإتباعٌ لويله ولا تستعمل بغير ويلتهُ ، فكأنه مشتقٌ من العويل
وهو صوت الباكي .

ومن الناس من ذهب إلى أنه قد استعمل من ويح وويس وويل أفعالٌ فهي
على مذهبه منصوبةٌ بأفعالٍ من لفظها فتقدير ويحهُ : واحٌ ويحهُ ، وكذلك
والَ ويلتهُ وواسَ ويسهُ وأنشد :

٧٤٤ فما والَ ولا واحٌ ولا واسَ أبو هندٍ (١)

وهذا البيت فيما زعموا مصنوعٌ ولا يُعلم له قائلٌ .
وأما حنائيكَ ولبيكَ وسعديكَ وهذاذيكَ ودوالبكَ فمصادرٌ
منصوبةٌ بأفعالٍ مضمرةٌ . فأما حنائيكَ وهذاذيكَ ودوالبكَ فالأفعالُ
الناصبيةٌ لها من لفظها كأنه في التقدير : أحنُّ حنائيكَ ، وتقدير قوله :
٧٤٥ ضرباً هذاذيكَ وطعنأ وخضاً (٢)

ضرباً تهذُّ فيه هذاذيكَ ، أي ضربك في حال أنك تهذُّ هذاذيكَ .
وتقدير قوله :

٧٤٦ إذا شُقَّ بردٌ شُقَّ بالبردِ مثلُه
دوالبكَ حتى كلنا غيرَ لايسِ (٣)

- (١) قال ابن جنبي عن هذا الشاهد : وهذا من الشاذ وأظنه مولداً .
ومثله قال ابن خالويه عنه . وويح يقال لمن يرحم ويدعى له بالتخلص مما وقع فيه .
المنصف ١٩٨/٢ ، شرح مشكلات العماسة ٣١٢ ، إعراب ثلاثين سورة ١٧٩ ، المتع
٥٦٧ .
- (٢) المعجاج . المذئ : السرعة في القطع . الوخض : الطعن الذي ينزل إلى الجوف . الكتاب
١٧٥/١ ، مجالس ثعلب ١٣٠ ، جمهرة اللغة ٤٤٩/٤ ، المخصص ٢٣٣/١٣ ، العيني
٣٩٩/٣ ، الخزاعة ٢٧٤/١ .
- (٣) لسحيم عبد بنى الحساس . ومعنى دوالبك : مداولة لك ، أي أنه فعل يقع من اثنين .
الكتاب ١٧٥/١ ، مجالس ثعلب ١٣٠ ، جمهرة اللغة ٤٤٩/٣ ، الخصائص ٤٥/٣ ،
المخصص ٢٣٣/١٣ ، الخزاعة ٢٧١/١ ، الديوان ١٦ .

تداولنا دوايك . ودل على تداولنا قوله :
إذا شُقَّ بردٌ شُقَّ بالبردِ مثلهُ

وأما سديك سعناه إجابةً ببد إجابةً ، فكأنه قال : إسناداً ببد إسناد .
أي كلما أمرتني أطمتك وساعدتك على ذلك . وكذلك لبك مسناه : لزوماً
لطاقتك . وكأنه من ألب بالمكان إذا أقام به ولزم . فهي منصوبة بأفعال
من معناها .

وهذه المصادر : أعني حنايك وإخوته مائة بلا خلاف ، إلا لبك
فإن فيه خلافاً . فمذهب سيويه أنه تشية لب كما أن حنايك تشية حنان .
ومذهب يونس أنه اسم مفرد كأنه عنده قبل الإضافة : لبي . وقلت ألفه
ياء لإضافتها إلى المضمر نحو لديك وعليك (١) .
وهذا فاسد بدليلين : أحدهما أن لبك قد ثبت فيه الياء مع إضافتها إلى
الظاهر في مثل قوله :

٧٤٧ دعوتُ لما نابني ميسوراً

قلبي قلبي يدي ميسور (٢)

والآخر : انه قد سمع لب ولم يسمع لبي اسماً ، قال الشاعر :

٧٤٨ دعوني فيالبي إذا هدرت لهم

شفاشيق أقوام فأسكتها هدري (٣)

(١) الكتاب ١٧٦/١ .

(٢) من أبيات الكتاب العشرين . ليك من ألب بالمكان إذا أقام فيه . الكتاب ١٧٦/١ ،

المحتب ٢٧٨/١ ، المعنى ٦٤٠ ، العيني ٣٨١/٣ ، اللسان : لب ، التوضيح ١٥/٢ ،

الخراتة ٢٦٨/١ .

(٣) لم ينب لقائل . الشفاشيق : جمع شفشقة وهي أن يكثر كلام الغضب حتى كأنه

بمير يرغو ويبرد . يريد أن المتجدين به دعوه قلبي دعوتهم حين أرغى أعداؤهم

وأزبدوا فأسكتهم بهده وبلاغته وبيانه . المعنى ٦٤٠ .

فقال لبيء ، فلو كان أصننه لبيء لقال : لبيءي . على الفتح أو لبيءي على القليل .
فإن قيل : فكيف جاءت مثناة وليس المعنى على الشنية ؟ فالجواب : إن الشنية
قد تجيء للتكثير ولا يراد بها تشفيح الواحد ، كأن المعنى يجيء عليها : تخنناً
بعد تخنن . وكذلك دواليك أي مداولة بعد مداولة ، وهذا ذيك أي هذا
بعد هذا ، وسعديك إجابة بعد إجابة ، وليك لزوماً لطاعتك بعد لزوم .
وكذلك الكاف المتصلة بها ضمائر ، وحذفت نون الشنية للإضافة إلى الضمير .
وزعم الأعلام أن الكاف حرف خطاب لاموضع له من الإعراب مثلها
في : أبصيرك زيدا ، يريد : أبصير زيدا (١) وحذفت النون لشبهها بالإضافة
ولأن الكاف اتصلت بالاسم كاتصالها بـ«ذلك» والنون تمنعها من ذلك / [٢٢٥و]
فحذفت لذلك .

على أن جعل الكاف في دواليك وسعديك وليك أسماء مضاف إليها المصدر
يفضي إلى إفساد المعنى لأن المصدر إذا أضيف إلى غير فاعل الفعل الناصب
له كان مصدراً نحو : ضربتُك ضرباً (٢) ، فيلزم أن يكون المعنى في البيت :
تداولنا مداولتك ، أي مثل مداولتك ، وكذلك سعديك أي أجبتك إجابتك
لغيرك كذلك . وليك أي ألزم طاعتك لزومك طاعة غيرك ، وليس المعنى
على شيء من ذلك فلذلك جعل الكاف حرف خطاب .

وهذا الذي ذهب إليه لا يلزم . لأنه لا يسوغ أن يكون المعنى في سعديك أي
أجبتك إجابتك لغيرك إذا أجبتك . وكذلك لبيك أي ألزم طاعتك لزومك
طاعة غيرك إذا لزمته ، وكذلك دواليك أي تداولنا مثل مداولتك إذا داوت
كما قالوا : دققته دققك ياطحان (٣) حب القفل ، والمعنى مثل دقق .
وأما ما ذهب إليه من جعل الكاف خطاباً فليس ذلك مقبلاً بالفعل حيث سمع

(١) الكتاب ١/١٧٥ .

(٢) كذا والمبارة فيها سقط .

(٣) ر : بالنحاز .

وكذلك حذف النون لغير إضافة، ولم يظهر الفعل في جميع ذلك لأنَّ الاسم جعل عوضاً منه .

وأما لك الشاءُ شاةً بدرهم، فلم يظهر لنيابة المجرور منابه .
فإن قلت : فإنَّ العرب لاتقول (لك) (١) الشاءُ الاعلى « مملوكٌ لك » فالجواب :
إنه لما اقترنت قرينة تبين هذا المقصود وهو قولك : شاةٌ بدرهم ، جاز أن تقول :
الشاءُ لك على غير معنى مملوك له ، بل على معنى : مسعَّرٌ لك .
وأما أخذته بدرهم فزائداً أو بدرهم فصاعداً ، فانتصب « فصاعداً »
بفعل مضمر تقديره : فزاد الثمنُ صاعداً . على أنه في موضع الحال .
فإن قيل : فلعله منتصب بأخذته فالجواب : أن تقول : إنه لا يسوغ هذا
لأنَّ الفاء تقطع ما قبلها مما بعدها .

وأما كرمًا (٢) وحلفاً فمصادر انتصبت بفعل من لفظها مضمر تقديره :
أكرمُ كرمًا وأحلفُ حلفاً ، ولم يظهر الفعل لنيابة المصدر منابه وتحمله
الضمير ولذلك قلنا إنه انتصب بكرُم من أبنية التعجب لأنَّ أبنية التعجب ليس
منها ماله مصدر إلاَّ لفعل .

وأما كل صفة أو مصدر بعد أما بشرط أن لا يكون بعدها ما تعمل فيه
مثل : أما سميناً فسمينٌ وأما عيلماً فلا علم له وأما عيلماً فما أعلّمه به .
فأما قولهم : فأما سميناً فسمينٌ ، فانتصب بفعل مضمر إذ لا يخلو أن يكون
الناصب مافي «أما» من معنى الفعل أو سميناً . باطل أن يكون سميناً لأنَّ
سميناً اسم فاعل ليس بجارٍ فلا يتقدّم معموله عليه فلم يبق ما يعمل فيه إلاَّ مافي (أما) من
معنى الفعل . ولا يخلو أنه ينتصب على أنه مفعول من أجله أو مصدر في موضع
الحال أو مصدر مؤكد لما في أما من معنى الفعل لأنه مناقض (٣) ، وذلك أنَّ
الحروف المراد بها الاختصار ، ألا ترى أنك إذا قلت : ما قام زيدٌ ، فإنه

(١) زيادة يقتضها السياق .

(٢) كذا ، والأنب : أكذبا .

(٣) هنا سقط اختل به المعنى .

اختصار لقولك : أنضي قيام زيد . والمراد بالتأكيد الطول في الكلام
فيناقض / التأكيد لما وضعت عليه الحروف من الاختصار فلم [٢٢٥ظ]
يبقى إلا أن يكون منصوباً على أنه مصدر في موضع الحال في لغة أهل
الحجاز .

ولذلك إذا دخلت الألف واللام رفعوه فيقولون : أما السمنُ فسمينُ
أو مفعولاً من أجله في لغة بني تميم .

وكذلك إذا عرفوه بالألف واللام بقي على نصبه فيقولون : أما السمنُ
فسمينُ وأما العليمُ فما أعلمتهُ به ، فلم نقل إنه انتصب بما بعده لأنَّ
مابعده مصدر (١) وصلة الصدر لا تتقدم عليه . وأيضاً فإنَّ مابعد لا (٢) لا يتقدم
عليها .

فإن قيل : فكيف جاء الشرط مع جوابه غير مرتبط في المعنى ؟ ألا ترى أنك
إذا قلت : أما سمياً فسمينُ ، تقديره : مهما يكن سمياً فهو سمينُ . فظاهر
أنه لا يكون سمياً إلا في حال ذكره سمياً . فالجواب : إنَّ الشرط قد
يجيء غير مرتبط مع جوابه في المعنى في مجرد اللفظ مثل قولك :

من يلكُ ذا بتُ فهذا بتسي

مقيظُ مصيفُ مشتى (٢٣٧)

ألا ترى أنه يكون مقيظاً مصيفاً مشتياً كان لغيره بتُ أو لم يكن ، ولم يظهر
الفعل لنيابة أما منابه .

وأما المصدر مثل : له صراخُ صراخِ الثكلى ، وله صوتُ صوتِ حمار ،
وله دقُّ دقِّكَ بالمنحازِ حبِّ الفلفلِ ، فلا يخلو أن تريد بالاسم الأول الصفة
أو الفعل الذي هو علامة لإخراج الصوت . فإن أردت الفعل انتصب
مابعده به وليس هو من هذا الباب لأنَّ عامله ملفوظ به وهو المصدر المتقدم الذكر .

(١) الذي بعده وصف وليس مصدراً .

(٢) كذا ولعلها : ما

فإن أردت به الصفة فلا يخلو أن تريد بالثاني الفعل أو الصفة . فإن أردت الفعل انتصب بفعل من لفظه تقديره : بصوت حمارٍ . لأنه إذا كان له صوتٌ فهو بصوتٌ به تصويت حمار .

فإن أردت بصوت الثاني الصفة لا المصدر كان منصوباً بإضمار فعل من غير لفظه على تقدير : يُخرجه صوت حمارٍ أو مثل صوت حمار . وكذلك : يُخرجُ صراخَ الثكلى . ولم يظهر الفعل لأنَّ ماتقدّم من الكلام ناب منابه لدلالته عليه .

وأما من أنتَ زيداً ، فمنصوب بإضمار فعل لا يجوز إظهاره . وإنَّما لم يجوز إظهاره لأنه جرى مجرى المثل . وأصله أنَّ إنساناً حكى عن نفسه صفات وكنت تعرفها في زيد فأنكرها فيه فقلت له : من أنتَ زيداً ؟ كأنَّه قال : من أنتَ تذكرُ زيداً ؟ (١) ثم صار يستعمل لكل من ذكر في نفسه صفات فأنكرتها عليه فتقول له : من أنتَ زيداً . أي أنت بمنزلة الذي قيل له : من أنتَ زيداً .

وأما كليهما وتمرأ ، فمنصوب بإضمار فعل لا يجوز إظهاره . وأصله أنَّ إنساناً خبيرٌ بين شيئين فطلبهما وطلب معهما تمرأ ثم استعمل لمن خبيرٌ بين شيئين فطلبهما جميعاً . وتقدير الفعل المضمر : أعطني كليهما وزدني تمرأ . ولا يظهر لأنه كلام جرى مجرى المثل والأمثال لا تُغَيَّرُ .

وأما هذا ولا زعماتك ، فمنصوبٌ بفعل مضمر من لفظه كأنك قلت : ولا أزعمُ زعماتك أي هذا هو ولا أزعمُ زعماتك . ولم يظهر الفعل لأنه جرى / مجرى المثل في كثرة استعماله . [٢٢٦و]

وأما نعمة عينٍ وكرامةٌ ومسرةٌ فأسماء موضوعة موضع المصادر . منصوبات بفعل مضمر من لفظها لا يجوز إظهاره . فإذا قيل لك : افعل كذا ،

(١) الكتاب ١٤٧/١

فتقول له نعماعين ، أي وأنعمُ به عينك إنعاماً . فوقع زعمما وأخواته موقع إنعام . وكذلك مسرة أي أسركَ به مسرةً وكرامةً ، أي أكرمك بفعله كرامة . وإنما لم تظهر هذه الأفعال لأنها أجوبة وإلجواب مبني على الاختصار ، ألا ترى أنه يكون بالحروف مثل قولك لمن سألك هل قام زيد؟ فتقول له : نعم ، إن قام ، أو : لا ، إن لم يقم . فتاب لامتاب قولك لم يقم ، وتاب قولك نعم متاب قولك : قام زيد ، فلذلك لم يجر إظهار الفعل .

وأما لا كيداً ولا رغماً ولا غماً ولا همّاً فمنصوبات بفعل مضمر من لفظهما لا يجرز إظهاره . وإنما لم يجرز إظهاره لأن ما قبله يدل عليه مثل قولك : لا أفعلُ ولا كيداً ، أي لا أفعله ولا أكيدُه كيداً ، أي لا أقاربه (١) . ومعلوم أنه إذا قال لا أفعل كذا أنه قصد (٢) من الفعل وبالسنع في ذلك ومن المبالغة في ذلك أن يقع منه المقاربة .

وكذلك لا غماً ولا همّاً ولا رغماً أي ولا أهمُّ به همّاً ولا أرغمكُ به رغماً ولا أغمكُ به غماً .

وأما قولك : أتميمياً مرةً وقيسياً أخرى ، فمنصوب بإضمار فعل لا يجوز إظهاره . وأصله أن رجلاً انتسب مرةً لثميم ومرةً لقيس فقبل له : أتميمياً مرةً وقيسياً أخرى ، ثم استعمل لكل من لم يستقر على حالة . ولم يظهر الفعل لأنه كالمثل ، ولو قوع الاسم موقعه .

وأما أعورَ وذا ناب ، فمنصوب بإضمار فعل لا يجوز إظهاره تقديره : أتستقبلون أعورَ وذا ناب (٣) ؟ وذلك أن الأعور تنطير العرب به وكذلك ذو الناب وهو الكلب . فإذا أنكر الجمع بين شيئين مجيء أعور وذا ناب . ولم يظهر الفعل لأنه كالمثل .

(١) ج ، ر : أفارقه . وهو تحريف .

(٢) يياض في ج ، ر . ولله : الامتناع .

(٣) الكتاب ١٧٢/١ .

وأما كل اسم ينتصب بفعل مضمر على معنى الأمر فقد تقدم وهي :
 انتَهَ أمراً قاصداً ، ووراءك أوسع لك ، وانتهوا خيراً لكم ، فمنصوب
 بإضمار فعل لا يجوز إظهاره لدلالة ما قبله عليه ، ألا ترى أنك إذا قلت :
 انتهوا عن كذا ، علم أنك تأمر بما هو ضدُّ لما نهيت عنه . فإذا قلت :
 انتَهَ أمراً قاصداً ، فكأنك قلت : واثت أمراً قاصداً . وكذلك وراءك
 أوسع لك ، وكأنك قلت : ائت أوسع لك من ورائك .

وكذلك قوله تعالى : انتهوا خيراً لكم (١) . معناه : واثتوا خيراً لكم .
 وأجاز الفراء في قوله تعالى : انتهوا خيراً لكم ، أن يكون خيراً صفة لمصدر
 محذوف تقديره : انتهاء خيراً لكم (٢) .

وهذا وجه ضعيف ، وذلك أن خيراً هذا لا يخلو أن تريد به الصفة التي
 تصحبها (٣) أو الخير الذي هو ضد الشر . فإذا أردت الصفة ضعف لفظاً
 ومعنى .

أما اللفظ فإنه لا يجيء ذلك إلا بحذف «من» وحذفها قليل نحو ما جاء من
 قولهم : الله أكبر .

وأما من طريق المعنى فلأنه لا يلزم التقدير : انتهاء خيراً لكم من تركه أي
 يكون في أن تركوا الإتهام خير ، لأنَّ أفعال يقتضى التشريك وليس كذلك ،
 ألا ترى أن النهي هنا إنما هو عن الكفر لأنه ما تقدم من قوله تعالى : ولا
 تقولوا ثلاثة (١) . فالكفر لا خير فيه .

وإن كان أراد بالخير ضد الشر كان اسماً من الأسماء فيقبح الوصف به ،
 بل لا يجوز ذلك بقياس أصلاً . فإن ورد به السماع نحو : مررتُ برجلٍ
 حجر الرأسِ ، يحفظ ولا يتعدى ، فلذلك جمعه سيوبه على إضمار فعل (٤) .

(١) النساء : ١٧١ .

(٢) معاني القرآن ٢٩٥/١ .

(٣) كذا والمناسب : نصف بها .

(٤) الكتاب ١٤٣/١ .

ومنها المصادر الموضوعية موضع الخبر في المبالغة نحو : ما أنت إلا سيرا ، وما أنت إلا شرب الإبل ، تريد : ما أنت إلا تسيرُ سيرا ، وما أنت إلا تشربُ شرب الإبل ، فحذفت الفعل الذي هو خبر وأقمت المصدر مقامه ، ولا يجوز إظهاره لأن ما تريد من المبالغة في الشرب والسير يسوغ الترام الإضمار فيه في اللفظ بمنزلة إذا قلت : إنما أنت شرب الإبل وإنما أنت سير ، فرفعت وجعلت السير والشرب مبالغة .

وأما مرجحاً وسهلاً وأهلاً فعلى تقدير : صادفت مرجحاً أي رجحاً وسعة . وكذلك أهلاً أي صادفت من يقوم لك مقام الأهل . وسهلاً أي صادفت لبناً وخفضاً لاخوفاً .

ولما كانت هذه المصادر يكثر استعمالها لكل قادم من السفر الذي (١) ذكرنا جرت في كثرة الاستعمال مجرى المثل فالتزم إضمار الفعل لذلك .
وأما سُبوحاً قُدوساً ، ربُّ الملائكة والروح ، فعلى تقدير : كَبُرَتْ سُبوحاً أي مبراً مترهاً مما ينسب إليه الملحدون .
وكذلك قُدوساً على تقدير : ذكرت أو نزهت قُدوساً أي مقدساً ، والمقدَّس : المطهر . وكذلك رب الملائكة والروح ، أي حافظهم .

وأما إن نأت فأهل الليل والنهار ، فعلى تقدير : تجد أهل الليل والنهار أي من يقوم لك مقام أهلك في الليل والنهار . ولكن لم يظهر الفعل لجر يانه مجرى المثل في كثرة الاستعمال ، إلا أنه كلام كثر استعماله في معناه من المسرة والإلطاف للمخاطب .

وأما كل شيء ولا هذا ، وكل شيء ولا شئمة حرّ ، فعلى تقدير : أنت كل شيء ولا تقرب شئمة حرّ ، لكن لم يظهر لكثرة الاستعمال ، إلا ترى أنه قد كثر استعماله في كثرة التحذير عن الشيء .

(١) كذا والناسب : كا .

وأما ديارَ فلانة ، منصوب على إضمار فعل تقديره : أذكرُ ديارَ فلانة .
فإن قلت : وما الدليلُ على هذا الفعل ؟ فالجواب : إنَّ الشعراء (كثيراً) (١)
ما يقدمون في أشعارهم ذكر الديار ووصف الأطلال فإذا قال بعد ذلك : ديار
فلانة فكأنه قال : ذكرت ديار فلانة . وكل ما كان فيه من وصف الديار
على هذا الفعل المضمر .

وأما أقانماً وقد قعدَ الناسُ ؟ وأقاعداً وقد سارَ الركبُ ؟ وعائذاً بالله ،
وبابه من الأسماء الموضوعية موضع الفعل في الخبر فذلك العامل فيها تقديره :
أقوم قائماً وقد قعدَ الناسُ ؟ وأتقعدُ قاعداً وقد سارَ الركبُ ؟ وأعوذُ
عائذاً بالله .

ونظير ذلك من الحال المؤكدة / قوله تعالى : وأرسلناكَ للناسِ [٢٢٧ و]
رسولاً (٢) .

فإن قلت : فهلا كان الفعل المضمر أتكون أو غيره ، مما ليس من لفظ الاسم
حتى نجى الحالُ مُبَيَّنَةً ؟

فالجواب : إنَّه ليس في الكلام ما يدل على المضمر إلا لفظ الاسم فقدّر
الفعل المضمر لذلك من لفظه .

والوجه الآخر أن تكون هذه الأسماء مصادر على وزن فاعل (٣) كالعافية
والعاقبة . فأقائماً وأقاعداً وعائذاً بمترلة : أقباماً وأقعوداً وعياداً بالله ونابت
مناب أفعالها التي من لفظها ، ولم يجز إظهار الفعل الناصب لها لأنها لما
وضعت موضع الفعل وتحملت الضمير جرت فلم يدخل عليها الفعل كما
لا يدخل على الفعل نفسه .

(١) زيادة يقتضها السياق .

(٢) البناء : ٧٩ .

(٣) ج ، ر : مفاعل ، وهو تحريف .

وأدخل أبو القاسم في هذا الباب ما ليس منه. فمن ذلك حمداً وشكراً.
وغفرانك، وسعةً ورحباً، وذلك من قبيل الأسماء المنتصبة بإضمار فعل
ويجوز إظهاره.

من ذلك كالمته مشافهةً ولقيتهُ فجأةً وكفاحاً، وقتلته صبراً، ولقيته عياناً،
وأتيته ركضاً وعدواً ومشياً. وجميع ذلك ليس من هذا الباب بل هي منتصبة
بهذه الأفعال الظاهرة على الحال. وذلك أنّ ركضاً في الأصل منتصب بفعل
مضمر هو في موضع الحال تقديره: أتيته أركضُ ركضاً، ثم حذف الفعل
وأقيم المصدر مقامه فصارت منتصبة بأتيت على أنه حال لقيامه مقامه فأُعرب
بإعرابه. فمن راعى أنّ هذه المصادر منتصبة في الأصل بأفعال مضمرة
جعلها من هذا الباب، ومن راعى أن العامل في اللفظ إنّما هو الفعل لقيامه
مقام الحال لم يجعله من هذا الباب.

وفي هذا الضرب من المصادر القائمة مقام الحال خلاف بين سيويه وأبي
العباس. فمذهب سيويه أنّ ذلك موقف على السماع، ومذهب أبي العباس
أنّ ذلك مقيس، إذ كان الفعل دالا على المصدر نحو: أتيتهُ ركضاً وعدواً
ومشياً (١)، ألا ترى أن الركض والعدو من جنس الإتيان ولا يجوز:
جاء زيد ضحكا، لأنّ الضحك ليس من قبيل المجيء.

والصحيح ما ذهب إليه سيويه، وذلك أنّ المصادر المنتصبة بإضمار لا بد
لها من تقدم ما يدل على الفعل المضمر، إلا أن تكون المصادر موضوعة
موضع فعل الأمر فلا تحتاج إلى شيء من ذلك لأنّ الحال بيّن إذ ذاك الفعل
المضمر نحو قوله: فضرب الرقاب (٢)، وأنت إذا قلت: جاء زيدُ
ركضاً فركضاً ليس في موضع فعل الأمر ولا تقدم ما يدل على فعل الأمر
ولا تقدم ما يدل على الفعل المضمر، لأنّ المجيء قد يكون ركضاً وغير ركض،
فإذا قلت: ركضاً، لم يكن فيما تقدم ما يدل على الفعل المضمر، ولا يلزم

(١) الكتاب ١/١٨٦، المنتصب ٣/٢٢٤، ٢٦٨، ٣١٢/٤.

(٢) سورة محمد: ٤.

من حيث كان الركض من قبيل الإتيان أن يكون في ذكر الإتيان دلالة عليه ،
فلذلك كان مذهبه فاسداً ، بل ينبغي أن يكون هذا / موقوفاً على السماع [٢٢٧ظ]
لخروجه عن القياس فيما ينتصب بفعل مضمر .

ويجوز أيضاً في هذه المصادر التي تقدمها فعل من جنسها أن تكون منتصبة
على المصدر للأفعال المتقدمة على المعنى . فقولك : أتيتُه ركضاً بمنزلة قولك :
ركضتُ ركضاً . وفي ذلك خلاف بين النحويين .

منهم من زعم أنه منصوب بفعل من لفظه يدل عليه الفعل المتقدم . ومنهم
من زعم أنه منصوب بالفعل المتقدم (١) . وهو الصحيح ، لأنه طالب له
من جهة المعنى فلا فائدة في تكلف الإضمار .

قوله : ومنها ما جاء منصوباً توكيداً وهو قولهم : له على ألف درهم
اعترافاً ، هو نفس الاعتراف ، فقوله بعد ذلك : اعترافاً توكيد ، فهو إذن
من المصادر الموضوعية موضع الفعل لقيامه مقام اعتراف (٢) الذي هو في
موضع الحال . والعامل فيه ما في « له » من معنى الفعل (٣) .
فليس من هذا الباب إلاّ على ما تقدم من لحظ الأصل ، وذلك فاسد لأنّ
الأصل قد رفض .

-
- (١) الأول رأى الجمهور والثاني رأى المازني والمبرد والسيراfi وابن مالك وابن هشام .
أنظر شرح التسهيل ٩٦و ، للتوضيح ١٦٨/١ ، التصريح ٣٢٧/١ .
(٢) ج ، ر : اعتراف ، وهو تحريف .
(٣) العبارة الأخيرة ليست في نسخة الجمل المطبوعة .

باب ما يمنع من الاستفهام أن يعمل فيه ما قبله

حق العامل أن يؤثر فيما بعده إلا أن يمنع من ذلك مانع . فالمانع أن يكون المعمول مبنياً أو يكون محكي الآخر بمن أو يكون جملة أو يفصل بين العامل والمعمول بأن أو اللام أو يدخل على المعمول همزة الاستفهام أو يكون اسم استفهام أو مضافاً إليه أو مستفهماً عنه في المعنى . وهذا الأخير يجوز أن يظهر الأعراب بالنظر إلى لفظه .

فلم يؤثر إذا كان مبنياً لأن المبنى لا يدخله الإعراب لشبهه بما لا يدخله الإعراب . ولم يؤثر إذا كان المعمول محكياً لثلاث تبتل الحكاية . ولم يؤثر إذا كان المعمول جملة مثل تأبط شراً لثلاث يؤدي إلى أن يعمل عاملان في معمول واحد . ولم يؤثر إذا فصلت بين العامل والمعمول بأن واللام لأن أن واللام هما صدر الكلام فلو عملتا فيما بعدهما لكانا غير صدرين ، ولا نقل أن واللام إلا بعد الأفعال الداخلة على المبتدأ .

وأما إذا دخل على المعمول همزة الاستفهام أو يكون المعمول اسم استفهام أو مضافاً إليه مستفهماً عنه في المعنى فلم يؤثر العامل أيضاً لأن ذلك كله له صدر الكلام ، ولا يقع هذا إلا بعد أفعال القلوب . ولم يشذ عن ذلك إلا لفظتان وهما سل وانظر ، ألا ترى أنهم يقولون : اذهب فسل أيهم قائم ، وكذلك يقولون : اذهب فانظر أيهم ذاهب ، وانظر وسل ليس من أفعال القلوب .

وانما جاز في هاتين اللفظتين لأنهما ليستا للعلم . إلا ترى أن العلم قد يكون غير السؤال أو النظر .

وزعم أبو عثمان المازني أنه يجوز في أي العين أبصر وحكى : أما ترى أي برق هاهنا ، معناه قال : أما تبصر .

وهذا فاسد ، لأنه ممكن أن يكون ترى / هنا بمعنى تعلم ، على أنه [٢٢٨ و] يجوز ما ذهب إليه لأن الإبصار سبب للعلم إلا أنه لم يدع إلى ذلك ضرورة .

وهذه الجملة المعلق عنها العامل لا يخلو أن تقع بعد فعل متعدٍ إلى مفعول واحد أو إلى أزيد . فإن كان متعدياً إلى واحد كانت الجملة في موضع المفعولين ، فأما قول العرب : عرفت زيداً أبو من هو ، ففي الجملة التي هي أبو من هو ، خلاف بين النحويين . فذهبت طائفة إلى أن الجملة في موضع الحال ، وذلك فاسد ، لأن الجملة التي في موضع الحال من المبتدأ والخبر يجوز دخول الواو عليها نحو : جاء زيدٌ يدُهُ على رأسه . يسوغ فيه أن تقول : ويدُهُ على رأسه . ولو قلت : عرفتُ زيداً وأبو من هو . لم يكن معناه ومعنى عرفتُ زيداً أبو من هو : واحد .

ومنهم من ذهب إلى أن الجملة في موضع المفعول الثاني على تضمين عرفت معنى علمت . وذلك فاسد ، لأن التضمين باب الشعر وما جاء منه في الكلام محفوظ ولا يقاس عليه لقلته .

ومنهم من ذهب إلى أن الجملة بدل من المفعول الذي هو زيد ، تقديره : عرفتُ زيداً ، عرفتُ أبو من هو .

فالجواب : إن ذلك يسوغ على حذف مضاف فيكون : عرفتُ زيداً ، على تقدير : عرفتُ شأن زيدٍ أبو من هو ، فعلى هذا بدل الشيء من الشيء فيه سائغ .

رَفَع

عبر (الرحمن) (الرحمن)
(السكنة) (النون) (الس)

باب الوقف

الوقف لا يخلو أن يكون على معرب أو على مبني. فإن كان على معرب فلا يخلو أن يكون مثنى أو مجموعاً بالواو والنون أو لا يكون. فإن كان مجموعاً فلا يخلو أن يكون كالوقف على المبني، وسيأتي ذكره. فإن لم يكن مثنى ولا مجموعاً فلا يخلو أن يكون في آخره تاء التانيث أو لا يكون. فإن كان في آخره تاء التانيث فتقف عليه بالهاء فتقول في فاطمة : فاطمه، وقد يوقف عليها بالتاء فتقول : فاطمت، وعليه قوله :

٧٤٩ اللهُ نَجَاكَ بِكَفَّتِي مَسَلَمَت

من بعد ما وبعد ما وبعد ما (١)

فإن لم يكن في آخره تاء التانيث فلا يخلو أن يكون معتل اللام أو يكون في آخره همزة أو لا يكون.

فإن لم يكن في آخره همزة ولا يكون معتل الآخر فلا يخلو أن يكون منوناً أو غير منون. فإن كان منوناً فلا يخلو أن يكون منصوباً أو مرفوعاً أو مخفوضاً. فإن كان منصوباً فلا يخلو أن يكون ما قبل آخره ساكناً أو متحركاً. فإن كان ما قبل آخره متحركاً جاز فيه أربعة أوجه :

أن يبدل من التنوين القائم الوقف عليه بالسكون. ثم الوقف عليه بالهمزة. ثم الوقف عليه بالتشديد، بل لا يجوز الوقف عليه بالتشديد إلا في ضرورة نحو قوله :

(١) لابي النجم العجلي ، وقوله : بمدت ، أصله : بعدما ، وقف عليه فقلب الألف هاء فقال بعدهم ثم قلبها تاء لتوافق القوافي وتشبيها لها بهاء التانيث . مجالس ثلث ٢٧٠ ، النصائص ٣٠٤/١ ، المص ٢٠٩/٢ ، شواهد الشافية ٢١٨ ، الخزانة ١٤٨/٢ ، الدرر ١٢٤/٢ .

لقد خَشِيتُ أن أُرَى جَدَّتَبَا (١)

فإن كان ما قبل آخره ساكناً فالوقف عليه كالوقف على ما قبل آخره متحرك،
إلا التشديد فإنه لا يجوز .

فإن كان مرفوعاً أو مخفوضاً فلا يخلو أن يكون ما قبل آخره ساكناً أو
متحركاً / فإن كان ما قبل آخره متحركاً جاز في الوقف على المرفوع [٢٢٨ ظ]
خسة أوجه : الإسكان ثم الإشمام ثم الروم ثم التثقل ثم البدل (٢) .
وفي الوقف على المخفوض يجوز لك كل ما جاز في المرفوع إلا الإشمام
فإنه لا يجوز .

فإن كان ما قبل آخره ساكناً فلا يخلو أن يكون الساكن حرف علة أو
حرفاً صحيحاً . فإن كان الساكن حرفاً صحيحاً فلا يخلو أن يكون
(الآخر) (٣) مرفوعاً أو مخفوضاً . فإن كان مرفوعاً جاز فيه ما جاز فيما
قبل آخره متحرك إلا التشديد فإنه لا يجوز هنا .

ويخلف التشديد النقل ، أعني أن تنقل حركة الإعراب إلى الساكن قبل ما لم
يؤد النقل إلى بناء غير موجود فإنه يمتنع ويخلفه الإتياع ، أعني أن يحرك
الساكن بحركة مثل حركة ما قبله .

فإن كان مخفوضاً فتحكمه حكم المرفوع إلا الإشمام .

فإن كان الساكن حرف علة جاز في مرفوعه ما جاز في المرفوع الذي قبل
آخره ساكن وهو حرف علة إلا الإشمام .

(١) ينسب لرؤية وبعده : في عامنا إذا بدما أنصبا

الكتاب ٢/٢٨٢ ، المخصص ١٢/١٣٤ ، شرح شواهد الشافية ٢٥٤ ، الديوان ١٦٩ .
(٢) الروم : أن تلفظ بأخر الحرف وأنت تشير إلى الحركة ليلم أنه مضموم في الوصل
والإشمام أخفى من روم الحركة وإنما هو لرأى العين .
وهما يكونان في المرفوع خاصة . وانظر الجمل ٢٩٩ .
(٣) زيادة يقتضيها السياق .

فإن كان غير منون فلا يخلو أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مخفوضاً. فإن كان منصوباً فلا يخلو أن يكون ما قبل آخره ساكناً أو متحركاً. فإن كان ما قبل آخره متحركاً جاز فيه وجهان : الوقف بالسكون أو التشديد . فإن كان ما قبل آخره ساكناً فالوقف عليه بالسكون ليس إلا .

فإن كان مرفوعاً أو مخفوضاً فلا يخلو أن يكون ما قبل آخره ساكناً أو متحركاً . فإن كان ما قبل آخره متحركاً فالوقف عليه كالوقف على ما قبل آخره متحرك من المنون إلاّ البدل ، فإن كان ما قبل آخره متحركاً فلا يخلو أن يكون حرف علة أو حرفاً صحيحاً .

فإن كان حرفاً صحيحاً فلا يخلو أن يكون مرفوعاً أو مخفوضاً . فإن كان مرفوعاً جاز فيه الوقف بالسكون والاشمام والروم والنقل ، إلاّ أن يؤدي النقل كما تقدم إلى بناء غير موجود. وإن كان مخفوضاً جاز فيه الروم والاسكان والنقل إلاّ أن يؤدي النقل أيضاً إلى بناء غير موجود فيعقبه الإبتاع . وإن كان حرف علة جاز فيه ما جاز في الذي قبل آخره ساكن صحيح من مرفوع غير المنون ومخفوضه إلاّ النقل .

فإن كان محتل الآخر فلا يخلو أن يكون معتلاً بالياء أو بالواو أو بالألف . فإن كان معتلاً بالألف فإنه يجوز في الوقف عليه أربعة أوجه : أحدها إبقاء الألف من غير تغيير . والآخر بإبدالها ياء والآخر إبدالها واو ، والآخر إبدالها همزة . إلاّ أنك إذا وقفت بالألف على المنون فإنّ في تلك الألف خلافاً . فمنهم من ذهب إلى أنّ الألف عوض من التنوين في الأحوال الثلاثة من رفع أو نصب أو خفض وهو مذهب المازني .

وحجته أنّ التنوين في الأحوال الثلاثة قبله فتحة فأشبهه زيداً في / حال [٢٢٩ و] النصب وكما أنك تبدل من التنوين في زيد المنصوب الألف فكذلك رعى وأمثاله تبدل من تنوينه الفاء إذا وقفت عليه في جميع الأحوال . ومنهم من ذهب إلى أن الألف في حال الرفع والخفض الف الأصل وفي

حال النصب تبدل من التنوين وهو مذهب سيويه ، وحجته إجراء الفعل (١)
المعتل مجرى الصحيح ، فكما أنك تحذف التنوين في الوقت على زيد في
حال الرفع والحذف فكذلك تفعل برحى (٢) ، وكما أنك تبدل من التنوين
الفا في حال النصب فكذلك تفعل برحى في النصب أيضا .

ومنهم من ذهب إلى أن الألف التي في آخر رَحَى إذا وقفت عليه في جميع
الأحوال ألف أصل وهو مذهب الكسائي .

وحجته إن التقى ساكنان : ألف الأصل والتنوين لم يكن بد من حذف
أحدهما ، وكان حذف التنوين أولى لأنه زائد ، لأنَّ التنوين مما يحذف
في الوقف في غير التقاء الساكنين فكيف إذا التقى مع ساكن آخر .
والصحيح ما ذهب إليه سيويه . وأما مذهب الكسائي فالذي يبطله أنَّ الألف
لا تمال في حال النصب ولا تقع قافية ، فدلَّ ذلك على أنَّها ليست ألف
الأصل ، إذ لو كانت أصلاً لم يمنع شيء من ذلك فيها .

وأما مذهب المازني فالذي يدل على فساده أنَّ الألف تمال في حال الرفع
والحذف وتقع قافية ، ألا ترى أنَّ القراء قد قرأوا : مُفْتَرَى وَقُرَى
إذا كانا في موضع رفع أو خفض بالامالة إذا وقفوا ولم يفعلوا ذلك
فيها في حال النصب ، ولو كانت بدلا من التنوين لم يجز ذلك فيها ، فتنين
إذن أنَّ الصحيح ما ذهب إليه سيويه .

فإن قيل : فقد أوقع العجاج الألف في حال النصب قافية ، قال :

٧٥١ خالَطَ من سلمى نجيا شيمَ وفا (٣)

(١) كذا والصواب : الاسم .

(٢) ج ، ر : برجل ، وهو تحريف .

(٣) بعده : سهيا خرطوماً عقاراً قرقفا

الخرطوم : السلافة . العقار : الخمر وكذلك الفرقف . يصف طيب نكهتها كأن فيها

خمرا . اصلاح المنطق ٨٤ ، المقتضب ٢٤٠/١ ، الشيرازيات ١٠٦ ، العينى ١٥٢/١ ،

الخرزاة ٦٢/٢ ، ٢٦١ ، الديوان ٨٢ .

فالجواب : إنّه انما جاز ذلك على أن تكون الألف ألف وصل ويكون
التنوين محذوفاً من المنصوب في حال الوقف على لغة من قال : رأيتُ
زيدُ ، بسكون الدال (١) فيكون نحو قول الشاعر :

٧٥٢ شَشِرْجَنِي كَأَنِّي مُهْدَأُ
جَعَلَ الْقَيْنُ عَلَى الدَّفِّ إِبْرَ (٢)

يريد : إبْرأ .

وان كان في آخره ياء فلا يخلو أن تكون مشددة أو غير مشددة . فإن
كانت مشددة جاز في الوقف عليها وجهان : أحدهما أن تُبدل منها جيماً
فتقول في الوقف على عليّ : عُلج . وعلى مريّ : مرج .

والآخر أن تقف عليهما بنفسيهما من غير بدل فتقول : على مري .
وان لم تكن مشددة فلا يخلو أن يكون ما قبلها متحركاً أو ساكناً . فان كان
متحركاً فلا يخلو أن يكون الاسم منوناً أو غير منون . فإن كان منوناً فلا
يخلو أن يكون منصوباً أو غير منصوب . فإن كان غير منصوب جاز لك
في الوقف عليه وجهان : أحدهما - وهو الأفضح - أن تحذف الياء
فتقول : قاضٍ وعاري .

والآخر أن تثبتها لأنّ التنوين قد ذهب فتقول : قاضي وعاري ، إلا أن
يؤدى إلى توالي الحذف على الاسم / فإنّه لا يجوز إلا إثبات الياء [٢٢٩ ظ]
في الوقف : مَرِيّ ، اسم فاعل من أرى بِرِيّ . ليس إلا .

فإن كان منصوباً لم يجز في الوقف عليه إلا وجه واحد وهو أن تبدل من
التنوين ألفاً فتقول : رأيت قاضياً وعارياً .

وان كان غير منون فلا يخلو أن يكون معرباً أو شبه معرب وهو المبني

(١) هذا توجيه الفارسي للبيت ، وهذه اللغة حكاهما أبو عبيدة والأخفش وقطرب وغيرهم
وهي تعرف بلغة ربيعة . الخصائص ١٩٧/٢ ، ٢٩٣ ، الخزائن ٦٢/٢ .

(٢) لمدى بن زيد المبادي . الشتر : القلق من هم أو مرض . مهيداً : من أهدأ الصبي اذا
علاه لينام . الدف : الجنب . إصلاح المنطق ١٥٦ ، الخصائص ١٩٧/٢ ، الديوان ٥٩ .

في باب النداء نحو يا قاضي . وانما ذكرناه في فصل الوقف على العرب
لشبهه بالمعرب كما تقدم . فإن كان معرباً فلا يخلو أن يكون اسماً أو فعلاً .
فإن كان اسماً جاز لك في الوقف عليه في الرفع والخفض وجهان : أفصحهما
إثبات الياء فتقول : القاضي .

والآخر حذفها فتقول : القاضي .

فإن كان منصوباً لم يجز إلا إثبات الياء فتقول (١) : (رأيت القاضي . وان
كان فعلاً مرفوعاً ثبت الياء فتقول :) يرمي . إلا في الفواصل والقوافي
نحو : والليل إذا يسر (٢) . وقوله :

٧٥٣ وبعضُ القومِ يخلُقُ ثمَّ لا يفسِرُ (٣)
الآ لا ادري وما أدري فإن كافة العرب حذفتهما الياء في الوقف في
غير القوافي والفواصل لكثرة استعمالهما في الكلام (٤) .

وان كانت الياء من الفعل فيجوز حذفها في القوافي والفواصل وان لم تحذف
في غير ذلك ، فحذف الياء من الاسم في القوافي والفواصل أحسن اذ قد
كانت تحذف في غير ذلك الموضعين .

واذا كان منادى نحو : يا قاضي ، جاز في الوقف عليه وجهان : أحدهما
إثبات الياء والآخر حذفها ونسكين ما قبلها فتقول في الوقف على يا قاضي :
يا قاضٍ . وان شئت : يا قاضي . والاختيار عند التحليل إثباتها وعند يونس

(١) ما بين القوسين أصفناه ليحقيق النص .

(٢) الفجر : ٤ .

(٣) تمامه : ولأنت تفرى ما خلقت وبعض القوم يخلق ثم لا يفسر . وهو زهير بن أبي سلمى .
تفرى : تقطع ، من فريت الاديم اذا قطعت له الصلاح . خلقت : قدرت ، من خلق
الاديم اذا قدره ليقطعه . يضرب مثلاً لتقدير الأمر وتدييره ثم امضائه لتنفيذ الغزم
فيه . الكتاب ٢/٢٨٩ ، الأصول ٢/٣٣٠ ، المحجة ١/٣٠٧ ، الشعر والشعراء ١٣٩ ،
المفصل ٣٤١ ، الفاخر ١٣٧ ، شواهد الشافية ٢٢٩ ، الديوان ٩٢ .

(٤) الكتاب ٢/٢٨٩ .

وسبويه حذفها (١). وإن كان قبل الياء ساكن نحو ظبي وغزو (٢) جاز في الوقف عليه ما جاز في نظيره من الصحيح. وإن كان في آخره واو فلا يخلو أن يكون ما قبلها ساكناً أو متحركاً.

فإن كان ساكناً فإن الوقف عليه كالوقف على نظيره من الصحيح نحو غزو. وإن كان ما قبلها متحركاً فإنَّ الحركة لا تكون إلاَّ ضمة، فلا يوجد ذلك إلا في الأفعال نحو يغزو. ولا يجوز في الوقف عليه إلاَّ السكون خاصة.

وإن كان مهموز الآخر فإنَّ الوقف عليه كالوقف على ما آخره حرف صحيح. إلاَّ أنَّه يخالفه في أنَّ النقل يجوز هنا وإن أدى ذلك إلى مثال غير موجود في كلام العرب فنقول: البُطِيء في الخفض، والرُدء (٣) في الرفع، ولا يجوز ذلك في الصحيح.

وبخالفه أيضاً في أن الاتباع يجوز هنا حيث لا يؤدي النقل إلى بناء غير موجود. ويجوز في الهمز وإن لم يؤدي النقل إلى ذلك فيجوز أن تقول: رأيت البُطُو، فتتبع ولو نقلت فقلت: البُطَاء، لكان له نظير. ولا يجوز أن تقول: رأيت البُسْر (٤). وبخالفه أيضاً في أنَّه يجوز أن تبدل من الهمزة حرفاً من جنس حركتها فنقول: الوَثُو في الرفع (٥) والوَثِي في الخفض والوَثَا في النصب، فتحرك الراء بالفتح لأنَّ لألف لا يكون ما قبلها إلاَّ مفتوحاً. وكذلك الكاف فنقول: الكَلَو (٦)، في الرفع، والكَلِي في الخفض، والكَلَا في النصب.

(١) الكتاب ٢٨٩/٢.

(٢) كذا وهو سهو.

(٣) الردء: الصاحب، وفي الكتاب ٢٨٦/٢ أن بعض بني تميم يقولون: هو الردء، كرهوا الضمة بعد الكسرة لأنه ليس في الكلام فعل.

(٤) البسر: البلع مادام أخضر.

(٥) أصله: الوثء من الوثء والوثاة وهو في اللحم كالسكر في العظام، والوثة: المكسور اليه. الكتاب ٢٨٦/٢.

(٦) أصله: الكلوء، من كلاءه كلاءه وكلاءه أي حرسه.

ويخالفه أيضاً/ في أنه لا يجوز النقل فلا تقول : الكلا ، استثقالا [٢٣٠ و]
 للهمزتين . هذا في لغة المحققين . فأما المسهلون فإنهم ينقلون الحركة الى
 ما قبل فيقولون : الوث (١) . فيكون الوقف عليه كالوقف على ما في آخره
 صحيح ، ويسهلون الممزة في الكلا بينها وبين الحرف الذي منه حركتها
 فيكون الوقف عليه اذ ذاك كالوقف على ما في آخره حرف علة ، وقد تقدم .
 فإن كان اللفظ مبنياً أو مشبهاً بمبني ، ونعني بالمشبه بالمبني ما في آخره
 حرف ليس فيه علامة إعراب نحو : لم يغزُ ومسلمان ومسلمون ، ألا ترى
 أن يغزوا في نحو : لم يغزُ ومسلمان ومسلمون ، الحركة التي في آخرها ليست
 إعراباً وان كانت هذه الألفاظ في أنفسها معربة ، فلا يخلو أن يكون آخرها
 ساكناً أو متحركاً .

فإن كان ساكناً فلا يخلو أن يكون الساكن حرف علة أو حرفاً صحيحاً .
 فإن كان حرفاً صحيحاً وقفت عليه من غير تغيير ولا زيادة نحو من وهل ،
 وأمثال ذلك . وإن كان حرف علة فلا يخلو أن يكون ألفاً أو غير ألف .
 فإن كان ألفاً كنت في الوقف عليه بالخيار ، ان شئت وقفت عليه من غير
 تغيير ولا زيادة ، وان شئت ألحقت الهاء فتقول : ها هنا ، وان شئت :
 ها هنا ، الا أن تكون الألف للندبة فإن الهاء اذ ذاك تلزم فتقول : يا غلاماه ،
 ولا يجوز في الوقف : يا غلاما .
 وان كان ياء أو واو فلا يخلو أن يكونا صلتين للمضمر أو لا يكونا ، فإن
 كانا صلتين للمضمر لم يجز فيهما إلا الحذف نحو به وضربه . وان لم
 يكونا في آخره لزم الحاق الهاء : واغلامهوه ، وا انقطاع ظهريه .
 وان لم يكونا في آخره وقفت عليهما من غير تغيير ولا زيادة نحو لو ولي ،
 الا ما شذ من ابدالهم الهاء من الياء في الوقف على : هذا لي ، فإنك تقول
 في الوقف عليه : هذا له (٢) .

(١) الكتاب ٢٨٦/٢

(٢) ج ، ر : هذه ، وهو تحريف .

وان كان الآخر متحركاً فلا يخلو أن تكون الكلمة اسماً مرخماً قد حذفت منه التاء في الترخيم أو فعلاً أو حرفاً محذوف في الآخر.

فإن كان اسماً مرخماً بحذف التاء جاز في الوقف عليه وجهان : أفصحهما إلحاق الهاء (١) فتقول : يا فاطمة ، في الوقف على يا فاطم .
والآخر : الوقف بالسكون فتقول : يا فاطم ، وقد سمع منهم : يا حرملم ، في ترخيم يا حرملم (٢) .

وقد يستغنى عن الهاء في الشعر بألف الاطلاق نحو قوله :

قِفِّي قبل التفرُّقِ يا ضُباعاً (٢٣٥)
وقوله :

٧٥٤ عوجي علينا واربعي يا فاطم (٣)

وان كان فعلاً محذوفاً فلا يخلو أن يكون قد حذفت منه الفاء أو لم تحذف .
فإن كان قد حذفت منه الفاء لم يجز في الوقف عليه إلا إلحاق الهاء نحو :
قه ، ولم يقه . وان كان غير محذوف منه الفاء كان الأفصح في الوقف عليه أن تلحقه الهاء فتقول : ادعه واغزه . وقد يجوز : ادع واغز ولم يدع ولم يغز . وقد حكى : ادعه واغزه . بكسر العين والزاي ، على أن يكون وقفك عليها / بعد حذف حرف العلة تشبيهاً لهما بما لم يحذف [٢٣٠ ظ]
منه شيء ، ثم إلحاق الهاء ساكنة فالتقى ساكنان فكسر لالتقاء الساكنين .
وان كان حرف محذوف الآخر مثل ما اذا حذفت الفها في الاستفهام اذا اتصلت بخافض فلا يخلو أن يكون الخافض الذي دخل عليها حرف جرّ أو اسماً مضافاً إليها .

(١) ج ، ر : التاء ، وهو تعريف .

(٢) الكتاب ٣٣١/١ .

(٣) من رجز لزيادة بن زيد الحارثي . ونسب في الكتاب توها لمدينة بن عسرم . وفاطمة أخت هذبة . عوجي : من عاج يموج اذا مال إلى القوم لينزل بهم . اربعي : انزلي في ربنا . الكتاب ٣٣١/١ ، شرح المفصليات ٤٧٥ ، النزاة ٨٥/٤ .

فإن كان الداخل عليها في الوقف اسماً لم يجز الوقف إلا بالهاء أو الإسكان .
والأفصح إلحاق الهاء فتقول : لِمَ وَاِمَّةٌ وِيمَ وِيسَةَ . والوقف بغيرها
فيما حرف الجر منه على أزيد من حرف واحد فتقول : على مَ وإلى مَ ،
أقل منه في نحو : بِمَ وِليمَ .

وان كان المبني الموقوف عليه متحرك الآخر ولم يحذف منه شيء فلا يخلو
أن يكون بها ضمير قبله ساكن أو غير ذلك . فإن كان بها ضمير جاز في
الوقف عليه ثلاثة أوجه : أفصحها الإسكان نحو : أَضْرِبُهُ وَأَضْرِبْتُهُ .
والثاني نقل الحركة من الضمير إلى الساكن قبله نحو : لم أَضْرِبُهُ ، قال الشاعر :
٧٥٥ عَجِبْتُ وَالدمرُ كثيرٌ عَجِبْتُهُ

من عَنَزِي سَبْتِي لم أَضْرِبُهُ (١)
والثالث كسر الساكن الأول لالتقاء الساكنين . فقد حكى من كلامهم :
أضْرِبُهُ . وإن كان غير ذلك جاز في الوقف عليه وجهان : الإسكان والحاق
هاء السكت نحو «أنا» يجوز في الوقف عليها : أَنُ وَأَنْتَ (٢) ، وقد يجوز
في الوقف عليها : هو وهوه ، وعليه قوله :

٧٥٦ إذا ماترعرعَ فِينَا الفِـلَامُ
فما إنْ يُقالُ لهُ مَنْ هُوَ (٣)
إلا حَيْهَلُ وَأنا ، فَإِنَّهُ يجوز في الوقف عليه ثلاثة أوجه : الإسكان فتقول :
حَيْهَلُ وَأَنْ ، وإلحاق الهاء فتقول : حَيْهَلَهُ وَأَنْهُ ، وقد حكى من
كلامهم : فهذا قَصْدِي أَنَّهُ (٢) ، وإلحاق الألف فتقول : حَيْهَلًا وَأنا ،
إلا أن الوقف على أنا بالسكون لم يسمع ، بل يجوز بالقياس .

- (١) لزيادة الأعجم . قال المبرد : فلما أسكن الهاء القى حركتها على الباء وكان ذلك في
الباء أحسن لحفاء الهاء . الكتاب ٢/٢٨٧ ، الكامل ٢/١٦٢ ، التوجيه ٤٥ ، الفصل
٣٣٩ ، شواهد الشافية ٢٦١ .
(٢) لحسان بن ثابت في الفخر . ان نافية مؤكدة لا . جمهرة اللغة ١/١٧٦ ، المخصص
٨٣/١٤ ، ابن يمش ٩/٨٤ ، الضرائر ١٩٠ .
(٣) أنظر ١٢/٢ تعليق ٣ .

وإنما وقف على تاء التانيث لأنها زائدة فهي أحمل للتغيير . وإن شئت قلت :
إنما وقفت عليه بالتاء تفرقة بين تاء التانيث في الاسم وبينها في الفعل نحو
قامت : ومن قال :

اللَّهُ نَجَاكَ بِكَفِّي مُسَلِّمَتُ (٧٥٤)

تركها على أصلها .

وإنما وقفت على المنصوب المتحرك ما قبل آخره نحو : رأيت
رجلا ، بإبدال النون ألفاً لأنهم رأوا حذف النون إخلالاً . لأنه حرف معنى
فأبدلوا منه ما يشبهه وهو حرف العلة ، وكان ألفاً مناسبة للحرف المبدل منه .
ومنهم من يحذف فيقف بالسكون . ومنهم من يبدل من هذه الألف همزة ،
وسأني أن الألف تبدل همزة في الوقف على ما في آخره ألف ، وأما التشديد
فلا يجوز إلا في الضرورة وذلك :

لقد خشيتُ أن أرى جدباً (٧٥٥)

والأص جدباً ثم نقل من المنصوب فلما صار متحركاً ما قبل آخره شدّد .
ووجه الوقف بالتشديد أنه لو قال : رجلٌ ، لالتبس أنه مبني على السكون
ولم يدر أن هذا طراً عليه في حال الوقف ، فإذا / شدّد علم أنه [٢٣١و]
لا يجتمع ساكنان في الوصل ولهذا لم يكن أبداً التشديد فيما قبل آخره ساكن
نحو عمرو ، لأنه قد علم أن آخر هذا متحرك إذ لا يجتمع ساكنان إلا
في وقف .

وإنما لم يكن إلا في الشعر لأن فيه إجراء الوقف مجرى الوصل ، ألا ترى
أنه اعتدّ بالألف المبدلة من التنوين فصار كالوصل له فأجرى هذا الوصل
مجرى الوقف فشدد مع ذلك .

وإن كان هذا المنصوب قبل آخره ساكن فحكمه حكم ما تحرك ما قبله
إلا أنه يمنع فيه التشديد للعلة التي قلنا ، وقلنا إن جاءني رجل يجوز في
الوقف عليه خمسة أوجه : الإسكان أو لا ثم الإشمام ، وكان هذا رأى أن

لاتذهب الحركة لأنها لمعنى ، فأشار إليها بضم شفتيه وهو لا يُسمع عندنا .
وأما وجه الروم فهو أنه رأى إبقاء بعض الحركة فضعف صوته بها ،
والأول المُشيم رأى إبقاء بعضها إبقاءً لها ، وهؤلاء أشدُّ قراراً من الآخر (١) .
وإنما إمتنع الوقف على الحركة لأنه موضع استراحة وكرال ، فاختاروا إيراد
الحرف ساكناً لا يشوبه شيء .

وأما وجه البدل فلأنه راعى التنوين فلم يحذفه لأنه حرف معنى فأبدل منه
حرفاً معتلاً من جنس حركة الحرف الذي قبله . ولما كان السوقف
عارضاً سهل عليه كون الاسم في آخره واو قبلها ضمة .
ووجه التثقيب ما قلناه .

ومثل مررتُ برجل ، يجوز فيه مجاز في جاءني رجل ، إلاّ الإشمام فإنه
متعذر ، وذلك أنّ الإشمام إنّما هو إشارة إلى الحركة . ولما كانت الحركة (٢)
من وسط اللسان لم تكن ترى بخلاف الضمة لأنها من الشفتين .
وكل مجاء في « جاءني رجل » يجوز في جاءني عمرو ، إلاّ التثقيب لأنه
لا فائدة فيه .

ويخلف التشديد النقل ووجهه أنّه حافظ على الحركة ولم يمكن إبقاؤها في
مرضعها فنقلها . وإنّما تعذر النقل لما يؤدي إليه من بناء غير موجود نحو :
عِدْل ، لو قلت فيه : عِدْل ، لا يثبت فِعْلٌ وذا لا يكون في أبنية كلامهم .
والمخفوض من هذا حكمه إلاّ الإشمام لما قلنا .

وإن أدى فيه النقل أيضاً إلى بناء غير موجود رفض وأتبع وذلك : بُسْر (٣) ،
لو قلت فيه : بُسْر ، لأثبت فِعْلاً ، وذا لا يكون في أبنية كلامهم .

(١) كذا

(٢) يريد بها السكرة في رجل .

(٣) ج ر ، بشر ، وهو تصحيف ، وانظر الكتاب ٢٨٤/٢ .

وإذا قلت : رأيتُ الرجلَ ، فإن الوقف هنا بالسكون ، والتشديد قليل ، لأن معرفة الاسم محمولة على نكرته ، وقد كان ذلك لايجوز أعني : رأيتُ رجلاً ، إلا في الشعر فكذلك ذا ، ولا يكون هنا بدل لأنه ليس فيه مما يبدل ، ولا روم لأن غير المنون لايرام ، لأن الأفصح فيه الوقف كالبديل فحمل هذا عليه ، والإشمام متعذر . ومثل رأيتُ البَكْرَ لا يكون فيه إلا السكون ، وبطل هنا التثقيب لما قلناه .

والوقف على مثل : جاءني الرجلُ ومررتُ بالرجلِ / كالوقف على [٢٣١ظ] جاءني رجلٌ ، ولا يخالفه في شيء إلا في البديل ، لأنه ليس معك مما يبدل . وأما مثل : جاءني البَكْرُ ، فإن الوقف عليه بالسكون والروم والإشمام . ويجوز النقل إلا أن يؤدي إلى بناء غير موجود فإن الإتيان إذ ذاك يعقبه . ومثل : مررتُ بالبَكْرِ ، يجوز فيه ما جاء في مرفوعه إلا الإشمام ، لأن المخفوض لأيشم .

ومثل : قولُ يزيدٍ وعادٍ مرفوعاً كان أو مخفوضاً فحكمه حكم عمه ، إلا النقل لايجوز وعلّة ذلك أن الحركة تستقل في حرف العلة . هذا حكم الصحيح في الوقف .

فإن قلت : ما العلة في أن لم يوقف على التنوين فتقول : زيدٌ ؟ قلت : علّة ذلك الفرق بين النون الداخلة بعد كمال الاسم وبين ما لم يدخل على الاسم كاملاً نحو : رَعِشَنُ ، فلذلك أبدلوا هذه النون . وإنما أبدلت مما في آخره ألف الواو والياء والهمزة لأن الألف خفية جداً ، وعلّة خفائها أنها لايعتمد بها على مخرج فيكون أكثر منها . فالذي أبدل الياء فقال حَبِلِي رأى أن الألف أقرب الحروف إليها مما هو مثل الياء لأنها من وسط اللسان . ومن أبدل الواو مما يقرب من الألف أبدل الواو ، وكذلك من أبدل بدل الهمزة أبدل حرفاً أجلد من الألف . والذي أبدل من الياء المشددة جيماً في على فقال عَليجُ ، فأبدل لخفاء الياء وأبدل منها حرفاً يقرب منها في المخرج ويكون أجلد منها .

ومن تركها على لفظها فهو الأصل كما كان الأصل فيما في آخره ألف إبقاء الألف فتقول : حَبِلِي .

رَفَعٌ

عبد الرحمن بن القاسم
أسكنه الله الفردوس

باب لو و لولا

لو لا يليها إلا الفعل ظاهراً ولا يليها مضمرأ إلا في ضرورة نحو قوله:
٧٥٧ لو غيركم عليق الزبيرُ بحمليهِ
أدّى الجوارَ إلى بني العوام (١)
وكذلك ما جاء في المثل من قولهم : لو ذاتُ سوارٍ لطمّنتي (٢) .
فأما قوله :

٧٥٨ لمو بغيرِ الماءِ حلقي شـرقُ
كنت كالعصانِ بالماءِ اعتصاري (٣)
فعلى إضمار فعل دل عليه شَرِقَ كأنه قال : لو شَرِقَ حلقي ، وشَرِقُ
خير ابتداء مضمر تقديره : هو شَرِقُ (٤) .
وإذا وقع بعد لو أنَّ واسمها وخبرها ففيه خلاف فمنهم من قال : إنَّ
أنَّ واسمها وخبرها في موضع الفاعل ، والفعل مضمر .

(١) لحرير يهجو الفرزدق وقومه . والرواية : بحله . يميزهم باغتيال الزبير في ديارهم .
ويجوز في غير النصب والرفع . النفاضة ٢٧٤ . المقتضب ٧٨/٣ ، الكامل ٢٧٩/١ ،
الأصول ٢٠٦/١ ، اللامات ١٣٧ ، المغني ٢٩٦ ، المجمع ٨١/٢ ، الدرر ٦٦/٢ ،
الديوان ٥٥١ .

(٢) كذا ، وقال المبرد : والصحيح من روايتهم لو غير ذات سوار لطمّنتي ، وفيه خير لعاتم .
٥١٠ . وانظر المقتضب ٧٧/٣ ، الميداني ١٧٤/٢ ، ٢٠٢/٢ ، اللامات ١٣٧ ، مقدمة
ديوان حاتم ٢٦ .

(٣) لعدي بن زيد العبادي . الاعتصار : شرب الماء قليلا لتزول الفصة . الكتاب ٤٦٢/١ ،
سجاز القرآن ٣١٤/١ ، شرح المفضليات ٤١٣ ، جمهرة اللغة ١٥٤/٢ ، اللامات ١٣٨ ،
شرح مشكلات الحامسة ٣٤٢ ، المغني ٢٩٧ ، العيني ٤٥٤/٤ ، الخزانة ٥٩٤/٣ ،
الديوان ٤٦٠/٤ .

(٤) هذا تخريج الفارسي ، وخرج على أنه مسمول على ظاهره وأن الجملة الاسمية وليتها
شئوذاً . المغني ٢٩٧ .

ومنهم من قال : إنَّ أنَّ وما بعدها تتقدَّر بتقدير المبتدأ واستغنى عن الخبر لطول الصلة .

وكلا المذهين فيه خروج للو عن موضعها . وذلك أنه إذا جعلت أنَّ وما بعدها في موضع الفاعل والفعل مضمراً كان للو خروج عن بابها في أن وليها الفعل مضمراً في فصيح الكلام وهو لا يجوز إلا في ضرورة .

ومن قال : إنَّ أنَّ وما بعدها في موضع المبتدأ ، في ذلك أيضاً خروج عن بابها لأنه قد وليها الاسم لفظاً وتقديراً . وهذا المذهب / أحسن لأنَّ في [٢٣٢] وكلا المذهين خروجاً للو عن بابها ، فعدم الإضمار أحسن من تكلفه . و « لو » إذا وقع لفظ الماضي بعدها فهو ماضٍ لفظاً ومعنى ، وإذا وقع بعدها المستقبل فهو ماضٍ معنى مستقبلاً لفظاً .

وقد تخرج عن بابها وتكون بمعنى (إنَّ) (١) الشرطية فيكون الفعل بعدها مستقبلاً لفظاً (٢) ومعنى أو معنى لالفظاً ، وعليه قوله :

٧٥٩ قومٌ إذا حاربوا شدوا ما زيرهم

دون النساء ولو باتت بأطهار (٣)

ألا ترى أنَّ المعنى على «إنَّ» .

وقد تخرج عن بابها بأن تستعمل للتمني ، فإذا قلت : لو قام زيدٌ ، فكأنك قلت : تمنيتُ قيامَ زيدٍ ، وعليه قوله :

٧٦٠ لا الدارُ غيرها بعدى الأنيسُ ولا

بالدارِ لو كلَّمتُ ذا حاجةٍ صمَّ (٤)

(١) زيادة يقتضيهما السياق .

(٢) خالف بعض النحويين ابن عصفور فيما ذهب إليه هنا من سجيء لو للمستقبل وانتصر له ابن هشام في المغنى ٢٩٠ .

(٣) للاخلل في مدح بني أمية . والأطهار جمع طهر وهو انقضاء فترة الحيض . الكامل ٢٧٤/١ ، الأضداد لابن الأنباري ٣١ ، أبيات المعاني ٨٩٧ ، المغنى ٢٩٢ ، الديوان ١٢٠ .

(٤) لزهير بن أبي سلس . ويجوز في الدار النسب بإسار فعل يدل عليه حرف النفي والرفع على الابتداء . الكتاب ٧٢/١ .

لأنه لا يتصور فيه معنى الشرط ولا معنى امتناع الشيء لامتناع غيره ، ومثله :
لو أن لنا كرة فنتبرأ منهم (١) . بدليل نصب نتبرأ .

•••••

ولولا حرف امتناع الشيء لوجود غيره ولا يليها إلاّ المبتدأ ، والخبر محذوف ولا يظهر لطول الجواب فتاب الجواب متاب الخبر .
وزعم ابن الطراوة أن الجواب في موضع الخبر ولذلك لم يظهر الخبر . وهذا باطل ، لأن الجملة اذا وقعت موقع الخبر لا بد فيها من ضمير رابط . فإن قال : الضمير محذوف ، فالجواب أن تقول : إنه لو كان محذوفاً لظهر ولو في موضع من المواضع .

وأيضاً إذا جعل الجواب في موضع الخبر كان خارجاً عن جميع الأدوات المحتاجة إلى جواب ، ألا ترى أن جميعها يربط جملة بجملة . ولو كان الأمر كما ذكر من أن الجملة في موضع الخبر لكان الجواب مفرداً وما تتقدمه مفرد فيكون ذلك خروجاً عن نظائرها .

ويلزم خبرها اللام ولا يجوز حذفها إلاّ في ضرورة الشعر مثل قوله :
٧٦١ لولا الحمارُ يا فتى البيت
ومثل قول الآخر :

٧٦٢ لولا الشعاعُ أضاءَها (٢)

وقد نخرج لولا عن بابها فتصير للتخصيص ولا يليها إلاّ الفعل ظاهراً أو مضمراً . وزعم بعض النحويين أنه يليها المبتدأ ، واستدل على ذلك بأن أدوات التخصيص قد يليها المبتدأ في الشعر بدليل قول الشاعر :

(١) البقرة : ١٦٧ .

(٢) تمامه : طلعت ابن عبد القيس طعنة ثائر

لما نفذ لولا الشعاع أضاءها

وهو لقيس بن الخطيم . وابن عبد القيس رجل كان قد قتل الخطيم . أبيات المعاني ٩٧٨ ،

مقاييس اللغة ١٦٧/٣ ، الأغاني ٣/٣ ، المحكم ٢٦/١ ، المخصص ٣٠/١٠ ، تثقيف

اللسان ٤٩ ، الخزائن ١٦٨/٣ . الديوان ٣ .

٦٧٣ وَنُبِّتْ لَيْلَى أَرْسَلْتِ بِشَفَاعَةِ

إِلَى فَهَلَا نَفْسُ لَيْلَى شَقِيعُهَا (١)

وقد يجوز حذف جواب لولا ولو إذا فهم المعنى ، فمثال حذف جواب لو قوله تعالى : ولو أن قرآنا سُرِّت به الجبال ... الآية (٢).
تقديره : لكان هذا القرآن ، وكذلك قوله :

... .. لو يُسْرُونَ مَقْتَلَى (٧٣٨)

أى لسروا بذلك .

ومثال حذف جواب لولا قوله تعالى : ولولا فضلُ اللهِ عليكم ورحمتهُ (٣).
تقديره : لهلكتم . فإن قيل : فهلاً ظهر الخبر لما حذف الجواب النائب
منابه ؟ فالجواب : إن الكلام أيضاً قد طال بالمعطوفات فتاب ذلك مناب الخبر .

(١) من أبيات رويث في الحماسة ونسبت للصمة بن عبد الله القشيري . وينسب للمجنون ولا بن الدمية وهو في ديوانيهما . قال ابن جنبي : استعمل الجملة المفركية في المبتدأ والخبر في موضع المركبة من الفعل والفاعل وهذا في نحو هذا الموضع عزيز جدا .
وقال ابن هشام : فالتقدير : فهلا كان هو أى الشأن ، وقيل : التقدير : فهلا شفمت نفس ليلي ، لأن الإضمار من جنس المذكور أقيس .
شرح مشكلات الحماسة ٣٤٢ ، شرح الحماسة للرزوقي ١٢٢٠ ، المنى ٧٧ ، ٢٩٧ ، ٣٤٠ ، ٦٤٥ ، العيني ٤/٤٥٧ ، ٤٧٨ ، ٤١٦/٣ ، الخزانة ١/٤٦٣ ، ديوان المجنون ١٩٥ ، ديوان ابن العميرة ٢٠٦ .

(٢) الرعد : ٣١ .

(٣) النور : ١٠ .

رَفَعُ

باب ما جاء مثني بمعنى الجمع

عبد الرحمن بن القاسم
أسكنه الله الفردوس

الأصل في كلام العرب أن يُبدلَ بلفظ المفرد على المفرد والمثني على المثني [٢٣٢ظ] والمجموع على المجموع. ولكن العرب قد تخرج عن هذا الأصل فتضع المفرد موضع المثني وموضع الجمع. وتضع المثني موضع الجمع وموضع المفرد، وتضع الجمع موضع المفرد وموضع المثني.

فأما وضع المفرد موضع الجمع فمثل قوله :

لَا تُنْكِرُوا الْقَتْلَ وَقَدْ سَبَّيْنَا

فِي حَلْقِكُمْ عَظْمًا وَقَدْ شَجَّيْنَا (٧)

يريد : في حلوقكم . وكذلك قوله :

بِهَا جَيْفُ الْحَسْرَى فَأَمَّا عِظَامُهَا

فَبِيضٌ وَأَمَّا جِلْدُهَا فَصَلْبٌ (٣٤٥)

يريد : جلودها . وكذلك قوله :

كُلُّوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعَفُّوا

فَإِنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنٌ خَمِيصٌ (٤٠٤)

يريد : بطونكم . وهذا عند ميبويه من قبيح الضرائر (١).

وحكى الأخفش من كلام العرب : ديناركم مختلفة ، أي دنائيركم . وذلك شاذ .

وأما وضع المفرد موضع الثنية فقوله :

كَأَنَّهُ وَجْهٌ تَرْكِيْبِيْنٌ قَدْ غَضِبَا (٢٧٦)

وهو موقوف على السماع .

وأما وضع الاثنين موضع الجمع فقولهم : حنائيك ودوايك وبابه ، لأنه

لا يراد به ماشع الواحد وإنما يراد به حنانٌ بعد حنانٍ ، وكذلك ما جاء منه .

وأما وضع الثنية موضع المفرد فقوله :

(١) الكتاب ١/١٠٧ .

٧٦٤ أَطْعَمَ الْعِرَاقَ وَرَافِدِيَّهٖ الْبَيْتَ (١)

وليس للعراق إلا رافداً واحداً، لكنه جعل ما يقرب (٢) من الواحد رافداً (٣) فثناه . وأماً وضع الجمع موضع المفرد فقولهم : شابت مفارقته ، وليس له إلا مفرق واحد ، ومنه قول امرئ القيس :

٧٦٥ بَطِيرُ الْغَلَامِ الْخِيفَ عَنْ صَهَوَاتِهِ

..... الْبَيْتَ (٤)

وليس له إلا صهوة واحدة لكنه جعل كل جزء من أجزاء الصهوة صهوة فجمع ذلك . وأماً وضع الجمع موضع الثنية فهو على قسمين : مقيس ومسموع . فالمقيس في كل شيئين من شيئين تثنيتهما جمع كقوله : قطعت رؤوس الكباشين، قال الله تعالى: إن تتوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما (٥). والمسموع الذي يحفظ ولا يقال عليه هو كل شيء من شيء واحد أو مستقلين بأنفسهما مثل قولهم : رجلٌ عظيمُ المناكبِ ، وليس له إلا منكبان .

• • •

(١) عجزه :

فزارياً أخذ يد القيص

وهو للفرزدق يخاطب يزيد بن عبد الملك ويهجو عمر بن هبيرة . وكان والياً على العراق .
الأخذ : الخفيف وأراد به هنا نبع السركة . الشعر والشعراء ٨٨ ، أبيات المعاني ٥٩٧ ،
إصلاح المنطق ٣٩٧ ، الكامل ٨٣/٣ ، المنخص ٢٢٥/١٣ ، المحكم ٣٥٩/٢ ،
الديوان ٤٨٧ .

(٢) ر : يفرق .

(٣) ج ، ر : واقدار ، وهو تحريف ، ولعل الصواب : رافدين والمعروف أن في العراق
وهما دجلة والفرات ومقاله المصنف لأصل له .

(٤) عجزه : ويلوى بأثواب العنيف المثقل

وهو في وصف فرسه . الخف : العاذق بالركوب . شرح المفضليات ٦٦ ، شرح السج
٨٧ ، شرح العشر ٢٢ ، الديوان ٢٠ .

(٥) التحريم : ٤ .

واختلفوا في السبب الذي لأجله كان وضع الجمع موضع التثنية مقيماً في كل شيئين من شيئين . فأهل البصرة يجعلون العلة في ذلك كراهية استقلال الجمع بين شيئين مع عدم اللبس .
وزعم الفراء (١) . ومن تبعه أنه إنما ساغ ذلك في كل شيئين من شيئين لأن كلي عضو مفرد في الحيوان بمنزلة ما للحيوان منه عضوان ولذلك جعلت دية العضو الواحد من الانسان دية العضوين المتساويين ، فلذلك جمعت في موضع التثنية لأن العضوين إذ ذاك تنزلا منزلة أربعة أعضاء .
وهذا فاسد ، إذ لو كان كذلك لوجب أن ينزل العضو الواحد منزلة اثنين فيقال : قطعت رأس الكبشين ، وذلك غير جائز (٢) . فدل ذلك على فساد مذهبه .

(١) القرآن ٣٠٧/١ .
(٢) قال الفراء : ويجوز في الكلام أن تقول : اثنى برأس شاتين .. تريد به الرأس من كل شاة . معاني القرآن ٣٠٨/١ .

باب ما يحذف منه التنوين لكثرة الاستعمال [٢٣٣و]

أصل التنوين أن يُكسر لالتقاء الساكنين . وإن شئت لغير التقاء الساكنين ،
ولا يحذف لالتقاء الساكنين إلا في ضرورة (١) مثل قوله :

٧٦٦ عمرو الذي هشم الثريد لقوميه

ورجال مكة مُسنون عجاكاً (٢)

يريد : عمرو الذي ، وكذلك قوله :

٧٦٧ فالفينهُ غير مستعَب

ولا ذاكِرَ الله إلا قليلاً (٣)

يحذف التنوين من ولا ذاكِر . وكذلك قوله :

٧٦٨ حميدُ الذي أمجُ دارُهُ

(٤)

يحذف التنوين من حميد . وكذلك قوله تعالى : قل هو الله أحدُ الله

(١) ينظر مبحث حذف التنوين في الكتاب ١٤٧/٢ ، المتقضب ٣١٢/٢ ، ابن الشجري ٣٨٠/١ ،
المغني ٧١٦ .

(٢) لعبد الله بن الزبير . وعمرو هو هاشم جد بني هاشم . وروى في الاشتقاق :
عمرو العلاء ، ولا شاهد فيه . الكتاب ١٤٧/٢ ، النوادر ١٦٧ ، المتقضب ٣١٢/٢ ،
٣١٦ ، الاشتقاق ١٣ ، النصف ٢٣١/٢ .

(٣) لأبي الأسود الدؤلي من أبيات يقولها في امرأة تزوجها فوجدتها على غير ماظن بها من
خير . استعَب : طلب العتاب أو سمه واستجاب . الكتاب ٥٨٨/١ ، مجاز القرآن
٣٠٧/١ ، معاني القرآن ٢٠٢/٢ ، المتقضب ١٩/١ ، ٣١٣/٢ ، الاصول ٧١١/٢ ،
التوجيه ٧ ، الخزنة ٥٥٤/٣ ، الديوان ١٢٣ .

(٤) عجزه : أخو الخمر ذو الشيبة الاصلح
وهو من أبيات لحميد الأصبى (أموي) يقولها في تعلقه بالخمر وإيمانه لها . ونسب
لابن عمه في المقد . أمج : بلد من أعراض المدينة . وجر الاصلح على الجوار . النوادر
١١٧ ، المتقضب ٣١٣/٢ ، الكامل ٢٥٢/١ ، التوجيه ٨٢ ، المقد الفريد ٣٢٩/٤ ،
ابن الشجري ٣٨٢/١ ، ١٨٢/٢ ، الانصاف ٣٥٠ ، الخزنة ٥٥٥/٤ .

الصمد . في قراءة من حذف التنوين من «أحده» (١) ما لم يكن الساكن باء ابن
أو المتحرك باء بنت فإنه يحذف التنوين فيه وذلك إذا وقع بين اسمين علمين
أو ما يقارب العلمين وهو الكنية صفة غير مصغرة ولا مثني ولا مجموع .
وحذف التنوين على خلاف . منهم من يحذفه لكثرة الاستعمال مع جعل
الصفة وموصوفها كالشيء الواحد خاصة ، ولذلك تحذفه إذا لقي تاء التأنيث
مثل قوله : هذه هندُ ابنةُ فلانة . على لغة من يصرف هنداً .
ومنهم من يحذف التنوين لما ذكر من التقاء الساكنين ويقول : هذه هندُ
بنتُ فلانة .

ولا يجوز إثبات التنوين في الموصوف بأبن إذا كان ابن على ما ذكر إلا
في ضرورة مثل قوله :

٧٦٩ جاريةٌ من قيسِ بنِ ثعلبَةَ (٢)

بتنوين قيس .

فأما قوله تعالى : عزيرُ بنُ اللهِ (٣) ، فإتما حذف من عزير لأن ابن الله
صفة له وعزير خير ابتداء مضمرة . ومنهم من جعل عزيراً مبتدأ وابن الله
خبره ، وحذف التنوين من عزير لأنه لا ينصرف للعجمة والتعريف .
والصحيح ما تقدم لأن الأعجمي إذا صغر صرف .

(١) هذه القراءة أوردها ابن خالويه في الشواذ ١٨٢ ، وعند الفراء أنها قراءة كثير من فصحاء
القراء . معاني القرآن ٤٣٢/١ .

(٢) بده : كريمة أحوالها والنصب

وهو أول أرجوزة للأغلب العجلي ، وقيس بن ثعلبة حي من بكر بن وائل ، وثعلبة أيضاً
في بني أسد وتميم وطيه وربيعة .

ووجه ابن جني التنوين على أن الراجز أراد ابدال ابن ثعلبة من قيس والبدل لا يجعل مع
ما قبله كالشيء الواحد بل يبتدأ به فليس هو ضرورة .

الكتاب ١٤٨/٢ ، المحكم ٣٢٦/٢ ، ٣٢٩/٣ ، ابن الشجري ٣٨٢/١ ، المفصل
٣٩ ، المستقصى ٢٢٨/٢ ، اللسان : ثب ، الخزانة ٣٢٢/١ .

(٣) التوبة : ٣٠ ، وقرأ بالتنوين عاصم والكسائي ويعقوب ، ويقال المشرة بغير تنوين .
معاني القرآن ٤٣١/١ ، الإتحاف ١٤٥ .

باب أقسام المفعولين وهي خمسة

غرضه في هذا الباب أن يبين كل فضلة انتصبت بعد تمام الكلام اصطلاح النحويون على تسميتها مفعولاً . وهي : المفعول المطلق والمفعول به والمفعول فيه والمفعول معه والمفعول من أجله .

فالمفعول المطلق هو المصدر والمصدر هو اسم الفصل أو عدده أو ما أضيف إليه إذا كان المضاف هو المصدر في المعنى أو بعضه .

والمفعول به كل فضلة انتصبت بعد تمام الكلام مبني على الفعل خاصة . والمفعول فيه هو كل ظرف زمان أو مكان حقيقة أو مجازاً أو عددهما أو ما أضيف إليهما إياهما أو بعضهما بشرط أن يكونا منصوبين مقدرين في محلين للفعل وفاعله ومفعاله (١) ومفعوله إذا كان له مفعول .

والمفعول له كل فضلة انتصبت بعد تمام الكلام على تقدير اللام التي للعلقة . واختلف النحويون في تسمية المصدر مفعولاً مطلقاً . فمنهم من قال : إنَّما سمي مفعولاً مطلقاً لأنه يطلق عليه لفظ مفعول ولا يُقيد بصفة بخلاف باقي المفعولات فإنَّه لا يطلق عليها لفظ مفعول إلا بتقيد فيقال مفعول به / [٢٣٣ظ] أو فيه أو له أو من أجله أو معه .

ومنهم من قال : إنَّما سمي مفعولاً مطلقاً لأنه يصل إليه الفعل بنفسه . وما عدا ذلك من المفعولات إنَّما يصل إليه بتقدير في .

فإن قيل : فإنَّ المفعول به لا يقيد بحرف الجر لا لفظاً ولا تقديراً ، فالجواب إنَّه قد يقيد بحرف أيضاً في موضع نحو : مررتُ وليس كالمصدر الذي يصل إليه الفعل بنفسه أبداً . وكلاهما حسن .

فإن قلت : ولأي شيء قيل فيه مفعول ولم يقيد بشيء؟ فالجواب عن ذلك أنه هو المفعول في الحقيقة فلذلك وصل إليه محل فعل بنفسه .

(١) ر : ومفاعله وما زيادة لا لزوم لها .

فإن قيل : ولأي شيء سمي المفعول به مفعولاً به وظرف الزمان والمكان مفعولاً فيه وكلاهما محل ؟

فالجواب عن ذلك أحد أمرين : إما لأن «في» قد ظهرت في ضمير ظرف الزمان والمكان مثل قولك : يوم الجمعة خرجتُ فيه ، ومكانك قمتُ فيه ، فسمي مفعولاً فيه لظهور «في» فيه والمفعول فيه لا يظهر فيه ، فلم يبق إلا أن يسمى مفعولاً به لأن الباء أخت الفاء في الوعائية .

وأما لأن «في» في الوعاء أقوى من الباء ، ألا ترى أن في لازمة للوعاء بخلاف الباء وظرف الزمان والمكان أقوى في المحلية من المفعول به ، لأنه محل الفعل وفاعله ومفعوله إن كان له مفعول ، فجعلت «في» التي هي أقوى في الوعائية لظرف المكان الذي هو أقوى في المحلية إن كان له مفعول .

واختلف النحويون في الحال فمنهم من جعلها مفعولاً فيها ، ومنهم من لم يلحقها بالمفعولات . وسبب ذلك أنها قد تكون الفاعل في المعنى إذا كانت منه ومفعولاً في المعنى إذا كانت منه ، فلم تُسمَّ مفعولاً لذلك .

ومن سماها مفعولاً فيها رأى أنها منتصبة عن تمام الكلام مقدرة بفي مقبلة للفعل فسماها مفعولاً فيه لشبهها بظرف الزمان .

والمفعول معه إنما نصب وإن كان شريك الفاعل في المعنى لأن العرب لحظت فيه معنى المفعولية ، فإذا قلت : جاء البردُ والطيايسةُ ، فإتما لحظت جاء البرد بالطيايسة ، واستوى الماءُ والخشبةُ ، ساوى الماءُ الخشبةُ .

وأقوى تعدى هذه الأفعال إلى المصدر لأنه المفعول حقيقة لأنه يدل عليه بلفظه ومعناه ثم إلى المفعول به لأنه يصل إليه بنفسه لفظاً وتقديراً وما بقي لا يصل إليه إلا بحرف جر أو بتقديره .

وزعم أبو العباس المبرد أن أقوى تعدى الفعل إلى المفعول به ، واستدل على ذلك بأن المفعولات إذا اجتمعت في باب ما لم يسم فاعله فلا يقام إلا المفعول به . وهذا ليس بصحيح لأنه إنما امتنع إقامة المصدر لقوة دلالة الفعل عليه . فإذا

قلت : ضُربَ ضربٌ ، لم يكن فيه فائدة ، لأنك إذا قلت : ضُربَ ، فمعلوم أن المضروب ضُربَ .

فإن قال : إذا وصف قد تكون فيه فائدة / فتقول : ضُربَ [٢٣٤] و ضربٌ حسنٌ فالجواب : إن الصفة فروع ، والقروع قد تلحظ وقد لاتلحظ . ثم إلى الظرف من الزمان لأنه يدل عليه بمعناه وصيغته .

ثم إلى الحال لأنه يصل إليه على معنى الحرف لا على تقديره لفظاً بخلاف ظرف المكان . ثم إلى ظرف المكان لأنه يصل إليه بتقدير الحرف ويدل عليه بمعناه . وإنما كان المفعول معه والمفعول من أجله دون غيرها من المفعولات في دلالة الفعل عليهما لأنهما لايلزمان الأفعال . ألا ترى أنه لايلزم أن يكون كل فعل مشروكاً في فعله ، وكذلك لايلزم أن يكون كل فاعل يفعل فعله لسبب . ودلالة الفعل على المفعول من أجله أقوى من دلالة على المفعول معه لأنه يصل إلى المفعول من أجله بتقدير اللام وإلى المفعول معه بواسطة الواو ملفوظاً بها . وقد تقدم حكم المفعول المطلق وظرف الزمان والمكان والحال في باب الأفعال المتعدية وغير المتعدية . وقد تقدم المفعول به وأحكامه في أقسام الأفعال في التصدي . فالذي ينبغي أن يذكر هنا المفعول معه والمفعول من أجله .

. . .

أمّا المفعول من أجله فلا يخلو أن يكون مقارناً للفعل في الزمان وفعلاً لفاعل الفعل المعلن أو لا يكون . فإن لم يكن فلا بد من اللام مثل قولك : أقومُ اليومَ لقيامِكِ أمسِ ، ومثل : قمتُ لإجلالِ بكرِ عمراً . فإن كان مقارناً للفعل في الزمان وفعلاً لفاعل الفعل المعلن فلا يخلو من أن يكون معرفة أو نكرة . فإن كان نكرة وصل إليه بغير لام فتقول : قمتُ لإجلالِكَ ، وإن كان معرفة جاز فيه وجهان : أن يصل إليه الفعل باللام أو بنفسه فتقول : قمتُ لإجلالِكَ ، وقمتُ لإجلالِكَ . فأما قوله :

مِنَا الَّذِي اخْتِيرَ الرِّجَالَ سَاحَةً
وَجُوداً إِذَا هَبَّ الرِّيحُ الرِّعَازُ (٣٨٨)
فساحة مفعول من أجله على إسقاط اللام ، وهذا ضرورة ، لأنه ليس بفعل
لفاعل الفعل المعلن ، وهو الإختيار .
وإن شئت جعلته مصدرأ في موضع الحال .

• • •

وأما المفعول معه فلا ينتصب أبداً إلا عن تمام الكلام تقدمه فعل أو لم
يتقدمه .

وزعم الصيمري (١) أنه ينتصب عن تمام الاسم فأجاز : كلُّ رجل
وضيعة . وهذا الذي ذهب إليه فاسد لأنَّ المفعول معه فضلة والفضلات
لا تنتصب إلا عن تمام الكلام .

وأصل المفعول معه أن يكون معطوفاً ، إلا أنه عُدل به إلى النصب
لما لحظ فيه من معنى المفعول معه (٢) . فإذا قلت : استوى الماء والخشبة
فإنك لحظت معنى ساوى الماء الخشبة ، وكذلك جاء البرد والطيالسة ،
إنما نصبت لما لحظت جاء البرد بالطيالسة ، ولولا ذلك لرفعت .

ولما كان المفعول معه أصله العطف لذلك لم يسغ إلا حيث يسوغ العطف
ولذلك لم يجز عند أبي الحسن في قوله تعالى : فاجتمعوا أمركم وشركاءكم (٣) .
أن يكون شركاءكم مفعولاً / معه لأنه لا يسوغ العطف عنده ، لأن [٢٣٤ و]
العرب لا تستعمل أجمع في المتفرق بل الذي يستعمل في ذلك جمع ،
فعلى هذا إنما ينبغي أن يقال : جمعت ، فإذا كان كذلك فهو منصوب
بإضمار فعل تقديره : وأجمعوا شركاءكم ، وكذلك ما جاء من مثل هذا
محمول على إضمار فعل نحو قوله :

(١) أبو محمد عبد الله بن علي بن اسحاق الصيمري النحوي . قدم مصر وحفظ عنه شيء من

اللغة وغيرها وصنف في النحو «البصرة» ترجمه القفطي ١٢٣/٢ .

(٢) ر : به ، وهو أنب . (٣) يونس : ٧١ .

٧٧٠ علفتها نبأ وماءً بارداً

... .. البيت (١)

تقديره : وسقيتها ماءً بارداً . وكذلك قوله :

٧٧١ فعلا فروعُ الأيهقانِ وأطفلت

بالجكّهتَيْنِ ظباؤها ونعامها(٢)

ألا ترى أنَّ النعام لا تطفل ، فالتقدير : وباضت نعامها .

والصحيح أنه يسوغ أن يكون هذا من العطف وان لم يكن الثاني شريك
الأول في المعنى لأنَّ العرب قد تطلق على الشيتين إذا اختلطا في الذكر
حكم أحدهما قال الله تعالى : نسيا حوتهما (٣). وإنما الناسي الفتي ، وقال
تعالى : يخرجُ منهما اللؤلؤ والمرجان (٤). وإنما يخرج اللؤلؤ من الملح ،
فلذلك يقال : سقيتُ الماءَ والتينَ (٥) وإنما يُسقى أحدهما . ومما يدل على
ذلك قول الحطية :

٧٧٢ سقوا جاركَ العيمانَ لما جفوتهُ

وقلصَّ عن بَرَدِ الشرابِ مشافيرهُ(٦)

(١) بعده . حتى شئت هالة عيناها

وقد أنشده الفراء عن بعض بني أسد ولم يذكر اسمه . وهو في وصف فرس .

معاني القرآن ١٤/١ ، الخصائص ٤٣١/٢ ، المعنى ١٠١/٣ ، الخزائن ٤٩٩/١ .

(٢) الليد بن ربيعة من مملقته . الإيهقان : نبت كالجرجير أو هو الجرجير نفسه .

الجلهتان : جانب الوادي . أسماء الوحوش ١٣ ، شرح السبع ٥٢٥ ، الخصائص ٤٣٢/٢ ،

المخصص ١٧٣/١٢ ، الاقتضاب ٦١ ، الديوان ٢٩٨ .

(٣) الكهف : ٦١ . (٤) الرحمن : ٢٢ . (٥) ر : اللبن ، وهو تحريف .

(٦) من قصيدة في هجاء الزبرقان بن بدر . وفي ج ، ر : الهيمان ، وهو تحريف .

والهيمان إلى اللبن مثل القرم إلى اللحم . والمشفر للبحير مثل الشفة للإنسان واستمارة للإنسان .

المحض : اللبن الخالص لم يمزج بماء .

الطائر : يريد به هنا البطن . وعند ابن قتيبة والمبرد والسيرافي وابن سيده أن الرواية :

قروا ، وهي رواية الديوان . قال المبرد : وقال قوم : بلى كان السنام يذاب في المحض

فيشرب ، فإذا كان كذلك فلا حجة في البيت . ا . ه .

المقتضب ٥١/٢ ، تأويل مشكل القرآن ١١٧ ، أبيات المعاني ٤٠٤ ، شرح السيرافي ٢٤١/١ ،

المخصص ١٣٦/٤ ، ١٨١/١٢ ، شرح الحماسة للبربري ٣٦٢/١ ، الديوان ١٨٤ .

سناماً ومحضاً أنبنا اللحمَ فاكتسبَتْ
 عظامُ امرئٍ ما كادَ يشبعُ طائيرُهُ
 فهذا لا يتوجه إلاّ على ما ذكرت ، ولا يقدر في هذا رواية من روى : قرؤا
 لأن الروایتين قد صحتا ، وكذلك أيضاً لا يلتفت إلى من قال : إنَّ السنام
 قد يذاب فيجعل في المحض فيُشرب . وهذا فاسد لأنَّ السنام كله لا يذاب .
 ولذا صح ما ذكرناه من العطف ساغ أن تكون الواو فيه واو مع .

• • •

وهذا المفعول معه لا يجوز تقديمه باتفاق ، لأن أصله العطف كما تقدم
 والمعطوف لا يتقدم صدر الكلام ، فلا تقول : وعمراً قام زيدٌ . كما لا تقول :
 وعمرو قام زيدٌ .

فأمّا توسطه ففيه خلاف . فمن النحويين من منع ذلك . ومنهم من أجازة .
 ومن ذهب إلى إجازته أبو الفتح بن جني (١) . واستدل على ذلك بأن ما تقدم
 أصله العطف والمعطوف يجوز توسطه نحو : قام وعمرو زيدٌ ، فكذلك
 المفعول معه فتقول على هذا : استوى والخشبة الماءُ .
 وهذا عندي لا يجوز ، لأنَّ ذلك ضعيف في المعطوف فكيف في فروعه ،
 وهو المفعول معه .

• • •

ومسائل هذا الباب تنقسم ثلاثة أقسام :
 قسم يتساوى فيه أن يكون مفعولاً معه ومعطوفاً .
 وقسم الاختيار فيه أن يكون مفعولاً معه ، ويجوز فيه العطف .
 وقسم لا يجوز فيه إلاّ أن يكون مفعولاً معه .
 مثل : قام زيدٌ وعمراً ، بالرفع والنصب . إذ لا مانع من الوجهين .

(١) الخصائص ٢/٢٨٢ .

ومثال الثاني : قمت وزيداً وزيداً ، بالرفع على العطف والنصب على المفعول معه ، والعطف قبيح لأنَّ ضمير الرفع المتصل لا يعطف عليه إلاّ بعد التأكيد أو مايقوم مقامه .

والثالثُ : كيف أنت وزيداً ، لايجوز هنا إذا أردت معنى الجمع إلاّ النصب ، لأنك لو قلت : وزيداً ، لكان التقدير : كيف أنت وكيف زيدٌ ؟ فيكون سؤالاً عن / كل واحد منهما على الانفراد فيتغير المعنى . [٢٣٥و] وأما منع أبي القاسم الرفع في : استوى الماءُ والخشبةُ ، ففاسد ، وكان الذى حمّله على ذلك أنه لايسوغ : استوى الماءُ واستوت الخشبةُ . وهذا لاحجة فيه ، لأنّه وإن لم يسمع ذلك فيه فلا يمتنع العطف كالم يمتنع : اختصم زيدٌ وعمروٌ ، بالرفع وان لم يسغ : واختصم عمروٌ .

رَفَعٌ

عبر (الرحمى) القجرى
أسكن (البنى) الزورى

باب موضع ما وهي تسعة

«ما» تكون حرفية واسمية . فالاسمية تنقسم قسمين : تامة وغير تامة .
فغير التامة هي الموصولة ، والتامة تنقسم ثلاثة أقسام : نكرة موصوفة وصفة
ونكرة غير موصوفة .

فالنكرة الموصوفة مثل : مررتُ بما مُعجِبٍ لك . والصفة مثل قوله :

٧٧٣ عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ

لأمرٍ ما يُسْوَدُ مَنْ يُسْوَدُ (١)

وقولهم : لأمرٍ ما جَدَعَ قَصِيرٌ أَنْفَهُ .

والنكرة غير الموصوفة تنقسم ثلاثة أقسام : قسمان باتفاق وقسم فيه خلاف .
فالقسمان المتفق عليهما أن تكون شرطاً مثل قولك : ماتفعلُ أفعلُ ، وأن
تكون استفهاماً مثل قولك : ما صنعتَ ؟

والقسم الذي فيه خلاف هو أن تكون ماتعجبية ، فسيبويه يجعلها نكرة غير موصوفة
والأخفش يجعلها موصولة ، وقد تقدّم الردُّ على أبي الحسن في بابه (٢) .
ولا تكون ما في غير هذه المواضع تامة غير موصوفة إلاّ حيث سُمِعَ مثل قوله :
غسلتهُ غسلًا نِعْمًا ، ألا ترى أن «ما» هنا لا يتصور أن تكون زائدة لثلاث
يبقى الفعل بلا فاعل . ولا يتصور أن تكون موصولة لأنه ليس لها هنا صلة ،
فثبت أن ما هنا تامة وليست شرطاً ولا استفهاماً ولا تعجبية ، ولكنه موقوف
على السماع .

(١) من أبيات لانس بن مدركة الخثمي (جاهلي) . ذو صباح مثل ذات مرة ، والوجه فيه
أن يستعمل ظرفاً لقلة تمكنه ولكنه جره بالاضافة اتساعاً ومجازاً على لغة خثم . يريد
أنه عزم على الإقامة في الصباح وتأخير الغارة على العدو الى أن يرتفع النهار ثقة منه بقوته
على خصومه وظفره بهم ولهذا ساد قومه .

الكتاب ١١٦/١ ، مجاز القرآن ٢٠١/٢ ، المقتضب ٥٤٥/٢ ، الخصائص ٣٢/٣ ،
المختص ١٥٨/٢ ، الفصل ٢٦٨ ، الخزائن ٤٧٦/١ .

(٢) انظر باب التعجب ٤٣٤/١ .

والحرفية تنقسم قسمين : زائدة وغير زائدة . فغير الزائدة تنقسم قسمين :
مصدرية وناقية . فالناقية تنفي الفعل الماضي والمستقبل ، وإذا دخلت على
المحتمل للحال والاستقبال خلصته للحال .

والمصدرية مثل قولك : **يُعجِبُنِي** ما صنعت ، تريد **صنعت** .
وزعم أبو الحسن الأخفش أن «ما» المصدرية اسم بمنزلة الذي . فإذا قلت :
يُعجِبُنِي ما صنعت ، تقديره : **بعجِبُنِي** الصنع الذي صنعت ، وحذفت الضمير
من الصلة (١) . وهذا فاسد بدليل قوله :

..... بما لستُما أهلَ الخيانتِ والغدرِ (٥٤٩)
ألا ترى أنه لا يسوغ هنا تقديرها بالذي ، أعني ما المصدرية لا تدخل على
جملة أسمية أصلاً .

والزائدة تنقسم قسمين : زائدة لمعنى التأكيد خاصة وزائدة لغير معنى التأكيد .
فالزائدة للتأكيد مثل قوله تعالى : **فبما رحمةٍ من اللهٍ لنت لهم** (٢) .
لأنَّ المعنى **فبرحمةٍ من الله** .

والزائدة لغير معنى التأكيد تنقسم قسمين : إما كافة أو موطئة . فالكافة هي
التي تدخل على الحرف ، وقد كان يعمل فتقطعه عن العمل مثل **إنما** وأخواتها .
والموطئة هي التي تدخل على اللفظ فيسوغ له الدخول على خلاف ما كان يدخل
عليه مثل **رُبَّ** .

وذلك أن **رُبَّ** لا تدخل إلا على / اسم فتخفضه ، فلما لحقها ماوطئات [٢٣٥ظ]
لها الدخول على الفعل في مثل قوله :

٧٧٤ **رُبَّما تكرهُ النفوسُ من الأُميرِ**
له **فَرَجَةٌ كحلِّ العقالِ** (٣)

(١) المقتضب ٢٠٠/٣ .

(٢) آل عمران : ١٥٩ .

(٣) لأمية بن أبي الصلت . الفرجة بفتح الفاء انفراج الأمر وبضها الفتحة في الحائط . المقال :
ما تعقل به الدابة أو نحوها من حبل .

ونسب البيت لميد بن الأبرص . الكتاب ٢٧٠/١ ، ٣٦٢ ، الفاخر ٢١٢ ، (ليزج)
المقتضب ٤٤٢/١ ، الأصول ١٤١/٢ ، ٢٧٤ ، مجالس العلماء ١٦٦ ، ابن الشجري
٢٣٨/٢ ، المغنى ٣٢٨ ، الخزائن ٥٤١/٢ ، الديوان ٣٣ ، ديوان عبيد ١١٢ .

باب مواضع مَنْ

«من» لا تكون إلا اسماً . وتنقسم قسمين : تامة وغير تامة .

فغير التامة هي الموصولة والتامة تنقسم ثلاثة أقسام : تكون جزاء نحو : مَنْ يُكْرِمْ نَسِيَّ أَكْرِمَهُ . وتكون نكرة موصوفة مثل قولك : مررتُ بِمَنْ محسنٍ لك ، أي بإنسانٍ محسنٍ لك ، ومنه قوله :

٧٧٥ إنا وإيتاك إذ حلت بأرحلينا

كَمَنْ بُوادِيهِ بَعْدَ الْمَحَلِّ مَطْوَرٍ (١)

تقديره : كأنسانٍ مطورٍ بعدَ المحلِّ .

وتكون استفهاماً مثل قولك : من عندك ؟

وزعم أهل الكوفة أنها تكون زائدة (٢) . واستدلوا على ذلك بقوله :

٧٧٦ آلُ الزبيرِ سنامُ المجدِ قد علمتُ

ذالكَ القبائلُ والأثرونَ مَنْ عَدَا (٣)

فإنما يريد والأثرون عدداً ، فمن زائدة ، وبقوله :

٧٧٧ يا شاةَ مَنْ قَنَصِ لِمَنْ حَلَّتْ لَهُ

حَرُمَتْ عَلَى وَلِيَّتِهَا لَمْ تَحْرُمِ (٤)

يريد : يا شاةَ قَنَصِ ، فمن زائدة .

(١) للفرزدق . ورواية الديوان : ان بلغن . يريد أن رحاله اذا بلغت الملووح عنه كرمه .

معاني القرآن ١/٢٤٥ ، ابن الشجري ٢/٣١٢ ، الديوان ٢٦٣ .

(٢) ابن الشجري ٣١٢ .

(٣) لم يعرف قائله . سنام المجد : أعلاه ، وهو مستعار من سنام الإبل .

ابن الشجري ٢/٣١٢ ، المغني ٣٦٦ ، الخزانة ٢/٥٤٨ .

(٤) لعنترة من مملقته . ورواية الديوان : ما قنص . ولا شاهد فيه . والشاة : كناية عن امرأة .

وأراد بمن حلت له من قدر عليها . التوجيه ٢٥٣ ، المغني ٣٦٦ ، الخزانة ٢/٥٤٩ ،

الديوان ٢٨ .

وهذا الذي استدل به أهل الكوفة لاحجة فيه لاحتمال أن تكون من في البيت نكرة موصوفة ووصف بقنص وهو مصدر وبعدد وهو اسم موضوع موضع المصدر تقديرهما : الأثرون أشخاصاً معدودين (١) ، ويا شاة إنسان قانص ، فيكون على هذا من باب : رجل عدل ، أعني من الوصف بالمصدر ، وهذا أولى ، لأن الأسماء بابها أن لاتزاد ولم تحفظ زيادتها في موضع إلا في الفعل ، بخلاف في ذلك ، وقد تبين ذلك .

(١) هذا الترجيح نقله القالي وابن السجري ولعله من تخريجات الفارسي ، وضعفه البغدادي بأنه يناق وصفهم بالكثرة . ابن السجري ٣١٢/٢ ، الخزانة ٥٤٨/٢ .

باب موضع أي

أي تنقسم قسمين : تامة وغير تامة . فغير التامة هي الموصولة ، وقد تقدم حكمها في باب الموصولات . ولا يعمل فيها إلاّ المستقبل ولا يعمل فيها الماضي وسبب ذلك أن «أيّا» اسم مبهم والماضي يقيّد ما يدخل عليه فيتناقضان فلذلك لم يعمل فيها الماضي (١) فنقول : اضرب أيّهم في الدار ، ولا نقول : ضربت أيّهم في الدار .

والتامة تنقسم ثلاثة أقسام : استفهامية مثل قولك : أيّهم قائم ؟ وهي سؤال عن بعض من كل .

ولا يخلو أن تضيفها لما هي بضمه أو إلى ماتقع عليه . فإن أضفتها إلى ما هي بضمه فلا تكون إلاّ معرفة سواء أضفتها إلى مفرد أو جمع أو مثني مثل قولك : أيّ الرجال قائم ؟ وأيّ الرجلين قائم ؟ وأيّ زيد أحسن ؟ . فإن أضفتها إلى ماتقع عليه كان نكرة سواء أضفتها إلى مفرد أو مثني أو مجموع مثل قولك : أيّ رجل عندك ؟ وأيّ رجال عندك ؟ وأيّ رجلين عندك ؟ وشرطية : مثل قولك : أيّهم تضرب أضرب ، وقد تقدم حكمها في بابها . ولا تستعمل أي الموصولة والاستفهامية والشرطية إلاّ مضافة لفظاً أو تقديرأ . وأما إذا دخلت على أي الشرطية مافهي زائدة أو تكون عوضاً من الإضافة . وصفة مثل قولك : مررت برجل أيّ رجل ، ولا تكون أبداً صفة إلاّ للنكرة . وسبب ذلك أن أيّاً كما تقدم إذا أضيفت / إلى ماتقع [٢٣٦] وعليه كان نكرة وأنت إذا قلت : مررت برجل أيّ رجل ، فالرجل هو أي في المعنى . ولو عرفت للزم أن يكون بعضاً مما يضاف إليه ، ولا يتصور ذلك في الصفة إذ الصفة أبداً إنما هي الموصوف لا بضمه . وتنفارق سائر الصفات في أنه لا يجوز حذف الموصوف واقامتها مقامه . لا نقول : مررت بأيّ رجل . وذلك أن المقصود بالوصف بأيّ التعظيم ، والحذف يناقض معنى التأكيد والتعظيم .

(١) هذا التعليل نقل عن ابن السراج . وكان الكسائي قد مثل في حلقة يونس لماذا لا يقال : ضربت أيهم قام ، فقال : أي كذا خلقت . وانظر الخصائص ٢/٢٩٢ ، التصريح ١/١٣٦ .

باب الحكاية

الحكاية ايراد لفظ المتكلم على حسب ما أورده في كلامه . ولا يخلو أن يكون المحكى مفرداً أو جملة . فإن كان مفرداً فلا يكون إلا في الاستثبات بمن عن الأسماء الأعلام في لغة أهل الحجاز على ما يذكر في بابه . أو في شذوذ من الكلام مثل قولهم : دعنا من تمرتان ، وليس بقرشياً (١) أو في الاسم المفرد بعد القول ، بخلاف (في) (٢) ذلك ، وسيبين في بابه .

فإن كان المحكى جملة فلا يخلو أن تكون الجملة معربة أو ملحونة . فإن كانت معربة فإنك تحكيها على اللفظ وعلى المعنى بأجماع ، مثل أن تسمع انسانا يقول : زيد قائم ، فتحكيه على اللفظ فتقول : قال عمرو : زيد قائم . وعلى المعنى ، فتقول : قال عمرو : القائم زيد أو قائم زيد .

فإن كانت ملحونة فإنك تحكيها على المعنى بأجماع مثل أن تحكي قول من قال : قام زيد ، بخفض زيد فتقول : قال عمرو : قام زيد .

واختلف في الحكاية على اللفظ هل تجوز أم لا . والصحيح أنه لا يجوز لأنهم إذا كانوا يحكون الجملة المعربة على المعنى فينبغي أن يلتزموا حكاية الجملة الملحونة على المعنى .

(٢) زيادة يفتنيها السياق .

(١) الكتاب ٤٠٣/١ .

رَفَعُ

عَبْدُ الرَّحْمَنِ الرَّحْمَنِيُّ
أَسْكَنَ النَّبِيَّ الرَّحْمَنِيَّ

باب القول

القول لا يخلو أن يقع بعده مفرد أو جملة . فإن وقع بعده مفرد فلا يخلو أن يكون مصدراً أو غير مصدر . فإن كان مصدراً فلا تحكيه بل تنصبه بفعله مثل قولك : قال زيدٌ قولاً .

فإن كان غير مصدر فلا يخلو أن يكون اسماً لجملة أو لا يكون . فإن كان كان اسماً لجملة نحو أن تسمع من يقول : لا إلهَ إلاَّ الله ، فتقول : قال زيدٌ حقاً ، فإنَّك لا تحكيه .

واختلف فيه فمنهم من قال : إنَّه صفة لمصدر محذوف . فإذا قال : قال زيدٌ حقاً ، فكأنه قال : قال قولاً حقاً . فحقاً صفة للمصدر المحذوف . وهذا باطل ، لأنَّ حقاً ليس من الأسماء الجارية ، والوصف بالأسماء غير الجارية ليس بقياس وإنما يقال منه ماسم مثل قولهم : مررتُ برجلٍ حجَرَ الرأسِ .

ومنهم من قال : إنَّه منصوب على أنَّه مفعول به ، وهو الصحيح . إذ لا مانع من ذلك .

فإن كان المفرد ليس اسماً لجملة ففيه خلاف . منهم من قال : لا يحكى ومنهم من قال : يحكى .

فالذي زعم أنه لا يحكى راعى فيه شبهه بالمفرد لأنه غير مفرد . والذي حكاه راعى شبهه بالجملة ، وذلك أنه أوردَ بعد القول لفظ المقول كما أن الجملة كذلك .

والصحيحُ أنه يحكى ولا يجوز فيه غير الحكاية ، لأن الحكاية إما أن ترجع إلى اللفظ أو إلى المعنى . وباطل أن / ترجع في مثل قولك : [٢٣٦] قال زيدٌ : عمرو ، إلى المعنى ، لأنَّ عمراً اسم شخص والأشخاص ليست من جنس المقولات فلم يبق إلاَّ أن ترجع الحكاية إلى اللفظ . وإذا

كان كذلك فينبغي أن تحافظ على لفظ المتكلم ، يريد من رفع أو نصب أو خفض .

وأيضاً فإن هذه المفردات الواقعة بعد القول إنَّما تحكى من كلام المتكلم بها ، وباطل أن يتكلم بالمفردات من غير أن يلفظ بها في جملة ، فإذا ثبت أنها مقطعات من جعل فينبغي أن تعامل معاملة الجمل وبذلك ورد السماع . قال امرؤ القيس :

٧٧٨ إذا ذقتُ فإها قلتُ طعمُ مُدامةٍ

(١) (١)

والنصب على تقدير : ذقتُ طعمَ مُدامةٍ . فهو حكاية على الروايتين . وعلى هذا ينبغي أن يحمل قوله تعالى : يقال له إبراهيمُ (٢) . على تقدير يقال له : يا إبراهيمُ . فحكى .

ومن رأى الإعراب في المفرد يحمل إبراهيم على أنه مفعول مرفوع يقال . فإن كانت الجملة الواقعة بعد القول اسمية جاز لك مع الحكاية وجه آخر وهو أن تعامل القول معاملة الظن فينتصب به المبتدأ أو الخبر . وذلك لا يجوز إلا بأربعة شروط : أن يكون القول فعلاً مضارعاً لمخاطب قد تقدمه أداة الاستفهام غير مفضول بينها وبينه إلا بظرف أو مجرور أو أحد مفعولي القول (٣) نحو قوله :

٧٧٩ أجْهتُ لآلٍ تقولُ بني لـؤي

لعمرُ أهلكَ أم متجاهلينا (٤)

-
- (١) عجزه : معتقة ما تجيء به التجر
التجر أصله : التجر ونقلت حركة الراء للجم للوقف . والتجر : التجار يريد بهم تجار الخمر .
الدور ١/١٣٨ ، الديوان ١١٠ .
- (٢) الأضياء : ٦٠ .
- (٣) انظر صفحة ٣٢١/١ تعليق ٢٤١
- (٤) للكثير يخاطب حكيم بن عياش الأعور بن شعراء الشام . الكتاب ١/٦٣ ، المقنضب ٢/٣٤٩ ، شرح مشكلات الحماة ٦٢ ، الخزائن ٤/٢٣ .

إلا بني سليم فإنَّهم يُجرون القول أجمع مجرى الظن . كانت فيه الشروط
الموصوفة أو لم تكن (١) ، وعلى ذلك قوله :

..... تقولُ هزيرَ الريحِ مرَّتْ بأثابِ (٣١٩)

فإنه روى بنصب هزير .

وإذا جرى القول مجرى الظن في اللفظ فهل يجري مجراه في المعنى ؟
مسألة خلافية بين النحويين . والصحيح أنه يجري مجرى القول لفظاً ومعنى ،
بدليل قوله :

إذا قلتُ أنتي آيبٌ أهلٌ بلسدة

نزعتُ بها عنه الوليَّةَ بالهجرِ (٣٢٠)

ألا ترى أن المعنى إذا ظننتُ أو قدَّرتُ . ولذلك فتحت همزة آئي .

وقد يحكى بعد القول مضمراً ومنه قوله تعالى : والذين اتخذوا من دونه
أولياءَ مانعُهم (٢) . أي يقولون : مانعُهم . وكذلك قوله تعالى :
والملائكةُ يدخلون عليهم من كلِّ باب ، سلامٌ عليكم (٣) . أي يقولون :
سلامٌ عليكم .

ويجري مجرى القول فتحكى بعده الجمل «رأيتُ وسمعتُ» وكل فعل
معناه القول نحو دعوتُ وقرأتُ وناديتُ ، ومنه قوله تعالى : فدعاربه إنني
مغلوب (٤) . بكسر إن ، وكذلك تقول : قرأتُ بالحمد لله رب العالمين ،
ومنه قول الشاعر :

٧٨٠ تنادوا بالرحيلُ غمداً

وفي ترحالهم نفسي (٥)

ومن البيت الذي أنشده أبو القاسم لذي الرمة :

سمعتُ الناسُ يتجمعونَ غيباً البيت (١٩٩)

(١) الكتاب ٦٣/١ . (٢) الزمر : ٣ . (٣) الرعد ٢٣ ، ٢٤ .

(٤) القمر : ١٠ ، والكسر قراءة عيسى وابن أبي اسحاق . شواذ ابن خالويه ١٤٧ .

(٥) لم ينسب هذا الشاعر لقاتل . والبصريون يقدرون فعل القول : أي تنادوا بقولهم : الرحيل
غداً . وما قرره المصنف هنا قول الكوفيين . الخزانة ٢٣/٤ .

رَفَعُ

عبد الرحمن بن محمد بن
أحمد بن محمد بن محمد بن

باب حكاية الأسماء الأعلام بمنّ

حكاية الاسم المفرد لا تكون في كلام العرب إلا بمنّ بشرط أن يكون علماً أو لقباً أو كنية .

وسبب ذلك ثلاثة أشياء: أحدها أن منّ اسم مبني لا / يظهر فيه فبح [٢٣٧] والحكاية إذ ليست منّ في اللفظ بالابتداء من حيث لم يظهر فيه الرفع فلا يصح أن يجيء الخبر على صورة المنصوب .

والثاني أن الأسماء الأعلام بابها التغيير لأنها كلها منقولة إلا أسماء يسيرة فلذلك كثرت الشذوذات فيها إذ التغيير يأنس بالتغيير .

والثالث : الخوف من اللبس ، وذلك أنه إذا قال إنسان : قام زيدٌ ، ولم يحك لفظه في الاستثبات وقلت : من زيدٌ ، لتوهم السامع أنك لاتسأله عن زيد الذي ذكره . فلما اجتمعت هذه الأشياء لم يكن بد من الحكاية عند أهل الحجاز .

ولا تجوز الحكاية بمنّ إلا بشروط : منها أن لا يدخل على من حرف من حروف العطف . وأن لا يكون الاسم المحكى متبوعاً بتابع من التوابع ماعدا العطف . فإن دخل على من حرف عطف لم تجز الحكاية لزوال اللبس لأنه قد علم أن المسؤول عنه إنما الأول ولولا ذلك لم يسغ عطف كلامك على الكلام المتقدم .

وان كان التابع مع ماجرى عليه قد جرى لشيء واحد جازت الحكاية . وانتمالم تجز الحكاية اذا كان الاسم متبوعاً لأنّ التابع يبيّن أنّ المسؤول عنه هو الاسم المتقدم . ولذلك لم تمتنع الحكاية في العطف خلافاً لصاحب الكتاب (١) لأنّ العطف من التوابع غير المبينة .

فإن كان الاسم نكرة فإنه لايجوز فيه حكاية مثل الأسماء الأعلام ، وحكايته على طريقة ستين في بابها .

(١) الكتاب ١/١٠٢ .

وبعض العرب يحكى سائر المعارف وان لم تكن أعلاما، وذلك قليل إنَّما يكون على لغة من قال : دعنا من تمرتان ، وليس بقرشيا، إلا أن يكون الاسم المعرفة مضمرأ أو مُشارأ ، فإنَّه لا تجوز حكاية .
وسبب ذلك أنه لا يدخله لس .

وحكى عن بعض العرب أنَّهم يحكون الاسم المعرفة غير العلم على حسب ما تحكى التكرات ، وسيأتي حكم حكاية التكرات في بابها .
وان اجتمع ما يحكى مع مالا يحكى فإنَّه يبنى الكلام على المتقدم . فإن كان ما يحكى حكيته وأتبعته الثاني .

واذا جازت حكاية ما ليس بعلم اذا انفرد - وان كان ذلك ضعيفاً -
فالأحرى اذا اختلط بما يحكى فتقول على هذا لمن قال : رأيت زيدا ورجلاً ،
من زيدا ورجلاً ؟ ولمن قال : رأيت رجلاً وزيدا ، من رجلٍ وزيدٍ ؟
ومن في هذا الباب خبر مقدم لأنَّه نكرة والاسم العلم بعدها مبتدأ . وقد يجوز
عكس ذلك لأن الاستفهام يسوغ الابتداء بالنكرة وان كان ذلك قليلا ،
لأن الابتداء بالاسم المعرفة ، مع وجود النكرة ، أولى .

رَفَعُ

عَنْ الرَّجُلِ الْفَجْرِيِّ

باب حكاية الأسماء النكرات بَمَنْ

إذا استفهت عن النكرات بَمَنْ فإنه لا يجوز فيها أن تحكى مثل الأسماء الأعلام. وسبب ذلك أن حكاية المفرد قليل ولا تكون إلا في الاسم العلم بمن لما ذكرنا في الباب الذي قبله .

وأيضاً فإنك إذا حكيت النكرة كنت / بين أمرين. إما أن تُعيد النكرة [٢٣٧ ظ] معرفة بالألف واللام أو بلفظها . فإن أعدتها بالألف واللام فليس ذلك حكاية ، لأن الحكاية إيراد لفظ المتكلم على ما تكلم به ، وأنت لم تورده على حسب ما تكلم به. فإن أعدتها بلفظها كان ذلك خروجاً عن كلام العرب ، لأن العرب إذا أعادت النكرة إنما تعيدها بالألف واللام فتقول : رأيت رجلاً فضربت الرجل ، ولا تقول : فضربت رجلاً ، لأنه لا يُدري هل أردت الرجل المتقدم في الذكر أو غيره .

فأما قوله عز وجل : فإن مع العسر يسراً ، إن مع العسر يسراً (١) . فاليسر الثاني ليس الأول بدليل قوله عليه السلام : لن يغلب عسر يسرين (٢) . إذ لو أراد باليسر الثاني الأول لكان معرفاً بالألف واللام .

• • •

وحكايات النكرات بَمَنْ على لغتين . منهم من يلحق علامة على الإعراب خاصة وهي في الرفع واو ، وألف في حال النصب ، وياء في حال الخفض ، سواء كان مثنى أو مجموعاً أو مفرداً أو مذكراً أو مؤنثاً .
فإذا قال : قام رجلٌ ، قلت : منو؟ وإذا قال : رأيت رجلاً ، قلت : منأ؟
وإذا قال : رأيت رجلين ، قلت : منأ؟ وإذا قال : رأيت رجلاً قلت : منأ؟
(وإذا قال : مررتُ برجلٍ ، قلت : منيبي؟ وإذا قال : مررتُ برجلين ، قلت : مني؟ وإذا قال : مررتُ برجالٍ ، قلت : مني؟) (٣) .

(١) الشرح : ٦٥ .

(٢) النهاية ٢٣٥/٣ ، وفي الفائق ٢٢٩/٣ أن عسر قاله لأبي عبيدة :

(٣) ما بين القوسين سقط من ر .

ومنهم من يُلحِق علامة على الإعراب وهي الواو في الرفع والألف في النصب والياء في الخفض كما تقدم . ويلحق علامة على التثنية والجمع وعلامة على التانيث .

فإذا قال : قام رجلٌ ، قلت : منو؟ ورأيت رجلاً ، قلت : منأ؟ ومررتُ برجلٍ ، قلت : منى؟ وإذا قال : قامت هندٌ ، قلت : منة؟ وإذا قال : مررتُ بهندٍ قلت : بمنة؟ وإذا قال : قامت الهندانِ : قلت : متنان؟ وإذا قال : رأيتُ الهندينِ ، قلت : متنين؟ وإذا قال : مررتُ بالهندينِ ، قلت : بمتنين؟ وإذا قال : قام رجالٌ ، قلت : منون؟ وإذا قال : رأيتُ رجالاً قلت : متنين؟ وإذا قال : مررتُ برجالٍ ، قلت : بمتنين؟ وإذا قال : قامت الهنداتُ ، قلت : منات؟ ورأيتُ الهنداتِ ، قلت : منات؟ ومررتُ بالهنداتِ ، قلت : بمنات؟ وهذه العلامة التي تلحق من تحذف في الوصل في اللغتين جميعاً .

وحكى يونس أن بعض العرب يعرب من ويحكى بها النكرات كما يحكى بأي . وحكى أنهم يقولون : أكرم من منأ (١) ، فعلى هذه اللفظة (٢) يكون قوله :

٧٨١ أتوا نارِي فقلتُ منونَ أنتم

فقالوا الجينُ قلتُ عموا ظلاما (٣)

فأعرب من فيه فألحقها علامة الجمع كما يلحق أي . وكما لا تحذف هذه العلامة مع أي في الوصل فكذلك لا تحذف مع من

- (١) الكتاب ٤٠٢/١ .
- (٢) كذا في ج ، ر ولعلها : اللف .
- (٣) من أبيات رواها أبو زيد لسير بن الحارث (جاهلي) ونسب لجدع بن سنان وتنابط شرا . وقوله : عموا ظلاما ، يناسب قولهم جنا وانتشارهم بالليل .
النوادر ١٢٤ ، الكتاب ٤٠٢/١ ، المقتضب ٣٠٧/٢ ، الجمل ٣٢٠ ، الخصائص ١٢٩/١ ، شواهد الشافية ٢٩٥ ، الخزانة ٢/٣ .

في الوصل، وهذه اللغة نادرة حتى كان يونس يقول: لا يصدق كلُّ أحد. وإلى هذا ذهب أبو القاسم (١) لأنَّه قال: إنَّ هذا البيت شاذٌّ غير معمول به لأنَّه جمع من في الوصل.

وهذا أولى أن يحمل عليه هذا البيت من اجراء الوصل مجرى الوقف/[٢٣٨ و] ضرورة، فالأولى أن يحمل على غير الضرورة ما أمكن.

وإذا وصلت قلت: منَّه؟ فتحت النون. وسبب ذلك اجتماع ساكنين، وإذا وقفت قلت: منين؟ أبقيت النون على سكونها.

ومن لا تخلو أن تكون حكاية لمرفوع أو منصوب أو مخفوض. فإن كان قد لحقها علامة الجر فلا بد من دخول حرف الجر عليها فتكون مجرورة به. والعامل فيه مضمرة تقديره بعده لأنَّه اسم استفهام.

فإن لحقها علامة النصب فهي مفعولة بفعل مضمرة وتقدره بعده لما تقدم. فإن لحق علامة الرفع فمبتدأ والخبر محذوف لفهم المعنى. ولا يجوز أن يكون فاعلاً بفعل مضمرة لأنَّ الفعل الذي يعمل فيه لا يخلو أن تقدره بعده أو قبله. فإن قدرته قبله لم يجوز لأنَّ الاستفهام له صدر الكلام فلا يعمل فيه ما قبله، فإن قدرته بعده لا يجوز أيضاً لأنَّ الفاعل لا يتقدّم على الفعل.

(١) الجمل ٣٢٠.

رفع

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

باب الحكاية بأَيّ

لا يحكى بأَيّ إلاّ النكرات ولا يُحكى بها الأعلام لئلا تبطل الحكاية.
وفي الحكاية بأَيّ لغتان : منهم من يحكى بأَيّ إعراب المحكى ويلحق علامة
التثنية والجمع. ومنهم من يحكى إعراب المحكى خاصة، فإذا قال : رأيت
رجلاً، قلت : أياً؟ وقام رجلٌ، قلت : أيّ؟ ومررتُ برجلٍ، قلت :
بأيّ؟

وهذه العلامة التي تلحق أياً تثبت وصلاً ووقفاً. وإنّما تثبت هنا في
الوصل لأنّها تثنية صحيحة وجمع صحيح، لأنّ أياً اسم معرب فلذلك
ساغ تثنيتهما وجمعهما.

باب حكاية الجمل

قد تقدّمت حكايات الجمل بعد القول أو الأفعال التي تجرى مجرى القول.
فنذكر هنا حكاية الجمل أو ما يشبه الجمل أو المفرد الذي يجري مجرى
الجملة إذا سُمّي بها.

فإذا سميت بجملة مثل تَأَبَّطَ شَرًّا. فالحكاية ليس إلا فتقول : جاءني
تَأَبَّطَ شَرًّا، ورأيت تَأَبَّطَ شَرًّا، ومررت بتَأَبَّطَ شَرًّا، وعليه قولهم :

٧٨٢ إن لها مركباً لِرُزْبَا

كأنّه جبهةٌ ذرى حَبَا (١)

ولا يجوز الإعراب لأنّه إذ ذاك يؤدي إلى إعمال عاملين في معمول واحد.
ألا ترى أنّ الجملة قد عملت بعضها في بعض، فلو أعملت بعد ذلك العامل
الداخل عليها فيها لاجتماع عمل عاملين على واحد (٢).

فإن سميت بما هو في تقدير الجملة وهو الفعل إذا كان فيه ضمير فتحكيه
على لفظه أبداً فتقول : جاءني ضرب، ورأيت ضرب، ومررت بضرب،
وعليه قوله :

نبئتُ أخوالي بني يزيدُ

ظلماً علينا لهم فديدُ (٥٩٨)

فإن سميت بما يشبه الجملة وهو حرف العطف والمعطوف عليه وحرف الجر
والمجرور والصفة والموصوف والمضاف والمضاف إليه والمطول وكل اسم
عمل بعضه في بعض أو المركب، وذلك يكون من حرفين نحو إنَّما (٣)

(١) نسب لرجل من بني طهية . والمركب : أعلى الفرج ، وبروى : مركباً وهو من الضروع
العظيم كأن له أركاناً . وفي ج ، ر : لهم ، وهو تحريف .

الارزب : الغليظ ذري حيا : اسم رجل . الكتاب ٦٤/٢ ، المقتضب ٩/٤ ، المحكم

٢٨٣/٢ ، ابن يعيش ٢٨/١ ، اللسان : حب .

(٢) ر : في معمول .

(٣) ج : إذ ، وهو تحريف .

أو من اسمين نحو بعلبك وخمسة عشر، ومن حرف واسم مثل أينما ومثلما،
وأنت فإنَّها مركبة من الضمير مع الخطاب، ومن اسمٍ وصوت مثل :
سيويه (أ) وعمرويه، ومن فعل واسم نحو حبَّذا، ومن / فعلٍ [٢٣٨ ظ]
وحرف مثل : هَلُمَّ .

فإن سميت بحرف عطف ومعطوف مثل : وزيدٌ ، فإنَّك تحكيه أبداً
على حسب الموضع الذي نقلته منه. فإن نقلته من مرفوعٍ أبقيته على ما كان
عليه فتقول : جاءني وزيدٌ ، ورأيتُ وزيدٌ ، ومررتُ بوزيدٍ .
وكذلك إن نقلته من منصوبٍ أو مخفوضٍ أبقيته على ما كان عليه. وسبب
ذلك أن حرف العطف ينوب مناب العامل فكأنك سميت بعاملٍ ومعمولٍ.
وإن سميت بمعطوفٍ ومعطوفٍ عليه مثل : زيدٌ وعمروٌ ، أو بصفةٍ وموصوفٍ
مثل : رجلٌ عاقلٌ فإنَّك تحكي فيه ما كان يجوز فيه في حال الإعراب ،
فإن تقدَّم قبله رافعٌ كانا مرفوعين ، وكذلك إن تقدَّمه ناصبٌ كانا منصوبين .
وإن كان العامل خافضاً كانا مخفوضين .

فإن سميت بمضافٍ ومضافٍ إليه أو مطولٍ فإنَّك تحكي فيه ما كان يجوز
فيه في حال الإعراب ، وهو أن يتغيَّر الأول للعامل وما بعده على حال واحدة .
فإن سميت بحرف جرٍ ومجرورٍ فلا يخلو أن يكون حرف الجر على حرفٍ
واحدٍ أو على حرفين أو على مزيدٍ من حرفين .

فإن كان على حرفٍ واحدٍ فإنَّك تحكي لفظه فتقول : جاءني بزيدٍ ، ورأيتُ
بزيدٍ . وسبب أن حكى لفظ هذا أنه لا يمكن جعله مضافاً ومضافاً إليه
إذ لا يكون اسمٍ معربٍ على حرفٍ واحدٍ .

فإن كان حرف الجر على حرفين فلا يخلو أن يكون ثانيه حرفٍ أو حرفاً
صحيحاً . فإن كان حرفاً علةً فإنَّك تحكي اللفظ الذي سمعته فتقول : جاءني
في زيدٍ ، ورأيتُ في زيدٍ ، ومررتُ بفي زيدٍ .

(١) المعروف أن سيويه لفظ أعجمي مركب من اسمين أعجميين وهما سيب وويه ، ومنهاما
بالفارسية : رائحة التفاح .

فإن كان ثانيه حرفاً صحيحاً فإنك تحكيه فتقول : جاءني من زيد ، ورأيت من زيد ومررت بمن زيد . ويجوز لك أن تعربه وتضيفه إلى الثاني فتقول : جاءني مِينُ زيد ، ورأيت مِينَ زيد ، ومررت بِيَمِينِ زيد . وذلك أنه أشبه المضاف والمضاف إليه في أنه خافض كما أن المضاف خافض ، وهو على أزيد من حرف واحد كما أن المضاف كذلك . وإنما لم يسع هذا فيما ثانياً حرف علة لأنه ليس من الأسماء ما هو على حرفين ثانيه حرف علة إلا اسمين خاصة ، لذلك لم يقس عليهما ، وهما فوك وذو مال .

فإن كان على أزيد من حرفين فلك فيه وجهان : الإعراب والحكاية نحو : جاءني منذُ اليوم ، ورأيتُ منذَ اليوم ، ومررتُ بمنذُ اليوم ، هذا إذا أعربت ، فإن حكيت قلت : منذُ ، على كل حال .

فإن سميت بمركب ، فإن كان المركب من حرفين مثل إنَّما وأخواتها أو من حرف واسم مثل أينما ومثلما ، أو من حرف وفعل مثل : هلم ، أو من فعل واسم مثل حينئذ ، فإنك تحكيه على اللفظ فتقول : جاءني إنَّما ورأيتُ إنَّما ومررتُ إنَّما . وكذلك تقول : جاءني مثلما ورأيتُ مثلما ومررتُ بمثلما . وجاءني هلم ورأيتُ هلم ومررتُ بهلم ، وجاءني حينئذ ورأيتُ حينئذ ومررتُ / حينئذ . [٢٣٩ و]

فإن كان مركباً من اسم وصوت مثل سيويه وعمرويه فإنك تحكي فيه ما كان يجوز فيه قبل أن تحكيه فيجوز البناء وأن تعربه إعراب مالا ينصرف فتقول : جاءني سيويه وسيويه ورأيتُ سيويه وسيويه ، ومررتُ بسيويه وسيويه .

فإن كان المركب من اسمين فلا يخلو أن يكونا قد تضمنتا معنى الحرف (١) أو لا يكونا كذلك . فإن كاتا قد تضمنتا معنى الحرف فإنك تحكي فيه ما كان

(١) يريد بالحرف هنا واو المطف ، فتقدير خمسة عشر : خمسة وعشر .

يجوز فيه وهو البناء فتقول : جاءني خمسة عشر ، ورأيت خمسة عشر ، ومررت بخمسة عشر . وان شئت أعربت لأن العدد لم يتضمن معنى الحرف إلا وهو عدد فلما انتقل إلى الاسمية زال ذلك منه .

فإن كان الاسمان المركبان لم يتضمنا معنى الحرف فإتاه يجوز فيه ما كان يجوز فيه قبل التسمية من أن تمر به اعراب ، مالا ينصرف وأن تجعل الاعراب في الأول وتضيفه إلى الثاني ، وأن تبنى الاسمين على الفتح .

فإن سميت بمفرد فلا يخلو من أن يكون من قبيل الثانية وجمع السلامة أو لا يكون . فإن سميت بمثنى جاز فيه وجهان : أحدهما أن تحكى الثانية فتقول : جاءني زيدان ورأيت زيدان ومررت بزيدان ، وأن تجعل الإعراب في الآخر فتقول : جاءني زيدان ورأيت زيدان ومررت بزيدان ، ونمنعه الصرف للتعريف وزيادة الألف والنون .

فإن سميت بجمع سلامة فلا يخلو أن يكون بالواو والنون أو بالألف والياء . فإن كان بالواو والنون جاز فيه وجهان : الحكاية فيكون رفعه بالواو ونصبه وخفضه بالياء فتقول : هذه قنسران ورأيت قنسران ومررت بقنسران (١) . والآخر أن تجعل الإعراب في النون فتقلب الواو ياء لأنه اسم مفرد في آخره واو ونون زائدتان فتقول : هذه (٢) زيدان ورأيت زيدان ومررت بزيدان .

وحكى بعض النحويين أنه يجوز الإعراب وأن لا تقلب الواو ياء فتقول : هذا زيدون ورأيت زيدوناً ومررت بزيدون .

وحكوا من كلامهم : هذا ياسمون البئر ، ورأيت ياسمون البئر ، ومررت ياسمون البئر ، وهذا شذوذ لا يقاس عليه .

وحكى أيضا أنه يحكى إعرابه الذي يكون عليه في حال النقل فتقول : هذا زيدون ، ورأيت زيدون ، ومررت بزيدون . وأنشدوا على ذلك :

(١) قنسران اسم أعجمي لمدينة من مدن فارس وجاء على مثال جمع مذكر سالم .

(٢) كذا ولعله : هنا .

٧٨٣ ولها بالماطرون إذا أكل النملُ الذي جمَعَا (١)
 بفتح النون من الماطرون. وهذا أيضاً لا يعول عليه لشذوذه.
 وإن كان جمع السلامة بالألف والتاء فيجوز فيه وجهان : الحكاية فتقول :
 جاءني مسلماتٌ ورأيت مسلماتٌ ومررت بمسلماتٌ. والثاني : أن تعربه
 إعراب ما لا ينصرف فتقول : جاءني مسلماتٌ ورأيت مسلماتٌ ومررت
 بمسلماتٌ.

وزعم أبو العباس المبرد أنه يجوز مررت بمسلماتٍ، بالكسر من غير تنوين
 وحذف التنوين لأتته في مقابلة نون/ الجمع، فإن زال عن الجمعية [٢٣٩ ظ]
 زالت النون فبقى على ما كان عليه (٢). وهذا الذي قال باطل، لأن التاء
 على كل حال تعطى التأنيث مع أنها بمنزلة الياء والواو في الجمع فيمتنع
 الاسم الصرف لاجتماع علتين فيه. فرواية من رواه :

تسورثها من أذرعَاتٍ..... البيت (٦٠١)

بالكسر من غير تنوين لا يعول عليه لضعفها.

فإن لم يكن كذلك فلا يخلو أن يكون اسم حرف من حروف الهجاء
 أو لا يكون كذلك. فإن كان كذلك (٣)

(١) ليزيد بن معاوية من أبيات يتنزل فيها براهمة في دير خراب عند الماطرون .

ونسب للأخطل وللأحوص ولأبي دهب الجسبي . والماطرون وقيل الماطرون موضع .

بناحية الشام ، وقوله : أكل النمل الذي جمعا كناية عن حلول الشتاء . مجاز القرآن

٧٩/٢ ، الكامل ٢٨٤/١ ، جبهة اللف ٢٣٨/٢ ، المخصص ٩/١١ ، التصريح

٧٦/١ ، الخزائن ٢٧٩/٢ .

(٢) المقتضب ٢٣٢/٢ . (٣) كذا في ج ، ر .

باب من الحكاية

إنما أفرد هذا الباب مما تقدم لأنه يجوز فيه الحكاية وإعراب على وجهين مختلفين. وما تقدم فليس فيه إلا الحكاية.

فاذا قلت : رأيت في خاتمه أسداً، فلا يخلو أن يكون المرء مكتوباً أو المسمى بهذا الاسم مصوراً.

فإن كان الذي رئي صورة أسد فالنصب والإعراب ولا وجه للحكاية، لأن المحكي إنما هو اللفظ والصورة ليست من قبيل الألفاظ. ولا يوصف إذ ذلك إلا بمصدر أو ما في معناه ولا تصفه بخيثة ولا شجاع لأن هذه الصفة ليست مما يدرك وتكون على حسب موصوفها من الإعراب، ويتصور في المجرور الذي هو « في فصته » أن يكون متعلقاً برأيت أو متعلقاً بمحذوف تقديره : رأيت أمراً كائناً في فصه.

وان كان المرئي الاسم حكيت لأنه منصوب بفعل مضمر تقديره : أثنوا أسداً أو اقصدوا، ومثله قول الآخر :

٧٨٤ وأصفر من ضرب دار الملوك

تأوح على وجهه جعفر (١)

ولو رأيت مرفوعاً لحكيت لأنه أيضاً في تقدير أنا أسداً ، إذ لافائدة في كتب الإنسان على فص خاتمه إلا هذا القدر ، وقد تقدم في الباب الذي تقدم أن كل مفرد في تقدير جملة فإنه يعامل معاملة الجملة في الحكاية ولا تصف ذلك إلا بمكتوب أو مكتوبة أو ما في معناها .

فاذا أنثت ذهبت إلى الجملة وإذا ذكرت ذهبت إلى الكلام .

فاذا قال قائل : المكتوب ليس بالجملة وإنما هو مفرد منقطع من الجملة فينبغي أن يكون التذكير على معنى الاسم والتأنيث على معنى الكلمة .

(١) أنشده الفراء وروايته عنده : وأحمر... جعفراً . وهو يصف ديناراً ولم ينسب لقائل.

تلوح : تبصر ، من لحت الشيء إذا أبصرته .

الخزاعة ٢١٢/٣ .

فالجواب: إنَّ هذا المفرد قدر بجمل كلاما وجملة لكونه بتقديرهما فإذا ثبت ذلك ثبت أنَّ وصفه « مكتوب » على معنى الكلام و « مكتوبة » على معنى الجملة سائغ . ولولا أنَّ الملحوظ إنَّما هو التقدير لما ساغت الحكاية إذ حكاية المفرد شاذة لا يقاس عليها نحو : دعنا من تمرتان ، وليس بقرشيًا ، ويكون الذي هو مكتوب أو مكتوبة منصوبة أبدأ على معنى الحال ، لأنَّ الجملة تصير بمتزلة العلم فكأنك قلت : رأيتُ « أنا أسدٌ » مكتوبا ، وأنا أسد بمتزلة المعرفة وإنَّما عومل معاملة المعرفة لأنه ليس له ما يلتبس به . فإذا تبين أنَّ الجملة تعامل معاملة المعرفة فما هو بمتزلة الجملة ينبغي أن يعامل / بمعاملتها ويكون المجرور الذي هو « في فسه » متعلقا برأيت [٢٤٠] لا بمحذوف لأنه كما تقدم إنَّما يحكى على معنى الجملة ، ومعنى الجملة ليس بكائن في فسه وإنَّما في فسه هذا الاسم خاصة ، وهو على حذف ، وذلك المحذوف مقدر في النفس وليس في الفص .

٧٨٥ ألا تسألان المرءَ ماذا يُحاولُ
 أنحبَّ فيُقضى أم ضلالٌ وباطِلٌ (١)
 فإيداله أنحبَّ منه دليل على أنه مرفوع ، ولذلك أُبدل منه مرفوع .
 ومن جعل « ماذا » اسمين قوله .
 ٧٨٦ دعى ماذا علمتُ سأتقيه

ولكن بالمغيبِ نَبْئِسي (٢)
 فلا يتصور في « ماذا » أن تكون بتقدير اسم واحد لأنه لو كان كذلك لم
 يخل أن يكون منصوباً بدعى أو بعلمت أو بفعل مضمر يفسره سأتقيه .
 وباطل أن يكون منصوباً بدعى ، لأنَّ الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله . وباطل
 أن يكون منصوباً بعلمت لأنه لا يريد أن يستفهم عن معلوم (٣) . وباطل
 أن يكون منصوباً بفعل مضمر يفسره سأتقيه ، لأنه لا يكون إذ ذاك ليُعلمت
 موضع من الإعراب . فلم يبق إلا أن يكون مبتدأ وخبراً قد علق عته دعى
 كأنه قال : دعى أي شيء الذي علمتُ فإني سأتقيه ، والمضمر الذي فيه
 سأتقيه عائداً على ذا .

- (١) لبيد بن ربيعة . النخب : التفر . الكتاب ٤٠٥/١ ، معاني القرآن ١٣٩/١ ، مجالس
 ثعلب ٤٦٢ ، اللسان : نخب ، التصريح ١٣٩/١ ، الخزانة ٥٥٦/٢ ، الأديوان ٦٥٤ .
 (٢) لأبي حية النميري . وعند سيويه والجمهور أن ماذا اسم واحد مجتزأة الذي ، وخالف
 ابن عصفور الناس قاطبة كما يقول أبو حيان . ورد ابن هشام منسوب ابن عصفور في
 المفى ٣٣٣ ، وانظر الكتاب ٤٠٥/١ ، مجاز القرآن ٣٥٢/١ ، اللسان : أبي ، الارتشاف
 ١٣٧ ، الخزانة ٥٥٤/٢ .
 (٣) في المفى ٣٣٣ والخزانة ٥٥٤/٢ : عن ملومها .

رفع
عبد الرحمن بن القاسم
أبو بكر بن محمد بن عمرو بن نسيب

باب إن المكسورة الخفيفة

/ اعلم أن لها أربعة مواضع : أحدها أن تكون زائدة وذلك بعد [٢٤٠ ظ]
« ما » النافية باطراد نحو : ما إن زيد قائم . ويبطل من أجلها إعمالها نحو
قوله :

فما إن طبتنا جبن ولكن
منايانا ودولة آخرينا (٤٢٠)

وقد تقدم ذكر السبب في إبطالها عملها في باب ما .
وقد زيدت بعد ما المصدرية قليلا تشبيها لها بما النافية لاتفاقهما في اللفظ .
قال الشاعر :

٧٨٧ ورج الفتى للخير ما إن رأته
على السين خيرا لا يزال يزيد (١)

أي ما رأيت، ولا يجوز زيادتها في غير هذين الموضعين .
وتكون نافية فتنتى الجملة الفعلية والأسمية فتقول : إن قام زيد . تريد :
ما قام زيد ، قال الله تعالى : ولقد مكناهم فيما إن مكناكم فيه (٢) .
ويحتمل أن تكون نافية في قول النابغة :

٧٨٨ وإن خلت أن المتأبى عنك واسع (٣)
أي ما خلت .

- (١) للمعلوط بن بدل القريمي . وعند سيبويه أن ما ظرف وموضعها نصب ، وعند غيره أنها
مصدرية . الكتاب ٣٠٦/٢ ، الخصائص ١١٠/١ ، المفتى ٢٢ ، سطر اللاتي ٤٣٤ ،
شرح الحاشية للرزوقي ١١٤٨ .
- (٢) الأحقاف : ٢٦ .
- (٣) صدره : فإني كالكليل الذي هو مدركي . والخطاب فيه للثمان بن المنذر يقوله له حين
فر منه بعد أن أحس بتغيره عليه . الكامل ٣٣/٣ ، الشعر والشعراء ١٥٩ ، شرح المفاتيح
٥٥٩ ، المقدم الثمين ٢٠ ، الديوان ٥٢ .

وإذا دخلت على الجملة الاسمية لم تعمل شيئاً . ومن دخولها على الجملة الاسمية قوله تعالى : إنَّ أنا إلاّ نذيرٌ مبينٌ (١) .
فأمّا رفع الاسم ونصب الخبر بها في قول الشاعر :
٧٨٩ إن هو مستولياً على أحد
إلاّ على أضعفِ المساكينِ (٢)
فإنّه شبهها بما لا شراكها معها في النفي ضرورة .
وتكون شرطاً نحو قوله : إنَّ قام زيدٌ قامَ عمرو .
ومخففة من الثقيلة نحو : إنَّ زيداَ لقائمٌ . ومنه قوله تعالى : وإنَّ كُلاًّ
لَمَّا لَبِثُوا فِي رَبِّكَ أعمالَهُمْ (٣) . وقد تقدم حكم أحكامها في بابها .
وهذا جملة المواضع التي استعملت فيها .

(١) الشعراء : ١١٥ .

(٢) أنشده الكسائي ولم ينسبه . وفي ج ، ر : المساكين المجانين ، والثانية زيادة وبها يروى البيت في بعض المواضع . وعند المبرد أن النافية ترفع الاسم وتنصب الخبر قياساً على ما النافية لأنها تتفق معها في المعنى ، ومنع سيبويه ذلك وشبهها بما التسمية التي تنفي ولا تشمل . شرح التسهيل لابن مالك ٦١ ظ ، شرح الكافية الشافية ٣٤ ، التوضيح ٧١/١ ، المعنى ١١٣/٢ ، التصريح ٢٠١/١ ، الخزائن ١٤٣/٢ .

(٣) هو د : ١١١ .

رَفَعُ
عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْجَمَلِيُّ
السَّلَامِيُّ (الْمُرَوِّقِيُّ)

باب مواضع أن المفتوحة المخففة (١)

اعلم أنها تستعمل على أربعة أقسام : تكون زائدة باطراد بعد لما نحو قوله تعالى : فلما أن جاء البشيرُ (٢). وقد تزداد في غير ذلك ، إلا أن ما جاء من ذلك يحفظ ولا يقاس عليه نحو قوله :

ويوم توافينا بواجه مقيم
كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم (٢٩٨)

في رواية من خفض الظبية .

وتكون مخففة من الثقيلة نحو علمت أن سيقوم ، تقديره : علمت أنه سيقوم زيد : وقد تقدمت أحكامها في باب إن .

وتكون (مصدرية) (٣) تنقدّر مع ما تدخل عليه بالمصدر نحو يعجبني أن يقوم زيد . تريد : يعجبني قيام زيد . ولا يليها أبداً إلاّ الفعل . فإن كان ماضياً بقي على مضيه نحو : يعجبني أن قام زيد . تريد : يعجبني قيام زيد فيما مضى . ويعجبني أن يقوم زيد . تريد : يعجبني قيامه فيما يُستقبل . ولذلك لا تدخل على الفعل الذي في أوله السين أو سوف فلا تقول : يعجبني أن سيقوم زيد ، وأن سوف يقوم زيد ، كراهة الجمع بين حرفين يعطيان شيئاً واحداً وهو التخليص للاستقبال . فأما قوله :
٧٩٠ فلما ترينني لا أغمض ساعة

من الدهر إلا أن أكيب فأنعتا (٤)

- (١) ر : الخفيفة . (٢) يوسف : ٩٦ .
(٣) زيادة يقتضيها السياق .
(٤) لامرئ القيس من قصيدة يتوجع بها في أرض الروم . ورواية الديوان : من الليل . أكب : أقع على وجهي ، وهي حالة تمرى عند الناس .
الكامل / ٢٨٩ ، الديوان ١٠٥ .

فليس فيه لبس ما ذكرنا وان كانت هذه الصفة أعنى عدم التغميض والإكباب قد وقعت منه فيما مضى فإنه يريد وأن تعلمي أنني (١) بالنظر إلى ما يُستقبل على هذه الصفة من عدم التغميض والإكباب بوقوعهما منى فيما مضى ، فياربِّ مكروبٍ فعلتُ به كذا .

ولا يدخل على أن هذه / فعلٌ من الأفعال التي للتحقيق ، فلا [٢٤١ و] تقول : تحققتُ أن يقومَ زيدٌ ، لأنَّ أنْ تخلَّصُ الفعلُ للاستقبال وتصريه محتملاً إلى أن يقع وأن لا يقع فناقضت لذلك أفعال التحقيق بخلاف أن المخففة . وقد تقدمت أحكام ذلك في موضعه .

وتكون حرف عبارة وتفسير بمتزلة أي ، وذلك إذا كان المراد بما بعدها تفسير ما قبلها. ولا يكون لأن هذه مع ما تدخل عليه موضع من الإعراب ، وذلك نحو قوله تعالى : ونودوا أنْ تلکمُ الجنةُ أورثتموها (٢). ألا ترى أن قوله : تلکمُ الجنةُ ، تفسير للتداء أي نودوا بأن قيل لهم تلکمُ الجنةُ . ومثل ذلك : أمرتُ زيداً أن اضربُ عمراً ، فاضربُ عمراً تفسيرٌ للأمر أي كان أمري له بأن قلتُ له اضربُ عمراً .

ولا تقع إلا بعد القول وما في معناه ، ومن ذلك قوله تعالى : وانطلقَ الملائُ منهم أن امشوا (٣). لأن المراد بقوله : انطلقَ الملائُ منهم ، انطلقوا في القول بأن قالوا : امشوا واصبروا .

فإن قال قائل : إذا لم يكن لأن هذه موضع من الإعراب فكيف قالت العرب : كتبتُ إليه بأن قُسم ، فأدخلت عليها حرف الجر ؟ فالجواب : إن « أن » هذه هي المصدرية وقع فعل الأمر موقع الخبر كأنه قال : كتبتُ إليه بأن يقوم ، فيكون ذلك نظير قوله : قُلْ من كان في الضلالة فليمدد له الرحمنُ مدآ (٤) ، ألا ترى أن فليمددُ أمر ، ومعناه الخبر ، لأن الله تعالى لا يؤمر .

(١) ج ، ر : تلمني ، وهو تحريف .

(٢) الاعراف : ٤٣ . (٣) سورة ص : ٦٠ . والمشهور أنها لا تسبق بصريح القول .

(٤) مريم : ٧٥ .

رفع

عمر (الرحمن) (الرحمن)
(السلمة) (الرحمن) (الرحمن)

باب الجواب ببلى ونعم

الجواب لا يخلو أن يكون للمفوض به أو لمقدّر . والجواب كالكلام نحو قولك لمن تقدّره مستفهماً عن قيام زيد هل وقع أم لا : قام زيد ، أو لم يقم زيد . ولا يجوز أن تقول : نعم ولا لا ، لأنه لا يعلم ماتعني بذلك لأنه لم يذكر ماتعته ولا ماترده .

فإن كان الجواب للمفوض به فلا يخلو أن يكون جواباً لنفي صريح أو لا يكون . فإن كان جواباً لنفي صريح فإن أردت التصديق قلت : نعم ، وإن أردت التكذيب قلت : بلى ، فتقول في جواب من قال : قام زيد : نعم ، إذا صدقته ، وبلى ، إذا كذبه .

وكذلك إذا دخلت أداة الإستفهام على المنفي ولم ترد التقرير بلا أبقيت (١) الكلام على نفيه فتقول في تصديق النفي : نعم ، وفي تكذيبه : بلى ، نحو قولك : ألم يقم زيد ؟ فتقول في تصديق النفي : نعم ، وفي تكذيبه : بلى . فإن لم يكن جواباً لنفي صريح فلا يخلو من أن يكون لتقرير أو لموجب قبل الإستفهام أو لموجب باق على إيجابه .

فإن كان جواباً باقياً فلا يخلو أن تريد تصديقه أو تكذيبه . فإن أردت تصديقه أثبت بنعم ، وإن أردت تكذيبه لموجب (٢) أثبت ببلى ، فتقول لمن قال : قام زيد ، نعم أو بلى (٣) .

وكذلك الموجب الداخلة عليه أداة الإستفهام يثبت بنعم ويرد بلا (٤) ، فتقول لمن قال (هل) (٥) قام زيد : نعم أو لا ، إلا أن يكون السؤال بالهمزة وأم المتصلة فإن الجواب / أحد الشيتين أو الأشياء . [٢٤١ظ]

(١) ليس في ر . (٢) ج : لا . وهو تحريف .

(٣) ج ، ر : بلى ، وهو تحريف .

(٤) زيادة يقتضيها السياق (٥) ع ، ر : نفي ، وهو تحريف .

ويستوفي الكلام عليها إذ ذاك في الباب الذي يلي هذا الباب إن شاء الله تعالى .
وأما التقرير نحو: ألم أعطِ درهماً ، وألم يقمّ زيدٌ ، فإنّ العرب تجري
ذلك مجرى النفي المحض فتقول : نَعَمْ ، إن أردت تصديق النفي ، وبلى
إن أردت تكذيبه ، قال الله تعالى : أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ، قالوا بلى (١) . قال ابن
عباس : لو قالوا : نعم ، في الجواب لكفروا .

فإن قيل : فإنّ التقرير لإيجاب في المعنى ، فهلا أجبته بما يجاب به الإيجاب ؟
ألا ترى أنّ ألم أعطيك درهماً ؟ بمنزلة قولك : أعطيتك درهماً . فالجواب :
إنّ المقرّ قد يوافق المقرر فيما يدعيه من أنّ ماقرره عليه كان ، وقد لا يوافق .
فلو قال في جواب من قال : ألم أعطيك درهماً ؟ نعم . لم تدر هل أراد : نعم
لم تعطيني ، فيكون مخالفاً للمقرّر ، أو نعم أعطيتني ، على المعنى فيكون
موافقاً للمقرر . فلما كان ذلك يلتبس أجابوه على اللفظ ولم يلتفت للمعنى .
فإن قيل : فقد جاء في التقرير «نعم» ، قال جحدر :

٧٩١ أليس الليلُ يجمعُ أمَّ عمرو

ولإيانا فذاك بنا تداني (٢)

نعم وترى الهلالَ كما أراهُ

ويعلوها النهارُ كما علاني

فقال : نعم وترى الهلال . وكذلك قول الأنصار للنبي صلى الله عليه وسلم
وقد قال لهم : أَلَسْتُمْ ترون ذلك لكم ، قالوا : نَعَمْ (٣) .

(١) الأعراف : ١٧٢ .

(٢) جحدر بن مالك من قصيدة قالها في حبس الحجاج وأرسلها لثيمامة .
وشبه روى في ديوان المجنون . ورواية ابن قتيبة : بلى . الشعر والشعراء ٤٤٢ ، أمال
السهيلي ٤٦ ، المقرب ٩١ ، الخزانة ٤/٨٠ ، ديوان المجنون ٢٧٧ .

(٣) الذي قال ذلك للرسول صلى الله عليه وسلم هم المهاجرون وليموا الأنصار ، وذلك
أنهم قالوا : إن الأنصار قد آرونا وفعلوا معنا وفعلوا ، فقال : أَلَسْتُمْ تعرفون ذلك لهم
قالوا : نعم ، قال : فإن ذلك ، أى إن ذلك شكر لهم . أمال السهيلي ٤٦ .

فالجواب : إنَّ ذلك يتصور فيه وجوه . أحدها أن يكون قول جحدر : نعم جواباً لما قدره في نيته واعتقاده من أنَّ الليل يجمع أم عمرو وإيَّاه ، فجاء الجواب بنعم وإن لم يكن الملفوظ به لزوال اللبس ، لأنَّه أجاب نفسه فعلم ما أراد . والآخر : أن يكون جواباً لقوله : أليسَ الليلُ ، وإن كان تقريراً لزوال اللبس لأنَّه علم أنَّه لا ينكر أحدٌ أنَّ الليل يجمعهما وهو أيضاً يجيب فقد علم ما أراد . والآخر : أن يكون جواباً لقوله : وترى الهلالَ ، فقدَّم .

ومنهم من زعم أنَّ نعمَ حرف يذكر (١) لما بعدها ، وهذا لا ينبغي أن يلتفت إليه مهما أمكن إبقاؤها على معناها كان أولى ، وقد أمكن ذلك حيث جاءت صبراً بأنَّ تقدَّر تصديقاً لما بعدها فقدَّمت .
وأما قول الأنصار : نعم ، فجاز ذلك لزوال اللبس لأنَّه قد علم أنَّهم يريدون : نعم نرى ذلك ، وعلى ذلك يحمل استعمال سيبويه لها في أبواب الصفات بعد التقرير .

وفي نَعَم ثلاث لغات : فتح العين وابدالها حاء وكسرها (٢) . وقد جمع الشاعر بين اللغتين فقال :

٧٩٢ دعائي عبيدُ اللهِ نفسي فيسداؤه

فيالك من داعٍ دعائي نَعَم نعيم

وقرأ الكسائي : نعيم بكسر العين (٣) .

(١) هنا موضع كلمة ساقطة .

(٢) كسر العين لفة قريش ، والحاء لفة ناس من العرب حكاهما النظر بن شميل .

الصحاح واللسان : نعم ، ابن يعيش ١٢٥/٨ .

(٣) آل عمران ١٣٦ وهذه القراءة ليست في الشواذ .

رَفَعُ

عبر الترجيح التجريبي
أسلمة النهج الزور

باب أو و أم

لما كان الجواب ببلى ونعم مطرداً (١) في كل سؤال إلا في أم عقب بهذا بعد ذكر الجواب ببلى ونعم وأتى بأو مع أم وإن كان الجواب فيها بنعم لبيان الفرق بين أم وأو في الجواب لتقاربهما من جهات : منها أنهما حرفا عطف وأنهما للشك ، وأنهما لأحد الشيتين أو الأشياء ، أو لأن السؤال بأم إنما يتركب بعد السؤال بأو على ما يبيّن بعد إن شاء الله تعالى . فعلى هذا لا يخلو أن يكون السؤال بأم أو بأو .

فإن كان السؤال بأو / كان الجواب نعم أو لا . وذلك أنك إذا [٢٤٢و] قلت : أقام زيدٌ أو عمرو؟ فمعناه : أقام أحدهما ؟ فجوابه بما يجب به . أقام أحدهما ؟ فتقول : نعم ، أو لا .

وقد يجوز الجواب بأحد الشيتين فتقول : زيدٌ أو عمرو ، لأن فيه الجواب وزيادة فكأنك قلت : نعم والقائمُ زيدٌ .

وإن كان السؤال بأم فالجواب بأحد الشيتين . وذلك أنك إذا قلت : أقام زيدٌ أم عمرو ؟ فمعناه أيُّهما قام . فيجاب بما يجب به أيهما قام .

فإن اختلط السؤال بأو مع السؤال بأم فقلت : أقام أحدهما أم بكرٌ ؟ فلا يجوز أن تفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بأو ولا بشيء من الأشياء فلا تقول في : أقام زيدٌ أم بكرٌ أو عمرو ، أقام أم عمرو زيدٌ أو بكرٌ ، لأن المعطوف والمعطوف عليه بأم يتزل منزلة اسم مفرد وهو أحدهما كما تقدم .

فإن قيل : فكيف جاء في قول ذي الرمة :

تقول عجوزٌ مدرجبي منروحاً

على بيتها من عند أهلي وغادي (١٣٥)

(١) ج : مطلوباً .

أذو زوجةٍ في المصرِ أم ذو خصومةٍ
أراك لها بالبصرة العامَ ثاويًا
(فقلتُ لها : لا ، إنَّ أهلي جيرةٌ

لأكثبة الداهنا جميعاً وماليًا) (١)

فالجواب : إنَّ السؤال بأو وأم لا يكون إلاّ بعد ثبوت أحد الأمرين عند السائل ،
فإذا قال : أقام زيد أو عمرو ؟ فقد ثبت قيام أحدهما ، وإنما السؤال عن
تعيينه . فكأن هذه العجوز قالت هذا السؤال على أنه قد استقر أحد الشيتين ،
أعني ذو زوجة أم ذو خصومة ، فيكون قول ذي الرمة لما اعتقدته من وقوع
أحد هذين الشيتين . فإن قيل : فإنَّ الجواب عن غير الملفوظ به لا يكون
إلاّ بالكلام . فالجواب أن تقول : ولذلك لم يكتف في الجواب بلا بل أتى
بالكلام بعدها وهو قوله : إنَّ أهلي جيرة ، وما بعده جواب عن ما قبل
أم وما بعدها ، فدلَّ ذلك على أنها متصلة .

وزاد بعض النحويين في أم قسماً ثالثاً وهو أن تكون زائدة (٢) . واستدل
على ذلك بقوله :

٧٩٣ يادهرُ أم ماكان مشبي رقصاً

بل قد تكونُ مشيتي توقصاً (٣)

قال : فالتقدير يادهرُ أم كان مشبي رقصاً أم كان ، فاستفهم على جهة الإنكار
وأضمر كان الأولى لدلالة الثانية عليها ، وهذا أولى من أن يجعل لها قسم
آخر .

-
- (١) البيت الثالث سقط من ر وفيه موضع الاستشهاد .
(٢) هو أبو زيد كما في المقتضب ٢٩٧/٣ ، ابن الشجري ٣٣٦/٢ ، والمعنى ٤٨ .
(٣) أنشده أبو زيد ولم ينسبه : الرقص : الخبب أو هو مشى شبيه بالنقران من النشاط .
التوقص : تقارب الخطر ، وقيل شدة الوطء ، وكلاهما من فعل الهرم . إشارة إلى أنه
أسن . المقتضب ٢٩٧/٣ ، المنصف ١١٨/٣ ، شرح السيرافي ١٥٨/٤ (التيمورية) ،
ابن الشجري ٣٣٦/٢ ، اللسان : أم ، الخزائن ٤٢١/٤ .

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي

باب النون الثقيلة والنون الخفيفة

قصده في هذا الباب أن يبيّن مواضع النون الشديدة والنون الخفيفة ، وهل تقع كل واحدة منهما في موضع الأخرى أم لا . فنقول :

هذه النون - أعني الشديدة والخفيفة - المراد بها تخليص الفعل للإستقبال وهي لا تدخل إلاّ على فعل مستقبل لتأكيد معنى الاستقبال فيه .

فمن ذلك دخولها على فعل الأمر في قولك : اضربنّ زيداً ؟ وعلى الفعل المنهي عنه في قولك : لا تضربنّ خالدأ . وعلى جواب القسم في قولك : والله ليقومنّ زيد ، وعلى فعل الشرط في قولك : إن تضربنّ زيداً يسئ إليك . وتدخل أيضاً على الشرط مع ما الزائدة ، ودخولها أفصح من عدم دخولها على ما يبيّن بعد إن شاء الله تعالى .

وتدخل أيضاً / على جوابه وذلك قليل جداً في قولك : إن تُكرم [٢٤٢ ظ] زيداً بحسبنا إليك . وتدخل أيضاً على ما الزائدة في قولك : بألم ما تُخسِننّه (١) . فإن قيل : فلأني شيء اختلفت بالدخول على الفعل المستقبل ؟ فالجواب : لو دخلت على الماضي لناقض معناه ، لأنّ المراد بها تأكيد المستقبل ، والماضي لا يصح ذلك فيه . وأمّا دخولها على الأمر فإنّ الأمر مستقبل لأنك طالب إيقاع الفعل فدخلت لتأكيد معنى الاستقبال .

وأمّا دخولها على الفعل المستفهم عنه فلأنّ المستفهم طالب الإخبار كما أنّ الأمر طالب إيقاع الفعل . ولأنّه أيضاً لا يحتمل الصدق والكذب كما أنّ الأمر كذلك .

وأمّا دخولها على الفعل المنهي عنه فلأنّ الناهي طالب كما أنّ الأمر كذلك . وأمّا دخولها على جواب القسم في قولك : والله ليقومنّ زيد ، ففرقاً

(١) يريد : بقليل من الألم يتم ختائك . وهو مثل معناه لا يدرك الخير ولا يفعل المعروف الا باحتمال مشقة . الميداني ١٠٧/١ ، وانظر الكتاب ١٥٢/٢ .

بين الجواب وخبر إنَّ في قولك : إنَّ زیداً ليقومُ . لأنك لو حذف
النون في الجواب لألبس .

وأما دخولها على فعل الشرط مع عدم ما فلأنَّ الشرط جزء كلام فأشبه
الامر في كونه لا يحتمل الصدق والكذب . ودخولها قليل وعلى ذلك قوله :

٧٩٤ من تَثَقَّفَنَ منهم فليس بآيب
أبدأً وقتلُ بني قُتَيْبَةَ شافِي (١)

وأحسن من هذا أن يكون في الكلام ما الزائدة . لأنَّ مانعطي التأكيد كما
أنَّ النون كذلك .

وأما دخولها على جواب الشرط فقليل أيضاً لكونه لا يحتمل الصدق والكذب .
وأما دخولها على ما الزائدة في قولك : بألمٍ ماتُختننته ، فقليل لأنَّ
المناسبة قد ضعفت .

• • •

وهي تنقسم في لزومها وعدم لزومها قسمين : قسم تلزم فيه وهو جواب
القسم لأنَّك لو حذف النون لالتبس بخبر إنَّ في قولك : إنَّ زیداً ليقومُ .
فإن قيل : فإذا تقدم لفظ القسم فكان ينبغي أن تحذف إذ لألبس ، فالجواب :
لأنَّه لما وقع في بعض المواضع اللبس حمل سائر المواضع عليه .
وقسم لا يلزم فيه وهو ما عداه

• • •

واختلف النحويون في الحركة التي قبل النون في قولك : هل تضربنَّ زیداً ،
واضربنَّ زیداً . فمنهم من قال : إنَّ الحركة حركة التقاء الساكنين ،

(١) من أبيات لبثمة بن عامان الهارثي قالتها لما قتلت باهلة أباهما . ثقت الرجل في الحرب .
أدركته وظفرت به وأخذته . وقتيبة هنا ابن زوج باهلة وهو قتيبة بن معن بن مالك بن
أعصر . ودخول النون هنا ضرورة عند سيويه وغيره . الكتاب ١٥٢/٢ ، المقتضب ١٤/٣ ،
العيبي ٣٣٠/٤ ، الخزائفة ٥٦٥/٤ .

وكانت فتحة طلباً للتخفيف ، لأنَّ الحركة زيادة والزيادة لاتندعى إلاّ بدليل .
ومنهم من قال : إنّ الحركة حركة بناء لأنّه أشبه المركب ، فكما أنّ
المركب بنى على حركة فكذلك ماأشبهه . وهو الصحيح ، بدليل أنّ حركة
التقاء الساكنين حركة عارضة ، والعارض لايعتد به ، بدليل قولهم : قم
الساعة ، فلو كانت الحركة يعتد بها لقلت : قوم الساعة ، لأن العلة الموجبة
لحذفه قد زالت وهي التقاء الساكنين ، فكان يجب ان تقول :
قومين ، وترد المحذوف .

ومما يدل على أن العرب لاتقول ذلك قوله :

٧٩٥ فلا تقبلن ضيماً مخافةً مبيّنة

وموتن بها حرّاً وجلدك أملس^(١)

فقال : موتن ، ولم يحذف الواو ، فلو كانت حركة التقاء الساكنين لقال :
مُتن . ولم يسمع ذلك ، فلم يبق إلاّ ان تكون بناء كما تقدم(٢).

وسبب الخلاف بين النحويين أنّ الموجب لإعراب الفعل المضارع
قد زال وهو التخصيص بحرف من أوله كما أن الاسم كذلك . [٢٤٣و]

• • •

وهذه النون لاتخلو أن تلحق مفرداً أو مثني أو مجموعاً ، فإن لحقت
المفرد فلا يخلو أن يكون لمذكر أو لمؤنث . فإن كان لمذكر فلا يخلو أن
يكون صحيح الآخر أو معتل الآخر . فإن كان صحيح الآخر لحقته
النون الشديدة والخفيفة وفتح ماقبلها نحو : هل تضربن زيدا ، وهل
تضربن عمراً .

(١) من أبيات في الحماسة للتلمس خال طرفه ، وأراد بقوله : أملس : نقى من العيوب سلم
من العار . شرح مشكلات الحماسة ٣١١ ، شرح الحماسة للمرزوقي ٦٥٨ ، شرح الحماسة

للتبريزي ١٩٢/١ .

(٢) قال بهذا التوجيه ابن جنى في شرح مشكلات الحماسة ٣١١ .

فإن كان معتلا الآخر فلا يخلو أن يكون معتلا بالواو أو بالياء أو بالألف .
فإن كان معتلا بالواو والياء ألحقت النون الشديدة والخفيفة وفتحت ما قبلها :
هل تدعوَنَ زيدا ؟ وهل تدعوَنَ عمراً ؟ وهل ترميَنَ خالداً ؟ وهل
ترميَنَ زيدا ؟

فإن كان معتلا بالألف قلبتها ياء على كل حال كانت ، من ذوات الياء
أو من ذوات الواو ونحو : هل تخشِينَنَ ؟ وهل تخشِينَنَ ؟ بالنون الشديدة والخفيفة .
ومن العرب من يحذف الياء من يرمى وبابه ويلحق النون الشديدة والخفيفة
ويبقى ما قبلها على ما كان عليه من الكسر ، ويتكلم على ذلك بالقرائن (١) .
وعلى ذلك قوله :

٧٩٦ وابكِينَنَ عيشاً تولي بعد جدِّه
طابت أصائله في ذلك البلدِ (٢)

وعلى ذلك أيضاً قوله :

٧٩٧ لا تُتْبِعَنَّ لوعةً إثرى ولا هلكاً

ولا تُقَاسِنَنَّ بَعْدِي الهَمَّ والجَزَعَا (٣)
فكان القياس أن يثبت الياء فيقول : ابكِينَنَّ ولا تقاسِينَنَّ .
فإن لحقت النون لمفرد مؤنث نحو قولك : ياهندُ هل تصيرِينَنَ ؟ فإنك
تلحق النون الشديدة والخفيفة فيلتنى ساكنان فتحذف الياء لالتقاء الساكنين
ويبقى ما قبل الياء على حركته ليدل على المحذوف نحو قولك : ياهندُ
هل تصيرِينَنَ ؟ هذا حكم المفرد من (٤) المذكور والمؤنث .
فإن كان مشئى نحو

- (١) هي لفة فزارة كما في المعنى ٢٣٢ .
- (٢) أنشده الفراء مع بيت آخر قبله . قال ابن الأنباري : هذه لفة تسكن فيها الياء في نصبها
كما تسكن في رفعها وخفضها ، ولم ينسب الشاعر . شرح المفصليات ١٩ ، ٣٤٨ ، المعنى
١٣٢ ، اللسان : لوم .
- (٣) للأعشى قصيدة على هذا البحر والروى يمدح فيها هوزة بن علي الحنفي ويخاطب ابته
التي جزعت لفراقه ، والظاهر أن الشاعر سقط منها .
- (٤) ج : مع ، وهو تحريف .

قولك : هل تضربان ، حذفت النون لأنها علامة إعراب وألحقت النون
الشديدة خاصة ، ولا سبيل إلى إلحاق النون الخفيفة لثلا يجتمع ساكنان .
ولنما جاز الجمع بينها وبين النون الشديدة لأنها متشبهة بالحركة وقبلها
الألف ، وهذا مما يسوغ ذلك مع الألف إلا على مذهب أهل الكوفة
فإنهم يجيزون دخول النون الخفيفة ولحاق النون في الثانية للمذكر والمؤنث
على حد سواء .

فإن كان مجموعاً فلا يخلو أن يكون للمذكر أو للمؤنث . فإن كان للمؤنث نحو:
الهندات يخرجن ، فإنك تلحق النون الشديدة وتفصل بين التونات لثلا
يجتمعن ويكون الفاصل ألفاً لخفتها ، فتقول : الهندات يضربن . ولا
تجلب إلا النون الشديدة خاصة لشبهها بالحركة كما قدمنا إلا على مذهب
أهل الكوفة كما تقدم .

فإن كان للمذكر حذفت النون وألحقت النون الشديدة أو الخفيفة فالتقى
ساكنان فتحذف الواو لالتقائها مع النون ولم تثبت الواو لعدم الشرط وتبقى
الضمة لتدل على الواو المحذوفة فتقول : الزيدون يقولون ويقومون . فافهم .

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الفردوس

باب الإخبار

/ الإخبار عند النحويين هو أن تلحق الألف واللام أو الذي على [٢٤٣ظ] ما يبين بعدُ إن شاء الله تعالى .

وترفع الذي أو الاسم الذي تدخل عليه الألف واللام بالإبتداء وتؤخر الاسم الذي تريد أن تخبر عنه إلى آخر الكلام وتجعله خبراً للذي أو لما دخلت عليه الألف واللام وتجعل مكان الاسم المؤخر إلى آخر الكلام ضميراً يعود على الذي أو على الألف واللام ويكون الضمير على حسب الاسم المؤخر إلى آخر الكلام من رفع ونصب وخفض .

ولتعلم بأن كل اسم يجوز الإخبار عنه فإنك تخبر عنه بالذي وتكون صورة الإخبار كما قدمناه .

ولا يجوز الإخبار بالألف واللام إلا عما كان أوله فعلاً متصرفاً .
واشترطنا أن يكون أول الاسم المخبر عنه فعلاً لأننا نضع الألف واللام اسماً موصولاً ، والألف واللام إذا وضعت اسماً فإنما توصل باسم الفاعل واسم المفعول . هذا هو الذي يطرد فيها ، فإن أخبرنا بها عما ليس أوله فعلاً متصرفاً لكنا قد وصلنا الألف واللام بغير ماوصلتها به العرب ، وهو الاسم الجامد .

واشترطنا أن يكون متصرفاً تحرزاً من نعم وبشس وشبههما لأنهما ليس لهما أسماء فاعلين ولا مفعولين فتوصل بهما الألف واللام .

فثبت بهذا أن الإخبار بالذي أعم من الألف واللام . فإذا ثبت هذا فلتعلم أن كل اسم يجاز الإخبار عنه إلا ما يستثنى من ذلك وهو أسماء الشرط وأسماء الاستفهام ما لم تقدم صدر الكلام . فإن قدمت جاز الإخبار عنها ، وسنين كيفية لإخبار عنها بعدُ إن شاء الله تعالى .

والأسماء التي لزمتم حالة واحدة ولم تتصرف كسحر وبُعيدات بين وسبحان الله ومعاذ الله وأشباهاها وكم الخبرية وما التعجبية وضمير الأمر

والشأن وفاعل نعم وبش ظاهراً كان أو مضمراً وكل ضمير رابط نحو الهاء من : زيدٌ ضربتهُ ، وكل اسم ليس تحته معنى كبكر بن أبي بكر وعبدالله ابن أبي عبدالله ، وكل اسم عام والمنعوت دون النعت والنعت دون المنعوت والمضاف دون المضاف إليه والتمييز والحال والاسم المخفوض بربّ والأسماء المختصة بالنفى كأحد وعريب وكتيع وديار وشبهها .

فأما امتناع الإخبار عن أسماء الشرط فلاشياء منها أن ذلك يؤدي إلى استعمالها غير ما استعملتها العرب في جعلها آخر الكلام ومحلها أبدأ في كلام العرب الصدر .

ومنها أن ذلك يؤدي إلى استعمالها مفردة بغير صلة بفعل ، وأسماء الشرط موصولة بفعل الشرط .

ومنها أن ذلك يؤدي إلى أن يكون الضمير الذي يجعل موضعه عاملاً بربّ وذلك لم يثبت للضمائر .

فإن قيل : كان حقه أن يجزم لأنه عوض عن جازم ، فالجواب : إنه لايصح أن يجزم لأن الضمير الذي حل محله كان مستتراً في فعل الشرط ، ولأن اسم الشرط في موضعه قبل الإخبار كان الضمير المذكور يعود على من بما فيها من معنى الاسمية خالياً من معنى الحرفية ، وأنت إذا أخبرت عن اسم الشرط وأخبرته إلى آخر الكلام وأحللت محله / ذلك الضمير بأي [٢٤٤] وجه تجزم ؟ أليس هو خالياً من معنى الحرفية ؟ فلا ينبغي له أن يجزم وإنما جزم اسم الشرط بما تضمنه من معنى الحرفية .

وأما امتناع الإخبار عن أسماء الاستفهام عالم تتقدم على الذي أو الألف واللام ، فلكون العرب قد ألزمتها الصدر فلو أخبر عنها لأخرجت عما وضعتها له العرب ، فإن قدمت على الذي أو الألف واللام جاز الإخبار عنها لأن ذلك يخرجها عما استقر لها من كلام العرب فتقول إذا أردت الإخبار عن أي من قولك : أيهم قائم ؟ قلت : أيهم الذي هو قائم .

وأما امتناع الإخبار عن الأسماء غير المتمكنة كسحر ومبته فإن ذلك يؤدي إلى إخراجها عما وضعتها له العرب ، لأنّ العرب لم ترفعها قط ولا خفضتها .

وأما امتناع الإخبار عن كم الخبرية مالم تتقدّم أول اللام في الإخبار فلأنّها تلزم الصدر ، فلو أخبرت عنها لخرجت عما استقر لها ، وأيضاً فإنّها قد تحمل على أختها الاستفهامية فتنصب تمييزها ، فلو أخبر عنها لأدّى ذلك إلى أن يكون الضمير الذي أحل محلها ناصباً للتمييز ، وذلك لم يثبت للضمير ، أعنى العمل .

فإن قدمتها جاز الإخبار عنها وأبدلت منها ضميراً منصوباً .

وأما امتناع الإخبار عن ما التعجبية فلكونها تلزم صدر الكلام ، فلو أخبر عنها لأخرت . وأيضاً فإنه لو أخبر عنها لكانت غير موصولة لكونها تتأخر إلى آخر الكلام ، وهي لا تكون أبداً إلا موصولة .

وأيضاً فإنّ التعجب عند العرب قد جرى مجرى المثل والمثل لا يُغيّر ، فلو أخبر عنها لكان ذلك إخراجاً لها عما استقر لها .

وأما امتناع الإخبار عن ضمير الأمر والشأن فلكونه لا يكون أبداً إلا مبتدأ والإخبار عنه يصيرُه خبراً . وأيضاً فإنه يعود على ما بعده ، والإخبار بصيره عائداً على ما قبله فيكون ذلك إخراجاً له عما استقر له .

وأما امتناع الإخبار عن فاعل نعم وبئس مضمراً كان أو مظهراً فلكونه يفسره أبداً ما بعده ، فلو أخبر عنه لكان يفسره ما قبله . وأيضاً فإنه يعود على ما بعده ، فلو أخبر عنه لعاد على ما قبله وذلك إخراجٌ له عن بابه .

وأما امتناع الإخبار عن الضمير المخفوض بربّ فللعلّة التي تقدمت في فاعل نعم وبئس .

وأما امتناع الإخبار عن الضمير الرابط فإنّك لو أخبرت عنه لم يخلُ من أن تجعله عائداً على الذي إن كان الإخبار عنها أو على الألف واللام إن كان الإخبار عنها أو على المبتدأ الذي كان يعود عليه .

فإن جعلته عائداً على الذي أو على الألف واللام فالمبتدأ الذي كان يعود عليه ليس له ما يربطه بالخبر وذلك لا يجوز .

وإن جعلته عائداً على المبتدأ بقي الذي أو الألف واللام ليس معها ما يعود عليها وذلك لا يجوز .

وأما إمتناع الإخبار عن الاسم الذي ليس تحته معنى كبكر بن أبي بكر، فلأن ذلك يكون كذباً ، اذ ليس بكر موجوداً فتخبر عنه.

ومن النحويين من أجاز الإخبار عن الاسم الذي ليس تحته / معنى (١) . [٢٤٤ظ] واستدل على ذلك بقول الشاعر :

٧٩٨

أَوْ حَيْثُ عَلَّنَ قَوْمَهُ قُرْحُ (٢)
فأخبر عن قُرْح من قوله : قَوْمُ قُرْحَ ، وقد قيل أن قُرْحَ اسم الشيطان ، وكان العرب قد وضعت قوماً للشيطان ، ويكون هذا من أكاذيبها . وقُرْح طريق في السماء ذو ألوان ، فعلى هذا ليس لمن أجاز الإخبار عن الاسم الذي ليس تحته معنى دليل في قوله :

أَوْ حَيْثُ عَلَّنَ قَوْمَهُ قُرْحُ
لأن قُرْح قد قيل إنه اسم الشيطان فلم يك قط في هذا البيت إخبار عما ليس تحته معنى .

وأما إمتناع الإخبار عن الاسم العامل كالمصدر وشبهه فلأن ذلك يؤدي إلى أن يكون الضمير عاملاً ، وذلك لا يجوز إلا عند أهل الكوفة ، فإنهم

(١) هو المازني كما في شرح مشكلات الحماسة ٥٠١ ، وارتشاف الضرب ١٤٣ ظ والعيني ٤٧٩/١ .

(٢) صدره : فكأنما نظروا إلى قمر وهو من أبيات لشقيق بن سليك الأمدى ، ونسبت في الحماسة لابن عبد الأسدى . الحماسة ٢٩٨/٢ ، شرح مشكلات الحماسة ٥٠٠ ، ارتشاف الضرب ١٤٣ ظ ، العيني ٤٧٩/١ ، الدرر الرابع ٢٠٤/٢ .

يجيزون : ضربى زيداً حسنٌ وهو عمراً قبيحٌ ، وذلك لا يجوز عندنا .
فأما امتناع الإخبار عن المضاف دون المضاف إليه فلما يؤدي من إضافة
المضمر وذلك لا يجوز .

وأما امتناع الإخبار عن التعت دون المنعوت فلما يؤدي من التعت بالمضمر
والمضمر لا ينعى به ، لأنه ليس مساوياً ولا منزلاً منزلاً مترلته .

وأما امتناع الإخبار عن المنعوت دون التعت فلما يؤدي إليه من نعت
المضمر وذلك لا يجوز .

ولنعلم أنه يجوز الإخبار عن التعت والمنعوت معاً لكونهما كالشيء الواحد .
وأما امتناع الإخبار عن الأسماء المختصة بالنفي فلأن ذلك يخرجها
عما وضعت له من العموم ، ويؤدي ذلك أيضاً إلى استعمال أحد في غير
النفي ، وذلك إخراج لها عن بابها .

وأما امتناع الإخبار عن الحال والتمييز فلأن ذلك يؤدي إلى رفعهما
وذلك إخراج لهما عن بابهما . وأيضاً فإن ذلك يؤدي إلى إضمارهما وجعلهما
معرفتين والحال والتمييز لا يكونان أبداً إلا منصوبين مظهرين منكرين .
فإذا ثبت هذا فلتعلم أن كل ما أخبر عنه بالألف واللام نحو : زيدٌ هندٌ
الضاربتُهُ ، فإنه لا يخلو أن تجعل الألف واللام والصفة لهند أو تجعلهما
لزيد ، أو تجعل الألف واللام لزيد والصفة لهند ، أو تجعل الألف واللام
لهند والصفة لزيد .

فإن جعلت الألف واللام والصفة لهند قلت : زيدٌ هندٌ الضاربتُهُ ،
واستتر ضمير اسم الفاعل فيه لأن الصفة جارية على من هي له .

وان كانت الألف واللام والصفة لزيد وكان زيد يلي اسم الفاعل كما وليته
هند في التمثيل المتقدم استتر ضمير اسم الفاعل منه لأن الصفة اذ ذاك جارية
على من هي له . فإن كانت الألف واللام لأحدهما والصفة للآخر برز الضمير ،
لأن الصفة اذ ذاك جرت على غير من هي له ، فتقول اذا كانت الألف

واللام لهند والصفة لزيد : زيدٌ هندٌ الضارِبُها هو ، وتقدير المسألة :
هندٌ التي ضربتها هو .

وإن كانت الألف واللام لزيد والصفة لهند قلت : زيدٌ هندٌ الضارِبُها
هي ، وتقدير المسألة : زيدٌ هندٌ الذي ضربته هي ، ويكون [٢٤٥ و]
إعراب الضمير البارز في هذه المسائل فاعلاً .

وان جعلت الألف واللام والصفة للاسم المتقدم في نحو قولك : زيدٌ هندٌ
الضارِبُها ، أو زيدٌ هندٌ الضارِبُها ، برز الضمير وكان اعرابه مبتدأً . فيكون
زيد مبتدأً وهند مبتدأً ثانياً والضارِبُها خبراً للضمير البارز (وهو) (١) وخبره
في موضع خبر المبتدأ الثاني والثاني وخبره في موضع خبر الأول . وإنما
امتنع الضمير البارز في هذه المسألة من أن يكون فاعلاً مخافة الفصل بين
المبتدأ والخبر بأجنبي وهو زيد في قولك : زيدٌ هندٌ التي ضربته هي . أو
هند في قولك : زيدٌ هندٌ الضارِبُها هو .

فإذا ثبت هذا فلتعلم أن الاسم الذي تريد الإخبار عنه لا يخلو من أن
يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مخفوضاً .

فإن كان مرفوعاً فلا يخلو من أن يكون مبتدأً أو خبر مبتدأً أو فاعلاً أو
مشبهاً بالفاعل . والمشبه بالفاعل هو خبر إنَّ واسم كان وأخواتها واسم
ما والمفعول الذي لم يُسمَّ فاعله والتابع من عطف أو بدل خاصة .
وأما التعت فلم يخبر عنه للعلة التي تقدمت . وأما التأكيد فامتناع الإخبار
عنه لما يؤدي إلى التوكيد بالمضمر ، والتأكيد إنما هو بالفاظ محصورة لا
تتعدى .

فإن كان المخبر عنه مبتدأً فلا يخلو أن يكون اسماً ظاهراً أو مضمراً . فإن
كان ظاهراً فلا خلاف في الإخبار عنه . وإن كان مضمراً فلا يخلو من أن
يكون ضمير غائب أو متكلم أو مخاطب . فإن كان ضمير غائب فلا خلاف

(١) زيادة يقتضيا السياق .

في الإخبار عنه فتقول في الإخبار عن هو من قولك : هو قائم ، الذي هو قائم هو .

وان كان ضمير متكلم أو مخاطب ففيه خلاف ، منهم من أجاز الإخبار عنه ومنهم من منعه . فالمانع يقول : لا يجوز الإخبار لأنك إذا أخبرت عنهما أعني ضمير المتكلم وضمير المخاطب وضعت موضعهما ضمير غيبة ، وضمير الغيبة أعمّ منهما ، ووضع الأعم موضع الأخص لا يجوز . وهذا الذي قالوا ليس بشيء ، لأنّ ذلك قد جاء في كلام العرب . فمما جاء منه قول الشاعر :

٧٩٩ فلما بلغنا الأمهات وجدتم

بني عمكم كانوا كرام المضاجع (١)
فوضع بني عمكم موضع ضمير المتكلم ، والتقدير : وجدتمونا كرام المضاجع .

وإذا أخبرت عن ضمير المتكلم والمخاطب وكان معك في جملة الإخبار « الذي » نحو قولك : أنا الذي قمتُ ، فإنه يجوز لك أن تعيد الضمير على الذي المتوسط بين أنا وقمت ضمير غيبة وضمير متكلم . فضمير الغيبة حملا على اللفظ لأنّ الذي اسم ظاهر والاسم الظاهر إنّما يعاد عليه ضمير الغيبة ، وضمير المتكلم حملا على المعنى لأنّ « الذي » هو أنا في المعنى وأنت لو أعدت على أنا لأعدت ضمير متكلم فتقول إذا أعدت على اللفظ : أنا الذي قام ، وإذا أعدت على المعنى : أنا الذي قمتُ .

هذا إن تقدّم ضمير المتكلم وضمير المخاطب على الذي ، وإن لم يتقدّم ضمير المتكلم ولا ضمير المخاطب لم يجر إلاّ الحمل على اللفظ ولا يجوز الحمل على

(١) من أبيات يزيد بن الحكم الكلابي رويت في الحاسة . وكفى بالمضاجع عن الأزواج . وهو يخاطب بني عمه فيقول : نظرنا فإذا نحن وأنتم سواء في شرف الآباء ولكننا أكرم أمهات منكم . شرح الحاسة المرزوقي ٢٢٢ ، شرح مشكلات الحاسة ٩٩ ، ١٢٨ ، شرح الحاسة للتبريزي ٢٢٩/١ .

المعنى ، لأنّ ذلك يؤدي إلى الحمل على المعنى قبل كماله / وذلك لا يجوز [٢٤٥] إلاّ عند الكسائي ويدعى أنّ الأمر في ذلك سواء . وهو باطل ، لأنّه لا يحفظ من كلام العرب أن يُعاد ضمير متكلم ولا ضمير خطاب على « الذي » و « الذي » لم يتقدم ضمير خطاب ولا تكلم ، ويحفظ ذلك إذا تقدّم على « الذي » ضمير المتكلم وضمير الخطاب . فمما جاء من ذلك قوله :

أأنت الهلاليّ الذي كان أمره

(٩٧)

وإن كان المخبر عنه خيراً فلا يخلو من أن يكون جامداً أو مشتقاً . فإن كان جامداً جاز الإخبار عنه بلا خلاف ، وإن كان مشتقاً ففيه خلاف . منهم من أجازهم ومنهم من منع . فالمانع يقول : إن أخبر عنه تغيرت حالة المبتدأ الذي يخبر عنه بهذا الخبر عما كانت عليه قبل الإخبار ، لأنه كان يخبر عنه بفعل ثم صار يخبر عنه بغير فعل ، لأنك إذا قلت : زيد قائم ، كنت قد أخبرت عن زيد بفعل فكأنك قلت : زيد يقوم .

فإن أخبرت عن قائم قلت : الذي زيد هو قائم ، فتكون قد أخبرت عنه بغير فعل وتغير حال الاسم بالكلية .

ومن أجاز الإخبار عنه قال : إن الخبر المشتق الذي كان أخبر به عن زيد قبل الإخبار عن قائم موجود في الكلام بعد الإخبار عن قائم (فلائي شمي) (١) يمنع ذلك ؟ والصحيح أنّ الإخبار عنه لا يجوز .

وإن كان المخبر عنه فاعلاً فحكمه حكم المبتدأ في الإضمار والإظهار والخلاف فيه كالخلاف في المبتدأ إذا كان ضمير تكلم أو خطاب .

• • •

وإن عطفت عليه فلا يخلو أن تعطف عليه جملة أو مفرداً . فإن عطفت عليه جملة فلا يخلو أن يكون الفاعل الأول هو الثاني أو خلفه . فإن كان خلفه فلا يخلو العطف من أن يكون بالواو أو بالألف (٢) أو بضم أو بغير ذلك

(١) ر : فلا شيء .

(٢) كذا والصواب : بالفاء .

من حروف العطف . فإن كان بالواو فلا يخلو أن تقدرها بمعنى مع أو تجعلها
مشتركة . فإن قدرتها بمعنى مع وكان الإخبار بالذي جاز الإخبار عن كلاً
الفاعلين من الجملتين اللتين تعطف إحداهما على الأخرى فقلت مخبراً عن
الذباب من قولك : يطيرُ الذبابُ ويغضبُ زيدٌ ، الذي يطيرُ ويغضبُ زيدٌ
الذبابُ . ففي يطير ضمير يعود على الذي ليربطه بصلته . فإن قيل : ينبغي
أن لاتجوز هذه المسألة لأنك إذا جعلت ويغضب معطوفاً على يطير فينبغي
أن يكون فيها ضمير يعود أيضاً على الذباب ، لأن المعطوف شريك المعطوف عليه .
فالجواب : إن الجملتين كالجملتين الواحدة إذا كانت الواو بمعنى مع .
وكذلك إن أخبرت عن زيد وكان العطف بالواو التي بمعنى مع ، قلت :
الذي يطيرُ الذبابُ ويغضبُ زيدٌ ، فجعلت في يغضب ضميراً يعود على الذي
ولم تحتج الجملة الأولى أن يعود منها ضمير على الذي لأن الجملتين كالجملتين
الواحدة .

وان كان العطف في هذه المسألة المتقدمة بالفاء فالحكم فيها كالحكم في
الواو التي كانت بمعنى مع لأن الفاء إذ ذاك تربط السبب بالمسبب وجملة
السبب وجملة السبب كالجملتين الواحدة لأن إحداهما / تتوقف على [٢٤٦] و
الأخرى ، وأنت لو كان معك جملة واحدة لم تحتج فيها إلاً رابطاً واحداً .
وان كان غير ذلك من حروف العطف أو كان الواو التي ليست بمعنى مع
فإن الإخبار في المسألة الأولى لايجوز لأنه يؤدي إلى خلو إحدى الجملتين من
ضمير يعود على الذي وذلك لايجوز .

وان كان الإخبار بالألف واللام فالحكم كالحكم في الذي فيما تقدم فتقول
مخبراً بالألف واللام عن الذباب : الطائرُ فيغضبُ زيدٌ الذبابُ ، ففي الطائر
ضمير يعود على الألف واللام ولا يحتاج إلى ضمير يعود على الألف واللام من
يغضب لما قدمنا .

فإن قيل : كيف تعطف فيغضب على الطائر والفعل لا يعطف على
الاسم ؟

فالجواب : إنَّه قد يعطف الفعل على الاسم إذا كان اسم الفاعل. دليل ذلك قوله تعالى : ان المصدِّقينَ والمصدِّقاتِ وأقرضُوا اللهَ قرضاً حسَّناً (١). فعطف وأقرضوا على المصدِّقينَ والمصدِّقاتِ لما كان بمعنى تصدَّقوا. وتقول مخبراً عن زيد بالألف واللام في المسألة المتقدمة : الطائرُ الذبابُ والغاضبُ زيدٌ. ففي الغاضب ضمير يعود على الألف واللام واكتفيت بضمير واحد في الجملتين كما تقدم.

فإن عطفت على الفاعل الأول من قولك : يطيرُ فيغضبُ زيدٌ، اسم فاعل فلا يخلو الإخبار من أن يكون بالذي أو بالألف واللام. فإن كان بالذي كان اسم الفاعل منكراً ولا يجوز غيره، فتقول : الذي يطيرُ الذبابُ فغاضبُ زيد، إذا أخبرت عن زيد. فإن أخبرت عن الذباب قلت : الذي يطيرُ فغاضبُ زيدُ الذبابُ.

ولا يجوز إدخال الألف واللام على اسم الفاعل المعطوف لأنَّ ذلك يؤدي إلى بقاء اسم موصول ليس له ما يربطه بصلته، وذلك لا يجوز، لأنَّ الألف واللام تتقدَّر بالذي، ولا يجوز إدخالها على اسم الفاعل المعطوف في مذهب هشام (٢)، إلا أن تكون زائدة، إلا أنَّ ذلك لا يجوز لأنَّ زيادة الألف ليست مقيسة.

وان كان الإخبار بالألف واللام كان اسم الفاعل المعطوف أيضاً نكرة فتقول : الطائرُ فغاضبُ زيدُ الذبابُ، ان أخبرت عن الذباب. فإن أخبرت عن زيد قلت : الطائرُ الذبابُ فغاضبُ زيدٌ.

ولا سبيل إلى إدخال الألف واللام على اسم الفاعل المعطوف لأنَّها تتقدَّر بالذي وليس معنا ضمير في الكلام يعود عليها، إلاَّ أن جعلت للنعت ولا تجعل بمعنى الذي فإنَّ ذلك لا يجوز.

(١) الحديد : ١٨ .

(٢) هو أبو عبدالله هشام بن معاوية الضرير الكوفي ، أخذ عن الكسائي النحو وصنف فيه . توفي عام ٢٠٩ هـ . ترجمه ابن النديم ١٠٤ ، ابن خلكان ١٣٤/٥ ، الا نبارى ٢٢٢ ، ياقوت ٢٩٢/١٩ .

وقد يجوز عند هشام ادخال الألف واللام على اسم الفاعل المعطوف على أن تكون زائدة كما تقدم.

ويجوز في هذه المسائل من حروف العطف ما جاز في المسائل المتقدمة ويمتنع معها ما امتنع معها.

وان كان الفاعل الثاني هو الأول نحو : قام زيدٌ وخرجَ، جاز لك الإخبار عن زيد وعن الضمير الكائن في خرج بالذي وبالألف واللام، وجاز لك أن تعطف بما شئت من حروف العطف فتقول إذا أردت أن تخبر عن الضمير الكائن في خرج : الذي قام زيدٌ وخرجَ هو، وبالألف / [٢٤٦ ظ] واللام القائم زيدٌ والخارجُ هو، ولا تحتاج الى ضميرين بل يكفيك واحد لأنَّ الجملتين مفعولتين (١) لفاعل واحد وهو زيد .

وان عطفت على الفاعل مفرداً نحو : قام زيدٌ وعمروٌ، جاز لك الإخبار عن الأول وعن الثاني، فإن أخبرت عن الأول لم تستعمل من حروف العطف إلا الواو خاصة، لأنَّها لا تغيّر معنى الكلام لكونها لا يتبيّن معها المتقدم في إحداث الفعل من المتأخر، وغيرها من حروف العطف ينقل معنى الكلام عما كان عليه إلى معنى آخر لأنَّه إذا كان معنا : قام زيدٌ وعمروٌ، وأردنا الإخبار عن زيد وعطفت بالواو كان الكلام بعد الإخبار على معناه قبل الإخبار، اذ كنا قبل الإخبار لا نعلم من القائم أولاً، وكذلك بعد الإخبار، وغيرها من حروف العطف ليس كذلك.

أما الفاء فلو عطفت بها كان مفهوم الكلام أنَّ الثاني بعد الأول بلا مهلة ولم يكن مفهوم الكلام قبل الإخبار هذا لأنَّه كان معطوفاً بالواو، وأما ثم فإنَّها ترتب وذلك أخرى وأولى في نقل معنى الكلام. وكذلك سائر حروف العطف مُغيِّرٌ لمعنى الكلام فتقول مخبراً عن زيد من قولك : قام زيدٌ وعمروٌ، الذي قام هو وعمروٌ زيدٌ. ولا بد من تأكيد الضمير الكائن في قام لأنَّ الضمير لا يعطف عليه إلا بعد التأكيد، وكراهة أن يكون الاسم كأنَّه قد عطف على الفعل، وبالتأكيد قد ورد السماع.

(١) ج ، ر : مفعولة ، وهو تحريف .

فمما جاء منه قوله تعالى : اسكن أنتَ وزوجكَ الجنةَ (١) ، وفاذهب أنتَ وربُّكَ فقاتِلًا (٢) . فإن أخبرت عن عمرو قلت : الذي قامَ زيدٌ وهو عمروٌ . فإن قيل : هلا قدمت ضمير عمرو على زيد وسترته في قام وأكدته ؟ فالجواب : إنَّه مهما أمكن أن يوثى بالضمير متصلاً لم يوث به منفصلاً ، والعلَّة في تأكيده قد تقدم التكلُّم فيها .

ولا يجوز أن تستعمل في الإخبار في هذه المسائل التي ذكرت في عطف المفرد على الفاعل من حروف العطف سوى الواو لما قدمنا من قبلها المعنى . والإخبار بالألف واللام في هذا الفصل كالإخبار بالذي على حد سواء . فإن أخبرت عن المشبه (٣) بالفاعل كان حكمه حكم الفاعل من اتفاق واختلاف غير أنه كل ما رفع من الحروف أسماء وأردت أن تخبر عنه فإنَّ ذلك المرفوع لا يتصل بعامله لأنَّ الحروف لاتصل بها المرفوعات ، فتقول إذا أخبرت عن زيد من قولك : ما زيدٌ قائماً . الذي ماهو قائماً زيدٌ . وإن أخبرت عن قائم من : إنَّ زيداً قائمٌ ، قلت : الذي إنَّ زيداً هو قائمٌ ، عند من يجيز الإخبار عن المشتق ، ومن لا يجيز ذلك لا يرى الإخبار عن قائم إلاَّ أن كان الخبر جامداً ، فإنَّ الإخبار (جائز) (٤) باتفاق .

وحكم المفعول الذي يُسَمَّ فاعله أيضاً حكم الفاعل إلاَّ أنَّ المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله إذا أردت الإخبار عنه بنى من الفعل اسم مفعول . وإن أخبرت عن المبدل منه وهو زيد من قولك : قام زيدٌ أخوكَ ، ففيه خلاف . منهم / من يبدل زيد ضميراً ويؤخره إلى آخر الكلام [٢٤٧ و] ويجعل الأخ بدلا منه كما كان قبل الإخبار .

(١) البقرة : ٣٥ .

(٢) المائدة : ٢٤ .

(٣) ج ، ر : المسألة ، وهو تحريف .

(٤) زيادة يقتضيهما السياق .

ومنهم من يخبر عن كل واحد منهما على انفراده فيقول على المذهب الأول :
الذي قام زيد أخوك ، ففي قام ضمير يعود على الذي وأخوك بدل منه
وزيد خبر الذي وبقي التابع تابعا والمتبوع متبوعا .

ويقول على المذهب الثاني اذا أخبرت عن المبدل منه : الذي قام أخوك زيد ،
ففي قام ضمير يعود على الذي ، وأخوك بدل منه وزيد خبر الذي .
وإذا أخبرت عن المبدل قلت : الذي قام زيد هو أخوك ، فهو بدل من
زيد وهو عائد على الذي .

فإن قيل : هذا المذهب الأخير لا يجوز لأن فيه إخراج البدل عن بابه وهو
كونه يجعل خبراً للذي . وقد كان قبل الإخبار عنه بدلا ، فكما لا يجوز
الإخبار عن ضمير الأمر والشأن لكونه يخرج عن بابه بجعله خبراً وهو
لا يكون في كلام العرب إلا مبتدأ فلذلك لا ينبغي أن تخبر عنه لإخراجه عن
بابه .

فالجواب : إن البدل ليس كضمير الأمر والشأن لأن ضمير الأمر والشأن
لا ينتقل عن كونه مبتدأ والبدل قد ينتقل بوجه ما إلى الفاعلية . ألا تراه يلي
العامل وكأن التقدير في : قام زيد أخوك ، قام زيد قام أخوك ، فينبغي
أن يجوز في البدل تغييره بهذا النوع من التغيير إذ قد وجدناه يتغير عن حالة
لكونه في نيّة ولاية العامل .

والصحيح في هذا المذهب الأخير أن تخبر عن الأول الذي هو مبدل منه
فتقول : الذي قام هو أخوك زيد ، وتقدر هو مطروحا وكأنه ليس في الكلام
ويحل محله أخوك بعد أن تقدر أخوك هو لكلا يفي الذي بلا عائد يعود
عليه فتكون المسألة جائزة لكونها لم تخل من ضمير يعود على الموصول .
وان أخبرت عن الثاني الذي (هو) (١) بدل لا يجوز لخلو الجملة الأولى
من ضمير يعود على الموصول لأنك إذا أخبرت عنه قلت : الذي قام زيد
أخوك ، بقيت جملة الصلة بلا عائد فيها يعود على الموصول ، وذلك لا يجوز .

(١) زيادة يقتضيه السياق .

وإن أخبرت عن المنصوب فلا يخلو من أن يكون مفعولاً فيه أو مفعولاً معه أو مفعولاً من أجله أو مفعولاً به أو مفعولاً مطلقاً أو مشبهاً بها وهو خبر كان وأخواتها وخبر ما الحجازية وخبر ليس واسم أن وأخواتها .

فإن كان مفعولاً فيه فإن أخبرت عنه فلا يخلو أن تتسع فيه أو لا تتسع فإن لم تتسع فيه قلت مخبراً عن اليوم من قولك : صمتُ يومَ الجمعةِ ، الذي صمتُ فيه يومَ الجمعةِ .

فإن قيل : ما الذي أحوج إلى حرف الجر وهو « فيه » وقد كان اليوم دون في ؟ فالجواب : إنه لما لزم إضمار اليوم وقد كان متصباً على معنى « في » لزم أن يعود « في » لأن المضمرة يرد الأشياء إلى أصولها .

ولا يجوز حذف الضمير العائد على الموصول لأنه لا يخلو / أن تحذفه [٢٤٧ ظ] وحده وحده وتترك حرف الجر أو تحذفه مع حرف الجر . فإن حذفته دون حرف الجر كان ذلك خطأ لأن حرف الجر يكون معلقاً على الصل ، وإن حذفته مع حرف الجر كان ذلك أيضاً قبيحاً لأنه ليس في الكلام ما يدل على حرف الجر المحذوف .

وأيضاً فإنه يكثر الحذف إلا أنه قد يجوز حذفهما معا إذا كان في الكلام حرف من جنس المحذوف كي يدل عليه .

وإن أخبرت عن اليوم في المسألة المتقدمة بالألف واللام قلت : الصائمُ أنا فيه يومَ الجمعةِ . ولا يجوز حذف فيه لما تقدم . وأيضاً فإن إثباته مع الألف واللام أكثر من إثباته مع الذي لأن الذي يُحسَّن حذف العائد في موضع حذفه إنما هو الطول والذي يُقْبَحُه إنما هو عدم الطول ، والألف واللام بلا شك أقل طولاً من الذي .

هذا حكم اليوم ما لم تتسع فيه ، فإن اتسعت فيه وأخبرت عنه بالذي قلت : الذي صمتُه يومَ الجمعةِ ، فقد يجوز لك حذف العائد لأن المانع من حذفه إذا لم تتسع فيه ليس بموجود مع الاتساع ، وقد تقدم التكلم في المانع .

وان أخبرت بالألف واللام قلت : الصائمهُ أنا يوم الجمعة، ولا يجوز حذف العائد لعدم الطول. ومما جاء فيه الضمير العائد محذوفاً بعد الاتساع قوله تعالى : واتقوا يوماً لا تُجزى نفس عن نفس شيئاً (١). فكان أولاً تُجزى فيه، ثم اتسع فصار تجزيه، ثم حذف فصار تُجزى، وليس معنا دليل على حذفه بعد الاتساع إلا القياس لأنه ان حذف قبل الاتساع جاء في ذلك كثرة الحذف وكان في ذلك أيضاً حذف حرف ليس في الكلام ما يدل عليه، وان حذفته بعد الاتساع لم يكن فيه شيء من ذلك. وان كان المخبر عنه مفعولاً معه ففيه خلاف، فأبو الحسن الأخفش يمنع الإخبار عنه وحثه لذلك أنه يقول : الإخبار عنه بغيره عن حاله قبل الإخبار، لأنك إذا أخبرت عن الطيالة من قولك : جاء البردُ والطيالة، أحلت محلها ضميراً وأدخلت الواو عليه وأخبرت الطيالة إلى آخر الكلام دون واو لأن الواو قد أدخلتها على الضمير فيكون في ذلك تغيير للمفعول معه وليس فيه (٢) لأن المفعول معه لا يعرف إلا باقترانه بالواو. وغيره يجيز الإخبار عنه ولا يعتبر ما قال أبو الحسن. والصحيح أنه لا يجوز الإخبار عنه.

وان كان المخبر عن المفعول من أجله ففيه خلاف، منهم من أجازهم ومنهم من منعه، أعني الإخبار عنه، فالمانع يقول : الإخبار عنه بغيره عن حاله التي كان عليها قبل الإخبار، لأن المفعول من أجله إنما يكون اسماً ظاهراً وكان منصوباً لأنه فعل لفاعل الفعل المعلن، فإذا أدنى الإخبار عن الشيء/ [٢٤٨ و] إلى تغيير حاله لم يجز الإخبار عنه.

والمجيز يقول إذا أخبر عنه لم ينتقل عن أحواله، ألا تراه إذا أخبر عنه لزم معه شرط من شروطه وهو ثبوت اللام فتقول إذا أخبرت عن إجلال من قولك : قمت إجلالاً لك، الذي قمت له إجلالاً لك. ولا يجوز أن

(١) البقرة : ٤٨ .

(٢) كذا في ج ، ر .

يتقدم لك على إجلال لأنه معمول له والمصدر لا يتقدم عليه معموله لأنه من صلته والصلة لا تتقدم على الموصول.

والصحيح أن الإخبار عن المفعول من أجله لا يجوز. وإن كان المخبر عنه مفعولاً مطلقاً ففيه خلاف. منهم من أجاز الإخبار عنه ومنهم من منع. فلما نعت يقول: إن الإخبار عنه لا يفيد، إذ الفعل يعطى ما يعطيه هو. والمجيز يجيز ذلك إذا كان في الإخبار عنه فائدة نحو أن تخبر عن ضرب من قولا: ضربت زيدا ضرباً شديداً، فتقول: الذي ضربته زيدا ضرباً شديداً.

والصحيح أنه يجوز الإخبار عنه إذا كان فيه فائدة. وإن كان المخبر عنه مفعولاً به فلا يخلو أن يكون الفعل متعدياً إلى واحد أو إلى اثنين أو إلى ثلاثة. فإن كان متعدياً إلى واحد وأردت الإخبار عن ذلك المفعول قلت: الذي ضربته زيدا. وقد يجوز لك حذف العائد. وإن كان الإخبار عن زيد بالألف واللام قلت: الضاربهُ أنا زيدا، ولا يجوز حذف العائد لقلة الطول.

وإن كان متعدياً إلى اثنين فلا يخلو أن يكون من باب أعطيت أو من ظننت فإن كان من باب أعطيت وأردت الإخبار عن الأول قلت: الذي أعطيته درهماً زيدا، وبالألف واللام: المعطيه أنا درهماً زيدا. ويجوز حذف العائد مع الذي ولا يجوز مع الألف واللام للعلة التي تقدمت. وإن أخبرت عن الدرهم بالذي قلت: الذي أعطيته زيدا درهماً. وإن أخبرت بالألف واللام قلت: المعطيه أنا زيدا درهماً. ولا يجوز حذف العائد مع الألف واللام لما تقدم. وقد يجوز لك حذف العائد.

وإنما قدمت ضمير الدرهم على زيد لأنه مهما أمكن أن يؤنى بالضمير متصلاً لم يؤت به منفصلاً، ولا يجوز تقديمه ووصله بالفعل إلا إذا عدم اللبس نحو قولك: أعطيت زيدا درهماً، وكسوته جبّة.

فأنت إذا أخبرت عن الثاني من مثل مفعولي هذين الفعلين جاز لك أن تصل
ضير المُخْبِر عنه بالفعل وتقدمه على المفعول الأول لأنه يعلم الآخذ
والمأخوذ والمكسوّ والمكسوّ به .

وان كان في المسألة لبس لم يجوز تقديمه ووصله بالفعل إذا أردت
أن تخبر عن عمرو من قولك : أعطيتُ زيداً عمراً ، فإنّك إن أخبرت عنه
وقدمته على زيد ووصلته بالفعل لم تعلم المُعْطَى من المُعْطَى له فتقول في
الإخبار عن عمرو من المثال المتقدم : الذي أعطيتُ زيداً إياه عمراً . ولا
يجوز حذف هذا العائد لأنه جرى مجرى الظاهر في عدم الاتصال .

وقد جرى مجراه في عدم الحذف إذا تقدّم / على الفعل فقلت : [٢٤٨ظ]
إيتاك أكرمتُ ، فإنه لا يحذف أبداً فكذلك عومل في الإخبار تلك ، وان
كان المتعدي الى اثنين - من باب ظننت فلا يخلو أن يخبر عن الأول أو عن
الثاني . فإن أخبرت عن الأول بالذي قلت : الذي ظننته منطلقاً زيداً .
وقد يجوز حذف العائد كما تقدّم .

ومن الناس من منعه ، لأنّ أحد هذين المفعولين مبتدأ والآخر خبر ،
ولا يجوز حذف المبتدأ وابقاء الخبر ولا حذف الخبر وابقاء المبتدأ .
هذا حجة من منع ، والصحيح أنه يجوز حذفه لأته لا يُحذف الآ للعلم به ،
والمبتدأ قد يحذف للعلم به والخبر أيضاً كذلك .

فهذا الذي منع من ذلك ليس له ما يتمسك به لأته قاسه على المبتدأ
والمبتدأ قد يحذف للعلم به ، دليل ذلك قوله تعالى : فصبرٌ جميلٌ (١) .
والتقدير : أمرى صبرٌ جميلٌ أو شأني صبرٌ جميلٌ .

فإن أخبرت عنه بالألف واللام قلت : الظائهُ أنا قائماً زيداً . وقد
يجوز حذف العائد هنا مع الألف واللام قليلاً لأنّ الكلام قد طال بالفعلين .

(١) يوسف : ١٨ .

وان أخبرت عن المفعول الثاني بالألف واللام فلا يخلو أن يكون مشتقاً أو جامداً . فإن كان مشتقاً فالخلاف فيه كالخلاف في خبر المبتدأ إذا كان مشتقاً وان كان جامداً فلا خلاف في الإخبار عنه ، فتقول إذا أخبرت عنه بالذي : الذي ظننته زيدا منطلقاً .

ويجوز حذف العائد لأن في الكلام ما يدل عليه .

ولا يجوز لك أن تقدم ضمير الثاني إذا أخبرت عنه على المفعول الأول وتصله بالفعل إلا إذا عدم اللبس وعلم ما الخبير وما المخبر عنه . فإن وقع اللبس لم يجوز نحو أن تخبر عن عمرو من قولك : ظننت زيدا عمراً ، فإنك إن أخبرت عنه وقدّمت ضميره على زيد ووصلته بالفعل انقلب المعنى وصار عمرو المظنون ، وقد كان قبل التقديم زيد الذي ظن عمراً . وان كان الفعل متعدياً إلى ثلاثة مفعولين فلا يخلو أن تخبر عن الأول أو عن الثاني أو عن الثالث .

فإن أخبرت عن الأول بالذي قلت : الذي أعلمته عمراً منطلقاً زيداً . ولا يجوز حذف هذا الضمير ، لأن الذي أحل محله هذا الضمير لا يجوز حذفه لأنه بمنزلة الفاعل والفاعل لا يحذف .

وكذلك إذا أخبرت عنه بالألف واللام المحكم كالحكم مع الذي وإن أخبرت عن الثاني وكان الإخبار بالذي قلت : أعلمت زيدا إياه منطلقاً عمرو ، ولا يجوز أن تقدم إياه على زيد وتصله لأنه يلبس ويصير عمرو هو الذي أعلم بانطلاق زيد ، وقد كان المعنى قبل أن تقدمه وتصله بالفعل على أن زيدا هو الذي أعلم بانطلاق عمرو .

ولا يجوز حذف هذا العائد لأن ذلك يلبس ، لأنه لا يعلم هل عمرو هو الذي أعلم بانطلاق زيد أو زيد هو الذي أعلم بانطلاق عمرو ، ولأنه إذا حذف لم يعلم هل كان قبل المفعول الأول أو بعده ، فإن قدر قبله كان مفهوم الكلام / أن عمراً أعلم بانطلاق زيد ، وإن كان بعده [٢٤٩] و كان المفهوم أيضاً أن زيدا هو المعلم بانطلاق عمرو .

فإن عُدِمَ اللبس جاز اتصاله بالفعل نحو أن تخبر عن هند من قولك :
أعلمتُ زيداً هنداً ضاحكةً . قلت : التي (١) أعلمتها عمراً (٢) ضاحكةً
هنداً ، ولا يجوز حذف هذا الضمير المتصل (٣) لأنه قد أُجْرِي مجرى
الظاهر .

فإن عُدِيَ إليه فعل ضميره المتصل إذا (٤) قيل : ضربتُ إيتاي ، ولا
يجوز ذلك في الضمير المتصل فتقول : ضَرَبْتُني ، إلا في الأبواب المعلومة .
ويجوز حذفه أعني الضمير المنفصل في قليل من الكلام بحيث لا يُقاس عليه
كقوله تعالى : أين شركاؤكم الذين كنتم تزعمون (٥) . والأصل تزعمونهم
إيتاهم ، فحذف العائد على الذي وهو الضمير المتصل بـتَزْعُمُونَ ثمَّ ناب
منابة المنفصل فحُذِفَ لنيابته مناب المتصل المحذوف .

فإن أُخْبِرَ عن المفعول الثالث بالذي قلت : الذي أعلمتُ زيداً عمراً
إيتاهُ منطلقاً ، ولا يجوز اتصال هذا الضمير إلا إذا عُدِمَ اللبس كما تقدّم .
وكذلك لا يجوز حذفه للعلّة التي تقدّم ذكرها .

وإذا كان هذا المفعول الثالث مشتقاً فإن فيه الخلاف كما تقدم .

وكنّا أهملنا هذين القسمين من المرفوعات فلم نذكرهما عند ذكر المرفوعات
فإنّا الآن أذكرهما وهما اسم كان واسم ليس .

فإن أُخْبِرَ عن اسم كان فحكمه حكم المبتدأ وكذلك اسم ليس ، غير
أنّك تخبر عن اسم كان بالذي وبالآلف واللام ، لأنّ الذي دخل عليه بفعلٍ
متصرّف ، ولا يخبر عن اسم ليس إلا بالذي خاصة ، لأنّ الذي دخل عليه
فعل غير متصرّف فلا يصاغ منه اسم فاعل ولا اسم مفعول .

(١) ج : الذي ، وهو تحريف .

(٢) كذا في ج ، ر والصواب : زيداً .

(٣) ج ، ر : المنفصل ، وهو تحريف .

(٤) كذا ، والظاهر أن (إذا) زيادة .

(٥) الأنعام : ٢٢ .

رَفَعُ

عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْقُدْرِيُّ

أَسْلَمَ (بِهِ) الْفَرَسِيُّ

باب الجمع المكسر

قد تقدّم أن الجموع تنقسم أربعة أقسام ، جمع سلامة وجمع تكسير
واسم جنس واسم جمع .

فجمع السلامة قد تقدّم حكمه واسم الجمع لا يُدرك بالقياس وإنما هو
محفوظات وأما جمع التكسير واسم الجنس فهو الذي نتكلم فيه في هذا الباب
فنبداً بجمع التكسير فأقول :

الاسم الذي تريد جمعه جمع تكسير لا يخلو أن يكون ثلاثياً أو رباعياً أو
زائداً على ذلك ، فإن كان ثلاثياً فلا يخلو أن يكون صفة أو غير صفة فإن
كان غير صفة فلا يخلو أن تكون فيه هاء التانيث أو لا تكون . فإن لم تكن
فيه هاء التانيث فلا يخلو أن يكون مضعفاً أو معتل العين أو اللام أو صحيحاً .
فإن كان صحيحاً فإن جميع ما ورد من ذلك عشرة أبنية : فَعَلٌ وفَعِلٌ
وفَعِيلٌ وفَعِيلٌ وفَعِيلٌ وفَعِيلٌ وفَعِيلٌ وسقط من جميع
ما يتصور فيه بناءان : فَعِيلٌ بضم الفاء وكسر العين وعكسه لاستقاملهما .
فأما فَعَلٌ فجمع في القليل على أفعل ، قالوا : كَلَبٌ وأَكَلَبٌ وفَلَسٌ
وأفلسٌ وفي الكثير على فَعُولٌ وفِعَالٌ متساويين ، قالوا : فَرَّخٌ وفُرُوخٌ
وفيراخٌ وكَلَبٌ وكِلَابٌ .

هذا هو المقيس فيه ، وقد يُجمع في الكثير فِعْلَةٌ قالوا فَنَقَعٌ / [٢٤٩ ظ]
وفِقْعَةٌ (١) وجِرْفٌ وجِرْفَةٌ (٢) .

قال القراء : سألتُ أعرابيةً ما حيود الجبل فقالت : جِرْفَتُهُ .
وقد يُجمع في الكثير على فِعْلَانٌ قالوا : رَدَةٌ ورَدَانٌ ورَأَلٌ ورِئْلَانٌ (٣) .
وقد يُجمع في الكثير على فَعِيلٍ ، قالوا : كَلَبٌ وكَلِيبٌ . قال الشاعر :

(١) ج ، ر : بفع وبقمة ، وهو تحريف ، والفتح : الكماء البيضاء . الكتاب ١٧٦/٢ .

(٢) الجرف : حافة الوادي أو النهر أي جانبه .

(٣) الرده : العاصب أو المؤازر . والرأل : ولد النعام .

تَعَفَّقَ بِالْأَرْطَى لَهَا وَأَرَادَهَا

رجالٌ فبذت نبتهم وكتيب (٤٤٥)

وعبدٌ وعبيدٌ .

وقد يجمع في الكثير على فعلان ، قالوا : بطنٌ وبطنانٌ وتغب (١)
وتغبانٌ . وقد يجمع في القليل على أفعال قالوا : رآدٌ وأرآد (٢) وزندٌ
وأزنادٌ ، وعليه قوله :

٨٠٠ وجيدت إذا اصطلحوا خيرهم

وزندك أثقب أزنادها (٣)

قالوا : فرخٌ وأفراخٌ ، وعليه قوله :

٨٠١ ماذا تقول لأفراخٍ بذي مرخٍ

حمر الحواصل لا ماء ولا شجر (٤)

قالوا : أنفٌ وآنافٌ وعليه قوله :

٨٠٢ إذا روج الراعي الحسي معزباً

وأست على آنافها عبراتها (٥)

(١) الثقب : التدبير .

(٢) الرآد : أصل الحيين .

(٣) للأعشى من قصيدة في ملح قيس بن معدى كرب الكندي . وأراد بثقوب زنده : كثرة خيره
وسمة معروفه . الكتاب ١٧٦/١ ، المقتضب ١٩٦/٢ ، العيني ٥٢٦/٤ ، الديوان ٦٩ .

(٤) لخطبة يستطف الخليفة عمر بن الخطاب حين حبه لهجائه الزبيرقان بن بدر . وأراد
بالأفراخ أولاده . فو مرخ : موضع قريب من فدك ، وكفى بقوله حمر الحواصل عن
صفرهم حيث أن صفر الطيور تكون في أول أمرها من غير ريش .

المقتضب ١٩٦/٢ ، الكامل ٦٠/١ ، ١٩٣/٢ ، الخصائص ٥٩/٣ ، مجم البلدان
٣٨/٤ ، ١٠٣/٥ ، مختارات ابن السجري ٨/٣ ، أسرار العربية ١٣٨ ، الديني ٥٢٤/٤ ،
الديوان ١٣ ، إعراب ثلاثين سورة ١٩١ .

(٥) للأعشى وروى في الكتاب والديوان : الراعي القحاح ، وهي جمع لقحة ، واللقة من
الابل ذات اللبن . المعزب : المبعذ في المرعى . والضمير في آنافها يعود على الابل . وجواب
إذا في البيت التالي للبيت الشاهد . يصف كرمهم حين يشتد الزمان ويقسو برد الشتاء ويشح
الطعام . الكتاب ١٧٦/٢ ، المخصص ١٢٨/١ ، الديوان : ٨٧ ، ابن عيش ١٧/٥ .

قالوا : تَلَجَّ وَأَنْلَجُ وَبَرَدٌ وَأَبْرَادٌ وَحَمَلٌ وَأَحْمَالٌ . قال الله تعالى :
وأولات الأحمال (١) .

فأما فَعَلٌ فإنه يجمع في القليل على أفعال ، قالوا : جَمَلٌ وأجمال .
وفي الكثير على فَعُولٍ وفِعَالٍ نحو جِمالٍ وأَسُودٍ وفِعَالٍ أكثر .
وقد يُجمع في الكثير على فَعُلٍ قالوا : أَسَدٌ وأَسَدٌ ووَثَنٌ وأُثْنٌ (٢) .
وقد قُرِيءَ : إِنَّمَا تَعْبُدُونَ (من دونِ اللهِ) أَثْنًا (٣) .
وقد يُجمع في الكثير على فِعْلَانٍ قالوا وَرَلٌ (٤) وورِلَانٌ وِبِرَقٌ وِبِرْقَانٌ .
وقد يجمع على فَعْلَانٍ قالوا : حَمَلٌ وَحُمْلَانٌ .
وقد يجمع في القليل على أَفْعَلٍ . قالوا : زَمَنٌ وَأَزْمُنٌ ، وعليه قوله :

٨٠٣ أَمْنَزَلْتَنِي مَنِي سَلَامٌ عَلَيْكُمَا

هل الأزمن اللاتي مضمين رواجع (٥)

وقالوا : جَبَلٌ وَأَجْبَلٌ ، وعليه قوله :

٨٠٤ إِنِّي لَأَكْنِي بِأَجْبَالٍ عَنِ أَجْبَالِهَا

وباسم أودية عن اسم واديا (٦)

وأما فَعِيلٌ فإنه يجمع في الكثير والقليل على أفعال ، قالوا تَمِيرٌ وَأَتْمَارٌ ، وقد
يجمع في الكثير على فَعُلٍ ، قالوا : تَمِيرٌ وَنُمُرٌ (٧) ، وعليه قوله :

(١) الطلاق : ٤ .

(٢) كذا وفي الكتاب ١٧٧/٢ ، أنه يجمع على وثن .

(٣) المنكوت ١٧ ، وما بين القوسين سقط من ج ، ر .

(٤) الورل دابة على خلقة انصب .

(٥) الشاهد أول قصيدة لذي الرمة وهي مرخم مية صاحبة الشاعر . الكتاب ١٧٨/٢ ، إصلاح

المنطق ٣٠٣ ، المقتضب ١٧٦/٢ ، ١٤٤/٤ ، الكامل ٦٠/١ ، الديوان ٥٠ .

(٦) نسب لأعرابي لم يذكر اسمه ، والضمير في أجبالها يعود على صاحبه .

(٧) المقتضب ٢٠٠/٢ ، الكامل ٦٠/١ ، الخصائص ٥٩/٣ ، ٣١٦ ، ابن السجري ١٠٩/١ .

(٧) كذا والصواب نمر على وزن فعل وحركت العين إتباعا للفاء في الأوقف .

فيها عيائيلُ أسودٌ ونُمرٌ (١)

وقد يجوز أن يكون قَصْرُهُ من نُمُورٍ ضرورةً .

وقد يجمع في الكثير على فعول ، قالوا : تَمِرٌ ونُمُورٌ

وأما فِعْلٌ فإنه يجمع في القليل والكثير على أفعال ، قالوا : ضِلَعٌ وأضلاعٌ

وقِيعٌ وأقياعٌ . وقد يجمع في القليل على أفعل ، قالوا : ضِيلَعٌ وأضْلَعٌ

وذلك شاذٌ وقد يجمع في الكثير على فُعُول ، قالوا : ضُلُوعٌ ، وذلك شاذٌ .

وأما فُعْلٌ فيجمع في القليل والكثير على أفعال ، قالوا عُنُقٌ وأعناقٌ ،

ولا يتجاوز ذلك .

وأما فِعِيلٌ فإنه لم يجه منه إلا لفظة واحدة وهي لِئِيلٌ ويجمع على

أفعال ، قالوا : آبالٌ .

وأما فُعْلٌ فيجمع في القليل والكثير على أفعال ، قالوا : عَضُدٌ

وأعضاءٌ وقد يجمع في الكثير على فِعِعالٍ قالوا : سَبِيعٌ وصِبَاعٌ .

وأما فُعْلٌ فيجمع في القليل والكثير على فِعِعلانٍ ، قالوا صُرْدٌ وصِيرْدَانٌ

ونُغْرٌ ونُغْرَانٌ وجُعْلٌ وجِعِعلانٌ . وقد يجمع على أفعال قالوا : رُطَبٌ

وأرطابٌ ورُبِعٌ وأرباعٌ ، وذلك شاذٌ ، ووجه قولهم : أرطابٌ ، تشبيهاً

له بتمرٍ فكسّر على غير فُعِعلانٍ بمنزلة تَمِرٍ ، ووجه قولهم : أرباعٌ ، تشبيهاً

له بجَمَلٍ لأنَّ الرُبْعَ هو ما ولد من الإبل في الربيع .

(١) من رجز لحكيم بن معية الربيعي (اسلامي) يصف فيه قناة نبتت في موضع محفوف بالجبال

والشجر ، عيائيل جمع عيال وهو الذي يتمايل في مشيته تبحراً .

الكتاب ١٧٩/٢ ، المقتضب ٢٠٢/٢ ، المحتسب ٢٠٠/١ ، شواهد الشافية ٣٧٦ ،

اللسان : نمر ، الخزائن ٣١١/٢ .

وسبب أن جُمع في القليل والكثير على فيعلان أحد شيئين ، إما لأنه
مختص بالحيوان في الغالب فخصَّ بنوع /من الجمع وإما لأنه شُبّه [٢٥٠] و
بفعال (١) لقربه منه فجمع كما يجمع فعال .

وإما فِعْلٌ فيجمع في القليل على أفعال نحو عِيدٌ وأعدال ، ويجمع
في الكثير على فُعول وفعال . وفُعول أكثر من فعال نحو جِذَعٌ وجُدوعٌ
وبشرٍ وبثار .

وقد يجمع على فِعْلَةٍ ، قالوا : قِيرْدٌ وقِيرْدَةٌ وحِيسِلٌ وحِيسَلَةٌ (٢) .
وقد يُجمع على فِيعْلان قالوا : رِثدٌ ورِثدان (٣) . وقد يجمع على فُعْلان ،
قالوا : ذِيبٌ وذُؤبان .

وقد يجمع على أَفْعُل ، قالوا : ذِيبٌ وأذُوبٌ . وقد يجمع على فَعِيلٍ :
قالوا : ضِيرَسٌ وضَرِيرَسٌ .

وإما فُعْلٌ فيجمع (في القليل) (٤) على أفعال ، جُنْدٌ وأجنادٌ ، وفي
الكثير على فُعول وفعال ، وفُعول أكثر من فعال . قالوا : جُنْدٌ وجُنودٌ
وجِنادٌ .

وقد يجمع في القليل على أَفْعُل ، قالوا : رُكْنٌ وأرْكُنٌ ، وعليه قوله :
٨٠٦ وزَحْمٌ رُكْنِكُ شَدِيدُ الأَرْكُنِ (٥)

هذا حكم الصحيح ، فإن كان مضعفاً فإنَّ فَعْلًا يجمع في القليل على
أفْعُل ، قالوا : صَكٌّ وأصْكُك ، وفي الكثير على فعال وفُعول لا يتجاوز .
قالوا : صِيكَاكٌ وصُكوكٌ .

- (١) كذا ولله : بفعل .
- (٢) الحل : ولد الضب .
- (٣) الرثد : فرخ الشجرة ورثد الرجل : تربه .
- (٤) ما بين القوسين سقط من ج .
- (٥) من ارجوزة لرؤبة بن المعجاج .
الكتاب ١٨١/٢ ، اللسان : ركن .

فإن كان على وزن فَعَلَ فإنه يجمع في القليل والكثير على أفعال ، قالوا :
فَتَنَنْ وَأَفْتَانٌ وَلَتَبَبٌ وَأَلْبَابٌ وَطَلَلٌ وَأَطْلَالٌ .

ويجوز الجمع على فِعَالٍ وفُعُولٍ بالقياسِ إلا أنه لم يسمع .

فإن كان على وزن فِعِيلٍ وفُعُلٍ وفُعَلٍ وفِعَلٍ وفَعَلَ فما جاء منه مضاعفاً
فجمعه كجمع صحيحه . فإن كان على وزن فِعِلٍ فإنه يجمع في القليل على
أفعال ، قالوا : لِيَصَّ وَأَلْصَاصٌ ، وفي الكثير على فُعُولٍ ، قالوا لُصُوصٌ .
فإن كان على وزن فُعَلٍ فإنه يجمع في القليل على أفعال ، قالوا : عِيشٌ
وَأَعِشَاشٌ وفي الكثير على فِعَالٍ وفُعُولٍ قالوا : عِشَاشٌ وَعُشُوشٌ ، وقد
يجمع على فِعَلَةٍ قالوا : عَاشٌ وَعِشَشَةٌ ، وذلك قليل . وقد يجمع على
فِعْلَانٍ ، قالوا : عُشٌّ وَعِشَّانٌ وذلك قليل . هذا حكم المضعف .

• • •

فإن كان معتلاً اللام فإن فَعَلًا يجمع على أَفْعَلٍ في القليل قالوا : ظَبْيٌ
وَأَظْبٌ وفي الكثير على فِعَالٍ وفُعُولٍ نحو ظَبْيٌ وظِيَاءٌ ودَكْوٌ ودُكْيٌ .
فإن كان على فَعَلَ فإنه يجمع في القليل على أفعال ، قالوا : قَفَاً وَأَقْفَاءٌ
ودَوَاً وأَدَوَاءٌ وفي الكثير على فُعُولٍ : قالوا : قُفْيِي ، وقد يجمع في القليل
على أَفْعِيلٍ نحو عَصَاً وَأَعْصِي ، شاذٌ .

فإن كان فِعِيلٌ أو فُعَلٌ أو فُعُلٌ أو فَعَلٌ وفَعَلَ فإنه إن جاء من
هذا معتلاً فجمعه كجمع صحيحه . فإن كان فِعِلٌ فإنه يُجمع في القليل
على أفعال ، قالوا : نِحْيٌ وَأَنْحَاءٌ (١) ، وفي الكثير على فُعُولٍ قالوا (٢) :
نُحْيِي .

فإن كان فَعَلَ فإنه يجمع في القليل والكثير على أفعال ، قالوا : مُدَيٌّ
وَأَمْدَاءٌ وظَبْيٌ وَأَطْبَاءٌ . هذا حكم المعتل

• • •

(١) النحي : الزق يوضع فيه السن .

(٢) سقطت من ج .

فإن كان فيه هاء الثابت فلا يخلو أن يكون صحيحاً أو مضعفاً أو معتل اللام . فإن كان صحيحاً فإنَّ باب (فَعَلَّة) أن يجمع في القليل بالألف والتاء ، وبفتح العين ولا يُسكَّن إلاَّ في ضرورة ، قال الشاعر :
 ٨٠٧ وحُمَلْتُ زَفْرَاتِ الضُّحَى فَأَطَقْتُهَا

وماليبي بزَفْرَاتِ العَشِيِّ يَدَانِ (١)
 وفي الكثير على فِعَال ، قالوا : قَصَصَةٌ وَقِصَاعٌ وَجَفْنَةٌ وَجِفَانٌ .
 وقد يجمع على فُعُول ، قالوا : مَأْتَةٌ وَمُؤُونٌ (٢) وَبِدْرَةٌ وَبُدُورٌ (٣) [٢٥٠ظ]
 وقد يجمع على فِعْلٍ قالوا : هَضْبَةٌ وَهَضْبٌ . وقد يجمع في الكثير بالألف والتاء في الضرورة ، قال الشاعر :

٨٠٨ لَنَا الْحَقَنَاتُ الْغُرُّ يَلْمَعْنَ بِالضُّحَى

وَأَسْيَافُنَا يَقَطُرْنَ مِنْ نَجْدَةِ دَمَاءِ (٤)
 فإن كان (فَعَلَّة) فإنه في القليل بالألف والتاء ، قالوا : رَحْبَةٌ وَرَحَبَاتٌ وَرَقَبَةٌ وَرَقَبَاتٌ ، وفي الكثير على فِعَال ، قالوا : رِقَابٌ وَرِحَابٌ .
 فإن كان (فَعَلَّة) فإنه يجمع في القليل بالألف والتاء ، ويجوز في عينها ثلاثة أوجه : الفتح والإنباع للقاء وسكون العين ، قالوا : رُكْبَةٌ وَرُكَبَاتٌ ، وفي الكثير على فُعْلٍ ، قالوا : رُكْبٌ . وقد يجمع على فِعَالٍ قالوا : جُفْرَةٌ وَجِفَارٌ وَبُرْمَةٌ (٥) وَبِيرَامٌ .

(١) لعروة بن حزام المنرى . الزفرات : جمع زفرة وهي النفس يخرج مع أنين . ورواية القائل تحملت . أمال القائل ١٦٠/٣ ، المقرب ١١٧ ، المعنى ٥١٩/٤ ، التصريح ٢٩٨/٢ . الخزانة ٣٣/٢ .

(٢) ج ، ر : مائة ومثون ، وهو تحريف والمائة : سره الفرس ، وانظر الكتاب ١٨١/٢ .

(٣) البدرة : جلد السخلة إذا فطم .

(٤) لحسان بن ثابت . الجففات جمع جفنة وهي الإناء الذي يوضع به الطعام لتقديمه للضيوف .

الفر : جمع فرأ وهي البيضاء . الكتاب ١٨١/٢ ، المقضب ١٨٨/٢ ، الكامل ١٩٢/٢ ،

الخصائص ٢٠٦/٢ ، المحتسب ١٨٨/١ ، المخصص ١٤٣/٧ ، المعنى ٥٢٧/٤ ،

الخزانة ٤٣٠/٣ ، الديوان ٢٩٦ .

(٥) البرمة : القدر من الحجارة .

فإن كان (فِعْلَةٌ) فإنه يجمع بالألف والتاء ويجوز في العين ثلاثة أوجه:
 الفتح والإتباع والسكون ، قالوا : سِدْرَةٌ وسِدْرَاتٌ وقد يجمع على أَفْعُلٍ
 قالوا : نِعْمَةٌ وأنْعُمُ وفي الكثير على فِعْلٍ قالوا : سِدْرَةٌ وسِدْرٌ .
 وإن كان (فَعْلَةٌ) فإنه يجمع في القليل والكثير بالألف والتاء ، قالوا :
 نَبِيْقَةٌ ونَبِيْقَاتٌ ، وقلَّ ما يتجاوز في الكثير على فِعْلٍ ، قالوا مَعِدَّةٌ ومِعَدٌ
 وخَرِبَةٌ وخَرِيبٌ .

فإن كان (فُعْلَةٌ) فإنه يجمع في القليل بالألف والتاء ، قالوا : تُخْمَةٌ
 وتُخْمَاتٌ وما عدا ذلك من الأوزان لا يتجاوز فيه الجمع بالألف والتاء
 في القليل ، وفي الكثير بحذفها .

هذا حكم ما تقدم ما لم يكن مخلوقاً (١) وتوجه خلقُ الله إليه جملة
 واحدة جمع في القليل بالألف والتاء ، وفي الكثير بحذف التاء . وقد يجمع
 جمع المصنوع . وأكثر ما يكون ذلك فيما كثر استعماله أو لم يتوجه خلق
 الله إليه جملة واحدة نحو حِقَّةٌ وحِقَاقٌ وصِيخرةٌ وصِيخُورٌ .

• • •

هذا حكمه إن كان صحيحاً ، فإن كان مضاعفاً فإنَّ (فَعْلَةٌ) يجمع
 في القليل بالألف والتاء نحو جَنَّةٌ وجَنَّاتٌ ، وفي الكثير على فِعَالٍ نحو
 جِنَانٍ ، وعلى فُعُولٍ نحو جَنَّةٌ وجُنُونٍ .

فإن كان (فُعْلَةٌ) جمع في القليل بالألف والتاء وفي الكثير على فُعَلٍ
 نحو : غُدَّةٌ وغُدَّاتٌ وغُدَّدٌ ومُدَّةٌ ومُدَّاتٌ ومُدَّدٌ .

فإن كان (فِعْلَةٌ) جُمع في القليل بالألف والتاء وفي الكثير على فِعْلٍ
 نحو عِدَّةٌ وعِدَدٌ . وقد يجمع في القليل على أَفْعُلٍ نحو شِدَّةٌ وأشُدَّةٌ .
 وما بقي من الأمثلة التي فيها تاء التانيث إن وجد منه مضاعفاً فجمعه
 جمع صحيحه .

• • •

(١) الظاهر أن هنا سقطاً تقديره : فإن كان مخلوقاً .

فإن كان معتلّ اللام فإنّ (فَعَلَّة) تجمع في القليل بالألف والتاء .
وفي الكثير على فِعَال نحو رَكْوَةٌ ورَكَوَات، وفي الكثير على فِعَال نحو
رَكْوَةٌ ورِكَاء وقَشْوَةٌ وقَشَوَات وقِشَاء (١) وظِيَّةٌ وظِيَاء. وقد شدّ
منه شيء فجاءَ على فُعَل نحو قَرِيَّةٌ وقَرَى وكَوَّةٌ وكَوَى.

فإن كان (فَعَلَّة) فإنه يجمع في القليل بالألف والتاء وفي الكثير على
فُعَل قالوا : مُدِيَّةٌ ومُدِيَاتٌ ومُدَى وكُلِيَّةٌ وكُلِيَاتٌ وكُلَى، فلا يجوز
ضمّ العين بل تكون ساكنة أو مفتوحة، وكذلك المعتلّ اللام بالواو نحو خُطْوَةٌ
وخُطَوَاتٌ ويجوز ضمّ العين.

وإن كانت (فِعَلَّة) فإنه يجمع في القليل بالألف والتاء وفي الكثير على
فِعَعَل قالوا : فِيرِيَّةٌ وفِيرِيَاتٌ وفِيرَى، يفتح العين وتسكينها، ولا يجوز
كسرهما. ومِيرِيَّةٌ ومِيرِيَاتٌ ومِيرَى.

وما بقي من الأوزان / إن وجد شيء معتلّ اللام فجمعه كجمع [٢٥١ و]
صحيحه، وما كان منه مخلوقاً فجمعه في القليل بالألف والتاء وفي الكثير
بحذف التاء إلاّ ما أجرى منه مجرى المصنوع فجمعه كجمعه وهذا حكم
جميع الأسماء الثلاثية الصحيحة والمعتلة اللام والمضاعفة.

• • •

فأمّا المعتلّ العين فما كان منه على وزن (فَعَل) فلا يخلو أن يكون
معتلّ العين بالياء أو بالواو. فإن كان بالواو جمع في القليل على أفعال وفي
الكثير على فِعَال نحو ثَوْبٌ وأَثْوَاب، وقد يجيء في القليل على أَفْعَل نحو
ثوبٌ وأَثْوَبٌ وعليه قوله :

٨٠٩ لكل حالٍ قد لبستُ أثوْبًا (٢)
وقوسٌ وأقوسٌ شاذّ، وقد يجيء في الكثير على فُعُول، قالوا : فُوجٌ وفُوج

(١) الرَكْوَةُ : اناه صغير من جلد يشرب فيه الماء ، والقشوة : قفة تجعل فيها المرأة طيبها .

(٢) بده : حتى اكتسى الرأس فناعاً أثيباً .

ونسب لمعروف بن عبد الرحمن وحيد بن ثور . الكتاب ١٨٥/٢ ، المقتضب ٢٩/١ ،

١٣٢ ، ١٩٩/٢ ، المنصف ٢٨٤/١ ، ٤٧/٣ ، المخصص ١٢/١٤ ، اللسان : ثوب ،

المنبي ٥٢٢/٤ ، الشيرازيات ٨٥ .

وقوس وقؤوس. وقد يجيء على فيعلان، قالوا : ثور وثيران. وقد يجيء على فيعلّة، قالوا عودٌ وعودَة (١) وزوج وزوجة.

فإن كان من ذوات الياء جُمع في القليل على أفعال، قالوا : سيفٌ وأسياف. وقد يُجمع على أفعُل، قالوا : عين وأعين، وفي الكثير على فعول قالوا : بيتٌ وبُيوت. وقد يكسر أوله وقد يجيء على فعولة، قالوا : خَيْطٌ وخَيْرُطة وعَيْرٌ وعُبُورَة.

فإن كان المعتل العين على (فَعَل) فإنه يجمع في القليل على أفعال ، قالوا : باب وأبواب ، وقد يجمع في القليل على فَعَل : قالوا : ناب (٢) ونبيب وفي الكثير على فيعلان قالوا : قاع وقيعان ودار وديران . وقد يجمع على فيعال ، قالوا : دار وديار . وقد يجمع في القليل على أفعُل قالوا : دار وأدور ، وهذا مذهب سيويه (٣) .

وزعم بونس (٤) أن (فَعَلًا) المعتل العين لا يخلو أن يكون مذكراً أو مؤنثاً فإن كان مذكراً يجمع على أفعال وإن كان مؤنثاً جمع على أفعُل ويرُدُّ عليه قولُ العرب : ناب وأنياب ، في المُن من الإبل .
وأما (فِعَل) المعتل العين بالياء فيجمع في القليل على أفعال نحو فييل وأفيال وكيس وأكياس وجيل وأجبال . وفي الكثير على فعول، قالوا : جيل وجيول وقد يجمع على فعلة قالوا : ديك وديكة . ويحتل هذا الوزن عند سيويه أن يكون فعلاً وفيعلًا (٤) ، وعند الأخفش لا يكون إلا فيعلًا . ومنذكر ذلك في التصريف .

(١) العود : المن من الابل

(٢) الناب : الناقة المنة .

(٣) الكتاب ١٨٧/٢ .

(٤) الكتاب ١٨٧/٢ .

فإن كان معتلاً بالواو جمع في القليل على أفعال ، قالوا : رِيح وأرواح ،
وفي الكثير على فيعال ، قالوا : رِياح .
وأما فُعَل من ذوات الواو فيجمع في القليل على أفعال قالوا : حُوت
وأحوات وفي الكثير على فيعملان ، قالوا حوت وحيتان ونون ونبيتان (١)
ودود وديدان .
وما عدا ذلك من هذه الأوزان فجمعه كجمع صحيحه .

فإن كان هذا المعتل العين قد دخلت عليه تاء التانيث، فإن كان على وزن
(فَعْلَةٌ) فلا يخلو أن يكون من ذوات الواو أو من ذوات الياء . فإن كان
من ذوات الواو جمع في القليل بالألف والتاء وكانت العين ساكنة نحو :
رَوْضَةٌ ورَوَاضَاتُ ، إِلَّا نَبِي سَلِيمٍ فَإِنَّهُمْ يَفْتَحُونَ الْعَيْنَ مِنَ الْمُعْتَلِ الْعَيْنِ
بالياء والواو (٢) / وعليه أنشدوا :
٨١٠ أَبُو بَيْضَاتٍ رَائِعٌ مُتَأَوِّبٌ

رفيقٌ بِمَسْحِ الْمُنْكَبِّينِ سَبُّوحٌ (٣)
وفي الكثير على فيعال نحو رَوْضَةٌ ورياضٌ ، وعلى فُعَل نحو دَوْلَةٌ ودوَلٌ
وجوَيَّةٌ وجوَبٌ (٤) .
فإن كان من ذوات الياء فتحكمه في القليل مثل المعتل بالواو وفي الكثير
يجمع على فيعال نحو عَيْبَةٌ وعِيَابٌ وعَيْبَاتٌ . وقد يجمع على فيعمل

(١) الكتاب ٢ / ١٨٧ .

(٢) المعروف ان هذه اللفظة لغة هذيل وقد صرح بذلك في ص ٥٦/١ وانظر الخصائص ١٩١/٢ ،
١٨٤/٣ والمحاسب ٥٨/١ .

(٣) ينسب لأحد شعراء هذيل ولم يبين من قاله ، وهو في وصف ظلم ويريد بمسح المنكبين
التحرك يمينا وشمالا وهو من عادة الطير . الخصائص ١٨٤/٣ ، المنصف ٢٤٣/١ ،
المحاسب ٥٨/١ ، سر الصناعة ٧١٦ (١٦ س) ، الفصل ١٩١ ، ابن يعيش ٣٠/٥ ،
الغني ٥١٧/٤ ، التصريح ٢٩٩/٢ ، الخزائنة ٤٢٩/٣ ، شواهد الشافية ١٣٢ .

(٤) ج ، ر : جونة ، وهو تصحيف ، والجوبة : الفجوة ما بين البيوت ، والحفرة .

نحو خَيْبَةٍ وخَيْبَتِمْ فاشتركا في الجمع بالألف والتاء وفي الجمع على وزن
فِعَال وهو مقيس فيها .

وانفردت ذوات الواو بفُعَل وذوات الياء بفيَعَل وهو شاذٌ فيهما .
فإن كان على وزن (فَعَلَّة) فإنه يجمع بالألف والتاء في القليل نحو دَوَلَّةٌ
ودَوَلَاتٌ وفي الكثير على فُعَل نحو دَوَلٌ .

فإن كان على وزن (فِعَلَّة) فإنه يجمع في القليل بالألف والتاء مثل
دِيمَةَ ودِيِمَاتٌ وفي الكثير على فِعَل نحو دِيِمٌ .

فإن كان على وزن (فَعَلَّة) فإنه يجمع في القليل بالألف والتاء ، قالوا :
ساحةٌ وساحاتٌ ، وقد يجمع على أفْعَل قالوا : ناقةٌ وأينقٌ وفي الكثير على
فُعَل قالوا : ساحةٌ وسُوحٌ ودائرةٌ ودُورٌ ولابئةٌ ولُوبٌ (١) ، وقد يجمع
على فِعَال ، قالوا : نياقٌ .

هذا ان كان الاسم المعتل الذي فيه تاء التانيث واقعا على مصنوع فإن كان
مخلوقا يجمع بالألف والتاء في القليل ويحذفها في الكثير مثل جَوَزَةٌ وجَوَزَاتٌ
وجَوَزٌ ، إلا أن يشد من ذلك شيء فيُجمع جمع المصنوع .
وما عدا ذلك إن وجد فقياس جمعه أن يُجمع كجمع صحيحة .

• • •

فإن كان الاسم الثلاثي صفة فلا يخلو أن يكون على (فَعَل) أو غير ذلك من
الأوزان ، فإن كان على (فَعَل) فإنه يجمع في القليل من الآدميين بالواو
والنون نحو قولك : صَعَبٌ وصَعْبُونٌ ، وفي النصب والخفض : الصَعْبِينُ ،
وجَعَدٌ وجَعَدُونٌ وجَعَدِينٌ ، قال الشاعر :

(١) اللابة : الحرة وهي الأرض التي ألبستها حجارة سود .

٨١١ قالت سُلَيْمَى لا أَحْيَبُ الجَعْدَيْنِ

ولا السِّبَاطَ إِنَّهُمْ مَنَاتَيْنِ (١)

وقد يجمع في الكثير على فيعال نحو جِعَادٌ وصِعَابٌ .
فإن كان لغير الآدميين كُسِّرَ على فيعال في القليل والكثير نحو جَدَلٌ
وجِدَالٌ وقد يُجمع على فُعُول قالوا : كَهَلٌ وكَهُولٌ وفَسَلٌ وفَسُولٌ (٢) .
وقد يجمع على فُعَل قالوا : نَطَطٌ ونُطَطٌ وكَثَّ وكُتَّ وسَهَمٌ وحَشْرٌ وسِهَامٌ
حُشْرٌ (٣) .

وما استعمل من هذه الصفات استعمال الأسماء فقد يجمع جمعها نحو
عبد قالوا في قَلِيلِهِ أُعْبِدُ كما قالوا أَكَلَبُ ، وقالوا : عَبِيدٌ كما قالوا : كَلَيْبٌ ،
وقالوا : عِبْدَانٌ كما قالوا : رِثْلَانٌ ، وقالوا : عَبْدٌ وَعُبدَانٌ ووَعْدٌ
وَوُعْدَانٌ (٤) كما قالوا : بَطْنَانٌ وَثُعْبَانٌ . وقد جاء على فِعْلَةٍ قالوا : شَيْخٌ
وشَيْخَةٌ .

فإن كانت فيه تاء التانيث يجمع بالألف والتاء في القليل ولم تفتح عينه
فرقاً بينه وبين الاسم نحو عِبْلَةٌ وَعِبْلَاتٌ وَضَخْمَةٌ وَضَخْمَاتٌ إلا
لفظتين شذتاً ففتحت فيهما العين وهي لَجْبَةٌ وَلَجَبَاتٌ (٥) وَرَبْعَةٌ
وَرَبَعَاتٌ .

أما لَجْبَةٌ فإنتهم يقولون : لَجْبَةٌ وَلَجَبَةٌ لكن أجمعوا في الجمع
على تحريك العين، وأما رَبْعَةٌ فهو اسم في الأصل فلذلك جُمِعَ
جَمْعُ الأسماء/ويجمع في الكثير على فيعال، قالوا: صَعْبَةٌ وصِعَابٌ [٢٥٢و]
وخذَلَةٌ وخذَالٌ .

(١) نسب في اللسان لصب بن نمرة . والجعد فوالشعر المجعد وبخلافه السبط ومناين جمع متن
وهو الكريه الرائحة . الكتاب ٢/٢٠٤ ، الاقتضاب ٤١٤ ، ابن يعيش ٥/٢٧ ، اللسان :
نن ، جعد .

(٢) الفسل : الرذل أو التذل الذي لا مروءة له ولا جلد والفسل : الأحق .

(٣) الشط من الرجال : الثقل البطن وقيل القليل شعر الحية وسهم حمر : مستوي قذذ الريش .

(٤) الوغد : الخفيف ، الأحق ، الضميف العقل .

(٥) انظر ص ٥٠/١ تعليق .

فإن كان على وزن (فَعَلَ) فإن كان للآدميين جمع في القليل بالواو والنون في الرفع والياء والنون في النصب والخفض نحو حَسَنَ وَبَطَلَ ، قالوا : حَسَنُونَ وَبَطَلُونَ ، وفي الكثير على فعال نحو حَسَانٌ . وَقَطَطَ وَقَطَاطَ (١) .

وقد جاء على أفعال وذلك قليل ، قالوا : عَزَبَ وَأَعَزَابُ ، وعليه قوله :

٨١٢ تَهْدِي أَوَائِلُهُنَّ كُلَّ طَمْرَةٍ

جرداءَ مثلِ هِراوةِ الأعزَابِ (٢)

وَبَطَلَ وَأَبْطَالَ . ولم يقولوا : بِطَالَ ، استغناء عنه بأبطال .

فإن كان لغير الآدميين جمع في القليل والكثير على فعال نحو حَسَنَ وَحَسَانٌ ، فإن كانت فيه تاء التانيث جمع في القليل بالألف والتاء نحو حَسَنَةٌ وَحَسَنَاتٌ وَبَطَلَةٌ وَبَطَلَاتٌ ، وفي الكثير على فعال نحو حَسَانٌ ، ولا يقال : بِطَالَ وَلَا أَبْطَالَ . أما بِطَالَ فَلأنه لم يجيء في المذكر وأما أَبْطَالَ فَلأنه ليس يجمع ما فيه تاء التانيث .

وأما (فَعَلَ) فهو قليل جداً ، فلذلك لم يتصرفوا في جمعه ، والتزموا فيه جمع السلامة نحو حَدَّثَ وَحَدَّثُونَ وَنَدَّسَ وَنَدَّسُونَ (٣) ، إلا

(١) رجل قط الشعر وقططه : جمع الشعر والقطط : شعر الزنجي .

(٢) للبيد بن ربيعة من قصيدة في الفخر . والمرأوة : العصا ، والأعزب جمع عزب وهو الراعي الذي يمدد عن أهله في المرعى فلا تكاد تفارقه عصاه يتخذها سلاحاً يدفع بها عنه السباع وهوام الليل فتشبه بها الفرس في رشاقته وملاستها .

والمرأوة فرس الريان بن حويص بن عوف من بني عمرو وهي الفرس التي تضرب بها العرب المثل فتقول : مثل هراوة الأعزاب . والتضير في أوائلهن يعود على أسراب الخيل التي يفتنون بها خصومهم . الطمرة : المشرفة أو السريمة ، أبيات المعاني ١/٥٠ ، الاشتقاق ٢٢٦ ، شرح السيرافي ٤٧/٥ و ابن يعيش ٢٥/٥ ، الديوان ٢١ .

(٣) ج ، ر : قدس ، وهو تحريف . ورجل ندس : سريع السمع فظن . الكتاب ٢/٢٠٥ .

لفظتان شدتاً كنتجداً ويَقُظ فكَسرتا على أفعال فقالوا : أنجاد وأيقاظ ،
وحكى أبو عمرو الشيباني (١) يَقاط ولم يَجِيء في المؤنث منه شيء .

وأما (فَعُل) فهو أقل من فَعُل بكثير ولم يحفظ منه إلا رجل جُنُبٌ
ورجل سُكُلٌ وهو السريع في حاجته . أما جُنُبٌ ففيه لغتان ، أفصحهما
أن يكون مفرداً في كل حال ، قال الله تعالى : وان كنتم جنُباً فاطمئروا (٢) ،
واللغة الثانية أن يجمع بالواو والنون فيقال جُنُبُونَ ، وقد قالوا : أجناب .

وأما سُكُلٌ فلم يتجاوز فيه جمعه بالواو والنون ولم يَجِيء منه بالناء شيء .
وأما (فَعُلٌ) فقليل جداً ولم يتجاوز فيه إن كان للآدميين جمعه بالواو
والنون نحو حُلُونٌ ومُرُونٌ ، وقد جمع على أفعال ، قالوا : مُرٌّ وأمرار .
وأما مؤنثه فلا يجوز فيه إلا الجمع بالألف والناء نحو حُلُواتٍ ومُراتٍ .
وأما (فِعِلٌ) فإنه يجمع إن كان للآدميين بالواو والنون في القليل نحو
رِدْءٍ (٣) ورِدُونٌ وزيضون ، وفي الكثير على أفعال ، قالوا : أنضاء .
وقد كسروه قليلاً على أفعل ، قالوا : جِلْفٌ وأجلْفٌ ، ولا يُحفظ منه
في المؤنث شيء .

وأما (فَعِيلٌ) فإنه لا يتجاوز فيه الجمع بالواو والنون في المذكور من
الآدميين نحو فَرِيحٌ وفَرِيحُونَ وحَدِيرٌ وحَدِيرُونَ ، ويكسر على أفعال ،
قالوا : نَكِيدٌ وأنكاد ، وقالوا : فَرِيحٌ وأفراح ، وقد كسروه على فِعَالٍ ،
قالوا : فِرَاحٌ قال الشاعر :

(١) هو اسحاق بن مرار الشيباني الفروي ، كوفي نزل ببغداد . كان أعلم الناس باللغة ، موثقاً
فيما يحكيه ، جمع أشمار العرب ودونها وكان خيراً فاضلاً صدوقاً . توفي عام ٣١٠ هـ .
الخطيب البغدادي ٣٢٩/٦ ، الزبيدي ١٢٤ ، ابن النديم ٦٨ ، ياقوت ٧٧/٦ ، القفطي
٢٢١/١ .

(٢) المائة : ٦ .

(٣) الرد : العون .

٨١٣ وجوهُ الناسِ ما عُمِّرَتَ فيهِم
طَلِيقَاتٌ وَأَنْفُسُهُم فِرَاحُ (١)
وما جاءَ منه لَمُوْنَتْ فلم يتجاوز فيه الجمع بالألف والتاء .
هذا حكم الاسم الثلاثي ، صفة وغير صفة .

• • •

فإن كان الاسم رباعياً فلا يخلو من أن يكون صفة أو غير صفة . فإن
كان غير صفة فلا يخلو من أن يكون ثالثة حرف مدّ ولين أو ثانيه ألفاً أو على
وزن أفعل أو على غير ذلك من / الأوزان . [٢٥٢ ظ]
فإن كان ثالثة حرف مدّ ولين فجملة ما جاء من ذلك خمسة أبنية فَعُول
وَفَعِيل وِفِعَال وِفَعَال وِفَعَال .

وهذه الأبنية لا تخلو أن تلحقها تاء التانيث أو لا تلحقها ، فإن لم تلحقها
تاء التانيث فلا يخلو أن تكون للمذكر أو للمؤنث .
فإن كان للمذكر ففِعَال منها يُجمع في القِلَّة على أفعلتة نحو: خِمَار
وأخْمِرَة وإزار وآزِرَة .
وفي الكثير على فُعَل نحو حُمُر ، ويجوز تسكين العين فتصير على فُعَل
نحو خُمُر وخُمُر .

وإن كان مضاعفاً أو معتل اللام لم تتجاوز فيه أفعلتة ولا يُجمع على
أفعل استقلاً للضمّ مع التضعيف أو حرف العلة .

وإن كان معتل العين كان حكمه حكم الصحيح ، إلا أنك تلتزم في
فُعَل تسكين العين نحو جِرَان وجُرُن وسيوار وسُور ، ولا يجوز تحريك
العين إلا في الضرورة استقلاً للضمّة في الواو نحو قوله :

(١) استشهد به السيرافي وروايته : ييض ، مكان فيهم . ولم ينسب لقائل .
شرح السيرافي ٤٨/٥ ، و ابن يبيش ٢٦/٥ .

٨١٤ عن مبرقات بالبرين وتبدو بالأكف السلاميات سور (١)
 وإن كان من ذوات الياه جاز فيه التحريك والتسكين كالصحيح نحو عيبان
 وعيين (٢) وعيين. والعيبان حديدة تكون في متاع الفدان.
 وقد يُجمع على فيعلان، وذلك شاذ ولم يفعلوه إلا فيما فيه لغتان : فُعال
 وفعال، بكسر الفاء وضمها، فكأنهم استغنوا بجمع فُعال نحو صوار
 وصيران وحوار وحييران (٣)، لأنهم يقولون : حوار وحوار، وصوار
 وصوار.

فإن كان على وزن فُعال جمع أيضاً في القيلة على أفعله، وفي الكثير
 على فُعل أو فُعل بمتزلة فيعال نحو قذال وأذلة وقذُل، إلا أن يكون
 مضاعفاً أو معتل اللام فإنهم يلترمون فيه أفعله أيضاً نحو جنان وأجينة
 وسماء وأسمية.

وان كان معتل العين كان حكمه حكم المعتل العين من فيعال نحو جواد
 وأجودة ومبال (٤) وأسيلة وسبل.
 فإن كان فُعال جمع في القليل على أفعله نحو غراب وأغربة وبُغات
 وأبغثة (٥)، وقد جاء على فِعلة قليلا، قالوا : غلامٌ وغِلْمَةٌ، وفي
 الكثير على فعلان نحو غيلمان وغيربان. وقد شذ من شيء فجاء على فعلان،
 قالوا : زُقاق وزُققان وحوار وحووران، وربما جاء على فُعل قالوا :
 ذُبابٌ وذُبابٌ وحوارٌ وحوورٌ.

(١) لدى بن زيد المبادي، وقوله : عن مبرقات متعلق بقوله تصحو في البيت السابق للشاهد.
 والمبرقات : من أبرقت المرأة : تحسنت وتزينت .

البرين جمع برة وهي الخلخال . سور : جمع سوار وهو ما يوضع في المصم من حلية.
 الكتاب ٣٦٩/٢ ، المقتضب ١١٣/١ ، النصف ٣٣٨/١ ، المخصص ٤٦/٤ ، المحكم
 ١٣٠/٢ ، المفصل ٣٨٠ ، شواهد الشافية ١٢١ ، الديوان ١٢٧ .

(٢) ج ، ر : عيون ، وهو تحريف وانظر الكتاب ١٩٢/٢ .

(٣) الصور : قطيع البقر والحوار ولد الشاة .

(٤) السبال : جمع سبلة وهي الدائرة التي في وسط الشفة العليا أو هي الشاويبان وما بينهما .

(٥) البغات من الطيور : الضيفة .

فإن كان على (فَعِيل) جُمع في القليل على أفعِلَة نحو رَغِيف وأرغِفَة
 وكَثِيب وأكثِبَة وفي الكثير على فُعْلان نحو رَغِيف ورُغْفان وقَضِيب
 وقَضِبان وعلى فُعْل نحو رَغِيف ورُغْف وكَثِيب وكَثُيب وأمِيل وأُمْل (١).
 وقد يجمع على فِعْلان . قالوا : ظِلْمَان في جمع ظَلَم ، وهو فرخ النعام (٢).
 وقد جاء على أفعِلاء ، قالوا تَصِيب وأنصِيباء وخَمِيس وأخْمِساء
 ورَبِيع وأرْبِعاء . هذا ما لم يكن معتل اللام ولا مضاعفاً .

فإن كان معتل اللام جمع في القليل على أفعِلَة كالصحيح نحو قَرِي
 وأقْرِية (٣)، وقد شذَّ فجمع في القليل على فِعْلَة، قالوا صَبِي وصَبِيَة (٤)،
 وفي الكثير على فُعْلان . قالوا قُرِيان وسُرِيان .
 وقد جاء على فِعْلان . قالوا : صَبِي وصَبِيان .

فإن كان مضاعفاً جمع في القليل على أفعِلَة ، قالوا : حَزِيرٌ وأحِيزَة (٥)،
 وفي الكثير على فُعْلان نحو حَزَّان . وعلى فُعْل نحو سَرِير وسُرَّر . وقد
 يجوز فتح العين تخفيفاً فتقول : سُرَّر .

فإن كان على (فَعُول) جمع في القلة على أفعِلَة ، قالوا : خَرُوف
 وأخرِفَة وعمود / وأعمِدَة ، وفي الكثير على فِعْلان ، قالوا : خَرُوف [٢٥٣]
 وخِرْفان وعمود وعمِدان ، وعلى فُعْل ، قالوا : زَبُور وزُبُر (٦) .
 وربما جاء على فعائل ، قالوا قَدُوم وقَدائم .

- (١) الإميل : جبل من الرمل يكون عرضه نحواً من ميل وطوله مسيرة يوم .
- (٢) كذا والصواب : ذكر النعام .
- (٣) يقال مازال على قرو واحد وقري واحد أى طريقة واحدة ويجمع أيضاً على أقراء .
- (٤) ج : ظبي وظبية ، وهو تحريف .
- (٥) ج ، ر : جرين وأخرنة ، وهو تحريف والحزير : ما غلظ وصلب من الأرض نبع
 إشراف . وانظر الكتاب ١/ ١٩٤ .
- (٦) كتاب مزبور : كتابه متفتة .

فإن كان معتلّ اللام جُمع على أفعال ، قالوا : عَدَوْ وأعداء وفكَّوْ
وأفلاء (١) ، ولا يتجاوزونه . وقد حُكي شاذاً فَعَال . وفُعُول ، قالوا :
فَلَاء وفُلْيَى .

فإن كانت هذه الأمثلة الخمسة واقعة على مؤنث جمعت في القلة على أفعل
قالوا : عَنَاق (٢) وأَعْنَقَ ومُكْرَاعَ وأَكْرَعُ وذِرَاعَ وأذْرُعَ ويَمِينِ وأَيْمُنِ
وشِمَالِ وأشْمَلُ قال الشاعر :

٨١٥ طِرُنَ انْقِطَاعَةَ أوتارِ مُحَظْرَبَةِ
في أقوسٍ نازعتِها أَيْمُنُ شُمْلًا (٣)
وقال الشاعر :

٨١٦ يَأْتِي لَهَا مِنْ أَيْمُنٍ وَأَشْمَلِ (٤)

وقد جاء في القليل على أفعال ، قالوا : يَمِينِ وَأَيْمَانِ ، شاذة لا يُقاسُ عليه .
فأما قولهم : سماء وأسمية ، فقيه قولان : منهم من جعله شاذاً في جميع
المؤنث ، ومنهم من جعله مذكراً ، واستدل على ذلك بقوله تعالى : والسماء
مُنْقَطِرٌ بِهِ (٥) ، ولم يقل منقطرة .

(١) الفلو والفلو والفلو : الجحش والمهر إذا فطم .

(٢) العناق : أنثى الماعز .

(٣) للأزرق العبدي كما نسيه سيويه ، المحظربة : المحكمة القتل الشديدة . يصف طيراً
تلير بسرعة تشبه صوت طيراتها بصوت انقطاع أوتار شديدة القتل حين تجذب شدة فننقطع .
الكتاب ١٩٤/٢ ، المخصص ٤/٢ ، ١٩٠/١٦ الانصاف ٢٢٣ ، شواهد الشافية ١٢٣ .

(٤) لأبي النجم العجلي . وخسيري يأتي يعود على الراعي الذي يحرق إبله فيعارضها مرة من يمينها
ومرة من شمالها ليحلبها على الطريق الذي يريده . الكتاب ١١٣/١ ، ٤٧/٢ ، ١٩٥ ،
المنصف ٦١/١ ، الخصائص ١٣٠/٢ ، ٦٨/٣ ، المخصص ١٩٠/١٦ ، ١٢/١٧ ،
الانصاف ٢٢٣ .

(٥) المزل : ١٨ .

والذي يجعله مؤنثاً يجعله من باب النسب نحو حائض وطامث ، ويجعل قولهم : أَسْمِيَّةٌ ، شاذّاً ، وسهل جمعه على أفعلية لما كان يلزمه من الاعتلال حتى يصير على اسم ، أو جمعه على قياس جمعه . وقد جمعوا فعلاً في الكثير على فُعُول ، قالوا : عَنَاقٌ وَعُنُوقٌ ، ومن أمثالهم : العُنُوقُ بعدَ النوقِ (١) . وحكى : عُنُقٌ وَعُنُقٌ على فُعُل ، بضم العين ، وفُعُلٌ ، بإسكانها . وقد جمعوا فعلاً على فُعُلٍ وعلى فعائل ، قالوا : شَمَالٌ وشُمُلٌ وشَمَائِلٌ . وذلك قليل ، وما عدا ذلك التزم فيه أفعل .

وأما (فُعُول) للمؤنث فحكمه حكم المذكر لافرق بينهما نحو قَدُومٌ وقَدُومٌ ، فإن لحقت لهذه الأمثلة تاء تأنيث .

فأما (فَعِيلَةٌ) فتجمع على فعائل نحو صَحِيفَةٌ وصَحَائِفٌ ، وعلى فُعُلٌ شاذّاً نحو سَفِينَةٌ وَسَفِينٌ وصَحِيفَةٌ وصُحُفٌ .

والمعتل اللام من هذا يجمع على فعائل خاصة إلا أنه لا بد من تحويل الكسرة فتحة وقلب الياء الأخيرة ألفاً والهمزة ياءً للعلّة التي تذكر في التصريف فيه نحو مَطِيَّةٌ ومَطَايَا .

فإن كان على غير ذلك من الأوزان جمع على فعائل ولا يتجاوز ذلك نحو ذُوَابَةٌ وذَوَائِبٌ ، ورسالةٌ ورسائلٌ وحلوبةٌ وحلائبٌ وحمائمٌ وحمائمٌ . هذا إذا كانت واقعة على مصنوع (٢) ، فإن كانت لمخلوق كان جمعها بحذف التاء في الكثير ، وفي القليل بالألف والتاء . وقد يجري المخلوق مجرى المصنوع فيجمع كجمعه ، كما أنه قد شذت من المصنوع شيء فيجمع بحذف التاء كالمخلوق ، والمصنوع من ذلك سَفِينَةٌ وسَفِينٌ وعمامةٌ وعمائمٌ .

• • •

(١) قال الأصمعي : يراد به الأمر الصغير بعد العظيم ، وقال السكري : مناه أبعاد الحال

الجليلة صنر أمركم . جمهرة الأمثال ٥٦/٢ ، جمهرة اللفظة ٥١٢/٣ ، الحيوان ٤٦٢/٥ .

(٢) قوله مصنوع لا يتفق مع واقع حلوبة وحمائم ولعل حمائم محرقة عن عمامة .

فإن كانت هذه الأمثلة صفات فإنَّ (فَعِيلًا) فيها يجمع على فُعَلَاءِ نحو
فَقِيهَ وفُقَهَاءَ وظَرِيفَ وظُرَفَاءَ ، وعلى فِعَالٍ ، قالوا : ظَرِيفٌ وظَرِيفٌ
وكَرِيمٌ وكِرَامٌ ولَثِيمٌ ولِثَامٌ ، وعلى فُعُلٍ ، قالوا : نَذِيرٌ ونُذُرٌ ، وقد
تسكَّنَ عينه ، وفَصِيحٌ وفُصُحٌ ، وعليه قوله :

٨١٧ خُرْسٌ بِلَافِي كَلِّ مَكْرُمَةٍ

فُصُحٌ بِقَوْلِ «نَعَم» وبِالْفِعْلِ (١)
وقد يُجمع على فُعَلَانٍ وفِعْلَانٍ ، قالوا : شَجِيعٌ / وشُجَعَانٌ ، [٢٥٣ظ]
وذلك شاذٌّ ، وعلى أفعالٍ قالوا : يَتِيمٌ وأَيْتَامٌ ، وذلك شاذٌّ .

•••

هذا حكم الصحيح ، فإن كان معتل العين جمع على فُعَالٍ ، قالوا :
طَوِيلٌ وطُؤَالٌ . وقد تقلب واوه ياءً فيقال : طِيَالٌ ، قال الشاعر :

٨١٨ تَبَيَّنَ لِي أَنَّ الْقَمَاءَةَ ذَلَّةٌ

وَأَنَّ أَشْدَاءَ الرِّجَالِ طِيَالُهَا (٢)
فإن كان معتل اللام جمع على أفعِلَاءَ ، قالوا غَنِيٌّ وأَغْنِيَاءٌ وَسَرِيٌّ وَأَسْرِيَاءٌ
وهو الفاضل ، وقد شدَّ منه شيءٌ فجمع على فُعَلَاءَ : تَقِيٌّ وتُقَوَاءُ ، فشذَّوا
فيه شذوذين ، جمعه على فُعَلَاءَ وأبدلوا واو آمن ياءً ، ولا يخفِظ البصريون
غيره . وحكى الفراء سَرِيٌّ وَسُرُوءٌ .

فإن كان مضاعفاً جمع على أفعِلَاءَ ، قالوا : شَدِيدٌ وَأَشْدَاءٌ . وقد يجمع
على أفعِلَةٍ ، قالوا : شَحِيحٌ وَأَشْحَةٌ ، وذلك شاذٌّ . وقد يجمع على فُعُلٍ
وذلك شاذٌّ أيضاً ، نحو لَذِيذٌ وَلُذُذٌ ، قال الشاعر :

(١) استشهد به السيرافي ولم ينسبه ، وفي ج ، رواه ابن يعيش : تلاق ، وهو تصحيف .

شرح السيرافي ٥٠/٥ ظ ، ابن يعيش ٤٦/٥ .

(٢) من قصيدة لأنيف بن زبان النبهاني من طي (إسلامي) ورواية الكامل والمخصص : طوالها ،

قال المبرد : وانشدني غير واحد : طيالها ، وليس هذا بالمعنى . القماءة : القصر .

الكامل : ٩١/١ ، ١٣٩/٣ ، المتصف : ٤٣٢/١ ، المخصص ١١/١٦ ، ابن السجري

٥٦/١ المفصل ٣٨١ ، المعنى ٥٨٨/٤ ، شواهد الشافية ٣٨٥ .

٨١٩ لُذُذٌ بِأَطْرَافِ الْحَدِيثِ إِذَا

ذُكِرَ الْقِرَى وَتُنَزَعَ الْفَخْرُ (١)

فإن لحقته تاء التانيث جمع على فعائل ، نحو ظريفة وظرائف وكريمة وكرائم .
وقد يُجمع على فُعَلَاء ، قالوا : سَفِيهَةٌ وَسُفْهَاء ، وَفَقِيرَةٌ وَفُقَرَاء ،
ولا يُحفظ من ذلك إلا هذان خاصة .

وقد يجمع على فِعَالٍ نحو : ظَرِيفَةٌ وَظَرِيفٌ ، وهو القياس . فأما قوله
تعالى : خُلَفَاءُ (٢) فيتصور فيه وجهان أحدهما : أن يكون شاذاً في جمع
خَلِيفَةٌ ، فيكون كفُقَرَاء وَسُفْهَاء ، والآخر أن يكون جمع خَلِيفٍ ،
فإنه يقال : خَلِيفَةٌ وَخَلِيفٌ .

وأما (فَعُول) فإنه يكون للمذكر والمؤنث بغير تاء ، فإن عنيت به مذكراً
جمع على فُعُلٍ نحو صَبُورٌ وَصَبِيرٌ وَشُكُورٌ وَشُكْرٌ . فإن عنيت به مؤنثاً
جمع على فُعُلٍ نحو عَجُوزٌ وَعَجُزٌ ، وقد يجمع على فعائل ، قالوا :
عَجُوزٌ وَعَجَائِرٌ .

هذا وإن كان صحيحاً ، فإن كان معتلاً اللام جمع على أفعال ، قالوا :
عَدُوٌّ وَأَعْدَاءُ فَإِنْ كَانَ فِيهِ تَاءُ التَّانِيثِ جَمَعَ عَلَى فَعَائِلٍ ، قالوا : حَلُوبَةٌ
وَحَلَائِبٌ وَرَكُوبَةٌ وَرَكَائِبٌ . وما كان من هذه الصفات للمذكر ، فإنه
لا يمتنع جمعه بالواو والنون إلا إذا كان للآدميين ، إلا أن تكون فيه تاء
التانيث نحو : خَلِيفَةٌ ، أو يكون للمذكر والمؤنث بغير تاء نحو : صَبُورٌ
وَشُكُورٌ .

فأما (فَعَال) فيجمع على فُعُلٍ ، قالوا : جَمَادٌ وَجُمُدٌ ، وَالجَمَادُ الْبَخِيلُ ، وَقَدْ
يَجْمَعُ شَاذاً عَلَى فُعَلَاء ، قالوا : جَبَّانٌ وَجَبَّانَةٌ ، هذا ما لم يكن معتلاً

(٢) استشهد به السراي ولم ينسبه ، وروايته : لذ شرح السراي ٥٠/٥ ط ،

ابن بيش ٤٦/٥ .

(٣) الاعراف : ٦٩ .

العين فإن كان معتلّ العين جُمع على فُعَلٍ ولزم تسكين العين نحو جَوَادٍ وجُوْدٍ .

وقد شدّد منه شيءٌ فجاءَ على فِعَالٍ ، قالوا : جَوَادٍ وجِيَادٍ ، فالترموا قلب الواو ياء ، وإن كان لا يلزم ذلك في نظيره نحو طَوِيلٍ وطِوَالٍ وطِيَالٍ . فأما (فِعَالٍ) فيجمع على فُعَلٍ نحو دَلَاثٍ ودُلُثٍ (١) وليكَاكٍ وليكُكٍ (٢) ، وقد يجمع على فِعَالٍ ، قالوا : نَاقَةٌ هِجَانٌ ونوقٌ هِجَانٌ (٣) ودرِعٌ دِلَاصٌ وأدرِعٌ دِلَاصٌ (٤) وامرأةٌ كِنَانٌ ونساءٌ كِنَانٌ (٥) ، فأجرى فِعَالٍ مجرى فَعِيلٍ في ذلك ، فكما جمعوا فَعِيلًا على فَعَالٍ ، كذلك فعلوا في نظيره .

وأما فَعَالٍ فيجمع كجمع فَعِيلٍ ، نحو شُجَاعٍ وطُوَالٍ .

• • •

وأما ما في آخره ألف فلا يخلو أن تكون ألفه / للتأنيث أو لا تكون، [٢٥٤ و] فإن كانت لغير التأنيث جمع على فَعَالٍ نحو ذِفْرِيٌّ وذَفَارِيٌّ (٦) ، في لغة من نوّن ، ومسلهتي وملاه ، وقد تُحوّل إلى فَعَالِيٍّ ، وذلك شاذّ لا يقاس عليه ، نحو ذِفْرِيٌّ وذَفَارِيٌّ ومِدْرِيٌّ ومدَارِيٌّ (٧) .

فإن كانت ألفه للتأنيث فلا يخلو من أن تكون ممدودة أو مقصورة . فإن كانت ممدودة فلا يخلو أن يكون الاسم على فَعَلَاءٍ أو على غير ذلك من الأوزان ، فإن كان على (فَعَلَاءٍ) فلا يخلو أن يكون اسماً أو صفة ، فإن

-
- (١) الدلاث : السريع من الإبل وكذلك المؤنث يقال : ناقة دلاث .
 - (٢) جمل لكَاكٍ وناقَة لكَاكٍ : شديد اللحم .
 - (٣) الهجان : الأبل البيض .
 - (٤) الدلاص : الأئنة البراقة .
 - (٥) الكنان : وقاء كل شيء وستره وهو الكن والكنة والكنان .
 - (٦) الذفري : موضع يعرف خلف اذن الناقة .
 - (٧) المدر : المشط .

كان اسماً جمع على فعال نحو صحراء وصحاري ، فتقلب الهمزة ياء وتحذف
وتبدل من الألف التي قبل الهمزة ياء. وقد تدغم الياء التي هي بدل من الألف في
الياء التي هي بدل من الهمزة ، فيقال صحاريّ وقد تحول إلى فعالي فيقال :
صحاريّ .

وإن كان صفة جمع على فُعَل نحو حمراء وحمُر .

هذا في الكثير وإن أردت القليل في الاسم جمعته بالألف والتاء نحو صحراوات.
وأماً الصفة فالقليل والكثير بلفظ واحد ، ولا يجوز جمعها بالألف والتاء.
فأماً قوله عليه السلام : ليس في الخضروات صدقة ، فإنه من إجراء الصفة
مجري الاسم وهو شاذ لا يقاس عليه .

ومما سهل استعمال هذه الصفة استعمال الأسماء أتها غير تابعة . وقد
تجمع على فعال نحو بَطْحَاء وبِطَاح .

فإن كان على غير ذلك من الأوزان جمع على مثال فعال ، إلا أن يكون
على وزن فُعَلَاء ، فإنه يجمع على فعال نحو عَشْرَاء وَعِشَارٍ وَنُفْسَاء
وَنِيفَاسٍ .

فإن كانت مقصورة فلا يخلو أن تكون على وزن فُعَلَى أو على غير ذلك من
الأوزان ، فإن كانت على وزن فُعَلَى فلا يخلو من أن تكون مؤنثاً لأفْعَل
أو لا تكون ، فإن كانت مؤنثاً لأفْعَل جمع في القليل بالألف والتاء نحو :
كُبْرَى وكُبْرِيَّاتٍ وصُغْرَى وصُغْرِيَّاتٍ ، وفي الكثير على فُعَل نحو كُبْر
وصُغْر .

وقد شدّ منه شيء فجاء على فعال ، قالوا : شاة رَبِّي ورُبَاب ، وهي الشاة
السينة ، وعلى فعال أيضاً وهو شاذّ ، قالوا : رَبَاب .

وإن كان ليس بمؤنث لأفْعَل جمع على فعالي نحو حَبَالِي ، وقد يجمع على
فعال ، قالوا : أَنْشَى وَإِنَاث .

فإن كان على غير ذلك من الأوزان جمع على فعّال في لغة من لم ينون إلا أن يكون على وزن فعّلتى فلا يخلو أن يكون مؤنثاً لفعّلان أو لا يكون ، فإن لم يكن مؤنثاً لفعّلان جمع على فعّالتي نحو علكتي ، وشاة حرمتي وحرامتي وهي المنتهية للنكاح .

فإن كان مؤنثاً لفعّلان جمع على فعّالتي ، وقد يجمع على فعّالتي ، قالوا : سكرى وسكارى وسكارى وغضبي وغضابي وغضابي ، وعجّلتى وعجّالتي وعجّالتي .

فإن كان ثانيه ألفاً فلا يخلو أن يكون على وزن فاعيل أو فاعل . فإن كان على وزن فاعل جمع على فواعيل ، قالوا : طابقت وطوابقت ، وخاتمت وخواتيم ، وقد يجمع على فواعيل ، وذلك شاذ . قالوا : خواتيم وخواتيم وطوابقت .

فإن كان على وزن فاعيل فلا يخلو أن يكون اسماً أو صفة ، فإن كان اسماً جمع على فواعيل نحو قاسيم وقواسيم وكاهيل وكواهيل . ويجوز جمع ما / كان منه علماً بالواو والنون ، ويجمع على [٢٥٤ظ] فواعيل شاذاً . قالوا : باطيل وبواطيل . وزعم القراء أنها من كلام المولدين .

وقد يُجمع على فعّلان ، قالوا : حاجير (١) وحجران ، وقد يجمع على فعّلان وهو أقل من فعّلان ، قالوا : حائط وحيطان وغائط وغيطان (٢) .

وقد يجمع على أفعلّة وهو أقل منها ، ولم يُسمع منها إلا وادي وأودية ، وجاز البيت وأجوزة (٣) ، ونادٍ وأندية ، والنادي مجتمع القوم .

(١) العاجر ما يسك الماء من شقة الوادي .

(٢) الغائط : المتسع من الأرض مع طمأنينة .

(٣) جاز البيت : الخشب التي للحمل خشب البيت .

فإن كان صفة فلا يخلو من أن تكون هذه الصفة قد استعملت استعمال الأسماء (أو استعملت استعمال الصفات . فإن استعملت استعمال الأسماء) (١) جمعت جمعاً نحو صاحب وصواحب وصُحبان وراعٍ ورواعٍ . وقد يجمع جمع الصفات وسنيتين حكم جميع الصفات . فإن لم تستعمل استعمال الأسماء فلا يخلو أن يكون فيه ثناء التأنيث أو لا يكون . فإن لم يكن فلا يخلو أن يكون لذكور أو لثؤنث . فإن كان لذكور جمعت على أفعال وفعلها عاقل كانت المصنفة أو لغير عاقل نحو ضاربٍ وضُرَّابٍ وضُرَّابٍ .

وقد يجمع على فُعَلٍ إن كانت لغير من يعقل نحو بازلٍ وبُزُلٍ وشارِفٍ وشَرُفٍ . وعلى فواعلٍ نحو بازلٍ وبوازلٍ وشاهِقٍ وشواهِقٍ . فإن كان لمن يعقل جمع على فَعَلَةٍ نحو كاتبٍ وكتَّبةٍ وظالمٍ وظلَّمةٍ وفاجرٍ وفَجْرَةٍ . وقد يجمع على فُعَالٍ وذلك شاذٌ نحو كافرٍ وكُفَّارٍ ، قال القحطامي :

٨٢٠ وشتُّ البَحْرُ عن أصحابِ موسى
وغرَّقَتِ الفراعِينَةُ الكُفَّارُ (٢)

وقائمٍ وقِيَّامٍ ونائمٍ ونُبَّامٍ .
وعلى فُعَلَاءٍ نحو شاهدٍ وشُهَدَاءٍ وجاهلٍ وجُهَلَاءٍ وعالمٍ وعُلَمَاءٍ .
وعلى فُعُولٍ نحو شاهدٍ وشُهُودٍ ، قال الشاعر :
٨٢١ بايعةٌ ليلسى في الخلاءِ ولم يكن
شهودٌ على ليلسى عدولٌ معانيعُ (٣)

- (١) ما بين القوسين سقط من ج ، د وأثبت في حاشية ج .
(٢) للقحطامي . وفي البيت إشارة إلى قصة موسى مع فرعون . شرح السيرافي ٤٩/٥ ، المحكم ٣٢٨/٢ ، ابن عيش ٥٥/٥ ، اللسان : كفر ، فرعن ، أندويان ١٤٢ .
(٣) اللحنون ، ونسب في اللسان تلحيث . معانيع جمع مفتح ، وهو كقولهم : رجل عدل حيث وصفوه بالمصدر . وعدول جمع عدل . شرح السيرافي ٤٩/٥ ، المحكم ١٣٢/١ ، ابن عيش ١٢/١ ، اللسان : قنع ، اللديوان ١٨٦ .

وقد يجمع على فَعَلْتِي إذا كانت الصفة آفة أو عاهة نحو هالك وهَلَكْتِي وماتق ومَتَوَقَّتِي ، وهو الذي غلبه الحب .

وقد يجمع على فواعِلٍ للعاقل ، ولم يسمع منه في الكلام إلا فارسٌ وفوارسٌ وهالكٌ وهوالكُ ، إلا في ضرورة شعر نحو قوله :

٨٢٢ وإذا الرجالُ رأوا يزيدَ رأيتَهُم

خَضَعُ الرقابِ نواكسَ الأبصارِ (١)

وكذلك حكم المضاعف منه والمعتلّ العين ، إلا أن فُعَلًا أنصح في المضاعف من فَعَلٍ ، هروباً من اجتماع الأمثال نحو قارٌّ و قُرَّارٌ ونحو قُرَّرَ .

وإن كان معتلّ العين بالواو فإنه يجوز في فُعَلٍ قلب الواو ياءً نحو صائمٌ وصَوَّامٌ وصَيَّامٌ ، وفي فَعَلٍ قلب الواو ياءً وكسر الفاء فيقال : صَوِّمٌ وصَيِّمٌ .

وإن كان معتلّ العين جمع على فُعَلَةٍ نحو قاضٍ وقُضَاةٌ (٢) وغازٍ وغَزَاةٌ . وقد جمع على فَعَلٍ شاذّاً ، قالوا : غازٌ وغَزَيٌّ .

وإن كان مؤنثاً كان حكمه حكم مالمو كان للمذكر ، إلا أنه يجوز في جمعه فواعِلٌ نحو حائضٍ وحَيَّاضٌ وحَيِّضٌ وحوائضٌ فصيحاً . فإن كان فيه تاء التانيث جمع على فواعِلٍ نحو ضاربةٍ وضواربٍ وقوائمٍ وقوائمٍ .

فإن كان على وزن أفْعَلٍ فلا يخلو من أن يكون اسماً أو صفة .

فإن كان اسماً جمع على أفاهلٍ نحو أفكَلٍ وأفاكِلٍ وأيدعٍ وأيادِعٍ (٣) وأحمدٍ وأحاميدٍ / إلا أن ما كان علماً يجوز أن يجمع جمع السلامة. [٢٥٥]

(١) للفوزدي من تصيدة في مدح آل المهلب ومنهم ابنة يزيد . خضع جمع خضوع مبالغة خاضع ويحتمل أن يكون خضع جمع أخضع وهو الذي في عنقه تطامن من خفة . نواكس جمع ناكس وهو المطاطيء رأسه . الكتاب ٢/٢٠٦ ، المنتخب ١/١٢١ ، ٢/٢١٩ ، جمهرة اللغة ٢/٢٢٨ ، الأصول ٢/٢٨٤ ، شرح مشكلات الحامسة ٧٥ ، الخزائن ١/٩٩ ، شواهد الشافية ١٤٣ ، الديوان ٧٦ .

(٢) قضاة أصلها قضية ، قلبت الياء الفاء لتحركها وفتح ما قبلها .

(٣) الأكنل : الرعدة ، والأيدع : الزعفران .

فإن كان صفة فلا يخلو أن يكون مؤنثه فعلاء أو أفعلثة ، أو يكون للمفاضلة .
فإن كان مؤنثه فعلاء جمع على فَعَلَ نحو أحمر وحمر ، ويجمع على
فُعْلان نحو أسود وسودان وأعمى وعميان ، إلا أن يكون آفة أو عاهة
فإنه يُجمع على فَعَلَى نحو أحمر وحمر وأنوك ونوكي . ولا يجوز
جمعه جمع سلامة ، وإن كان صفة لمن يعقل ، إلا في ضرورة شعر
نحو قول الكميت :

فما وجدّت نساءً بنى نزار

حلائل أسودين وأحمرينا (٥٠)

وإن كانت قد استعملت استعمال الأسماء جمعت تارة جمع الأسماء
وتارة جمع الصفات . وما جاء في ذلك قوله :

أتاني وعيدُ الحوص من آل جعفر

فيا عبد عمرو لو نهيت الأحارصا (٥٩٠)

هذا حكم كل أفعل فعلاء إلا أجمع في التأكيد ، فإنهم الترموا فيه
جمع السلامة ولم يكسروه .

وأما أفعل الذي مؤنثه أفعلثة فإنه يكسر على أفاعيل نحو أرملة وأراميل .
وعليه قول جرير :

٨٢٣ هذى الأراميلُ قد قضيت حاجتها

فمن حاجة هذا الأرملة الذكيرة (١)

فإن كان أفعل للمفاضلة فلا يخلو أن يكون بمن أو بالألف واللام أو مضافاً .
فإن كان بمن لم تجز تثنيته ولا جمعه ، وإن كان بالألف واللام جمع
على أفاعيل نحو الأفضل والأفاضل والأكبر والأكابر . وإن كان مضافاً
فإن فيه وجهين : أحدهما أن يكون مفرداً على كل حال . والآخر :

(٢) من قصيدة يمدح بها عمر بن عبد العزيز ، ويريد بالأرملة نفسه . وقد سقط البيت من
الديوان . المقدم الفريد ٣/٢٩٢ ، ١١/٤ ، الصفي ٢/٤٨٦ .

أن يُشْتَى ويجمع ، ويكون تكسيرة على وزن أفاعِل ، وعليه قوله تعالى :
أكابِرَ مجرِّمِها (١) .

وقد وجدت اللفظان في قوله عليه السلام : أَلَا أُنَبِّئُكُمْ بِأَحْبَبِكُمْ إِلَيَّ وَأَقْرَبِكُمْ
مِنِّي مَجَالِسَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ ، أَحَابِسِكُمْ اخِلَاقًا ، الْمَوْطِنِينَ أَكْثَافًا ،
الَّذِينَ يَأْتَوْنَ وَيُؤْتَوْنَ (٢) .

• • •

فإن كان على غير ذلك من الأوزان فإنه يجمع - اسماً كان أو صفة -
على وزن فعَالِل نحو درهم ودراهم وهَجْرَع وهَجَارِع ، وهو الطويل ،
إلا أن يكون مضاعف اللام فإنه يجمع على فعَالِل : قَرْدَدٌ وقَرَادِيدٌ (٣) ،
إلا أن يكون على وزن قَبْعِل (٤) فإنه يجمع على أفعال نحو مَبِيتٌ وأموات
وجبَدٌ وأجواد .

فإن كان على خمسة أحرف فصاعداً فلا يخلو أن يكون آخره بالألف
والنون أو بألف التانيث الممدودة أو المقصورة أو لا يكون فيه شيء من ذلك .
فإن كان الذي في آخره الألف والنون على خمسة أحرف جمع على فعَالِلِينَ
- إن كان اسماً أو صفة - نحو سِرْحَانٌ وسِرَاحِينَ ، إلا أن يكون على
وزن فعَلَانٍ فيجمع على فعَالٍ وعلى فعَالٍ نحو سَكْرَانٌ وسَكَارِي
وسُكَارِي وَعَجَلَانٌ وَعَجَالِي وَعُجَالِي . وكذلك فعَلَانٌ إذا كان صفة ،
قالوا : سِرَاحٌ في جمع سِرْحَان .

فإن كان في آخره ألف التانيث الممدودة حذفت وجمع الاسم على
فعَالِلٍ نحو : قاصِصَاءٌ وقَواصِصٍ (٥) وخُفْنُصَاءٌ وخُفْنُفِيسٍ .

(١) الأنعام : ١٢٢ .

(٢) الفائق في غريب الحديث ١٦٩/٣ ، وانظر الكامل ٤/١ .

(٣) القرد : الأرض الصلبة .

(٤) ج ، ر : فعيل ، وهو تحريف .

(٥) القاصصاء : أحد حبرة اليربوع والآخر النافق .

فإن كانت مقصورة لم يجز تكسير الاسم بل يجمع جمع السلامة نحو
جُمَادَى وِجُمَادِيَات . فإن لم يكن فيه شيء من ذلك حذفته حتى يبقى منه
أربعة أحرف وكسرتة على مثال فَعَالِيلِ وِفَعَالِيلِ ، إن شئت تكون الياء
عوضاً من الحروف / المحذوفة إلا أن يكون رابعه حرف [٢٥٥ ظ]
مدولين ، فإنك لا تحذف منه شيئاً نحو سِرْبَالٍ وَسِرَابِيلٍ وَقِنْدِيلٍ وَقِنَادِيلٍ ،
ويكون الحذف على حسب (١) في التصغير .

• • •

هذا حكم الجمع المبني على واحدة الملفوظ به ، وقد شدت جموع فلم
ينطق لها بواحد نحو عِبَادِيدٍ وَشَمَاطِيِطٍ ، ألا ترى أنه لا يقال : عَبْدُودٍ
وَلَا شَطَطُوطٍ ، ولا لفظ بشيء يمكن أن يكون مفرداً لهذه الجموع .
فإن قال قائل : ولعلها أسماء جموع كقَتَوَمٍ وَرَمَطٍ ، لأن اسم الجمع هو
الذي لم ينطق له بواحد من لفظه ، فالجواب : إن أسماء الجموع من قبيل
الأسماء المفردة . أعني أنها يجوز تصغيرها على لفظها كالمفرد وتجيء أوزانها
على حسب أوزان الأسماء المفردة ، ومقاعيل من أبنية الجمع الخاصة ،
فلذلك لم يتصور في عِبَادِيدٍ وَشَمَاطِيِطٍ أن يكونا اسمي جمع .

• • •

وقد جاء أيضاً في الجموع ما هو على غير لفظ واحده المتطوق به ، وذلك
محفوظ ولا يقاس عليه . والذي سُمع من ذلك مَلَامِيِجٍ في جمع لَمِيِحَةٍ
ومَذَاكِيرٍ في جمع ذَكَرٍ وَأَرَاهِيِطٍ في جمع رَمَطٍ وَأَرَاضٍ ، في جمع أَرْضٍ
وأَحَادِيِثٍ في جمع حَدِيثٍ وَأَقَاطِيِجٍ في جمع قَطِيِجٍ وَأَبَاطِيِيلٍ في جمع بَاطِلٍ .
وقالوا : طَائِرٍ وَأَطْيَارٍ ، وَتَوَآمٍ وَتَوَآمٍ ، وباب فُعَالٍ أن يكون جمعاً لِفَعْلٍ
وفِعْلٍ نحو رَخْلٍ وَرُخَالٍ وَظَيْرٍ وَظُؤَارٍ ، وهو مع ذلك قليل في جمع فِعْلٍ ،
(١) ج ، ر : غسة ، وهو تحريف .

ومكان وأماكن وعروض وأعرىض وأهل وأهل ويلة وليل وكروان
وكروان ورشان وورشان (١) .

هذا ما شذَّ من الجموع وبني على غير واحده الملفوظ به ، إلا ما لا باب
له إن كان شذَّ .

وأما فَعَلٌ في جمع فاعيل نحو طائر وطير وراكب وركب فاختلف
التحويون فيه . فمنهم من جعله جمع تكسير وهو الأخص (٢) . ومن ذهب
إلى مذهبه .

ومنهم من جعله اسم جمع وهو مذهب سيويه (٣) ، وهو الصحيح بدليل
قوله :

٨٢٤ بَنِيئُهُ بِيَعْمَبِيَّةٍ مِنْ مَالِيَا
أَخْشَى رُكْبًا أَوْ رُجَيْلًا عَادِيًا (٤)
فصغر ركبًا على لفظه ، ولو كان جمعاً لردّه إلى واحده .

ومما شذَّ فجمع وبابه أن لا يجمع الجمع ، وذلك أن الغرض بالجمع
إنما هو التفسير ، والجمع قد تقدّم أنه ينقسم قسمين : قسم للقليل وقسم
للكثير ، فإذا أرادوا الكثير أتوا باللفظ الموضوع له فيغنى ذلك عن جمعه ،
لكنه قد جاء منه شيء يحفظ ولا يقاس عليه .
فمن ذلك أبادٍ في جمع أبادٍ وأوطبٍ في جمع أوطب ، وعليه قوله :

- (١) الورشان : طائر يشبه الحمامة والأني ورشانة .
- (٢) المنصف ١٠١/٢ ، السراي ٥/٥ ، ظ .
- (٣) الكتاب ٢٠٣/٢ .
- (٤) لأحيمة بن الجلاح (جاهلي) يتحدث عن حسن اتخذه لنفسه . وعصبة موضع بقباء .
الركب : العشرة فما فوقها . رجيل : مصدر رجل جمع راجل . شرح مشكلات الحسان
٤٩٠ ، المنصف ١٠١/٢ ، المخصص ٥٥/٢ ، ١٢٢/١٤ ، الاقتضاب ١٥٢ ،
ابن يعيش ٧٧/٥ ، اللسان : رجيل ، البيان للأبنباري ١٣٦/٢ ، شواهد الشافية ١٥٠ .

تُحَلَبُ مِنْهَا سِنَّةُ الْأَوْطَيْبِ (١)

وَأَسْمَاءُ جَمْعُ أَسْمَاءٍ وَأَسَاوِيرُ جَمْعُ أَسْوِرَةٍ وَأَبَايِتُ جَمْعُ آيَاتٍ وَأَنَاعِيمُ جَمْعُ أَنْعَامٍ وَأَقَاوِيلُ جَمْعُ أَقْوَالٍ وَمَصَارِينُ جَمْعُ مُصْرَانٍ الَّذِي هُوَ جَمْعُ مَصِيرٍ ، وَحَشَائِشِينَ فِي جَمْعِ حُشَّانٍ الَّذِي هُوَ جَمْعُ حُشٍّ وَهُوَ الْكَتِيفُ ، وَجَمَائِلُ فِي جَمْعِ جِمَالٍ ، وَعَلِيهِ قَوْلُهُ :

٨٢٦ وَقَرَّبِينَ بِالزُّرْقِ الْجَمَائِلَ بَعْدَمَا

تَقُوبُ عَنْ غَيْرِبَانَ أَوْرَاكِهَا الْخَطِرُ (٢)

وَأَعْطِيَاتُ وَأَسْقِيَاتُ (٣) وَبُيُوتَاتُ وَمَوَالِيَاتُ بَنِي هَاشِمٍ ، وَدُورُ وَدُورَاتُ وَعُودُ وَعُودَاتُ / وَعَلِيهِ قَوْلُهُ : [٢٥٦] وَ

٨٢٧ لَهَا بِحُقَيْلٍ فَالْشُمَيْسِرَةُ مَنزِلٌ

تَرَى الْوَحْشَ عُوذَاتٍ بِهِ وَمَتَالِيَا (٤)

وَقَالُوا : صَوَاحِبَاتُ يَوْسُفَ وَحُمُرُ وَحُمُرَاتُ وَطُرُقُ وَطُرُقَاتُ وَجَزُرُ وَجَزُرَاتُ ، وَقَالُوا : أَنْضَاءُ وَأَنْضَاءُ ، وَهُوَ مَا رُعِيَ مِنَ النَّبَاتِ حَتَّى أَضْعَفَ ، وَعَلِيهِ قَوْلُهُ :

(١) اسْتَشْهَدَ بِهِ سَبِيحِيهِ فِي بَابِ جَمْعِ الْجَمْعِ وَلَمْ يَنْسَبْهُ . الْوَطْبُ : زَقُّ الْبَنِّ .

الْكِتَابُ ٢٠٠/٢ ، الشِّيرَازِيَّاتُ ٨٠ و ، الْمَخْصَصُ ١٠١/٤ .

(٢) لَدَى الرِّمَّةِ يَصِفُ رَوَاحِلَ الزُّرْقِ : أَكْثَبَةٌ بِالْذَهْنَاءِ . الْجَمَائِلُ جَمْعُ جَمَالَةٍ وَهِيَ جَمَاعَةُ الْإِبِلِ . تَقُوبُ : تَقْشُرُ . غَيْرِبَانَ جَمْعُ غَرَابٍ وَرَادَ بِهِ هُنَا رَأْسَ الْوَرِكِ مِنَ النَّاقَةِ . الْخَطِرُ : أَنْ يَضْرِبَ الْبَعِيرُ بِذَنْبِهِ عَلَى جَانِبِيهِ يَطْرُدُ الذَّبَابَ ، وَأَمَّا تَقْشُرَتْ أَوْرَاكَ هَذِهِ الْإِبِلِ لِأَنَّهَا تَأْكُلُ الرُّطْبَ فَتَسْلُحُ ثُمَّ تَخْطُرُ بِأَذْنَابِهَا فَتَضْرِبُ وَرَكَيْهَا فَيَتَقَشَّرَانِ . الشِّيرَازِيَّاتُ ٨٠ و ، شَرْحُ السِّيرَاقِيِّ ٤٠/٥ ظ ، الْمَطْلُوعُ ٧٩ ، الْمَخْصَصُ ٢٣/٧ ، ١١٧/١٤ ، ابْنُ بَيْمِشٍ ٧٦/٥ ، الْدِيَوَانُ ٢٠٩ .

(٣) أَسْقِيَاتُ : جَمْعُ سَقَاءٍ وَهُوَ جِلْدُ السَّخْلَةِ أَوْ الشَّاةِ يَكُونُ لِلْمَاءِ وَالْبَنِّ .

(٤) الرَّاعِي الشُّمَيْرِيُّ . حُقَيْلٌ وَالشُّمَيْرَةُ : مَوْضِعَانِ . الْعُوذَاتُ : الْحَدِيثَاتُ التَّاجُ الَّتِي تَمُودُ بِهَا أَوْلَادُهَا . الْمَتَالِيَا : الَّتِي تَتَلَوُّهَا أَوْلَادُهَا وَتَسَايِرُهَا لِاسْتِدَادِهَا وَقُوَّتِهَا ، وَأَصْلُهَا لِلْإِبِلِ فَاسْتَمَارَهَا لِلْوَحْشِ . الْكِتَابُ ٢٠٠/٢ ، الْمَخْصَصُ ١١٦/٥ ، ١١٨/١٤ ، الْمَحْكَمُ ٢٤٤٢/٢ ،

ابْنُ بَيْمِشٍ ٧٦/٥ ، السَّانُ : عُوذٌ ، تَلَا .

تَرَعى أَناصِرٍ من جَزِيرِ الحَمَضِ (١)

وقالوا : أصال في جمع أصل الذي هو جمع أصيل .
ومن الناس من زعم أن أصالاً لا يمكن أن تكون جمع أصل ، لأن أفعالاً
من أبنية القليل ، وفعل من أبنية الكثير ، فلا يتصور جمع ما هو للكثير على
صفة جمع القلة ، لأن ذلك نقيض ما أريد بجمع الجمع من الكثير ، وزعم
أن أصالاً جمع أصل الذي هو بمعنى أصيل ، واستدل على ذلك بقوله :

٨٢٩ وخِمارٍ غانيةٍ شددتُ برأسها

أصلاً وكان مُنْشَراً بشمالها (٢)
وهذا الذي ذهب إليه هذا الداهب من أنه جمع أصل المفرد أحسن من أن
يجعل جمع جمع ، إلا أن ما التزم من أن جمع الكثرة لا يجمع على صيغة
تكون لجمع القليل لأن ذلك تناقض ، باطل ، لأن العرب قد جمعت بيوتاً
وعوداً وموالي ، وهي جسوع كثرة ، جمع سلامة بالألف والتاء ، وجمع
السلامة للقليل .

ووجه أن يوضع الجمع على قطعة ثم يتزل منزلة الواحد فيجمع .
ومن جَمَعَ جَمَعَ الجَمْعِ أصائل ، ألا ترى أنه جمع أصل ، وأصل
جمع أصل على ما تقدم ، وأصل جمع أصيل وكان أصله أأصل نقاب ، على
أنه قد حكى يعقوب (٣) : أصيلة في معنى أصيل ، فعلى ذلك يكون أصائل
جمعه ولا يدعى فيه قلب ولا أنه جَمَعَ جَمَعَ .

(١) لم ينسب لقائل وهو في وصف ابل . النضر : الدقيق المهزول من الحيوان ، وأراد به
هنا مَادِق من الثبت ولطف . الجزيز : ما جزر وقطع . الحمض : ما ملح من النبات . الكتاب
٢٠٠/٢ ، المخصص ١١٨/١٤ .

(٢) لباعث بن صريم الشكري . الغانية : المرأة التي تستغي بجمالها عن الخلى . يقول : رب
امرأة فبرجت فبرزت من خدرها حاسرة الرأس لما استول عليها من الخوف وهي لا تشعر
أنى أمنتها وحفظت على صيانة نفسها حتى لبست خمارها وأمنت بما كانت تخاف من .
الحماسة ١٤٨/١ ، أبيات المعاني ٨٨٩ ، شرح الحماسة للمزوني ٥٣٥ .

(٣) يريد به ابن السكيت ، وقد ترجمنا له .

هذا ما جمع من الجموع في الكلام ولا يقاس عليه . وما عدا ذلك لا يجوز لأحد أن يستعمله إلا في ضرورة ، إلا أن يسمع من ذلك شيء يحفظ .

ومما جاء في الضرورة من جمع الجمع قوله :

٨٣٠ ترمي الفجاج والقيافي القصصى

بأعينات لم يُخالِطها قذى (١)

وقول الآخر :

٨٣١ قد جرت الطير أيامينا (٢)

وقول الآخر :

أشكوا إلى مولاى من مولائى

تربطُ بالحبلِ أكبرِ عاتى (٢٩٨)

وقول الآخر :

وإذا الرجالُ رأوا يتزيدَ رأيتهم

خضعَ الرقابِ نواكيسَ الأَبصارِ (٨٢٧)

ومثل ذلك كثير في الشعر ، إلا الجمع المتناهي فإنه لا يجوز جمعه لاني ضرورة ولا في غيرها ، إلا أن يجمع سلامة خاصة مثل : أيامين .

• • •

هذا حكم جمع (٣) الجموع ما لم يكن أعجمياً ، فإن كان أعجمياً فهو موافق للعربي في جميع ما ذكرنا ، إلا أنه يلزم جمع الرباعي منه تاء التأنيث

(١) أنشد الفراء والسيراقي ولم ينسب . أعيان جمع عين وهي جمع عين .

القذى : ما يسقط في العين أو في الشراب . القصى : جمع القصى وهي البيدة أو الناقية .

شرح السيراني ٤١/٥ و ، إعراب ثلاثين سورة ٦٨ ، المخصص ١٤ / ١١٨ ، المقرب

١٤٢ ، شواهد الشافية ١٥٥ .

(٢) أنشد ابن جني ولم ينسب . أيامين جمع أيامن وهو جمع يمين . الخصائص ٢٣٦/٣ ،

اللسان : يمين .

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

نحو سَبَّحَ وسَبَّاجَةٌ ، قوم يبذرقون السفن أى يخرقونها ويأخذون ما فيها(١) ،
إلاّ أن يشدّ من ذلك شيء فيُحفظ ولا يُقاس عليه نحو جَوْرَبَ وجَوَارِبَ
وكَرْفَحَ وكَرْافِيحَ ، وهو البَقَال .

وكذلك المنصوب يلزمه تاء التانيث نحو مهالِبَة ومناذِرَة ومسامِعة ، وكان
التاء هنا عوض من ياء النسب كما عوضت من الياء في صِبَاة ، إلاّ ماشدّ
فاستعمل بغير تاء ، وذلك : الدَبَاسِمَ والمَعَاوِلَ ، وهما قبيلان من العرب ،
والمعاوِل من الجهاضمة من الأزد .

فأمّا قولهم : أناسِيَة في جمع إنسان فيحتمل أن يكون أصله أناسِيّ فتكون
الياء الأولى / عوضاً من ألف إنسان والياء الثانية بدلاً من النون ثم حذف[٢٥٦ظ]
إحدى اليامين وأبدلت منها التاء ، ويحتمل أن تكون الأولى هي الياء المردودة
في تصغير أنسان حين قالوا : أنيسان .

• • •

فإن كان الاسم المجموع متفوصاً كان حكم جمعه كجمعه لو كان
الاسم غير متفوص نحو أخ وزنه فَعَلٌ فيجمع على أفعال ، قالوا : آخاء ،
قال الشاعر :

٨٣٢

وأى بني الآخاء تنبؤ مناسبه (٢)

ونحو يدٍ فإنّ وزنه فَعَلٌ فلذلك جمع كجمع فَعَلٌ من الصحيح فقالوا:
أيد .

إلاّ أن تكون فيه تاء التانيث فإنّه لا يُكسر منه إلاّ ماشدّ . والذي شدّ
من ذلك أمة وإماء وإموان وآمٍ وبرّة (٣) وبرى ولغّة ولغى

(١) يبدو أن يخرقونها محرقة عن يخرقونها . والأخذ هنا النقل لا الرقة .

(٢) صدره : وجدتم بئكم دوننا إذ نسبتم

وهو لبشر بن المهلب . الخصائص ٢٠١/١ ، ٣٣٨ ، الخصص ١٣ / ١٩٤ .

(٣) البرة : المفض أو الملح وهو ماتلبه المرأة في يدها والجمع : يرون .

وَشَقْمَةٌ وَشِفَاءٌ وَشَاةٌ وَشِيَاهُ ، بل بابه أن يجمع بالألف والتاء أو بالواو
والنون نحو سَنَةٍ وَسَنَوَاتٍ وَسِنُونٍ وَسِنِينَ ، وتكون الألف والتاء
للقلة والواو والنون للكثرة .

•••

وأما أسماء الأجناس فلا يخلو أن تكون فيها تاء التأنيث أو لا تكون .
فإن لم تكن فيها علامة تأنيث فإنك إذا أردت الواحدة أدخلت على اسم
الجنس تاء التأنيث نحو نمر اسم الجنس ، وتقول في الواحدة : نَمْرَةٌ ،
وليس نمر وأشباهه جمعاً لتمره بل هو اسم جنس كما ذكرناه ، والدليل
على أنه مفرد تصغيرهم له على لفظه فتقول تُمَيْرٌ ، ولو كان جمعاً
لرُدَّ إلى مفرده في التصغير ، ولذلك كان الباب فيه أن لا يجمع لأنه جنس ،
فإن جمع فبعد الذهاب به مذهب النوع .

وان كان في اسم الجنس علامة تأنيث لم يجز إدخال التاء إذا أردت
الواحدة لأنه لا يجمع بين علامتي تأنيث ، بل قد يكون الفارق بين الواحدة
وبين الجنس الوصف ، وذلك نحو شُكَاعِي (١) وشُقَارِي (٢) وحُكْفَاءُ
وطُرْفَاءُ ، تقول : هذه شُكَاعِي كثيرٌ (٣) ، إذا عنيت الجمع ، وهذه شُكَاعِي
واحدة إذا عنيت الواحدة . وكذلك تفعل بسائر الباب .

فأماً ما حكاها أبو بكر بن دريد (٤) : شُقَارِي وشُقَارَةٌ ، في الواحدة ،
ولُصَيْقِي (٥) ولُصَيْقَاتٍ فلا ينبغي أن يعول عليه ، لأن أهل الضبط
كسيويه والخليل وأبي زيد وأعلام النحويين لا يعرفونه ، فإن صحَّ فينبغي
أن تقلد الألف زائدة لغير تأنيث .

(١) الشكاعي : نبت دقيق .

(٢) الشقاري : نبتة ذات زهيرة تحمد في المرعى .

(٣) ج ، ر : كثيرة ، وهو تحريف ، وانظر المقتضب ٢٠٥/٢ .

(٤) هو أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي البصري ، امام عصره في اللغة والأدب
والأنساب . ولد بالبصرة وأخذ عن علمائها وتنقل في البلاد حتى انتهى إلى بغداد فأقام
بها حتى وفاته عام ٣٢١ هـ . ترجمه ابن التميمي ٩١ ، ابن خلكان ٤٤٨/٣ ، باقوت ١٨/١٢٧ .

(٥) اللصقي : عشبة .

رَفَعُ
عبد الرحمن النخعي
أسكنه الله الفردوس

باب ما يجوز للشاعر أن يستعمله في ضرورة الشعر
اختلف النحويون في الضرائر الجائزة في الشعر . فمنهم من جعل الضرورة
أن يجوز للشاعر مالا يجوز في الكلام بشرط أن يُضطرَّ إلى ذلك ولا يجد
منه بُدّاً ، وأن يكون في ذلك ردُّ فرع إلى أصل أو تشبيه غير جائز بجائز .
فهؤلاء لا يجيزون للشاعر في شعره مالا يجوز في الكلام إلا بشرط أن يُضطرَّ
إلى ذلك . وهذا هو الظاهر من كلام سيويه . وقد صرح به في أول باب من
أبواب الإشتغال .

ومنهم من لم يشترط في الضرورة أن يُضطرَّ الشاعر إلى ذلك في شعره بل
جوزوا له في الشعر ما لم يجر له في الكلام ، لكون الشعر موضعاً قد ألفت
فيه الضرائر ، وإلى هذا ذهب ابن جني ومن / أخذ بمذهبه (١) . [٢٥٧ و
واستدل صاحب هذا المذهب بقول الشاعر :

فلا مِزْنَةٌ ودَقَّتْ ودَقَّتْها

ولا أرضَ أبقلَ إبقالها (٧٢٩)

الآ ترى أنه حذف التاء من أبقلت وقد كان يمكنه أن يثبت التاء وينقل حركة
الهمزة فيقول : أبقلت إبقالها .

واستدل أيضاً بقول الآخر :

٨٢٣ رُبَّ ابنِ عمِّ لُئيمِي مُشمِئِلِ

طبَّاخِ ساعاتِ الكرمي زادِ الكسِيلِ (٢)

(١) مانسب المصنف لسيويه هنا خلاف ما هو معروف عن مذهبه ومنعجب الجمهور ومنهم ابن
عصفور نفسه . وخالف ابن مالك فقال بالرأي الأول الذي نسب المصنف لسيويه .
وانظر : الخزانة ١٩/١ ، الخصائص ٤٠٦/٢ ، الكتاب ١٣/١ . أوضح المسالك : تحليل
ودراسة ص ٢٣٠ (رسالة ماجستير للمحقق) .

(٢) نسب للشاخ وهو لابن أخيه جبار بن جزء . المشمل : الجاد في أمره الماضي فيه . الكتاب
٩٠/١ ، معاني القرآن ٨٠/٢ ، الكامل ١٩٩/١ ، مجالس ثعلب ١٢٦ ، ابن الشجري
٢٥٠/٢ ، الخزانة ١٧٢/٢ ، ديوان الشاخ ١٠٩ .

ففصل بين طباخ وبين ما أضيف إليه وهو زاد الكسل ، وقد كان يمكنه أن لا يفصل بين المضاف والمضاف إليه بل يجعل طباخ مضافاً إلى ساعات وينصب زاد الكسل بطباخ .
ولا حجة لهم في شيء من ذلك . أما قوله :

..... ولا أرض أبقل إبقالتها

فيحتمل أن يكون الذي اضطره إلى حذف التاء أنه ليس ممن لغته النقل ، فلو قال : أبقلت إبقالتها ، من غير نقل على لغته لاختل الوزن .

وأما قوله : طباخ ساعات الكثرى زاد الكسيل فالذي اضطره إلى الفصل أنه لو أضاف لكان متجاوزاً فيه ويجعل الساعات كأنها هي المطبوخة في المعنى ، إذ لا يضاف إلى الطرف حتى يتجاوز فيه . فإذا فصل كان الكلام حقيقة لا مجازاً ، فلما أراد الحقيقة اضطر إلى الفصل . ومنهم من ذهب إلى أن الشاعر يجوز له في كلامه وشعره ما لا يجوز لغيره لذلك ، وهو مذهب الأخفش ، فكثيراً ما يقول : جاء هذا على لغة الشعر ، أو يحتمل على ذلك قوله تعالى : قواريراً ، قواريراً من فضة (١) ، في قراءة من قرأ بصرف الأول . وهذا لاحتمال أن يكون التنوين في قوله : قواريراً ، بدلاً من حرف الإطلاق ، فكان في الأصل قواريراً ، وحرف الإطلاق يكون في الشعر وفي الكلام المسجوع لإجراء له مجرى الشعر ، فأجريت رؤوس الآي مجرى الكلام المسجوع في لحاق حرف الإطلاق ، فيكون مثل قوله تعالى : وتظنون بالله الظنونا (٢) ، وهؤلاء أضلونا السبيل (٣)

(١) قراءة التنوين قراءة ابن كثير والكسائي والمدني وخلف وأبي بكر ، وقرأ الباقون بغير تنوين . النشر ٣٧٨/٢ ، سورة الانسان ١٥ - ١٦ . ويذكر أن بني أسد يصرفون كل منوع ولغتهم صرف قوارير .

(٢) الأحزاب ١٠ .
(٣) قال تعالى : ربنا هؤلاء أضلونا فأتهم عذاباً ضعفاً من النار . الأعراف : ٣٨ ، وقال تعالى : انا اطلعنا سادتنا وكبراءنا فأضلونا السبيل . الأحزاب : ٦٧ .

والصحيح مابدأنا به . فإن جاء في خلاف موضع الإضرار فلا يقاس عليه
لشدوذه وقلته .

وإن جاء في مواضع اضطرار فإنه ينقسم إلى مقيس وغير مقيس ، وسنبين
ذلك كله في موضعه إن شاء الله .

فالضرائر تنحصر في الزيادة والنقص والتقديم والتأخير والبدل .
والزيادة تنحصر في زيادة حرف أو زيادة حركة . فمن زيادة الحرف التنوين
المزید في الاسم الذي لا ينصرف إذا صرفته ضرورة نحو قوله :

٨٣٤ قِوَاتِنَا مَكَّةَ مِنْ وَرَقِ الْحَمِي (١)

فتون قِوَاتِن . ولحو قوله :

٨٣٥ فَأَتَاهَا أَحْبَبِيرٌ كَأَخِي السَّهْمِ
بِعَضْبٍ فَقَالَ كُونِي عَقِيْرًا (٢)

فصرف أَحْبَبِيرَ . ونحو قوله :

٨٣٦ مِمَّنْ حَمَلْتَنَ بِهِ وَهْنٌ عَوَاقِدٌ

حَبُوكَ النَّطَاقِ فَعَاشَ غَيْرَ مُهَبَّلٍ (٣)

(١) قبله : والقاطنات البيت غير الريم

وهو من أرجوزة العجاج . ويريد بالقاطنات : حمام مكة . الريم : جمع رائم ، من
رام يريم إذا برح . الحمى : أصلها الحمام فحذف الألف فصار : الحمى ثم أبدل الميم
الثانية ياء فرارا من التضعيف فصار : الحمى . الكتاب ٨/١ ، الأصول ٧١٤/٢ ،
مقاييس اللغة ١٣١/١ ، الخصائص ١٣٥/٣ ، الإنصاف ٢٧٠ ، العيني ١٨٥/٤ ،
الضرائر ٦١ ، الديوان ٥٩ .

(٢) لامية بن أبي الصلت . وأراد بالأحبير أحمر ثمود الذي عقر ناقة صالح . وقوله : كأخي
السهم أي مثل السهم . وفي ج ، ر : أغيرا ، وهو تحريف . شرح السيراني ٢٠٣/١ ،
العيني ٣٧٧/٤ ، الديوان ٣٥ (بيروت) .

(٣) لأبي كبير الهذلي يصف تأبط شرا وكان ابنا لزوجته . حبك النطاق : مشتدة ، الواحدة
حباك من حبكت الشيء إذا شدته بأحكام . المهبل : الثقيل . يريد أنها حلت به وهي
عائفة عاقدة ثيابها للهرب فشب غير مثقل . الكتاب ٥٥/١ ، المغني ٧٦٤ ، ديوان الهذليين
٩٢ / ٢ .

فتون عواقد . وذلك جائر عندنا في كل ما لا ينصرف إلا فيما آخره ألف فإنه لا يصرّف ، لأنه لا فائدة في صرفه ، وذلك أن صرف ما لا ينصرف إما أن يكون لزيادة حرف أو لأجل حركة . فزيادة الحرف نحو ما تقدّم ، والذي يجيء منه لأجل حركة نحو قوله :

٨٣٧ إذا ماغزّوا بالجيشِ حلقَ فوقهم

عصائبُ طيرٍ تهتدي بعصائبِ (١)

لصرف عصائب لأنّ القافية مخفوضة ، فلو صرفنا ما في آخره ألف [٢٥٧ظ] لم يكن في صرفه فائدة ، لأنّه سُتوي الرفع والنصب والخفض ، ولأنّه إذا زيد فيه التنوين سقطت الألف لالتقاء الساكنين فينقص بقدر ما يزيد . وزعم أهل الكوفة أنّه لا يجوز في الضرورة صرف أفعالٍ مبنية (٢) . وذلك أنّ التنوين عندهم إنّما حذف منه لأجل «مين» فلا يمكن أن يجتمع معها كما لا يجتمع التنوين مع الإضافة . وصرفه عندنا جائز ، لأنّ الذي منعه من الصرف إنّما هو وزن الفعل والصفة كأحمر ، بدليل صرف خيرٍ منك وشرٌ منك ، وإن كانت مبنية باقية فيه ، لزوال الوزن .

ومن زيادة الحرف أيضاً التنوين الذي يلحق المتأدى في الضرورة نحو قوله :

٨٣٨ سلامٌ اللهُ يامطرُ عليها

البيت (٢)

وقول الآخر وهو مهلهل :

(١) للنايعة الذبياني ويريد بعصائب الطير الجوارح لأنها تأكل من يقتله هذا الجيش . أبيات

المعاني ٢٨٢ ، مقاييس اللغة ٢ / ٩٩ ، شرح السيراني ٢٠٢ / ١ ، الديوان ٥٧ .

(٢) الإنصاف : مسألة ٦٩ .

(٢) عجزه : وليس عليك يامطر السلام

وهو للأحوص الانصاري يخاطب مطراً سلفه حيث كان دميماً وكانت زوجته جميلة .

الكتاب ٢١٢ / ١ ، المقضب ٤ / ٢١٤ ، مجالس ثعلب ٩٢ ، ٥٤٢ ، الأصول

٢٧٢ / ١ ، أمالي الزجاجي ٥٣ ، التوجيه لرماني ٤٠ ، المحتجب ٩٣ / ٢ ، العيني

١٠٨ / ١ ، الخزانة ١ / ٢٩٤ .

ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ
 يَاعَدِيُّ لَقَدْ وَقَّتْكَ الْأَوَاتِي (٥٠٠)
 وقد تقدّم الخلاف في ذلك بين سيويه وأبي عمرو .
 ومن زيادة الحرف أيضاً الحروف التي تلحق القوافي المطلقة نحو قوله :
 أَقْلَيْتِي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْيَعْتَابَا
 (١٣)

وقول جرير :
 ٨٣٩ مَن كَانَ الْخِيَامُ بِذِي طَلُوحِ
 سَقَيْتِ الْغَيْثَ أَيُّهَا الْخِيَامُ (١)
 وقول امرئ القيس :

... ..
 ... بين الدَّخُولِ فَحَوَّمَلِ (١٦٢)
 وكذلك التنوين المبدل منها نحو: العتَابَا والخِيَامُ وفَحَوَّمَلِ . إلا أن التنوين
 إنما يبدل منها في الوصل خاصة نحو قوله :

... ..
 ... أَيُّهَا الْخِيَامُ (٨٣٩)
 بِنَفْسِي مَن تَجَنَّبُهُ عَزِيزُ
 عَلَيَّ وَمَن زيارَتُهُ لِمَامُ
 وَمَن أَمْسَى وَأَصْبَحُ لِأَرَاهُ
 وَيَطْرُقُنِي إِذَا هَجَّعَ النِّيَامُ

(١) ذو طلوح : موضع . والنيام : البيوت ، قال أبو عبيدة : والموادج أيضا خيام . الكتاب
 ٢٩٨/٢ ، مجاز القرآن ٢٤٦/٢ ، الأصول ٣٢٧/٢ ، جمهرة اللغة ١٧١/٢ ،
 المنصف ٢٢٤/١ ، معجم البلدان ٥٤٤/٣ ، الديوان ٤٠٨ .

فأما حروف الإطلاق التي هي الياء والواو والألف فلأنها ثبتت وصلاً ووقفاً ، وقد أحكم ذلك في كتاب الوقف .

فأما صرف مالا ينصرف وتنوين المنادى فمن باب ردّ الفرع إلى الأصل لأنّ الأصل في المنادى والاسم الذي لا ينصرف أن يكونا منوّنين .
وأما لحاق حرف الإطلاق فلتبيين الإعراب والترنم الذي يكون في الشعر ، فهو مشبه بالحروف التي تلحق في الوقف لبيان الحركة .

ومن زيادة الحرف أيضاً ثبات الحروف التي تلحق لبيان الحركة في الوصل .

وبابه أن تلحق إلا في الوقف تشبيهاً للوقف بالوصل نحو قوله :

أنا سيفُ العشيّرةِ فاعرفونسي

حُميداً قد تدرّيتُ السّاماً (١٩٢)

وقول الآخر :

٨٤٠ فكيف أنا وانتحالي القوافي

بعد المشيب كفى ذلك عارا (١)

فأثبت ألف أنا في الوصل ، وبابها الحذف . ونحو قوله أيضاً :

يامرحياهُ بحمارِ ناجيته (٥١٧)

فأثبت الهاء في الوصل ، وإنما بابها أن تلحق في الوقف أيضاً .

فإن قيل : فإذا كان ذلك من الضرائر فكيف جاز لمن قرأ : وأنا أعلم بما

أخفيتم (٢) . وأمثاله بإثبات الألف ؟ فالجواب : إن ذلك جائر على

نية الوقف فقصر زمن الوقف بهم وصلاً . وعلى هذا ينبغي أن يُحمل

كتابيّة انّي (٣) . وأمثاله .

ومن زيادة الحرف أيضاً قطع ألف الوصل في الحشو وتشبيهها في ذلك

(١) للأعشى . ورواية الديوان : فما أنا أم ما انتحل القواف

وعليها لاشاهد فيه . وهو يدفع عن نفسه ما يهتم به عند المندوح من أنه يسطو على شعر

غيره فيستحله . الكامل ٣٧/٢ ، الأصول ٧١٠/٢ ، التهذيب ٦٥/٥ ، شرح المرزوقي

٧٠٩ ، ابن يميث ٤٥/٥ ، الديوان ٥٣ .

(٢) المنتحة : ١ ، وقرائة مد الألف هي قرائة نافع وأبي جعفر . الاتحاف ٢٥٦ .

(٣) الحاقّة : ١٩ - ٢٠ .

الموضع بكونها مبتدأة. وأكثر ما يكون ذلك في أوائل أنصاف الأبيات / [٢٥٨]
لأنها إذ ذاك كأنها في ابتداء الكلام نحو قوله :

٨٤١ ولا يبادرُ بالعشاء وليدُنَا

الْقِدْرَ يُتْرَلُهَا بِغَيْرِ جِعَالٍ (١)

وقول الآخر :

٨٤٢ لَتَسْمَعُنَّ سَرِيحاً فِي دِيَارِكُمْ

أَللَّهُ أَكْبَرُ يَاثَارَاتِ عُثْمَانَ (٢)

فقطع ألف الوصل في القدر وفي الله .

وذهب ابن كيسان إلى أنَّ الهمزة التي مع لام التعريف همزة قطع ،
إلاَّ أنَّها حذفت تخفيفاً . واستدلَّ على ذلك بكثرة وجودها في أوائل
الأنصاف . وقد تقدَّم الردُّ عليه في موضعه .

ومما يبيِّن أنَّ قطعها في أوائل الأنصاف ليس بخاص مع لام التعريف قوله :

لانسبَ اليومَ ولا خُلَّةٌ

إتسعَ الخرقُ على الراقيع (١٥٦)

فقطع ألف اتسع لَمَّا جاءت في أول النصف الثاني .

وقد تقطع في حشو البيت وذلك قليل جداً نحو قوله ، وهو قيسُ بن الخطيم :

٨٤٣ إذا جاوزَ الإثنينِ سرُّ فإِنَّهُ

بَيْتٌ وَتَكْثِيرِ الوُشَاةِ قَمِينُ (٣)

بقطع همزة اثنين .

(١) نسب ابن عصفور في الضرائر لليد كما نقل البغدادي . الجمال : الخمرقة ينزل بها القدر .
يصف ولدانهم بحسن الأدب . الكتاب ٢/٢٧٤ ، الكامل ٣/٧٥ ، الأصول ٢/٧٠٣ ،
ابن يميث ٩/١٣٨ ، شواهد الشافية ١٨٧ .

(٢) لحسان بن ثابت من قصيدة في رثاء عثمان بن عفان . ورواية الديوان والمقد : وشيكا .
ديارهم . المقدم الفريد ٣/٧٨ ، اللسان : وشك ، شواهد الشافية ١٨٣ ، الديوان ٣٣٩ .

(٣) مطلع قصيدة لقيس بن الخطيم ، ونسب في الكامل لحميل بثينة . ورواية الديوان : بنشر
وتكثير الحديث . النوادر ٢٠٤ ، الكامل ٢/٣١٣ ، سر الصناعة ٣٠٤ (١٦ م) ،
شرح شواهد الشافية ١٨٣ ، الديوان ٢٨ .

ومن زيادة الحرف أيضاً تشديد الآخر في الوصل . وبابه أن يكون في الوقف كما تقدم نحو قوله :

٨٤٤ بيازِلِ وَجَنَاءَ أَوْ عَيْهَلِ (١)

فشدّ اللام من عَيْهَلِ مع وصل اللام بحرف الإطلاق . وكذلك قول الآخر :
في عامِنَا ذَا بَعْدَمَا أُخْصِبْنَا (٧٥٥)

تشبيهاً للوصل بالوقف .

وجميع هذه الزيادات التي ذكرنا مقيس في الشعر . وأما الزيادة غير المقيسة فزيادة نون مشددة بعد الآخر تشبيهاً أيضاً بالتشديد الذي يكون في الوقف ، إلا أن الزيادة التي تكون في الوقف واحدة وهنا زيادتان ، فلذلك بعد التشبيه ولم يقس ، نحو قوله :

٨٤٥ قُطُنَّةٌ مِّنْ جَيْدِ الْقُطُنِ (٢)

يريد : القُطُنِ .

وقد يلترمون فتح ما قبل هذه النون نحو قوله :

٨٤٦ أَحِبُّ مِنْكَ مَوْضِعَ الْوَشْحَانِ

وموضع الإزارِ والقفانِ (٣)

(١) منظور بن مرثد الأسدي . الوجناء : الناقة الشديدة . الميهل : الطويلة . وقوله : بيازِلِ ، متعلق بقوله في البيت السابق : نمل وجد الهاتم . الكتاب ٢/٢٨٢ ، النوادر ٥٣ ، الأصول ٧٠٨/٢ ، الخصائص ٣٥٩/٢ ، النصف ١١/١ ، المحكم ٦٥/١ ، ابن السجري ٢/٢٦ ، الخزانة ٥٥١/٢ .

(٢) نسب في اللسان (قطن) لقارب بن سالم أو لدهلج بن قريع . ورواية ابن السكيت قطنة من أعظم القطن . وفي المخصص : من أبيض ، قال : هو القطن والقطن والقطن ، الواحدة قطنة وقطنة . ٥١ . وروى قبله في الجمهرة واللسان : كأن مجرى دمعها المستن . وانظر اصلاح المنطق ١٧٠ ، جمهرة اللغة ٣/٣٥٠ ، السيرافي ١/٢٠٧ ، المخصص ٦٩/٤ ، المتع ١٢٦ .

(٣) قبه : وأنت يا بني فاعلم أني ورواية ابن كيسان : معقد . ونسب في اللسان لدهلج بن قريع . تلقيب الفواقي ٦٣ ، شرح السيرافي ١/٢٠٧ ، اصلاح الخليل ٧٨ ظ ، اللسان : قفن ، وشح .

يريد الوشح والقفا فحذف ألف القفا لالتقاء الساكنين وفتح ما قبل النون تشبيهاً لها بالنون الشديدة التي تلحق الفعل المضارع .

وكذلك أيضاً زيادة حرف مدولين قبل الآخر في جمع الرباعي تشبيهاً له بجمع الخماسي ، فتقول في جمع درهم دراهيم ، قال الشاعر :

٨٤٧ تنفسي يداها الحصى في كل ماجيرة
تنفسي الدراهم تنقاد الصياريف (١)

فزاد في الدراهم والصيارف وهما جمع درهم وصريف .
ومن ذلك زيادة حرف مدّ ولين إشباعاً للحركة . فمما جاء من ذلك في الياء :

بُحْبِكَ قَلْبِي مَا حَيْبَتْ فَإِنْ أُمْتُ
بُحْبِكَ عَظْمٌ فِي التُّرَابِ تَرِيبٌ (٢٤)

أراد تريباً .
ومما جاء من ذلك في الألف قوله :

أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْعَقْرَابِ
الشائلات عُقَدَ الأذئاب (٢٣)

ومما جاء من ذلك في الواو قوله :

.....
مِنْ حَيْثُ مَا سَلَكَوا أَدْنُو فأنظورُ (٢٢)
ومن الزيادة ما اختلف في جوازه في الضرورة وهو مدّ المقصور . فمذهب أهل البصرة أنه لا يجوز أصلاً لأنه لا يثبت سماعاً ولا يقبله قياس ، لأنه ليس فيه رجوع الى أصل ولا تشبيه غير جائز بجائز .

(١) للفرزدق يصف ناقته . التنقاد : مصدر نقد وهو أن يميز جيد الدراهم من رديتها . الهاجرة : الظهيرة . وصف ناقته بسرعة السير . الكتاب ١ / ١٠ ، المنتخب ٢ / ٢٥٨ ، الكامل ١ / ٢٥٣ ، جهرة اللغة ٢ / ٣٥٦ ، الأصول ٢ / ٣٨١ ، الخصائص ٢ / ٣١٥ ، ابن الشجري ١ / ١٤٢ ، الخزانة ٢ / ٢٥٥ ، الديوان ٥٧٠ .

ومذهب أهل الكوفة أنه يجوز ، وهو مذهب الفراء أيضاً (١) إلا أن
الفراء لم يجزه إلا بشرط أن يكون المقصور ليس له قياس يوجب قصره
نحو رَحَى مثلاً ، فإن كان له ما يوجب قصره لم يجز مدّه عنده نحو سَكَرَى ،
فإنه لا يجوز / لأنه مؤنث سكران ، وفعلتى فعلان لا يكون إلا [٢٥٨ظ]
مقصوراً .

وكل ذلك عندنا فاسد .

واستدلوا على ذلك بقول الشاعر :

٨٤٨ سَيُغْنِينِي الَّذِي أَغْنَاكَ عَنِّي

فلا فقرٌ يدومُ ولا غِنَاءُ (٢)

فمدّ الغني ضدّ الفقر ، وهو مقصور . وكذلك قول الآخر .

٨٤٩ قد علمت أخت بني السعلاء

وعلمت ذلك مع الجّوامِ (٣)

أن نِعْمَ مأكولاً على الخّوامِ

بالك من تمرٍ ومن شيشاءِ

بَنَشْبُ في المِسعَلِ واللّهَاءِ

فمد السعلى والجوى واللّهى وهي مقصورات .

(١) ووافقهم الأخفش وابن ولاد وابن خروف . الكامل ٢١٦/١ ، المقصور والمفتوح لابن
ولاد ١٣١ ، الموشح ٩٢ ، المخصص ١١١/١٥ الانصاف : مسألة ١٠٩ ، التصريح
٢٩٣/٢ .

(٢) لم ينسب أحد من استشهدوا به . ورواية الزجاج : غناء ، بفتح الغين ، ولا ضرورة فيه .
المقصور والمفتوح لابن ولاد ١٣١ ، شرح السيراني ٢٢١/١ ، المخصص ٢٧٦/١٢ ،
١٥ / ١٢٦ ، العيني ٥١٣ / ٤ ، التوضيح ٢ / ٢١٥ .

(٣) لم ينسب لقائل . السعلاء هي السعلاة والسعل أي النول . الجوى : الحزن . الخوام : الجوع .
الشيشاء : الشيس ، وهو من التمر مالم يشتد نواه ، ينشب : يملق ، المسعل : موضع
السمال من الحلق ، اللّهى : واحدة لهأة وهي اللّحة المشرقة على الحلق . الحصائص ٢٣١/٢ ،
٣١٨ ، شرح السيراني ٢٢٢/١ ، المخصص ١٥٧/١٦ ، ١٦/١٦ ، ١٣١/١١ ، ١٥٢/١٥٤ ،
المحكم ٣٥٣/٢ ، العيني ٥٠٧ / ٤ .

وفي الجواب عندنا أنه لا يعلم قائله فلاحجة فيه . فأما قوله :

فلا فقرٌ بدومٌ ولا غِناءُ
فيحتمل أن يكون الغنى في الأصل ممدوداً مصدرًا لغاتياً كأنه قال :
فلا افتقارُ شخصٍ لشخصٍ بدومٍ ولا استغناءُ شخصٍ عن شخصٍ بدومٍ
أيضاً ، فيكون هذا مصدرًا لغاتياً الذي تدخل عليه التاء فيقال : تَغَانَى ،
قال الشاعر :

٨٥٠ كِلَانَا غَنِيٌّ عَنْ أَخِيهِ حَيَاتُهُ

ونحنُ إذا متنا أشدَّ تَغَانِيَا (١)
ومن زيادة الحرف زيادتهم الألف واللام في الاسم العلم نحو قوله :
باعدَ أمَّ العَمِيرِو من أسيرِها

البيت (٦٦٥)

وقول الآخر :

أما ودماهِ لا تزالُ مُرَاقَةً
على قُنَّةِ العُزَّى وبالنَسْرِ عَنَدَمَا (١٥)
ومنها زيادة الكاف في نحو قوله تعالى : ليس كمثله شيءٌ (٢) . ألا ترى
أن المعنى ليس مثله شيء ، ولو كانت الكاف غير زائدة لكان في ذلك مثل
الله تعالى .

وإنما جعل ذلك من الضرائر لقلَّة مجيئه في الكلام ، بل بابه الشعر .
وعلى مثل ذلك ينبغي عندي أن يُحمل قوله :

فصَبِّروا مثلَ كعصفٍ مأكولٍ (٣٣٩)

(١) من أبيات أنشدتها المبرد لعبد الله بن معاوية من آل أبي طالب يخاطب بها أحد أبناء عمه
من آل العباس ، ونسب لغيره أيضا . الكامل ٢١٢/١ ، أمالي القائل ٧٣/٣ ، المفتى
١٢٤ ، اللسان : غنى ، شواهد المفتى ١٨٩ .

(٢) الشورى : ١١ . وليس هذا من الضرائر كما ذكر المصنف .

يريد مثل عصف مأكول.

فإن قلت : فهلا جعلت الكاف غير زائدة في قوله تعالى : ليس كشيء شيء. على أن تكون « مثل » يريد بها ما أضيفت إليه إذ العرب تقول : مثلك يفعل كذا، تريد : أنت تفعل كذا، ومثله قوله :

٨٥١ مِثْلِي ۖ يُحْسِنُ قَوْلًا فَعَفَوِي

والشاة لا تمشي مع الهملع (١)

يريد : أنا لا أحسن قولاً فعفوي، فكأنته قال : ليس كه شيء، أي ليس كالله شيء.

والجواب : إن العرب لا تقول : مثلك يفعل كذا، وهي تعني : أنت تفعل كذا إلا على طريقة إقامة الحجة على المخاطب، كأنته قال : مثلك يفعل كذا فافعله فلو حملت الآية عليه لأدعى ذلك إلى إثبات مثل لله تعالى. ومنها إثباتهم ضمير النصب في العامل الأول في باب الإعمال إذا عملت الثاني تشبيهاً بالرفوع، نحو قوله :

عَلِّمُونِي كَيْفَ أَبْكِيهِمْ إِذَا خَفَّ الْقَطِينُ (٤٤١)

ومنها زيادة من في مذهب أهل الكوفة نحو قوله :

يَا شَاةَ مَنْ قَنَّصَ لِمَنْ حَلَّتْ لَهُ

حُرْمَتِ عَلِيِّ وَلَيْتَهَا لَمْ تَحْرُمَ (٧٨٢)

وقوله :

آلُ الزَّبِيرِ مَنَامُ الْمَجْدِ قَدْ عَلِمَتْ

ذَلِكَ الْقَبَائِلُ وَالْأَثْرُونَ مَنْ عَدَدَا (٧٨١)

(١) لم يعرف قاتله . المملع : من أساء الذنب . تمشي : من شئت الماشية وأشتت إذا كثرت .
النفعة : زجر النعم . والراجز طلبت منه امرأته أن يبيع إبله ويشترى غنما فقال لها :
لا أحسن رعي النعم وأنها عرضة لخطر الذئاب فهي لا تزيد ولا تنسى معها . جمهرة اللغة
٢ / ١١١ ، ١٥٩ ، الاتباع لأبي الطيب ١٠٩ ، أمالي القالي ٢ / ١١٨ ، شرح مشكلات
الماسة ٢٦٣ ، المنخص ١٠ / ٨ ، ٣٨ / ١٤ ، المحكم ٢٨١ / ٦ ، اللسان : مشي ،
البيان للأتباري ٢ / ٣١٣ .

وقد تقدم توجيه البيتين على غير الزيادة في باب آمن .
ومن الزيادة دخول النون الخفيفة في غير الأماكن التي ينبغي أن تدخل
فيها، وقد حُصرت في بابها. فمن ذلك قوله :

٨٥٢ ربّما أوفيتُ في عَلمِ

تَرَفَعْنُ ثَوْبِي شَمالاتُ (١)

ومن زيادة الحركة تحريك العين الساكنة لإتباعاً لما قبلها في الشعر نحو
قول الشاعر :

٨٥٣ إذا تجاوبَ نوحُ قامتَا معهُ

ضرباً ألباً بسبتٍ يلعجُ الجليدا (٢)

يريد : الجليد، فأتبع. ومنه قول الآخر :

٨٥٤ وقائمِ الأعماقِ خاوي المُخترقِ

مُشْتَبِهِ الأعلامِ لِماعِ الحَفَقِ (٣)

يريد : الحَفَقِ، فأتبع. ومنه قول زهير :

(١) من أبيات بحفظة الأبرص يصف فيها سرية أسرى بها أو انقطاعاً عرض له من جيشه في
بعض مغازيه فكان ربيته لهم ولم يكل ذلك إلى أحد أخذاً بالحزم . الكتاب ١٥٣/٢ ،
المقتضب ١٥/٣ ، اللامات ١١٥ ، ابن الشجري ٢٤٣/٢ . تاريخ الطبري ٧٥١ (ط أوربا)
السان : شمل ، الخزنة ٥٦٧/٤ .

(٢) من قصيدة لمبد مناف بن ربيع المهدي . والضمير في قامتَا يعود على أخي الشاعر . البيت :
الجلد اندبوغ يتخذ . نه النال . النوح : جمع نائمة . لجه : آله . يريد أنهما سحرزان
عليه وتضربان خدودهما ضرباً ألباً حزناً عليه وتفجماً . النوادر ٣٠ ، الكامل ١٦١/٢ ،
الأصول ٧٠٦/٢ ، المنصف ٣٠٨/٢ ، الحصائص ٣٣٣/٢ ، المقاييس ٢٥٤/٥ ، المخصص
٨١/١ ، ٦٠/٤ ، الاقتضاب ٢٧٦ ، الخزنة ١٧٤/٣ ، ديوان المهديين ٣٨/٢ .

(٣) لرؤية يصف طريقاً متوحشاً ليس فيه ما يهدي السالك . المخترق : اسم مكان من الاختراق .
الاعلام : الجبال التي يهتدي بها . الحفق : مصدر حقق السراب خفقاً وخفقاناً أي تحرك .
المقاييس ١٧٢/٢ ، المغنى ٣٧٨ ، ٤٠٠ ، التصريح ٣٧/١ ، شواهد المغنى ٢٥٩ ،
الخزنة ١/٣٨ ، الديوان ١٠٦ .

٨٥٥ ثم استمروا وقالوا إنَّ مشرَبَكُم
 ماءٌ بشرقيّ سلمى فيدُ أورككُ (١)
 يريد : رَكَأ. قال الأصمعي : سألتُ أعرابياً بجَنَبَاتِ قَيْدٍ هل تعرفُ
 رَكَكَا ؟ فقال : لا ولكنه كان هنا ماء يسمى رَكَأ فذهب. فعلمتُ أنَّ
 زهيراً اضطرَّ فحَرَكَ (٢). ووجه جواز هذا التحريك التشبيه بالتحريك
 الذي يكون في الكلام إذا نقلت (٣) نحو قول الشاعر :

أنا ابنُ ماويّةٍ إذْ جَدَّ النَّقْرُ (٢٥)

يريد : النَّقْرُ، فنقل. ومثل ما تقدّم في الضرورة قول زهير أيضاً :
 ٨٥٦ حتى استغاثَ بسَيِّ فزُرُ غَيْطَلَّة

خافَ العيونَ فلمْ يُنظَرُ بِهِ الحَشَكُ (٤)

يريد : الحَشَكُ، فحرّك ضرورة، والحَشَكُ امتلاءُ الضرع باللبن واحتفاله،
 مصدر حَشَكَ يحشكُ.

ومن زيادة الحركة فكّ المدغم الذي كان الأول من المثليين فيه غير
 متحرّك نحو قول الشاعر :

- (١) قيد : ماء ، وقيل موضع بالبادية قريب من أجا وسلمى . ركك وأصله رك : محلة من سلمى أحد جبل طي . والمعنى أنهم استقاموا واجتمعت كلمتهم فساروا . النوادر ٣٠ ، الشعر والشعراء ١٥٢ ، المقتضب ٢٠٠/١ ، الأصول ٦٧٣/٢ ، المنصف ٣٠٩/٢ ، الموشح ٤٨ ، معجم البلدان ٢٧٩/٤ ، الخصائص ٣٣٤/٢ ، الديوان ١٦٧ .
 (٢) المقتضب ٢٠٠/١ ، الكامل ١٦١/٢ ، المنصف ٣٠٩/٢ .
 (٣) ج ، ر : انقلب ، وهو تحريف .
 (٤) من قصيدة الشاهد السابق . والرواية : كما استغاث . السبي : اللبن يكون في أطراف الأخلاف قبل نزول الدرة . الفز : ولد البقرة . الفيطة : البقرة الوحشية . يصف قطاة طاردها صقر فاستغاثت بماء ضحل ، فيشبهها بولد البقرة الذي يكتفي بالقليل من اللبن قبل أن يدر ضرع أمه وذلك خوفاً من أن يراه الناس . أساء الوحوش ١٥ ، اصلاح المنطق ٢٩ ، الشعر والشعراء ١٤٥ ، أبيات المماني ٣٠٩ ، الخصائص ٣٣٤/٢ ، المخصص ٣٩/٧ ، المحكم ٢١/٣ ، الديوان ١٧٧ .

٨٥٧ الحمد لله المعلي الأجل (١)
يريد : الأجل . وقوله :

٨٥٨ يشكو الوجسى من أظلل وأظلل (٢)
يريد : من أظلل . وقول الآخر :

٨٥٩ مهلاً أعاذلُ قد جرّبت من خلقي
أني أجود لأقوام وإن ضننوا (٣)
يريد : ضنوا . وإنما جاز ذلك لأنه مما يردّ فيه اللفظ إلى أصله .

ومن زيادة الحركة أيضاً لإجراء المعتل مجرى الصحيح فلا تستقل الحركة فيه ويحكم له بحكمه لو كان آخره حرفاً صحيحاً فتقول في يغزو : يغزو ، بضم الواو ، وفي يرمي : يرمي ، بضم الياء ، وعلى ذلك جاء قوله :

لم يأتيك والأنباء تنمي
بما لاقت لبون بنى زياد (٣٤٣)
فأثبت الياء في يأتيك . وقوله :

هجوت زبان ثم جئت معتذراً
من هجو زبان لم تهجو ولم تدع (٥٧٠)
فأثبت الواو في قوله : لم تهجو . ولا يجوز على هذا إثبات الألف في يخشى في الجزم لأنه لا يمكن تحريكها .

-
- (١) لأبي النجم العجلي . المقضب ١٤١/١ ، الخصائص ٨٧/٣ ، ٩٣ ، النصف ٣٣٩/١ ، الطرائف الأدبية ٥٧ ، شواهد الشافية ١٩١ ، الخزائن ٤٠١/١ . المتع ٦٤٩ .
(٢) لأبي النجم العجلي من أرجوزة الشاهد السابق . الوجسى : الحفاء ، الأظلل : باطن الخف . يريد أن هذا البير حمل عليه حتى اشكى خفه . الكتاب ١٦١/٢ ، المقضب ٢٥٢/١ ، النصف ٣٣٩/١ ، شواهد الشافية ٤٩١ ، الديوان ٤٧ . المتع ٦٥٠ .
(٣) لقعن بن أم صاحب (أموى) الكتاب ١١١/١ ، ١٦١/٢ ، النوادر ٤٤ ، المقضب ١٤٢/١ ، الأصول ٦٩٩/٢ ، اصلاح المنطق ٢١١ ، النصف ٣٣٩/١ ، الخصص ٥٨/١٥ ، المحكم ٣٨٧/٢ ، شواهد الشافية ٤٩٠ .

ومن الناس من زعم أن المحذوف من يأتيك ويهجو الضمة المقدرة في حرف العلة لا الملقوظ بها ، وأجاز إثبات الألف في لم يخش ، واستدل على ذلك بقراءة حمزة ، لا تخف دَرَكَا ولا تخشى (١). فأثبت الألف في تخشى وهو معطوف على لا تخف المجزوم . والصحيح ما ذكرناه أولا ، وقد تقدم توجيه هذه القراءة في باب الحروف التي تجزم الأفعال المستقبلية .

وكذلك أيضا استدلّ بقول الشاعر :

إذا العجوزُ غَضِبَتْ فَطَلَّتْ

ولا تَرْتَأَاهَا وَلَا تَمَلَّتْ (٥٧١)

فأثبت الألف في ترأتاها ، وهو مجزوم .

وذلك لاحتمال أن يكون في موضع رفع عطف على ما بعد الفاء لأن ما بعد الفاء الواقعة جواباً يجوز في الفعل المعطوف عليه الرفع على اللفظ والجزم على الموضع فتقول : إن يقم زيد فسيقوم بكرٌ ويخرج عمرو ، يرفع يخرج وجزمه ونصبه .

ومن اجراء المعتل مجرى الصحيح قول الشاعر :

٨٦٠ أَيْتُ عَلَى مَعَارِي فَاخِرَات

بِهِنَّ مَلُوبٌ كَدِيمِ الْعَبِيْطِ (٢)

/ وكان الوجه أن يقول : معارٍ ، على ما يبيّن في بابه . وقول الآخر : [٢٥٩ ظ]

(١) سورة طه : ٧٧ وانظر معاني القرآن للفراء ١/١٦١ ، ٢/١٨٨ .

(٢) المشغل الهذلي . الماري : جمع ماري وهو الفرائس . الملوب : المخلوط بالملاب ، وهو الزعفران . العباط : جمع عبط وعبيطة وهو ما نحر من الابل لغير علة . شبه لون الفرائس في حرته بالدم الطري . الكتاب ٢/٥٨ ، الشعر والشعراء ٤٦ ، الأصول ٢/٧٠٢ ، المنصف ٢/٦٧ ، الخصائص ١/٣٣٤ ، ٣/٦١ ، جمهرة الأشعار ١١٩ ، المحكم ١/٣٤٧ ، ٢/١٦٧ ، اللسان : عبط ، ديوان الهذليين ٢/٢٠ .

٨٦١ فيوماً يُجَارِينِ الهَوَى غيرَ ماضٍ
ويوماً تَرَى فِيهِمْ غولاً تَفْوَلُ (١)
وكان القياس أن يقول : غير ماضٍ ، بحذف الياء . وقول الآخر :

٨٦٢ قد عَجِبْتُ مِنِّي وَمِنْ يُعَلِّيَا
لما رَأَيْتَنِي خَلَقًا مُقْلَوِيَا (٢)
وكان القياس أن يقول : يُعَلِّلِ . وقال الفرزدق :

٨٦٣ فلو كانَ عبدُ الله مولى هجوتَهُ
ولكنَّ عبدَ الله مولى مَوَالِيَا (٣)
وكان القياس : موالٍ . وقول الآخر :

٨٦٤ ما إنْ رأيتُ ولا أرى في مُدَّتِي
كجوارِي يلعَبْنَ بالصَحراءِ (٤)
وفيه ضرورتان : إجراء المعتل مجرى الصحيح وصرف ما لا ينصرف . وقول الآخر :

(١) بحر ر. رواية الديوان : غير ماضياً ، ولا شاهد فيها . ورواية المازني : ليس ماضياً ، ولا فيها أيضاً . والمعنى أن هؤلاء النسوة تارة يوافينه وتارة يهجرنه . الكتاب ٥٩/١ ، المقتضب ١٤٤/١ ، ٣٥٤/٣ ، النواذر ٢٠٣ ، الأصول ٧٠٠/٢ ، الحجة ٢٤٤/١ ، الخصائص ١٥٩/٣ ، المنصف ٨٠/٢ ، المفصل ٣٨٦ ، ابن الشجري ٨٦/١ ، الديوان ٣٦٦ .

(٢) لم ينسب لقائل يعيلي : اسم شخص . المقلوبي : الذي يتملص على الفرائض حزناً . الخلق من الثياب : البالي . وأراد رثاءة الحياة ودماة الخلقة . الكتاب ٥٩/٢ ، المقتضب ١٤٢/١ ، الأصول ٧٠١/٢ ، الخصائص ٦/١ ، المنصف ٦٨/٢ ، المحكم ١٥٦/٢ ، العيني ٣٥٩/٤ ، التوضيح ١٦٢/٢ ، الدرر اللوامع ١١/١ ، المتع ٥٥٧ .

(٣) قوله في هجاء عبد الله بن اسحاق الحضرمي وكان يتبع أخطاء الشاعر ويلحنه . الكتاب ٥٩/٢ ، ٥٩٠ ، الشعر والشعراء ٨٩ ، المقتضب ١٤٣/١ ، الأصول ٧٠٢/٢ ، الموشح ١٥٠ ، المحكم ١٦٨/٢ ، العيني ٣٧٥/٤ ، الخزائن ١١٤/١ ، الدرر اللوامع ١٠/١ .

(٤) لم ينسب لقائل . ان زائدة مؤكدة لنفي . مدتي : عمري . ونقل الرضى وابن جني أن تحريك ياء يرمي بالضم وكذلك وار يقزو لغة قوم من العرب وليس ضرورة كما قرر الشارح هنا . أمالي الزجاجي ٨٣ ، الموشح ١٤٩ ، المفصل ٣٨٦ ، شواهد الشافية ٤٠٣ ، الخزائن ٥٣٦/٣ ، المنصف ٨١/٢ .

٨٦٥ سماءُ الإلهِ فوقَ سَبْعِ سَمَائِيَا (١)
 وفيه ثلاثُ ضرائرٍ : إحداهما جمعُ فَعَالٍ على فَعَائِلٍ وليس ذلك بقياس .
 والأخرى : إجراء المَعْتَلِ مجرى الصحيح ، ولولا ذلك لقال : سَمَاءُ .
 والأخرى : إنَّه لم يحوِّله بقياس مثله أن يحوَّلَ إلى فَعَالِيٍّ ويبدلَ الهَمْزَةَ
 ياءً فيقال : سَمَائِيَا ، كما يقال خَطَّابِيَا في جمع خَطِيْبَةٍ . وسنبيِّن ذلك في
 التصريف إن شاء الله تعالى .

• • •

وأما الحذفُ فينقسم قسمين : قسمٌ اختلفَ في جوازِهِ ، وقسمٌ اتفقَ
 على جوازِهِ . والمختلفُ في جوازِهِ منعُ الصرفِ مما ينصرف .
 فمذهبُ أهلِ الكوفةِ إجازته (٢) . واستدلوا على ذلك بقول الشاعر :
 ٨٦٦ فما كانَ حصنٌ ولا حابسٌ

بِتَفَوُّقَانِ مِرْدَاسٍ فِي مَجْمَعِ (٣)

وبقول الآخر :

٨٦٧ وقائلةٌ ما بالُ دوسرَ بَعْدَنَا

صَحَابِلُهُ عَنِ آلِ لَيْلَى وَعَنْ هَنْدِ (٤)

- (١) صدره : له ما رأيت عين البصير وفوقه
 وهو لأبيّة بن أبي الصلت من قصيدة في توحيد الله . والضمير في فوقه يعود على ما رأيت عين
 البصير . الكتاب ٥٩/٢ ، المقضب ١٤٤/١ ، الأصول ٧٠٢/٢ ، الحجة ٢٠٧/١ ،
 الخصائص ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٤٨/٢ ، المنصف ٦٨/٢ ، التمام ٢١٥ ، الخزائن ١١٩/١ ،
 الديوان ٧٠ .
- (٢) ووافقهم الأخفش والفارسي راين برهان والأتباري وجنادة من المتأخرين منهم ابن مالك
 وابن هشام . الموشح ٩٢ ، الانصاف : مسألة ٧٠ ، التصريح ١٢٨/٢ ، الخزائن ٧١/١ .
- (٣) للمباس بن مرداس السلمي من أبيات قالها حين قسم الرسول (ص) غنائم حنين بين المؤلفعة
 قلوبهم فأعطاهم أكثر مما أعطى المباس وهو صحابي . ورواية المبرد : شيخني مكان مرداس ،
 ولا شاهد فيها . الشعر والشعراء ١٠١ ، الروض الأنف ٣٠٩/٢ ، الأصول ٩٦٥/٢ ،
 الموشح ١٤٤ ، التوجيه ، الانصاف : م ٧٠ ، العيني ٣٦٥/٤ ، الخزائن ٧١/١ ، الديوان ٨٣ .
- (٤) مطلع قصيدة لنوسر بن ذهيل القريني رويت في الأسميات . ورواية البصريين : ما للقريني .
 ولا شاهد فيها . الأسميات ١٥٠ ، الانصاف م ٧٠ ، شرح السيرافي ٣٠٥/١ ، العيني
 ٣٦٦/٤ ، الضرائر ١٣٤ .

ويقول الآخر :

٨٦٨ ولولا انقطاع الوحي بعد مُحَمَّد
فلما مُحَمَّد من أبيه بديل (١)

ويقول الآخر :

٨٦٩ يا ریح من نحو الشمال هبتي (٢)

ويقول الآخر :

٨٧٠ عباسُ عباسُ إذا احتدمَ الوغى
والفضلُ فضلُ والريحُ ریحُ (٣)

ويقول الآخر :

٨٧١ يحدو ثمانِي مولماً بِلِقاحها
حتى هَمَمَنَ بِزَيْغَةِ الأرتاجِ (٤)

ويقول الآخر :

٨٧٢ ومِمنَ ولدُوا عامرُ ذو الطُّولِ وذو العَرَضِ (٥)
فمنع صرف مرداس ودوسر ومحمد وريح وعباس وثمان وعامر ، وليس
في هذه الأسماء ما يوجب منع صرفها .

(١) استشهد به المصنف في ضرائر الشعر ولم ينسبه ١٠٣ .

(٢) استشهد به أبو حيان في الارتشاف ولم ينسبه أيضاً ٣٥٦ .

(٣) لم أجد إلى معرفة قائله .

(٤) لابن ميادة يصف ناقته . اللقاح : ماء الفحل في رحم الناقة . الزيفة : مصدر زاغ يزيع أي مال . الأرتاج : مصدر أرتجت الناقة إذا أغلقت رحمها على ماء الفحل . يشبهها في سرعتها بحمار وحشي يمدد خلف أذنيه ليلتحمها حتى أوشكت لسرعة علوها أن تسقط ما أرتجت عليه أرحامها من الأجنة . الكتاب ١٧/٢ ، الأصول ٧٥/٢ ، الإغراب ٤٩ ، الخزانة ٧٦/١ .

(٥) لذي الاصبغ العدواني من قصيدة في رثاء قومه بعد أن وقع بينهم شر فتفانوا فيه . وقوله : فو العرض ، كناية عن عظم أجسامهم وقوتها . الأصول ٦٩٦/٢ ، شرح مشكلات الحماسة ١٣٣ ، المحكم ٩٢/٢ ، ١٠٩ ، الانصاف ٢٦٥ ، ابن يعيش ٦٨/١ ، المعنى ٢٦٤/٤ .

فالجواب : إن هذه الأبيات التي أوردوا ليس فيها ما يدل على منع صرف مالا ينصرف إلا قوله : ما بال دوسر ، وذلك أن منع الصرف إنما يبين بحذف التنوين مع كونه في موضع الحفص مفتوحاً ، وإلا فممكّن أن يكون من قبيل حذف النون خاصة لإجراء الاسم الذي ينصرف مجرى غير المنصرف فيكون من قبيل قول الشاعر :

٨٧٣ ... شلتُ بدا وحشي من قاتل (١)

فحذف التنوين من وحشي وخفضه من قبيل قوله :

٨٧٤ اضربَ عنك الهمومَ طارقها

ضربك بالسيفِ قونسَ القرسِ (٢)

فحذف النون من اضربن للضرورة وهي بمتلة التنوين ، ولذلك يدل منها في الوقف . فإذا ثبت أن الذي يمكن أن يُحتج به قوله :
... ما بال دوسر ...
والرواية الصحيحة فيه إنما هي : ما للقريعي بعدنا ، لم يكن لهم في جميع ما أوردوا من ذلك حجة .

وأبضا فإن أكثر هذه الأبيات يمكن أن يكون ما ورد فيها من منع الصرف لموجب أو يكون الاسم مبتدأ . أما قوله : يحدو ثمانبي . فلأنه [٢٦٠] و لما كان جمعاً في المعنى وكان على وزن مساجد في اللفظ منع الصرف لذلك . وقد تقدم أن شبه العلة علة في باب مالا ينصرف . وأما قوله :

(١) صدره : مال شهيداً بين أسياكم

وهو لحسان بن ثابت من قصيدة في رثاء حمزة بن عبد المطلب . سيرة ابن هشام ١٥٦/٢ ، أمالي السهيلي ٢٦ ، الديوان ٢٣٦ .

(٢) ينسب لطرقة وقيل هو مصنوع عليه . قونس القرس : ما بين أذنيه وسيرويه ثانية : بالسوط ، وهو أول . النوادر ١٣ ، سر الصناعة ٩٣/١ ، الخصائص ١٢٦/١ ، شرح المفطليات ٤٨٦ ، ٥٧٢ ، المغني ٧١٥ ، اللسان : قنس .

وَمِثْنٌ وَلِدُوا عَامِرٌ البيت
 فيحتمل أن يريد القبيلة فيكون قد منع الصرف للتأنيث والتعريف .
 فإن قيل : لو أراد القبيلة لقال : ذات ، فالجواب : إنه أراد القبيلة فمنع
 الصرف ثم راحى لفظ عامر لأنه في الأصل قبل أن يجمع اسماً للقبيلة مذكّر
 فلذلك قالوا : ذو ، حملاً على اللفظ ، أو ذكّر حملاً على معنى الحي لأن
 القبيلة والحي سواء ، ومن الحمل على اللفظ تارة وعلى المعنى أخرى قوله :

٨٧٥ قامت نُبْكِيه على قَبْرِه

من ليبي من بعدك يا عامِرُ (١)

تركَتَنِي فِي الدَّارِ ذَا غُرْبَةٍ

قد ذَلَّ من ليس له ناصِرُ

فقوله : قامت ، حملاً على المعنى لأنه يخبر عن مؤنثه ، وقوله بعد ذلك :
 ذا غربة ، على اللفظ كأنه قال : شخصاً ذا غربة ، لأن الشخص مذكّر
 وإن كان واقماً على مؤنث .

ومن مجرد الحمل على اللفظ قوله :

٨٧٦ وعترةُ الفلحاءُ جاءَ مُلَامًا

كأنكَ فندٌ من عَمَايَةَ أُسودُ (٢)

فقال : الفلحاء ، لأن لفظ عترة مؤنث بالتاء وإن كان واقماً على مذكّر .
 وأمّا قوله : عباسُ عباسُ البيت

(١) نسبها في العقد الفريد لأعرابية تروى ابناً لها . ونسبها ابن سيدة للأعشى ولياً في ديوانه .

مجاز القرآن ٧٦/٢ ، الأصول ٦٩٦/٢ ، التوجيه ١٧ ، البلغة ٦٥ ، الانصاف ٢٦٦ ،

المحكم ١٠٨/٢ ، العقد الفريد ١٢/٤ ، ابن السجري ١٦٠/٢ .

(٢) لشريح بن بجير التلمبي يصف عترة العبي . وروى : كأنه .

الفلحاء مؤنث الأفلح وهو المشقوق الشفة السفلى . ملأماً : من اللأمة وهي السلاح . الفند :

القطعة العظيمة من الجبل والجمع أفناد . عماية : جبل عظيم بنجد . معاني القرآن ٢٠٩/٦ ،

جمهرة اللغة ٢٩١/٢ ، النفاض ١٠٨ ، شرح المفصليات ٧٨٧ ، المقاييس ٢٥٠/٤ ،

المنخصر ٤٧/٣ ، المحكم ٢٦٦/٣ ، اللسان : فلح ، لام .

فيمكن أن يكون الأول منادى كأنه قال : يا عباس أنت عباس ، فلم
ينون عباساً المنادى لأنه مبني .
وأماً قوله : لولا انقطاع الوحي البيت
فلا يعلم قائله . وكذلك :

.....
يفوقان مرداس البيت

إنما الرواية الصحيحة فيه : يفوقان شَيْخِي (١) وشَيْخِي بلفظ الإفراد
وبلفظ الثنية وقد قرئ : ويوم حُنَيْنَ (٢) ، بالفتح من غير تنوين ، وينبغي
أن يحمل على أنه منع صرفه للتعريف والتأنيث لأنه ذهب به مذهب البقعة .
وقوله : ياريح من نحو الشمال ..

إن صح فلا وجه له إلا حذف التنوين خاصة من غير أن يجري مجرى مالا
ينصرف كما تقدم .

فإن قيل : وما الضرورة الداعية إلى فتحه وهما قبل : ياريح ، بالضم على
الإقبال ؟

فالجواب : إن الشاعر لم يرد ذلك وإنما أراد أن يقول : ياريحاً كائنة من
نحو الشمال ، فوصفها بالمجرور ولا يوصف بالمجرور إلا نكرة ، ثم قال
بعد ذلك : هُبِّي ، ولو جعلها معرفة لكان المجرور متعلقاً بهبِّي لا موضع
له من الإعراب ولكان المعنى خلاف المعنى المتقدم ، فلما أخذه على أنه
المجرور من صفة المنادى اضطرَّ إلى النصب .

ومن الحذف المتفق على جوازه الترخيم في غير النداء وهو ينقسم قسمين :
ترخيم على قياس الترخيم الذي يكون في النداء وقسم ليس كذلك .
واختلف في الأول ، فمذهب سيويه أنه يجوز على لغة من نوى وعلى
لغة من لم ينو .

(١) هي رواية المبرد كما نقل الرماني في التوجيه ٩ .

(٢) التوبة : ٢٥ .

فمذهب أبي العباس أنه لا يجوز إلاّ على لغة من لم ينو (١). وحجته على ذلك أنه حذف في غير النداء، والمحذوف في غير النداء يجري آخره بالإعراب كيد وبابه، ويرد عليه بالسماح والقياس. أما القياس فإنّه حذف في غير النداء / مشبه بالحذف في النداء، بدليل أنّه لا يجوز في غير علم ولا ثلاثي وإنما يجوز حيث يجوز الترخيم في النداء. فلما كان كذلك انبغى أن يكون موافقاً له في مجيئه على اللغتين. وأما السماع فقول جرير :

ألا أضحت حبالكم رماما

وأضحت منك شاسعةً أماما (٥٢٦)

فرخّم أمانة على لغة من نوى. وردّ أبو العباس المبرّد هذه الرواية وزعم أنّ الرواية :

..... وما عهدٌ كعهدك يا أماما

فرخّم في النداء. وهذا لا يُردُّ به لأنّ روايته لا تقدح في رواية سيويه وغيره من البصريين.

ومن ذلك قول الآخر :

٨٧٧ خذوا حظكم يا آل عكرم واذكروا

أواصرتنا والرحم بالغيب تُذكرُ (٢)

والمبرّد يجعل هذا ممنوع الصرف وقصد به القبيلة.

وهذا ممكن، لكن إذا ثبت أنّ الترخيم في غير النداء يجري على اللغتين لم يحتج إلى هذا التأويل. ومن ذلك قول ابن أحمر :

(١) أنظر ص ٩٥/٢ .

(٢) زهير بن أبي سلمى يخاطب بني سليم، وعكرمة بن خصفة بن قيس عيلان بن مضر. وكان آل عكرمة قد عزموا على غزو قوم زهير وهم من مضر أيضاً فذكرهم زهير بالرحم التي بين قومه وبينهم. الكتاب ١/٣٤٣، الأصول ٢/٧١٣، ابن الشجري ١/١٢٦، الانصاف ١٩٣، ابن يميث ١/٢٠، المعنى ٤/٢٩٠، الخزانة ١/٣٧٣، الديوان ٢١٤.

٨٧٨ أبو حنّس يورقنا وطلّق

وعباد وآونة أثالا (١)

وزعم المبرد أنّ أثالا معطوف على الضمير في يورقنا المنصوب ، كأنه قال :
يورقنا ويورق أثالا .

وأما السيرافي فزعم أنّ أثالا ليس على ما قاله المبرد ولا ما قاله سيويه ،
لأنّ قول المبرد بشهد على بطلانه القصة ، وذلك أنّ البيت لابن أحمر
يرثي قوماً فقدوا من جملتهم أثالة ، فأثال على هذا مؤرّق لا مؤرّق .
ورد قول سيويه ، لأنّ أثالة لم يوجد في كلامهم وإنما المحفوظ أثال ،
ويجعل أثالا في هذا البيت مما نصب بإضمار فعل لدلالة ما تقدم عليه ، لأنّه
إذا أرقه عباد وطلّق وأبو حنّس فقد يذكر أثالا لأنّه من جملتهم ،
ويجعله نظير ما ذهب إليه الخليل في قول الشاعر :

٨٧٩ إذا تغنى الحمام الورق هتجني

ولو تعزبت عنها أمّ عمّار (٢)

ألا ترى أنّه إذا هتجه فقد ذكره أمّ عمّار ، كأنه قال : ذكرني أمّ
عمار (٣) .

وهذا ليس مثله ، لأنّه ليس في قوله :

أبو حنّس يورقنا وطلّق

وعباد البيت (٨٨٣)

(١) من أبيات يرثيها الشاعر قوماً من أصحابه هلكوا ، وقيل فارقوه أحياء. الكتاب ٣٤٣/١ ،
الشيرازيات ٩٨ ، شرح السيرافي ٢١٨/١ ، الخصائص ٣٧٨/٢ ، المحكم ٧٨/٣ ،
ابن الشجري ١٢٦/١ ، ٩٢/٢ ، الانصاف ١٩٦ .

(٢) للثابتة الأديبي من قصيدة قيل إنها منحولة عليه . تعزبت : بمدت . الورق : جمع ورقاقومي
الحمامة في لونها سمره تضرب إلى بياض .

ورواية الديوان : ذكرني . الكتاب ١٤٤/١ ، الأضداد لابن الأنباري ٣٥١ ، الخصائص

٤٢٨ ، ٤٢٥/٢ ، شرح مشكلات الحماة ١٩٤ ، ٧٢ ، الديوان ٢٣٥ .

(٣) شرح السيرافي ٢١٨/١ .

مايدل على المحذوف ، لأنه لا يلزمه اذا أرقه هؤلاء أن يتذكر أثالاً ، وقوله :
لا يُحفظ في كلامهم أثالة اسماً لرجل ، لا يلزم ، لأنه إذا لم يحفظه فقد
حفظه سيويه .

ومن أدلّ دليل على صحة مذهب سيويه قول الشاعر :
إنّ ابنَ حارثٍ إنْ أشتقْ لرؤيته
أو امتدحه فإنّ الناسَ قد علموا (٥٢٧)

لأنه لايحتمل التأويل .

والذي ليس كذلك (١) يُحفظ ولا يُقاس عليه ، فمن ذلك قول العجاج :
قواطيناً مكنة من ورق الحمي (٨٣٩)
يريد : الحمام . واختلف في المحذوف ، فمنهم من قال : ان المحذوف
منه الألف والميم فصار : الحمّ ، ثم أجراه بالإعراب وأطلق .
ومنهم من قال : ان المحذوف منه الألف الزائدة كقول الآخر :

٨٨٠ ألا لا بارك الله في سهيل
إذا ما الله ببارك في الرجال (٢)

وقول الآخر :

أقبل سيلٌ جاء من أمر الله
يحرّد حرّد الجنة المغيلة (٥١٣)

فصار الحمّم ، ثم أبدل من أحد المثليين باه / وهو موجود في كلامهم [٢٦١و]
في المضاعف نحو قولهم : قَضَيْتُ أَظْفَارِي ، يريد : قَصَصْتُ ، وكذلك
تَظَنَيْتُ فِي تَظَنَيْتُ ، وفي المضاعفين كقول عمر بن أبي ربيعة :

(١) يريد به الترخيم في غير النداء الذي لا يأتي على قياس ترخيم النداء .
(٢) لم ينسب لقاتل . وسهيل اسم رجل . والذي ذهب إلى أن المحذوف الألف الزائدة ابن جني .
الخصائص ١٣٥/٣ ، شرح مشكلات الحامسة ١٣٢ ، شرح المرزوقي ٣٣١ ، المخصص
١٦٠/٦ ، ١٥٠/١٧ ، اللسان : آله ، الخزائن ٣٣٥/٤ .

٨٨١ رأت رجلاً أيّما إذا الشمس عارضت
فيضحى وأيما بالعشي فيخصر (١)
يريد: أما. فصار الحمى (٢)، كسر ما قبل الياء لتصح.

ومنهم من قال: ان المحذوف منه الميم الأخيرة فصار الحمى فأشبه صحارى،
لأنه في المعنى جمع وفي آخره ألف كما أن صحارى كذلك، والعرب
تقول في صحارى: صحارى، فحرك الحمى الى الحمى.
وهذه الأوجه محكية، والأحسن منها ما تقدم، لأنه ليس فيه إلا تغيير واحد.
ومن ذلك أيضاً قول الآخر:

٨٨٢
تُريك المنا برؤوس الأسل (٣)
يريد: المنايا. وقول الآخر.

٨٨٣ وكانت مناها بأرضٍ ليس يبلغها
بصاحب الهَم إلا الناقة الأجد (٤)
يريد: منازلها. وقول الآخر:

(١) من رائية عمر المشهورة. أعرضت الشمس وعارضت: صارت في عرض السماء. يضحى:
يظهر في الضحى، أو تصيبه شمس مؤذية. يخصر: يبرد، من الخصر وهو البرد. ويضي
بالرجل نفسه. والبيت كناية عن مواصلة السفر في النهار والليل. مجاز القرآن ٢/٣٢٢،
معاني القرآن ٢/١٩٤، الكامل ١/٧٠، ٢٩٣، المحتب ١/٢٨٤، المعنى ٥٧، المعنى
٣١٦/١، الخزانة ٢/٤٢١.

(٢) ج، ر: الحمايم، وهو تحريف.

(٣) صدره: وليس المجاجة والخافقات

وهو من قصيدة لاسحاق بن خلف البهراني من بني حنيفة يخاطب بها علي بن عيسى بن موسى
ابن طلحة الأشمري. الأصل: الرماح. الكامل ٢/١٩.

(٤) للأخطل. وروى في الخصائص: أمست..... ما يبلغها.. الجسرة. والضمير في أمست يعود على
المرأة التي ينسب بها الشاعر. الخصائص ١/٨١، اللسان: منا، الديوان ١٦٩.

٨٨٧ قلنا لها يوماً قفي قالت قاف

لا تحسبي أنا نسينا الإيجاف (١)

يريد : أنها اكتفت بالقاف من وقتت.

وقد جاء في كلامهم شيء يُحفظ ولا يُقاس عليه لندوره، وذلك قولهم :
ألا تا، بلى فاء، يريد : ألا تفعل ؟ فقال له المجيب : بلى فافعل (٢).

ومن المتفق على جوازه حذف النون من مثل من ولكن لالتقاء الساكنين
تشبيهاً لها بالتنوين نحو قول الشاعر :

٨٨٨ فليست بآتية ولا أستطيعه

ولاك اسقني إن كان ماؤك ذا فضل (٣)

يريد ولكن فحذف النون. وقول الآخر :

وكان الخمر المدام م الإسفِئطِ ممزوجة بماء الزلال (٧٢٨)

يريد : من الإسفِئطِ، فحذف.

وكذلك قول الآخر وهو أبو صخر الهذلي :

كانتهم م الآن لم يتغيروا

وقد مرّ للدارين من بعدنا عصر (٣٤٩)

يريد : من الآن، فحذف أيضاً. ووجه جواز ذلك تشبيهه بالتنوين.

(١) من رجز الوليد بن عقبة قاله حين كان في ركب متجه إلى المدينة فنزل يسوق بهم. الخصائص

٣٠/١، ٢٤٦٦٨، ٢٦١/٢، الأغاني ١٣١/٥، شواهد الشافية ٢٧١.

(٢) الكتاب ٦٢/٢، النوادر ١٢٧، الخصائص ٣٠/١، الكامل ٢٠/٢.

(٣) للنجاشي الحارثي (قيس بن عمرو) يقوله على لسان ذئب دعاه الشاعر للصحة فاعتذر له وطلب

أن يقيه أن كان لديه ماء. الكتاب ٩/١، الأصول ٧١٢/٢، الخصائص ٣٠/١،

المنصف ٢٢٩/٢، اللامات ١٧٨، ابن الشجري ٣٨٥/١، ابن يعيش ١٤٢/٩، الخزانة

٣٦٧/٤، المعنى ٣٢٢.

وأما حذف التنوين لالتقاء الساكنين فمن الناس من جعله ضرورة ،
ومنهم من أجازته في فصيح الكلام ، وهو الصحيح . وقد قرئ : قل هو
الله أحدُ الله الصمدُ (١) ، بحذف التنوين .

وقرأ عمرو بن عقيل (٢) : ولا الليلُ سابقُ النهارَ (٣) . بحذف التنوين من
سابق ، فستل عن ذلك فقال : لو نَوَّنتُهُ لكان أوزن ، يريد : أثقل . وكان
عمرو بن عقيل فصيحاً . وقد حمل على ذلك أبو عمرو قوله تعالى : عزيزُ
ابنُ الله (٤) . فجعل عزيزاً عربياً وحذف منه التنوين لالتقاء الساكنين .
ومما جاء في الشعر / من ذلك قوله :

عمروُ الذي هشمَ الثريدَ لقومه
ورجالُ مَكَّةَ مُسْنِتُونَ عِجَافُ (٧٧١)

وقال الآخر :

فألقبتهُ غيرَ مُسْتَعْتَبِ

ولا ذَاكَرَ اللهَ إلا قَلِيلاً (٧٧٢)

وقول الآخر :

٨٨٩ أو من بني زهرةَ الأَخْيَارِ قد عَلِمُوا

أو من بني خَلْفِ الخُضْرِ الجَلَاعِيْدِ (٥)

وقول الآخر :

(١) الاخلاص : ٢٠١ وهذه القراءة عند الفراء فصيحة وعند ابن خالويه من الشواد . معاني القرآن

٤٣٢/١ ، شواذ ابن خالويه ١٨٢ .

(٢) هو عبارة بن عقيل بن بلال بن جرير الشاعر وكان فصيحاً سمع عنه المبرد الاثني . الكامل

٢٥٣/١ .

(٣) سورة يس : ٤٠ .

(٤) سورة التوبة : ٣٠ وانظر ص ٣٦١/٢ تعليق ٢ .

(٥) لسان بن ثابت من قصيدة في هجاء مسافع بن عياض التيمي . والرواية :

أو من بني زهرةَ الأَخْيَارِ قد عَلِمُوا أو من بني جَمحِ اليخسرِ المَنَاجِيْدِ

أو في السراةِ من تيممِ رَضِيَتْ بِهِمْ أو من بني خَلْفِ الخُضْرِ الجَلَاعِيْدِ

وهو يجهو بأنه ليس له شرف هؤلاء القوم ولا نسبهم . الكامل ٢٤٩/١ .

حميدُ الذي أمَجُّ دارهُ

(٧٧٣)

وأمثال ذلك كثير .

ومن الحذف حذف أحد الحرفين المشددين في القوافي نحو قول طرفة :

٨٩٠ أصحوتَ اليومَ أمَ شاقَتَكَ هَرَّتْ

ومن الحُبِّ جُنونٌ مُستَعِرٌ (١)

فحذف إحدى الرامين من هَرَّتْ. وقوله :

٨٩١ ليسَ هذا مِنكَ ماويَ بِحَرِّ (٢)

فحذف إحدى الرامين من بِحَرِّ. وقول الآخر وهو لبيد :

٨٩٢ وقبيلٌ من لُكَيْزٍ حاضِرٌ

رهطٌ مرجومٍ ورهطُ ابنِ المَعَلِّ (٣)

يريد : المَعَلِّي، فحذف الألف (واللام).

ومن الحذف أيضاً حذف ياء الإضافة في القوافي تشبيهاً بحذف حرف

الإطلاق نحو قول الشاعر :

٨٩٣ إنَّ تقوى ربِّنا خيرٌ تَفَـضَّلُ

وبإذنِ اللّهِ رَبِّـي وَعَجَلُ (٤)

فحذف الياء تشبيهاً بحذفها من المنادى.

(١) مطلع قصيدة في الفخر ، والخطاب لنفسه . هر : اسم امرأة . الكامل ٩/٤ ، الأصول ٧٠٥/٢ ، الخصائص ٢٢٢٨/٢ ، الديوان ٤٥ .

(٢) صدره : لا يَكُنْ حَبِـكُ دَاهِ قَاتِلَا

وهو من قصيدة الشاعر السابق . ماوي : مرخم ماوية ، اسم امرأة . يريد : لا يَكُنْ جَزَائِي عِنْدَكَ الْمَجْرُ وَالْحَرْمَانُ عَلِي جَبِي لَكَ . الديوان ٤٦ .

(٣) سقط الشاعر من ديوان لبيد . القبيل : العريف والكفيل . لكيز أبو قبيلة من عبد القيس . شاهد : حاضر . مرجوم وابن المعل سيدان من لكيز . وصف مقاما فاخر فيه قبائل ربيعة بقبيلته من مضر . الكتاب ٢٢٩١/٢ ، مجاز القرآن ١٦٠/٢ ، جبهة اللغة ٨٥/٢ ، الحجة ٥٨/١ ، الخصائص ٢٢٩٣/٢ ، شواهد الشافية ٢٠٧ .

(٤) مطلع قصيدة لبيد ، ومنها الشاعر السابق . النفل : العطية التي تفضل . الكامل ٤٠٦/٣ ، الديوان ١٧٤ .

ومن الحذف حذف الياء من قاضي وجواري وبابهما في حال الإضافة والتعريف بالألف واللام تشبيهاً للألف واللام والإضافة بما عاقبته وهو التنوين، فكما تحذف مع التنوين كذلك حذفت معهما نحو ما أنشده سيويه من قول الشاعر :

٨٩٤ وطرتُ بمنصلي في بعملات
دوامي الأيدِ يخيطنَ السريحاً (١)

فحذف الياء من الأيدي .

وقول الآخر :

٨٩٥ كنواح ريش حمامة تجديئة
ومسحتُ باللثين عصف الإيتمد (٢)

فحذف الياء وكان ينبغي أن يثبتها فيقول : كنواحي ريش ، شبه المضاف إليه بالتنوين لمعاقبته له فحذف الياء معه كما يحذفها مع التنوين .

ومن الحذف أيضاً حذف المضاف إذا لم يكن في الكلام ما يبدل عليه ، بل يدل عليه تقدم خبر أو شيء ليس في اللفظ ، ومنه قول الشاعر :

٨٩٦ عشيّة فرّ الحارثيون بعدما
قضى نحبّه في ملتقى القوم هوبر (٣)

(١) ينسب لمفرس بن ريمي الأمدى وليزيد بن العثرية . المنصل : السيف . يعلات جمع يملة وهي الناقة القوية على العمل . السريح : السير الذي تشد به الخدمة وهي ما يشد في الرسخ ، أو هي الأخفاف التي تشد بها أخفاف الإبل عندما يدميها السير الكثير . الكتاب ٩/١ ، ٢٩١/٢ ، الحجة ١٠٢/١ ، الخصائص ١٣٣/٣ ، المغني ٢٤٨ ، شواهد الشافية ٤٨١ .

(٢) لخفاف بن ندية السلمي . الأمد : حبر الكحل . العصف : المسحوق يريد أن لثات هذه المرأة تضرب إلى سمرة فكأنها مسحتها بمسحوق الإيتمد . الكتاب ٩/١ ، الأصول ٧١٣/٢ ، الحجة ١٠٢/١ ، الشام ١٧٦ ، الموشح ١٤٦ ، الإنصاف ٢٨٣ ، المغني ١١٢ .

(٣) لدى الرمة من قصيدة يذكر فيها يزيد بن هوبر . ودوى : ملتقى الخيل . مجاز القرآن ١٣٦/٢ ، جبهة اللغة ٥٠٣/٣ ، الاغانى ٧/١٥ ، المفصل ١٠٤ ، الخزانة ٢٣٢/٢ ، الديوان ٢٣٥ .

يريد : ابن هَوْبِر ، فحذف أيضاً . وقول الآخر :

... .. ٨٩٧

... بما أعْيَى النَّطَاسِيَّ حَذِيْمًا (١)

يريد ابن حذيم ، فحذف ابناً ، وليس في اللفظ ما يبدل على شيء من ذلك .
ووجه إجازته التشبيه بما في اللفظ عليه دليل .

• • •

ومن الحذف قصر الممدود . وفيه خلاف ، فمذهب سيويه وكافة البصريين
والكوفيين غير الفراء أنه يجوز عموماً (٢) .

والفراء يفصل فيقول : الممدود لا يخلو أن يكون له قياس يوجب مده مثل
فَعَلَاءَ مَوْثُثَ أَفْعَلٍ أو لا يكون له ذلك كَالهَوَاءِ مثلاً بين السماء والأرض .
فإن كان له قياس يوجب مده فلا يجوز عنده قصره ، وإن لم يكن له قياس
يوجب مده أجاز قصره (٣) .

والصحيح أنه يجوز قصره على كل حال ، لأنه ردّ فرع إلى أصل ،
لأنّ الأصل أن لا يلحق الاسم زيادة على حروفه الأصول .
فمما جاء من قصر الممدود الذي لا قياس لمده قول الشاعر :

(١) هذه قطعة من بيت لأوس بن حجر ، وتمامه :

فهل لكم فيها إلسي فإنسي طيب بما أعْيَى النَّطَاسِيَّ حَذِيْمًا
وكان الشاعر جاور في قوم غير قومه باليسامة فانتسبوا بمزاة فهجاهم وعرض عليهم أن يردوا
عليه ماله فيخرجهم من مخزاة فملتهم وأنه كليل بذلك . وإبن حذيم رجل من تميم الرباب كان
أطب العرب . النطاسي : العالم الشديد النظر في الأمور . الفاخر ٩٣ (ليبيج) جمهرة اللغة ٥٠٣/٣ ،
الخصائص ٤٥٣/٢ ، المفصل ١٠٤ ، الخزانة ٢٣٢/٢ ، الضرائر ٥٢ .

(٢) الكامل ٢١٦/١ ، الموشح ٩٢ ، المخصص ١١١/١٥ ، الانصاف م ١٠٩ .

(٣) شرح السيرافي ٢٢٠/١ .

٨٩٨ وأَخْرَجَ أُمَّهُ لِسَوَاسٍ سَلَمَى
لمغفور الضمرا ضمير الجنين (١)

والضراء ممدود . وتقول الآخر :

٨٩٩ لا بُدَّ من صَنَعًا وان طَالَ السَّفَرُ (٢)

فقصر صناع وهو ممدود / [٢٦٦٢]

ومما جاء من قصر الممدود الذي له قيامس بوجب مده قول الآخر :

٩٠٠ وَلَكِنَّمَا أَهْدَى لِقَيْسٍ هَدِيَّةً
بِقِيٍّ من اهداها لك الدهر إئلب (٣)

ومصدر أفعَلْ إنما هو على إفعال .

ومن ذلك قول الأعمى :

٩٠١ الواعِبُ العَدَا وَكَلَّ طَمِيرَةً
مأْن تَنَالُ يَدَا الطَوِيلِ قَدَالَتَهَا (٤)

وذلك أن كل فعَّال (٥) من معتل العين إنما هو ممدود .

(١) لطرماح في وصف رماد . الأخرج : الذي في لونه سواد وبياض . سواس سلمى : الموضع الذي بمحضرة سلمى وهو أحد جبل طيء ، ويريد بأمة الشجرة التي هي أصل هذا الرماد . الضراء : مايواري الإنسان من الشجر . المغفور : الذي يسقط من النار من الزند . ضم : مشتمل . الجنين : ما لم يظهر من النار بعد . الكامل ٢١٧/١ ، الديوان ١٧٦ .

(٢) بعده : وان تحنى كل صود ودبر

ولم ينسب لقائل . تحنى : احلودب . دبر : عقر ظهره . العود : المن من الابل . شرح السيرافي ٢٢٠/١ ، المخصص ١١١/١٥ ، ٤٢/١٦ ، التوضيح ٢١٥/٢ ، العني ٥١١/٤ ، اللسان :

صنع ، بيد ، التصريح ٢٩٣/٢ .

(٢) لشيث بن زباج من قصيدة في الفخر . الأئلب : الحجارة أو فتات الحجارة والتراب . شرح السيرافي ٢٢٠/١ ، ٢٣٢ ، المخصص ٩١/١٥ ، الانصاف ٤٠٥ ، اللسان : ئلب .

(٤) للأعشى في مدح قيس بن معدى كرب الكندي . العدا : الشديد العلو . الطرة : الخفيفة الوثابة أو طويلة القوائم . القذال : جماع مؤخر الرأس . المخصص ١٦٥/٦ ، المحكم ٢٢٦/٢ ، الانصاف ٤٠٥ ، الضرائر ٥٨ ، الديوان ٢٩ .

(٥) ج ، ر : فعل ، وهو تحريف .

وقول الآخر :

فلو أنّ الأَطيّبا كانُ حولي
وكانَ مع الأَطيّاءِ الأُساءةُ (٦٨١)
ولأنّه ليس في الكلام أفعيلاً مقصوراً .

ومن الحذف تسكين عين فَعَلْ المفتوحة تشبيها لها بالعين المضمومة
والمكسورة نحو عَضُدٌ وَكَتِفٌ ، تقول فيهما : عَضُدٌ وَكَتِفٌ ، بتسكين
العين نحو قول الشاعر :

٩٠٢ على مَحالاتٍ عَكِيسِنَ عَكِنَا
إذا نَسَدَها طلاباً غَلَسَا (١)
وإتّما يقال : غَلَسَ ، بالفتح . وقول الآخر :

٩٠٣

وقول الآخر :

٩٠٤ وما كلُّ مغبونٍ ولو سَلَفَ سَلَعُهُ
براجع ما قد فاتَهُ بَرَدادٍ (٢)
يريد : سَلَفَ .

ومن الحذف تسكين حركة الإعراب اجراء للمنفصل مجرى المتصل نحو
قول الآخر :

(١) أنشده السيرافي عن الأصبى ولم ينبه . والمحال : جمع بحالة وهي البكرة العظيمة التي
يستقى بها . تسمى الأمر : علاه وفهره . مكس الشيء إلى الأرض : جذبته وشنطه شنطاً
شديداً . النلس : ظلام آخر الليل . والظاهر أنه يصف مستقياً يكر إلى صله . شرح السيرافي
٢٢٨/١ . شواهد الشافية ١٨ .

(٢) للأخطل من قصيدة في الهجاء . سلف : وجب . الصفق : ايجاب البيع . الرداد : اسم من
الاسترداد وهو فسخ البيع . المصانص ٢ / ٣٣٨ ، النصف ١ / ٢١ ، الانتصاب ٤٦٢ ،
شواهد الشافية ١٨ ، الديوان ١٣٧ .

٩٠٥ إذا اعوججتن قلت صاحب قوم

بالدو أشباه السفين العوم (١)

فسكن الباء من صاحب إجراء للمنفصل مجرى المتصل فجعل حيب قة كفعل وان لم يكن في الكلام (٢)، لأنه لو ورد في الكلام لجاز تسكينه لثقل الضمة .

وقول امرئ القيس :

فاليوم أشرب غير مستحقب

إنما من الله ولا واغبل (٥٧٣)

فسكب الباء من أشرب إجراء للمنفصل مجرى المتصل فجعل : رب غة كفعل .

وقول الآخر :

٩٠٦ رحت وفي رجلك ما فيهما

وقد بدا هتك من الميزر (٣)

فسكن التون من هتك إجراء للمنفصل مجرى المتصل .

وقول جرير :

٩٠٧ سيروا بني العم فالأهواز منزلكم

ونهر تيمري فما تعرفكم العرب (٤)

(١) فب لابي نخلة الرابض، والضمير في اعوججتم يعود على الإبل ويريد بذلك ميلهم عن الطريق. الدر : الصحراء. العموم : جمع عائمة. شبه الإبل بالسنن. الكتاب ٢ / ١٩٧ ،

معاني القرآن ٢ / ١٢ ، الخصائص ١ / ٧٥ ، ٢ / ٣١٧ .

(٢) ما جاء من ذلك في الكلام قراءة أبي السال في الشواذ : والساء ذات الحيك. وانظر القرطبي

١٧ / ٣٢ وسورة الفاريات ٧ .

(٣) للاكثير الأسدي يخاطب امرأته وكانت قد لامت لتبذله بعد أن سكر وكان ملتما على الخمرة .

والهن كناية عن كل ما يقيح وأراد به هنا العورة. يريد أنها لو شربت الخمرة لفقدت وعيها .

الكتاب ٢ / ٢٩٧ ، الشعر والشعراء ١٠٠ ، الخصائص ١ / ٧٤ ، ابن الشجري ٢ / ٢٧ ،

العيني ٤ / ٥١٦ ، الخزانة ٢ / ٢٧٩ .

(٤) من أبيات في هجاء بني العم وكانوا أعانوا الفرزدق على جرير. نهر تيمري : نهر قديم في

نواحي الأهواز. ورواية الديوان : فلم، ولا شاهد فيها. شرح السيرافي ١ / ٢٢٩ ، الخصائص

١ / ٧٤ ، ٢ / ٣١٧ ، الأغاني ٣ / ٢٥٧ ، المخصص ١٥ / ١٨٨ ، المحكم ٢ / ٢١ ، الديوان

فسكن الفاء من تعرفكم إجراء للمنفصل مجرى المتصل ، فجعل رفكُ
كفعلُ وإن لم يكن في الكلام (١) ، لأنه لو ورد في الكلام لجاز تسكينه ليثقل
الضمة. والبُرد لا يجيز هذا ويزعم أن الرواية في قوله: فاليوم أشرب، أسمى.
وفي قول جرير : فما تعرفُكمُ ، فلم تعرفُكمُ ، وفي قوله : صاحبُ
قومٍ ، صاحِ قومٍ ، وفي بداهنتكِ ، بدا ذلك .
وهذه الروايات وإن ثبت لا يدفع بها مرواه غيره .

ومن الخذف تسكين الفتحة التي تكون في الآخر إجراء أيضاً للمنفصل
مجري المتصل وهو قبيح ، نحو قوله :

٩٠٨ تَرَكَ أَمَكْنَةَ إِذَا لَمْ أَرْضَهَا

أو يرتبطُ بمضّ النفوسِ حِمَامُهَا (٢)

فسكن يرتبط وكان ينبغي أن يكون مفتوحاً لأنّ أو الداخلة عليه بمنزلة
إلى أن .

وكذلك قول وضاح :

٩٠٩ عَجِبُ النَّاسُ وَقَالُوا

شِعْرُ وَضَّاحِ الْيَمَانِيِّ (٣)

إِنَّمَا شِعْرِي شَهْدٌ

قَدْ خَلِطَ بِجُلْجُلَانٍ

(١) من هنا وحسب قوله : والثالث ، في ص ٤٧٨ سقط من ر .

(٢) قيد بن ربيعة . قال أبو عبيدة : البضن ها هنا الكل . مجاز القرآن ١ / ٩٤ ، ٢ / ٢٠٥ ،

الشعر والشعراء ٩٨ ، شرح السبع ٥٧٣ ، الخصائص ١ / ٧٤ ، ٢ / ٣١٧ ، شواهد الشافية

٤١٥ ، الديوان ٣١٣ .

(٣) الجلجلان : ثمرة الكزبرة ، وقيل : حب السمسم ، وقيل : ما في جوف التين من الحب

الشهد : السمل . وفي الإرتشاف ٣٨٥ و : فحك الناس .. شعري قند .

وانظر المقدم الفريد ٣ / ٤٣٠ ، اللسان : جلجل .

فسكن الطاء من خُلِطَ إجراءً للمنفصل مجرى المتصل فجعل لِطَبٍ كَفِعَلٍ
وسكَّنَ المفتوح كما سكنه من المتصل للضرورة .

• • •

ومن الحذف أيضاً حذف حروف العلة للاكتفاء بالحركات منها .

فمن حذف الألف قول الشاعر :

أقبلَ سبيلُ جاءَ من أمرِ اللّٰه (٥١٣)

فحذف الألف من اللّٰه . ومن حذف الياء قول الآخر : / [٢٦٦٢ظ]

٩١٠ كَفَّكَ كَفٌّ مَاتَلِيْقُ دَرَهْمًا

جوداً وأخرى تُعْطِ بالسيف الدما (١)

فحذف الياء من تُعْطِ واكتفى بالكسرة عنها .

ومن حذف الواو :

فلو أنَّ الأَطِيَّاءَ كانَ حَوْلِيَّي

وكان مع الأَطِيَّاءِ الأَسَاءُ (٦٨١)

فحذف واو الضمير . وإنما جاز ذلك لأنَّ فيه رد الشيء إلى أصله ، لأنَّ هذه

الحروف المحذوفة زوائد (٢) .

وأما حذف واو الضمير والياء من تعطي وإن لم تكونا زائدتين فمشبهات

بالزائدة .

ومن الحذف أيضاً حذف صلة الضمير المذكور الغائب المنصوب إذا كان

ما قبله متحركاً . وذلك أنَّ العرب تصله بواو إذا كان ما قبله مضموماً أو

مفتوحاً نحو : ضَرَبَهُ وَيَضْرِبُهُ ، وبياء إذا كان ما قبله مكسوراً نحو : بِهِ ،

(١) أنشده الفراء ولم ينسبه . تليق : تمسك . وصفه بالكرم والشجاعة . معاني القرآن ٢ / ٢٧ ،

١١٨ ، الخصائص ٣ / ٩٠ ، ١٣٣ ، امراب ثلاثين سورة ٢١٥ ، ابن الشجري ٢ / ٧٢ ،

السان : لوق ، الضرائر ١٧٥ .

(٢) نقل الفراء أن حذف الياء والواو الساكتين والاجتزاء عنهما بالحركات غير مقصور على

الضرورة بل يرد في الكلام وعده ابن الشجري ٢ / ٧٢ في غير الفواصل والقوافي شاذاً .

معاني القرآن ٢ / ٢٧ ، ١١٨ .

ومنهم من يصله بواو نحو : به (١) . فإذا وقفت حذفت الصلة فقلت :
 به وضربته وبضربه . وهذا حكمه في الكلام .
 ولا يجوز حذف هذه الصلات في الوصل إلا في ضرورة شعر ، لأن ذلك
 من قبيل رد الكلمة إلى أصلها : لأن هذه الصلات زوائد ، بدليل حذفها
 في الوقف . فمن ذلك قول الشاعر :

٩١١ أو مُعْبِرُ الظَّهِيرِ يُنْبِي عَنْ وَلِيَّتِهِ
 ماحجَّ رَبُّهُ فِي الدُّنْيَا وما اعتمَرَ (٢)

فحذف صلة الضمير في (رَبُّهُ) .
 ومن ذلك قول الآخر :

٥٠٢ فَإِنْ يَكُ غَنًّا أَوْ سِينًا فَإِنَّسِي
 سأجعلُ عَيْنِهِ لِنَفْسِهِ مَقْنَعًا (٣)

فحذف صلة الضمير من نفسه .

وقد يجوز في الاضطرار حذف الصلة وحركة الضمير ، إلا أن ذلك أحسن
 من الأول ، ووجهه إجراء الوصل مجرى الوقف . فكما نقول : به
 وضربته وبضربه ، في الوقف كذلك في الوصل . فمن ذلك قول الشاعر :

٩١٣ فَظَلْتُ لَدَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ أُخِيْلُهُ
 ومِطْوَايَ مُشْتَاقَانِ لَهُ أَرْقَانِ (٤)

- (١) حكى هذه اللفظة القراء في ساني القرآن ١ / ٥ ، وفي الكتاب ٢ / ٢٩٤ أنها لفة أهل الحجاز .
 (٢) نسب في الكتاب لرجل من باهلة . معبر الظهر : كبير الوبر في امتلاء .
 الولية : البرذعة . والأصل : ينبي عنه وليته ، وذلك لسنة وكثرة وبره . وصف لصا ينسئ
 سرقة بغير هذه صفة . الكتاب ١ / ١٢ ، المقتضب ١ / ٣٨ ، المخصص ٧ / ٧٦ ، الملل
 ١٨٩ ، الانصاف ٢٦٩ ، اللسان : عبر ، الضرائر ٨٢ .
 (٣) مالك بن حريم أو حريم الهداني . والضمير في عينه يعود على الضيف .
 الكتاب ١ / ١٠ ، المقتضب ١ / ٣٨ ، الوحشيات ٢٥٩ ، الاصميات ٥٦ ، الأصول ٢ / ٧١٥ ،
 الاقتضاب ٤٣٥ ، الانصاف ٢٦٩ .
 (٤) من أبيات ليعل الأحوال الأزدي . أخيله : أتوقع فيه مطراً . مطواى : مثنى مطو بمعنى
 صاحب وهي لفة أزد السراة . والبيت في وصف برق . المقتضب ١ / ٣٩ ، جمهرة اللفظة ٣ / ١١٨ ،
 الخصائص ١ / ١٢٨ ، المنصف ٣ / ٨٤ ، المحتسب ١ / ٢٤٤ ، اللسان : مطا ، الخزانة ٢ / ٤٠١ .

فسكن^١ الهاء من له . وقول الآخر :
٩١٤ وأشربُ الماءَ مابسي نحوهُ عطشٌ
إِلَّا لَأَنَّ عِيونَهُ مَسِيلٌ وادِيها(١)

فسكن الهاء من عيونهُ .
وأما حذف الصلّة وإبقاء الحركة فقل^٢ لأنّه لم يُجرِ الوصل مجرى الوقف
ولا أبقى الوصل على ما كان ينبغي أن يكون عليه .
ومن الحذف أيضاً حذف الياء من هي والواو من هو ، وهو أقبح من
جميع ما تقدم . وذلك لأنّه اجتمع فيه ضرورتان : إحداهما تسكين الياء والواو
المفتوحين حملاً عليهما إذا كانا مكسورين أو مضمومتين نحو قول
النابغة الذبياني :

٩١٥ رَدَّتْ عَلَيْهِ أَقاصِيهِ وَلِبَدُهُ

.....البيت(٢)

في إحدى الروايتين.

والأخرى تشبيهه المنفصل بالمتصل . وذلك أنّه لما سكنها صار بمتركته في به^٣
وضربته . وهذا الضمير إذا كان ماقبله ساكناً نحو منه^٤ وعليه جاز أن
لا يؤتى بالصلّة . فكذلك ما شبّه به . فمن ذلك قول الشاعر :
فيناهُ بِشَرِي رَحْلُهُ قَالَ قَائِلٌ
لِمَنْ جَمَلٌ رِيحُو الملائِجِ تَجِيِبُ(٤٦٣)

- (١) دوى عن قلوب ولم يذكر قائله . وقد اجتمعت فيه اللتان : ضم الهاء في نحوهِ وهي لفة عامة
العرب ، واسكانها في عيونهُ وهي لفة أزد السراة فيما نقل الأحنفش . الخصائص ١ / ٣٧١ ،
المحتسب ١ / ٢٤٤ ، الخزانة ٢ / ٤٠٢ ، الضرائر ٨٣ ، الدرر اللوامع ١ / ٣٤ .
- (٢) مجزّه : ضرب الوليدة بالمسحاة في التأد
والتاء في ردت تعود على الأمة التي جمعت ما تفرق من تراب الحفرة لتلا يصل الماء إلى البيت .
والرواية الثانية : ردت ، بالبناء للمفعول ، ولا شاهد فيها . أقاصيه : ما شد منه . لبه :
سكنه . التأد : الموضع الذي التراب . الوليدة : الخادمة الشابة . شرح المفضليات ٤٨٥ ،
شرح العشر ٣٩٥ ، المقنّب ٤ / ٢١ ، الخزانة ٢ / ٧٧ ، الديوان ٤ .

فأجرى بينا هو بعد الإسكان مجرى رَماءُ .
وقال الآخر:

دارٌ لِسُعْدَى إذَه مِن هَوَاكَا (٤٦٤)

فأجرى إذ هي بعد إسكان الياء مجرى عليه فلم يأت بصفة لذلك .
ومن الحذف أيضاً حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ، حيث لا يجوز
ذلك في الكلام ، وذلك في ثلاثة أماكن :

أحدها : صفة أيّ المنادى / نحو قولك : يا أيُّها الرجلُ . ولا يجوز [٢٦٣] و
أن تقول يا الرجلُ ، إلا في ضرورة . قال الشاعر :

من أجلكِ بالتي تيمت قلبي

وأنتِ بخيلةٌ بالودِّ عَنِّي (٥٠٧)

يريد : يا أيُّتها التي . وقول الآخر :

فيا الغلامانِ اللذانِ فَرَا

إياكما أن تُكسياني شِراً (٥٠٦)

يريد : فيا أيُّها الغلامانِ .

والثاني أن تكون الصفة غير حقيقية . أعني جملة أو ظرفاً أو مجروراً نحو
قولك : جاءني يقومُ أبوهُ ، تريد : جاءني رجلٌ يقومُ أبوهُ . فإن ذلك
لا يجوز في الكلام إلا في موضعين . أحدهما : مع مِن نحو قوله : متاً
ظننَّ ومتاً أقامَ ، تُريد متاً رجلٌ ظننَّ ومتاً رجلٌ أقامَ . وعليه قوله :
٩١٦ وما الدهرُ إلا تارتانِ فمهنُما

أموتُ ومنها أبتغي العيشَ أكدحُ (١)

والآخر في : نعيمَ الرجلِ يقومُ ، يريد : نعيمَ رجلاً يقومُ ، فحذفت رجلاً
لدلالة الرجل المتقدم الذكر عليه ، وحذفته مع مِن لأنها تقتضي التفصيل ،

(١) لشم بن مقبل من قصيدة في وصف القحط. الكتاب ١ / ٣٧٦ ، معاني القرآن ٢ / ٢٢٣ ،
المقتضب ٢ / ١٣٨ ، الكامل ٣ / ١٧٩ ، شواهد الكشاف ٣٥٩ ، الخزانة ٢ / ٣٠٨ .

ففيها دلالة على معنى أحدهما أو أحدهم فعل كذا والآخر كذا فحذفت لقوة الدلالة .

وما عدا ذلك فلا يجوز إلا في الضرورة وهو على قسمين : مقيس في الضرائر ، وغير مقيس . فالمقيس أن يكون المحذوف مرفوعاً نحو قول الشاعر :

لو قلت ما في قومها لم تبتهم
يفضلها في حسب وميسم (١١٣)

يريد : أحد يفضلها .

وغير المقيس أن يكون المحذوف ليس بمرفوع نحو قول الشاعر :

والله ما زيد بنام صاحبه
ولا مخالط اللبان جانبه (١١٥)

يريد : برجل نام صاحبه .

وقول الآخر :

مالك عندي غير سهم وحجر
وغير كبداء شديدة الوتر (١١٦)
ترمي بكفي كان من أرمى البشر

يريد بكفي رجل كان من أرمى البشر .

والثالث : أن يحذف الموصوف وتقام الصفة مقامه من غير أن تكون الصفة

مختصة بجنس ، كمهندس (١) ، فإنه وصف خاص بمن يعقل . أو تكون

قد استعملت الأسماء نحو الأبطح والأبرق (٢) . أو يتقدم لفظ

دال على الموصوف نحو : اعطني ماء ولو بارداً ، يريد : ولو ماء بارداً ،

نحو قول أبي ذؤاد :

(١) ج ، ر : هندس ، والمهندس من أسماء الأسد وسماه جريه .

(٢) الأبطح سبيل الماء فيه حجارة دقيقة . والأبرق : أرض غليظة فيها حجارة ورمل .

وقُصِرَى شَنْجِ الأَنْسَاءِ نَبَاجٍ مِنَ الشُّعْبِ (١١٧)

يريد : وقصرا ثور شنج الأناصير ، فحذف الموصوف وليست الصفة خاصة بثور الوحش ، لأن شنج الأناصير يوصف به أشياء كثيرة كالفرس والغزال ، ولا هي مما استعمل استعمال الأسماء ولا تقدم ما يدل على الموصوف . ويجوز القياس على ذلك في الضرائر . ووجه جواز جميع ذلك التشبيه بحذف الموصوف حيث يجوز ذلك فيه .

ومن الحذف تسكين المنصوب الذي في آخره حرف علة وقبله كسرة إجراء للمنصوب مجرى المرفوع نحو قوله :

٩١٧ وكسوت عاري لحمه فركته

جدلان يسحب ذيله ورداءه (١)

وكان حقه أن يقول : وكسوت عارياً لحمه ، فسكن .

ومن الحذف أيضاً الجزم بعد الحذف تشبيهاً بما لم يحذف منه شيء ، تقول : لم يغز ، فسكن الزاي بعد حذف الواو لأنك تشبه الكلمة بعد الحذف بما لم يحذف منه شيء ، فكما أنك تجزم بضرب إذا أدخلت عليه الجزم كذلك / تفعل بيغز ، فمن ذلك قول الشاعر : [٢٦٣ظ]

٩١٨ ومن يتنق فإن الله معه

ورزق الله مؤتاب وغادي (٢)

فحذف الياء من يتنق ثم حذف الحركة من القاف بعد ذلك .

ونحو من ذلك قول الآخر :

(١) لم ينسب لقائل. ورواية الميراني : عاد قبيصه ورداؤه، وفي نسخة منه : جاد. شرح السيراني

٥ / ١٦٦ ظ، المتع ٥٥٧، الدرر ١ / ٢٩.

(٢) لم ينسب لقائل. مؤتاب : من آب يؤوب بمعنى رجع. غادي : ذاهب.

المعائن ١ / ٣٠٦ ، ٢ / ٣١٧ ، الصاحبي ١٩ ، شرح السيراني ١ / ٢٣١ ، الصحاح واللسان : أوب، شواهد الشافية ٢٢٨.

٩١٩ قالت سُلَيْمَى اشترلنا دَقِيْقَا
 وهَاتِ خُبْرَ الْبُرِّ أَوْ سَوِيْقَا (١)
 فحذف الياء من اشترى ثم حذف حركة الراء لأنه شبهه بعد الحذف بما لم
 يُحذف منه شيء .

ومن الحذف أيضاً حذف نون اضربين . من ذلك :
 اضْرِبْ عَنكَ الْهَمُومَ طَارِقَهَا
 ضَرْبِكَ بِالسَّوْطِ قَوْنَسَ الْفَرَسِ (٨٧٩)

فحذفها لأنها زائدة .
 وزعم القراء أن الأصل : اضرب ، ثم حركت الباء لكثرة السواكن في
 البيت وأجرى حركتها مجرى اجتماعها في ايجاب التحريك فيكون (٢) البيت
 — على مذهبه — من الزيادة . وذلك فاسد ، لأن التحريك لكثرة السواكن
 لم يثبت وقد ثبت حذف التنوين الذي هو بمتزلة هذه النون لغير التقاء الساكنين
 في نحو قول الشاعر :

.....
 شُلْتُ بَدَا وَحْشِيٍّ مِنْ قَاتِلِ (٨٧٨)

وقد تقدّم .

ومثل ذلك عند القراء قول الآخر :

٩٢٠ فِي أَيِّ يَوْمِيٍّ مِنْ الْمَوْتِ أَفْسَرُ
 أَيُّومَ لَمْ يُقَدَّرَ أَمْ يَوْمَ قُدِّرَ (٣)

(١) ينسب لرجل من كتلة يقال له العذافر. الحجة ١ / ٥٠ ، ٣١١ ، المصانص ٢ / ٣٤٠ ،

٣ / ٩٦ ، شواهد الشافية ٢٦٦ .

(٢) ج ، ر : فتقول ، وهو تحريف .

(٣) نسب في حماسة البحتري للإمام علي ، وفي المقدم أن الإمام علياً كان يردده في موقعة صفين ،

وذكر السيوطي أنه أول مقطوعة الحارث بن منذر الجرمي ، وعند أبي زيد أنه ما حذف

فيه نون التوكيد الخفيفة والأصل : يقدرن . النوادر ١٣ ، حماسة البحتري ٣٧ ، شرح السبع

٣٤٤ ، المصانص ٣ / ٩٤ ، التوجيه ١٦٤ ، المقدم الفريد ١ / ٥٤ ، ٣ / ٣٨٢ ، المتع ٣٢٢ ،

المضي ٣٠٧ ، شواهد المضي ٢٣١ ، الضرائر ١٠١ .

فحرك الراء مِن يُقَدَّرُ لكثرة السواكن .
ووجهه عندنا أَنه نقل حركة الهمزة إلى الراء الساكنة وأثبت الهمزة لكونه
لم يعتدّ بالنقل ، ثم قلب الهمزة ألفاً لمجيئها ساكنة بعد فتحة ، على قياس
تخفيفها ، ثم قلب الألف همزة وحركها بالفتح لأجل التقاء الساكنين (١) .
وقد ثبت أن ذلك جازم ، فيكون من باب قولك :

خاطبَها زامَها أن تذهبَا (٩٣١)

يريد : زامَها .

ومن الحذف حذف الفاء في جواب الشرط إذا كان جملة اسمية نحو قول
الشاعر :

يا أقرعُ بنُ حابسٍ يا أقرعُ
إنَّكَ إنْ يُضْرَعُ أخوكَ تُضْرَعُ (٥٧٧)
فحذف الفاء لأنَّه لا يُرْفَعُ الفعل المضارع إذا وقع جواباً إلاّ بعد الفاء على أَنه
خبر ابتداء مضمرة .

ونحو قوله :

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا
والشَّرُّ بالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثْلانِ (٥٧٨)

يريد : فاللهُ يشكُرُها ، فحذف .

وقول الآخر :

٩٢١ فقلتُ تحمّلُ فوقَ طبعِكَ إنَّها
مُطَبَّعةٌ من ياتِها لا يَضِيرُها (٢)

(١) انظر هذا التوجيه في الخصائص ٣ / ٩٤ .

(٢) لأبي ذؤيب الهذلي . والرواية : فقيل... طوقك .

والطوق : الطاقة ، وقربة مطبوعة أي ملوثة طاماً . الكتاب ١ / ٤٣٨ ، المقضب ٢ / ٧٢ ،

الأصول ٢ / ١٦٣ ، المحكم ١ / ٣٤٩ ، ابن يمش ٨ / ١٥٨ ، الخزانة ٣ / ٦٤٧ ، ديوان

الهذليين ١ / ١٥٤ .

يريد : فلا يضيرها ، أي فهو لا يضيرها .

وقول الآخر

وقد ير ككف الفرد لامستعيرها

يعارُ ولا مَن يأتها بتدسّم (٦٩٩)

يريد : فيتدسم .

ومنه حذف ضمير النصب من العامل الثاني من باب الاعمال إذا أعلمت

الأول نحو قوله :

بعُكَاظَ يُعْشِي النَّاظِرِينَ

إذا هُم لَمَحُوا شُعَاعَهُ (٤٤٠)

يريد : إذا هم لمحوه فحذف (الضمير) (١) تشبيهاً له متقدماً به متأخراً .

ومنه العطف على ضمير الخفض أو ضمير الرفع المتصل من غير تأكيد أو

طول يقوم مقامه . فمثاله في ضمير الخفض قوله :

أَبْكَ آيَهُ بِيَّ أَم مُصَّادِرٍ

من حُمُرِ الْجِلَّةِ جَأَبِ حَشَوْرٍ (١٤١)

ومثاله في ضمير الرفع قوله :

ورجا الأُخَيْطَلُ من مَفَاهَةِ نَفْسِهِ

مَالِمَ يَكُنْ وَأَبُّ لَهْ لِينَالَا (١٣٩)

ومن الحذف حذف الحركة من تاء التأنيث بسبب قلبها هاء في الوصل

اجراء للوصل مجرى الوقف / نحو قول الشاعر : [٢٦٤ و]

٩٢٢ لما رأى أنْ لَادَعَّهْ وَلَا شَبَّعْ

مَالَ إِلَى أَرْطَاةٍ حِقْفٍ فَاظْطَجَعَ (٢)

(١) زيادة يقتضيتها السياق.

(٢) نسب لمنظور بن حبة الأسيدي. وهو يصف ظلياً دامه ذتب فقرته.

الأرطاة : شجرة يدبغ بقرظها. الحقف : الموج من الرمل.

الدعة : الاطمتان. معاني القرآن ١ / ٣٨٨ ، إصلاح المنطق ٩٥ ، الخصائص ١ / ٦٣ ،

الخصص ٨ / ٢٤ ، المحكم ١ / ١٧٥ ، الانتصاب ٢٢٠ ، المتع ٤٠٣ ، شواهد الشافية

٢٧٤ ، الضرائر ٢٧ .

يريد : أن لادعة ، فأبدل من التاء هاء في الوصل .
وقول الآخر :

٩٢٣ لستُ إذنُ لِزَعْبَلَةٍ إنَّ لمْ أُغَيِّرْ
بِكَلَّتِي إنَّ لمْ أَسَاوِ بِالطُّوْلِ (١)

يريد زعبله ، فأبدل التاء هاء في الوصل .
ومن الحذف أيضاً حذف النون التي هي علامة الرفع في الفعل في غير موضع
الجزم والنصب ، تشبيهاً له بالضممة (٢) نحو قوله :

٩٢٤ آيْتُ أُسْرِي وَتَبَيَّنِي تَدْلُكِي
وَجْهَكَ بِالْعَبْرِ وَالْمِسْكِ الذَّكِي (٣)

وأما البدل فممنه أن تُبدل من الألف همزة إذا لقيت ساكناً ، وتحريكها
بالفتح فراراً من التقاء الساكنين ، وهو غير مقيس. ومنه قوله :

٩٢٥ لَأَدَاها كُرْها وَأَصْبَحَ بَيْتُه
لديه من الإعوالم نَوْحٌ مُسَلَّبٌ (٤)

يريد : لأداها ، فأبدل من الألف همزة ، لاجتماعها مع الساكن المشدد.
وقول الآخر :

(١) أنشده الفراء عن القناني. قال : وهي لغة للعرب يقفون على الهاء المكتنى عنها في الوصل إذا
تحرك ما قبلها... وكذلك التأنيث فيقولون : هذه طلحة قد أقبلت ، جزم. ٨١. والرجز
لأمرأة، وزعبله أبوها.

البيكلة : الطريقة أو الخليفة. الطول : جمع طول، يقال امرأة طول ونساء طول. معاني
القرآن ١ / ٣٨٨ ، شرح السيرافي ١ / ٢٣١ ، اللسان : بكل، الضرائر ٣٠٠.

(٢) ج ، ر : الضمير، وهو تحريف ، وانظر ما نقله صاحب الخزانة ٣ / ٥٢٦.

(٣) لم يعرف قائله، وروى : جلدك، وشعرك مكان وجهك. الذكي : الشديد الرائحة. الحصاص
١ / ٣٨٨ ، شواهد التوضيح لابن مالك ١٧٣ ، البحر المحيط ٦ / ٦٣ ، الخزانة ٣ / ٥٢٥ ،

الدرر اللوامع ١ / ٢٧.

(٤) لشميث بن زنباع من قصيدة الشاهد ٩٠٥. ورواية السيرافي : أو أصبح. وقوله : لأداها ،
جواب لقسم في البيت السابق للشاهد. السيرافي ١ / ٢٣٢.

٩٢٦ ياعجيباً لقد رأيتُ عجيباً

حمارَ قَبَانٍ يسوقُ أرنباً (١)
خاطمَها زامَها أن تذهبَها

يريد : زامَها، فأبدل من الألف همزة وحركها فراراً من التقاء الساكنين.
ومنها أن تبدل من الياء المكسور ما قبلها همزة نحو قوله :

٩٢٧ تكادُ تذهبُ بالدُنْيَا وبهَجَّتِها

مواليءُ ككبَّاشِ العُوسِ سَحَّاحُ (٢)

ومنها أن تبدل من الباء في أرانب وثعالب، ومن العين في ضفادع ياء،

فتقول : أراني، ضفادي، قال :

٩٢٨ لها أشاريرُ من لحمٍ تُتَمَّرُهُ

مِنِ الثَعَالِي وَوَحْزٌ مِنْ أَرَانِيها (٣)

يريد : من الثعالب ووحزٌ من أرانيها . ومنه أيضاً قول الآخر :

(١) لم ينسب لقاتل. حمار قبان : دوية أصغر من الخنفساء. خاطمها : جاعل لها خطاماً، وزامها جاعل لها زاماً. الخصائص ٣ / ١٤٨، المنصف ١ / ٢٨١، أعراب ثلاثين سورة ٣٤٤، حياة الحيوان ١ / ٢٣٢، المتع ٣٢١، اللسان : زم، قبن، شواهد الشافية ١٦٧.

(٢) بحرير. ورواية الزمخشري والبغدادي بتنوين الياء على أنه ضرورة.

العوس : ضرب من الفتم مفردها عوسي وهي كباش بيض. سحاح : سمان، مفرده : ساحة وساح. وسقط البيت من الديوان. السيراقي ١ / ٢٣٢. المفصل ٣٨٥، شواهد الشافية ٤٠٢.

(٣) نسب في الكتاب لرجل من بني يشكر. قال العيني : هو النمر بن تولب. والبيت في وصف عقاب. الأشارير : جمع إشرارة وهي القطعة من اللحم يجفف للادخار. تتمره : تجففه. الوحز : القطلع من اللحم.

الكتاب ١ / ٣٤٤، المقتضب ١ / ٢٤٧، مجالس نعلب ٢٢٩، الشعر والشعراء ١٠١، المحكم ٢ / ٦٨، المتع ٣٦٩، العيني ٤ / ٥٨٣، اللسان : نعل، ثمر، المفصل ٣٦٥، شواهد الشافية ٤٤٣.

٩٢٩ ومَنهَلٍ لِيَسَ لَهُ حُوَازِقُ
وَلِضْفَادِي جَمِّهِ نَقَانِقُ (١)

يريد : ولضفادع .

ومنه إبدالهم من الهزمة المكسور ما قبلها ياء في الوصل لإجراء للوصل مجرى الوقف نحو قوله :

٩٣٠ ولا يسهبُ ابنُ العمِّ ما عشتُ صولتي
ولا أختي من صولة المُتهدِّد (١)

يريد : أختي . والاختاء : الفراقُ ، فأبدل من الهزمة ياء لأنه لو وقف لسكنت وقبلها كسرة ، فقياس تحقيقها إذ ذاك أن تبدل منها ياء .

ومنه إقرارهم حرف العلة (٣) المتطرف قبل الألف الزائدة ، وكان قياسه أن تبدل منه الهزمة ، فلما ثبت حرف العلة ولم يقلب هزمة صار كأنه بدل من الهزمة التي ينبغي أن تكون فيه ، نحو قول الشاعر :

٩٣١ إذا ما المرءُ صُمَّ ولم يُكَلِّم
ولم يَكُ سَمْعُهُ إِلَّا نِدَايَا (٤)

(١) لم يعرف قائله، وقيل : صنمه خلف الأحمر. المنهل : المورد.

الحوازيق : الجماعات، مفردا حازقة. الجم : معظم الماء.

النقائق : أصوات الضفادع، مفردا نقنقة. الكتاب ١ / ٣٤٤، المقتضب ١ / ٢٤٧،

المحكم ١ / ٢٠١، المتع ٣٧٦، شواهد الشافية ٤٤١، المفصل ٣٦٤.

(٢) لمار بن الطفيل من أبيات في الفخر. أختي : أذل. مجالس العلماء للزجاجي ٧٩، الأصول

٢ / ٧٢٥، اللسان : ختأ، ختا، وعد.

(٣) ج، ر : العطف، وهو تحريف.

(٤) من أبيات لأعصر بن سعد بن قيس عيلان. المظايا : جمع عظام وهي دويبة صغيرة تشبه

سام أبرص. الثيفان : السم القاتل. يثوي : يقال له : يا أبتاه. حسانة البحرني ٣٢٤،

الأصول ٢ / ٧٢٣، الخصائص ١ / ٢٩٢، النصف ٢ / ١٥٥، المحتسب ١ / ٧٧، السيرافي

١ / ٢٣٤، المخصص ١٥ / ١١٧، المتع ٥٤٨، اللسان : حمى، ذيف.

ولَاعَبَ بِالْعَشِيِّ بَنَى بَنِيهِ
 كَفِعَلَ الْهَيْرَ يَلْتَمِسُ الْعَطَايَا
 يُلَاعِبُهُمْ وودُّوا لو سَقَوْهُ
 من الذيفانِ مُتْرَعَةً مِلايا
 فأبعدهُ الإلهُ ولا يُؤَيِّسِي
 ولا يُشْفِي من المرضِ الشيفايا

ووجه ذلك الاعتداد بحرف الإطلاق الذي هو الألف حتى صار حرف العلة كأنه غير متطرف فلذلك لم يقلب .

وأماً قوله : من الذيفانِ مُتْرَعَةً مِلايا
 فإنه أبدل من الهمزة الأصلية ياء إتباعاً لما قبله وما بعده .
 ومنه إبدال اسم من اسم إذا كانا مشتقين من ذات واحدة نحو قول
 الأسود بن يعفر :

٩٣٢ فعما الرماحُ فيها كلُّ سابغة
 جدلاءَ مُحَكَّمَةً من نَسَجِ سَلَامٍ (١)
 يريد : من نَسَجِ سُلَيْمَانَ ، فَسَلَامٍ وَسُلَيْمَانَ مِنَ السَّلَامَةِ .
 وقول الآخر :

٩٣٣ فَإِنْ تُنْسِنَا الْأَيَّامُ وَالدهرُ فاعلَمُوا
 بني قاربِ أَنَا غَضابٌ لِمَعْبِدٍ (٢)

(١) الحطباة من قصيدة في مدح أبي موسى الأشعري قيل إن حماداً الراوية نحلها إياها ليتقرب بها إلى بلال بن أبي بردة ، وليس للأشود كما توهم المصنف .
 السابقة: الدرع ، الجدلاء : المفتولة أي المحكمة النسج . ورواية الديوان : فيه ، والضمير يعود على الجيش الذي ذكره في بيت سابق . المحكم ٣/٣٨٣ ، جمهرة اللغة ٣/٥٠٢ ، المغرب ١٩١ ، المخصص ٦/٧١ ، الديوان ٢٢٧ . اللسان : سلم .
 (٢) لدريد بن الصمة . وسقط الشاهد من رواية الحماسة وجمهرة الأشعار . ورواية السيرافي وابن سيدة : بمعبد ، قال ابن سيدة : غضبت له إذا كان حيا ، فإن كان ميتا قيل : غضبت به .
 الأصمعيات ٢٣ ، جمهرة اللغة ٣/٥٠٢ ، شرح السيرافي ١/٢٣٦ ، المخصص ١٣/١٢٠ ،
 الجمهرة ١١٧ .

يريد / لعبدِ الله ، بدليل قوله بعد : [٢٦٤ظ]

٩٣٤ تنادوا فقالوا أردت الخيلُ فارساً
فقلتُ أعبدُ اللهَ ذلكمُ الردي (١)

ومنه أن تبدل اسماً من اسم وان لم يكونا من لفظ واحد ، فمن ذلك قوله :

٩٣٥ مثل النصارى قتلوا المسيحاً (٢)

ووجه ذلك إمّا الغلط لأنّ الذين اعتقدوا أنّهم قتلوا المسيح إنّما هم اليهود فلا يكون ذلك من باب الضرائر ، وأمّا النصارى لمّا كانوا كفاراً كاليهود ، وكان الذى حمل اليهود على اعتقادهم قتل المسيح الكفر جعل النصارى بمرتلتهم في ذلك . فلذلك وضع النصارى موضع اليهود فيكون على هذا ضرورة لأنّه جعل اسماً بدل اسم لاجتماعهما في معنى ما .

وقول الآخر ، وهو زهير بن أبي سلمى :

٩٣٦ فتنتجّ لكم غلمانَ أشأمَ كلّهم

كأحمرِ عادٍ ثمّ تُرضيع فتفطيم (٣)

يتوجه أيضاً على الغلط ، لأنّ أحمر الذى قتل الناقة إنّما هو لثمود ، فلا يكون ضرورة ، وإما أن يكون وضع عاداً موضع ثمود لاجتماعهما في أنّهما أمتان قديمتان فيكون ضرورة . وقد قيل : ان ثموداً كانت تسمى عاداً الأخيرة (٤) ، بدليل قوله تعالى : وإنّه أهلك عاداً الأولى (٥) . فدلّ ذلك على أنّ ثمّ عاداً أخرى ، فلا يكون على هذا غلطاً ولا ضرورة . وكذلك قول أبي ذؤيب :

-
- (١) أراد بالخيل هنا الفرسان . مجاز القرآن ١٧/٢ ، الأغاني ٤/٩ .
(٢) لم ينسب لقائل . أبيات المعاني ٨٧٩ ، الحروف لابن السكيت ٤٢ ، شرح مشكلات الحسانة ١٩٠ ، شرح السيرافي ٢٣٦/١ ، الوساطة ٤٨٦ ، العمدة ١٣٧ .
(٣) من معلقة زهير . والضمير يهود على الحرب التي يذمها الشاعر . شرح السبع ٥١ ، ٢٦٩ ،
جمهرة اللغة ٥٠٣/٣ ، شرح المشر ٦١ ، المستقصى ١٧٦/١ ، المزهر ٤٩٧/٢ ،
الديوان ٢٠٠ .
(٤) نقل هذا عن المبرد . شرح المشر ٦١ .
(٥) النجم : ٥٠ .

٩٣٧ فجاءَ بِهَا ما شئتَ من لَطْمِيَّةٍ

يدومُ الفِرَاتُ فوقَها ويَمُوجُ (١)
يصف دُرَّةً ، والفِرَاتُ الماءُ العذبُ . ومعلومُ أنَّ اللؤلؤةَ لا تكونُ إلاَّ في
الماءِ المالحِ . فمنهم من قال : غَلَطَ فظنَّ أنَّ اللؤلؤةَ تكونُ في الفِرَاتِ فلا
يكونُ ضرورةً ، ومنهم من قال : إنَّ هذا الأمرُ لا يغلطُ فيه أبو ذؤيبٍ
لأنَّ مسكنه كان في الجبالِ المطلَّةِ على البحرِ وهو موضعُ اللؤلؤةِ ، فإنَّما
أراد الماءَ المالحَ ، فلما كان ناجعاً في حقِّها جعله بالإضافةِ إليها فِرَاتاً تشبيهاً
بالفِرَاتِ في أنَّه ناجعٌ في الأبدانِ .

وقيل : إنَّه أراد بقوله : يدومُ الفِرَاتُ ، ماءَ اللؤلؤةِ وهو البريقُ الذي فيها ،
وجعله فِرَاتاً لأنَّ أعلى المياهِ كان فِرَاتاً ، وهو على كلا الوجهين ضرورةً
لأنَّه استعارُ للشَّيءِ اسمَ غيرِ مجازاً وتشبيهاً .

ومن البِدَلِ المقيسُ في الضرائرِ أن تستعملَ للشَّيءِ ما لا يكونُ إلاَّ لغيره على
وجه التشبيهِ والمجازِ . فمنه قولُ الحطيَّاءِ :

سقوا جارَكَ العيمانَ لما جفوتَهُ

وقلَّصَ عن بَرْدِ الشَّرَابِ مَشافِرُهُ (٧٧٧)

فاستعارَ المشفَّرَ للإنسانِ وإنَّما هو للبعيرِ .

وقول الآخرِ يصفُ إبلاً :

٩٣٨ يُسَمِعُ فِيهَا مِثْلُ صَوْتِ المِسْحَلِ

بين وريديها وبين الجَحْفَلِ (٢)

والخشوُ في حَقَّانِها كالْحَنْظَلِ

(١) روى في اللسانِ : الجارُ ، ولا شاهدُ فيه . أبياتُ الماني ٨٨٣ ، جمهرةُ اللغة ٥٠٤/٣ ،

مقاييسُ اللغة ٢٥٦/٢ ، السيراني ٢٣٧/١ ، اللسانُ : دوم ، ديوانُ الهذليين ٥٧/١ .

(٢) لأبي النجمِ العجلي . والروايةُ : تسمعُ الماءَ كصوتِ المسحَلِ .

والمسحَلُ : حمارُ الوحشِ ، وجحفلةُ الدابةِ : ماتناولُ به العلفُ ، أو هي من الخيلِ والحمرِ

والبغالِ بمنزلةِ الشفةِ من الإنسانِ والشفيرِ للبعيرِ .

والحفانُ : صغارُ النعامِ واحداً حفانةً . الحروفُ لابنِ السكيتِ ٣٧ ، ٣٨ ، جمهرةُ اللغة

٤٩٠/٣ ، السيراني ٢٤١/١ ، الطرائفُ ٦٥ ، ٧١ ، اللسانُ : جحفَلُ ، حفنُ .

فاستعار الجحظة للإبل وإنما هي لدوات الحافر ، واستعار الحفان لصغارها
وإنما ذلك لصغار النعام .

وكذلك قول الآخر :

٩٣٩ وذاتُ هدمٍ عارٍ أشاجعُها
تُصمِتُ بالماءِ تولبا جدعا (١)

والتولب ولد الحمار فاستعاره هنا للمرأة .

ومنه قوله عليه السلام : لا تحقرن إحداهن جاريتها ولو فرسن شاة (٢).
وإنما الفرسن للبعير وهو الظلف من الشاة ، فاستعاره للشاة .
ومجيء هذا في الكلام قليل جداً وإنما بابه أذ، يجيء في الشعر فلذلك ذكرناه
في الضرائر .

ومن البديل المقيس أن تأتي / في القافية بالحرمة المتقاربين في المخرج [٢٦٥ و]

فمن ذلك قول الشاعر :

٩٤٠ بُنيَّ إنَّ البيرَ شيءٌ هينٌ
المنطقُ اللينُ والطعيبُ (٣)

وقول الآخر :

٩٤١ إذا جِلستُ فاجعلاني وسطاً
إنني شيخٌ لا أُطيق العُندا (٤)

- (١) لاوس بن حجر من قصيدة في الرثاء . الهدم : الكساء البالي . الأشاجع : عروق الساعد .
الجدع : السوء الغذاء . أبيات المعاني ٤١٢ ، شرح المفصليات ٢٧٧ ، ٤٠٦ ، الكامل
- (٢) رواه ابن الأثير : لا تحقرن من المعروف شيئاً ولو فرسن شاة . النهاية ٤٢٩/٣ ، وانظر
اللسان : فرسن .
- (٣) أنشده أبو زيد عن امرأة لم يذكر اسمها . الكتاب ٤١٤/٢ ، النوادر ١٣٤ ، المقتضب
٢١٧/١ ، الكامل ٨٥/٣ ، ابن الشجري ٢٧٦/١ ، المغني ٧٥٩ .
- (٤) نسبة القرطبي للحارثي (?) والرواية : ركبت . وأراد بالعند الابل التي لا تستقيم في سيرها .
مجاز القرآن ٢٩٠/١ ، المقتضب ٢١٨/١ ، جوهرة اللغة ٢٨٣/٢ ، ابن الشجري ٢٧٦/١ ،
الاتصاف ٤١٥ ، القرطبي ٧١/١٩ ، المحكم ١٥/٢ ، الخزائن ٥٣٣/٤ .

وقول الآخر :
٩٤٢ حدثت حديدتين امرأة فإن أبت فأريته (١)
وقول الآخر :

إن شئت أشرفنا كلانا فدعا
الله جهراً ربّه فأسمعاً (٨٩١)
بالخير خيراتٍ وان شراً فإ
ولا أريد الشرّ إلا أن تأ

وقول الآخر :
٩٤٣ إني لها بُعيرُها المذللُ
أحملُها وحملتني أكثرُ (٢)
ومنها أن تضع مهما موضع ما الاستفهامية نحو قول الشاعر :

٩٤٤ مهما ليّ الليلة مهما ليّ
أودى بنعلّي وسرباليّة (٣)
يريد : ماليّ الليلة ماليّ .

ومن البديل غير المقيس وضع فعل الأمر موضع فعل الخبر نحو قوله :
ألا يا أمّ قارِع لا نلومي
على شيءٍ رفعتُ به ساعِي (٢٤٣)

وكوني باللكارم ذكريني
ودليّ دالّ مساجدة صناع

(١) لم ينسب هذا الشاهد ، وعند العرب : حدث الرعناة بحديتين فإن أبت فأربع ، أي أسك
وكف . الفاخر ٦٢ (ليبزج) شرح السيرافي ٢٤٢/١ ، جمهرة الأمثال ٣٦٨/١ ، الميداني
١٣٠/١ .

(٢) استشهد به السيرافي ولم ينسبه ، وروايته : أنا لها . شرح السيرافي ٢٤٢/١ .

(٣) من أبيات عمرو بن ملقظ (جاهل) . أودى بالشره : ذهب به ، وأودى : هلك ، النوادر ٦٢ ،
إعراب ثلاثين سورة ١٦٤ .

فوضع ذكريني وهو أمر موضع الخير لأن كان وأخوانها لا يقع في مواضع
إضمارها من الأفعال إلا ما هو خير.

ومن البديل غير المقيس وضع الجملة الفعلية والاسمية في صلة الألف
واللام، فمثال وضع الفعلية قوله :

٩٤٥ يقول الخنثى وأبغض العُجم ناطقاً

إلى ربّه صوتُ الحِمَارِ الجُدْعُ (١)

يريد : المجدع . ومنه قول الآخر :

ما أنتَ بالحكمِ التُّرُضِي حكومتُهُ

ولا الأصيلِ ولا ذي الرأيِ والجدلِ (١٦)

فوضع التُّرُضِي موضعَ المَرَضِي حكومتُهُ.

ومثال وضع الجملة الاسمية موضع الاسم قوله :

من القومِ الرسولُ اللهُ منهمُ

لهم دانت رقابُ بني معدة (١٧)

فوضع رسول الله منهم موضع الكائن .

ومن البديل المقيس في الضرائر قلب الإعراب . ومنهم من أجازوه في الكلام .
والصحيح أنه لا يجوز إلا في الشعر ، وما جاء منه في الكلام قليل لا يقاس عليه
نحو قوله :

مثلُ القنَافِذِ هذَاجونَ قد بلغت

نجرانُ أو بلغتُ سوءاتِهِم هَجَرُ (٥٦٢)

ومعلوم أن نجران وهجر تبلغهما السوءات ولا تبلغانها . وقول الآخر :

وتُركبُ خيلُ لا هَوادَةَ بينها

وتشقى الرماحُ بالضيأِ طرّةِ الحمُرِ (٥٦١)

(١) من أبيات لذي الخرق الطهوي يهجو فيها رجلا . والخنثى : الفاحش من الكلام . العجم :

جمع أعجم وهو الحيوان . يجدع : تقطع أذناه ، وقيل : أراد الحمار المحبوس وهو كبير

التصويت . اللامات ٣٥ ، المحكم ١٨٤/١ ، المغنى ٥٠ ، العيني ٤٦٧/١ ، الخزائن ١٤/١ .

وإنما تشقى الضيافةُ بها . وقول الآخر :

كانت فريضةً ما تقولُ كما

كان الزناءُ فريضةً الرجم (٢٣٦)

والزنا ليس بفريضة الرجم وإنما الرجم فريضته . وقول الآخر :

٩٤٦ قبل دُنُو الأفقِ من جوزائه (١)

يريد : قبل دُنُو الجوزاءِ من أقبها ، قلب . وقول الآخر :

٩٤٧ قد لَمَعَ البَرْقُ ببَرْقِ خُلْبِهِ

يريد : بِخُلْبِ بَرْقِهِ ، لأنَّ الصفة هي التي ترفع الاسم قلب .

ومن كلامهم : إنَّ فلانةً لَتَنوهُ بها عجزتُها ، تريد : لتَنوهُ هي

بمجزئتها .

وكذلك قولهم : أدخلتُ القنسوةَ في رأسي (٢) . ومعلوم أنَّ الرأس هو

المدخل في القنسوة . وكذلك قوله : ما إنَّ مفاتيحَهُ لتَنوهُ بالعُصبةِ أولى

القُوَّة (٣) . ومعلوم أنَّ المفاتيح لاتنوء بالعصبة بل العُصبة تنوءُ بها . على

أنَّ قوله تعالى : لتَنوهُ بالعُصبةِ ، وقولهم : إنَّ فلانةً لتَنوهُ بها عجزتُها ،

يحتملان التأويل ، وهو أن تكون الباء للنقل بمعنى الهزرة فيكون معنى لتَنوهُ

بالعصبة / ، لتَنوهُ العصبة وكذلك لتَنوهُ بها عجزتُها . [٢٦٥ظ]

ومن المقلوب (٤) في الشعر على (٥) قول امرئ القيس :

(١) نسب في سر الفصاحة لأبي النجم . وأراد بدنو الأفق من الجوزاء طلوع الجوزاء لأن

طلوعها وغروبها على الأفق . سر الفصاحة ١٠٦ ، المقاييس ١١٥/١ .

(٢) الكتاب ٩٢/١ .

(٣) القصص : ٧٦ .

(٤) ر : القلب .

(٥) كذا ، وهي زيادة .

كما زلت الصفواءُ بالمتنزلِ (١)
 وإنمازلُ المتنزلُ بالصفواءِ . على أنه يمكن أن تكون الباء للنقل بمعنى
 الهمزة فيكون : كما زلت الصفواءُ المتنزلُ ، أي أسقطته .
 ومن البدل وضعهم الكاف موضع مثل ضرورة .

• • •

ومن التقديم والتأخير الفصل بين المضاف والمضاف إليه بما ينبغي له أن
 يأتي بعد أو قبل ، وهو ينقسم قسمين : مقيس في الضرورة وغير ذلك .
 فالمقيس ما يفصل فيه بين المضاف والمضاف إليه بظرف أو مجرور نحو قول
 ذي الرمة :

كأن أصوات من إيغاليهن بنا
 أوآخر الميسر أصوات الفراريج (٦٥٩)
 يريد : كأن أصوات أوآخر الميسر من إيغاليهن بنا أصوات الفراريج ،
 فقدم . وكذلك لفة أبي حية :

٩٤٩ كما خُطَّ الكتابُ بكفٍّ يوماً
 يهوديُّ يقاربُ أو يُزِيلُ (٢)

- (١) صلوه : كميث يزل البد عن حال مثته
 وهو في وصف فرس الشاعر . البد : ما يوضع على ظهر الحصان من جل .
 الصفواء : الصخرة المساء ، المنزل : السيل الجارف أو الطائر الذي ينتزل على الصخرة .
 أبيات الماني ١٤٩ : ، الشعر والشعراء ١٣٠ ، شرح السبع ٨٤ ، شرح البراني ١/٢٤٧ ،
 الديوان ٢٠ .
 (٢) وصف رسوم الدار فشيها بالكتاب في دقتها والاستدلال بها ، وخص اليهود لأنهم أهل
 كتاب . ومعنى يزيل : يفرق ما بينهما ويباعد . الكتاب ٩١/١ ، المقتضب ٣/٢٧٧ ،
 الأصول ٢/١٩٠ ، الخصائص ٢/٤٠٥ ، الموضح ٢٢٧ ، ابن السجري ٢/٢٥٠ ،
 الانصاف م ٦٠ .

يريد : كما خُطَّ الكتابُ يوماً بكفّ يهودي .

ونحو قول فيس بن ثعلبة :

٩٥٠ هما أخوا في الحرب من لأخا له

إذا خاف يوماً نبوة فدعاهما (١)

يريد : هما أخوا من لأخا له في الحرب . وقول الآخر :

رُبَّ ابنِ عمٍ لُسَيْمَى مُشَمِّلٌ

طَبَاخِ سَاعَاتِ الْكِرَى زَادَ الْكَسْلُ (٨٣٨)

يريد : طَبَاخِ زَادَ الْكَسْلِ سَاعَاتِ الْكِرَى . أي في ساعات الكرى ،

ففصل بين طباخ وزاد للكسل بساعات الكرى . ونحو قوله :

٩٥١ لما رأت سائيدما استعْبَرَتْ

للهِ دُرُّ الْيَوْمِ مَنْ لَامَهَا (٢)

يريد : دُرُّ مَنْ لَامَهَا الْيَوْمَ .

وغير المقيس من هذا أن يُفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف

والمجرور نحو قوله :

٩٥٢ فزَجَجْتُهَا بِمِزْجَانَةٍ

زَجَّ الْقُلُوصِ أَبِي مَزَادَةَ (٣)

(١) نسب في الكتاب لدرثابت عجة من بني فيس بن ثعلبة في رثاء أخويها ، وفي الحماة لعمرة الخثمية في رثاء أخويها أو ابنيها ، وليس كما وهم ابن عصفور . النبوة : أن يخطى السيف هدفه ، وأرادت هنا المعجز عن مواجهة الخصم . الكتاب ٩٢/١ ، الخصائص ٤٠٥/٢ ، شرح الحماة للمرزوقي ١٠٨٣ ، شرح السيراني ٢٤٦/١ ، التوجيه ٦٦ ، المفصل ١٠٠ ، الانصاف م ٦٠ ، العيني ٤٧٢/٣ .

(٢) لعمري بن قينة من أبيات قالها في خروجه مع امرئ القيس إلى ملك الروم ، وأراد بالضمير المؤنث نفسه لا ابنته . سائيدما : قيل هو جبل قرب نهر ارزن بأرض الروم . الكتاب ٩١/١ ، المتضرب ٣٧٧/٤ ، مجالس ثعاب ١٢٥ ، الأصول ١٨٩/٢ ، شرح السيراني ٢٤٦/١ ، الموشح ٧٩ ، معجم البلدان ١٦٨/٣ ، الخزائن ٢٧٤/٢ .

(٣) لم ينسب هذا الشاعر ، وقيل : هو من زيادات الأخفش على حواشي الكتاب وأدخله النسخ في بعض نسخه . زججتها : طعنتها بالزج ، وهو الحديد التي في أسفل الرمح . والضمير قيل يعود على راحلة الشاعر وقيل : أراد به الكتيبة . معاني القرآن ٣٥٨/١ ، ٨١/٢ ، الخصائص ٤٠٦/٢ ، المفصل ١٠٢ ، الإنصاف مسألة ٦٠ ، الخزائن ٢٥١/٢ .

يريد- : زج أبي مزادة القلوص ، فتمصّل . ونحو قوله :

٩٥٣ تمرُّ على ما تستمِرُّ وقد شَفَّتْ

غلائلَ عبد القيسِ مِنْها صدورها (١)

يريد : وقد شفت عبد القيس ، أي هذه القبيلة ، منها غلائل صدورها .
وقوله :

٩٥٤ فداسَهم دوسَ الدائسِ الحصادِ (٢)

يريد : دوس الحصاد .

ومنه وهو أفصح ماورد في الباب قوله :

٩٥٥ نفىَ الذمَّ عن أثوابه مثلما نفى

أذى- درناً عن جلده ، الماء - غاسِل (٣)

يريد : مثل نفى الماء إذا غاسل درناً عن جلده .

ولذلك أنكروا قراءة ابن عامر : وكذلك زُينَ لكثير من المشركين قتلُ
أولادهم شركائهم (٤) . وهو غلط من ابن عامر ، والذي غلّطه في ذلك
أنَّ شركاءهم كان مرسومًا في مصحفه بياء على حسب رسم مصاحف أهل
الشام .

(١) أنشده الأخفش ولم ينسبه ، وقيل : مصنوع . تستمر : تمشي على طريقة واحدة .
غلائل : جمع غليلة أو غليل وهي الضغن والحقد . وللأخفش توجيه نقله الرماني يخرج عن
حيز الضرورة . التوجيه ١٢٦ ، شرح اليراني ٢٤٦/١ ، الانصاف مسألة ٦٠ ، الخزانة
٢٥٠/٢ .

(٢) كذا في الأصل وصوابه :
وحلق الماذي والقروانس فداسهم دوس الحصاد الدائس
وهو ما أنشده أبو عبيدة واستشهد به المصنف في الضرائر ١٩٧ وانظر الوساطة : ٣٦٥ ط٤ .

(٣) أنشده ابن الاعرابي واستشهد به المصنف في الضرائر ٢٠٠ .

(٤) معاني القرآن ٣٥٧/١ ، الكشاف ٢٥٣/١ (بولاق) ، النشر ٢٥٣/٢ .

وهذا الرسم يتخَرَج على أن يكون الأولاد مخفوضاً بإضافة قَتْلُ إليه
ويكون الشركاء بدلاً من الأولاد بدلَ شيءٍ من شيءٍ ، لأنَّ ولد الإنسان
شريكه فيما يملكه (١).

ومنه الفصل بين النعت والمنعوت بالمعطوف أو المجرور الذي ليس في
موضع نعت ، فمثال الفصل بين النعت والمنعوت بالمعطوف قوله :

فصلقنا في مُرادٍ صلقةً
وصُداءٍ ألحققتهم بالثلل (١١٩)

ففصل بين صلقة وصفته بالمعطوف .

ومثال الفصل بالمجرور قوله :

أمرت من الكتان خيطاً وأرسلت
رسولاً إلى أخرى جريئاً يعينها (١١٨)

/ ففصل بين رسول وصفته وهو جريء بالمجرور . وكان حقه أن يكون [٢٦٦] و
بعد أرسلت أو في آخر الكلام .

ومن غير المقيس قوله :

٩٥٦ وما مثله في الناس إلا مُملِكاً
أبو أمه حيُّ أبوه يُقاربُه (٢)
تقديره : وما مثله في الناس حيُّ يقاربُه إلا مُملِكاً أبو أمه أبوه ، ففصل
بين المبتدأ والخبر الذي هو أبو أمه (أبوه) (٣) باسم ما الذي هو حيُّ ، وفصل
بين حيِّ وصفته الذي هو يقاربُه بخبر المبتدأ الذي هو أبوه .

(١) هذا توجيه الفراء لقراءة ابن عامر . معاني القرآن ٣٥٧/١ ، وانظر شرح السيرافي ٢٤٦/١ .

(٢) للفرزدق من قصيدة في مدح إبراهيم بن هشام المخزومي خال هشام بن عبد الملك ، وليس

البيت في ديوانه . ويريد بالملك هشاماً لأنه الخليفة. أبيات المعاني ٥٠٦ ، الكامل ٢٨/١ ،

الأصول ٧٢١/٣ ، الخصائص ١٤٦/١ ، ٣٢٩ ، شرح السيرافي ٢٤٨/١ ، التوجيه ٣٠ ،

الموشح ٢٢٨ ، الضرائر ١٤ .

(٣) زيادة يقتضيتها السياق .

وقول الآخر :

٩٥٧ لها مُقلتا أدماءَ طُلَّ خَمِيلَةٌ

من الوحشِ ماتنكُ ترعى عَرَارُها (١)
فتقديره : لها مُقلتا أدماءَ من الوحشِ ماتنكُ ترعى خَمِيلَةٌ طُلَّ عَرَارُها.
ففصل بين طُلَّ ومفعولها بتنكُ واسمها وخبرها وبالمجرور ، وقدم طُلَّ
على خَمِيلَة وهو من صفتها . ومثله أيضاً :

٩٥٨ وما كنتُ أخشى الدهرَ إحلاسَ مُسلمٍ

من الناسِ ذنباً جاءهُ وهو مسلماً (٢)
تقديره : وما كنتُ أخشى الدهرَ إحلاسَ مُسلمٍ من الناسِ مسلماً ذنباً جاءهُ
وهو تقدم الضمير وهو ما يعود عليه وهو مسلم المتأخر . ومنه أيضاً :
هيهاتَ قد سُفِّهتْ أُمِيَةٌ رَأَيْتُهَا
فاستجھلتَ حلماؤها سفهاؤها (٤٧٦)

حسبُ تردُّدٍ بينهم بتشاجرٍ

قد كَفَّرتْ آباؤها أبنائها

أى لبست الدروع ، ففصل بين المبدل منه وهو أُمِيَة والمبدل وهو حلماؤها
بالجملة التي هي فاستجھلت ، وفصل بين الفعل وهو استجھلت وفاعله
وهو سفهاؤها بالمبدل وهو حلماؤها . وفصل بين المصدر وهو بتشاجرٍ وفاعله
وهو أبنائها بالجملة التي هي قد كَفَّرتْ آباوها .

(١) أنشده ابن جنبي عن ابن الأعرابي ولم ينسبه . والرواية عنده حوراء مكان أدماء . والأدماء :
البيضاء . والعرار : نبت بري له رائحة طيبة .
طل : نزل عليه الطل وهو الندى . الخصائص ١/٣٣٠ ، شرح مشكلات الحماسة ٢٨٩ ،
الاتضاب ٥١ ، المقرب ١٦٦ .

(٢) أنشده ثعلب ولم ينسبه . الإحلاس : الإلزام . والمعنى : ما كنت أظن أنسانا ارتكب ذنبا
هو وآخر ثم نسيه إليه دونه . مجالس ثعلب ٩٦ ، التوجيه للرماني ٢٥٠ ، الخصائص
١/٣٣٢ ، أمالي القائل ١/٢٠٦ ، اللسان : حلس .

وحمل ثعلب هذين البيتين على غير التقديم والتأخير ، فجعل حلماؤها سفهاؤها مبتدأ وخبراً ، أي حلماؤها مثل سفهاؤها في الجهل ، وجعل آباؤها أبناؤها كذلك ، كأنه قال : آباؤها مثل أبناؤها في التكفير (١). ومنه :

٩٥٩ فأصبحت بعد خَطَّ بَهَجَتِهَا

كأنَّ قفراً رسومها قلماً (٢)

تقديره : فأصبحت قفراً بعد بهجتها كأنَّ قلماً رسومها . ففصل بين بعد وبين ما أضيف إليه بالفعل ، وفصل بين خط وبين مفعوله بكان والمضاف إليه «بعد» وخبر أصبح ، وفصل كأنَّ واسمها بمفعول خط وخبر أصبح ، وقدم خط على قلماً وهو من صفته ، ومثله :

٩٦٠ متقلداً لأبيه كانت عنده

أرباقَ صاحبِ ثلثة وبهام (٣)

يريد : متقلداً أرباقَ صاحبِ ثلثة وبهامِ كانت عنده لأبيه ، وهو صفة لأرباق . ومن ذلك قوله :

٩٦١ فلست خراسانَ التي كان خالدٌ

بها أسدٌ إذ كان سيفاً أميرها (٤)

(١) مانبه المصنف لثعلب هو توجيه الرمازي ، وانظر التوجيه ٢٣ ، مجالس ثعلب ٧٢ .

(٢) لم ينسب لقائل وهو من شواهد التعميد في كتب البلاغة . قال الرمازي : وإنما وضع هذا البيت على فساد اعتماداً لتعلم به قوة من يأل عن هذا التقديم والتأخير الذي وقع فيه ، هل ذلك جائز أم لا . التوجيه ٢٥٤ ، الخصائص ٣٣٠/١ ، ٣٩٣/٢ ، اللسان : خطط .

(٣) للفرزدق في مجاء جرير ، والضمير في أبيه يعود على عطية والد جرير . الأرباق: جمع ربيعة وهي الحبل تشد به النواب في مرابطها . الثلثة : جماعة الغنم . البهام جمع بومة وهي الصغير من أولاد الضأن والبقر . شرح السيرافي ٢٥١/١ ، سر الفصاحة ١٠٢ ، الديوان ٨٥٠ .

(٤) للفرزدق في مدح خالد وهجاء أسد الذي وليها بعد خالد . قال السيرافي : وتقديره وليت خراسان بالبلدة التي كان خالد بها سيفاً إذ كان أسد أميرها ، ويكون رفع أسد بكان الثانية وأمرها نمت له و «كان» في معنى وقع . شرح السيرافي ٢٥١/٢ ، الخصائص ٣٩٧/٢ ، سر الفصاحة ١٠٢ ، الارتشاف ٣٨٨ ظ .

يريد : فلست خراسانَ التي كان خالدٌ بها (سيفاً) (١) إذا كان أسدٌ أميرها ،
فقدم اسم كان عليها وهو أسد وفصل بكان بين المبدل منه وهو أسد وبين
المبدل وهو أميرها (٢) .

ومن ذلك قوله :

صددت ف أطولت الصدودَ وقتما

وصالٌ على طولِ الصدودِ يدومُ (٦١)

فقدم فاعل يدوم عليه وهو وصال .

• • •

ومن النحويين من زاد في الضرائر فصلين : أحدهما تغيير الإعراب عن
جهته ، والآخر تذكير المؤنث وتأنيث المذكر .

وذلك عندنا من فصل المبدل لأنه لا يؤنث المذكر حتى يعامل معاملة مافي
معناه مما هو مذكر ، ولا يذكّر مؤنث حتى يعامل/ماهو مؤنث في معناه . [٢٦٦ظ]
و كذلك تغيير الإعراب ، وجهه فيه إبدال الإعراب ليس لكلمة بحق الأصل
كما هو إعراب لها بحق الأصل .

فمن تغيير الإعراب عن جهته قوله :

سأترك مترلي لبّني تميم

وألحقُ بالحجازِ فأستريحها (٥٤٢)

فنصب الفعل بعد الفاء في الواجب وكان حقه أن يكون مرفوعاً . فالنصب إذن
كالبدل من الرفع . ومن ذلك قوله :

(١) زيادة يقتضها السياق .

(٢) كذا ، والصواب بين المتبدأ والخبر ، وليس هناك بدل أو مبدل .

٩٦٢ لنا هَضْبَةٌ لا يَنْزِلُ الدُّلُّ وَسَطَهَا

ويأوي إليها المستجيرُ فيُعَصِّمًا (١)

فنصب ما بعد الفاء في الواجب . وكذلك قول الأعشى :

٩٦٣ هنالك لاتجزوتني عند ذاكمُ

ولكن سيجزيني الإلهُ فيُعَقِّبًا (٢)

ومنه أيضاً الحمل على المعنى قبل تمام الكلام نحو قوله :

٩٦٤ فَكَّرْتُ تَبْتِغِيهِ فَوَافَقْتُهُ

على دمهِ ومَصْرَعِهِ السباعا (٣)

فالوجه رفع السباع على أنه مبتدأ والخبر في المجرور قبله ، فنصب السباع بإضمار فعل يدل عليه وافقت المتقدم ، كأنه قال : وافقت السباع على دمه ومصرعه ، وان كان الكلام الذي تقدم السباع لم يتم ، فوجه دخول هذا في البديل أنَّ الموضوع لما كان يجب فيه رفع السباع فنصب على ما ذكر كان التصب كأنه بديل من الرفع .

ومن تذكير المؤنث قوله :

فلا مزنةٌ ودقت ودقها

ولا أرضَ أبقل إيقالها (٧٢٤)

(١) نسب لطرقة بن العبد وليس في ديوانه . وروى في شروح الحماسة :

ليمصا ، ولا شاهد فيه . ونقل سيويه هذه الرواية أيضا .

وكنى بالهضبة عن عزة قومه ومنعتهم . الكتاب ٤٢٣/١ ، المقضب ٢٤/٢ ، الأصول ٧٢٥/٢ ، المحتب ١٩٧/١ ، شرح الحماسة للمرزوقي ١١٣ ، شرح الحماسة لقتريزي ١١١/١ .

(٢) من قصيدة في هجاء عمرو بن المنذر ، وفيها يعاتب بني سعد بن قيس . يعقب : يحمل العاقبة .

والمعنى أنه سيدافع عن بني سعد بلسانه ويحمي أعراضهم لا يبني ثوابا منهم وإنما من الله الذي سيحسن عاقبته . الكتاب ٤٢٣/١ ، شرح السيراني ٢٥٣/١ ، الخزائن ٣٢٣/٣ ، الديوان ١١٧ .

(٣) للقطامي ، ورواية الديوان : فألفت عند مصرعه السباعا

ولا شاهد فيها ، ومثلها رواية المبرد . وهو يصف بقرة وحشية فقدت ولدها فتطلبته فوجدت السباع قد اغتاتكه . النوادر ٢٠٤ ، الكتاب ١٤٣/١ ، الأصول ٧٢٨/٢ ، التوجيه ١٨٨ ، الخصائص ٤٢٦/٢ ، المحتب ٢١٠/١ ، شرح السيراني ٢٥٤/١ ، الديوان ٤١ .

فذكر الأرض حملاً على معنى المكان (١) ، كأنه : قال ولا مكان أبقل
إيقالها ، فكأنه أبدل الأرض من المكان . ومن ذلك قوله :

أرى رجلاً منهم أسيقاً كأنه

يضمُّ إلى كَشْحِيهِ كَفّاً مُخَضَّباً (٦٩٢)

فذكر الكف كأنه قال : عضواً مخضَّباً ، فكأنه وضع الكف موضع العضو.
وقوله :

إذ هي أحوى من الربيعي حاجبُه

والعينُ بالإئتمدِ الحاربيِّ مكحولُ (٦٨٨)

فكأنه وضع العين موضع الطرف .

ومن تأنيث المذكر في الضرورة قوله :

٩٦٥ وَأَنَّ كِلاِباً هِذِهِ عِشْرُ أَبْطُنِّ

وَأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْ قِبائِلِهَا الْعِشْرِ (٢)

فأنت الأبطن حملاً على المعنى ، ولذلك أسقط التاء من العدد ، كأنه قال :

عشر قبائل ، فكأنه وضع الأبطن موضع القبائل . ومن ذلك قوله :

٩٦٦ فَكَانَ مِجَّتِي دُونَ مَا كُنْتُ أَنْقَى

ثلاث شخصٍ كاعبانٍ ومُعَصِرٍ (٣)

فأنت الشخص حملاً على المعنى ، ولذلك أسقط التاء من العدد فكأنه قال :

ثلاث نساء : كاعبان ومعصر . وقد تقدّم في التذكير والتأنيث أحكام هذا.

(١) ج ، ر : الكلام ، وهو تحريف .

(٢) ينسب لرجل من بني كلاب يسمى النواح يهجو فيه رجلاً ادعى نسيه فيهم . الكتاب ١٧٤/٢ ،

معاني القرآن ١٢٦/١ ، المقتضب ١٤٨/٢ ، الأصول ٧٣٠/٢ ، الخصائص ٤١٧/٢ ،

الصاحبي ٢١٣ ، المخصص ١١٧/١٧ ، العيني ٤٨٤/٤ ، الانصاف ٤١٠ : اللسان : بطن .

(٣) لعمر بن أبي ربيعة . المجرن : الترس . المعصر : الجارية أول ما أدركت وحاضت .

الكتاب ١٧٥/٢ ، المقتضب ١٤٨/٢ ، الأصول ٧٣٠/٢ ، الخصائص ٤١٧/٢ ، المخصص

١١٧/١٧ ، الانصاف ٤١١ ، العيني ٤٨٣/٤ ، الخزانة ٣١٣/٣ ، الديوان ٩٤ .

رَفَعُ

عبد الرحمن بن القاسم
أبو بكر بن زياد

باب الإمالة

قوله : هو أن تُسِيل الألف نحو الباء والفتحة نحو الكسرة»
يعني أن الإمالة هي أن تنحو بالألف نحو الباء وبالفتحة التي قبلها نحو الكسرة
وهي لغة بني تميم، وقد توجد في لغة غيرهم قليلاً .
وأما أهل الحجاز فلغتهم الفتح. ومما يدل على أن بني تميم يؤثرون الإمالة أن
الاسم المعدول المؤنث إذا كان على فعال لغة بني تميم فيه أن يُعرب إعراب
مالا ينصرف، ولغة أهل الحجاز فيه البناء على الكسر .
فإذا كان آخره راء رجع إلى لغة أهل الحجاز فنحوه على الكسر، لأن الراء
إذ ذاك تكون مكسورة، والراء المكسورة توجب الإمالة، والإمالة لغتهم،
فعدلوا إلى الكسر لأجل ذلك . [٢٦٧و]

وقوله : وإنَّما تُمال الألف لياء أو كسرة تكون بعدها أو تكون منقلبة
عن باء، أو مشبهة بما انقلبت من باء» .
أما الإمالة للياء فيشترط فيها أن تكون قبلها والألف تليها نحو خيال، أو
بينهما حرف نحو شيان، أو حرفان متحركان أحدهما الهاء ولم تفصل بينهما
ضمة نحو بينها .

وأما الإمالة للكسرة فإنَّها تكون لكسرة مقدّمة أو لكسرة متأخرة .
فإن كانت متأخرة عن الألف اشترط فيها أن تكون تلي الألف نحو عابد .
وإن كانت مقدّمة عليها جاز فيها أن يكون مفصّلاً بينها وبين الألف بحرف
نحو عماد، أو حرفين أولهما ساكن نحو شِمْلال (١)، أو بحرفين متحركين
أحدهما الهاء إذا لم تفصل بين المكسورة (٢) والألف ضمة نحو: لن بتضربتها .

(١) الشلال : الناقة السريمة .

(٢) كذا ولله : الكسرة .

فإن فصل بينهما ضمة لم تجز الإمالة نحو : هو يَضْرِبُهَا .
أو بثلاثة أحرف أولها ساكن إذا كان أحدها الهاء ولم يفصل أيضاً بين
الكسرة وبين الألف ضمة نحو عِنْدَمَا .

وأما الإمالة لكون الألف منقلبة عن ياء فنحو رَمَى ، لأنه من الرَمَى .
وأما الإمالة لكون الألف مشبهة بما انقلب عن ياء فنحو حُبَلِي ، ألا ترى
أنَّ أَلْفَ حُبَلِي غير منقلبة عن شيء ، إلاَّ أَنَّهَا تشبه المنقلبة عن الياء من جهة
أنك لو ثبت حُبَلِي لقلت : حُبَلِيَانِ ، فقلبت الألف ياء كما تفعل بالألف
المنقلبة عن الياء في الثنية نحو فَتَى ، تقول في ثنيته : فَتَيَانِ .
وقد تكون الإمالة بخلاف ما ذكر . وذلك أنَّ العرب قد تُمِيلُ الألف
إذا كانت متطرفة ثالثة فصاعداً وإن كانت منقلبة عن واو نحو غَزَا .
وقد تُمِيلُ الإلف إذا كانت عيناً وإن كانت منقلبة عن واو إذا كانت الواو
التي انقلبت عنها مكسورة في الأصل نحو خَافَ ، لأنَّ أصله خَوِيفَ .
وقد يُمِيلُونَ أيضاً الإمالة (١) نحو قولك : رأيت عماداً ، فيميلون الألف
المبدلة من التنوين لإمالة الألف التي قبلها .

وقوله : ومن أجل الياء أيضاً إمالتهم الكافرين وما أشبه ذلك ،
الإمالة في الكافرين وأمثاله إنمائي لأجل الكسرة ، لأنَّ الياء إنما توجب الإمالة
إذا كانت متقدمة كما ذكرنا . وإنمائي حمله على أن جعل الإمالة للياء أنَّه
رأى بعض العرب تميل الكافرين في حال النص والخفض ولا تُمِيلُهُ في
حال الرفع ، فتوهم لذلك أنَّ الإمالة لأجل الياء ، وليس كما توهم .
وإنمائي السبب في ذلك أنَّ الراء إذا لم تكن مكسورة تمنع الإمالة ، كما أنَّها
إذا كانت مكسورة تقوى على إيجاب الإمالة ، فإذا استعمل الكافرين في
موضع نصب أو خفض كانت الراء مكسورة فلم يكن للإمالة ما يمنعها ،
وإذا استعمل في موضع رفع كانت الراء مضمومة فمنعت الإمالة .

(١) كذا ولله : بد الإمالة .

ومن العرب من يميل الكافرين المرفوع ولا يجعل الراء مانعة للإمالة إلاّ إذا كانت تلي الألف.

وقوله : إلاّ أن يكون في الكلام حرف من الحروف التي تمنع الإمالة وهي سبعة أحرف : الصاد / والضاد والطاء والظاء والغين والخاء والقاف .. [٢٦٧ظ] إلى آخر الباب .

هذه الأحرف السبعة لا تمنع الإمالة إلاّ إذا كانت لتأخر كسرة أو تقدّمها أو تقدّم ياء أو إمالة . وتمنعها إذا كانت متقدمة على الألف والألف تليها نحو غانم ، أو بينهما حرف وهي مكسورة نحو قياب ، أو ساكنة قبلها كسرة نحو مصباح . وإذا كانت بعد الألف تليها نحو باخيل ، أو بينهما حرف نحو ناهض ، أو حرفان نحو مناشيط .

ويمنع أيضاً الإمالة الراء غير المكسورة إذا وقعت قبل الألف والإلف تليها نحو راشد ، أو بعدها متصلة بالألف نحو قولك هذا حمارٌ ورأيتُ حماراً . أو بينهما حرف عند بعضهم نحو قولك : هذا كافرٌ .

وإن كانت مكسورة غلبت الراء غير المكسورة والمستعلى المتقدم عليها إن وقعت بعد الألف تليها نحو قارب ومن قرار ، بالإمالة . أو بينهما حرف عند بعضهم نحو قولك : بقادر ، بالإمالة . والأكثر لا يميل (١) . فإن تأخر عنها المستعلى عليها نحو قولك : هذه ناقةٌ فارقٌ وأنيقٌ مفارقٌ ، فتفتح ولا تُميل .

ومن العرب من يجعل الراء المكسورة تمنع الإمالة إذا فصل بينها وبين الألف بحرف كما تفعل المضمومة والمفتوحة فتقول : بكافرٌ ، تفتح ولا تُميل . وينبغي أن تعلم أنّ الإمالة تكون في الأفعال والأسماء إلاّ ما كان منها متوغلاً في البناء غير مستقل نحو «ما» الاستفهامية أو الشرطية أو الموصوفة . وإذا .

(١) الكتاب ٢٦٧/٢ ، المقضب ٤٨/٣ .

وأما الحروف فلا بمألُ شيء منها إلا بلى ولامين قولهم: أما لا ويا في النداء، لثباتها مناب الأفعال .

وقد شدّت العربُ في أليفاظ فأمالتها وبأبها أن لا تُمال لعدم موجب الإمالة وهي : الحَجَّاجُ، اسماً علماً ، والناسُ وبابٌ ومالٌ وغابٌ . وقال بعضهم: رأيت عرقاً وضيقاً، فأمال ولم يعتدّ بالقاف .

كامل والحمدُ لله وحده ، وأما شرحُ ما بقي من الحمل وهو التصريف فعليه موضوعٌ على

حِجْدَةٌ

كتبه العبد الفقير (١) إلى الله تعالى عليّ

ابن سالم الشافعي عفا الله عنه

وعن وانديه وعن الداعي له

بالمغفرة . نسأل الكريم التوفيق

في أمورنا جميعها بتمنه وكرمه

إنّه وليُّ ذلك والقادرُ عليه

والحمد لله ربّ

العالمين

(١) في ر : الراجي عفو ربه المترف بكثرة ذنوبه عل بن سالم بن مسلم الشافعي غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين آمين يارب العالمين أنه ولي ذلك والقادر عليه وصل الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، وجعل أعمالنا خالصة لوجهه الكريم ، والحمد لله رب العالمين آمين ، وحسبنا الله ونعم الوكيل ، نعم المولى ونعم النصير ، ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم .

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

فهرس أبواب الجزء الثاني

١١	باب ما يجوز تقديمه من المضمرة على الظاهر وما لا يجوز
٢٤	باب اضافة المصدر إلى ما بعده
٢٩	باب العدد
٣٧	باب تعريف العدد
٣٩	باب ثاني اثنين وثالث ثلاثة
٤٣	باب ما يحتمل من العدد على اللفظ لاعلى المعنى
٤٦	باب كم ...
٥٣	باب مذ ومنذ
٦٤	باب الجمع بين ان وكان
٦٥	باب الفصل ويسميه الكوفيون العماد
٧٠	باب الاضافة
٧٧	باب التأريخ
٨٢	باب النداء
٩٦	باب الاسمين الذين لفظهما واحد والآخر مضاف منهما
٩٩	باب اضافة المنادى إلى ياء المتكلم
١٠٤	باب ما لا يجوز فيه الا اثبات الياء
١٠٥	باب ما لا يقع إلا في النداء خاصة ولا يستعمل في غيره
١٠٩	باب الاستغاثة
١١٣	باب الترخيم
١٢٥	باب ما رخمت الشعراء في غير النداء اضطراراً
١٢٧	باب الندبة
١٣٤	باب المعرفة والنكرة
١٤٠	باب الحروف التي تنصب الافعال المستقبلية

١٤٨	باب الجواب بانفاء
١٥٦	باب أو
١٥٧	باب الواو
١٥٩	باب وحده
١٦٤	باب من مسائل حتى في الأفعال
١٦٩	باب من مسائل انقاء
١٧٠	باب من مسائل اذن
١٧٣	باب من مسائل أن الخفيفة الناصبة للفعل
١٧٦	باب أفعال المقاربة
١٨١	باب من المفعول المحبوس على المعنى
١٨٧	باب الحروف التي تجزم الأفعال المستقبلية
١٩٠	باب الأمر والنهي
١٩٢	باب ما يجزم من الجوابات
١٩٥	باب الجزاء
٢٠٥	باب ما ينصرف وما لا ينصرف
٢٣٤	باب أسماء القبائل والأحياء والصور والبلدان
٢٤٢	باب فعال
٢٤٨	باب الاستثناء
٢٦٣	باب الاستثناء المقدم
٢٦٦	باب الاستثناء المنقطع
٢٦٩	باب النفي بلا
٢٧٩	باب دخول ألف الاستفهام على لا
٢٨١	باب التمييز
٢٨٦	باب الاغراء
٢٨٩	باب التصغير

٢٩٧	باب تصغير الثلاثي
٢٩٩	باب تصغير الرباعي
٣٠٢	باب تصغير الخماسي فما فوقه
٣٠٥	باب تصغير الظروف
٣٠٦	باب تصغير الأسماء المبهمة
٣٠٩	باب النسب
٣٢٢	فصل في شواذ النسب
٣٢٤	باب ألف القطع وألف الوصل
٣٢٧	باب المعرب والمبني
٣٣٩	باب المخاطبة
٣٤٤	باب الهجاء
٣٤٧	باب آخر من الهجاء
٣٥٦	باب أحكام الهمزة في الخط
٣٦٠	باب المقصور والممدود
٣٦٩	باب المذكر والمؤنث
٣٧٣	باب ما يؤنث من جسد الانسان ولا يجوز تذكيره
٣٧٨	باب ما يؤنث من غير أعضاء الحيوان ولا يجوز تذكيره
٣٨٥	باب ما يذكر ويؤنث من أعضاء الحيوان
٣٨٧	باب ما يذكر من الأعضاء ولا يجوز تأنيثه
٣٨٩	باب ما يذكر ويؤنث من غير ما ذكرنا
٣٩٩	باب الأفعال المهموزة
٤٠٠	باب أمس
٤٠٢	باب أسماء الفاعلين والمفعولين
٤٠٣	باب الحروف التي ترفع ما بعدها بالابتداء والخبر وتسمى حروف الرفع
٤٠٧	باب ما ينصب على اضممار الفعل المتروك اظهاره

٤٢٥	باب ما يمنع من الاستفهام أن يعمل فيه ما قبله
٤٢٧	باب الوقف
٤٤٠	باب لو ولولا
٤٤٤	باب ماجاء مثني بمعنى الجمع
٤٤٧	باب ما يحذف منه التنوين لكثرة الاستعمال
٤٤٩	باب أقسام المفعولين
٤٥٦	باب مواضع ما
٤٥٨	باب مواضع من
٤٦٠	باب مواضع أي
٤٦١	باب الحكاية
٤٦٢	باب القول
٤٦٥	باب حكاية الأسماء الأعلام بمن
٤٦٧	باب حكاية الأسماء التكرات بمن
٤٧٠	باب الحكاية بأي
٤٧١	باب حكاية الحمل
٤٧٦	باب من الحكاية
٤٧٨	باب ماذا
٤٨٠	باب إن المكسورة الخفيفة...
٤٨٢	باب مواضع أن المفتوحة المخففة
٤٨٤	باب الجواب بيلي ونعم
٤٨٧	باب أو وأم
٤٨٩	باب الذين الثقيلة والذين الخفيفة
٤٩٤	باب الإخبار
٥١٣	باب الجمع المكسر
٥٤٩	باب ما يجوز للشاعر أن يستعمله في ضرورة الشعر
٦١٣	باب الإمالة

رَفَعُ

عبد الرحمن النخعي
أسكنه الله الفردوس

فهرس الايات الشواهد
الهمزة

٤٤٢/١	الخفيف الأخطل	ظباء	٣٠٣
٤٤٢/٢	قيس بن الخطيم	أضاءها	٧٦٢
٥٩٠/٢	الكامل	ورداءه	٩١٧
٢٣٢/٢	أبو زيد الطائي	عناء	٦٠٢
٣٦٥/٢، ٣٣٧/١	زيد بن كثوة العنبري	لواء	٢٢٥
٦٠٦، ٢٥/٢	الفرزدق	أبتاؤها	٤٦٧
٣٨٧/١	ابن هرمة	وتنكؤها	٢٤٩
٤٧٦، ٤٣٢، ٢٦٣/١	مسلم بن معبد	دواء	١٦٦
٤٠٥/١	حسان	وماء	٢٦١
٣٦/٢	الربيع بن ضبع	الفناء	٤٨٠
٢٥٩/٢	حسان	الدلاء	٦٣٣
٥٥٨/٢	الوافر	غناء	٨٤٨
٢٦٠/١	عدي بن الرعلاء	نجلاء	١٦٣
٣٣٩/١	عدي بن الرعلاء	الرجاء	٢٢٦
٥٦٦/٢	أمية بن أبي الصلت	سمائيا	٨٦٥
٥٦٥/٢	الكامل	بالصحراء	٨٦٤
٣٨٣/٢	أبو الأسود الدؤلي	الدلاء	٧٠٨
		ماء	

الباء

٤١٥/١	أم ثواب	البسيط	الأدبا	٢٧٢
٣٦٣/٢	مرة بن محكان	البسيط	الطنبا	٦٨٣
١٨/٢، ٤٠٦/١	عمر أو العرجي	الرمل	زقيبا	٢٦٢

٤٧٦/١	الأسود بن يعفر	الطويل	تصوبا	٣٣٢
٥٩٢/١		الطويل	معدبا	٤٢١
٦١٢، ٣٧٦/٢	الاعشى	الطويل	مخضبا	٦٩٢
٦١١/٢	الأعشى	الطويل	فيقبا	٩٦٣
٣٤٢/١	امرؤ القيس الحميري	المتقارب	أرنا	٢٢٨
٥٥٣/٢، ١١٠/١	جرير	الوافر	أصابا	١٣
٤٧٨/١		الوافر	وثابا	٣٣٨
٥٣٧/١	جرير	الوافر	الكلابا	٣٨٧
٦٨/٢	جرير	الوافر	المصابا	٤٩٣
٣١٤/١	بعض الفزاريين	البيسط	الأدب	٢١٦
٥٣٤/١	ذو الرمة	البيسط	الغرب	٣٨٥
٢٦٥/٢	الكميت	البيسط	مشعب	٦٤٠
٥٨٣/٢	جرير	البيسط	العرب	٩٠٧
٥٥٧/٢، ١٢١/١	جرير	الطويل	تريب	٢٤
٥٠١/٢، ١٨٩/١	حميد بن ثور	الطويل	المقلب	٩٧
٢٣٢/١	أبو القمقام الأسدي	الطويل	هبوب	١٢٨
٣٠٧/١	النايعة	الطويل	ويقشب	٢٠٧
٣١٠/١	الكميت	الطويل	وتحسب	٢١٣
٣٢٨ ، ٤٢٦/١	كعب الغنوي	الطويل	قريب	٢٨٤
٤٥٣/١	ضابئ البرجمي	الطويل	لغريب	٣١٤
٥١٢، ٤٩٧ ، ٤٧٦/١	علقمة الفحل	الطويل	طبيب	٣٣٣
٤٤٤/٢، ٤٨٦/١	علقمة الفحل	الطويل	فصليب	٣٤٥
٥٦٥ ، ٥٦١/١		الطويل	ضروب	٣٩٩
٥١٤/٢، ٦١٩/١	علقمة الفحل	الطويل	وكليب	٤٤٥
١٣/٢، ٦٢٢/١	الأخنس التغلبي	الطويل	سارب	٤٥٠

١٩/٢	مغلس بن لقيط	الطويل	نايها	٤٦١
٥٨٧ ، ٢٣/٢	المخلب الهلالي أو العجير السلوي	الطويل	نجيب	٤٦٣
٢٨٤/٢	المخيل السعدي	الطويل	يطيب	٦٦٣
٤١٠/٢	الفضل بن عبد الرحمن	الطويل	جالب	٧٤٠
٥٤٧/٢	بشر بن المهلب	الطويل	مناسبه	٨٣٢
٥٨١/٢	شميث بن زنباع	الطويل	إثلب	٩٠٠
٥٩٤/٢	شميث بن زنباع	الطويل	مساب	٩٢٥
٦٠٧/٢	الفرزدق	الطويل	يقاربه	٩٥٦
٢٨٣/١	ذو الرمة	الكامل	شنب	١٨٣
٣٣٠/١	ساعده بن جؤية	الكامل	الثعلب	٢٢٠
٢٧٥/٢	ضمرة بن جابر النهشلي	الكامل	أب	٦٥٠
٢٥٥/٢	عدي بن زيد	المنسرح	كواكبها	٦٣٠
٢٤٦/١	رجل من بني بختر	الوافر	الكنوب	١٤٧
١٧٦/٢	هدبة بن الخشرم	الوافر	قريب	٥٥٣
٣٨٤/٢		الوافر	شعوب	٧١٤
٥٨٦/٢، ٢٤٤/١		البيسط	عجب	١٤٠
٣٠٥/١	عمرو بن معدي كرب	البيسط	نشب	٢٠٠
٤٢٨/١	الجميع الأسدي	البيسط	للشيب	٢٨٨
٢١٠/٢، ٤٨٧/١	أبو نؤاس	البيسط	الذهب	٣٤٦
١١٠/٢		البيسط	للعجب	٥٢١
٢٦٨/٢	النايفة	البيسط	بصاحب	٦٤٤
٢٧٢/٢	سلامة بن جندل	البيسط	للشيب	٦٤٨
٣٦٧/٢	سلامة بن جندل	البيسط	مربوب	٦٨٥
٤٧٠، ٤٤٢ ، ٤٢٧/١	الأعشى	الخفيف	الخطوب	٢٨٦

٢٠٧/٢	الخفيف عمرو بن الأيهم	الرقاب	٦٤٣
١٦٠/١	الطويل امرؤ القيس	متغيب	٥٩
١٣٧/٢، ٢٠٥/١	الطويل امرؤ القيس	المتغيب	١٠٦
٢٦٥/١	الطويل هشام بن معاوية	وحبيب	١٧١
٤٦٤/٢، ٤٦٢/١	الطويل امرؤ القيس	بأثاب	٣١٩
٤٧٨/١	الطويل امرؤ القيس	مغلب	٣٣٦
٤٩٤/١	الطويل قيس بن الخطيم	الركائب	٣٥٢
٦١٨/١	الطويل طفيل الغنوي	مذهب	٤٤٢
١٠٢/٢	الطويل امرؤ القيس	المعذب	٥١٦
١١٠/٢	الطويل الفرار الأسدي، المجنون	المتقائب	٥٢٢
٢٠٤/٢	الطويل قيس بن الخطيم	فنضارب	٥٨٨
٢٣٥/٢	الطويل خوات بن جبير	تؤنب	٦٠٦
٢٣٩/٢	الطويل مسكين الدارمي	مصوب	٦١٧
٣٧٩/٢	الطويل القطامي	التجارب	٦٩٧
٥٥٢/٢	الطويل النابغة	بعصائب	٨٣٧
٥٢١/١	الطويل الكامل ابن هرمة	بالباب	٣٧٣
٥٢٦/٢	الطويل الكامل لبيد	الاعزاب	٨١٢
٣٩٥/٢	المتقارب الأعشى	بها	٧٢٨
٤٠٨/١	الوافر	العراة	٢٦٧
٥٩٠/٢، ٢٢١/١	الهزج أبو دؤاد	الشعب	١١٧

التاء

١٢٧/٢	الكامل عبيد الله بن قيس الرقيات	يارزيتاه	٥٣١
٣٩٤/٢	البيسط رويشد الطائي	الصوت	٧٣٢
٥١٤/٢	الطويل الأعشى	عبراتها	٨٠٢

٥٦١/٢	جفيمة الابرش	المديد	شمالات	٨٥٢
١٧٧/١	سنان بن القحل	الوافر	طويت	٧٩
٢٨٠/٢	عمرو بن قعاس	الوافر	تبيت	٦٥٧
٥٨٥، ٥٨٢، ٣٣٣/٢		الوافر	الأساة	٦٧٦
٣٧٦/٢، ٢٨٦/١	كثير عزة	الطويل	فشلت	١٨٥
٦٢٤/١	كثير عزة	الطويل	أزلت	٤٥٢
			زنت	
٦٢١، ٤٥٤، ٢٧٧/١	سلمى بن ربيعة	الكامل	فانهلت	١٧٩

الجيم

٢٠٣/٢، ٢٧٩/١	عبد الله بن الحر	الطويل	تأججا	١٨٢
٥٩٩/٢	أبو ذؤيب الهذلي	الطويل	ويمج	٩٤٢
٦٠٤، ٦٥٤/٢	ذو الرمة	البسيط	القراريج	٦٥٩
١٨٤/١		السريع	خارج	٨٦
٣٤٥/١	جرير	الكامل	الادواج	٢٢٩
٥٦٧/٢	ابن ميادة	الكامل	الأرتاج	٨٧١

الحاء

٤٠٩/٢، ١١٤/١	عبد الله بن الزبيري	مجزوء الكامل	ورحما	٢٠
٦١٠، ١٤٤/٢	المغيرة بن جبناء	الوافر	فاستريحا	٥٤٢
٥٧٩/٢	مضرس الأسدي	الوافر	السريحا	٨٩٤
٥٩٥/٢	جرير	البسيط	سحاح	٩٢٧
٢٣٥/١	ذو الرمة	الطويل	أملح	١٣٣
٣٨٧/١		الطويل	قادح	٢٤٨

٥٣٧/١	نهشل بن حري	الطويل	الطوائح	٣٨٦
٢٦٦/٢	أبو ذؤيب	الطويل	يصيح	٦٤٢
٥٢٣/٢		الطويل	سبوح	٨١٠
٥٨٨/٢	نميم بن مقبل	الطويل	أكدح	٩٢١
٤٩٧/٢	شقيق بن سلبك	الكامل	قرح	٧٩٨
٤٠٧/١	زياد الأعجم	المتقارب	رائع	٢٦٥
٥٢٨/٢		الوافر	فراح	٨١٣
٣٦٦/٢، ٢٦٢/١	مسكين الدارمي	الطويل	سلاح	١٦٥
٣٨٩/٢	زياد الأعجم	الكامل	الواضح	٧١٩
١٣٣/١	عمرو بن الأطنابة	الوافر	تسريحي	٣٢
١٧٣/١		الوافر	جناحي	٧٥
٥٥٨/١	يزيد بن مخزوم	الوافر	شراح	٣٩١

الخاء

٥٧٨/١	طرفة	البيسط	طباخ	٤١٣
	البدال			
٤٣٧/١		البيسط	أحدا	٢٩٧
٥٦٠ ، ٤٥٨/٢		البيسط	عددا	٧٧٦
٥٦١/٢	عبد مناف الهذلي	البيسط	الجلدا	٨٥٣
٣٩٣/١	الفرزدق	الطويل	عوذا	٢٥٢
٤٢٤/١	عمر بن أبي ربيعة	الطويل	أسدا	٢٧٩
٤٣٥/١	الفرزدق	الطويل	المقيدا	٢٩٥
٣١٤/٢، ١٤٠/١		الكامل	وتضهدا	٤٠
١٨٥/١	الأعشى	الكامل	يحصدا	٨٩
٢٣٦/٢	عدي بن الرقاع	الكامل	وسادها	٦١٠

٦٠٥/٢	مجزوءه الكامل	مزاده	٩٥٢
٢٥٤/١	عقبة الأسدي الوافر	ولا الحديدا	١٥٩
٣٨٧/١	خداش بن زهير	الوافر	٢٥٠
٥٧٩/١	خداش بن زهير	الوافر	٤١٦
٦٠٦/١	جرير	الوافر	٤٣١
٥٧٤/٢	الأخطل	البيسط	٨٨٢
٣٦٠/١		الطويل	٢٣٨
٤٣٠/١		الطويل	٢٨٩
٥٢٨/١	زيد الفوارس الضبي	الطويل	٣٨٠
٢١٩/٢	ساعة بن جوية	الطويل	٥٩٥
٢٣٨/٢	شمر الحنفي	الطويل	٦١٢
٢٧٧/٢	مسكين الدارمي	الطويل	٦٥٣
٣٢٠/٢	الفرزدق أو ذو الرمة	الطويل	٦٧٤
٣٦٦/٢	جرير	الطويل	٦٨٤
٣٨٠/٢	زيد الأعجم ، أعشى همدان	الطويل	٦٩٩
٣٨٤/٢	قيس بن سعد بن عبادة	الطويل	٧١٠
٣٩٣/٢	أبو عطاء السندي	الطويل	٧٢٥
٤٨٠/٢	المعلوط القرظي	الطويل	٧٩٢
٥٦٩/٢	شريح الثعلبي	الطويل	٨٧٦
٣٧٥/٢، ٢٩٣/١	أوس بن حجر	الكامل	١٩٥
٤٨/٢	عدي بن زيد	المديد	٤٨٩
٥٣٢/١		الوافر	٣٨٣

٥٦٣/١	زيد النخيل	الوافر	فديد	٤٠٣
٤٥٦/٢	أنس بن مدركة	الوافر	يسود	٧٧٣
٨٦/١	النايعة	البيسط	يصد	٤
٢١٨/١	النايعة	البيسط	والسند	١١٢
١٣/٢، ٦٢٢، ٢٥١/١	النايعة	البيسط	فقد	١٥٣
٣٨٢/١	النايعة	البيسط	لبد	٢٤٦
٢٤٩/٢، ٤٨٠/١	النايعة	البيسط	أحد	٣٤٠
٦٠٧/١	ذو الرمة	البيسط	البلد	٤٣٣
٣١/٢	أبو الحسن الدباج	البيسط	العدد	٤٧٥
٤٧/٢	النايعة	البيسط	النبد	٤٨٧
١٢٦/٢	الأسود بن يعفر	البيسط	الوادي	٥٢٩
٣٧٦/٢	النايعة	البيسط	يادي	٦٩١
٤٩٢/٢		البيسط	البلد	٧٩٦
٥٧٧/٢	حسان	البيسط	الجلاعيد	٨٨٩
٥٨٧/٢	النايعة	البيسط	الثاد	٩١٥
٦١٤/١	أبو زيد الطائي	الخفيف	الوريد	٤٣٧
٦٠٥/١	أبو نؤاس	سريع	واحد	٤٣٠
١٤٣/٢، ١٣٢/١	طرفة	الطويل	مخلدي	٣٠
١٦٠/١	النايعة	الطويل	قاصد	٦٠
٢٣٧/٢، ١٧٢/١	الأسهب بن رميلة	الطويل	خالد	٧٢
٣٠٩/١	دريد بن الصمة	الطويل	المسرد	٢١١
٣٣٠/١		الطويل	معبد	٢١٩
٢٩٢/١	أبو الأخيل العجلي	الطويل	القصص	٢٥١
٥٢٢/١		الطويل	عقد	٣٧٥
٢٠٢/٢	طرفة	الطويل	أرفد	٥٨٣

٢٠٣/٢	الخطيأة	الطويل	موقد	٥٨٤
٥٦٦/٢	دوسر بن ذهيل	الطويل	هند	٨٦٧
٥٨٢/٢	الأخطل	الطويل	برداد	٩٠٤
٥٩٦/٢	عامر بن الطفيل	الطويل	المتهدد	٩٣٠
٥٩٧/٢	دريد بن الصمة	الطويل	لمعبد	٩٣٣
٥٩٨/٢	دريد بن الصمة	الطويل	الردي	٩٣٤
١٨٩/٢، ٣٠٦، ١١٠/١	النايعة	الكامل	قد	١٤
١٣٦/١	الفرزدق	الكامل	ومحمد	٣٥
٢٦٨/١	الأسود بن يعفر	الكامل	سوادى	١٨١
٤٣٨/١	عائكة بنت زيد	الكامل	المتعمد	٢٩٩
٣٥/٢	جرير	الكامل	رقادى	٤٧٨
٢٣٦/٢		الكامل	عسارد	٦٠٩
٣٨٨/٢	النايعة	الكامل	سعد	٧٢٣
٤١٢/٢	ابن أحمر	الكامل	يهتدي	٧٤٨
٥٧٩/٢	خفاف بن ندبة	الكامل	الأثمذ	٨٩٥
٥٧٥/١	الأعشى	المتقارب	مقتادها	٤١٠
٤١٠/٢	جرير	المتقارب	المسجد	٧٣٩
٥١٤/٢	الأعشى	المتقارب	ازنادها	٨٠٠
٩٧/٢	الفرزدق	المنسرح	الأسد	٥١١
٦٠٢/٢، ١٧٩، ١١٣/١		الوافر	معد	١٧
٥٨٦، ٤١٥/١	حسان	الوافر	رماد	٢٧٣
٤٧٤/١		الوافر	يزيد	٣٣٠
٥٦٣، ١٨٧/٢، ٤٩٣، ٤٨٢/١	قيس بن زهير العبسي	الوافر	زياد	٣٤٣
٢١٩/٢	عبد الله بن الزبير الأسدي	الوافر	البلاد	٦٤٦

٢٨١/٢	أمية بن أبي الصلت	الوافر	ينادي	٦٥٩
			بالشهاد	
٥٩٠/٢		الوافر	وغادي	٩١٨
٤١٣/٢		الهنزج	هند	٧٤٤

السراء

٤٨١/١	طرفة	الرممل	كالشفر	٣٤٢
٦٠٠/١	طرفة	الرممل	الشطر	٤٢٦
٤٣١/٢	عدي بن زيد	الرممل	ابر	٧٥٢
٥٧٨/٢	طرفة	الرممل	مستعر	٨٩٠
٥٧٨/٢	طرفة	الرممل	بحر	٨٩١
٥٢٩/٢	عدي بن زيد	السريع	سور	٨١٤
٢٢١/٢	امرؤ القيس	الطويل	وبالجزر	٥٩٦
٤٠٠/٢	امرؤ القيس	الطويل	الدثر	٧٣٣
٣٦٣/٢	امرؤ القيس	الطويل	التجر	٧٧٨
٢٧٧٠١٨٥/٢	امرؤ القيس	المقارب	النمر	٥٦٩
٣٤٠/٢	امرؤ القيس	المقارب	أفر	٦٧٩
٣٧٣/٢	امرؤ القيس	المقارب	أخر	٦٨٦
٣٨٧/٢	امرؤ القيس	المقارب	تنهر	٧١٧
٢٣٨/٢	الفرزدق	البيسط	هجرا	٦١٥
٥٨٦/٢	رجل من باهلة	البيسط	اعتمرا	٩١١
٥٥١/٢	أمية بن أبي الصلت	الخفيف	عقيرا	٨٣٥
٢٤٩/١	النايفة	الطويل	المعابرا	١٥٠
٣٨١/١	أبو حزابة	الطويل	أعصرا	٢٤٤
٣٩٨/١	ذو الرمة	الطويل	قفرا	٢٥٤

٤٠٠/١	أمية بن أبي الصلت	الطويل	آمرأ	٢٥٥
٤٧/٢	امرؤ القيس	الطويل	أوعرا	٤٨٥
١٥٦/٢	امرؤ القيس	الطويل	فتعلرا	٥٤٦
١٥٦/٢		الطويل	فتعلرا	٥٤٧
٣٨٣/٢	النايفة الجعدي	الطويل	أظهرا	٧٠٧
٦٠٩/٢	الفرزدق	الطويل	أميرها	٩٦١
٩٧/٢	الأعشى	مجزوء	الجزاره	٥١٠
		الكامل		
٢٥٧/١	أبو دؤاد	المتقارب	نارا	١٦١
٣٩٧/١	الأعشى	المتقارب	أغترارا	٢٥٣
٤٤٩/٢	الأعشى	المتقارب	عارا	٨٤٥
٤١٤/١	الربيع بن ضبع	المنسرح	نقرا	٢٧١
١٦١/٢	الربيع بن ضبع	المنسرح	والطرا	٥٥١
٤٠٢/١	عنترة	الوافر	عمارا	٢٥٧
٢٨٩	امرؤ القيس	الوافر	استعارا	٦٠٧
٢٤٠/٢	جرير	الوافر	نارا	٦١٩
١٢٩/٢		الهنزج	الزيراه	٥٣٢
٥٥١/٢، ١٢٠/١	ابن هرمة	البيسط	صور	٢٢
			فانظور	
١٣٥/١	جرير	البيسط	ولا عمر	٣٢
٢٨٧/١		البيسط	قصر	١٨٧
١٨/٢، ٤٧٢	٤١٠/١	البيسط	ديار	٢٦٩
٧٠/٢		البيسط	باعمر	٤٩٤
٦٠٢	١٨١/٢	الأخطل	هجر	٥٦٢
١٨١/٢		الأخطل	صدر	٥٦٣

١٩٤/٢	الأخطل	البيسط	البقر	٥٧٤
٢٣٨/٢		البيسط	غيور	٦١٣
٢٤٤/٢	الأعشى	مخلع	وبار	٦٢٥
		البيسط		
٢٦٣/٢	شمر	البيسط	شفر	٦٣٦
٢٦٥/٢	الكميت	البيسط	ناصر	٦٣٩
٤٥٨/٢	الفرزدق	البيسط	مطور	٧٧٥
٥١٤/٢	الحطباة	البيسط	شجر	٨٠١
٥٠٥/١	أبو دؤاد	الخفيف	المهار	٣٥٩
٥٦٩/٢	اعراية	السريع	عامر	٨٧٥
٥٤٠ ، ١٣٠/١	تأبط شرا	الطويل	تصفر	٢٧
١٨٠/١	الفرزدق	الطويل	أزورها	٨٢
٢٢٧/١	حسان	الطويل	المتخير	١٢٤
٣٥٤/١	الفرزدق	الطويل	تصاهره	٢٣٤
٤٠٤/١	الفرزدق	الطويل	متساكر	٢٥٨
١٩/٢ ، ٤٠٦/١	عمر بن أبي ربيعة	الطويل	يتغير	٢٦٣
٤٣٣/١		الطويل	التهاجر	٢٩٣
٤٨٩/١	أبو صخر الهذلي	الطويل	عصر	٣٤٩
١٩٩/٢ ، ٥٢٩/١		الطويل	سائر	٣٨١
٥٦٠/١	أبو طالب	الطويل	عافر	٣٩٦
٨٥ ، ٨٣/٢	توبة بن الحمير	الطويل	أزورها	٤٩٨
١٧٩/٢	عمر بن أبي ربيعة	الطويل	أحصر	٥٥٨
١٨٢/٢	الفرزدق	الطويل	الخمير	٥٦٤
٢٧٧ ، ١٨٥/٢	تأبط شرا	الطويل	أجلر	٥٦٨
٣٨٩ ، ٢٠٢/٢	ليبد	الطويل	تدابير	٥٨٢

	٢٠٤/٢	ليبد	الطويل	شاجر	٥٨٧
	٣٩٠/٢		الطويل	أعاصره	٧٢١
٥٩٩	٤٥٣/٢	الحطية	الطويل	مشافره طائره	٧٧٢
	٥٤٤/٢	ذو الرمة	الطويل	الخطر	٨٢٦
	٥٧١/٢	زهير	الطويل	تذكر	٨٧٧
	٥٧٤/٢	عمر بن أبي ربيعة	الطويل	فيخصر	٨٨١
	٥٧٩/٢	ذو الرمة	الطويل	هوبر	٨٩٦
	٥٩٢/٢	أبو ذؤيب الهذلي	الطويل	يضيرها	٩٢١
	٦١٢/٢	عمر بن أبي ربيعة	الطويل	ومعصر	٩٦٦
	٦٠٨/٢		الطويل	عرارها	٩٥٧
٤٢٠	٣٩٨	عبد الله بن أيوب	الكامل	مجير	١٢٢
		التميمي			
	٤٧٧/١	ثابت قطنة	الكامل	عار	٣٣٤
	٥٣٤/٢		الكامل	الفخر	٨١٩
	٤٧٦/٢		المقارب	جعفر	٧٨٤
	٢٠٣/١	القطامي	الوافر	انحسار	١٠٤
٦٢١	٤٥٤	الفرزدق	الوافر	اختيار	١٧٧
	٤٠٥/١	ثروان بن فزاره	الوافر	حمار	٢٥٩
	٤٥٣/١	شداد العبيسي	الوافر	تعار	٣١٣
	٥٩٩/١	عدي بن زيد	الوافر	قصار	٤٢٥
	٥٣٨/٢	القطامي	الوافر	الكفار	٨٢٠
٥٨٣	١١٣/١	المرجعي، كامل الثقفي	البيسط	والسمر	١٨
	٣٠٨/١	الراعي، القتال الكلابي	البيسط	بالسور	٢٠٩
٤٤٤/٢، ٤٢١/١٢		الفرزدق	البيسط	منجحر	٢٧٦

٥٩٨/١	الفرزدق	البيسط	بشر	٤٢٢
١١١/٢		البيسط	جار	٥٢٤
٢٦٤/٢		البيسط	الخمر	٦٣٨
			الدهر	
٢٨٣/٢	حسان	البيسط	التناير	٦٦٣
٤٤١/٢	الأخطل	البيسط	باطهار	٧٥٩
٥٤٠/٢	جرير	البيسط	الذكر	٨٢٣
٥٧٢/٢	النايعة	البيسط	عمار	٨٧٩
٣٢٩/١		الخفيف	الثغور	٢١٨
٤٤٠/٢	عدي بن زيد		اعتصاري الرمل	٧٥٨
١٧٤/١	الأعشى	السريع	الفاخر	٧٦
٥٨٣/٢	الأقشمر الأسدي	السريع	المتزر	٩٠٦
٨٧/١		الطويل	البوادر	٦
٢٢٩/١	الفرزدق	الطويل	الصخر	١٢٦
٢٦٥/١		الطويل	مباشر	١٧٠
٢٨٧/١	عبد الله بن جندل الطعان		ناره (مالك) الطويل	١٨٨
٤٤٢ ، ٤٢٦/١	الفرزدق	الطويل	المشافر	٢٨٣
٤٦٤/٢ ، ٤٦٤	الخطيب	الطويل	بالحجر	٣٢٠
٤٥٧ ، ١٥٧/٢		الطويل	والقدر	٥٤٩
٦٠٢ ، ١٨١/٢	خداش بن زهير	الطويل	الحمر	٥٦١
٢٧٤/٢	جرير	الطويل	عمرو	٦٤٩
٤١٤/٢		الطويل	هدري	٧٤٨
٢١٧/٢		الطويل	عاشر	٥٩٣
٦٠٦/٢			صدورها الطويل	٩٥٣

٦١٢/٢	النواح الكلابي	الطويل	العشر	٩٦٥
١٩٥/١	عمران بن حطان	الكامل	الدابر	٩٩
٣٣٥/١	النايعة	الكامل	حذار	٢٢٤
٤٢٠/١	الفرزدق	الكامل	غدور	٢٧٤
٤٨٩/١	زهير	الكامل	دهر	٣٥٠
٥٦٢/١		الكامل	الأقدار	٤٠١
٥١٠ ٤٩/٢	الفرزدق	الكامل	عشاري	٤٩٢
١٣٩/٢		الكامل	الأوبر	٥٣٧
٢٤٢/٢	زهير	الكامل	الذعر	٦٢١
٢٤٢/٢	النايعة	الكامل	فجار	٦٢٣
٢٤٧/٢	النايعة	الكامل	عرعار	٦٢٧
٤٣٢/٢	زهير	الكامل	يفر	٧٥٣
٥٣٩/٢	الفرزدق	الكامل	الأبصار	٨٢٢
٤١٤/٢		المتقارب	مسور	٧٤٧
٣٧٩/٢	امرؤ القيس	المديد	وتره	٦٩٦
٣٨٥/٢		الوافر	حمار	٧١٢

الزاي

٢٥/٢	الشماخ	الطويل	ضامز	٤٦٨
------	--------	--------	------	-----

السين

٨٩/٢	المتنبي	البيسط	تسيبا	٥٠٥
٢٠٠/٢	يزيد بن الخداح	الطويل	الرؤوسا	٥٨٠
٤٨٢/٢	امرؤ القيس	الطويل	فأنعسا	٧٩٠
٢٣٤/٢	امرؤ القيس	الوافر	سدوسا	٦٠٤

١٤٦/١	أبو نؤاس	الطويل	خامس	٤٨
٥٥٥/١	هندول العنبري	الطويل	المتقاعس	٣٨٩
٤٩١/٢	المتلس	الطويل	أملس	٧٩٥
٢٠٤/٢	العباس بن مرداس	الكامل	المجلس	٥٨٦
١٣٨/٢	جرير	البيسط	القناعيس	٥٣٥
٤١٣/٢	سحيم	الطويل	لابس	٧٤٦
٢٨٧ ، /٢٤/٢ ، ١٨١/١	المرار بن سعيد	الكامل	المجلس	٨٤
٤٠٠/٢	القمقام بن العباهل	الكامل	أمس	٧٣٤
٥٩١ ، ٥٦٨/٢	طرفة	المديد	الفرس	٨٧٤
٤٦٤/٢		الهنزج	نقسي	٧٨٠

الصاد

٥٤٠ ، ٢٢١/٢	الأعشى	الأحواصا	الطويل	٥٩٠
٤٤٤/٢ ، ٥٦٤/١		خميص	الوافر	٤٠٤
٤٤٥/٢	الفرزدق	القميص	الوافر	٧٦٤

الضاد

٤١٢/١	ابن أحمر	الطويل	بيوضها	٢٧٠
٥٠٨/١	امرؤ القيس	الطويل	نهوض	٣٦٣
٥٦٠/١	ذو الرمة	الطويل	بنهض	٣٩٧
٥٦٧/٢	ذو الاصبع العلواني	الهنزج	العرض	٨٧٢

الطاء

٥٦٤/٢	المنخل الهذلي	الوافر	العبيط	٨٦٠
-------	---------------	--------	--------	-----

العين

١٨٤/٢	سويد بن أبي كاهل	الرمل	منتزع	٥٦٦
١٥ ، ١٤/٢	السفاح بن بكير	السريع	بصاع	٤٥٦
٤٤٦/١	الأضبط السعدي	الخفيف	رفعه	٣٠٨
٤٨/٢	أنس بن زنيم ، عبد الله بن كرز ، أبو الأسود	الرمل	وضعه	٤٩١
١٧٨/١	مالك بن زغبة	الطويل	مسمعا	٨١
٣٠٢/١	جرير	الطويل	المقنعا	١٩٨
٥٢٠/١	حريث بن عناب	الطويل	أجمعا	٣٧٢
١٤١/٢		الطويل	لأسمعا	٥٣٩
١٤٢/٢	جميل بشينة	الطويل	وتخذعا	٥٤١
١٧٧/٢	أبو زيد الأسلمي	الطويل	تقطعا	٥٥٦
١٧٩/٢	متمم بن نويرة	الطويل	أجدعا	٥٥٩
٥٨٦/٢	مالك بن خريم	الطويل	مقنعا	٩١٢
١٤٦/١	الأعشى	الكامل	مُولعاً مُولعاً	٤٧
٣٤/٢	أعشى بكر	الكامل	وأربعا	٤٧٧
٤٧٥/٢	يزيد بن معاوية	المديد	جمعا	٧٨٣
٢٨٩/١	عدي بن زيد	الوافر	مضاغا	١٩٠
٢٩٦/١	المرار بن سعيد	الوافر	وقوعا	١٩٦
٤٣٥ ، ١٢٤/٢ ، ٣٥٤/١	القطامي	الوافر	الوداعا	٢٣٥
٢٧/٢	القطامي	الوافر	الرتاعا	٤٧١
٢٨٦/٢	القطامي	الوافر	ذراعاً	٦٦٤

٦١١/٢	القطامي	الوافر	السباعا	٩٦٤
٢٦٩/٢		البيسط	رجوعها	٦٤٥
٣٨١/٢	العباس بن مرداس	البيسط	الضبيع	٧٠٣
٣٢٨/٢، ١٠٦/١	النابعة	الطويل	وازع	١١
١٣٦/١	الفرزدق	الطويل	الطوالع	٣٤
١٦٩/١	حميد بن ثور	الطويل	هاجع	٦٦
١٨٢/١		الطويل	أطمع	٨٥
٢٣٠/١	النابعة	الطويل	الدوافع	١٢٧
٢٦٧/١		الطويل	أكنع	١٧٢
٢٩٢/١	النابعة	الطويل	سابع	١٩٤
٤٥٢/٢، ٥٣٧/١	الفرزدق	الطويل	الزعازع	٣٨٨
٥٥٩/١		الطويل	ومتمع	٣٩٣
٣٧/٢، ٦١٩/١	ذو الرمة	الطويل	البلاقع	٤٤٦
٨٦/٢	الصلتان العبيدي	الطويل	تواضع	٥٠٢
٣١٤/٢	لييد	الطويل	بلاقع	٦٧٢
٤٤٣/٢	الصمة القشيري	الطويل	شفيعها	٧٦٣
٤٨٠/٢	النابعة	الطويل	واسع	٧٨٨
٥١٥/٢	ذو الرمة	الطويل	رواجع	٨٠٣
٥٣٨/٢	المجنون	الطويل	مقانع	٨٢١
٦٠٢/٢	ذو الخرق الطهوي	الطويل	البيجدع	٩٤٥
٥١١/١	أبو ذؤيب	الكامل	ويصدع	٣٦٧
٦١٦/١	عاتكة بنت عبدالمطلب	الكامل	شعاعه	٤٤٠
٤٠٦/٢	أبو ذؤيب الهذلي	الكامل	سلفع	٧٣٧
٥٦٧/٢		الكامل	ربيع	٨٧٠
١٠١/٢	نفيع بن جرموز	الوافر	التقيع	٥١٥

٢٦٦/٢	عمرو بن معدي كرب	الوافر	وجيع	٦٤١
٤٩٢/٢		البيسط	الجزعا	٧٩٧
٦٠٠/٢	أوس بن حجر	الخفيف	جدعا	٩٣٩
٥٦٣/٢٠١٨٨/٢	أبو عمرو بن العلاء	البيسط	تدع	٥٧٠
٢٧٥/٢٠٢٥٣/١	أنس بن العباس	السريع	الراقع	١٥٦
٢٠١/٢	العجيز السلوي	الطويل	أنفع	٥٨١
٥٠٠/٢	يزيد الكلابي	الطويل	المضاجع	٧٩٩
٥٧٨٠٤٤٧/٢	حميد الامجي	المتقارب	الأصلع	٧٦٨
٥٦٦/٢	العباس بن مرداس	المتقارب	مجمع	٨٦٦
١٠٨/٢٠١٧٤/١	الخطباء	الوافر	لكاع	٧٧
٦٠١/٢٠٣٨٠/١	رجل من بني نهشل	الوافر	سماعي	٢٤٣
			صناع	
١١٢/٢	قيس بن ذريع	الوافر	المطاع	٥٢٥
٢٤٣/٢	عوف بن الأحوص	الوافر	وقاع	٦٢٤

الفباء

٣٣٤/٢	تميم بن مقبل	الطويل	أوجف	٦٧٨
٤٧/٢	جرير	البيسط	سرف	٤٨٨
٢٤٤/١	مسكين الدارمي	الطويل	نقائف	١٤٢
٢٥٦/١	الفرزدق	الطويل	يتحرف	١٦٠
٢٦٤/١	حميدة بنت النعمان	الطويل	المطارف	١٦٨
٤٠٨/١	الفرزدق	الطويل	ومزحف	٢٦٦
١٨٣/٢	الفرزدق	الطويل	مجلف	٥٦٥
٥٧٧ ، ٤٤٧/٢	عبدالله بن الزبير	الكامل	عجاف	٧٦٦
٥٥٧/٢	الفرزدق	البيسط	الحياريف	٨٤٧

٥٢٣/١		الكامل	الحلف	٣٧٦
			كلمى	
٤٩٠/٢	بنت مرة بن عاهان	الكامل	شافى	٧٩٤
٢١٧/٢		المتقارب	لمستعطف	٥٩٢
١٤٠/٢ ، ١٣١/١	ميسون بنت بحدل	الوافر	الشفوف	٢٨
١٥٧				

القاف

٥٠٩/١	عبيدالله الرقيات	الطويل	عاشقه	٣٦٥
١٦٩/١	يزيد بن مفرغ	الطويل	طللىق	٦٥
٤٢١/١	جرير	الطويل	صديق	٢٧٨
٥٥٩/١		الطويل	رواهقه	٣٩٥
٨٥، ٨٣/٢	ذوالرمة	الطويل	يترقرق	٤٩٩
٣٨٠/٢	أمية بن أبي الصلت	المنسرح	ذائقها	٦٩٨
٤٢١/١	المفضل التكري	الوافر	فريق	٢٧٧
٢٥٣/١	جابر بن رالان، تأبط شرا	البيسط	مخراق	١٥٧
٢٦/٢	الأقيشر الأمدي	البيسط	الأباريق	٤٦٩
٣٧١/١	عدي بن زيد	الخفيف	الساقى	٢٤٠
٥٥٣، ٨٤/٢	مهلهل بن ربيعة	الخفيف	الأواقي	٥٠٠
٣٨٦/٢	أبو عامر السلمى	السريع	عاتقى	٧١٤
٤٧٨/١	امرؤ القيس	الطويل	ترتقى	٣٣٧
٣١٢/٢		الطويل	الورق	٦٧١
٢١٩، ٢٠٤/١	جبار بن سلمى	الكامل	الأحماق	١٠٥
٧١/٢				

٥٠٤/١	أبو محجن الثقفي	الكامل	بطلاق	٣٥٨
٢٦٢/٢	كعب بن مالك	الكامل	تخلق	٦٣٥
١٧٦/٢	أمية بن أبي الصلت	المنسرح	يوافقها	٥٥٤
٢٣٥/١	متمم بن نويرة	الوافر	عفاق	١٣٢

واشتياق

الكاف

٢٠٢/١	أخو الكلجة	الطويل	ألاهي	١٠٣
٢٦٠/٢	الأعشى	الطويل	عيالكها	٦٣٤
٥٦٢/٢	زهير	البيسط	ركك	٨٥٥
٥٦٢/٢	زهير	البيسط	الحشك	٨٥٦
٦٠١/١		السريع	مالك	٤٢٨

اللام

٦٠٧/٢ ، ٢٢٢/١	لييد	الرمل	بالثلل	١١٩
٢٢٥/١	لييد	الرمل	الجمل	١٢١
١٩٩/٢ ، ٣٧٠/١	كعب بن جميل	الرمل	نمل	٢٣٩
٥٧٨/٢	لييد	الرمل	المعل	٨٩٢
٥٧٨/٢	لييد	الرمل	وعجل	٨٩٣
١٤/٢	أبو الأسود أو النابغة	الطويل	فعل	٤٥٥
٣٠٥/١	الأخطل	المتقارب	الجعل	٢٠١
٢٧/٢		المتقارب	الأجل	٤٧٠
٥٧٤/٢	اسحاق البهراني	المتقارب	الأسل	٨٨٢
٢٤٩/٢		البيسط	قوالا	٦٢٨
٥٣١/٢	الازرق العنبري	البيسط	شملا	٨١٥
٢٤٢/١	عمر بن أبي ربيعة	الخفيف	رملا	١٣٨

١٤٥/٢		الخفيف	التأميلا	٥٤٣
٢٣٥/٢	مهلهل بن ربيعة	الخفيف	حلولا	٦٠٥
١٣٢/١	عامر بن جوين	الطويل	أفعله	٣١
٤٨٩/١	القحيف العقيلي	الطويل	أولا	٣٤٨
٥٣١/١	ليلي الأخبيلية	الطويل	ليفعلا	٣٨٢
٥٦٠١	القلاخ المنقري	الطويل	أعقلا	٣٩٨
٥٧٣/١	الشماخ	الطويل	طللاهما	٤٠٧
			مصطلاهما	
	ذو الرمة أو ابن الدمينه ٥٨٠/١	الطويل	تبلا	٤١٧
			منزلا	
٢٨٩/٢	أوس بن حجر	الطويل	وتعملا	٦٧١
٨٥/١	الأخطل	الكامل	دليلا	١
١٧١/١	الأخطل	الكامل	الأغلا	٧١
٥٩٣/٢، ٢٤٣/١	جرير	الكامل	لينلا	١٣٩
٢٣٥/٢		الكامل	فحولا	٦٠٨
٥٨١/٢	الأعشى	الكامل	قدالها	٩٠١
٣٥/٢	العباس بن مرداس	المقارب	كبيلا	٤٧٩
٦١١، ٥٤٩، ٣٩٢/٢	عامر بن جوين	المقارب	ابقالها	٧٢٤
٤١٢/٢	عامر بن جوين	المقارب	لها	٧٤١
٥٧٧، ٤٤٧/٢	أبو الأسود الدؤلي	المقارب	قليلا	٧٦٧
١٤٤/١		المديد	الرجله	٤٦
٢٤٧/١	الأعشى	المنسرح	نغلا	١٤٨
٤٤٣/١	الأعشى	المنسرح	مهلا	٣٠٥
٢٦٢/١	جميل بثينة	الوافر	حلا	١٦٤
٣٥٣/١	ذو الرمة	الوافر	بلا	١٩٩

٣٥٢/١	أبو العلاء المعري	الوافر	لسالا	٢٣٣
٦١٥/١	ذو الرمة	الوافر	مالا	٤٣٨
١٨٩٠١٤٩/٢	حسان - أبو طالب	الوافر	تبالا	٥٤٥
٣٢٧٠١/٩١	أو الأعشى			
٥٧٢/٢	ابن أحمر	الوافر	أثالا	٨٧٨
٣٠٦/١		البيسط	والعمل	٢٠٣
٤٥٦/١	الأعشى	البيسط	نزل	٣١٦
٤٧٦/١	القطامي	البيسط	قبل	٣٣١
٤٧٨/١	الأعشى	البيسط	القتل	٣٣٥
٥٧٧/١	كعب بن زهير	البيسط	مقتول	٤١٢
			غيل	
٥٧٨/١	حنديج بن حنديج المري	البيسط	صول	٤١٥
٦١٢٠٣٧٣/٢	طفيل الغنوي	البيسط	مكحول	٦٨٨
٣٨١/٢	كعب بن زهير	البيسط	الغول	٧٠٢
٦٠٤/٢	أبو حية النميري	الوافر	يزيل	٩٤٩
١٤٩/١	المتنبي	الطويل	وطبول	٥١
١٦٤/١	النايفة	الطويل	القبائل	٦٢
١٢٣/١	الفرزدق	الطويل	خيالها	١٣٠
٣٧٣/١	لييد	الطويل	الأوائل	٢٤١
٤٣٣/١		الطويل	يقولها	٢٩٢
٤٤٠/١		الطويل	بلايله	٣٠٠
٥٠٧/١		الطويل	سيل	٣٦٢
٦١٥/١		الطويل	حنظل	٤٣٩
١٣٩/٢	ابن ميارة	الطويل	كاهله	٥٣٨
٢٤٢/٢	حميد الأرقط	الطويل	وقابله	٦٢٢

٢٨٩/٢	لييد	الطويل	الأنامل	٦٦٧
٤٧٩/٢	لييد	الطويل	وباظن	٧٨٥
٥٣٣/٢	أنيف بن زبان	الطويل	طياها	٨١٨
٥٦٥/٢	جرير	الطويل	تغول	٨٦١
٦٠٦/٢		الطويل	غاسل	٩٥٥
٣١٩/١		الكامل	قليل	٢١٧
٥٥٦/١	الأعشى	الكامل	أطفالها	٣٩٠
١٦٧/١	أحيحة بن الجلاح	المتقارب	يعذل	٦٣
١٨٦/١	الكميت	المتقارب	المسجل	٩٠
٢٨٦/١	شميس بن الحارث	الوافر	الصهيل	١٨٦
٤٠٤/١	أبو الغول الطهوي	الوافر	مشول	٣٠١
١٠١/٢	أوس بن غلفاء	الوافر	مال	٥١٤
٣٦٣/٢	حسان	الوافر	العويل	٦٨٢
٤٥٤، ٢٧٧/١	امرؤ القيس	الهنج	تنهل	١٧٨
٦٢١				
٣٢٨/٢، ١٦/١	أبو قيس بن الأسيت	البيسط	أوقال	١٠
١٧٩، ١١٢/١	الفرزدق	البيسط	والجلد	١٦
٦٠٢/٢				
٥٥٩/١	المحلم السعدي	البيسط	حمام	٣٩٢
١٧٩/٢	ابن أحمر	البيسط	الشميل	٥٦٠
٢٣٨/٢		البيسط	مال	٦١٤
٢٥٦، ٢٢٤/١	جميل بثينة	الخفيف	طلله	١٢٠
٤٨٣، ٤٧٠، ٤٢٧				
٥٠٣/١	الأعشى	الخفيف	أقيال	٣٥٧
٥٧٦، ٣٩١/٢	الأعشى	الخفيف	الزلال	٧٢٣

٤٠٥/٢	جميل بثينة	الخفيف	جملة	٧٣٦
٤٥٧/٢	أمية بن أبي الصلت	الخفيف	العقال	٧٧٤
٥٨٣، ١٩٣/٢	امرؤ القيس	السرير	واغل	٥٧٣
٥٩١، ٥٦٨/٢	حسان	السرير	قاتل	٨٧٣
٤٠٩/٢، ١١٤/١	الشماخ	الطويل	وآجال	١٩
١٧٠/١	أبو ذؤيب الهذلي	الطويل	بالأصائل	٦٧
١٧٥/١	امرؤ القيس	الطويل	الخالي	٧٨
٢١٨/١	امرؤ القيس	الطويل	المتشاكل	١١٠
٢٢٧/١	امرؤ القيس	الطويل	بكلكل	١٢٥
٢٢٠/١	امرؤ القيس	الطويل	القواعل	١٣٧
٥٥٣/٢، ٢٥٩/١	امرؤ القيس	الطويل	فحومل	١٦٢
٣٤٢/١	امرؤ القيس	الطويل	يحول	٢٢٧
٤٠٥/١	امرؤ القيس	الطويل	معول	٢٦٠
٤٣٤/١	امرؤ القيس	الطويل	أمثالي	٢٩٤
٤٤٢/١	عدي بن زيد	الطويل	بال	٣٠٢
٤٤٣/١		الطويل	سيل	٣٠٤
٤٨١/١	مزاحم بن الحارث	الطويل	مجهل	٣٤١
٥٠١، ٥٠٠/١	امرؤ القيس	الطويل	تمثال	٣٥٤
٥٠٣				
٥١٣/١	امرؤ القيس	الطويل	مطلق	٣٧٠
٥٢٧/١	امرؤ القيس	الطويل	صالي	٣٧٩
٥٣٢/١	امرؤ القيس	الطويل	وأوصالي	٣٨٤
٥٦٨/١		الطويل	تنجلي	٤٠٥
٦٢٢/١	امرؤ القيس	الطويل	المال	٤٥١
١٧/٢	الفرزدق	الطويل	مثل	٤٥٨
١٢٦/٢	الأسود بن يعفر	الطويل	حنظل	٥٢٨

١٥٧/٢	كعب القنوي	الطويل	بقوول	٥٤٨
١٩٧/٢	امرؤ القيس	الطويل	تسهل	٥٧٦
٤٧٥،٢٣١/٢	امرؤ القيس	الطويل	عالي	٦٠١
٣٠٩/٢	كثير عزة	الطويل	حفل (نهل)	٦٨٦
٣٨٢/٢	امرؤ القيس	الطويل	شلال	٧٠٥
٣٨٣/٢	امرؤ القيس	الطويل	هيكل	٧٠٦
٤٤٣،٤٠٦/٢	امرؤ القيس	الطويل	مقتل	٧٣٨
٤٤٥/٢	امرؤ القيس	الطويل	المثقل	٧٦٥
٥٦٧/٢		الطويل	بدليل	٨٦٨
٥٧٦/٢	النجاشي الحارثي	الطويل	فضل	٨٨٨
٦٠٤/٢	امرؤ القيس	الطويل	بالتزل	٩٤٨
١٨٠/١	جرير	الكامل	الباطل	٨٣
٥٠٥/١	أبو كبير الهذلي	الكامل	بيفضل	٣٦٠
١٤١/٢	ربيعة بن مقروم	الكامل	تسالي	٥٤٠
١٦٨/٢	حسان	الكامل	المقبل	٥٥٢
٢٣٩/٢	حسان	الكامل	الأبطال	٦١٨
٣٧٩/٢	عمرو بن معدي كرب	الكامل	جهول	٦٩٥
٥٣٣/٢		الكامل	وبالفعل	٨١٧
٥٤٥/٢	باعث بن صريم	الكامل	بشمالها	٨٢٩
٥٥١/٢	أبو كبير الهذلي	الكامل	مهبل (ممثل)	٨٣٦
٥٥٥/٢	ليبد	الكامل	جعال	٨٤١
٢٠٨/١	أمية بن أبي عائد	المتقارب	السعالي	١٠٨
٢٠٩/١	ابن ميادة	الوافر	ونالي	١٠٩
٤٣٥/١	زيد الخيل	الوافر	مالي	٢٩٦
٤٧٢				

٥٢٣/١	غوية بن سلمى	الوافر	أبالي	٣٧٨
٢٤/٢	المرار بن منقذ التميمي	الوافر	القبيل	٤٦٥
٤٤٤، ٤٤٣/٢	الحطياة	الوافر	عياي	٤٨٤
٣٨١				
٨١/٢	جرير	الوافر	الحلال	٤٩٧
١٣٨/٢	الفرزدق أو جرير	الوافر	الفصيل	٥٣٦
٥٧٣/٢		الوافر	الرجال	٨٨٠
٩١/١	القند الزماني	هزج	وأوصالي	٨

الميم

٤٤٣٧/١	علاء البشكري	الطويل	الطم	٢٩٨
١٧٣/٢				
٤٨٦/٢		الطويل	نعم	٧٩٢
٥٥٨٩/١	الطرماح	المديد	لمام	٤١٨
٦٠٨				
٤٢٨/١	أبو مكمت	البيسط	ناما	٢٨٧
١٣٦/٢	أمية بن أبي الصلت	الخفيف	العرما	٦١١
٦٠٥/٢	عمرو بن قبيصة	السريع	لامها	٩٥١
١١٢/١	عمرو بن عبد الجمن	الطويل	عندما	١٥
٥٥٩/٢				
١٣١/١	الحصين المري	الطويل	علقما	٢٩
١٥٦/٢				
٤٨٨/١	الحصين المري	الطويل	مسوما	٣٤٧
٥٥٩/١		الطويل	معظما	٣٩٤
٥١٩/٢	حسان	الطويل	دما	٨٠٨

٥٨٠/٢	أوس بن حجر	الطويل	حذيبا	٨٩٧
٦٠٥/٢	درقا بنت عبيدة أو عمرة الخثعمية	الطويل	فداهما	٩٥٠
٦٠٨/٢		الطويل	مسما	٩٥٨
٦١١/٢	طرفة	الطويل	فيعصما	٩٦٢
٢٣٣/١	النمر بن تولب	المتقارب	يعتما	١٣١
٦٠٩/٢		المنسرح	قلما	٩٥٩
٢٩١/١	حميد بن حريث	الوافر	السناما	١٩٢
٥٥٤٠٢٢/٢				
٥٢٣/١	عمرو بن يربوع	الوافر	أغاما	٣٧٧
٥٧١٠١٢٤/٢	جرير	الوافر	أماما	٥٢٦
٤٦٨/٢	شميس بن الحارث	الوافر	ظلاما	٧٨١
١٩٩/١	أمية بن أبي الصلت	البيسط	والكلم	١٠١
٦١٢/١	زياد بن منقذ العلوي	البيسط	ولانقم	٤٣٥
٥٧٣٠١٢٥/٢	أوس بن حبناء	البيسط	علموا	٥٢٧
١٢٦/٢	ذو الرمة	البيسط	عجم (عرب)	٥٣٠
١٥٨/٢	الاخلطل - أبو الأسود	البيسط	عظيم	٥٥٠
٣٢٠/٢	علقمة بن عبدة	البيسط	خوم	٦٧٣
٣٨٧/٢	علقمة بن عبدة	البيسط	مصلوم	٧١٥
٤٤١/٢	زهير	البيسط	صمم	٧٦٠
٥٧٥/٢	علقمة بن عبدة	البيسط	ملثوم	٨٨٥
٥٠٦/١		الخفيف	ووقيم	٣٦١
١٦٠/١	المرار الفقعي	الطويل	يلوم	٦١
٦١٠/٢				
٣٨٢/١	الفرزدق	الطويل	دعائمه	٢٤٧

٤٣٣/١	رجل من نبي نمير	الطويل	كريم	٢٩١
٦١٣/١	الخطيأة	الطويل	ذم	٤٣٦
٣٠/٢		الطويل	نيم	٤٧٤
٨٨/٢		الطويل	عاتم	٥٠٤
٥٩٣،٣٧٨/٢	ابن مقبل	الطويل	يتدسم	٦٩٤
٣٨٧/٢	الأعشى	الطويل	راغم	٧١٦
٥٣١،١٥٨/١	لييد	الطويل	سهاهما	٥٧
٥٦٢/١	لييد	الكامل	وكلوم	٤٠٢
٥١٩/١	ابن أذينة	الكامل	وزمزم	٤٤٤
٦٢٠/١	رجل من تميم	الكامل	حرام	٤٤٧
			طعام	
٢٧/٢	الحارث المخزومي أو العرجي	مجزوء الكامل	ظلم	٤٧٢
٤٥٣/٢	لييد	الكامل	ونعامها	٧٧١
٥٨٤/٢	لييد	الكامل	حمامها	٩٠٨
٣٧٥/٢	طرقة	المديد	قدمه	٦٨٩
١٨٥/١		الوافر	العموم	٨٧
٨٤/٢،٣٤٥/١	الأحوص	الوافر	السلام	١٤٤
٣٠٦/١	جرير	الوافر	حرام	٢٠٥
٤٧١،٤٢٧/١		الوافر	شريم	٢٨٥
٤٤٨/١	الحارث بن خالد	الوافر	هشام	٣١٢
٤٥٤/١	الوليد بن عقبة	الوافر	الاديم	٣١٥
٢٠٠/٢	الأحوص	الوافر	الحسام	٥٧٩
٥٥٢/٢	الأحوص	الوافر	السلام	٨٣٨
٥٥٣/٢	جرير	الوافر	الخيام	٨٣٩

٥٦٢/١	ساعده بن جوية	البيسط	لم يتم	٤٠٠
٣٩/٢	الحادرة	البيسط	الخامي	٤٨٢
٣٩٤/٢	الثابغة	البيسط	لأقوام	٧٢٦
٥٩٧/٢	الحطياة	البيسط	سلام	٩٣٧
٢٥٢/١		المخفيف	السقيم	١٥٥
٨٦/١	زهير	الطويل	فالمثلثم	٣
١٢٩/١	زهير	الطويل	عم	٢٦
٢٣٥/١	ذو الرمة	الطويل	سالم	١٣٤
٢٤٦/١	ذو الرمة	الطويل	بساهم	١٤٥
			صيام	
٣٩٠/٢، ٢٩٠/١	الفرزدق	الطويل	حاتم	١٩١
٢٩١/١	الفرزدق	الطويل	الدم	١٩٣
٣٨١/١	زهير	الطويل	يتجمع	٢٤٥
٤٦١/١		الطويل	اللهازم	٣١٧
٥٧٧/١	الرمادي	الطويل	ضنيغم	٤١١
١٢/٢	الفرزدق	الطويل	وحاتم	٤٥٤
٢٧/٢	زهير بن أبي سلمى	الطويل	المرجم	٤٧٣
٣٦/٢	الفرزدق	الطويل	الأعاجم	٤٨١
١٨٩/٢	زهير	الطويل	يظلم	٥٧٢
١٩٦/٢		الطويل	يندم	٥٧٥
٢٠٣/٢	زهير	الطويل	تعلم	٥٨٥
٣٩٧/٢	الأعشى	الطويل	الدم	٧٣١
٣٩٨/٢	ذو الرمة	الطويل	النواسم	٧٣٧
٥٩٨/٢	زهير	الطويل	فتنظم	٩٤١
١٨٩/١	امرؤ القيس	الكامل	قطام	٩٦

٣١٢/١	عنزة	الكامل	المكرم	٢١٤
٣٣١/١	الأسود بن يعفر	الكامل	سلام	٢٢٢
٤٠٤،٣٥٥/١	النابعة الجعدي	مجزوء	الرجم	٢٣٦
٦٠٣/٢		الكامل		
٤٤٦/١	امرؤ القيس	الكامل	حذام	٣١٠
٥١٢/١	عنزة	الكامل	بنوأم	٣٦٨
٧٩/٢	عنزة	الكامل	الاسحم	٤٩٥
٤٤٠/٢	جرير	الكامل	العوام	٧٥٧
٥٦٠،٤٥٨/٢	عنزة	الكامل	تحرم	٧٧٧
٦٠٩/٢	الفرزدق	الكامل	وبهام	٩٦٠
٤٠٩/١	الفرزدق	الوافر	كرام	٢٦٨
٦٠٧/١	بجير بن عبدالله	الوافر	تهام	٤٣٢
٢٥/٢		الوافر	الذمام	٤٦٦
٣٩٦/٢		الوافر	أقيمي	٧٢٩
٣٩٧/٢	جرير	الوافر	البيتم	٧٣٠

النسبون

٤٧٣/١	عمرو بن العاص	الطويل	حسين	٣٢٦
٤٦٧/١	جرير	البيسط	قربانا	٣٢٢
٦٠١/١	حسان ، أو س بن مغراء	البيسط	عفانا	٤٢٧
	أو كثير النهشلي			
٦١١،٦١١/١	جرير	البيسط	كانا	٤٣٤
٨٨٣/٢				
٢٥٥/٢	الفرزدق	البيسط	حانا	٦٣١
٥٥٥/٢	حسان	البيسط	عثمانا	٨٤٢

٤٥٣، ٢٤٧/١	حسان	الخفيف	جنونا	١٤٩
٤٠٠/١	المتنبي	الطويل	صوانها	٢٥٦
٥٥٩/٢	عبدالله بن معاوية	الطويل	تغانيا	٨٥٠
١٨٧/١	عبيد بن الأبرص	مجزوء الكامل	الينا	٩٢
٤٦٤، ٤٦٢/١	عمر بن أبي ربيعة	الكامل	تجمعنا	٣١٨
٤٩٢/١	كعب بن مالك	الكامل	اياتنا	٣٥١
٢٣٢/٢	النمر بن تولب	المديد	أعيانا	٦٠٢
٥٤٠/٢، ١٤٨/١	حكيم الأعور	الوافر	واحمرينا	٥٠
٥١٤، ٣٠٨/١	عبدالشارق الجهنى	الوافر	فارتميننا	٢٠٨
٤٨٠/٢، ٥٩٢/١	فروة بن مسيك	الوافر	آخرينا	٤٢٠
٤٦٣/٢	الكميت	الوافر	متجاهلينا	٧٧٩
١٨/٢	ذو الاصبغ العدواني	الخزج	اياتنا	٤٥٩
٥٦٣/٢	قعب بن أم صاحب	البيسط	ضنونا	٨٥٩
٥٦٠/٢، ٦١٦/١		الرمل	القطين	٤٤١
٢٦٥/٢، ٢٢٢/١		الطويل	يعينها	١١٨
٦٠٧				
٣١١/٢		الطويل	وعاجن	٦٧٠
٥٥٥/٢	قيس بن الخطيم	الطويل	قمين	٨٤٣
٥٩٥/١	امراة من غنى	الوافر	القمين	٤٢٣
٤٨٣، ٤٧١/١	ذو الاصبغ العدواني	البيسط	فتخزوني	٣٢٤
٦٠١/١		البيسط	واعلان	٤٢٩
٥٩٢، ١٩٩/٢	عبد الرحمن بن حسان	البيسط	مثلان	٥٧٨
٢٧٨/٢	جرير	البيسط	لاحين	٦٥٥

٨٠/٢		الخفيف	رمضان	٤٩٦
١٣٨/١	الفرزدق	الطويل	أخوان	٣٨
١٨٨/١	الفرزدق	الطويل	بسطحبان	٩٣
١٣٧/٢، ٢٠٥/١	امرؤ القيس	الطويل	ثهلان	١٠٧
٣٨٢				
٢٣٨/١	عمر بن أبي ربيعة	الطويل	بشان	١٣٦
٣٠٦/١	عبدالرحمن بن الحكم	الطويل	بليان	٢٠٤
٣٠٧/١	عروة بن حزام	الطويل	لقضاني	٢٠٦
٣٣١/١	عروة بن حزام	الطويل	عطران	٢٢١
١٩/٢، ٤٠٧/١	أبو الأسود	الطويل	بليانها	٢٦٤
٤٢٠/١	ابن أحمر أو الأزرق	الطويل	رماني	٢٧٥
	الباهلي			
٥٠٠/١	رجل من أزد السراة	الطويل	أبروان	٣٥٣
			لاوان	
٥٠١/١	امرؤ القيس	الطويل	فقداني	٣٥٥
٥٧٤/١	الفرزدق	الطويل	ينتطحان	٤٠٨
٢٢١/٢	رجل من طي	الطويل	يماني	٥٩٧
٥١٩/٢	عروة بن حزام	الطويل	يدان	٨٠٧
٥٨٦/٢	بعلی الأحول	الطويل	أرقان	٩١٣
١٧٢/١		الكامل	الخران	٧٤
٢٥٠/١	شمروبن عمرو	الكامل	لايعنيني	١٥٢
	الحنفي			
٥٧٥/٢	لييد	الكامل	فالسوبان	٨٨٤
٥٨٤/٢	وضاح اليماني	الرملي	اليماني	٩٠٩

٤٨١/٢	المديد	المساكين	٧٨٩
٣١٤/٢، ١٤٠/١	الوافر	اليقين	٤١
٤٧٩، ٢٢٠/١	الوافر	بشن	١١٤
٢٣٢/١	الوافر	سميني	١٢٩
		تتقيني	
٣٠٥/١	الوافر	منجلان	٢٠٢
٥٩٠/١	الوافر	فليني	٤١٩
٥٨٨، ٩٠/٢	الوافر	عنى	٥٠٧
١٠٠/٢	الوافر	انى	٥١٢
٢٠٦/٢	الوافر	تعرفوني	٥٨٩
٢٧٧/٢	الوافر	تخوفيني	٦٥٢
٢٨٣/٢	الوافر	يمان	٦٦١
٤٧٩/٢	الوافر	نبيني	٧٨٦
٤٨٥/٢	الوافر	تداني	٧٩١
٥٨١/٢	الوافر	الجنين	٨٩٨

المساء

٥١٩/١	الكامل	ألقاها	٣٧١
٤٣٦/٢	المتقارب	هوه	٧٥٦
٥١٠/١	الوافر	رضاها	٣٦٦
٥٢٢/١	الوافر	فاها	٣٧٤
٣٩١/٢	الوافر	ابتناها	٧٢٢

الياء

٣٩/٢	البسيط	ساديا	٤٨٣
٥١٦/٢	أعرابي	واديها	٨٠٤

٥٨٧/٢	البيط	واديها	٩١٤
٥٩٥/٢	التمر بن تولب	ارانيها	٩٢٨
١٦٧/١	عمرو بن ملقط	واقية	٦٤
٦٠١/٢	عمرو بن ملقط	وسرباليه	٩٤٤
١٤٤/١	عبد يغوث الحارثي	يمانيا	٤٥
١٣/٢، ١٥٧/١	جرير	فؤاديا	٥٦
٤٨٨/٢، ٢٣٧/١	ذو الرمة	وغاديا	١٣٥
		ثاوريا	
		ماليا	
٤٥١	يزيد بن الحكم	بمرعوى	١٤٣
٢٤٦/١	ذو الرمة	جائيا	١٤٦
٤٧٣/١	يزيد بن الحكم القففي	منهوى	٣٢٥
٦١٨/١	سوار التميمي	راضيا	٤٤٣
٨٤/٢	عبد يغوث الحارثي	تلاقيا	٥٠١
٣٨٠/٢	مالك بن الربيع	بواكيا	٧٠١
٣٨٢/٢	ابن أحمر	راميا	٧٠٤
٥٤٥/٢	الراعي النميري	ومتاليا	٨٢٨
٥٦٥/٢	الفرزدق	مواليا	٨٦٣
٢٢٧/١	الصلتان العبدي	والنبي	١٢٣
٢٢٦/٢	أبو ذؤيب	العصى	٥٩٩
١٧٠/١	الخطيأة	الوافر	٦٨
		واللصفي	
٣٠٩/١	الخطيأة	الوافر	٢١٢
٣١٢/١		الوافر	٢١٥

٥٩٦/٢ أعصر بن سعد الوافر ندايا ٩٣١
العظايا
ملايا
الشفايا

الألف المقصورة
١٦/٢ عمرو بن معدى السريع أنا ٤٥٧
كرب
٢٦٤/١ سويد المرثد الحارثي الطويل الثرى ١٦٩
٣٤٩/١ زيد الخيل الطائي الطويل رضا ٢٣١
٥١٢/١ زيد الخيل الطائي الطويل والكلى ٣٦٩
١٤٧/٢ متمم بن نويرة الطويل بكى ٥٤٤

فهرس الرجز

٥٥٨/٢
٨٤٩ السلاء
الجواء
الخواء
شيشاء
اللهاء

٦٠٣/٢ أبو النجم جوزانه ٩٤٦
٤٤٥ ، ٤٣٠/١ عنرة بن عروس أو المعجاج شهرية ٢٩٠
العجاج
الرقبة
٤٧٤/١ المعجاج أو أقربا ٣٢٩
٤٣٧ ، ٤٢٨/٢ رؤية جدبا ٧٥٠

٤٤٨/٢	الأغلب العجل	٧٦٩	ثعلبه
٤٧١/٢	رجل من بني طهية	٧٨٢	ارزبا
٥٢١/٢	معروف بن عبد الرحمن أو حميد بن ثور	٨٠٩	حيا أثوبا
٥٩٢،٥٩٥/٢		٩٢٦	عجبا
٥٩٩،٤٧٩،٢٢٠/١			أونبا
٥٨٩/٢			تدهبا
٤٣٦/٢	زياد الأعجم	١١٥	صاحبه
٥٥٧/٢،١٢١/١			جانبه
١٤٠/١		٧٥٥	أضره
٢١٣/٢		٢٣	العقراب
٣٨٠/٢			الأذتاب
٥٤٤/٢		٤٢	الوطب
٥٦٧/٢		٥٩٦	أليه
٦٠٣/٢	أعرابية	٧٠٠	به (شباته)
٤٣٧،٤٢٧/٢		٨٢٥	الأواطب
١٢٨،٨٧/٢	أبو النجم	٨٦٩	هبي
	سالم بن دارة	٩٤٧	خلبه
		٧٤٩	مسلمت
		٥٠٣	أنا
			جعنا
			أساتا
١٨٧،٩٣/١		٩	واللاتي لداني

١٥٢/١		زفراتها	٥٥
٤١٧/٢، ٣٦٠/١	رؤية	نبي	٢٣٧
		مشي	
٥٧٥/١		نعانها	٤٠٩
		سراتها	
٣٣/٢		شقوته	٤٧٦
		حجته	
١٠٧/٢		شيطاناني	٥٢٠
		الصلاة	
٣٧٥/٢		دميت	٦٩٠
		لقيت	
٣٧٧/٢		مولاتي	٦٩٣
		اكبر عاني	
٤٩٤، ٣٠٨/١		بالفرج	٢١٠
٥٦٩/١	العجاج	ترجا	٤٠٦
٣٨٥/٢	العجاج	ملحجا	٧١١
٤٧٣/١	عمر بن أبي ربيعة	أحجج	٣٢٧
١٧٧/٢	رؤية	يسصحا	٥٥٥
٥٩٨/٢		المسحا	٩٣٥
١٧٢/١		أحد	٧٣
		قعد	
		المسد	
١٥٩/١	الزباء	وثيدا	٥٨
		حديدا	

١٧١/١	رجل من هذيل	٧٠	كيدا
			فاصطيدا
١٨٧/١	العجاج	٩١	تمعددا
			أجلدا
٢٧٦/١		١٧٦	واحد
			زائده
٢٦٤/٢		٦٣٧	أبدا
			أحد
٤٤٤/١	الحارث بن حلزة	٣٠٦	رعدا
٦٠٠/٢	الحارثي	٩٤١	وسطا
			العندا
٢٢٣/٢		٥٩٨	يزيد
			فديد
٤٣٦ ، ٣٧٨/١		٢٤٢	عاد
٢٣٦/٢			الجلاد
٥٠ ، ٤٨/٢		٤٩٠	يد
			القيود
٦٠٦/٢		٩٥٤	الحصاد
٣٣٤ ، ١٢١/١	فدكي المنقري أو	٢٥	النقر
٥٦٢/٢	عبيد الله بن ماويه		
٥٨٩/ ٢ ، ٢٢٠/١		١١٦	البشر
٢٢٧/٢	أبو النجم العجلي	٦٠٠	انصر
٣١٠/٢		٦٦٩	نهر
			ابتكر
٥١٦/٢	حكيم بن معية	٨٠٥	ونمر

٥٨١/٢		الصفير	٨٩٩
٥٩١/٢	الحارث الجرمي	أفر	٩٢٠
		قلندر	
١٧٠/١		صخر	٦٩
		مشمخر	
١٨٩/١	عبد الله بن مطيع العدوي	الحره	٩٤
		مره	
١٨٩/١	علي بن أبي طالب	حيدر	٩٥
٢١٨/١		حيدرا	١١١
٢٩٦/١	رؤيه	سطرا	١٩٧
		نصرا	
٩٠/٢		قرا	٥٠٦
		شرا	
٣٢٢/٢		فرا	٦٧٥
٢٨٧/١		ياجعفر	١٨٩
		أقصر	
٦٠١/٢		المدلل	٩٤٣
		أكثر	
٥٩٣/٢، ٢٤٤/١		مصدر	١٤١
		حشور	
٢٤٩/١		لجابر	١٥١
		باتر	
		وجائر	

٥٩٨/١		٤٢٤	باك
			فاخر
٢٤٧/٢	أبو النجم العجلي	٦٢٦	قرقار
			الآنكار
٥٥٩	٢٨٢/٢	٦٦٠	أسيرها
			قصورها
٣٠٦/٢	المجاج	٦٦٨	قنرى
			دواری
٤٢٦،٤٢٥/١		٢٨٠	جروزا
			قفيزا
٤٨٦/١		٣٤٤	وتيسا
١٢/٢		٤٥٣	كوانسا
			البانسا
٤٠١	٤٠١/٢	٧٣٥	أما
	٥٨٢/٢	٩٠٢	عكسا
			غلسا
٢٦٧/٢،٥٠٢/١	جران العود	٣٥٦	أنيس
١٣٠/٢		٥٣٣	ققص
٣٨٦،٣٧٣/٢	دكين الراجز	٦٨٧	عرس
			نفس (الفرس)
٢٦٣/١		١٦٧	أمرس
			اقمنس
١٩/٢	رؤية	٤٦٠	ليس
٩٢/٢	خززين لوزان السلوسي	٥٠٩	العنسى

٤٨٨/٢		٧٩٣ رقصا
		توقصا
٤١٣/٢	المعراج	٧٤٥ وخضا
٥٧٨/١		٤١٤ القضااض
		أباض
٥٤٥/٢		٨٢٨ الحمض
١٩٣/١		٩٨ اختبط
		واختلط
		قط
٥٩٣/٢	منظور الأسلى	٩٢٢ شبع
		فاضطجع
١٩٢، ١١٨/١		٢١ طائما
٢٦٨/١		١٣٧ أجمعا
٢٦٨/١	أعرابى	١٧٥ أجمعا
		(أكتعا)
٤٢٥/١	المعراج	٢٨٢ رواجما
٦، ١، ٥٧٥/٢	تقيم بن أوس	٨٨٦ فدعا
		فاسما
		فا
		تا
٢٦٨/١		١٧٤ أجمع
٣٨٥، ٣٧٧/٢		أصبح
٥٩٢/، ١٩٨/٢	عمرو بن خثارم	٥٧٧ أفرع
		تصرع

٣٥٠/١	أبو النجم	٢٣٢	تدعى
			أصنع
٥٦٠/٢		٨٥١	فغنى
			المطلع
٥٧٦/٢	الوليد بن عقبة	٨٨٧	قاف
			الأيجاف
٤٢٥/١	لمحمد بن ذؤيب العماني	٢٨١	تشوفا
			محرفا
٤٣٠/٢	المجاج	٧٥١	وقا
٦٥١/١	رؤية	٤٤٩	ويلق
			الوهق
٥٦١/٢	رؤية	٨٥٤	المخترق
			الخفق
١١١/٢	ابن قنان	٥٢٣	الغليقة
			الريقة
٥٩١/٢	العذافر الكندي	٩١٩	دقيقا
			سويقا
٥٩٦/٢		٩٢٩	حوازيق
			تفائق
٢٣٩/٢	غيلان بن حريث	٦١٦	دايق
٥٦٤/٢، ١٨٨/٢	رؤية	٥٧١	فطلق
			تملق
١٩٧/١		١٠٠	المرفق

٥٠٩/١		العراق	٣٦٤
		مهراق	
٢٠٢/١		الاکا	١٠٢
١٩/٢	حميد الأرقط	اباکا	٤٦٢
٥٨٨٠٢٣/٢		هواکا	٤٦٤
٢٧٦/٢		لکا	٦٥١
		حوالکا	
٢٨٧/٢		دونکا	٦٦٥
١٣٧/١	جحلر بن مالک	ضنک	٣٦
١٣٧/١	منظور بن مرشد	سک	٣٧
٥٩٤/٢		تدلکی	٩٢٤
		الذکی	
٥٥٩/٢، ٤٧٩/١	حميد الأرقط	مأکول	٣٣٩
٣٣٤/٢		حمل	٦٧٧
		الجبل	
٣٨٩/٢		تحل	٧٢٠
٦٠٥٠٥٤٩/٢	جبار بن جزء	مشمعل	٨٣٣
		الکسل	
٥٩٤/٢		بالطول	٩٢٣
٢٨٤/١		علاتی	١٨٤
		قیلاتی	
٤٧٤/١	رؤبة	حلاتلا	٣٢٨
		حافظلا	
٥٨٥٠٥٧٣٠١٠٠/٢	قطری او حسان	الله	٥١٣
٣٨٦/٢		الشفله	٧١٨

٤٤٦/١	أبو النجم العجلي	٣٠٩	نرسله
٦٢٠/١		٤٤٨	حواصله
٢٥٧/٢		٦٣٢	عمله
			رمله
٨٥/١	رؤبة	٢	الحكل
			النمل
١٣٨/١	أبو النجم العجلي	٣٩	ونهشل
٢٩/٢، ٢٧٦، ١٤٥/١	خطام المجاشعي	٤٣	التدليل
			حنظل
١٠٦/١	أبو النجم العجلي	٥١٨	فل
٥٣١/٢	أبو النجم العجلي	٨١٦	وأشمل
٥٥٦/٢	منظور الأسدي	٨٤٤	عيهل
٥٦٣/٢	أبو النجم العجلي	٨٥٧	الأجلل
٥٦٣/٢	أبو النجم العجلي	٨٥٨	وأظلل
٥٦٥/٢		٨٦٢	يعيلبا
			مقلوايا
٥٩٩/٢	أبو النجم العجلي	٩٣٨	المسحل
			الجحفل
			كالحنظل
١٤٨/١		٤٩	الأصم
٤٦٤/١	هدبة بن الخشم	٣٢١	الرواسما
			وقاسما
١٠٧/٢		٥١٩	كلما
			ما
			سلما

١٧٨/٢	رؤية	دائما	٥٥٧
		صائما	
١٨٥/٢		القدما	٥٦٧
		الشجعما	
٤٣٥/٢	زيادة الحارثي	يافاطما	٧٥٤
٥٨٥/٢		درهما	٩١٠
		الذما	
٤٦٩/١	العجاج	قتمه	٣٢٣
٣٥١/٢		سبه	٦٨٠
٥٨٩/٢، ٢١٩/١	حكيم بن معية	نيم	١١٣
		وميسم	
٥٧٣، ٥٥١/٢	العجاج	الحمي	٨٣٤
٥٨٣/٢	أبو نخيلة	قوم	٩١٥
		العموم	
١١٠/١	العجاج	أنهجن	١٢
٣٣٣/١		الأحيان	٢٢٣
٢٠١/٢، ٤٤٥/١	رؤية	وان	٣٠٧
١٧١/٢		ثورين	٦٤٧
		القرنين	
٢٧٨/٢		محن	٦٥٥
٥٢٥/٢	ضب بن نعة	الجمدين	٨١١
		منائين	
٣٥٨/٢، ٨٨/١	المسيب بن زيد مائة	شجينا	٧

١٥٠/١	امراة من فتمس	عريته جوينه	٥٢
		شهرينه جماديينه	
١٥٠/١	رجل من بني ضبة	العينا	٥٣
		ظيانا	
٢٥٢/١		سخينا	١٥٤
٢٥٤/١	رؤبة ، أوزياد العنبري	حسانا	١٥٨
		والليانا	
		والقيانا	
٣٤٨/١	قيس بن الحصين الحارثي	تحوونه	٢٣٠
		تنتجونه	
	ذو جدن الحميري	الأمنيئا	٥٠٨
٤١٢/٢		وريحانا	٧٤٢
٥٤٦/٢		أيامينا	٨٣١
٢١٩/٢		حسان	٥٩٤
		ثمان	
٦٠٠/٢		هين - الطعيم	٩٤٥
٨٧/١		قطنى	٥
١٤٢/١		العينين	٤٤
		شهرين	
		جماديين	
٥١٧/٢	رؤبة	الأركان	٨٠٦
٥٥٦/٢	قارب بن سالم أو دهل	القطنن	٨٤٥
	ابن قريع		
٥٥٦/٢	دهلب بن قريع	الوشحن	٨٤٦
		القفن	

٢٤٠/٢	رؤية	منحن	٦٢٠
٤٤٧/١		يسكن	٣١١
١٥١/١	أبو النجم أو رؤية	أباها	٥٩
		غابتها	
٤٥٣/٢		عينها	٧٧٠
٦٠١/٢		امراه - فاربعه	٩٤٢
٤٧/٢	امراه من عقيل	وعلى - المني	٤٨٦
٥٥٤،١٠٥/٢		ناجيه - السانيه	٥١٧
٥٤٣/٢	أحيحة بن الجلاح	ماليا - عاديا	٨٢٤
١٧٧/١		عدى	٨٠
		الركى	
		الدلى	
١٣٣/٢		جمعا - أباه	٥٣٤
٤٤٢/٢		فتى	٧٦١
٥٤٦/٢		القصى	٨٣٠
		قذى	

مركز
مجلس الترميم العثماني
المكتبة العريقة (البرقيات)

فهرس المرجع والمصادر

أ) المخطوطات

- ١ - ارتشاف الضرب، أبو حيان النحوي. ١١٠٦ نحو، دار الكتب المصرية .
- ٢ - اصلاح الخلل لابن السيد البطليوسي. ١١١٠ نحو. دار الكتب المصرية.
- ٣ - تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد، ابن هشام الأنصاري، ١٨ ش نحو. دار الكتب المصرية .
- ٤ - سر صناعة الاعراب لابن جنى، ١٦ ش لغة. ١٢٠ لغة. دار الكتب المصرية .
- ٥ - شرح التسهيل لابن مالك . ١٠ ش نحو، دار الكتب المصرية .
- ٦ - شرح الكافية الشافية لابن مالك، ٢٦٤ نحو. دار الكتب المصرية.
- ٧ - شرح كتاب سيويه للسيرافي، ١٣٧ نحو. دار الكتب المصرية
- ٨ - مثل المقرب لابن عصفور، مصورة بجامعة الدول العربية .
- ٩ - المبدع في التصريف لأبي حيان . ٦٤٩٩ هـ. دار الكتب المصرية.
- ١٠ - المسائل الشيرازيات للفارسي. مصورة بجامعة الدول العربية، ١٥٠ نحو .
- ١١ - المقرب لابن عصفور، ٦٠٩ نحو تيمور. ٧٩م نحو، دار الكتب المصرية .
- ١٢ - الموفور من شرح ابن عصفور لأبي حيان، ٦٤٩٩ هـ، دار الكتب المصرية .
- ١٣ - الوافي بالوفيات. صلاح الدين الصفدي. مخطوطة مصورة بمكتبة جامعة بغداد .

ب) المطبوعات

- ١٤ - الاتباع لابى الطيب اللغوي. تحقيق عز الدين التبوخي، دمشق ١٩٦١م.

- ١٥ - الاتباع والمزاوجة لابن فارس، تحقيق برونو، أوربا ١٩٠٦ م.
- ١٦ - اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر (كذا) أحمد البناء،
المطبعة الميمنية بالقاهرة .
- ١٧ - أخبار النحويين البصريين للسيرافي، مكتبة مصطفى الحلبي ١٩٥٥ م.
- ١٨ - اختصار القدر المعلى لابن سعيد الأندلسي، تحقيق ابراهيم الاياري،
القاهرة ١٩٥٩ م .
- ١٩ - أدب الكاتب لابن قتيبة، المكتبة التجارية، القاهرة ١٣٥٥ هـ .
- ٢٠ - أسماء الوحوش للأصمعي، تحقيق جويار، واين ١٨٨٨ م .
- ٢١ - الأشباه والنظائر للسيوطي، حيدر آباد ١٣١٧ هـ .
- ٢٢ - الاشتقاق لابن دريد، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة ١٩٥٨ م.
- ٢٣ - اصلاح المنطق لابن السكيت، تحقيق أحمد شاکر وعبد السلام
هارون، طبعة ٢، دار المعارف ١٩٥٦ م.
- ٢٤ - الأصمعيات، تحقيق أحمد شاکر وعبد السلام هارون، ط ٣، دار
المعارف .
- ٢٥ - الأصول لابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي (رسالة دكتوراه ،
بجامعة القاهرة) .
- الأضداد لأبي الطيب اللغوي تحقيق د. عزة حسن دمشق ١٩٦٣ م.
- ٢٦ - الأضداد، لمحمد بن القاسم الأنباري، تحقيق أبو الفضل ابراهيم،
الكويت ١٩٦٠ م .
- ٢٧ - الأضداد للأصمعي وابن السكيت والسجستاني، المطبعة الكاثوليكية ،
بيروت ١٩١٢ م .
- ٢٨ - اعراب ثلاثين سورة لابن خالويه ، مطبعة دارالكتب بالقاهرة.
- ٢٩ - الاعلام، الزركلي، ط ٢، دمشق ١٩٥٩ .

- ٣٠ - الأغاني للأصبهاني، ج ١١ . ج ١٧ : تحقيق علي محمد البجاوي ، دار
الكتاب العربي ١٩٧٠ . وطبعة دار الكتب المصرية .
- ٣١ - الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي . حيدر آباد ط ٢ . ١٣٥٩ هـ .
- ٣٢ - الاقتضاب لابن السيد البطليوسي ، المطبعة الأدبية بيروت ١٩٠١ م .
- ٣٣ - أمالي الزجاجي . تحقيق عبد السلام هارون ، المؤسسة العربية بالقاهرة
١٩٦٢ م .
- ٣٤ - أمالي السهيلي . تحقيق محمد ابراهيم البناء ، القاهرة ١٩٧٠ م .
- ٣٥ - أمالي ابن الشجري ، حيدر آباد ١٣٤٩ هـ .
- ٣٦ - أمالي القائل ، تحقيق محمد عبد الجواد الأصمعي . مطبعة دار الكتب
١٣٤٤ هـ .
- ٣٧ - انباه الرواة للقطبي ، تحقيق أبو الفضل ابراهيم ، دار الكتب المصرية .
- ٣٨ - الانصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري . ط ٢ مطبعة السعادة
بالقاهرة .
- ٣٩ - أوضح المسالك لابن هشام الانصارى . المكتبة التجارية ١٣٥٤ هـ .
- ٤٠ - الايضاح في علل النحو للزجاجي ، تحقيق مازن المبارك ، دار العروبة
بالقاهرة .
- ٤١ - الايضاح لأبي علي الفارسي . تحقيق دكتور حسن الشافلي ، القاهرة
١٩٦٩ م .
- ٤٢ - البحر المحيط لأبي حيان النحوي ، مطبعة السعادة ، القاهرة ١٣٢٨ هـ .
- ٤٣ - بغية الوعاة للسيوطي ، مطبعة السعادة ، القاهرة ١٣٢٦ هـ .
- ٤٤ - البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث لأبي البركات بن الأنباري ،
تحقيق دكتور رمضان عبد التواب . مطبعة دار الكتب المصرية .
- ٤٥ - البيان في غريب اعراب القرآن لأبي البركات بن الأنباري ، تحقيق
دكتور طه عبد الحميد طه . وزارة الثقافة - القاهرة ١٩٧٠ م .

- ٤٦ - تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة، تحقيق السيد أحمد صقر، دار احياء الكتب العربية ١٩٥٤ م .
- ٤٧ - تاريخ الادب العربي (الملحق) بروكلمان، ليدن ١٩٣٨ م .
- ٤٨ - تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية للزركشي، تونس ١٢٨٩ هـ .
- ٤٩ - تثقيف اللسان لابن مكى الصقلي، تحقيق دكتور عبد العزيز مطر، المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية ١٣٨٦ هـ .
- ٥٠ - تسهيل الفوائد لابن مالك، مكة المكرمة ١٣١٩ هـ .
- ٥١ - تلقيب القوافي لابن كيسان، نشرة وليم رايت، دبلن ١٨٥٨ م .
- ٥٢ - التمام في تفسير أشعار هذيل لابن جني، تحقيق أحمد ناجي القيسي وآخرين .
- ٥٣ - التنبيه على شرح مشكلات الحماسة لابن جني، تحقيق يسرى القواسمي، (رسالة ماجستير بجامعة القاهرة) .
- ٥٤ - توجيه اعراب أبيات ملغزة للرماني، تحقيق سعيد الأفغاني دمشق ١٩٥٨ م .
- ٥٥ - الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله بن أحمد القرطبي، دار الكتب ١٩٤٨ م .
- ٥٦ - الجمل للزجاجي، تحقيق محمد بن أبي شنب، ط ٢ باريس ١٩٥٧ م .
- ٥٧ - جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري، تحقيق أبو الفضل ابراهيم، القاهرة ١٩٦٤ م .
- ٥٨ - جمهرة اللغة لابن دريد، حيدر آباد ١٣٤٤ هـ .
- ٥٩ - الحركة اللغوية في الأندلس، الير حبيب مطلق، بيروت ١٩٦٧ م .
- ٦٠ - الحروف لابن السكيت، تحقيق دكتور رمضان عبدالنواب القاهرة .
- ٦١ - حماسة البحري، نشره الاب لويس شيخو اليسوعي، بيروت .
- ٦٢ - الحيوان للجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، مطبعة الحلبي ١٩٤٠ م .

٦٣ - الخصائص لابن جنى، تحقيق محمد علي النجار . دار الكتب بالقاهرة
١٩٥٢ م .

٦٤ - خزانة الأدب للبغدادي . مطبعة بولاق ١٢٩٩ هـ .

٦٥ - الدرر اللوامع للشنقيطي، مطبعة كردستان . القاهرة .

٦٦ - ديوان أبي الأسود الدؤلي . تحقيق محمد حسن آل ياسين . بغداد
١٩٦٤ م .

- ديوان أبي زيد الطائي جمعه د . نوري القيسي بغداد ١٩٦٧ م .

٦٧ - ديوان أبي طالب . محمد خليل الخطيب . طنطا ١٩٥٠ م .

٦٨ - ديوان أبي نؤاس . تحقيق أحمد عبد المجيد الغزالي . القاهرة ١٩٥٣ .

٦٩ - ديوان الأخطل . المطبعة الكاثوليكية . بيروت ١٨٩١ م .

٧٠ - ديوان الأعشى، شرح الدكتور محمد محمد حسين . القاهرة ١٩٥٠ م .

- ديوان ابراهيم بن هرمة تحقيق محمد جبار المعيد - النجف . ١٩٦٨ م .

٧١ - ديوان امرئ القيس، تحقيق أبو الفضل ابراهيم . ط ٣ دار المعارف
١٩٦٩ م .

٧٢ - ديوان جران العود، مطبعة دار الكتب بالقاهرة ١٣٥٠ هـ .

٧٣ - ديوان جرير، طبعة محمد أحمد الصاوي ١٣٥٣ هـ .

٧٤ - ديوان جميل بثينة، جمع وتحقيق دكتور حسين نصار، مكتبة مصر .

٧٥ - ديوان الخطيئة . تحقيق نعمان أمين طه . مصطفى الحلبي ١٩٥٨ م .

٧٦ - ديوان حاتم الطائي . لندن ١٨٧٢ م .

٧٧ - ديوان حسان بن ثابت، شرح عبد الرحمن البرقوقي . القاهرة ١٩٢٩ م .

٧٨ - ديوان حميد بن ثور . صنعة عبد العزيز الميمنى، دار الكتب المصرية
١٩٥١ م .

٧٩ - ديوان ذي الرمة . بيروت ١٩١٩ م .

٨٠ - ديوان رؤبة، نشره وايم الورد . ليرج ١٩٠٢ م .

- ٨١ - ديوان زهير بن أبي سلمى، مطبعة دار الكتب ١٣٦٣ هـ .
- ٨٢ - ديوان سحيم، تحقيق عبد العزيز الميمنى، مطبعة دار الكتب ١٩٥٠ م .
- ٨٣ - ديوان الشماخ، نشر الشقيطى . مطبعة السعادة ١٩٢٧ م .
- ٨٤ - ديوان طرفة بن العبد، بشرح الشتمرى، فرنسا ١٩٠٠ م .
- ٨٥ - ديوان الطرماح . نشره كونكو، لندن ١٩٢٧ م .
- ٨٦ - ديوان طفيل الغنوى . نشره كونكو، لندن ١٩٢٧ م .
- ٨٧ - ديوان العباس بن مرداس، جمع وتحقيق دكتور يحيى الجبوري .
بغداد ١٩٦٨ م .
- ٨٨ - ديوان عبيد بن الأبرص، تحقيق دكتور حسين نصار، مصطفى
الخلبي ١٩٥٧ م .
- ٨٩ - ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات، واين ١٩٠٢ م .
- ٩٠ - ديوان العجاج، نشره وليم الورد، ليرج ١٩٠٢ م .
- ٩١ - ديوان عدي بن زيد، تحقيق محمد جبار الميند، بغداد ١٩٦٥ م .
- ٩٢ - ديوان علقمة بن عبدة، تصحيح ابن ابي شنب، الجزائر ١٩٢٥ م .
- ٩٣ - ديوان الفرزدق، جمع محمد أحمد الصاوى ، القاهرة ١٣٥٤ هـ .
- ٩٤ - ديوان القطامي، تحقيق دكتور ابراهيم السامرائي وأحمد مطلوب،
بيروت .
- ٩٥ - ديوان قيس بن الخطيم، نشره د. ثادئوس كوالسكي، ليرج ١٩١٤ م .
- ٩٦ - ديوان كثير عزة، نشره هنري بيس، الجزائر ١٩٣٠ م .
- ٩٧ - ديوان كعب بن زهير برواية السكري، دار الكتب المصرية ١٩٥٠ م .
- ٩٨ - ديوان كعب بن مالك الانصاري، تحقيق سامي مكى العائى، بغداد
١٩٦٦ م .
- ٩٩ - ديوان ليلى، تحقيق دكتور احسان عباس، الكويت ١٩٦٢ م .

- ١٠٠ - ديوان ليلي الاخيلية، جمع وتحقيق خليل وجليل العطية، بغداد ١٩٦٧ م.
- ديوان مسكين الدارمي جمع وتحقيق خليل العطية وعبدالله الجبوري، بغداد ١٩٧٠ م.
- ١٠١ - ديوان النابغة بشرح ابن السكيت، تحقيق دكتور شكري فيصل، بيروت ١٩٦٨ م.
- ١٠٢ - ديوان الهذليين، ط دار الكتب المصرية ١٩٦٥ م.
- ١٠٣ - الذيل والتكملة، محمد بن عبدالمملك المراكشي، بيروت ١٩٦٥ م.
- ١٠٤ - الروض الأنف للسهيلي، مطبعة الجمالية بالقاهرة ١٩١٤ م.
- ١٠٥ - سر الصناعة لابن جني ج١، تحقيق مصطفى السقا وآخرين. دار احياء الكتب.
- ١٠٦ - سر الفصاحة لابن سنان الخفاجي، مكتبة محمدعلي صبيح بالقاهرة ١٩٦٦ م.
- ١٠٧ - شذرات الذهب، ابن العماد الحنبلي، القاهرة ١٣٥١ هـ.
- ١٠٨ - شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى، مطبعة الاستقامة ١٩٥٤ م.
- ١٠٩ - شرح الحماسة للتبريزي، المكتبة التجارية، القاهرة ١٩٣٨ م.
- ١١٠ - شرح الحماسة للمرزوقي، تحقيق أحمد أمين وعبدالسلام هارون، القاهرة ١٩٥١ م.
- ١١١ - شرح شذور الذهب لابن هشام، ط ١٠ القاهرة ١٩٦٦ م.
- ١١٢ - شرح شواهد الشافية للبغدادي، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، مطبعة حجازي بالقاهرة.
- ١١٣ - شرح شواهد الكشاف، محب الدين أفندي، مطبعة مصطفى الحلبي ١٩٦٦ م.

- ١١٤ - شرح شواهد المغنى للسيوطي . المطبعة البهية ، القاهرة ١٣٢٢ هـ .
- ١١٥ - شرح القصائد السبع الجاهليات لأبي بكر الأنباري ، تحقيق عبدالسلام هارون دار المعارف ١٩٦٣ م .
- ١١٦ - شرح القصائد العشر للتبريزي ، طبعة أوروبا .
- ١١٧ - شرح المنفصليات للقاسم بن محمد الأنباري ، نشر كارلوس لايل ، بيروت ١٩٢٠ م .
- ١١٨ - الشعر والشعراء لابن قتيبة ، تحقيق أحمد محمد شاكر دار المعارف ١٩٦٦ م .
- ١١٩ - شرح المفصل لابن يعيث ، ادارة الطباعة المنيرية بالقاهرة .
- ١٢٠ - شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك ، القاهرة ١٩٥٧ م .
- ١٢١ - الصحابي في فقه اللغة لابن فارس ، المكتبة السلفية ١٩١٠ م .
- ١٢٢ - الصلة لابن بشكوال . القاهرة ١٩٥٠ م .
- ١٢٣ - صلة الصلة . أبو جعفر ابن الزبير . الرباط ١٩٣٧ م .
- ١٢٤ - الضرائر للالوسي . المطبعة السلفية - القاهرة ١٣٤١ هـ .
- طبقات النحويين واللغويين للزبيدي تحقيق أبو الفضل : ابراهيم : القاهرة .
- ١٢٥ - عصر المرابطين والموحدين ، القسم الثاني ، عبدالله عنان . القاهرة ١٩٦٤ م .
- ١٢٦ - العقد الثمين في دواوين الشعراء الستة الجاهليين ، ط أوروبا ١٨٤٩ م .
- ١٢٧ - العقد الفريد لابن عبدربه ، المطبعة الازهرية ١٩٢٨ م .
- ١٢٨ - علم اللغة . دكتور محمود السمران . دار المعارف القاهرة ١٩٦٢ م .
- ١٢٩ - عنوان الدراية . أحمد بن احمد الغبريني ، الجزائر ١٣٢٨ هـ .
- ١٣٠ - غاية النهاية في طبقات القراء لابن الخزري ، مكتبة الخانجي ١٩٣٢ م .
- ١٣١ - الفائق في غريب الحديث للزمخشري . القاهرة ١٩٤٧ م .
- ١٣٢ - الفاخر للمفضل بن سلمة ، تحقيق عبدالعليم الطحاوي . القاهرة ١٩٦٠ م .
- الفهرست لابن النديم .
- ١٣٣ - فوات الوفيات لابن شاكر الكتبي . القاهرة .
- ١٣٤ - في أصول النحو ، سعيد الأفغاني ، دمشق ١٩٥٧ م .

- ١٣٥ - الكامل للمبرد ، تحقيق أبو الفضل إبراهيم وسيد شحاتة ، دار مهضة مصر .
- ١٣٦ - كتاب سيويه ، المطبعة الاميرية بيولاقي ١٣١٦ هـ .
- ١٣٧ - الكشاف للزمخشري ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٩٦٦ م .
- ١٣٨ - كشف الظنون ، حاجي خليفة ، استانبول ١٩٤١ م .
- ١٣٩ - اللامات للزجاجي . تحقيق دكتور مازن المبارك ، دمشق ١٩٦٩ م .
- ١٤٠ - اللغة والنحو بين القديم والحديث ، عباس حسن ، دار المعارف ١٩٦٦ م .
- ١٤١ - لمع الأدلة في أصول النحو ، أبو البركات بن الأنباري ، دمشق ١٩٥٧ م .
- ١٤٢ - مجاز القرآن لأبي عبيدة ، تحقيق دكتور محمد فؤاد شركين ، القاهرة .
- ١٤٣ - مجالس ثعلب ، تحقيق عبدالسلام هارون ، ط ٢ دار المعارف ١٩٦٦ م .
- ١٤٤ - مجالس العلماء للزجاجي ، تحقيق عبدالسلام هارون ، الكويت ١٩٦٢ .
- ١٤٥ - مجمع الأمثال للميداني ، نشره محيي الدين عبدالحميد ، القاهرة ١٣٧٤ هـ .
- ١٤٦ - مجمع البيان في تفسير القرآن للطبرسي ، بيروت ١٩٦١ م .
- ١٤٧ - المحتسب لابن جني . تحقيق علي النجدي ناصف والتجار وشليبي .
المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية ١٣٨٦ هـ .
- ١٤٨ - المحكم لابن سيده ، تحقيق مصطفى السقا ، دكتور حسين نصار ،
مطبعة مصطفى الحلبي ١٩٥٨ م .
- ١٤٩ - مختصر البديع لابن خالويه ، تحقيق برجستراسر المطبعة الرحمانية ١٩٦٨ م .
- ١٥٠ - المخصص لابن سيده ، المطبعة الاميرية بيولاقي ١٣١٦ هـ .
- ١٥١ - المدارس النحوية ، الدكتور شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٦٨ م .
- ١٥٢ - المذكر والمؤنث للمبرد ، تحقيق دكتور رمضان عبدالنواب وصلاح
الدين الهادي ، مطبعة دار الكتب ١٩٧٠ م .
- ١٥٣ - المستقصى في أمثال العرب للزمخشري ، حيدرآباد ١٩٦٢ م .
- ١٥٤ - المسلسل في غريب لغة العرب لمحمد بن يوسف التميمي ، تحقيق
محمد عبدالجواد ، القاهرة ١٩٥٧ م .

- ١٥٥ - معاني القرآن للفراء ج١ تحقيق محمد علي النجار وأحمد نجاتي، دار الكتب المصرية ١٩٥٥ م.
- ١٥٦ - معاني القرآن للفراء ج٢، تحقيق محمد علي النجار، القاهرة ١٩٦٦ م.
- ١٥٧ - المعاني الكبير في أبيات المعاني لابن قتيبة، حيدر آباد ١٩٤٩ م.
- ١٥٨ - المعجب في تلخيص أخبار المغرب، عبدالواحد المراكشي، القاهرة ١٩٤٩ م.
- ١٥٩ - معجم الادباء لياقوت الحموي، مكتبة عيسى الحلبي القاهرة ١٩٣٦ م.
- ١٦٠ - معجم الشعراء للمرزباني، تحقيق عبدالستار فراج، القاهرة ١٩٦٠ م.
- ١٦١ - المغرب من الكلام الأعجمي للجواليقي، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار الكتب المصرية ١٣٦١ هـ .
- ١٦٢ - مغني اللبيب لابن هشام، تحقيق دكتور مازن المبارك، دمشق ١٩٦٤ م.
- ١٦٣ - مفتاح السعادة لطاش كبرى زادة، القاهرة، دار الكتب الحديثة.
- ١٦٤ - المفصل للزمخشري، مطبعة حجازي .
- ١٦٥ - الفضليات، تحقيق أحمد شاكر وعبدالسلام هارون ط٣ دار المعارف ١٩٦٤ م.
- ١٦٦ - المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للعيني (على هامش الخزانة) .
- ١٦٧ - مقاييس اللغة لابن فارس، تحقيق عبدالسلام هارون - القاهرة ١٣٦٦ هـ .
- ١٦٨ - المقصور والمدود لابن ولاد، مطبعة السعادة ، القاهرة .
- ١٦٩ - المقتضب للمبرد، تحقيق عبدالخالق عزيمة ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.
- ١٧٠ - مقطعات مراث لبعض العرب، نشره وليم رابت ، دبلن ١٨٥٨ م.
- ١٧١ - المتمع في التصريف لابن عصفور ، تحقيق دكتور فخر الدين قباوة، حلب ١٩٧٠ م.

- ١٧٢ - المنازل والديار لاسامة بن منقذ، تحقيق مصطفى حجازي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ١٩٦٨ م.
- ١٧٣ - المنصف لابن جنى، تحقيق ابراهيم مصطفى وعبدالله أمين، مصطفى الحلبي م.
- ١٧٤ - الموشح للمرزباني، طبعة السلفية ودار نهضة مصر.
- ١٧٥ - النحو العربي (العلمة النحوية) دكتور مازن المبارك، دمشق ١٩٦٥ م.
- ١٧٦ - نزهة الألباء في طبقات الأدباء لابني البركات بن الانباري القاهرة ١٢٩٤ هـ.
- ١٧٧ - فصح الطيب للمقري، تحقيق دكتور احسان عباس، بيروت ١٩٦٨ م.
- ١٧٨ - النقائض، رواية الزبيدي عن السكري عن أبي عبيدة، لبدن ١٩٠٧ م.
- ١٧٩ - النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، دمشق ١٣٤٥ هـ.
- ١٨٠ - النوادر في اللغة لابني زيد الانصاري، المطبعة الكاثوليكية بيروت ١٨٩٤ م.
- ١٨١ - الوحشيات لأبي تمام، تحقيق عبد العزيز المينى، دار المعارف ١٩٦٣ وفيات الأعيان لابن خلكان تحقيق محي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية ١٩٤٩ م.
- ١٨٢ - الهاشميات للميت شرح محمد محمود الرافعي ط ٢ القاهرة.
- ١٨٣ - همع الهوامع للسيوطي، مطبعة السعادة، القاهرة ١٣٢٧ هـ.
- ١٨٤ - الحجة لأبي علي الفارسي، تحقيق علي النجدي ناصف والنجار وشليبي القاهرة ١٩٦٩ م.
- ١٨٥ - التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الدامي - استانبول.
- ١٨٦ - ضرائر الشعر لابن عصفور الإشبيلي. تحقيق السيد ابراهيم محمد، دار الأندلس، بيروت ١٩٨٠ م.

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ

عبد الرحمن البخاري
أسكنه الله الفردوس